

sales@al-ilmiyah

info@al-ilmiyah.com

http://www.al-ilmiyah.com

الكتاب: التعليقات الرضوية على الهداية وشروحها

Title: AT-TA'LĪQĀT AR-RADĀWIYYA
'ALĀ AL-HIDĀYA WAŠURŪḤIHĀ

التصنيف: فقه حنفي

Classification: Hanafit jurisprudence

المؤلف: الإمام أحمد رضا خان الحنفي الماتريدي
(ت ١٣٤٠ هـ)

Author: Al-Imam Ahmad Rida Khan Al-Hanafi
Al-Matoridy (D. 1340 H.)

المحقق: محمد كاشف سليم العطاري المدني

Editor: Muhammad Kashif Saleem Al-Attari Al-Madani

الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت

Publisher: Dar Al-Kotob Al-Ilmiyah - Beirut

عدد الصفحات 752

قياس الصفحات 17 x 24 cm

سنة الطباعة 2021 A.D. - 1442 H.

بلد الطباعة لبنان

الطبعة الأولى (لونان) 1st (2 Colors)

**Dar Al-Kotob
Al-ilmiyah**

Est. by Mohamad Ali Baydoun
1971 Beirut - Lebanon

Aramoun, al-Quebbah,
Dar Al-Kotob Al-ilmiyah Bldg.
Tel : +961 5 804 810/11/12
Fax: +961 5 804813
P.O.Box: 11-9424 Beirut-Lebanon,
Riyad al-Solah Beirut 1107 2290

عزمون-القبّة، مبنى دار الكتب العلمية
هاتف: +٩٦١ ٥ ٨٠٤٨١٠/١١/١٢
فاكس: +٩٦١ ٥ ٨٠٤٨١٣
ص.ب: ١١-٩٤٢٤ بيروت-لبنان
رياض الصلح-بيروت ١١٠٧٢٢٩٠

جميع الحقوق محفوظة

2021 A. D. - 1442 H.



ISBN 978-2-7451-8784-9

9

التعليقات الرضوية

على

الهلاية وشرفها

لشيخ الإسلام والمسلمين
الإمام أحمد رضا خان الحنفي الماتريدي
المتوفى سنة ١٣٤٠ هـ - ١٩٢١ م رحمه الله تعالى

حَقَّقَهُ وَخَرَّجَ نَصُوصَهُ
محمد كاظم سليم العطاي الديني

تقديم

مجلس «المدينة العالمية»
مركز الدعوة الإسلامية

يُطْبَعُ لِأَوَّلِ مَرَّةٍ



التابعة

لمركز الدعوة الإسلامية



دار الكتب العلمية
Dar Al-Kutub Al-Ilmiyah

DKI

أسستها في بيروت سنة 1971 بيروت - لبنان
Est. by Mohammad Ali Baydoun 1971 Beirut - Lebanon
Établie par Mohamad Ali Baydoun 1971 Beyrouth - Liban

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

مقدمة المحقق

الحمد لله الذي نزل الفرقان بالبرهان، وأبدع الأكوان، وشرف فيها الإنسان، وعلمه الحكمة وروائع البيان بلسان سيدنا وحبيبنا خير الأنام كما قال الرحمن المنان له العزة والإكرام تكبر وتعظم في القرآن:

﴿هُوَ الَّذِي بَعَثَ فِي الْأُمِّيِّينَ رَسُولًا مِنْهُمْ يَتْلُو عَلَيْهِمْ آيَاتِهِ وَيُزَكِّيهِمْ وَيُعَلِّمُهُمُ الْكِتَابَ وَالْحِكْمَةَ وَإِنْ كَانُوا مِنْ قَبْلُ لَفِي ضَلَالٍ مُبِينٍ﴾ [الجمعة: ٢].

وأزكى الصلوات وأسنى التحيات مع تسليمات كبيرة وتعظيمات كثيرة في كل آن ومكان على سيد الأبرار وعلى آله الأطهار وأصحابه الأخيار ومن تبعهم إلى يوم الدين بإحسان.

أما بعد:

فمن المعلوم أن من عادة العلماء أنهم إنما يعلقون ويحشون على الكتب بعد رجوعه إلى كتب عديدة ونسخ كثيرة ولا بأس به ولكن طراز الإمام أحمد رضا عليه الرحمة في تعليقاته على الكتب ليس منهجه على هذا المنهاج؛ فإنه إذا كان يطالع الكتب ويحس بالضرورة كتب عليها عن ظهر القلب من دون مراجعته إلى الكتب، وهذا طريق عامة تعليقاته وكتبه وإن أمكن تخصيص بعض التعليقات والكتب أو بعض مواضعها منه.

فمن دواعي الفرح والسرور أن إدارة "المدينة العلمية" بـ"كراتشي"، "باكستان" تقوم بطبع كتب علماء أهل السنة والجماعة لا سيما كتب شيخ الإسلام والمسلمين العلامة الإمام أحمد رضا خان الحنفي الماتريدي.

وقد طبع بها عدة من الكتب والمجلدات، والآن نقدّم تعليقاته على الهداية وشروحها من الفتح والعناية والكفاية وحاشية الجلبي.

ولا شك أن هذه التعليقات عمل جليل يكشف عن عبارات الهداية وشروحها العويصة ويحلّ مواضعها المغلقة ويتدفّق بالبحوث الوجيزة النادرة والتحقيقات العجيبة الأنيقة ويلمع من خلال البحوث توقّد ذهن المصنّف ويريق فكره وتبخر علمه وسعة اطلاعه على المسائل الفقهية كأنها نصب عينيه، وتبيّن قوّة التمييز والترجيح واستخراج الصحيح من بين الأقوال المختلفة وإيضاح المسألة بالدلائل القويّة الجليّة.

هذه التعليقات مفيدة للعلماء الكرام والمفتين العظام والمتخصّصين في فقه الإسلام. اهتممنا أن نقدّمها بالتصحيح والتخريج ومع أمور مهمة للتحقيق والترتيب.

وقد شجّعني على هذا العمل أبو ماجد محمد شاهد العطاري (رئيس "المدينة العلمية" لمركز الدعوة الإسلامية) وأعانني أصدقائي من العلماء في أمور مهمة بالمشاورة فمنهم أستاذي العلامة ابن داود عبد الواحد العطاري وصديقي محمد شهزاد سليم العطاري، محمد رضوان العطاري ومحمد مدرّس العطاري فجزاهم الله خير الجزاء في الدارين.

نسأل الله تبارك وتعالى أن ينفع به المسلمين جميعاً ويوفّقنا لما فيه خير الإسلام وصلاح المسلمين وصلى الله تعالى على حبيبه وصفيه سيّدنا الكريم ومولانا العظيم محمّد الصادق الأمين وعلى آله الطيّبين الطاهرين وأصحابه الصالحين المعزّزين.

آمين برحمتك يا أرحم الراحمين.

عملنا في هذا الكتاب

قد بذلنا أقصى الجُهد - بحمد الله تعالى - كي نعرض هذا الكتاب أمامكم على نحو يُسهِّل قراءته لطلبة العلم والعلماء ويمكن فهمه بغير الزلّة والخطأ، فلذا اهتممنا بالأمر الآتي في التحقيق والترتيب:

أمر التقديم والترتيب:

رتبنا الكتاب ترتيباً فقهياً موافقاً لـ "الهداية" والحال أنّ المقاويل غير مرتّبة في المخطوط؛ لأنّ الإمام علّق على نسخ مختلفة. وضعنا الرقم في ابتداء كلّ مقولة للفرق والتمييز. قد التزمنا الخطّ العربي الجديد وأوردنا رموزاً وأوقافاً على وفقه لتسهيل العبارة.

قد اهتممنا بتشكيل بعض الألفاظ الصعبة في المتن والهامية. قد اهتممنا أن نذكر العبارات اللاحقة والسابقة من "الهداية" وشروحها في حاشية الكتاب؛ ليتيسّر فهم المسألة.

أمر التحقيق والتخريج:

فهم العبارة من المخطوط ليس بسهل، فالعبارات التي فيها بياض أو ليست قابلة للقراءة والفهم، إن فزنا بها بعد تعمّقنا فوضعناها بين القوسين المعقوفين []؛ لتمييز كلامنا عن كلام الإمام، وإن لم نفرز بعد تتبع أو لم نتيقّن عليها فوضعنا في المتن على ما فهمنا وأصدرنا صور المخطوط في الحاشية.

وجدنا بعض المقاويل خالية عن عبارة الهداية وغيرها فبعد تتبع فزنا عليها فذكرناها في القوسين المعقوفين للتمييز.

خَرَجْنَا الآيَاتِ الْقُرْآنِيَّةَ وَالْأَحَادِيثَ النَّبَوِيَّةَ، وَالنُّصُوصَ بِمُصَادِرِهَا الْأَصْلِيَّةِ؛ لِتَسْهَلِ الْمَرَاجَعَةُ إِلَى الْكُتُبِ الْأَصْلِيَّةِ.

وَأَوْضَحْنَا الْآيَاتِ الْقُرْآنِيَّةَ بِالْأَقْوَاسِ الْمَزْهَرَةِ ﴿ ۞ ﴾.

وَالْأَحَادِيثَ الشَّرِيفَةَ بِالْقَوْسَيْنِ الْكَبِيرَيْنِ (()) .

قَدْ وَجَدْنَا الْعِبَارَاتِ الْمُنْقُولَةَ فِي بَعْضِ الْمَوَاضِعِ مُلْتَقِطَةً أَوْ مُلَخَّصَةً، فَأَبْقَيْنَاهَا كَذَلِكَ وَإِنْ لَمْ تَوَافِقْ بِلَفْظِ الْأَصْلِ بَعِيْنَهُ؛ لِأَنَّ الْإِمَامَ يَنْقُلُ الْعِبَارَاتِ فِي بَعْضِ الْمَوَاضِعِ بِالتَّقَاطُفِ وَتَلْخِيصٍ وَنَبَهْنَا عَلَيْهِ فِي آخِرِ التَّخْرِيجِ.

قَدْ خَرَجْنَا نُصُوصَ "الهداية" وشروحها من النسخة المصرية التي طبعت في باكستان من كوثته، وزدنا: (تحت قول "الهداية":) في أواخر تخريج شروح "الهداية؛ لتسهيل المراجعة من أية نسخة.

وفي أواخر تخارج عبارات "الهداية" ذكرنا رقم الصفحة من نسخة "الهداية" المتداولة بين طلبة الهند والباكستان التي في المجلدين المعروفين بـ أولين وآخرين.

أينما قال الإمام أحمد رضا رحمه الله تعالى: "كما مر"، أو "كما سيأتي"، وأمثالهما، فعيننا إشارة الإمام بالتخريج.

بعد ذكر التخريج للمجلد الأول من "الفتاوى الرضوية"، وضعنا القوسين المعقوفين في آخر التخريج لبيان الجزء ورقم الصفحة، هكذا: [الجزء الأول، ص]؛ أو [الجزء الثاني، ص] لتسهيل المراجعة إلى "فتاواه" لأنَّ المجلد الأول قد طُبِعَ في جزئين مع ترتيبٍ جديدٍ. مقابلة النص:

ومن أمورنا المهمة في هذا الكتاب أن نقدّمه مصحّحاً لا سيّما باعتبار

المتن فلذا التزمنا مقابلة النص من المخطوط مراراً فحينما وجدنا الأغلاط في أثناء المقابلة والمطالعة والتخريج فصَحَحناها بالمراجعة من كتب الإمام وغيره.

الإفاضات من "الفتاوى الرضوية":

ومن خواص هذا الكتاب: قد أخذنا إفاضات الإمام وتحقيقاته على عبارات "الهداية" وشروحها من فتاواه المعروف: بـ"العطايا النبوية في الفتاوى الرضوية" وألحقناها بوفق البحث والمقام.

والتزمنا أن نبين تحقيقات الإمام وإفاضاته بعد ذكر هذه العبارة:

"[قال الإمام أحمد رضا -رحمه الله- في "الفتاوى الرضوية":]؛ لتمييز

تحقيقات الإمام وإفاضاته من أصل المتن.

تراجم الأعلام والكتب:

قد ذكرنا تراجم الأعلام الكرام بإيضاح مصنفاتهم وتواريخ وفياتهم وغير ذلك من أوصافهم؛ لكي لا يشكل معرفة ذواتهم.

وقد كتبنا أيضاً تراجم الكتب تماماً مع ذكر أسماء المؤلفين والمصنفين والمترجمين والمحشّين، وقد أمعنا النظر في هذا الأمر.

بيّنا ترجمة صاحب "الهداية" "والفتح" والعناية و"الكفاية" وسعدي جلبي وعبد الحي اللكنوي، وكذا ذكرنا ترجمة الإمام أحمد رضا خان رحمهم الله تعالى.

الفهارس:

قد وضعنا الفهارس بهذا الترتيب:

أولاً: فهرس الآيات.

ثانياً: فهرس الأحاديث.

ثالثاً: فهرس الأعلام.

رابعاً: فهرس الكتب.

خامساً: فهرس البلاد.

سادساً: فهرس الموضوعات.

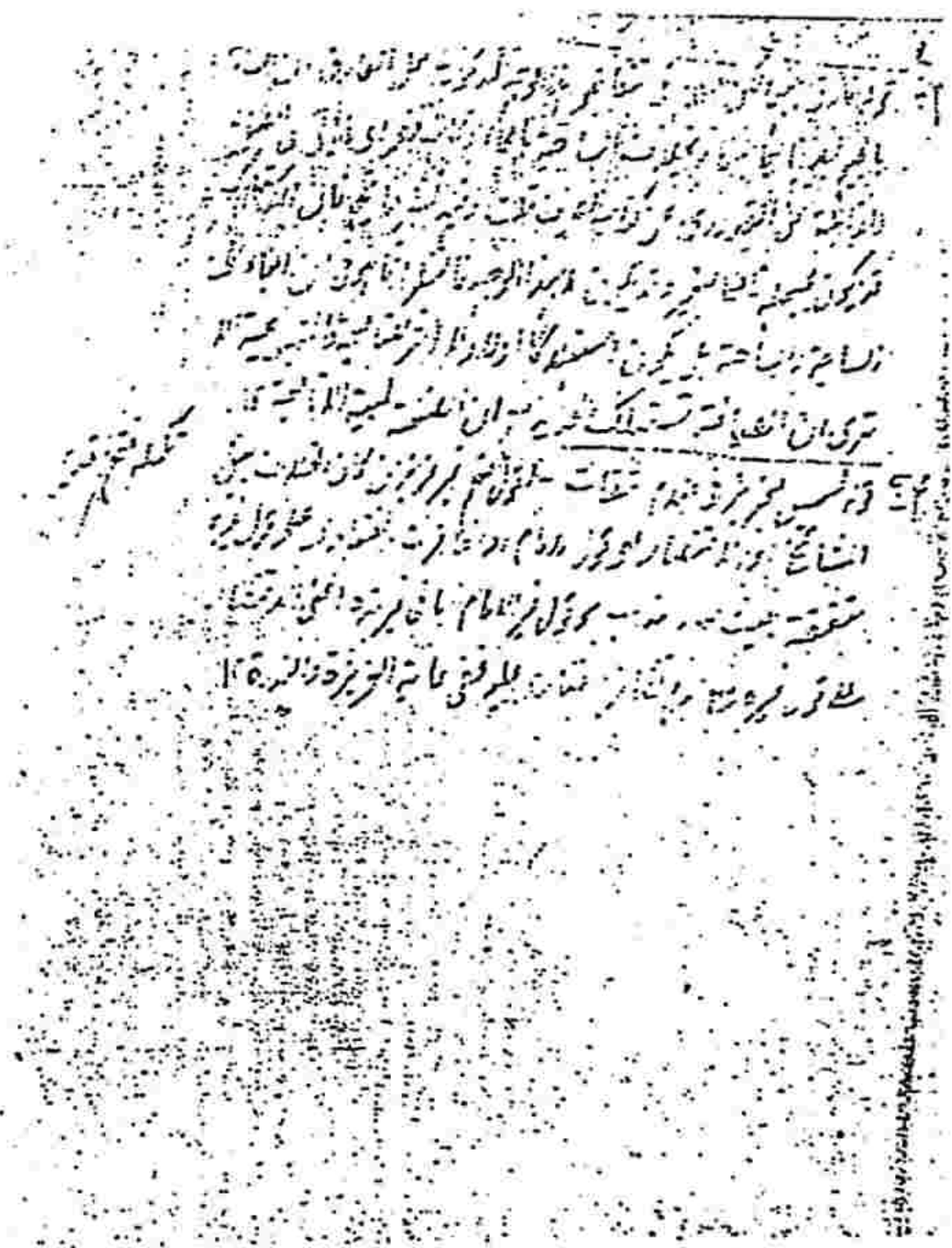
سابعاً: فهرس المطالب.

ثامناً: فهرس المصادر.

فما تجد في هذا الكتاب من حسن العمل فهو من فضل الله تبارك وتعالى وتوفيقه، وهو الموفق والهادي.

حسبنا الله ونعم الوكيل نعم المولى ونعم النصير ولا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم. وصلى الله تعالى على حبيينا، وشفيعنا، وقرة عيوننا، سيدنا ومولانا محمد النبي المختار، وعلى آله الأطهار وأصحابه الأبرار. اللهم تقبل منا وأعطنا جزاء كاملاً، آمين، يا رب العالمين!

من أعضاء: قسم كتب الشيخ الإمام أحمد رضا
"المدينة العلمية" (مركز الدعوة الإسلامية)



الصفحة الأخيرة من مخطوط تعليقات الهداية والفتح وشروحها

النارم لم يسم نزه وحكمة في تأسي ولا يبحث ١٢
قوله قلت الجواب المقيد بالحسن ليس واجب - يعني لا يسلم ان رد التحية
تحية وانما التحية ما كان ابتداء وجواب السلام الواجب هو نفس الرد ولا يكون
تحية الا اذا كان باحسن من الدليل فم يترك ردًا باحله وتحية مستبعدة بزايته

قوله لمن السجادة كشهد الطلاق قبل الدخول او حجباً - المهر يتأكد بالدخول وهي
قبله على شرف الزوال لانها ان طاعت ابن الزوج او قبل بنية ليقط
راساً فهو لا يشهد له الزمونه فوجب على الزوج الاداء بالقضاء ثم يرجعهم
للايقض القضاء ولكن يخرجون للزوج ما ذنب عليه ١٢

الصفحة الأخيرة من مخطوط تعليقات الهداية فقط

عن المخطوط

كما علمت أنّ الإمام أحمد رضا رحمه الله علق على كتب كثيرة في علوم مختلفة وطرازه أنّه عندما يطالع أيّ كتاب فإنّ أحسّ بالضرورة كتب بهوامشه وعنها نقل العلامة القاضي عبد الرحيم البستوي عليه الرحمة في الدفاتر وإنّما نقل العبارات التي عليها كلام الإمام فقط ورقم صفحة نسخة الإمام وهذا العمل كان منه لصيانة تعليقات الإمام فنور الله مرّقه. هذا الكتاب مشتمل على تعليقات الإمام على الهداية وشروحها. وهنا مخطوطتان لتعليقات الإمام: مخطوطة على الهداية -المجلد الآخر من كتاب البيوع إلى آخره- ومخطوطة على الهداية والفتح والعناية والكفاية وحاشية الجلبي -من كتاب الطهارة- فجمعناهما في هذا الكتاب ورتبناهما ترتيباً فقهياً موافقاً للهداية.

والمخطوط الذي لدينا كانت عباراته مبيّضاً كلّاً أو جزءاً في كثير من المقامات، وحينما وجدنا الألفاظ غير واضحة للقراءة أو الفهم جهدنا وتعمقنا كثيراً في حلّها. بأنّا إذا وجدنا ذلك في عبارة أصل الكتاب فصحّحناها به، وإذا كان ذلك في عبارة الإمام فتفحصنا تلك المسألة في كتب الإمام وتعليقاته على الكتب الفقهية خصوصاً في فتاواه المعروفة بـ"العطايا النبوية في الفتاوى الرضوية" فإنّ وجدنا التأييد منها فيها وإلاّ فبحثنا تلك المسألة في كتب الفقهية فإنّ اطلعنا على توافقها لفظاً أو معنى فذكرنا العبارة بين القوسين المعقوفين، وإن لم نجد في كتب الفقه أيضاً تعمّقنا مستعينين بالله ورسوله ومستغيثين بروح الإمام فإنّ استقرّ رأينا بالدليل فذكرنا تلك العبارة مع التمييز بين المعقوفين وإن لم يستقرّ فرقمنا العبارة التي ثبتت عندنا مع تصدير صور المخطوط في الحاشية كي لا يكون إلزام خطائنا على الإمام إن أخطأنا في الفهم والتثبیت. تقبل الله منّا وشكر سعيينا وعفّا عنّا وجعل هذا العمل ذخراً للأخيرة وجزى الإمام جزاءً كثيراً جزيلاً في الآخرة عنّا وعن المسلمين.

ترجمة صاحب الهداية^(١)

اسمه ونسبه:

هو شيخ الإسلام برهان الدين أبي الحسن علي بن أبي بكر بن عبد
الجليل الصديقي الفرغاني المرغيناني.

مولده ونشأته:

ولد بمدينة مرغينان^(٢) عقيب صلاة العصر يوم الإثنين الثامن من رجب
سنة ٥١١هـ، وقيل: ٥٣٠هـ.

ورعه:

كان الإمام عابداً زاهداً، ورعاً تقياً، مخلصاً في طاعته ومتواضعاً في
نفسه، يقنع بالقليل، ومن ورعه أنه كان يحترز عن الشبع وكثرة النوم،
وكان قليل الكلام وكثير التفكير.

حكى عنه أنه بقي في تصنيف "الهداية" ثلاث عشرة سنة، وكان صائماً
تلك المدة، لا يفطر أصلاً، وكان يجتهد أن لا يطلع على صومه أحد، فإذا
أتى خادم بطعام كان يقول: خلّه ورح، فإذا راح كان يطعم أحد الطلبة أو
غيرهم، وببركة زهده وورعه صار كتابه مقبولاً بين العلماء.

من شيوخه:

١- مفتي الثقلين أبي حفص عمر النسفي (ت ٥٣٧هـ).

(١) انظر "الأعلام للزركلي"، ٤/٢٦٦، "كشف الظنون"، ٢/٢٠٣٢، مقدمة الهداية

لعبد الحي اللكنوي، ٤/٢.

(٢) قرية "فرغانة" وهي قرية من قرى فارس.

("معجم البلدان"، ٣/٤٢٨)

٢- أبو الليث أحمد بن عمر بن محمد بن أحمد بن إسماعيل النسفي
(ت ٥٥٢هـ).

٣- قوام الدين أحمد بن عبد الرشيد بن الحسين البخاري والد
صاحب "الخلاصة".

٤- أبو المحاسن ظهير الدين الحسن بن علي بن عبد العزيز المرغيناني
(ت ٦٠٠هـ).

٥- أبو محمد حسام الدين عمر بن عبد العزيز بن عمر المعروف
بـ"الصدر الشهيد" (ت ٥٣٦هـ).

٦- أبو عمر عثمان بن علي البيكندي تلميذ الإمام السرخسي (ت ٥٥٢هـ).
من تلاميذه:

١- محمد بن علي بن أبي بكر بن عبد الجليل الفرغاني ابن صاحب
"الهداية" (ت).

٢- عمر بن علي بن أبي بكر بن عبد الجليل المرغيناني ابن صاحب
"الهداية" (ت بعد ٦٠٠هـ).

٣- محمد بن عبد الستار بن محمد العمادي الكردي (ت ٦٤٢هـ).

٤- محمد بن محمود بن حسين الأستروشنى (ت ٦٣٢هـ).

من تصانيفه:

١- بداية المبتدي.

٢- كفاية المتتهي في شرح بداية المبتدي.

٣- الهداية شرح البداية.

٤- مختارات النوازل.

٥-التجنيس والمزيد (هذا الكتاب لبيان ما استنبطه المتأخرون ولم ينص عليه المتقدمون).

٦-فرائض العثماني.

٧-عدة الناسك في المناسك.

٨-شرح الجامع الكبير للشيباني.

٩-معجم الشيوخ (ذكر فيه ترجمة شيوخه على طريقة المحدثين).

١٠-نشر المذهب.

وفاته:

توفي ليلة الثلاثاء الرابع عشر من ذي الحجة سنة ٥٩٣ هـ ودفن بالسمرقند عند مقبرة محمديين.

عن الهداية

هذا الكتاب غني عن التعريف والثناء، اهتمام الناس به من عصر المؤلف إلى يومنا يدل على عظمته فكان الناس يروون هذا الكتاب بالإسناد عن المؤلف، ويتبركون بقراءته.

هي شرح على متن له سمّاه: "بداية المبتدي" جمع فيه بين مسائل "مختصر القدوري" و"الجامع الصغير" واختار فيه ترتيب "الجامع" تبرّكاً ثم شرحها بسيطاً باسم "كفاية المتتهي شرح بداية المبتدي" فلما فرغ من تصنيفها تبين له فيها الإطناب وخشي أن يهجر الكتاب لأجله، شرع في شرح "بداية المبتدي" شرحاً مختصراً نافعاً وافياً بالغاً في الحسن والتقرير والتحريز والضبط والإتقان في بيان الأدلة وأقوال المذاهب الأخرى وسمّاه "الهداية".

من شروح "الهداية"

قد اعتنى جم غفير من العلماء والفضلاء بتحرير الحواشي والشروح عليها حتى ذكر حاجي خليفة^(١) أكثر من ستين شروحاً والحواشي والتعليقات وغيرها. فمن شروحها:

- الفوائد الحميدية: لعلي بن محمد بن علي حميد الدين الرامثي الضرير البخاري (ت ٦٦٦هـ).
- نهاية الكفاية لدراية الهداية: لتاج الشريعة عمر بن أحمد المحجوبي البخاري (ت ٦٧٢هـ).
- شرح لعمر بن محمد الخبّازي (ت ٦٩١هـ) وأتمّه محمد بن أحمد القونوي (ت ٧٦٤هـ).

(١) "كشف الظنون"، ٢/٢٠٣١-٢٠٤٠.

- الغاية الشهير بـ "غاية السروجي": لأحمد بن إبراهيم بن عبد الغني (ت ٨٧١٠هـ)، ولم يكمله ثمّ كمل القاضي سعد الدين محمد الدُّيرِي (ت ٨٦٧هـ) إلى باب المرتد.
- النهاية: للحسين بن علي بن حجاج بن علي حسام الدين السغناقي (ت ٨٧١٠هـ)، وقد اختصر هذا الشرح جمال الدين محمود بن أحمد بن السراج القونوي (ت ٨٧٧٠هـ)، سماه: "خلاصة النهاية في فوائد الهداية".
- المعارك: لأبي البركات عبد الله بن أحمد النسفي (ت ٨٧١٠هـ).
- شرح لنجم الدين أبي الطاهر إسحاق بن علي بن يحيى الحنفي (ت ٨٧١١هـ)
- شرح لشمس الدين محمد بن عثمان بن أبي الحسن المعروف بـ الحريري (ت ٨٧٢٨هـ)^(١).
- شرح لتقي الدين أبي بكر بن محمد الحصني الشافعي (ت ٨٧٢٩هـ)
- شرح لعبد العزيز بن أحمد البخاري (ت ٨٧٣٠هـ).
- شرح لإبراهيم بن علي بن عبد الحق الواسطي (ت ٨٧٤٤هـ).
- شرح لأحمد بن حسن التبريزي الجازبُردي الشافعي (ت ٨٧٤٤هـ).
- نهاية الكفاية في دراية الهداية: لمحمود بن عبيد الله بن تاج الشريعة المحبوبي (ت ٨٧٤٥هـ) وله مختصر "الهداية" المسمّى بـ "الوقاية".
- معراج الدراية إلى شرح الهداية: لقوام الدين محمد بن محمد بن أحمد البخاري السنجاري الكاكي (ت ٨٧٤٩هـ).

(١) ذكره الشامي في "رسم المفتي".

("مجموعة رسائل ابن عابدين"، الرسالة: عقود رسم المفتي، ١/ ٣٦)

- غاية البيان ونادرة الأقران: لأمير كاتب بن أمير عمر بن أمير غازي الإتقاني (ت ٧٥٨هـ).
- الكفاية: لجلال الدين بن شمس الدين الخوارزمي الكرلاني (ت ٧٦٧هـ).
- التوشيح^(١): لسراج الدين عمر بن إسحاق الغزنوي (ت ٧٧٣هـ).
- النهاية: لمحي الدين أبي محمد عبد القادر بن محمد القرشي الحنفي (ت ٧٧٥هـ).
- خلاصة النهاية في فوائد الهداية: محمود بن أحمد القونوي الدمشقي (ت ٧٧٧هـ)^(٢).
- العناية^(٣): لأكمل الدين محمد بن محمود بن أحمد البابرثي (ت ٧٨٦هـ).
- التنبيه على مشكلات الهداية: لعلي بن علي بن محمد ابن أبي العز (ت ٧٩٢هـ).
- العناية بشأن الهداية: لجلال بن أحمد بن يوسف الرومي (ت ٧٩٣هـ)^(٤).
- إرشاد الدراية: لمصلح الدين مصطفى بن زكريا بن أيْدُغْمَش القزْمانِي (ت ٨٠٩هـ).

(١) قال الشامي في "رد المحتار": وفي بعض النسخ "التشريح"، وبعضها "الترشيح" والمشهور "التوشيح". ("رد المحتار"، ٢/٥٨٤).

(٢) "الأعلام" للزركلي، ٧/١٦٢.

(٣) هو شرح جليل معتبر في البلاد الرومية. ("كشف الظنون"، ٢/٢٠٣٥).

(٤) "الأعلام" للزركلي، ٢/١٣٢.

- شرح للسيد الشريف علي بن محمد بن علي الجرجاني (ت ٨١٦هـ).
- شرح ليعقوب بن إدريس بن عبد الله القرمانى الرومى (ت ٨٣٣هـ).
- البناية: لبدر الدين محمود بن أحمد بن موسى العيني (ت ٨٥٥هـ).
- فتح القدير: لكمال الدين بن عبد الواحد السيواسى المعروف بـ ابن الهمام (ت ٨٦١هـ).
- شرح لعلي بن محمد بن محمد المشهور بـ مُصَنَّفَكْ^(١) الهروي الرازى (ت ٨٧٥هـ)^(٢).
- نهاية النهاية: لمحجب الدين محمد بن محمد المعروف بـ ابن الشحنة الحلبي (ت ٨٩٠هـ).
- شرح لأحمد بن سليمان بن كمال باشا (ت ٩٤٠هـ) ولكنه لم يكمل^(٣).
- شرح لعصام الدين إبراهيم بن محمد بن عزّيشاه الإسفرائينى (ت ٩٤٤هـ)^(٤).
- شرح لأحمد بن مصطفى المعروف بـ طاش كُبرى زاده (ت ٩٦٨هـ).
- شرح لمحمد بن محمد الشهير بـ عرب زاده الحنفى (ت ٩٦٩هـ)^(٥).
- شرح للعلامة ابن نجيم (ت ٩٧٠هـ).
- شرح لعلي بن قاسم المرغينانى الزيتونى (ت ٩٧٩هـ).

(١) "مصنفك" لا اشتغاله بالتأليف من صغره والكاف فارسية للتصغير.

(٢) "الأعلام" للزركلى، ٩/٥.

(٣) ذكره ابن عابدين في مقدمة "ردّ المحتار". ("ردّ المحتار"، ١/٧٩).

(٤) ذكره العلامة الشامي في "ردّ المحتار". ("ردّ المحتار"، ١/٢٢٠).

(٥) "الأعلام" للزركلى، ٥٩/٧.

- شرح للبركوي محمد بن علي (ت ٩٨١هـ).
- عدة الفتاوي في تفريد مسائل الهداية: لأحمد شاط كبرى زاده (ت ٩٨٦هـ).
- شرح لصاري كُز زاده محمد المرغيناني (ت ٩٩٠هـ).
- شرح لذكريا بن بَيرام الأنقروي الرومي (ت ١٠٠١هـ).
- شرح لعبد الحلیم بن محمود أخي زاده الرومي (ت ١٠١٣هـ).
- اتحاف أرباب الدراية بفتح الهداية: لأحمد بن محمد الحموي (ت ١٠٩٨هـ).
- شرح لإسماعيل بن اليازجي (ت ١١٢١هـ).
- من التعليقات والحواشي والمختصرات والزوائد علي الهداية
- سلالة الهداية: لإبراهيم بن أحمد بن بركة الموصلي (ت ٦٥٢هـ).
- زوائد الهداية على القدوري: لعلي بن نصر بن عمر نور الدين المشهور بابن السُوسي (ت ٦٩٥هـ).
- تعلیقة لعلي بن محمد بن الحسن القادُوسي (ت ٧٠٨هـ).
- كتاب فيما أهمله صاحب الهداية: لأحمد بن عثمان بن إبراهيم الشهير بابن التزكمان (ت ٧٤٤هـ).
- الرعاية في تجريد مسائل الهداية: لأبي المليح محمد بن عثمان بن موسى ابن الأقرب (ت ٧٧٤هـ).
- حاشية لجلال الدين عمر بن محمد الخبازي الحُجَندی (ت ٦٩١هـ)
- لم يكمله وأكمله محمد بن أحمد القونوي وسمّاه "تكملة الفوائد".
- تهذيب الأسماء الواقعة في الهداية والخلاصة: لعبد القادر بن محمد القرشي صاحب "الجواهر المضیة" (ت ٧٧٥هـ).

- تعليقة لسراج الدين عمر بن علي الكناني المعروف بـ قارئ "الهداية" (ت ٨٢٩هـ).
- حاشية لمجد الدين محمد بن أحمد المدعو بـ مولانا زاده الخَطَّائي (ت ٨٥٩هـ).
- تعليقات لسيف الدين أحمد (ت ٩٠٦هـ)، حفيد السعد التفتازاني.
- حواشي لحميد الدين بن أفضل الدين الحنفي (ت ٩٠٨هـ).
- تعليقة للمولى أبي السعود (ت ٩٢٨هـ).
- مختصر الهداية: لعلي بن أحمد الجمالي (ت ٩٣٣هـ) ^(١).
- حاشية لسعد الله بن عيسى بن أمير خان (ت ٩٤٥هـ) وأتمها تلميذه عبد الرحمن.
- تعليقة لمولى محيي الدين محمد بن مصطفى شيخ زاده (ت ٩٥١هـ).
- حاشية لابن الشحنة مصلح الدين مصطفى بن شعبان الشُرُوري (ت ٩٦٩هـ).
- تعليقة لمولى محمد بن علي المعروف ببركلي (ت ٩٨١هـ).
- تعليقات لأبي السعود العمادي (ت ٩٨٢هـ).
- تعليقة: لمولى بابا زاده محمد القرماني (ت ٩٩٤هـ).
- حاشية لعلي بن سلطان محمد القاري الهروي (ت ١٠١٤هـ).
- عدة أصحاب البداية والنهاية في تجريد مسائل الهداية: لمحمد بن أحمد المشهور بـ طاش كبرى زاده (ت ١٠٣٠هـ).
- حاشية لسري الدين بن إبراهيم الدروري المصري (ت ١٠٦٦هـ).

(١) "الأعلام" للزركلي، ٢٥٨/٤.

- حاشية لأبي الحسنات محمد بن عبد الحي اللكنوي (ت ١٣٠٤هـ).
- حاشية للإمام أحمد رضا خان الحنفي الماتريدي (ت ١٣٤٠هـ).

تخريج أحاديث الهداية

- التنبيه على أحاديث الهداية والخلاصة: لعلي بن عثمان المارديني المعروف بابن التركماني (ت ٧٥٠هـ).
- نصب الراية: لجمال الدين عبد الله بن يوسف الزيلعي (ت ٧٦٢هـ).
- الكفاية: للإمام الحافظ محيي الدين عبد القادر بن أبي الوفاء القرشي (ت ٧٧٥هـ) وسمى كتابه أولاً "الكفاية" ثم سماه له شيخه المارديني "العناية".
- منية الألمعي فيما فات من تخريج أحاديث الهداية للزيلعي: لقاسم بن قطلوبغا الجمالي (ت ٨٧٩هـ).
- الدراية في منتخب تخريج أحاديث الهداية: لشهاب الدين أحمد بن علي بن حجر العسقلاني (ت ٨٥٢هـ) وهو مختصر لـ "نصب الراية".

ترجمة الإمام ابن الهمام^(١)

اسمه ونسبه:

كمال الدين محمد بن عبد الواحد بن عبد الحميد بن مسعود
السيواسي ثم الإسكندري الشهير بـ "ابن الهمام".

مولده ونشأته:

ولد بالإسكندرية سنة ٥٧٩٠هـ، كان والده قاضياً بـ "سيواس" من بلاد
الروم، فاشتغل بعد ما ترعرع على أبيه وعلى علماء بلده ثم قرأ "الهداية"
على سراج الدين الشهير بـ "قارئ الهداية"^(٢) (ت ٨٢٩هـ)، تقدّم على أقرانه
وبرع في العلوم وتصدّى لنشر العلم فانتفع به خلق كثير وكان إماماً
فروعياً، أصولياً، محدثاً، مفسراً، نحويّاً، كلامياً، منطقيّاً، جدليّاً. وكان له
حظ وافر ممّا لأرباب الأحوال من الكشف والكرامات.

من مشايخه:

- ١- أبو الوليد محمد بن محمد، محب الدين ابن الشحنة الحلبي (ت ٨١٥هـ)
- ٢- أبو زرعة ولي الدين أحمد بن عبد الرحيم بن الحسين المَعْرُوف
بـ "ابن العراقي" (ت ٨٢٦هـ)
- ٣- سراج الدين عمر بن علي المَعْرُوف بـ "قارئ الهداية" (ت ٨٢٩هـ).

(١) انظر "الأعلام للزركلي"، ٦/٢٥٥، "معجم المؤلفين"، ٣/٤٦٩، "شذرات
الذهب"، ٧/٤٧٧، "الفوائد البهية"، ص ٢٣٦-٢٣٧.

(٢) سبب تلقيه بهذا أنه قد قرأ "الهداية" على البابرقي صاحب "العناية" (ت ٧٨٧هـ)
تسع عشر مرة. ("كشف الظنون"، ٢/٢٠٣٤).

٤- شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن نعيم
البساطي المالكي (ت ٨٤٢هـ). وغيرهم
من تلاميذه:

١- شمس الدين محمد بن محمد الشهير بـ"ابن أمير حاج الحلبي"
(ت ٨٧٩هـ).

٢- سيف الدين محمد بن محمد بن عمر بن قطلوبغا (ت ٨٨١هـ).
وغيرهم.

من تصانيفه:

١- "فتح القدير للعاجز الفقير".

٢- "التحرير" في أصول الفقه.

٣- "المسايرة في العقائد المنجية في الآخرة".

٤- "زاد الفقير" مختصر في فروع الحنفية.

٥- مختصر "الرسالة القدسية بأدلتها البرهانية".

وفاته:

توفي بالقاهرة يوم الجمعة سابع رمضان سنة ٨٦١هـ.

عن فتح القدير^(١)

هو من أمتن شروح "الهداية" وأبرعها. ألفه ابن الهمام سنة ٨٢٩ هـ عند تدريسه "الهداية" وقد قرأها على وجه الاتقان والتحقيق على سراج الدين عمر بن علي الكناني المعروف بـ "قارئ الهداية" وصل فيه إلى كتاب الوكالة وأتمه بعد شمس الدين أحمد قاضي زاده (ت ٩٨٨ هـ) وهو المسمى بـ "نتائج الأفكار في كشف الرموز والأسرار". وعليه حاشية لمولانا علي القاري الهروي (ت ١٠١٤ هـ) ولخصه إبراهيم بن محمد الحلبي (ت ٩٥٦ هـ).

(١) انظر "كشف الظنون"، ٢/٢٠٣٤، "شذرات الذهب"، ٧/٤٣٧.

ترجمة الإمام البابرتي^(١)

اسمه ونسبه:

أبو عبد الله محمد بن محمد بن محمود أكمل الدين البابرتي.

مولده ونشأته:

ولد سنة ٧١٤هـ، واشتغل بالعلم وحصل مباني العلوم في بلاده ثم رحل إلى "حلب" وأخذ عن علمائها ثم رحل إلى "القاهرة" وعرض عليه القضاء مراراً فامتنع وكان حسن المعرفة بالفقه والعربية والأصول.

من مشايخه:

١- محمد بن يوسف بن علي المعروف بـ"أبي حيان" النحوي (ت ٧٤٥هـ).

٢- قوام الدين محمد بن محمد الكاكي (ت ٧٤٩هـ).

٣- محمود بن عبد الرحمن شمس الدين الأصفهاني (ت ٧٤٩هـ).

من تلاميذه:

١- السيد الشريف علي بن محمد الجرجاني (ت ٨١٦هـ).

٢- بدر الدين محمود بن إسرائيل الشهير بـ ابن قاضي سماونة صاحب "جامع الفصولين" (ت ٨٢٣هـ).

٣- شمس الدين محمد بن حمزه الفناري (ت ٨٣٤هـ).

من تصانيفه:

١- "العناية في شرح الهداية".

٢- شرح "مشارك الأنوار".

(١) انظر "كشف الظنون"، ١/ ٣٤٦، "الفوائد البهية"، حرف الميم، ص ٢٥٦-٢٥٧.

- ٣- شرح "وصية الإمام أبي حنيفة".
- ٤- شرح "المنار".
- ٥- شرح "مختصر ابن الحاجب".
- ٦- شرح "تلخيص المعاني".
- ٧- حاشية على "الكشاف".
- ٨- شرح ألفية ابن معطي.
- ٩- "التقرير" شرح "أصول البزدوي".
- ١٠- شرح "تجريد الطوسي". وغير ذلك

وفاته:

توفي ليلة الجمعة تاسع عشرة رمضان سنة ٧٨٦هـ ودفن بـ"الشيخونة".

ترجمة الإمام سعدى جلبي^(١)

اسمه ونسبه:

سعد الله بن عيسى بن أمير خان الحنفي الرومي الشهير بـ"سعدى جلبي" وسعدى أفندي.

مولده ونشأته:

ولد في بلد "قسطموني" بـ"تركيا" ثم دخل "القسطنطينية" مع والده ونشأ في طلب العلم، وقرأ على علماء ذلك العصر منهم محمد بن حسن بن عبد الصمد السامسوني ثم عمل في التدريس وولى القضاء مدة ثم تولى الإفتاء إلى أواخر حياته. كان فائقاً على أقرانه في تدريسه وقضائه، وكان في إفتائه مقبول الجواب، مهتدياً إلى الصواب، طاهر اللسان لا يذكر أحداً إلا بخير، مراعيّاً للشريعة، محافظاً على الأدب، وكان قويّ الحفظ جداً.

من تصانيفه:

- ١- حاشية على "تفسير البيضاوي".
 - ٢- حاشية على "العناية شرح الهداية" للبابرتي.
 - ٣- "فتوى في مواضع من فصوص الحكم لابن عربي".
 - ٤- حاشية على "القاموس"^(٢) للفيروز آبادي.
- وفاته:

توفي عند صلاة الجمعة ثاني عيد الفطر سنة ١٤٠٥ هـ.

(١) انظر "شذرات الذهب"، ٨/ ٣١٢-٣١٣، "الأعلام" للزركلي، ٣/ ٨٩، "كشف

الظنون"، ٢/ ١٣٠٦، "الفوائد البهية"، حرف السين، ص ١٠١.

(٢) جمعه تلميذه عبد الرحمن ابن سيدي علي الأماسي ودوّنه في كتاب فصار حاشية.

ترجمة الإمام الكرلاني^(١)

هو السيد جلال الدين بن شمس الدين الخوارزمي الكرلاني، كان عالماً فاضلاً من فقهاء الحنفية، تضرب به الأمثال، وتشدد إليه الرّحال، أخذ عن حسام الدين الحسن السغناقي صاحب "النهاية" (ت ٧١١هـ) وغيره وأخذ عنه ناصر الدين محمد بن شهاب وطاهر بن إسلام بن قاسم الخوارزمي الشهير بسعد نمدپوش (ت ٧٨٦هـ) وآخرون. توفي سنة ٧٦٧هـ.

(١) انظر "الفوائد البهية"، ص ٧٥-٧٧.

ترجمة عبد الحي اللكنوي^(١)

هو أبو الحسنات محمد عبد الحي بن محمد عبد الحليم الأنصاري اللكنوي الهندي. ولد سنة ١٢٦٤هـ/١٨٤٨ء في بانه التي هي من بلاد الهندستان. قرأ من والده كتباً كثيراً من "ميزان الصرف" إلى "تفسير البيضاوي" وأكمل قراءته ثم بعد ذلك قرأ بعض الكتب الرياضية من أستاذ والده. له شغف بالقراءة والكتابة منذ الطفولة. درّس جميع الكتب التي قرأها في زمان التعلّم بل درّس كتباً جديدة لم يقرأها من قبل.

من تصانيفه:

- ١- "الآثار المرفوعة في الأخبار الموضوعة".
- ٢- الفوائد البهية في تراجم الحنفية".
- ٣- التعليقات السنّية على الفوائد البهية".
- ٤- الرفع والتكميل في الجرح والتعديل".
- ٥- ظفر الأمان في مختصر الجرجاني".
- ٦- نفع المفتي والسائل بجمع متفرقات المسائل".
- ٧- التعليق الممجد على موطأ الإمام محمد".
- ٨- "فرحة المدرسين بأسماء المؤلفات والمؤلفين".
- ٩- "طرب الأمثال بتراجم الأفاضل".
- ١٠- "إنباء الخلان بأنباء علما هندستان". وغير ذلك

وفاته:

توفي شهر الربيع الأول سنة ١٣٠٤هـ/١٨٨٦م.

(١) انظر "الأعلام" للزركلي، ٦/١٨٧، ومقدمة "الهداية"، ص ١٧.

ترجمة الإمام أحمد رضا الحنفي^(١)

هو إمام المتكلمين وقامع المبتدعين العلامة الإمام أحمد رضا ابن الشيخ المفتي نقي علي الماتريدي، الحنفي، القادري، المحدث، المفسر، الأصولي، عبقرى الفقه الإسلامى، صاحب التصانيف الوافرة. ولادته ونشأته:

ولد بمدينة "بريلي" في "الهند" العاشر من شوال سنة ١٢٧٢هـ. نشأ في أسرة دينية وبيئة صالحة ورباه جدّه الكريم إمام العلماء والصالحين الشيخ المفتي رضا علي خان قدس سرّه الرحمن (المتوفى ١٢٨٦هـ) ووالده الشفيق، رئيس المتكلمين، المفتي نقي علي خان القادري رحمه الله تعالى القوي (المتوفى ١٢٩٧هـ).

سمي الإمام باسم "محمد" واسمه التاريخي وفق الجمل "المختار"، وسمّاه جدّه الكريم الشيخ المفتي رضا علي خان رحمه الله تعالى بـ "أحمد رضا"، فاشتهر بهذا الاسم في مشارق الأرض ومغاربها ثم بعد ذلك أضاف الإمام نفسه إلى اسمه كلمة "عبد المصطفى" بمعنى الخادم والمملوك، وهذا يدلّ على حبه القوي إلى السيّد البري صلوات الله عليه وعلى آله وصحبه أجمعين وبارك وسلّم.

أخذ الإمام العلوم الدينية النقلية والعقلية من والده وأخذ بعض العلوم من المشايخ الآخرين حتّى أكملها وهو ابن أربع عشرة سنة. ونفس اليوم الذي أكمل فيه الدراسة اشتغل بكتابة الإفتاء وأول ما أفتى عن مسألة

(١) انظر "جد الممتار"، ١/١٩-٦٣.

الرضاعة ثم عرضه على والده الذي كان مفتي "الهند" ففرح جداً لصحة الجواب وفوض إليه أمور الإفتاء كلها فاستمر الإمام بالإفتاء إلى خمسين سنة تقريباً.

حفظ الإمام القرآن الكريم في غضون شهر واحد، وهذا مما يدل على قوة ذاكرته، أخذ بعض العلوم والفنون عن أساتذته وبعضها بمؤهلاته الوهيبة.

لم يكن الإمام عالماً في العلوم الدينية المروجة فقط بل كان متبحراً في كثير من العلوم الدينية والفنون الأخرى، أكثر من خمس وخمسين علماً.

البيعة والخلافة:

أتى الإمام مع أبيه الكريم سنة ١٢٩٥ هـ قرية "مارهه" في حضرة السيد مجمع الطريقين ومرجع الفريقين من العلماء والعرفاء الأطاهر، سيدنا الشيخ الشاه آل الرسول الأحمدى رحمه الله تعالى، والإمام بايع على يده الشريفة بالطريقة القادرية، ونال منه الإجازة والخلافة في سلاسل الأولياء كلها وإجازة الحديث وجميع الفنون أيضاً، وكان الشيخ آل الرسول من كبار تلامذة الشيخ عبد العزيز الدهلوي.

تصانيفه:

قد ألف الإمام مؤلفات كثيرة في فنون مختلفة، كلها تدل على عبقرية ولياقته، وغزارة علمه، وتكثر معرفته، وسعة اطلاعه، ووفور عثوره على الفقه الإسلامي عندما يطالعها العلماء يتعجبون ويتحيرون من بصيرة الإمام الفقيه، ودقة نظره وبحثه العجيب وتحقيقه المدهش، وقد شغف كثير من علماء العالم بلياقته وعبقرية في الفقه الإسلامي، صنف أول كتاب "شرح

هداية النحو" باللغة العربية في العاشر من عمره ثم ما زال يكتب ويصنف حتى بلغ عدد مصنفاته مئات فمنها: (١) "كنز الإيمان في ترجمة القرآن" (٢) "العطايا النبوية في الفتاوى الرضوية" هذه الفتاوى العظيمة تحتوي على ثلاثين مجلداً كبيراً (٣) "جد الممتار على رد المحتار" بسبع مجلدات (٤) "كفل الفقيه الفاهم في أحكام قرطاس الدراهم" (٥) "أجلى الإعلام أن الفتوى مطلقاً على قول الإمام" (٦) "الدولة المكية بالمادة الغيبية" (٧) مآلي الجيب بعلوم الغيب (٨) "السنة الأنيقة في الفتاوى الأفريقية" (٩) "المعتمد المستند شرح المعتمد المنتقد" وغيرها.

وللإمام حواشٍ جليلة وتعليقات أنيقة أيضاً على الفنون المختلفة من كتب التفسير والحديث والفقه وغيرها، فمنها: (١) الدرّ المشور (٢) صحيح البخاري (٣) فتح الباري شرح صحيح البخاري (٤) تهذيب التهذيب (٥) شرح المواقف (٦) شرح المقاصد (٧-٨) الهداية وشروحها (٩) الفتاوى الهندية (١٠) جامع الفصولين (١١) البحر الرائق وغير ذلك على كثير من الكتب.

وفاته:

ارتحل الإمام إلى رحمة الله تعالى في ٢٥ صفر المظفر ١٣٤٠هـ / ٢٨ أكتوبر ١٩٢١م وقت صلاة الجمعة ببلدة "بريلي". فترك فراغاً لا يملأ، ويستمر الفراغ إلى الآن. صلى عليه ولده الأكبر المفتي حامد رضا حسب وصيته وصلى خلفه كثير من العلماء والعوام ودفن في مدينة بريلي بالهند ومقبره مرجع الخلائق إلى الآن فجزاهم الله تعالى عنا وعن جميع المسلمين. آمين بجاه النبي الأمين عليه وعلى آله وصحبه أفضل الصلاة وأكرم التسليم.

("المدينة العلمية"، مركز الدعوة الإسلامية).

مقدمة

- [١] قوله: ^(١) فكيف يصحّ قول صاحب "الهداية": ضعّفه أبو داود؟^(٢)
 أقول: لم يدّع أبو داود رحمه الله لنفسه جمع الصحيح ولا الحسن إنما
 وعد بجميع المصالح وهو لا يناقض الضعيف فافهم والله تعالى أعلم.
 [٢] قوله: ^(٣) في "إن" الوصلية كذا قيل^(٤):
 أقول: أفاد العلامة حسن جلبي^(٥) في حاشية "التلويح": (أنّ مؤدّى "إن"

(١) في "مذيلة الدراية": فإن قلت: قد روى أبو داود هذا في "سننه" حديث القلتين ولم
 يذكر تضعيفه بل سكت عليه فهو على مقتضى عادته صحيح فكيف يصحّ قول
 صاحب "الهداية": ضعّفه أبو داود؟!.

(٢) مقدمة "الهداية" لعبد الحي، ١/ ٢٦.

(٣) في "مذيلة الدراية": عادات صاحب "الهداية" فيها اعلم أنّ له فيها آداباً وعادات
 منها أنّه يُسقط الواو في "إن" الوصلية كذا قيل، قال صاحب "الهداية" في آخر فصل
 وكالة الرجلين: وأما المرتدّ فتصرّفه في ماله إن كان نافذاً. ملتقطاً.

(٤) مقدمة "الهداية" لعبد الحي، آخرين، ص ٥.

(٥) حاشية حسن جلبي على "التلويح"، ص ١٩. هو حسن بن محمد شاه بن محمد
 شمس الدين بن حمزة الفناري، يقال له: ملا حسن شلبي، (ت ٨٨٦هـ). صنّف
 كتباً، منها: حاشية على "شرح السراجية"، حاشية على "التلويح شرح التنقيح"،
 حاشية على "تفسير البيضاوي"، حاشية على "شرح المظنّ" للفتازاني، وحاشية
 على "شرح المواقف" وغير ذلك. ("الأعلام"، ٢/ ٢١٦-٢١٧).

الوصلية الدالة على الجزاء لازم الوجود قد يؤدي بدون تصدير "إن" حرف العطف كما ذكره الشارح يعني: العلامة التفتازاني في "المطول" ممثلاً إياه بقوله عليه السلام: ((نعم العبد صهيب لو لم يخف الله لم يعصه)) فيتحد المؤدى على تقديري وجود الواو وعدمها فلا وجه لرد الثاني وتصويب الأول فليتأمل، انتهى.

كتاب الطهارات

[٣] قوله: ^(١) وهو ممنوع بأن وقعها من علوّ خصوصاً ^(٢): كلّ ما ذكر هنا قد تكفل بالجواب عنه في "الغنية" ^(٣) ص ٢٨ ^(٤) فأحسن وأجاد عليهما رحمة الجواد.

[٤] قوله: ^(٥) عدم جواز التيمّم بأصبعين ^(٦): فإنّ ثَمّه ليس شيء يفرغ

(١) في "الهداية": قال الله تعالى: ﴿يُنَاقِهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا إِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ﴾ الآية. [المائدة: ٦] (ففرض الطهارة: غسل الأعضاء الثلاثة، ومسح الرأس) بهذا النص، والغسل هو الإسالة.

في "الفتح": (قوله: والغسل: الإسالة) يفيد أنّ ذلك ليس من حقيقة خلافًا لمالك فلا يتوقّف تحقّقه عليه، ومرجعهم فيه قول العرب: غسّلت المطر الأرض، وليس في ذلك إلّا الإسالة وهو ممنوع بأن وقعها من علوّ خصوصاً مع الشدة والتكرار.

(٢) "الفتح"، كتاب الطهارات، ١٢/١، تحت قول "الهداية": والغسل: الإسالة.

(٣) "الغنية" = "غنية المتملّي" المعروف بـ "حلي كبير" شرح "منية المصلي": لإبراهيم بن محمّد بن إبراهيم الحلبي الحنفي القسطنطيني، (ت ٩٥٦هـ).

("معجم المؤلفين"، ٢٢/١، "هدية العارفين"، ٢٧/١).

(٤) "الغنية"، سنن الوضوء، ص ٢٧-٢٨.

(٥) في "الفتح": وقد يقال عدم الجواز بالأصبع بناء على أنّ البلّة تتلاشى وتفرغ قبل بلوغ قدر الفرض بخلاف الأصبعين؛ فإنّ الماء ينحمل فيه بين الأصبعين المضمومتين فضل زيادة تحتمل الامتداد إلى قدر الفرض، وهذا مشاهد أو مظنون فوجب إثبات الحكم باعتباره، فعلى اعتبار صحّة الاكتفاء بقدر ثلاث أصابع يجوز مدّ الأصبعين؛ لأنّه ما بينهما من الماء يمتدّ قدر أصبع ثالث، وعلى اعتبار توقّف الأجزاء على الربع لا يجوز؛ لأنّ ما بينهما ممّا لا يغلب على الظنّ إيعابه الربع إلّا أنّ هذا يعكر عليه عدم جواز التيمّم بأصبعين.

(٦) "الفتح"، كتاب الطهارات، ١٧/١، تحت قول "الهداية": والكتاب مجمل.

ويتلاشى؛ إذ لا حاجة إلى أثر غبار على اليد.

[هـ] قوله: ^(١) وفيه نظر ^(٢):

[قال الإمام أحمد رضا - رحمه الله - في "الفتاوى الرضوية":]

أقول: ويظهر لي أن سبيل المسألة سبيل الخلف في الملقى والملاقي، وتصحيح هذه بل تصحيح الوفاق فيها ربما يعطى ترجيح عدم الفرق إلا أن يفرق بين الغسل والمسح، فلا يصير به كل الماء مستعملاً حكماً بالاتفاق بخلاف الغسل، ويحتاج لوجه فليتدبر، والله تعالى أعلم.

تنبيه: اعلم أن مسألة الأصبع المارة تركها المحقق في "الفتح" غير مبيّنة، ذكر له ثلاث تعليقات وردّ الجميع:

فالأول التعليل بالاستعمال وقد علمت ردّه، وما عدل إليه بعض المتأخرين لإصلاحه فردّه والأول معاً؛ بأن ^(٣) (هذا كله يستلزم أن مدّ أصبعين لا يجوز وقد صرحوا به، وكذا الثلاث على القول بالربع وهو قول أبي حنيفة وأبي يوسف رحمهما الله تعالى ولكن لم أر في مدّ

(١) في "الفتح": وأما الجواز بجوانب الأصبع فإنه بناء على رواية الاكتفاء بثلاث أصابع، ولو أدخل رأسه إناء ماء ناولاً للمسح فعند أبي يوسف يجوز عن الفرض. والماء طهور، وعند محمد لا يجوز والماء مستعمل. وقول أبي يوسف أحسن؛ لأن الماء لا يعطى له حكم الاستعمال إلا بعد الانفصال، والذي لاقي الرأس من أجزائه لصق به فطهره وغيره لم يلاقه فلم يستعمل وفيه نظر.

(٢) "الفتح"، كتاب الطهارات، ١/ ١٧، تحت قول "الهداية": والكتاب مجمل.

(٣) انظر "الفتح"، كتاب الطهارات، باب الوضوء، ١/ ١٦، تحت قول "الهداية": والكتاب

مجمل. ملتقطاً.

الثلاث إلّا الجواز) اهـ. واعترضه في "النهر"^(١) بقول "البدائع"^(٢): "لو وضع وضع ثلاثة أصابع ولم يمدّها جاز على رواية الثلاث لا الربع، ولو مسح بها منصوبة غير موضوعة ولا ممدودة فلا، فلو مدّها حتّى بلغ القدر المفروض لم يجز عند علمائنا الثلاثة خلافاً لزفر اهـ" قال^(٣): (وقد وقفت على المنقول) أي: أنّ عدم الجواز قول أئمتنا الثلاثة، فكيف يقول المحقّق^(٤): (لم أر فيه إلّا الجواز) وهو عجيب من مثله كما نبّه عليه في "المنحة"^(٥)، فإنّ الضمير في "مدّها" للمنصوبة، وكلام "الفتح" في الموضوعه^(٦).

(١) "النهر" = "النهر الفائق"، كتاب الطهارة، ٣٣ / ١: لعمر بن إبراهيم بن محمّد سراج الدين الحنفي، (ت ١٠٠٥ هـ). ("الأعلام"، ٣٩ / ٥).

(٢) "البدائع" = "بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع": لأبي بكر بن مسعود بن أحمد، علاء الدين الكاساني أو الكاشاني، (ت ٥٨٧ هـ).

("كشف الظنون"، ٣٧١ / ١، "الأعلام"، ٧٠ / ٢).

(٣) "النهر"، كتاب الطهارة، ٣٣ / ١.

(٤) انظر "الفتح"، كتاب الطهارة، باب الوضوء، ١٦ / ١، تحت قول "الهداية": والكتاب مجمل. بتصرف.

(٥) "منحة الخالق"، كتاب الطهارة، ٣٣ / ١، (هامش "البحر"): لمحمّد أمين بن عمر بن عبد العزيز عابدين الدمشقي الحنفي الشهير بـ: العلامة الشامي، (ت ١٢٥٢ هـ).

("إيضاح المكنون"، ٥٧٨ / ٢، "معجم المؤلفين"، ١٤٥ / ٣).

(٦) "الفتاوى الرضوية"، ١٠٥ - ١٠٦.

[٦] قوله: ^(١) في حكايتها لترتكب ^(٢): الأولى: لتتبع.

[٧] قوله: ^(٣) من ذكر الله تعالى ^(٤): الخفي فعله بلا طهارة.

(١) في "الفتح": والمسنون في كيفية المسح أن يضع كفيه وأصابعه على مقدم رأسه آخذاً إلى قفاه على وجه يستوعب، ثم يمسح أذنيه على ما يذكره، وأما مجافاة السباحتين مطلقاً ليمسح بهما الأذنين والكفين في الإدبار ليرجع بهما على الفودين فلا أصل له في السنة؛ لأن الاستعمال لا يثبت قبل الانفصال والأذنان من الرأس حتى جاز اتحاد بلتهما، ولأن أحداً ممن حكى وضوء رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يؤثر عنه ذلك، فلو كان ذلك من الكيفيات المسنونة وهم شارعون في حكايتها لترتكب وهي غير متبادرة لنصّوا عليها.

(٢) "الفتح"، كتاب الطهارات، ١٧/١، تحت قول "الهداية": والكتاب مجمل.

(٣) في "الهداية": (وسنن الطهارة غسل اليدين قبل إدخالهما الإناء إذا استيقظ المتوضئ من نومه وتسمية الله تعالى في ابتداء الوضوء) والأصح أنها مستحبة وإن سماها في الكتاب سنة، ويسمى قبل الاستنجاء وبعده هو الصحيح. ملتقطاً.

في "الفتح": (قوله: والأصح أنها مستحبة... إلخ) يجوز كون مستنده فيه ضعف الأحاديث ولينظر في التوفيق بين هذه وكيف كان فهي متظافرة على عدم ذكره صلى الله عليه وسلم اسم الله تعالى على غير طهارة، ومقتضاه انتفاؤه في أول الوضوء الكائن عن حدث، وما أعلّ به غير قاذح للمتأمل فهي معارضة لخبر التسمية بعد القول بحسنه بناء على أن كثرة طرق الضعيف ترقيه إلى ذلك وهو أوجه القولين على ما سببته في غير موضع إن شاء الله تعالى. والجواب أن الضعف متف لما قلنا والمعارضة غير متحققة؛ لأن كراهة ذكر لا يكون من متممات الوضوء لا يستلزم كراهة ما جعل شرعاً من ذكر الله تعالى تكميلاً له بعد ثبوت جعله كذلك بالحديث الحسن، فذلك الذكر ضروري للوضوء الكامل شرعاً فلا تعارض للاختلاف، وعدم نقلها في حكايتيهما. ملتقطاً.

(٤) "الفتح"، كتاب الطهارات، ٢٠/١، تحت قول "الهداية": والأصح أنها مستحبة... إلخ.

[٨] قوله: فذلك الذكر ضروري للوضوء الكامل^(١):

أقول: هذا إنما يتم إن ثبت وجوب التسمية للوضوء وإلا فمحدث قصد الوضوء يتعارض له فضيلتان: فضيلة الذكر للوضوء وفضيلة التأدب مع اسم الله تعالى أن لا يذكر بلا طهارة ولا شك أن الثاني أهم كما يفيدته الأحاديث المارة وقوله صلى الله تعالى عليه وسلم: ((فإني لا أرد عليك))^(٢) وبالجملّة لا نسلم على هذا أن هذا الذكر يستثنى من تلك الأحاديث إنما كان يستثنى وتوقف صحّة الوضوء أو سلامته من الخلل والنقصان عليه وإنما هو في الوجوب.

[٩] قوله: ^(٣) من واجب الصلاة كفرضه بالنسبة إلى فرضها^(٤):

(١) "الفتح"، كتاب الطهارات، ٢٠/١، تحت قول "الهداية": والأصح أنها مستحبة... إلخ.

(٢) أخرجه البزار في "مسنده" (٥٩٨٤)، مسند ابن عباس رضي الله تعالى عنهما، ٢٤٢/١٢.

(٣) في "الفتح": ما قيل إنّه لا مدخل للوجوب في الوضوء؛ لأنّه شرط تابع، فلو قلنا بالوجوب فيه المساوي التبع الأصل غير لازم إذ اشتراكهما بثبوت الواجب فيهما لا يقتضيه لثبوت عدم المساواة بوجه آخر نحو إنّه لا يلزم بالنذر بخلاف الصلاة مع أنّه لا مانع من الحكم بأنّ واجبه أحطّ رتبة من واجب الصلاة كفرضه بالنسبة إلى فرضها.

(٤) "الفتح"، كتاب الطهارات، ٢١/١، تحت قول "الهداية": والأصح أنها مستحبة... إلخ.

[قال الإمام أحمد رضا - رحمه الله - في "الفتاوى الرضوية":
أقول: لم يأت المستدل بشيء حتى سمع ما سمع وإذا لم يمنع تبعية
الوضوء ثبوت الفرائض فيه فلم يمنع ثبوت الواجبات والرواتب توابع
للفرائض إنما شرعت مكملات لا محصلات لها فليست في مرتبة
الوضوء أيضاً ثم لا يقعدها ذلك عن أن يكون لها كل من الفروض
والواجبات والسنن والمستحبات كما للأصول، ولم نعن أن الوضوء لا
يستهل في نفسه أن يكون له واجب حتى نحتاج إلى ما ذكر المستدل
وإنما عني أن ليس في مذهبنا واجب في الوضوء لا يجوز تركه ويصح
بدونه وهذا ظاهر لا يفتاق إلى إظهار وثابت لا يصلح للإنكار.^(١)
[١٠] قوله: ^(٢) ولا سنة دون المواظبة^(٣)]

[قال الإمام أحمد رضا - رحمه الله - في "الفتاوى الرضوية":
ولم تثبت عند الوضوء.
أقول: الدليل أعم من الدعوى؛ فإن المقصود نفي الاستئناس للوضوء
والدليل نفي كونه من السنن الداخلة فيه فلم لا يختار كونه سنة قبلية
للوضوء؟!^(٤)

- (١) "الفتاوى الرضوية"، ١/ ٢٢٣-٢٢٤. [الجزء الأول، ص ٢٩٤-٢٩٥]
(٢) في "الهداية": (وسنن الطهارة غسل اليدين قبل إدخالهما الإناء إذا استيقظ
المتوضئ من نومه وتسمية الله تعالى في ابتداء الوضوء والسواك والمضمضة
والاستنشاق)؛ لأنه عليه الصلاة والسلام فعلهما على المواظبة. ملتقطاً.
(٣) "الفتح"، كتاب الطهارات، ١/ ٢٢، تحت قول "الهداية": لأنه عليه الصلاة
والسلام كان يواظب عليه.
(٤) "الفتاوى الرضوية"، ١/ ٦٢٢-٦٢٣. [الجزء الثاني، ص ٨٣٧].

[١١] قوله: ^(١) في جعله إياه ابن زيد بن عبد ربه ^(٢): نعم في الوضوء حديث عنه أيضاً روى ^(٣) سعيد بن منصور ^(٤) عن عمرو بن يحيى عن أبيه عن عبد الله بن زيد الذي أرى الأذان أن رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم غسل وجهه ثلاثاً ويديه مرتين مرتين.

(١) في "الفتح": (قوله: لأنه عليه الصلاة والسلام فعلهما على المواظبة) جميع من حكى وضوءه عليه الصلاة والسلام فعلاً وقولاً اثنان وعشرون نفرأً، ولا بأس بإفادة حصرهم تكميلاً وإسعافاً: الأول: عبد الله بن زيد فعلاً، وفيه: مضمض واستنشق واستنثر ثلاثاً بثلاث غرفات، وفيه: فمسح رأسه فأقبل بهما وأدبر مرة واحدة، رواه الستة عنه، والمراد عبد الله بن زيد بن عاصم، وهم ابن عيينة في جعله إياه ابن زيد بن عبد ربه راوي الأذان، الثاني: عثمان فعلاً، الثالث: ابن عباس فعلاً، الرابع: المغيرة، الخامس: علي بن أبي طالب فعلاً، السادس: المقدم بن معدنيكرب قولاً، السابع: أبو مالك الأشعري فعلاً، الثامن: أبو بكر قولاً، التاسع: أبو هريرة قولاً، العاشر: وائل ابن حجر، الحادي عشر: جبير بن نفير. ملتقطاً.

(٢) "الفتح"، كتاب الطهارات، ٢٢/١، تحت قول "الهداية": لأنه عليه الصلاة والسلام فعلهما على المواظبة.

(٣) ذكره المتقي في "كتر العمال" (٢٦٩٢٣)، ١٩٧/٥، الجزء التاسع، (عن سعيد بن منصور).

(٤) هو سعيد بن منصور بن شعبة الخراساني المروزي الطالقاني البلخي، أبو عثمان محدث، حافظ، مفسر، ولد بـ "جوزجان" ونشأ بـ "بلخ"، (ت ٢٢٩ هـ أو ٢٢٧ هـ). من تصانيفه: "السنن في الحديث"، و"تفسير القرآن".

("معجم المؤلفين"، ١/ ٧٧٠، "هدية العارفين"، ١/ ٣٨٨).

- [١٢] قوله: ^(١) الحادي عشر: جبير بن نفيّر ^(٢): هو ثقة..... * حديث رواه عن أبيه نفيّر مالك وهو صحابي رضي الله تعالى عنه.
- [١٣] قوله: كعب بن عمرو اليماني ^(٣): صوابه: اليامي ^(٤) كما يأتي ^(٥) قريباً.

(١) في "الفتح": الحادي عشر: جبير بن نفيّر، الثاني عشر: أبو أمامة، الثالث عشر: أنس، الرابع عشر: أبو أيوب الأنصاري، الخامس عشر: كعب بن عمرو اليماني، السادس عشر: عبد الله بن أبي أوفى قولاً، السابع عشر: البراء بن عازب فعلاً، الثامن عشر: أبو كاهل قيس بن عائد قولاً، وفيه: فغسل يعني: النبي صلى الله عليه وسلم يده ثلاثاً وتمضمض واستنشق ثلاثاً ثلاثاً وغسل ذراعيه ثلاثاً ومسح برأسه ولم يوقت وغسل رجله ولم يوقت، التاسع عشر: الربيع بنت معوذ، العشرون: عائشة رضي الله عنها فعلاً، الحادي والعشرون: عبد الله بن أنيس فعلاً، الثاني والعشرون: عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده. ملقطاً.

(٢) "الفتح"، كتاب الطهارات، ٢٣/١، تحت قول "الهداية": لأنه عليه الصلاة والسلام فعلهما على المواظبة.

* في المخطوط هكذا: ^{بَرَزَ النَّبِيُّ ﷺ} وما أثبتنا فهو على ما فهمنا، والله تعالى أعلم.

(٣) "الفتح"، كتاب الطهارات، ٢٣/١، تحت قول "الهداية": لأنه عليه الصلاة والسلام فعلهما على المواظبة.

(٤) هو كعب بن عمرو بن جحطب بن معاوية بن سعد بن الحارث الهمداني اليامي، وهو جدّ طلحة بن مصرف سكن الكوفة وله صحبة.

("أسد الغابة"، ٥١١/٤، "الاستيعاب في معرفة الأصحاب"، ٣/٣٨٠).

(٥) انظر "الفتح"، كتاب الطهارات، ٢٤/١، تحت قول "الهداية": وهو المحكي.

[١٤] قوله: وتمضمض واستنشق ثلاثاً^(١):

سعيد بن منصور في "سننه"^{(٢)*}.

[١٥] قوله: عبد الله بن أنيس^(٣): هذا والذي بعده من زيادات المحقق

على الزيلعي^(٤) المخرّج فإنّه عدّ^(٥) من الصحابة عشرين.

[١٦] قوله: عمرو بن شعيب عن أبيه عن جدّه^(٦):

(١) "الفتح"، كتاب الطهارة، ٢٣/١، تحت قول "الهداية": لأنّه عليه الصلاة

والسلام فعلهما على المواظبة.

(٢) "السنن": لسعيد بن منصور الخراساني، (ت ٢٢٧هـ).

("كشف الظنون"، ٢/١٠٠٧).

✽ ذكره المتقي في "كنز العمال" (٢٦٨٩٧)، كتاب الطهارة، قسم الأقوال، ١٩٥/٥،

الجزء التاسع، (عن سعيد بن منصور).

(٣) "الفتح"، كتاب الطهارة، ٢٣/١، تحت قول "الهداية": لأنّه عليه الصلاة

والسلام فعلهما على المواظبة.

(٤) هو عبد الله بن يوسف بن محمد الزيلعي، أبو محمد، جمال الدين، فقيه، عالم

بالحديث. أصله من الزيلع - في الصومال - ووفاته في القاهرة، (ت ٧٦٢هـ)، من

كتبه: "نصب الراية في تخريج أحاديث الهداية"، "تخريج أحاديث الكشاف".

("الأعلام" للزركلي، ٤/١٤٧).

(٥) "نصب الراية"، كتاب الطهارة، ٥٠/١.

(٦) "الفتح"، كتاب الطهارة، ٢٣/١، تحت قول "الهداية": لأنّه عليه الصلاة

والسلام فعلهما على المواظبة.

أقول: ٢٣ معاوية^(١) روى عنه ابن عساكر^(٢) أنه أراهم وضوء رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم فلما بلغ مسح رأسه وضع كفيه على مقدم رأسه ثم مرّ بهما حتى بلغ القفا ثم ردهما حتى بلغ المكان الذي منه بدأ.

(١) هو أمير المؤمنين معاوية بن أبي سفيان صخر بن حرب بن أمية بن عبد شمس بن عبد مناف، القرشي الأموي، مؤسس الدولة الأموية في الشام، وأحد دهاة العرب المتميزين الكبار، كان فصيحاً حليماً وقوراً. ولد بمكة، وأسلم يوم فتحها سنة ٨هـ وتعلم الكتابة والحساب، فجعله رسول الله صلى الله عليه وسلم في كتابه، وهو أحد عظماء الفاتحين في الإسلام، وفي أيامه فتح كثير من جزائر يونان والدردييل. وحاصر القسطنطينية براً وبحراً، وهو أول مسلم ركب بحر الروم للغزو، وأول من جعل دمشق مقرّ خلافة، وأول من اتخذ المقاصير وأول من اتخذ الحرس والحجاب في الإسلام وأول من نصب المحراب في المسجد وكان أمير المؤمنين عمر ابن الخطاب إذا نظر إليه يقول: هذا كسرى العرب!، (ت ٦٠هـ)، وللشهاب ابن حجر الهيتمي كتاب "تطهير الجنان واللسان عن الخوض والتفوه بثلب معاوية ابن أبي سفيان". ("الأعلام" للزركلي، ٧/ ٢٦١-٢٦٢، ملتقطاً).

(٢) ذكره ابن عساكر في "تاريخه"، ٣٩/ ٤٠.

هو علي بن الحسن بن هبة الله، المعروف بابن عساكر الدمشقي (ت ٥٧١هـ)، من تصانيفه: "تاريخ دمشق الكبير" يعرف بـ "تاريخ ابن عساكر".

("هدية العارفين"، ١/ ٧٠١، "الأعلام"، ٤/ ٢٧٣، "معجم المؤلفين"، ٢/ ٤٢٧).

٢٤ أمير المؤمنين عمر^(١) روى عنه سعيد بن منصور في "سننه"^(٢) عن

(١) هو أمير المؤمنين عمر بن الخطاب بن نفيل القرشي العدوي، أبو حفص، ثاني الخلفاء الراشدين، الصحابي الجليل، وأول من لقب بـ "أمير المؤمنين"، لقبه النبي صلى الله عليه وسلم بـ "الفاروق"، هو الشجاع الحازم، صاحب الفتوحات، يضرب بعدله المثل. أسلم قبل الهجرة بخمس سنين، وشهد الوقائع. وكانت له تجارة بين الشام والحجاز. كان أبيض عاجي اللون، طوالاً مشرفاً على الناس، كث اللحية، أنزع (منحسر الشعر من جانبي الجبهة) يصبغ لحيته بالحناء والكتم. بويع بالخلافة يوم وفاة أبي بكر سنة ١٣ هـ بعهد منه. وفي أيامه تم فتح الشام والعراق، وافتتحت القدس والمدائن ومصر والجزيرة. حتى قيل: انتصب في مدته اثنا عشر ألف منبر في الإسلام. وهو أول من وضع للعرب التاريخ الهجري، وكانوا يؤرخون بالوقائع. واتخذ بيت مال المسلمين، وأمر ببناء البصرة والكوفة فبنيتا. وكان يطوف في الأسواق منفرداً ويقضي بين الناس حيث أدركه الخصوم. وله كلمات وخطب ورسائل غاية في البلاغة. وكانت الدراهم في أيامه على نقش الكسروية، وزاد في بعضها "الحمد لله" وفي بعضها "لا إله إلا الله وحده" وفي بعضها "محمد رسول الله". وكان نقش خاتمه: "كفى بالموت واعظاً يا عمر". وولي الخلافة عشر سنين ونصفاً إلى أن قتله أبو لؤلؤة فيروز الفارسي غيلة بخنجر في خاصرته وهو في صلاة الصبح سنة ٢٣ هـ بذى الحجة.

("الأعلام" للزركلي، ٥/ ٤٥، "تقريب التهذيب"، ص ٧١٩، ملتقطاً).

(٢) ذكره المتقي في "كنز العمال" (٢٦٨٩٧)، كتاب الطهارة، قسم الأقوال، ٥/ ١٩٥،

الجزء التاسع، (عن سعيد بن منصور).

الأسود بن الأسود بن يزيد^(١) قال: بعثني عبد الله بن مسعود إلى عمر بن الخطاب رضي الله تعالى عنه فوافقته حين خرج من الخلاء فوضع له إناء فغسل كفيه ثلاثاً وتمضمض واستنشق ثلاثاً وغسل وجهه ثلاثاً ويديه ثلاثاً ومسح برأسه وأذنيه من ظاهر وباطن وغسل رجله غسلًا غير أن هذا موقوف.

٢٥ روى أبو بكر بن أبي شيبة^(٢) والعدني^(٣) والخطيب^(٤) عن رجل

(١) هو الأسود بن يزيد بن قيس بن عبد الله النخعي، تابعي فقيه، كان عالم الكوفة في عصره، أدرك النبي صلى الله عليه وسلم مسلماً ولم يره.

(٢) "أسد الغابة"، ١/١٣٧، "الاستيعاب"، ١/١٨٤-١٨٥، "الأعلام"، ١/٣٣٠، ملتقطاً.

(٣) أخرجه ابن أبي شيبة في "مصنفه" (٢٥)، كتاب الطهارات، في الوضوء كم هو مرة، ١/٢٠. هو أبو بكر عبد الله بن محمد بن إبراهيم بن عثمان بن أبي شيبة العبسي، سيد الحفاظ، (ت ٢٣٥هـ). من تصانيفه: "المسند"، "الأحكام" و"المصنف" في الأحاديث. ("تاريخ بغداد"، ١٠/٦٦، "الأعلام"، ٤/١١٧-١١٨).

(٤) هو محمد بن يحيى بن أبي عمر، أبو عبد الله العدني الدراوردي، ويقال له: ابن أبي عمر، عالم بالحديث، قاضي "عدن"، وحدث عن فضيل بن عياض وطبقته، وسمع منه مسلم بن الحجاج والترمذي. وعاش طويلاً، وحج ٧٧ حجة ماشياً، (ت ٢٤٣هـ). له: "المسند" في الحديث. ("الأعلام" للزركلي، ٧/١٣٥).

(٥) هو أبو بكر أحمد بن علي المعروف بالخطيب البغدادي، (ت ٤٦٣هـ)، محدث، مؤرخ، أصولي، ولد بـ"درزيجان" من قرى "العراق" ونشأ في "بغداد" ورحل وسمع الحديث، وتوفي بـ"بغداد". من تصانيفه الكثيرة: "تاريخ بغداد"، "الكفاية في معرفة علم الرواية"، "الفقيه والمتفقه"، "الجامع لأدب الراوي والسامع" و"شرف أصحاب الحديث". ("معجم المؤلفين"، ١/١٩٨-١٩٩).

✽ ذكره المتقي الهندي في "كنز العمال" (٢٦٨٦٠)، كتاب الطهارة، باب الوضوء،

٥/١٩٠، الجزء التاسع، (عن العدني والخطيب).

من الأنصار أن رجلاً قال: ألا أريكم كيف كان وضوء رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم؟ قالوا: بلى! فدعا بماء فمضمض ثلاثاً واستنشق ثلاثاً وغسل وجهه ثلاثاً وذراعيه ثلاثاً ومسح برأسه وغسل قدميه ثم قال: واعلموا أن الأذنين من الرأس، ثم قال: تحرّيت أو توخّيت لكم وضوء رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم.

[١٧] قوله: ^(١) وضوءه الذي كان عليه ليتبعه المحكي لهم ^(٢):

[قال الإمام أحمد رضا - رحمه الله - في "الفتاوى الرضوية":]

وتبعه المحقق الحلبي ^(٣) في "الغنية" ^(٤).

(١) في "الفتح": وما في حديث ابن عباس فأخذ غرفة من ماء إلى آخر ما تقدّم يجب صرفه إلى أن المراد تجديد الماء بقرينة قوله بعد ذلك: "ثم أخذ غرفة من ماء فغسل بها يده اليمنى، ثم أخذ غرفة من ماء فغسل بها يده اليسرى"، ومعلوم أن لكل من اليدين ثلاث غرفات لا غرفة واحدة، فكان المراد أخذ ماء لليمنى ثم ماء لليسى؛ إذ ليس يحكي الفرائض فقد حكى السنن من المضمضة وغيرها، ولو كان لكان المراد أن ذلك أدنى ما يمكن إقامة المضمضة به كما أن ذلك أدنى ما يقام فرض اليد به؛ لأن المحكي إنما هو وضوءه الذي كان عليه ليتبعه المحكي لهم.

(٢) "الفتح"، كتاب الطهارات، ١/ ٢٤، تحت قول "الهداية": هو المحكي.

(٣) هو إبراهيم بن محمد بن إبراهيم الحلبي، الحنفي، عالم بالعلوم العربية، والتفسير والحديث والفقه والأصول (ت ٩٥٦هـ)، له عدة مصنفات من الرسائل والكتب، منها: "ملتقى الأبحر"، "غنية المتملي في شرح منية المصلي".

(٤) "الغنية"، سنن الوضوء، ص ٢٢-٢٣.

قلت: ومطمح نظره رحمه الله تعالى سلخ الغرفة عن الوحدة مستنداً إلى أنَّ المحكي الوضوء المسنون بدليل ذكر المضمضة والاستنشاق والمسنون الثلاث فكيف يراد الوحدة؟! وإنما معناه أخذ لكل عمل ماء جديداً وهو أعم من أخذه مرة أو مراراً فيكون معنى قوله: "غرفة من ماء فتمضمض بها واستنشق" أن أخذ لهما ماء جديداً ولو مراراً فلا يدل على أنهما بماء واحد كما يقوله الإمام الشافعي رضي الله تعالى عنه فهذا مراده وهو قد ينفعنا فيما نحن فيه وإن كان كلامه في مسألة أخرى.

أقول: لكن فيه بعد لا يخفى والمحقق عارف به ولذا قال^(١): "يجب صرفه" لكنَّ الشأن في ثبوت الوجوب وما استند به سيأتي الكلام عليه على أنَّ الحديث رواه ابن ماجه^(٢) عن زيد بن أسلم^(٣) عن عطاء بن

(١) انظر "الفتح"، كتاب الطهارات، ١/ ٢٤، تحت قول "الهداية": هو المحكي.

(٢) هو محمد بن يزيد الربيعي، القزويني ابن ماجه، أبو عبد الله، من أهل "قزوين"

(ت ٢٧٣هـ). وصنف كتابه "سنن ابن ماجه" وله تفسير القرآن، وكتاب في تأريخ

"قزوين". ("الأعلام"، ٧/ ١٤٤).

(٣) هو زيد بن أسلم العدوي العمري، فقيه مفسر، من أهل المدينة. كان مع عمر بن

عبد العزيز أيام خلافته. واستقدمه الوليد ابن يزيد، في جماعة من فقهاء المدينة،

إلى دمشق، مستفتياً في أمر، وكان ثقة، كثير الحديث، وله كتاب في التفسير رواه عنه

ولده، (ت ١٣٦هـ). ("الأعلام"، ٣/ ٥٦-٥٧).

يسار^(١) عن ابن عباس^(٢) رضي الله تعالى عنهما وهذا هو مخرج الحديث رواه البخاري^(٣) عن سليمان بن بلال عن زيد والنسائي^(٤) عن ابن عجلان

(١) هو أبو محمد عطاء بن يسار الهلالي المدني، مولى ميمونة زوج النبي صلى الله عليه وسلم، ثقة فاضل صاحب مواعظ وعبادة، كان أهل الشام يكنونه بـ"أبي عبد الله" وأهل مصر بـ"أبي يسار"، (ت ٩٤ وقيل ١٠٣ و ١٠٤هـ).

("تقريب التهذيب"، ص ٦٧٩، "تهذيب التهذيب"، ٥/ ٥٨٢-٥٨٣، ملتقطاً).

(٢) هو حبر الأمة أبو العباس عبد الله بن عباس بن عبد المطلب القرشي الهاشمي، الصحابي الجليل، أحد العبادلة من فقهاء الصحابة. ولد بمكة قبل الهجرة بثلاث سنين ونشأ في بدء عصر النبوة فلازم رسول الله صلى الله عليه وسلم وروى عنه الأحاديث. دعا له رسول الله صلى الله عليه وسلم بالفهم في القرآن، (ت ٦٨هـ).

("الأعلام"، ٤/ ٩٥، "تقريب التهذيب"، ص ٥١٨، ملتقطاً).

(٣) هو أبو عبد الله محمد بن إسماعيل بن إبراهيم بن المغيرة البخاري، الجعفي، محدث، حافظ، فقيه، مؤرخ. ورحل في طلب العلم إلى سائر محدثي الأمصار، وتوفي ليلة عيد الفطر ٢٥٦هـ، ودفن بـ"خرتنك" (قرية على فرسخين من "سمرقند"). من تصانيفه الكثيرة: "الجامع الصحيح"، "التأريخ الكبير"، "الأسماء والكنى"، "الأدب المفرد"، "رفع اليدين في الصلاة"، "عوالي الصحاح".

("معجم المؤلفين"، ٣/ ١٣٠).

(٤) أخرجه النسائي في "سننه" (١٠٢)، كتاب الطهارة، باب مسح الأذنين مع الرأس... إلخ، ص ٢٥. هو أبو عبد الرحمن أحمد بن علي بن شعيب النسائي، صاحب السنن، القاضي الحافظ، شيخ الإسلام، (ت ٣٠٣هـ). له: "أغراب شعبة على سفيان وسفيان على شعبة" في الحديث، "خصائص علي بن أبي طالب كرم الله وجهه"، "السنن الكبرى" في الحديث، "كتاب الجمعة"، "المجتبي" وهو "السنن الصغرى" "مناسك الحج"، "خصائص علي"، "مسند علي"، "مسند مالك".

("الأعلام"، ١/ ١٧١، "هدية العارفين"، ١/ ٥٦، "كشف الظنون"، ٢/ ١٠٠٦).

عن زيد مطولاً وقال ابن ماجه^(١): حدثنا عبد الله بن الجراح وأبو بكر بن خلاد الباهلي ثنا عبد العزيز بن محمد عن زيد، فأخرجه مقتصراً على قوله أن رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم مضمض واستنشق من غرفة واحدة ومن هذا الطريق أخرجه النسائي^(٢) فقال: أخبرنا الهيثم بن أيوب الطالقاني قال: حدثنا عبد العزيز بن محمد قال ثنا زيد وفيه: رأيت رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم توضأ فغسل يديه ثم تمضمض واستنشق من غرفة واحدة، الحديث. فهذا لا يقبل الانسلاخ عن الوحدة وكاف في الجواب ما أفاده آخراً بقوله: ولو كان لكان... إلخ مع ما قدّم من أحاديث ناطقة بالمذهب وزاد تلميذه المحقق^(٣) في "الحلبة"^(٤) حديثاً آخر رواه البزار بسند حسن. وأنا أقول: وبالله التوفيق للعبد الضعيف في الحديث وجهان: الأول حمل الغرفة على المرة أي: غسل كلّ عضو مرة مرة بهذا تنحلّ العقد

(١) أخرجه ابن ماجه في "سننه" (٤٠٣)، كتاب الطهارة وسننها، باب المضمضة والاستنشق من كف واحد، ١/٢٤٤.

(٢) أخرجه النسائي في "سننه" (١٠١)، كتاب الطهارة، باب مسح الأذنين، ص ٢٥.

(٣) هو أبو عبد الله وأبو اليمن محمد بن محمد بن محمد شمس الدين القاضي الشهير بابن أمير وبابن المؤقت الحاج الحلبي، الحنفي (ت ٨٧٩هـ)، من تصانيفه: "أحاسن المحامل في شرح العوامل"، و"التقرير والتحرير في شرح التحرير"، و"شرح المختار الموصلي"، "حلبة المجلي وبُغية المهتدي" في شرح "منية المصلي"، وغيرها.
(٤) "هدية العارفين"، ٢/٢٠٨، "الأعلام"، ٧/٤٩.

(٤) "الحلبة"، ١/٧٤.

بمرة ولا نسلم أن ذكر المضمضة والاستنشاق يستلزم استيعاب جميع السنن لم لا يجوز أن يكون هذا بياناً لجواز الاختصار على مرة في الفرائض والسنن وما فيه من البعد اللفظي يقربه جمع طرق الحديث.

فلعبد الرزاق^(١) عن عطاء بن يسار عن ابن عباس رضي الله تعالى عنهما أنه توضأ فغسل كل عضو منه غسلة واحدة ثم ذكر أن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم كان يفعله.

ولسعيد بن منصور في "سننه"^(٢) بلفظ: توضأ النبي صلى الله تعالى عليه وسلم فأدخل يده في الإناء فمضمض واستنشق مرة واحدة ثم أدخل يده فصب على وجهه مرة وصب على يده مرة مرة ومسح برأسه وأذنيه مرة ثم أخذ ملاً كفّه من ماء فرش على قدميه وهو متعل اه، وسيأتي تفسير هذا الرّش في الحديث.

بل روى البخاري^(٣) قال: حدثنا محمد بن يوسف ثنا سفيان عن زيد بلفظ: توضأ النبي صلى الله تعالى عليه وسلم مرة مرة، وقال أبو داود^(٤):

(١) أخرجه عبد الرزاق في "مصنّفه" (١٢٦)، كتاب الطهارة، باب كم الوضوء من غسله،

٣٢/١. هو أبو بكر عبد الرزاق بن همام بن نافع، الصنعاني. (ت ٢١١هـ)، من

تصانيفه: "المصنّف" في الحديث يقال له: "الجامع الكبير". ("الأعلام"، ٣/٣٥٣).

(٢) ذكره المتقي في "كنز العمال" (٢٦٩٣٠)، الجزء التاسع، ١٩٨/٥. (عن سعيد بن منصور)

(٣) أخرجه البخاري في "صحيحه" (١٥٧)، كتاب الوضوء، باب الوضوء مرة مرة، ٧٨/١.

(٤) هو أبو داود سليمان بن الأشعث بن إسحاق بن بشير ابن شدّاد بن عمرو بن عمران الأزدي الحافظ أبو داود السجستاني الحنبلي (ت ٢٧٥هـ). من تصانيفه: "دلائل

النبوة"، و"السنن" في الحديث، و"كتاب المراسيل"، "كتاب الزهد" وغير ذلك.

("الأعلام"، ٣/١٢٢، "هدية العارفين"، ١/٣٩٥).

(حدَّثنا مسدّد ثنا يحيى عن سفيان ثني زيد)، وقال النسائي: (أخبرنا محمد بن مثني ثنا يحيى عن سفيان ثنا زيد)، وقال الإمام الأجل الطحاوي^(١): (حدَّثنا ابن مرزوق ثنا أبو عاصم عن سفيان عن زيد) ولفظ الأولين فيه^(٢): ألا أخبركم بوضوء رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلّم؟ فتوضأ مرّة مرّة وبمعناه لفظ الطحاوي.

وللنسائي^(٣) من طريق ابن عجلان المذكور بعد ما مرّ: "وغسل وجهه وغسل يديه مرّة مرّة ومسح برأسه وأذنيه مرّة"، الحديث.

وفي هذا والذي مرّ عن سعيد بن منصور إبانة ما ذكرته من أنّ ذكر المضمضة والاستنشاق لا يستلزم استيعاب السنن حتّى ينافي ترك التثليث فقد تضافرت الروايات على لفظ "مرّة" والأحاديث يفسّر بعضها بعضاً فكيف وقد اتّحد المخرج.

أقول: وقد يشدّ عضده أنّ الحديث مطوّلاً عند ابن أبي شيبة^(٤) بزيادة:

(١) أخرجه الطحاوي في "شرح معاني الآثار" (١١٦)، كتاب الطهارة، باب الوضوء للصلاة مرّة مرّة وثلاثاً ثلاثاً، ٣٤/١. هو الإمام أحمد بن محمد بن سلامة الأزدي أبو جعفر الطحاوي، الفقيه الحنفي (ت ٣٢١هـ). له: "أحكام القرآن"، "اختلاف العلماء"، شرح "الجامع الصغير" و"الكبير" للشيباني، "عقود المرجان في مناقب أبي حنيفة النعمان"، "كتاب التاريخ"، "المختصر"، "المشكاة"، "معاني الآثار". ("هدية العارفين"، ٥٨/١، "الأعلام"، ٢٠٦/١، "الفوائد البهية"، ص ٤١-٤٣).

(٢) أخرجه أبو داود في "سننه" (١٣٨)، كتاب الطهارة، باب الوضوء مرّة مرّة، ٧٩/١. والنسائي في "سننه" (٨٠)، كتاب الطهارة، باب الوضوء مرّة مرّة، ص ٢١.

(٣) أخرجه النسائي في "سننه" (١٠١)، كتاب الطهارة، باب مسح الأذنين، ص ٢٥.

(٤) أخرجه ابن أبي شيبة في "مصنّفه" (١١)، كتاب الطهارات، في الوضوء كم هو مرّة، ١٩/١.

"ثمَّ غُرفَ غُرفةً فمَسَحَ رأسه وأذنيه"، الحديث فالغُرفة التي كانت تَوْضُأً كلاً من الوجه واليد والرجل لو استعملت في الرأس لغسلته فإنَّما أراد والله تعالى أعلم المَرَّةَ مع التجديد ورحم الله أبا حاتم إذ قال ما كنَّا نعرف الحديث حتَّى نكتبه من سَتِّينَ وجهاً وأنا أعلم أنَّ الجادة في روايات الوقائع حمل الأعمَّ على الأخصَّ ولكن لا غرو في العكس لأجل التصحيح.

والثاني: حمل الغُرفة على الحفنة أي: بكلتا اليدين وريِّما تطلق عليها فروى البخاري^(١) عن أم المؤمنين^(٢) رضي الله تعالى عنها فيما حكى غسله صلى الله تعالى عليه وسلم: "ثمَّ يصبُّ على رأسه ثلاث غُرف بيديه" ولأبي داود^(٣) عن ثوبان رضي الله تعالى عنه عن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم: ((أما المرأة فلا عليها أن لا تنقضه لتغرف على رأسها ثلاث غُرفات بكفيها)) ويؤيِّده حديث أبي داود^(٤) والطحاوي^(٥) عن محمد بن إسحاق عن

(١) أخرجه البخاري في "صحيحه" (٢٤٨)، باب الوضوء قبل الغسل، ١/ ١٠٥.

(٢) هي أم المؤمنين عائشة بنت أبي بكر الصديق، أفضه نساء المسلمين وأعلمهن بالدين والأدب، كانت تكنى بأم عبد الله، تزوّجها النبي صلى الله تعالى عليه وسلم في السنة الثانية بعد الهجرة، فكانت أحبَّ نسائه إليه، وأكثرهنَّ رواية للحديث عنه، ولها خطب ومواقف، وكان أكابر الصحابة يسألونها عن الفرائض فتجيبهم، (ت ٥٨هـ).
("الأعلام" للزركلي، ٣/ ٢٤٠).

(٣) أخرجه أبو داود في "سننه" (٢٥٥)، كتاب الطهارة، باب في المرأة هل تنقض شعرها عند الغسل، ١/ ١١٩.

(٤) أخرجه أبو داود في "سننه" (١١٧)، باب صفة وضوء النبي صلى الله تعالى عليه وسلم، ١/ ٧٣.

(٥) أخرجه الطحاوي في "شرح معاني الآثار" (١٤٩)، كتاب الطهارة، ١/ ٤١.

محمد بن طلحة عن عبيد الله الخولاني عن عبد الله بن عباس عن علي^(١) رضي الله تعالى عنهم عن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم وفيه: ثم أدخل يديه جميعاً فأخذ حفنة من ماء فضرب بها على رجله وفيها النعل فغسلها بها ثم الأخرى مثل ذلك.

ولفظ الطحاوي: "ثم أخذ بيديه جميعاً حفنة من ماء فصك بها على قدمه اليمنى واليسرى كذلك" وأخرجه أيضاً أحمد^(٢).....

(١) هو أمير المؤمنين علي بن أبي طالب بن عبد المطلب الهاشمي القرشي، أبو الحسن، رابع الخلفاء الراشدين، وأحد العشرة المبشرين، وابن عم النبي وصهره، ولد بـ"مكة"، وربى في حجر النبي صلى الله عليه وسلم ولم يفارقه. وولي الخلافة بعد مقتل عثمان ابن عفان سنة ٣٥هـ وأقام بالكوفة إلى أن قتله عبد الرحمن بن ملجم المرادي غيلة في مؤامرة ١٧ رمضان المشهورة سنة ٤٠هـ، واختلف في مكان قبره، ولد له ٢٨ ولداً منهم ١١ ذكراً و١٧ أنثى. ("الأعلام"، ٤/ ٢٩٥-٢٩٦، ملتقطاً).

(٢) أخرجه أحمد في "مسنده" (٨٤٠)، مسند علي بن أبي طالب رضي الله تعالى عنه، ١/ ٢٢٨. هو الإمام أبو عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل ابن هلال بن أسد بن إدريس أبو عبد الله الذهلي الشيباني المروزي ثم البغدادي، أحد الأئمة الأعلام، صاحب المذهب الحنبلي، كان فقيهاً، مجتهداً، محدثاً، مفسراً وأتم عقلاً وأشد تقوى. قال الشافعي للزعفراني: ما رأيت أعقل من أحمد. وتوفي بـ"بغداد" لثلاث عشرة ليلة بقيت من ربيع الأول وقيل: من ربيع الآخر سنة ٢٤١هـ. من تصانيفه الكثيرة: "المسند" يحتوي على نيف وأربعين ألف حديث، "الناسخ والمنسوخ"، "كتاب الزهد"، "الرسالة السنّة"، "الأشربة"، "علل الحديث"، "معرفة الرجال"، "طاعة الرسول" و"كتاب الفرائض".

("هدية العارفين"، ١/ ٤٨، "معجم المؤلفين"، ١/ ٢٦١، "سير أعلام النبلاء"، ٩/ ٤٣٤-٥٤٧).

وأبو يعلى^(١) وابن خزيمة^(٢) وابن حبان^(٣) والضياء^(٤) وهذا معنى ما مر من حديث سعيد بن منصور إن شاء الله تعالى والمعنى الآخر: المسح وقد نسخ أو كان وفي القدمين جوربان ثخينان على ما بيّنه الإمام الطحاوي رحمه الله تعالى.

(١) أخرجه أبو يعلى في "مسنده" (٤٠٢)، مسند علي بن أبي طالب رضي الله عنه، ٢٠٦/١. هو أحمد بن علي بن المثنى التميمي أبو يعلى الموصلي (ت ٣٠٧هـ). من آثاره: "المسند الكبير". ("هدية العارفين"، ١/٥٧).

(٢) أخرجه ابن خزيمة في "صحيحه" (٢٠٨)، كتاب الوضوء، جماع أبواب فضول التطهير والاستحباب... إلخ، باب الرخصة في قراءة القرآن... إلخ، ١/١٠٤.

هو الحافظ أبو بكر محمد بن إسحاق ابن خزيمة بن المغيرة بن صالح بن أبي بكر السلمي، النيسابوري، يعرف بابن خزيمة، (ت ٣١١هـ). له: تفسير القرآن، "صحيح" في الحديث، "فقه حديث بريرة" وغير ذلك. ("هدية العارفين"، ٢/٢٩). (٣) ذكره ابن بلبان في "الإحسان بترتيب صحيح ابن حبان" (١٠٧٦)، كتاب الطهارة، باب ذكر سنن الوضوء، ٢/٢٠٥.

هو أبو حاتم محمد بن حبان بن أحمد التميمي، البستي، الشافعي، (ت ٣٥٤هـ) محدث، حافظ، مؤرخ، فقيه، وهو أحد المكثرين من التصنيف. من كتبه: "المسند الصحيح" في الحديث وغير ذلك. ("معجم المؤلفين"، ٣/٢٠٧، "الأعلام"، ٦/٧٨).

(٤) أخرجه المقدسي في "المختارة" (٥٩٧)، مسند علي بن أبي طالب، ٢/٢١٤. هو محمد بن عبد الواحد بن أحمد بن عبد الرحمن السعدي، المقدسي الأصل، الصالحي الحنبلي الدمشقي، أبو عبد الله، ضياء الدين، عالم بالحديث، مؤرخ، (ت ٦٤٣هـ). من كتبه: "الأحكام"، "فضائل الأعمال"، "فضائل الشام"، "فضائل القرآن"، "مناقب أصحاب الحديث"، "مناقب جعفر بن أبي طالب" و"الأحاديث المختارة". ("الأعلام"، ٦/٢٥٥، ملقطاً).

أقول: وما ذكرت من الوجهين فلنعم المحملان هما لمثل طريق ابن ماجه^(١): حدثنا أبو بكر بن خلاد الباهلي ثنا يحيى بن سعيد القطان عن سفيان عن زيد وفيه رأيت رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم توضأ غرفة غرفة، وحديث ابن عساكر^(٢) عن أبي هريرة رضي الله تعالى عنه أن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم توضأ غرفة غرفة وقال: ((لا يقبل الله صلاة إلا به)) فيكون على الحمل الأول كحديث سعيد بن منصور وابن ماجه^(٣) والطبراني^(٤) والدارقطني^(٥) والبيهقي^(٦).....

(١) أخرجه ابن ماجه في "سننه" (٤١١)، كتاب الطهارة وسننها، ١/ ٢٤٨.

(٢) ذكره المتقي الهندي في "كنز العمال" (٢٦٨٢٦)، حرف الطاء، كتاب الطهارة،

قسم الأفعال، فرائض الوضوء، الجزء التاسع، ٥/ ١٨٧ (عن ابن عساكر).

(٣) أخرجه ابن ماجه في "سننه" (٤٢٠)، كتاب الطهارة وسننها، ١/ ٢٥١.

(٤) أخرجه الطبراني في "الأوسط" (٧٣٤٦)، باب الميم، من اسمه: محمد، ٥/ ٢٨٥.

(وفيه عبد الله بن عمرو)

(٥) أخرجه الدارقطني في "سننه" (٢٥٩)، كتاب الطهارة، باب وضوء رسول الله صلى

الله عليه وسلم، ١/ ١١٩. هو أبو الحسن علي بن عمر بن أحمد بن مهدي،

البغدادي، الحافظ، المعروف بـ "الدارقطني" (ت ٣٨٥هـ) من تصانيفه: "أربعون"،

"سنن" كلاهما في الحديث. ("هدية العارفين"، ١/ ٦٨٣-٦٨٤).

(٦) أخرجه البيهقي في "السنن الكبرى" (٣٧٩)، كتاب الطهارة، ١/ ١٣٠. هو أحمد

بن الحسين بن علي بن عبد الله أبوبكر الشافعي الفقيه البيهقي (ت ٤٥٨هـ). ومن

تصانيفه: "الجامع المصنف في شعب الإيمان"، "السنن الصغيرة" في الحديث،

"السنن الكبيرة" في الحديث، "كتاب الدعوات". ("هدية العارفين"، ١/ ٧٨).

عن ابن عمر^(١) وابن ماجة والدار قطنى عن أبي بن كعب والدار قطنى في "غرائب مالك"^(٢) عن زيد بن ثابت وأبي هريرة معاً رضي الله تعالى عنهم أن رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم توضأ مرة مرة وقال: ((هذا وضوء لا يقبل الله صلاة إلا به)).

وكذا لليدين والرجلين في حديث ابن عباس غير أنه يكدرهما جميعاً في الوجه قوله: "أخذ غرفة من ماء فجعل بها هكذا أضافها إلى يده الأخرى فغسل بها وجهه" إلا أن يتكلف فيحمل على أن أضاف الغرفة أي: الاغتراف إلى اليد الأخرى أيضاً غير قاصر له على يد واحدة فيرجع إلى الاغتراف باليدين ويكون كحديث ابن عباس رضي الله تعالى عنهما أيضاً عن علي كرم الله تعالى وجهه عن رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم أدخل يده اليمنى فأفرغ بها على الأخرى ثم غسل كفيه ثم تمضمض واستنثر ثم أدخل يديه في الإناء جميعاً فأخذ بهما حفنة من ماء فضرب بها على وجهه ثم الثانية ثم الثالثة مثل ذلك.

(١) هو أبو عبد الرحمن عبد الله بن عمر بن الخطاب العدوي، صحابي، (ت ٧٣هـ) من أعز بيوتات قريش في الجاهلية، كان جريئاً جهيراً، نشأ في الإسلام، وهاجر إلى "المدينة" مع أبيه، وشهد فتح "مكة"، ومولده ووفاته فيها. أفتى الناس في الإسلام ستين سنة. ("الأعلام" للزركلي، ٤/ ١٠٨).

(٢) "غرائب مالك" أي: "الأحاديث الغرائب التي ليست في "الموطأ": للدار قطني،

قال ابن عبد الهادي: وهو كتاب ضخم.

("الرسالة المستطرفة"، ومنها كتب في رواية بعض الأئمة المشهورين أو في غرائب أحاديثهم، ص ١١٢).

ورواه الطحاوي^(١) مختصراً فقال: "أخذ حفنة من ماء بيديه جميعاً فصكّ بهما وجهه ثم الثانية مثل ذلك ثم الثالثة" فذكر إلى المضمضة والاستنشاق الاغتراف بكفّ واحدة فإذا أتى على الوجه أضافه إلى اليد الأخرى أيضاً فإن لم يقبل هذا فقد علمت أنّ استيعاب الوجه بكفّ واحدة متعسر بل متعذر.

أقول: بل لربّما تبقى الحفنة باقية فضلاً عن الكفّة والدليل عليه هذا الحديث الذي ذكرنا تخريجه عن الإمام أحمد وأبي داود وابن خزيمة وأبي يعلى والإمام الطحاوي وابن حبان والضياء عن ابن عباس عن عليّ عن النبي صلى الله عليه وعليهم وسلم حيث قال بعد ذكر غسل الوجه بثلاث حفنات كما تقدّم: "ثم أخذ بكفّه اليمنى قبضة من ماء فصبّها على ناصيته فتركها تستنّ على وجهه ثم غسل ذراعيه إلى المرفقين ثلاثاً ثلاثاً"، الحديث وهذا أيضاً معلوم مشاهد.

وبالجملة لو لم يصرف حديث الغرفة عن ظاهره لرجع الغسل إلى الدهن وهو خلاف الرواية والدراية بل الإجماع والرواية الشاذة عن الإمام الثاني رحمه الله تعالى مؤولة كما في "ردّ المحتار"^(٢) عن "الحلبة"^(٣) عن

(١) أخرجه الطحاوي في "شرح معاني الآثار" (١٢٧)، كتاب الطهارة، باب حكم الأذنين في وضوء الصلاة، ٣٧/١.

(٢) "ردّ المحتار على الدرّ المختار"، كتاب الطهارة، أركان الوضوء، ١/٢١٧: للسيد محمد أمين عابدين الحنفي الشهير بابن عابدين الشامي (ت ١٢٥٢هـ).

("هدية العارفين"، ٢/٣٦٧-٣٦٨).

(٣) "حلبة المجلي وبغية المهتدي في شرح منية المصلي": للإمام محمد بن محمد بن أحمد الحنفي الشهير بأمير الحاج، (ت ٨٧٩هـ). ("كشف الظنون"، ٢/١٨٨٧).

"الذخيرة"^(١) وغيرها فإذا لا يبقى إلا أن نقول: إننا لا نقدر على مثل ما فعل ابن عباس رضي الله تعالى عنهما تلك المرة فضلاً عن فعل صاحب الإعجاز الجليل المزمى مراراً للجمع الجزيل بالماء القليل عليه من ربه أعلى صلاة وأكمل تبجيل. ويقرب منه أو أغرب منه ما وقع في "سنن سعيد بن منصور" عن الإمام الأجل إبراهيم النخعي رضي الله تعالى عنه قال: لم يكونوا يلطمون وجوههم بالماء وكانوا أشد استبقاء للماء منكم في الوضوء وكانوا يرون أن ربع المدة يجزئ من الوضوء وكانوا أصدق ورعاً وأسخى نفساً وأصدق عند البأس.

أقول: فلا أدري كيف اجتزأوا برقع ما جعله النبي صلى الله تعالى عليه وسلم مجزئاً بل لا يظن بهم أنهم قنعوا بالفرائض دون السنن فإذا يكفي لغسل اليدين إلى الرسغين والمضمضة والاستنشاق وغسل الوجه واليدين إلى المرفقين والرجلين إلى الكعبين كل مرة سدس رطل من الماء وهذا مما لا يعقل ولا يقبل إلا بمعجزة نبي أو كرامة ولي صلى الله تعالى على الأنبياء والأولياء وسلم.

فإن قلت: ما يدريك لعل المراد بالمدة المد العمري المساوي لصاع النبي صلى الله تعالى عليه وسلم إلا ربعاً فيكون ربع المدة ثلاثة أرباع المدة النبوي صلى الله تعالى عليه وسلم.

قلت: كلا فإن إبراهيم سبق خلافة عمر هذا رضي الله تعالى عنهما

(١) "ذخيرة الفتاوى" = "الذخيرة البرهانية": لأبي المعالي محمود بن أحمد بن عبد العزيز برهان الدين (ت ٦١٦ هـ)، اختصرها من كتابه "المحيط".

("كشف الظنون"، ١/ ٨٢٣).

مات سنة خمس أو ست وتسعين وأمير المؤمنين في رجب سنة إحدى ومائة وخلافته ستان ونصف رضي الله تعالى عنه، والله تعالى أعلم.^(١)
 [١٨] قوله: ^(٢) وللنسائي: ((أساء وتعذى وظلم))^(٣): ثلاثة جميعاً عنده معاً وليست لفظة "لو نقص" عند أحد منهما، نعم! هو للإمام الطحاوي^(٤)
 بسند صحيح.

(١) "الفتاوى الرضوية"، ١/ ٦٤١-٦٥٠. [الجزء الثاني، ص ٨٦٢-٨٧٤]

(٢) في "الفتح": حديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده: أن رجلاً أتاه صلى الله عليه وسلم فقال: يا رسول الله كيف الطهور؟ فدعا بماء في إناء غسل كفيه ثلاثاً ثم غسل وجهه ثلاثاً ثم غسل ذراعيه ثلاثاً ثم مسح برأسه، أدخل أصبعيه السباحتين في أذنيه ومسح بإبهاميه على ظاهر أذنيه، وبالسباحتين باطن أذنيه، ثم غسل رجليه ثلاثاً ثلاثاً ثم قال: ((هكذا الوضوء، فمن زاد على هذا أو نقص فقد أساء وظلم)). وفي لفظ لابن ماجه: ((تعذى وظلم)). وللنسائي: ((أساء وتعذى وظلم)).

(٣) "الفتح"، كتاب الطهارات، ١/ ٢٧، تحت قول "الهداية": والوعيد لعدم رؤيته سنة.

(٤) أخرجه الطحاوي في "شرح معاني الآثار" (١٦٧)، باب فرض الرجلين في وضوء الصلاة، ١/ ٤٤.

فصل في نواقض الوضوء

[١٩] قوله: ^(١) موضع الورم ^(٢):

وهو هاهنا رأس الجرح لا غير؛ لقوله: "تورم رأس الجرح" فلا دليل فيه لما ظن* السيد أبو السعود ^(٣) الأزهرى ص ٤٢ ^(٤). فليتبّه.

(١) في "الهداية": (المعاني الناقضة للوضوء كلّ ما يخرج من السبيلين والدم والقيح إذا خرجا من البدن فتجاوزا إلى موضع يلحقه حكم التطهير والقيء ملء الفم) وقال الشافعي رحمه الله: الخارج من غير السبيلين لا ينقض الوضوء، ولنا قوله عليه السلام: (الوضوء من كلّ دم سائل) وقوله عليه السلام: ((من قاء أو رعف في صلاته فلينصرف وليتوضأ وليبين على صلاته ما لم يتكلم)). ملتقطاً.

في "الفتح": وفي "مبسوط شيخ الإسلام": تورم رأس الجرح فظهر به قيح ونحوه لا ينقض ما لم يجاوز الورم؛ لأنه لا يجب غسل موضع الورم فلم يتجاوز إلى موضع يلحقه حكم التطهير، ثم الجرح والنفطة وماء الثدي والسرة والأذن إذا كان لعلّة سواء على الأصحّ.

(٢) "الفتح"، كتاب الطهارات، فصل في نواقض الوضوء، ٣٤/١، تحت قول "الهداية": فتجاوزا.

* في المخطوط هكذا: *نحوه لا يخرج من البدن فتجاوزا إلى موضع يلحقه حكم التطهير والقيء ملء الفم* والله تعالى أعلم.

(٣) هو أبو سعود محمد بن علي إسكندر الحسيني، الحنفي، المصري، فقيه، أصولي، (ت ١١٧٢هـ)، من آثاره: "عمدة الناظر على الأشباه والنظائر" في أصول الفقه، "ضوء المصباح في شرح نور الإيضاح"، "فتح الله المعين" على شرح "كنز الدقائق" وغيرها. ("معجم المؤلفين"، ٤٩٧/٣، "إيضاح المكنون"، ١٧٣/٢).

(٤) "فتح الله المعين"، كتاب الطهارة، ٤٢/١.

[٢٠] قوله: ^(١) "باطناً فلا يلزم الانتقاض"^(٢):

أقول: جعله بقلته تبعاً للريق وجه مستقل لعدم النقض غير محتاج إلى لحاظ بطون الفم ثم ظاهر كلام الإمام المصنف رحمه الله تعالى أن الضمير في "فاعتبر خارجاً" للقيء الكثير أي: لما كان خروجه ظاهراً -والظاهر

(١) في "البداية": والقيء ملء الفم.

في "العناية": وعرف ملء الفم بما ذكر في الكتاب وهو رواية الحسن بن زياد، وقيل: إن منع من الكلام فهو ملؤه وإلا فلا، وفرق بين الملء وغيره؛ لأن الفم تجاذب فيه دليلان: أحدهما يقتضي كونه ظاهراً، والآخر يقتضي كونه باطناً حقيقة وحكماً، أما الحقيقة فلائه إذا فتح فاه يظهر، وإذا ضمه يطن، وأما الحكم فلائ الصائم إذا أخذ الماء فيه ثم مجه لم يفسد صومه كما إذا سال الماء على ظاهر جلده فكان ظاهراً، وإذا ابتلع ريقه لا يفسد صومه أيضاً كما إذا انتقل من زاوية من بطنه إلى أخرى فكان باطناً، فوفرنا على الدليلين حكمهما فقلنا: إذا كثر ينقض؛ لأنه يخرج غالباً بحيث لا يقدر الإنسان على ضبطه إلا بكلفة فاعتبر خارجاً، وإذا قل لا ينقض فيصير تبعاً للريق.

في "الحواشي السعدية": (قوله: فقلنا: إذا كثر ينقض... إلخ) أقول: قيل: فيه بحث؛ لأنه إنما يتم إذا لم يخرج القليل من الفم إذ لو خرج يتحقق انتقاله إلى الظاهر من كل وجه وإن لم يكن للفم جهة ظهور أصلاً فضلاً عن كونها مرجوحة فلا يثبت به المذهب وهو إطلاق نفي الانتقاض بالقليل اللهم إلا أن يقال: المراد نفي إطلاق الانتقاض رداً على زفر اهـ ولك أن تقول: إنما خرج بعد ما أخذ حكم البزاق بجعل الفم باطناً فلا يلزم الانتقاض.

(٢) "الحواشي السعدية"، كتاب الطهارات، فصل في نواقض الوضوء، ٣٧/١، تحت قول "العناية": فقلنا: إذا كثر ينقض... إلخ.

كالمتحقق - فاعتبر بمجرد انتقاله إلى الفم خارجاً فنقض بخلاف القليل فلا يعتبر خارجاً بمجرد ذلك وهذا المعنى يرد عليه البحث المذكور قطعاً فإن غايته ما ثبت به أن القليل لا ينقض ما دام في الفم أما إذا خرج فقد تحقق الخروج فلا معنى لعدم اعتباره خارجاً فوجهه الأكمل بإضافة حديث الرقيق وأنت تعلم أنه أمر زائد لا تعلق له بخلاف القليل فإنه لا يغلب خروجه ويحتمل بقاءه بما في الكتاب فهو إن تم كان إفادة فرق جديد لا توجيه ما في الكتاب وظاهر توجيه المحقق أن ضمير "فاعتبر" راجع إلى الفم أي: فاعتبر الفم في حقه خارج البدن في الضم وللفم وجه إلى البطون فاعتبر باطناً في حقه.

أقول: ويعود البحث ولم يظهر لي الآن له مدفع فيه مقنع وما ذكر في أن المقصود به نقض إطلاق زفر^(١) لا إثبات إطلاق المذهب ففي أقصى البعد من مطلب الكتاب فإنه في سياق إقامة الدليل على المذاهب وإبداء الفارق بين السائل والبادي في الدم والكثير والقليل في القيء ثم الأحاديث التي نقلنا في القيء وهما* حديث إسماعيل بن عياش^(٢).....

(١) هو زفر بن الهذيل بن قيس بن سليم العنبري الإمام أبو الهذيل البصري من

أصحاب الإمام أبي حنيفة (ت ١٥٨ هـ)، من تصانيفه: "مجرد" في الفروع.

("هدية العارفين"، ٣٧٣/١، "الأعلام"، ٤٥/٣، "الفوائد البهية"، ص ٩٩).

* عبارة المخطوط هكذا: *ثم إسماعيل بن عياش عن أبيه عن جده عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم*

(٢) هو إسماعيل بن عياش بن سليم العنسي، أبو عتبة، عالم الشام ومحدثها في عصره.

من أهل حمص. رحل إلى العراق، وولاه المنصور خزانة الكسوة، وكان محتشماً

نبيلاً جواداً، (ت ١٨٢ هـ). ("الأعلام" للزركلي، ١/٣٢٠).

وأبي درداء^(١) كلاهما مطلق والتي فيها قيد ملأ الفم لم تثبت كما تقدّم^(٢) في كلام "الفتح".

وبالجملة لم يتيسر لي فهم هذا المقام الآن وإليه المسؤول لإفاضة الخير وعليه التكلان أما المذهب فقد تقرّر وقصور كلام المعلّين عن إثباته لا يضّرّه فكيف قصور فهم مثلي؟! والله الموفق.

نعم! فإنّ ممّا يخالج خاطري أنّ ما دون ملأ الفم قد يمكن أن يكون شيئاً بقي في العروق والصدر فعاد قبل أن يصل إلى المعدة معدن النجاسات بخلاف الكثير وقيء الشيء الطاهر لا ينقض إنّما كان انقض بتنجسه بجوف* في قيء البلغم لكن يعكّره إتيان القيء بالبول القليل غير ناقض فيفيد أنّ لنفس* القلة أثراً في سلب صلاحية الناقضة والله تعالى أعلم.

(١) هو عويمر بن مالك بن قيس بن أمية الأنصاري الخزرجي، مشهور بكنيته "أبو الدرداء"، قيل اسمه: عامر وعويمر لقبه، صحابي جليل، كان قبل البعثة تاجراً في المدينة، ثم انقطع للعبادة، اشتهر بالشجاعة والنسك. وفي الحديث: ((عويمر حكيم أمتي)) و((نعم الفارس عويمر)). وولاه معاوية قضاء دمشق بأمر عمر بن الخطاب، وهو أول قاض بها. وهو أحد الذين جمعوا القرآن حفظاً على عهد النبي صلى الله عليه وسلم بلا خلاف، توفي بالشام سنة ٣٢ هـ.

("الأعلام" للزركلي، ٩٨/٥، "تقريب التهذيب"، ص ٧٥٩).

(٢) انظر "الفتح"، كتاب الطهارات، فصل في نواقض الوضوء، ١/ ٣٦-٣٨، تحت قول "الهداية": وقال الشافعي... إلخ.

✽ عبارة المخطوط هكذا: *أنا أنقضت بكم فيمنزله في الفم فأنبتنا على ما فهمنا.*

✽ في المخطوط: *نقضت بكم فيمنزله في الفم فأنبتنا على ما فهمنا، والله تعالى أعلم.*

[٢١] قوله: ^(١) لبطون الفم ^(٢):

أقول: الظاهر "لظهور الفم" وهو الذي حطّ عليه كلامه آخراً إذ قال ^(٣):
(لا ينقض القليل ملاحظة للبطون وينقض الكثير للآخر)، اهـ.
[٢٢] قوله: ^(٤) وعلى هذا يظهر ما في "المجتبى" ^(٥):

(١) في "الفتح": واشترط ملء الفم بأن لا يمكنه ضبطه إلا بتكلف؛ لأنه حينئذ يخرج ظاهراً فاعتبر خارجاً ملاحظة لبطون الفم فإنّ له بطوناً معتبراً شرعاً حتى لو ابتلع الصائم ريقه لا يفسد صومه، كما لو انتقلت النجاسة من محلّ إلى آخر في الجوف وظهوراً حتى لا يفسد الصوم بإدخال الماء فيه فراعينا الشبهين، فلا ينقض القليل ملاحظة للبطون وينقض الكثير للآخر؛ لأنه يخرج ظاهراً إذا لم يضبطه إلا بتكلف، وقيل: أن يزيد على نصف الفم. وقيل: أن يعجز عن إمساكه، وقيل: أن يمنعه الكلام، وقيل أن يجاوز الفم والأصح ما في الكتاب.

(٢) "الفتح"، كتاب الطهارات، فصل في نواقض الوضوء، ٣٩/١، تحت قول "الهداية": وقال الشافعي... إلخ.

(٣) انظر المرجع السابق.

(٤) في "الهداية": (والقيء ملء الفم وهذا إذا قاء مرة أو طعاماً أو ماء، فإن قاء بلغمًا فغير ناقض) عند أبي حنيفة ومحمد رحمهما الله وقال أبو يوسف رحمه الله: ناقض إذا كان ملء الفم، والخلاف في المرتقي من الجوف أمّا النازل من الرأس فغير ناقض بالاتفاق، لأبي يوسف رحمه الله أنّه نجس بالمجاورة، ولهما أنّه لزج لا تتخلله النجاسة وما يتصل به قليل والقليل في القيء غير ناقض. ملتقطاً.

في "الفتح": (قوله: وما يتصل به قليل والقليل في القيء غير ناقض) وعلى هذا يظهر ما في "المجتبى" عن الحسن: لو تناول طعاماً أو ماء ثمّ قاء من ساعته لا يتنقض؛ لأنه طاهر حيث لم يستحلّ، وإنّما اتّصل به قليل القيء فلا يكون حدثاً فلا يكون نجساً.

(٥) "الفتح"، ٤١/١، تحت قول "الهداية": وما يتصل به قليل... إلخ.

أقول وبالله التوفيق: في هذا الظهور خفاء شديد فإن الماء والطعام وإن لم يستحلا لكنهما يقبلان النجاسة بالمجاورة فماذا عادا من معدن النجس كانا متنجسين وإن لم يكونا نجسين فيجب النقض بهما كالريح طاهرة عينها وناقض خروجها لانبعاثها من محل النجاسة نعم! مسألة الدود والحية واضحة الوجه فإنهما لا يتداخلها النجاسة وما عليهما قليل فلا ينقضان إلا إذا كثر خروجهما في مجلس واحد أو غثيان واحد على اختلاف القولين حتى بلغ ما عليهما الكثير، هذا ما اختلج لقلب العبد الضعيف أول وقوفه على هذا الكلام ثم بعد يومين رأيت العلامة المحقق إبراهيم الحلبي ذكر في "شرح المنية الكبير"^(١) رواية "المجتبى"^(٢) عن الحسن^(٣) وأنه قيل هو المختار ثم عقبه بقوله: (والصحيح ظاهر الرواية أنه نجس لمخالطته النجاسة وتداخلها فيه بخلاف البلغم وبخلاف ما ذكر في "القنية" أنه لو قاء دوداً كثيراً أو حية ملأت فاه لا ينقض وذلك لأنه طاهر في نفسه ولم تتداخله النجاسة وما يستتبعه قليل لا يبلغ ملأ الفم) اهـ. فهذا عين ما بحثته والله الحمد حمداً كثيراً طيباً مباركاً فيه.

(١) "الغنية"، فصل في نواقض الوضوء، ص ١٢٩.

(٢) "المجتبى" شرح "مختصر القدوري": لأبي الرجاء مختار بن محمود بن محمد نجم الدين الزاهدي الغزويني (ت ٦٥٨هـ).

(٣) "كشف الظنون"، ١٦٣١/٢ و ١٥٩٢/٢، "الفوائد البهية"، ص ٢٨٠.

(٣) هو أبو علي حسن بن زياد اللؤلؤي الفقيه الكوفي الحنفي (ت ٢٠٤هـ)، له من الكتب: "أدب القاضي"، "الأمالي" في الفروع، "كتاب المجرد" لأبي حنيفة، "كتاب الخراج"، "كتاب الوصايا" وغير ذلك.

(٤) "هدية العارفين"، ٢٦٦/١، "الأعلام"، ١٩١/٢.

[٢٣] قوله: نومه صلى الله عليه وسلم ليس بحدث وهو من خصائصه^(١):

[قال الإمام أحمد رضا - رحمه الله - في "الفتاوى الرضوية":]

قلت: أي: بالنسبة إلى الأمة وإلا فالأنبياء جميعاً كذلك عليهم الصلاة والسلام لحديث الصحيحين^(٢) عن أنس^(٣) رضي الله تعالى عنه قال قال رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم: ((الأنبياء تنام أعينهم ولا تنام قلوبهم))^(٤).

[٢٤] قوله: وقال ابن عدي فيه لين الحديث^(٥): وقد مشاه ناس وقال

أحمد^(٦): لا بأس به.

(١) "الفتح"، فصل في نواقض الوضوء، ١ / ٤٤، تحت قول "الهداية": هو الصحيح.

(٢) أخرجه البخاري في "صحيحه" (٧٥١٧)، كتاب التوحيد، باب قوله: وكلم الله موسى تكليماً، ٤ / ٥٨٠.

(٣) هو أنس بن مالك بن النضر بن ضمضم النجاري الخزرجي الأنصاري، أبو ثمامة أو أبو حمزة، صاحب رسول الله صلى الله عليه وسلم وخادمه، (ت ٩٣هـ). روى عنه رجال الحديث ٢٢٨٦ حديثاً، مولده بـ "المدينة" وأسلم صغيراً وخدم النبي صلى الله عليه وسلم إلى أن قبض، ثم رحل إلى "دمشق" ومنها إلى "البصرة" ومات فيها، وهو آخر من مات بـ "البصرة" من الصحابة.

("الأعلام"، ٢ / ٢٤-٢٥).

(٤) "الفتاوى الرضوية"، ١ / ٤٢٧. [الجزء الأول، ص ٥٧٣-٥٧٤].

(٥) "الفتح"، كتاب الطهارات، فصل في نواقض الوضوء، ١ / ٤٥، تحت قول "الهداية": والأصل فيه قوله صلى الله عليه وسلم... إلخ.

(٦) انظر "ميزان الاعتدال"، حرف الياء، من اسمه: يزيد، ٤ / ٣٩٥.

[٢٥] قوله: عن بحر بن كثير السقاء^(١): صوابه: كَنِيز^(٢) بنون وزاء.

[٢٦] قوله: ^(٣) في وجوب وضوء المفضة^(٤):

(١) "الفتح"، كتاب الطهارات، فصل في نواقض الوضوء، ٤٥/١، تحت قول "الهداية": والأصل فيه قوله صلى الله عليه وسلم... إلخ.

(٢) هو أبو الفضل بحر بن كَنِيز الباهلي البصري المعروف بالسقاء، من أتباع التابعين، (ت ١٦٠هـ). ("تهذيب التهذيب"، ٤٣٦/١، "تقريب التهذيب"، ص ١٦٣).

(٣) في الهداية: (والدابة تخرج من الدبر ناقضة) والمراد بالدابة الدودة وهذا لأنّ النجس ما عليها وذلك قليل وهو حدث في السيلين دون غيرهما بخلاف الريح الخارجة من قبل المرأة وذكر الرجل؛ لأنها لا تنبعث عن محلّ النجاسة حتّى لو كانت مفضة يستحبّ لها الوضوء لاحتمال خروجها من الدبر. ملتقطاً.

في "الفتح": (قوله: حتّى لو كانت مفضة... إلخ) المفضة التي اختلط سبيلها، وقيل مسلك البول والحيض وفي التعليل وهو قوله لاحتمال خروجه من الدبر إشارة إلى الأول، والوضوء مستحبّ في حقّها لذلك الاحتمال، وعن محمد وجوب الوضوء وبه أخذ أبو حفص للاحتياط، ومنع أنّها متوضئة بيقين وكون الريح من الدبر مشكوك فيه فلا يزول اليقين بالشكّ وقد يدفع بأنّ الغالب في الريح كونها من الدبر بل لا نسبة لكونها من القبل به فيفيد غلبة ظنّ تقربّ من اليقين وهو خصوصاً في موضع الاحتياط له حكم اليقين فيترجّح الوجوب. [فرع] شكّ في الوضوء أو الحدث وتيقّن سبق أحدهما بنى على السابق إلّا أن تأيّد اللاحق فعن محمد علم المتوضّئ دخوله الخلاء للحاجة وشكّ في قضائها قبل خروجه، عليه الوضوء أو علم جلوسه للوضوء بإناء وشكّ في إقامته قبل قيامه لا وضوء وهذا يؤيّد ما ذكرناه من الوجه في وجوب وضوء المفضة. ملتقطاً.

(٤) "الفتح"، كتاب الطهارات، فصل في نواقض الوضوء، ٤٨/١، تحت قول

"الهداية": حتّى لو كانت مفضة... إلخ.

[قال الإمام أحمد رضا - رحمه الله - في "الفتاوى الرضوية":]

أي: إذا خرج لها ريح لا تعلم هل هي من القبل أو الدبر تجعل من الدبر؛ لأنه الغالب فيجب عليها الوضوء في رواية هشام^(١) عن محمد وبه أخذ الإمام أبو حفص الكبير^(٢) ومال المحقق^(٣) إلى ترجيحه بما علمت خلافاً لما في "الهداية"^(٤) وغيرها أنها إنما يستحب لها الوضوء لعدم التيقن بكونها من الدبر، فهذا بول مثلاً اعتبر موجوداً شرعاً مع عدم إحاطة العلم به عيناً.^(٥)

[٢٧] قوله: ^(٦) فيجب حمله عليه ليكون بياناً لحكم.....

(١) هو هشام بن عبيد الله الرازي المازني السني الحنفي، (ت ٢٠١هـ) تفقه على أبي يوسف ومحمد، له: "صلاة الأثر"، "النوادر".

("الأعلام"، ٨٧/٨، "هدية العارفين"، ٥٠٨/٢، "الجواهر المضية"، ٢/٢٠٥).

(٢) هو أبو حفص أحمد بن حفص البخاري الحنفي، شيخ ما وراء النهر، فقيه المشرق، (ت ٢١٧هـ). ("سير أعلام النبلاء"، ٨/٤٥٧).

(٣) انظر "الفتح"، كتاب الطهارات، فصل في نواقض الوضوء، ٤٨/١.

(٤) انظر "الهداية"، كتاب الطهارات، فصل في نواقض الوضوء، ١٨/١، ملخصاً.

(٥) "الفتاوى الرضوية"، ١/٥٦٠-٥٦١. [الجزء الثاني، ص ٧٤٩-٧٥٠]

(٦) في "الفتح": يجب الوضوء من المباشرة الفاحشة وهي أن يتجردا معاً متعانقين متماسي الفرجين، وعن محمد لا إلا أن يتيقن خروج شيء، قلنا: ينذر عدم مذي في هذه الحالة، والغالب كالمحقق في مقام وجوب الاحتياط وفي "القنية": وكذا المباشرة بين الرجل والغلام وكذا بين الرجلين يوجب الوضوء عليهما، ولا يجب من مجرد مسها ولو بشهوة ولو فرجها، ولا من مس الذكر، خلافاً للشافعي في

الحدثين^(١):

أقول: الغرض تام وإن أردنا اللمس باليد؛ لأنَّ المجامعة لمس مع شيء زائد فقد يَبَيِّن حكم الحدثين عند عدم الماء مع إفادة شيء زائد والأخير منه * فافهم.

الأولى مطلقاً، وفي الثانية: إذا مَسَّ بباطن الأصابع، ولمالك في الثانية مطلقاً، وفي الأولى: إذا مَسَّ بشهوة. لنا في الأولى عدم دليل النقض بشهوة وبغير شهوة فيبقى الانتقاض على العدم، وقوله تعالى: ﴿أَوْ لَمَسْتُمُ النِّسَاءَ﴾ [النساء: ٤٣] مراد به الجماع وهو مذهب جماعة من الصحابة، وكونه مراداً به اليد قول جماعة آخرين، ورجحنا قول الطائفة الأولى بالمعنى، وذلك أنه سبحانه أفاض في بيان حكم الحدثين الأصغر والأكبر عند القدرة على الماء بقوله تعالى: ﴿إِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ﴾ إلى قوله تعالى: ﴿وَإِنْ كُنْتُمْ جُنُبًا فَاطَّهَّرُوا﴾ [المائدة: ٦] فبيَّن أنه الغسل، ثم شرع في بيان الحال عند عدم القدرة عليه بقوله تعالى: ﴿وَإِنْ كُنْتُمْ مَرْضَىٰ أَوْ عَلَىٰ سَفَرٍ﴾ إلى ﴿فَتَيَمَّمُوا صَعِيدًا﴾ [النساء: ٤٣] إلى آخره، ولفظ ﴿لَمَسْتُمْ﴾ مستعمل في الجماع فيجب حمله عليه ليكون بياناً لحكم الحدثين عند عدم الماء.

(١) "الفتح"، فصل في نواقض الوضوء، ١/ ٤٩، تحت قول "الهداية": لأنه مخرج وليس بخارج.

* عبارة المخطوط هكذا: **نَادِيَةٌ رَافِدَةٌ لِلْإِسْلَامِ** والله تعالى أعلم.

فصل في الغسل

[٢٨] قوله: ^(١) وإن كان منتشرأ فعليه الغسل ^(٢):

فإن مجرد الانتشار لا يستلزم الشهوة ألا ترى! أن الانتشار ربما يحصل

(١) في "البداية": والمعاني الموجبة للغسل إنزال المنى على وجه الدفق والشهوة من الرجل والمرأة.

في "الفتح": (قوله: والمعاني الموجبة للغسل) قيل: هي تنقضه فكيف توجهه؟! وفي "مبسوط شيخ الإسلام": سبب وجوب الغسل إرادة ما لا يحل فعله بالجنابة عند عامة المشايخ، وقيل: هي موجبة للغسل بواسطة الجنابة كقولنا: شراء القريب إعتاق، والأولى أن يقال: سببه وجوب ما لا يحل مع الجنابة على ما قررنا في المعاني الموجبة للوضوء، وحاصل ما يوجب الجنابة خروج المنى عن شهوة والإيلاج في الآدمي الحي لا الميت والبهيمة ما لم ينزل، لكن في "الفتاوى الظهيرية": بال فخرج منه منى إن كان ذكره منكسراً لا غسل عليه وإن كان منتشرأ فعليه الغسل. وهذا بعد ما عرف من اشتراط وجود الشهوة في الإنزال فيه نظر بخلاف ما روي عن محمد في مستيقظ وجد ماء ولم يتذكر احتلاماً، إن كان ذكره منتشرأ قبل النوم لا يجب وإلا فيجب؛ لأنه بناء على أنه منى عن شهوة لكن ذهب عن خاطره، ومحمل الأول أنه وجد الشهوة، يدل عليه تعليقه في "التجنيس" بقوله: لأن في الوجه الأول يعني: حالة الانتشار وجد الخروج والانفصال على وجه الدفق والشهوة.

(٢) "الفتح"، كتاب الطهارات، فصل في الغسل، ٥٣/١، تحت قول "الهداية": والمعاني الموجبة للغسل.

باجتماع البول حتّى للطفل وأنه يبقى مدة صالحة بعد الانزال مع عدم الشهوة^(١).

أقول: والجواب أن المراد هو الشهوة ووقع التعبير باللازم مسامحة.
[٢٩] قوله: لأنه بناء على أنه مني عن شهوة لكن ذهب عن خاطره^(٢):

[قال الإمام أحمد رضا - رحمه الله - في "الفتاوى الرضوية":

أقول: لم يصل إلى فهمه قاصر ذهني؛ فإن محل الاستشهاد قوله: (إن كان ذكره منتشرًا قبل النوم لا يجب) بناءً على أن المذي المرئي بعد التيقظ يحال عليه كما في "الخانية"^(٣) وعامة الكتب، ولفظ الإمام قاضي خان^(٤): (لأنه إذا كان منتشرًا قبل النوم، فما وجد من البلّة بعد الانتباه يكون من آثار ذلك الانتشار فلا يلزمه الغسل إلا أن يكون أكبر رأيه أنه مني... إلخ).

ومعلوم أن المذي لا يكون من آثار انتشار بغير شهوة فكما أطلق محمد الانتشار وأراد الشهوة وتبعه العامة على ذلك فكذا في قولهم هنا، وجواب المحقق لا يمسّه، فليتأمل. قال المحقق^(٥): (ومحمل الأول [أي:

(١) "الفتح"، كتاب الطهارة، فصل في الغسل، ٥٣/١، تحت قول "الهداية": والمعاني الموجبة للغسل.

(٢) "الخانية" = "فتاوى قاضي خان": لأبي المحاسن حسن بن منصور بن أبي القاسم محمود بن عبد العزيز الأوزجندی الفرغاني، الحنفي، فخر الدين، قاضي خان، (ت ٥٩٢هـ). ("كشف الظنون"، ٢/١٢٢٧).

(٣) "الخانية"، كتاب الطهارة، فصل فيما يوجب الغسل، ٢٢/١.

(٤) انظر "الفتح"، كتاب الطهارة، فصل في الغسل، ٥٣/١، تحت قول "الهداية": والمعاني الموجبة للغسل.

ما مر^(١) عن "الظهيرية" أنه وجد الشهوة يدلّ عليه تعليله في "التجنيس" بقوله: "لأنّ في الوجه الأوّل" يعني: حالة الانتشار "وجد الخروج والانفصال على وجه الدفع والشهوة" اهـ. وتبعه في "البحر"^(٢)،^(٣)

[٣٠] قوله: أنه وجد الشهوة يدلّ عليه^(٤):

أي: ما مر^(٥) عن "الظهيرية"^(٦).

[٣١] قوله: ^(٧) لزال الريب.....

(١) انظر "الفتاوى الرضوية"، ١/ ٥٢٧. [الجزء الثاني، ص ٧٠٠-٧٠١].

(٢) "البحر"، كتاب الطهارة، ١/ ١٠٤.

(٣) "الفتاوى الرضوية"، ١/ ٥٢٨. [الجزء الثاني، ص ٧٠٢-٧٠٣].

(٤) "الفتح"، كتاب الطهارات، فصل في الغسل، ١/ ٥٣، تحت قول "الهداية": والمعاني الموجبة للغسل.

(٥) انظر المرجع السابق.

(٦) "الفتاوى الظهيرية": لظهير الدين أبي بكر محمّد بن أحمد بن عمر القاضي المحتسب بـ"بخارا" البخاري الحنفي (ت ٥٦١٩هـ).

(٧) "كشف الظنون"، ٢/ ١٢٢٦، "الأعلام" للزركلي، ٥/ ٣٢٠.

(٧) في "الهداية": وعند الشافعي - رحمه الله - خروج المنّي كيف ما كان يوجب الغسل لقوله عليه السلام: ((الماء من الماء)) أي: الغسل من المنّي، ولنا أنّ الأمر بالتطهير يتناول الجنب، والجنابة في اللغة: خروج المنّي على وجه الشهوة، يقال: أجنب الرجل إذا قضى شهوته من المرأة، والحديث محمول على خروج المنّي عن شهوة ثمّ المعتبر عند أبي حنيفة ومحمد رحمهما الله انفصاله عن مكانه على وجه الشهوة وعند أبي يوسف رحمه الله: ظهوره أيضاً اعتباراً للخروج بالمزيلة؛ إذ الغسل يتعلّق بهما ولهما أنّه متى وجب من وجه فالاحتياط في الإيجاب.

عنه^(١): أي: بالاتفاق وإلا لم يصح الاحتجاج بلا اعتباره*.

[٣٢] قوله: ^(٢) فيثبت بذلك الانفصال من وجه^(٣):

وهو الانفصال عن رأس الذكر، "حلبة"^(٤).

= في "الفتح": (قوله ثمّ المعتبر... إلخ) لا يجب الغسل إذا انفصل عن مقرّه من الصلب بشهوة إلا إذا خرج على رأس الذكر بالاتفاق وإنما الخلاف في أنّه هل تشترط مقارنة الشهوة للخروج؟ فعند أبي يوسف نعم، وعندهما لا، فافهم مقصود الكتاب فإنّه مزلة، وقد أخطأ بعض الطلبة لعدم علمه بذلك من خارج، ولو تأمل قوله في دليل أبي يوسف؛ إذ الغسل يتعلّق بهما لزال الريب عنه.

(١) "الفتح"، كتاب الطهارات، فصل في الغسل، ٥٤ / ١، تحت قول "الهداية": ثمّ المعتبر... إلخ.

✽ في المخطوط هكذا: فأثبتنا على وفق فهمنا.

(٢) في "الفتح": ومن فروع تعلّقه بهما لو احتلم فوجد اللذة ولم ينزل حتّى توصّأ وصلى ثمّ أنزل اغتسل ولا يعيد الصلاة وكذا لو احتلم في الصلاة فلم ينزل حتّى أتمّها فأنزل لا يعيدها ويغتسل وقولهما أحوط؛ لأنّ الجنابة قضاء الشهوة بالإنزال فإذا وجدت مع الانفصال صدق اسمها وكان مقتضى هذا ثبوت حكمها وإن لم يخرج لكن لا خلاف في عدم ثبوت الحكم إلا بالخروج فيثبت بذلك الانفصال من وجه وهو أقوى مما بقي والاحتياط واجب وهو العمل بالأقوى من الوجهين فوجب.

(٣) "الفتح"، كتاب الطهارات، فصل في الغسل، ٥٤ / ١، تحت قول "الهداية": ثمّ المعتبر... إلخ.

(٤) "الحلبة"، الطهارة الكبرى، ١ / ١٣١.

[٣٣] قوله: ^(١) لكنّ التيقن متعذر مع النوم ^(٢):

أقول: هذا إحالة المسألة أي: لا يتأتى التيقن في المستيقظ قط؛ لأنّ احتمال كونه منياً رقيقاً مطلقاً ولك أن تقول: الاحتمال من دون دليل لا ينافي اليقين بالمعنى الأعم وإذا رأى شيئاً لا يشكّ في أنّه مذي ولا يتذكر الحلم فلا يعتبر الاحتمال المذكور لكونه لا عن دليل بخلاف ما إذا تذكر لكونه عن دليل فافهم ولا نسلم أنّ النوم مظنة خروج المنى فإنّ وقوعه أقلّ من عدمه وربما ينام الإنسان شهوراً ولا يحتلم، نعم! هو مظنة الانتشار والانتشار مظنة خروج المذي فإذا لم يتذكر الحلم لم يكن معه دليل

(١) في "الفتح": وتظهر ثمرة الخلاف في صور استمنى بكفّه أو جامع امرأته في غير الفرج أو احتلم، فلما انفصل أخذ إحليله حتّى سكنت فأرسل فخرج بلا شهوة يجب عندهما لا عنده، ومنها اغتسل بعد الجماع قبل النوم أو البول أو المشي ثمّ خرج منه المنى بلا شهوة يعيد عندهما لا عنده، وبعد أحدها لا يعيد بالاتفاق وكذا لا يعيد الصلاة التي صلاها بعد الغسل الأوّل قبل خروج ما تأخر من المنى اتفاقاً، قيل ومنها مستيقظ وجد بثوبه أو فخذيه بللاً ولم يتذكر احتلاماً وشكّ في أنّه مذي أو منى يجب عندهما لاحتمال انفصاله عن شهوة ثمّ نسي ورقّ هو بالهواء خلافاً له، وفيه نظر؛ فإنّ هذا الاحتمال ثابت في الخروج كذلك كما هو ثابت في الانفصال كذلك فالحقّ أنّها ليست بناء عليه بل هو يقول: لا يثبت وجوب الغسل بالشكّ في وجود الموجب وهما احتياط لقيام ذلك الاحتمال وقياساً على ما لو تذكر الاحتلام ورأى ماء رقيقاً حيث يجب اتفاقاً حملاً للرقة على ما ذكرنا وقوله: أقيس وأخذ به خلف بن أيوب وأبو الليث، ولو تيقن أنّه مذي لا يجب اتفاقاً لكنّ التيقن متعذر مع النوم، وقولهما أحوط.

(٢) "الفتح"، فصل في الغسل، ١/ ٥٤، تحت قول "الهداية": ثمّ المعتبر... إلخ.

يصرف ما يراه مذبياً عن المذوية بخلاف ما إذا تذكر -والله تعالى أعلم- هذا ما ذكرته بظاهر نظر وقد وقع موافقاً لما مشى عليه العلامة ما في الحواشي الماضي ثم إن المولى سبحانه وتعالى أفاض تحقيقاً كشف الحجاب وأبان أن مع المحقق الصواب كما بيّنته في رسالتي: "الأحكام والعلل في إشكال الاحتلام والبلل"^(١).

(١) قال الإمام أحمد رضا رحمه الله تعالى - في "الأحكام والعلل":

أقول وبالله التوفيق: يظهر لي أن الحق مع المحقق حيث أطلق وبيانه: أن المذي وإن باين المنى صدقاً لكنه يجمعه تحققاً فربّ مذيّ معه مني كما أن كلّ منيّ معه مذيّ وغلبة ظنّ المذوية بعد النوم المانع لإحاطة علم المستيقظ بحقيقة البلّة عينا إن كان فإنما يكون لإحدى ثلاث صورة المذيّ أو وجود أسبابه المفضية إليه غالباً أو رؤية آثاره المخصوصة به ولا شيء منها ينفي احتمال المنى.

أما الأول: فظاهر فإنّه لا ينافي كون المرثي كلّه منياً فضلاً عن نفيه وجود منيّ هناك وذلك؛ لأن الصورة ربّما تكون له.

وأما الثاني: فلأنّه إنّما يقتضي غلبة الظنّ بأنّ في المرثي مذبياً لا أن ليس فيه مني أصلاً كيف والأسباب المفضية إلى الإمضاء غالباً أسباب داعية إلى الإيماء فتحققها لا ينفي المنويّة بل هو من مقدّماتها.

وأما الثالث: فلأنّه إن قضى فبان غالب المرثي مذي لا أن ليس فيه مزج مني فإنّ الممزوج يكون فيه لزوجة ورقّة والقلّة أيضاً لا تنفي المنى؛ لأنّ الكثرة لا تلزمه ألا ترى أن الشرع أوجب الغسل بإيلاج الحشفة فقط وإن أخرجها من فوره ولم ير عليها بلّة أصلاً سوى نداوة من رطوبة الفرج وما هو إلّا لأنّ الإيلاج مظنة خروج المنى وربما يكون قليلاً لا يحسّ به حتّى أنّه لم ينظر فيه إلى أنّ المنى إذا نزل بشهوة يحسّ به المتيقظ؛ لأنّه يدفق ويلدّذ ويحرك العضو بل يحسّ نازلاً وإنّما لم

[٣٤] قوله: ^(١) فوجد على فراشه مذياً حيث كان عليه الغسل ^(٢):
أقول: ظاهره إن وجد ما تيقن كونه مذياً ينافي ما تقدّم في أنه لو تيقن

ينظر إليه؛ لأن هذه الآثار لكمال الإنزال لا لخروج قطرة شهوة ربّما لا يتنبّه لها لشغل البال إذ ذاك بمطلوب خطير فثبت أنّ شيئاً من صورة المذّي وأسبابه وآثاره لا ينفي احتمال المنويّة أصلاً ثمّ النوم من أسباب الاحتلام؛ لأنّه يوجب الشهوة والانتشار وتوجّه الطبع إلى دفع الفضلات ووجود بلة لا تخرج إلّا بشهوة، أعني: منياً أو مذياً مؤذن بحصول قوّة في الانتشار والشهوة إلى أن أدّت إلى اندفاع تلك الفضلات فإنّها لا تندفع بكلّ شهوة وانتشار ما لم يمتدّ أو يشتدّ. فباجتماع هذه الوجوه لا يكون احتمال المنّي ضعيفاً مضمحلاً بل ناشئاً عن دليل لا يطرحه القلب فيعمل به في الاحتياط فظهر أنّ علم المستيقظ بصورة المذّي لا يكون علماً بحقيقته ولا فقهيّاً ولا عراً له عن احتمال صحيح للمنويّة فوجب إيجاب الغسل كما في التذكّر هذا ولنقرّر المقام بتوفيق العلّام بحيث يبين العلل لجميع الأحكام في تلك الصور الستّ والأقسام.

(الفتاوى الرضوية"، الرسالة: الأحكام والعلل في إشكال الاحتلام والبلل، ١/ ٤٩٩-٥٠١ [الجزء الثاني، ص ٦٦٣-٦٦٦])

(١) في "الفتح" عن "التجنيس": أغشي عليه فأفاق فوجد مذياً أو كان سكران فأفاق فوجد مذياً لا غسل عليه، ذكره أبو علي الدقاق، ولا يشبهه النائم إذا استيقظ فوجد على فراشه مذياً حيث كان عليه الغسل إن تذكّر الاحتلام بالإجماع، وإن لم يتذكّر فعند أبي حنيفة ومحمّد يجب.

(٢) "الفتح"، كتاب الطهارات، فصل في الغسل، ١/ ٥٤، تحت قول "الهداية": ثمّ المعتبر... إلخ.

أنه مذي لا يجب اتفاقاً إلا أن يوجّه بأن المعنى: وجد ما يراه مذياً مع احتمال أن يكون مئياً رق.

[٣٥] قوله: ^(١) بإحدى الصورتين فقال: ((إذا رأيت الماء)) ^(٢): أي: صورة وجود لذّة الإنزال بناء على أن المراد بالرؤية الرؤية العلمية*.

(١) في "الفتح" عن "التجنيس": احتلمت ولم يخرج منها الماء إن وجدت شهوة الإنزال كان عليها الغسل وإلا لا لأن ماءها لا يكون دافقاً كماء الرجل وإنما ينزل من صدرها، فهذا التعليل يفهمك أن المراد بعدم الخروج في قوله: ولم يخرج منها لم تره خرج، فعلى هذا الأوجه وجوب الغسل في الخلافية، والاحتلام يصدق برؤيتها صورة الجماع في نومها وهو يصدق بصورتي وجود لذّة الإنزال وعدمه، فلذا لما أطلقت أم سليم السؤال عن احتلام المرأة قيّد صلى الله عليه وسلم جوابها بإحدى الصورتين فقال: ((إذا رأيت الماء)) ومعلوم أن المراد بالرؤية العلم مطلقاً.

(٢) "الفتح"، كتاب الطهارات، فصل في الغسل، ٥٥ / ١، تحت قول "الهداية": ثمّ المعبر... إلخ.

✦ عبارة المخطوط هكذا: *بإحدى الصورتين* والله تعالى أعلم.

باب الماء الذي يجوز به الوضوء وما لا يجوز

[٣٦] قوله: المراد بماء الباقلاء وغيره ما تغيّر بالطبخ، فإن تغيّر بدون الطبخ يجوز التوضؤ به^(١):

[قال الإمام أحمد رضا - رحمه الله - في "الفتاوى الرضوية":
ثم قال^(٢) مستثناً عما تغيّر بالطبخ: (إلا إذا طبخ فيه ما يقصد به
المبالغة في النظافة كالأشنان إلا أن يغلب على الماء فيصير كالسويق
المخلوط لزوال اسم الماء عنه)، اهـ.

أقول: وفيه عندي إشكال قوي وذلك لأن المراد بالتغيّر بالطبخ إما
تغيّر الطبع أو تغيّر الأوصاف لا سبيل إلى الثاني.
أولاً: لأن كلام المتن في زوال الطبع وهو مانع مطلقاً بالإجماع فقيم
التقييد بالمطبوخ؟ وهذا ما قدّمته في ٨٩^(٣).

وثانياً: كيف يراد بخروجه عن طبعه تغيّر وصفه بالطبخ؟
وثالثاً: فرق بين طبخ المتغيّر والتغيّر بالطبخ والمتحقق في ماء
الباقلاء والحمص والزردج وأمثالها هو الأول؛ لأن مجرد خلط بعضها
بالماء ومكث بعضها فيه مغيّر لوصفه والخلط والمكث متقدّمان على
حصول الطبخ وهو الانضاج كما هو معلوم مشهود فلم يحصل التغيّر
بالطبخ بل ورد الطبخ على المتغيّر وشتان ماهما وكذا لا سبيل إلى
الأول، أولاً: يكون المعنى فإن زال طبعه بدون الطبخ يجوز التوضؤ به

(١) "الهداية"، باب الماء الذي يجوز به الوضوء... إلخ، ١/ ٦٢. [أولین ص ١٨]

(٢) انظر "الهداية"، باب الماء الذي يجوز به الوضوء... إلخ، ١/ ٦٤.

(٣) انظر "الفتاوى الرضوية"، ٢/ ٥٦١-٥٦٣.

وهو بديهي البطلان وثانياً: يبطل استثناء المنظف من المطبوخ فإن زوال الطبع لا ثنيا فيه وثالثاً: يتناقض الحكم والثنيا فإن قوله: "إلا إذا طبخ فيه ما يقصد به" دلّ على جواز التوضؤ بما زال طبعه بطبخه مع المنظف وهذا هو الذي أبطله بالثنيا الأخيرة إلا أن يغلب... إلخ فعلى كل من الوجهين ثلاثة وجوه من الإشكال ولم أر من تعرّض لشيء من هذا أو حام حوله فضلاً عمّن رام حله وقد تبعه على الوجه الأول في "الدراية"^(١) و"الشلية"^(٢) و"الكفاية"^(٣) و"البنية"^(٤) و"الدرّ"^(٥) فقال الأولان: عنى بالتغير الشخانة [إلى قولهما] هذا إذا لم يكن المقصود بالطبخ المبالغة في التنظيف

(١) "معراج الدراية إلى شرح الهداية"، كتاب الطهارات، باب الماء الذي يجوز به الوضوء... إلخ، ٢٦/١: للإمام قوام الدين محمد بن محمد البخاري، الكاكي، (ت ٧٤٩هـ).
("كشف الظنون"، ٢/٢٠٣٣).

(٢) "الشلية"، كتاب الطهارة، ١/٧٥-٧٦، (هامش "التبيين"): لأحمد بن يونس بن محمد، أبو العباس شهاب الدين المعروف بابن الشليبي، (ت ٩٤٧هـ).

("الأعلام" للزركلي، ١/٢٧٦).

(٣) انظر "الكفاية"، كتاب الطهارات، باب الماء الذي يجوز به الوضوء... إلخ، ٦٢/١، تحت قول "الهداية": ما تغير بالطبخ

(٤) "البنية في شرح الهداية"، كتاب الطهارات، باب الماء الذي يجوز به الوضوء... إلخ، ٣٦١/١: لأبي محمد بدر الدين محمود بن أحمد بن موسى بن أحمد الحنفي، القاهري المعروف بالعيني، (ت ٨٥٥هـ).
("الأعلام"، ٧/١٦٣).

(٥) "الدرّ" = "الدرّ المختار" شرح "تنوير الأبصار"، كتاب الطهارة، باب المياه، ٣٦١-٣٦٢: لعلاء الدين محمد بن علي بن محمد بن عبد الرحيم الحصكفي، الحنفي، مفتي "الشام"، (ت ١٠٨٨هـ).
("إيضاح المكنون"، ١/٤٤٧).

فإن كان كالأشنان والصابون يجوز إلّا أن يصير كالسويق المخلوط لزوال اسم الماء عنه) اهـ، ونحوه في التالين.^(١)

[٣٧] قوله: ^(٢) كماء الورد وغيره^(٣): هذا يدلّ على أنّ المراد بماء الورد ما يستخرج من رطوبة الورد كماء هندباء* ولكنّه غير معروف ولا معمول وإنّما يقول: ماء الورد لما يستقطر من الحث ماء منقوع عن الورد

(١) "الفتاوى الرضوية"، ٣/ ١١٢-١١٤.

(٢) في "الهداية": قال الشافعي رحمه الله: لا يجوز التوضي بماء الزعفران وأشباهه ممّا ليس من جنس الأرض؛ لأنّه ماء مقيد، ألا ترى أنّه يقال: ماء الزعفران بخلاف أجزاء الأرض لأنّ الماء لا يخلو عنها عادة ولنا أنّ اسم الماء باق على الإطلاق ألا ترى أنّه لم يتجدّد له اسم على حدة وإضافته إلى الزعفران كمضافته إلى البثر والعين؛ ولأنّ الخلط القليل لا معتبر به لعدم إمكان الاحتراز عنه كما في أجزاء الأرض فيعتبر الغالب، والغلبة بالأجزاء لا بتغيّر اللون هو الصحيح.

وفي "العناية": (قوله: وإضافته إلى الزعفران... إلخ) يعني: أنّها للتعريف لا للتقييد، والفرق بينهما أنّ المضاف إذا لم يكن خارجاً من المضاف إليه بالعلاج فالإضافة للتعريف، وماء الزعفران وماء البثر وماء العين من هذا القبيل، وإن كان خارجاً منه فهي للتقييد كماء الورد وغيره ممّا تقدّم فبقي الاعتبار للخلط، ويعتبر فيه الغلبة بالأجزاء، فإن كانت أجزاء الماء غالبية ويعلم ذلك ببقائه على رفته جاز الوضوء به، وإن كانت أجزاء المخلوط غالبية بأن صار ثخيناً زال عنه رفته الأصليّة لم يجز.

(٣) "العناية"، كتاب الطهارات، باب الماء الذي يجوز به الوضوء وما لا يجوز،

١/ ٦٤، تحت قول "الهداية": وإضافته إلى الزعفران كمضافته إلى البثر.

* في المخطوط هكذا: *كَمْاءِ هِنْدَبَاءٍ* فأثبتنا ما فهمنا، والله تعالى أعلم.

وكأنه سهى* هذا إخراجاً من الورد بالعلاج.

[٣٨] قوله: ^(١) فيصير كالسويق لزوال اسم الماء عنه ^(٢):

[قال الإمام أحمد رضا - رحمه الله - في "الفتاوى الرضوية":]

ونقله في "منحة الخالق" ^(٣) وأقره. أقول: وما هو الأشبه الأخذ على

اللفظ؛ إذ لا أثر له على الأحكام وما مثله في الفقه بنادر. ^(٤)

[٣٩] قوله: ^(٥) قيل: هو الأصح ^(٦):

* عبارة المخطوط هكذا: *فإنه لا يزيل اسم الماء عنه* والله تعالى أعلم.

(١) في "الفتح": والوجه أن يخرج من الأقسام ما خالط جامداً فسلب رقبته وجريانه؛

لأن هذا ليس بماء مقيد والكلام فيه بل ليس بماء أصلاً كما يشير إليه قول

المصنف: إلا أن يغلب فيصير كالسويق لزوال اسم الماء عنه.

(٢) "الفتح"، كتاب الطهارات، باب الماء الذي يجوز به... إلخ، ٦٥ / ١، تحت قول

"الهداية": والإضافة إليه كالإضافة إلى البئر والعين.

(٣) "منحة الخالق"، كتاب الطهارة، ١٢٨ / ١.

(٤) "الفتاوى الرضوية"، ١٨٢ / ٣.

(٥) في "الهداية": (والماء الجاري إذا وقعت فيه نجاسة جاز الوضوء منه إذا لم ير لها

أثر لأنها لا تستقر مع جريان الماء) والأثر هو الرائحة أو الطعم أو اللون، والجاري

ما لا يتكرر استعماله، وقيل: ما يذهب بتبته.

في "الفتح": (قوله: والجاري... إلخ) وقيل فيه: ما يعدّه الناس جارياً قيل: هو الأصح،

وألحقوا بالجاري حوض الحمام إذا كان الماء ينزل من أعلاه حتى لو أدخلت

القصة النجسة واليد النجسة فيه لا ينجس، وهل يشترط مع ذلك تدارك اغتراف

الناس منه؟ فيه خلاف ذكره في "المنية".

(٦) "الفتح"، كتاب الطهارات، باب الماء الذي يجوز به الوضوء وما لا يجوز، ٦٩ / ١،

تحت قول "الهداية": والجاري... إلخ.

قائله ملك العلماء^(١).

[٤٠] قوله: ^(٢) فلتحفظ ليفرع عليها^(٣): الرواية المختارة.

(١) "البدائع"، كتاب الطهارة، فصل في بيان مقدار ما يصير به المحل نجسًا... إلخ، ٢١٧/١. هو ملك العلماء علاء الدين أبو بكر بن مسعود بن أحمد الكاساني الشاشي الحنفي، (ت ٥٨٧هـ) من تصانيفه: "بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع"، "السلطان المبين في أصول الدين". ("هدية العارفين"، ٢٣٥/١، "الأعلام"، ٧٠/٢).

(٢) في "الفتح": لا بدّ من كون جريانه لمدد له كما في العين والنهر هو المختار، وما قيل لو استنجى بقمقمة فلما صبّ منها لاقى المصبوب البول قبل يده فهو طاهر؛ لأنّه ماء جار قال المصنّف في "التجنيس": فيه نظر؛ لأنّه يقتضي أنّه إذا استنجى لا يصير نجسًا وليس بشيء، قال: ونظيره ما أورده المشايخ في الكتب: المسافر إذا كان معه ميزاب واسع وإداوة ماء يحتاج إليه ولا يتيقّن وجود الماء لكنّه على طمعه قيل ينبغي أن يأمر أحداً من رفقائه حتّى يصب الماء في طرف الميزاب وهو يتوضّأ وعند الطرف الآخر إناء طاهر يجتمع فيه الماء فإنّه يكون الماء طاهراً وطهوراً لأنّه جار، قال بعضهم: هذا ليس بشيء لأنّ الجاري إنّما لا يصير مستعملًا إذا كان له مدد كالعين والنهر وما أشبهه، ومما أشبهه حوضان صغيران يخرج الماء من أحدهما ويدخل في الآخر فتوضّأ في خلال ذلك جاز؛ لأنّه جار، وكذا إذا قطع الجاري من فوق وقد بقي جري الماء كان جائزاً أن يتوضّأ بما يجري في النهر، وذكر في "فتاوى قاضي خان" في المسألة الأولى وقال: والماء الذي اجتمع في الحفيرة الثانية فاسد، وهذا مطلقاً إنّما هو بناء على كون المستعمل نجسًا، وكذا كثير من أشباه هذا، فأما على المختار من رواية أنّه طاهر غير طهور فلا فلتحفظ ليفرع عليها ولا يفتى بمثل هذه الفروع.

(٣) "الفتح"، كتاب الطهارات، باب الماء الذي يجوز به الوضوء وما لا يجوز، ٧٠/١، تحت قول "الهداية": والجاري... إلخ.

[٤١] قوله: ^(١) ويرفع منه الجمد إن كان الماء الذي يدخله ^(٢):

من هنا عبارة "الخلاصة" ^(٣) إلى "اه".

[٤٢] قوله: ^(٤) وقيل: شبر بزيادة على عرض * ^(٥):

لعل صوابه: "وقيل: بزيادة على... إلخ"؛ لأنه قول مستقل.

(١) في "الفتح": وفي "الفتاوى": غدير كبير لا يكون فيه الماء في الصيف وتروث فيه الدواب والناس ثم يمتلئ في الشتاء ويرفع منه الجمد إن كان الماء الذي يدخله يدخل على مكان نجس فالماء والجمد نجس وإن كثر بعد ذلك، وإن كان دخل في مكان طاهر واستقر فيه حتى صار عشرة في عشر ثم انتهى إلى النجاسة فالماء والجمد طاهران، اه.

(٢) "الفتح"، كتاب الطهارات، باب الماء الذي يجوز به الوضوء وما لا يجوز، ٧١ / ١، تحت قول "الهداية": والغدير العظيم.

(٣) "الخلاصة" = "خلاصة الفتاوى"، كتاب الطهارات، الفصل الأول، ٥ / ١: للشيخ الإمام طاهر بن أحمد بن عبد الرشيد البخاري (ت ٥٤٢هـ).

("كشف الظنون"، ٧١٨ / ١).

(٤) في "الفتح": (قوله: والمعتبر في العمق أن يكون بحال لا ينحسر إلى آخره) وقيل: ذراع، وقيل: شبر وقيل بزيادة على عرض الدرهم الكبير المثقال.

* هكذا في نسخة المصرية التي عند الإمام [انظر "الفتح"، ٥٦ / ١] أما في نسختنا: (وقيل: شبر وقيل بزيادة على عرض... إلخ) وعلق عليه الإمام؛ لأن في نسخته حذف العبارة فلذا أوضحه لبيان الصواب.

(٥) "الفتح"، كتاب الطهارات، باب الماء الذي يجوز به الوضوء وما لا يجوز، ٧١ / ١، تحت قول "الهداية": والمعتبر في العمق أن يكون بحال... إلخ.

[٤٣] قوله: ^(١) لا ينزل عن الحسن ^(٢): فَإِنَّ بَقِيَّةَ ^(٣) وَإِنْ كَانَ مَدْلَسًا فَقَدْ

(١) في "الهداية": (وموت ما ليس له نفس سائلة في الماء لا ينجسه كالبق والذباب والزناير والعقرب ونحوها) وقال الشافعي -رحمه الله-: يفسده، ولنا قوله عليه الصلاة والسلام فيه: ((هذا هو الحلال أكله وشربه والوضوء منه)). ملتقطاً.

في "الفتح": (قوله: ولنا قوله صلى الله عليه وسلم... إلخ) عن سلمان رضي الله عنه، عنه صلى الله عليه وسلم قال: ((يا سلمان كل طعام وشراب وقعت فيه دابة ليس لها دم فماتت فيه فهو حلال أكله وشربه ووضوءه)) رواه الدارقطني، وقال: لم يرفعه إلا بقية عن سعيد بن أبي سعيد الزبيدي وهو ضعيف اهـ. وأعله ابن عدي بجهالة سعيد ودفعاً بأن بقية هذا هو ابن الوليد روى عنه الأئمة مثل الحمادين وابن المبارك ويزيد بن هارون وابن عينة ووكيع والأوزاعي وإسحاق بن راهويه وشعبة، وناهيك بشعبة واحتياطه. قال يحيى: كان شعبة مبجلاً لبقيه حين قدم بغداد، وقد روى له الجماعة إلا البخاري، وأما سعيد بن أبي سعيد هذا فذكره الخطيب، وقال: واسم أبيه عبد الجبار وكان ثقة فانتفت الجهالة، والحديث مع هذا لا ينزل عن الحسن.

(٢) "الفتح"، كتاب الطهارات، باب الماء الذي يجوز به الوضوء وما لا يجوز، ٧٣/١، تحت قول "الهداية": ولنا حديث ابن عمر.

(٣) هو بقية بن الوليد بن صائد بن كعب الكلاعي أبو يُحْمَد، صدوق كثير التدليس عن الضعفاء، من الثامنة، مات سنة سبع وتسعين وله سبع وثمانون.

("تقريب التهذيب"، رقم: ٧٤١، ص ١٧٤).

وقال الإمام أحمد رضا -رحمه الله تعالى- في حواشي "التقريب" على قوله: "بقية بن الوليد": (أحد الأعلام، ثقة عند الجمهور ولكنه مدلس، قال س [أي: النسائي] وغيره: إذا قال: "حدثنا" أو "أخبرنا" فهو ثقة... إلخ).

(حاشية إمام أهل السنة على "تقريب التهذيب"، ص ٩٥، تحقيق: الشيخ المفتي محمد حسان رضا العطارى المدني).

صرّح فيه بـ"التحديث" كما في "نصب الراية"^(١).

[٤٤] قوله: ^(٢) عند سقوط وصف الإسقاط ومعه ^(٣): الصواب: "ثبوت"

(١) "نصب الراية"، كتاب الطهارات، فصل في نواقض الوضوء، ٩٦/١.

(٢) في "الهداية": (والماء المستعمل لا يجوز استعماله في طهارة الأحداث).

في "الفتح": (قوله: والماء المستعمل) تتعلّق به مباحث في حكمه وصفته وسبب ثبوتها له وقت ذلك، وأمّا الثالث فقد أشار إليه بقوله: والماء المستعمل هو ما أزيل به حدث... إلخ، وحاصله أنّه عند أبي حنيفة وأبي يوسف كلّ من رفع الحدث والتقرّب، وعند محمد التقرّب كان معه رفع أو لا، وعند زفر الرفع كان معه تقرّب أو لا، والتقرّب: هو أن ينوي الوضوء حتّى يصير عبادة، لا يقال: ما ذكر لا ينتهض على زفر، إذ يقول: مجرد القربة لا يندس بل الإسقاط، فإنّ المال لم يتدنس بمجرد التقرّب به، ولذا جاز للهاشمي صدقة التطوع، بل مقتضاه أن لا يصير مستعملاً إلّا بالإسقاط مع التقرّب فإنّ التصرف: أعني: مال الزكاة لا يتفرد فيه الإسقاط عنه، إذ لا تجوز الزكاة إلّا بنية، وليس هو قول واحد من الثلاثة لأنّا نقول: غاية الأمر ثبوت الحكم في الأصل مع المجموع، وهو لا يستلزم أنّ المؤثر المجموع بل ذلك دائر مع عقلية المناسب للحكم، فإن عقل استقلال كلّ حكم به أو المجموع حكم به، والذي نعقله أنّ كلّاً من التقرّب الماحي للسينات والإسقاط مؤثر في التغير، ألا ترى أنّه انفرد وصف التقرّب في صدقة التطوع وأثر التغير حتّى حرم على النبي صلى الله عليه وسلم ثمّ رأينا الأثر عند سقوط وصف الإسقاط ومعه غيره ذلك وهو أشدّ فحرم على قرابته الناصرة له فعرفنا أنّ كلّاً أثر تغيّراً شرعيّاً. ملتقطاً.

(٣) "الفتح"، كتاب الطهارات، باب الماء الذي يجوز به الوضوء وما لا يجوز، ٧٦/١،

تحت قول "الهداية": والماء المستعمل.

مكان "سقوط" كما في النسخة الهندية^(١) ثم الظاهر عندي زيادة الواو في "ومعه" والكفاية في غيره وأصل العبارة: "ثم رأينا الأثر عند ثبوت وصف الإسقاط معه" أي: مع التقرب "غيره ذلك" مفعول ثانٍ لـ "رأينا" والإشارة إلى التحريم عليه صلى الله تعالى عليه وسلم "وهو" أي: ذلك الأثر المغاير "أشد" من أثر مجرد الحرمة على النبي صلى الله تعالى عليه وسلم "فحرم على قرابة الناصرة له" صلى الله تعالى عليه وسلم أيضاً والحاصل إننا رأينا التقرب أثر تدنساً فحرمت صدقة التطوع عليه صلى الله تعالى عليه وسلم ثم إذا اجتمع معه الإسقاط رأينا الأثر قد اشتد حتى حرمت الزكاة على آله أيضاً صلى الله تعالى عليه وسلم فعلم أن لكل منهما تأثيراً في التغير.

[٤٥] قوله: ^(٢) ما لو أدخل المحدث رجله أو رأسه^(٣): في الرأس رجح في

(١) انظر "الفتح"، كتاب الطهارات، باب الماء الذي يجوز به الوضوء وما لا يجوز،

٣٦/١، تحت قول "الهداية": والماء المستعمل.

(٢) في "الفتح": مسألة المنغمس لطلب الدلو حيث قال محمد: الرجل طاهر والماء

طاهر، جوابه: أن الإزالة عنده مفسدة إلا عند الضرورة والحاجة كقولنا جميعاً: لو

أدخل المحدث أو الجنب أو الحائض التي طهرت اليد في الماء للاغتراف لا يصير

مستعملاً للحاجة، وقد ورد حديث عائشة رضي الله عنها اغتسالها معه صلى الله

عليه وسلم من إناء واحد وكلاهما جنب على أن الضرورة كافية في ذلك بخلاف ما

لو أدخل المحدث رجله أو رأسه حيث يفسد الماء لعدم الضرورة.

(٣) "الفتح"، كتاب الطهارات، باب الماء الذي يجوز به... إلخ، ٧٦/١، تحت قول

"الهداية": والماء المستعمل.

"الخانية" خلافه بل صحيح في "البدائع"^(١) أنه لا يصير مستعملاً بالاتفاق.

[٤٦] قوله: ^(٢) إلى تأمل وجهه^(٣): الحمد لله ظهر لي وجهه وسأذكره ص ٦٢^(٤).

[٤٧] قوله: ^(٥) محدثاً لظهور^(٦):

(١) "البدائع"، كتاب الطهارة، فصل في الطهارة الحقيقية، ٢١٥ / ١.

(٢) في "الفتح" عن "الخلاصة": قال: بخلاف ما لو أدخل يده للتبرد أنه يصير مستعملاً لعدم الضرورة، فهذا يوجب حمل المروي عن أبي حنيفة على نحوه ثم إدخال مجرد الكف إنما لا يصير مستعملاً إذا لم يرد الغسل فيه بل أراد رفع الماء، فإن أراد الغسل إن كان أصبعاً أو أكثر دون الكف لا يضر مع الكف بخلافه ذكره في "الخلاصة"، ولا يخلو من حاجته إلى تأمل وجهه.

(٣) "الفتح"، كتاب الطهارات، باب الماء الذي يجوز... إلخ، ٧٦ / ١، تحت قول "الهداية": والماء المستعمل.

(٤) انظر المقولة: [٤٩] قوله: فإنه اتفاق.

(٥) في "الفتح": واعلم أن ما ذكر في "الخلاصة" من كونه يصير مستعملاً بالإدخال للتبرد محمله ما إذا كان محدثاً، أما إن كان متطهراً فلا، إذ لا بدّ عند عدم ارتفاع الحدث من نية القربة لثبوت الاستعمال، وكذا إطلاق ثبوت الاستعمال بغسل اليدين قبل الطعام وبعده وهو أقرب في هذا، وكذا ما ذكر من أن بعد الإنقاء في الاستنجاء يصير الماء مستعملاً لا نجساً، فأما لو لم يقصد في هذا وما قبله سوى الزيادة والغسل تبرداً لا تقرباً واستئناً يجب أن لا يصير مستعملاً وقد صرح بذلك، قال في "المبتغى" وغيره: بتبرده يصير مستعملاً إن كان محدثاً وإلا فلا، وبغسل ثوب طاهر أو دابة تؤكل لا يصير مستعملاً وكذا بغسل بدنه أو رأسه للطين أو الدرن إذا لم يكن محدثاً لظهور قصد إزالة ذلك.

(٦) "الفتح"، كتاب الطهارات، باب الماء الذي يجوز به الوضوء وما لا يجوز، ٧٦ / ١، تحت قول "الهداية": والماء المستعمل.

أفاد أن لو كان محدثاً وغسل رأسه فيصير مستعملاً مع أنه ليس عليه إلا مسحه.

[٤٨] قوله: ^(١) عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى أنه نجس ^(٢):

إظهار في الماء القليل وتمامه: ((ولا يغتسلن فيه)) و((فيه)) المقصود*
حيث سوى في النهي عن البول والاعتسال.

(١) في "الهداية": (والماء المستعمل لا يجوز استعماله في طهارة الأحداث) خلافاً لمالك والشافعي رحمهما الله، هما يقولان: إن الطهور ما يطهر غيره مرة بعد أخرى كالقطوع وقال زفر وهو أحد قولي الشافعي رحمه الله: إن كان المستعمل متوضئاً فهو طهور، وإن كان محدثاً فهو طاهر غير طهور، قال محمد رحمه الله: وهو رواية عن أبي حنيفة رحمه الله هو طاهر غير طهور، وقال أبو حنيفة وأبو يوسف رحمهما الله: هو نجس لقوله عليه السلام: ((لا يبولن أحدكم في الماء الدائم)) الحديث؛ ولأنه ماء أزيلت به النجاسة الحكمية فيعتبر بماء أزيلت به النجاسة الحقيقية ثم في رواية الحسن عن أبي حنيفة رحمه الله أنه نجس نجاسة غليظة اعتباراً بالماء المستعمل في النجاسة الحقيقية، وفي رواية أبي يوسف عنه رحمه الله وهو قوله: إنه نجس نجاسة خفيفة لمكان الاختلاف. ملتقطاً.

(٢) "الهداية"، كتاب الطهارات، باب الماء الذي يجوز به الوضوء وما لا يجوز، ٧٧/١.

[أولین ص ٢٢]

❦ في المخطوط هكذا: ^{أولین ص ٢٢} فإبتنا على ما فهمنا والله تعالى أعلم.

[٤٩] قوله: ^(١) فَإِنَّهُ اتَّفَاقٌ ^(٢):

أقول: الحقُّ أَنَّ المناطقَ الحاجةَ فحيث كانت تندفع ببعض العضو

(١) في "الفتح": الماء بماذا يصير مستعملاً؟ والمخلص بتحقيق الحقِّ في ذلك وهو أن تتبع الروايات في الملاقة يفيد أنَّ صيرورة الماء مستعملاً بأحد أمور ثلاثة: رفع الحدث تقرباً أو غير تقرب، والتقرب سواء كان معه رفع حدث أو لا وسقوط الفرض عن العضو وعليه تجري فروع إدخال اليد والرجل الماء القليل لا لحاجة، ولا تلازم بين سقوط الفرض وارتفاع الحدث، فسقوط الفرض عن اليد مثلاً يقتضي أن لا تجب إعادة غسلها مع بقية الأعضاء ويكون ارتفاع الحدث موقوفاً على غسل الباقي، وسقوط الفرض هو الأصل في الاستعمال لما عرف أنَّ أصله مال الزكاة والثابت فيه ليس إلا سقوط الفرض حيث جعل به دنساً شرعاً على ما ذكرناه، هذا والمفيد لاعتبار الإسقاط مؤثراً فيه صريح التعليل المنقول من لفظ أبي حنيفة في "كتاب الحسن" وهو ما قدّمناه من قوله: لأنّه سقط فرضه عنه، وأمّا الرابع فأشار إليه بقوله: ومتى يصير مستعملاً؟ الصحيح أنّه كما زایل العضو احترز به عن قول كثير من المشايخ، وهو قول سفيان الثوري رحمه الله أنّه لا يصير مستعملاً حتّى يستقرّ في مكان مستدلّين بجواز أخذ البلّة من مكان من العضو إلى آخر، وعدم جوازه من عضو إلى عضو آخر إلّا في الجنابة لأنّ البدن فيها كالعضو الواحد، ويمسح رأسه ببلل في يده لا ببلل من عضو آخر، والمحققون على ما ذكر في الكتاب؛ لأنّ سقوط الاستعمال حال تردّده على العضو للضرورة، ولا ضرورة بعد الانفصال، وغاية ما ذكروا أنّ المأخوذ من مكان آخر مستعمل، ولا كلام في هذا فإنّه اتَّفَاقٌ بل فيما بعد الانفصال قبل الاستقرار وما ذكره لا يمسه ولا يتعرّض له. ملتقطاً.

(٢) "الفتح"، كتاب الطهارات، باب الماء الذي يجوز... إلخ، ٧٩/١، تحت قول

"الهداية": وقيل: هو قول أبي حنيفة.

فأدخل كله يصير مستعملاً وهذا هو محمل ما روي من أن إدخال الأصابع للاغتراف لا يفسد بخلافه ولهذا قال في "الخانية"^(١) من باب الوضوء: إن لم يكن معه آنية صغيرة فإنه يغترف من التور بأصابع يده اليسرى مضمومة إلا بالكف.

[٥٠] قوله: إن كانت الإنفحة جامدة تطهر بالغسل^(٢):

[قال الإمام أحمد رضا - رحمه الله - في "الفتاوى الرضوية":]

أي: إذا أخذت من بطن جدي ميت لتنجسها عندهما يوعاها المتنجس بالموت واستظهره في "مواهب الرحمن"^(٣) وذكر طهارتها جامدة بالغسل كـ "الفتح" وعند الإمام طاهرة؛ لأنه لا أثر للتنجس شرعاً ما دامت في الباطن النجاسة فضلاً عن غيرها "فتح"^(٤) وهو الراجح، "در"^(٥) والإنفحة: اللبن في بطن الجدي الراضع.^(٦)

(١) "الخانية" كتاب الطهارة، باب الوضوء والغسل، ١/ ١٧.

(٢) "الفتح"، كتاب الطهارات، باب الماء الذي يجوز به الوضوء وما لا يجوز، ١/ ٨٤، تحت قول "الهداية": وشعر الميتة.

(٣) "مواهب الرحمن" = "مواهب الرحمن في مذهب النعمان"، كتاب الطهارة، باب الأنجاس، ص ١٥: لإبراهيم بن موسى بن عبد الله بن أبي بكر ابن علي الطرابلسي ثم القاهري برهان الدين الحنفي، (ت ٩٢٢هـ).

(٤) "كشف الظنون"، ٢/ ١٨٩٥، "هدية العارفين"، ١/ ٢٥.

(٥) انظر "الفتح"، كتاب الطهارات، باب الماء الذي يجوز به الوضوء وما لا يجوز، ١/ ٨٥، تحت قول "الهداية": وشعر الميتة.

(٦) "الدر"، كتاب الطهارة، ١/ ٣٩٩.

(٧) "الفتاوى الرضوية"، ٢/ ٤١٣-٤١٤.

فصل في البئر

[٥١] قوله: ^(١) "ومن الطريق ^(٢):"

بل هو الطريق كل الطريق لا طريق سواه والحمد لله.

[٥٢] قوله: ^(٣) "هذا مع الأصل وهو الطهارة ^(٤):"

(١) في "الهداية": (وإذا وقعت في البئر نجاسة نزحت وكان نزح ما فيها من الماء طهارة لها) بإجماع السلف، ومسائل الآبار مبنية على اتباع الآثار دون القياس.

في "الفتح": (قوله: دون القياس) فإن القياس إما أن لا تطهر أصلاً - كما قال بشر - لعدم الإمكان لاختلاط النجاسة بالأحوال والجدران والماء ينبع شيئاً فشيئاً، وإما أن لا يتنجس إسقاطاً لحكم النجاسة حيث تعذر الاحتراز أو التطهير كما نقل عن محمد أنه قال: اجتمع رأيي ورأي أبي يوسف أن ماء البئر في حكم الجاري؛ لأنه ينبع من أسفله ويؤخذ من أعلاه فلا ينجس كحوض الحمام، قلنا: وما علينا أن ننزح منها دلاء أخذاً بالآثار، ومن الطريق أن يكون الإنسان في يد النبي صلى الله عليه وسلم وأصحابه رضي الله عنهم كالأعمى في يد القائد.

(٢) "الفتح"، كتاب الطهارات، باب الماء الذي يجوز به الوضوء وما لا يجوز، فصل في البئر، ٨٦/١، تحت قول "الهداية": دون القياس.

(٣) في "الفتح": والحاصل أن المخرج حيّاً إن كان نجس العين أو في بدنه نجاسة معلومة نزحت كلها، وإنما قلنا: معلومة؛ لأنهم قالوا في البقر ونحوه: يخرج حيّاً لا يجب نزح شيء وإن كان الظاهر اشتمال بولها على أفخاذها، لكن يحتمل طهارتها بأن سقطت عقيب دخولها ماء كثيراً، هذا مع الأصل وهو الطهارة.

(٤) "الفتح"، كتاب الطهارات، باب الماء الذي يجوز به الوضوء وما لا يجوز، فصل في البئر، ٩٢/١، تحت قول "الهداية": نزح جميع ما فيها.

[قال الإمام أحمد رضا - رحمه الله - في "الفتاوى الرضوية":]
 أقول: لو لا هيبة العلامة المحقق على الإطلاق مقارب الاجتهاد صاحب "الفتح" رضي الله تعالى عنه لقلت: إن هذا الاحتمال إنما يتمشى في السوائم أو في بعضها، أما العلوقة فلا تخفى أحوالها علي مقتنيها غالباً والحكم عام، فلا بد من توجيه آخر، ويظهر^(١) لي - والله تعالى أعلم - أن هذا الاشتمال إنما هو ظاهر يغلب على الظن من غير أن يبلغ درجة اليقين؛ لأنّ البول لا ينزل على الأفخاذ، والقرب غير قاض بالتلوث دائماً، وهي ربّما تتفاج وتنخفض حين الإهراق فلم يحصل العلم بالنجاسة، وإلى هذا يشير آخر كلام المحقق حيث يقول^(٢): (وقيل: ينزح من الشاة كلّها، والقواعد تنبو عنه ما لم يعلم يقيناً تنجسها) اهـ. نعم! الظهور المفضي إلى غلبة الظن يقضي باستحباب التنزه، وهذا لا شك فيه قد استحبوا في هذه المسألة نزح عشرين دلواً كما نص عليه في "الخانية"^(٣) فافهم، والله تعالى أعلم^(٤).

(١) ثم إن المولى سبحانه وتعالى فتح وجهاً آخر شافياً كافياً أبلغ أزهر كما قدمناه في فصل البئر [انظر "الفتاوى الرضوية"، ٣/ ٢٩١] والحمد لله اللطيف الخبير فراجع فإِنَّه مهمّ كبيرٌ ١٢ منه غفرله.

(٢) انظر "الفتح"، كتاب الطهارات، باب الماء الذي يجوز به الوضوء وما لا يجوز، فصل في البئر، ١/ ٩٢، تحت قول "الهداية": نزح جميع ما فيها.

(٣) "الخانية"، كتاب الطهارة، فصل فيما يقع في البئر، ١/ ٥.

(٤) "الفتاوى الرضوية"، كتاب الطهارة، باب الأنجاس، ٤/ ٤٩٢.

فصل في الآسار وغيرها

[٥٣] قوله: ^(١) (وسبب الشك تعارض الأدلة في إباحته وحرمته) ^(٢):
انظر ففي الكتاب ^(٣): "وإن فحش" ولا محل لـ "واو" الوصل هي القابلة.
[٥٤] قوله: ^(٤) نجس بالمجاورة ^(٥):

أقول: الدم وكل شيء ما دام في معدنه لا يحكم عليه بالنجاسة فكيف
يحكم بنجاسة مجاوره!

(١) في "الهداية": (وسور الحمار والبغل مشكوك فيه) قيل الشك في طهارته؛ لأنه لو
كان طاهراً لكان طهوراً ما لم يغلب اللعاب على الماء، وقيل الشك في طهوريته؛
لأنه لو وجد الماء المطلق لا يجب عليه غسل رأسه وكذا لبته طاهر وعرقه لا يمنع
جواز الصلاة وإن فحش فكذا سوره وهو الأصح، ويروى نص محمد رحمه الله
على طهارته، وسبب الشك تعارض الأدلة في إباحته وحرمته أو اختلاف الصحابة
رضي الله عنهم في نجاسته وطهارته وعن أبي حنيفة رحمه الله أنه نجس ترجيحاً
للحرمة والنجاسة، والبغل من نسل الحمار فيكون بمنزلة.

(٢) "الهداية"، كتاب الطهارات، باب الماء الذي يجوز به الوضوء وما لا يجوز، فصل
في الآسار وغيرها، ١/ ١٠٠. [أولین ص ٣٠]

(٣) انظر المرجع السابق.

(٤) في "العناية": طهارة اللعاب ونجاسته دائرتان على طهارة اللحم ونجاسته، وقد قال
المصنف في أول هذا الفصل وهو المعتبر في الباب، فلا يخلو إما أن يكون المراد
بالنجاسة النجاسة قبل الذبح أو بعده، فإن كان الأول كانت الشاة مساوية للكلب في
أن لحم كل واحد منهما نجس بالمجاورة، وإن كان الثاني فكذلك في أن لحم كل
واحد منهما طاهر بعد الذبح.

(٥) "العناية"، كتاب الطهارات، باب الماء الذي يجوز به الوضوء وما لا يجوز، فصل
في الآسار وغيرها، ١/ ١٠١، تحت قول "الهداية": في إباحته وحرمته.

[٥٥] قوله: [والبغل من نسل الحمار فيكون بمنزلته]*:

أقول: النسل في الحيوانات على ما هو الأصل منسوب للأُمّهات؛ لأنّه ينفصل عنهنّ حيواناً بخلاف الفحول فإنّ المنفصل عنها إنّما هو ماء مهين وخولف في ذلك للإنسان تشريفاً له وتكريماً من ربّه تعالى فلا يبعد أن يراد بالبغل المتولد بين الفرس والأتان فهو الذي من نسل الحمار أمّا ما بين الرمكة والحمار فمن نسل الفرس.

[٥٦] قوله: ^(١) قاصرة ^(٢): أي: غير متعدية.

❦ "الهداية"، فصل في الآسار وغيرها، ١/ ١٠٢ [أولین ص ٣٠]

(١) في "الهداية": (فإن لم يجد إلّا نبيذ التمر قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى: يتوضأ به ولا يتيمّم) وأمّا الاغتسال به فقد قيل: يجوز عنده اعتباراً بالوضوء، وقيل: لا يجوز؛ لأنّ فوقه، والنبيذ المختلف فيه أن يكون حلواً رقيقاً يسيل على الأعضاء كالماء، وما اشتدّ منها صار حراماً لا يجوز التوضي به. ملتقطاً.

في "العناية": (قوله: والنبيذ المختلف فيه) بيان الموضع الثالث، ذكر محمد في "النوادر": هو أن يلقي تميرات في ماء حتّى صار الماء حلواً رقيقاً ولا يكون مشتدّاً ومسكرّاً، وما اشتدّ منها وصار مرّاً لا يجوز الوضوء به بالإجماع؛ لأنّه صار مسكراً حراماً، وإن غيّره النار فما دام حلواً رقيقاً يسيل على الأعضاء فهو على الاختلاف، وإن اشتدّ جاز الوضوء به عند أبي حنيفة لحلّ شربه عنده، ولم يجز عند محمد لحرمته عنده، ولا يجوز التوضي بما سواه من الأنبذة كنيذ الزبيب والتين وغير ذلك؛ لأنّ نبيذ التمر خصّ بالأثر على خلاف القياس فيبقى الباقي على موجب القياس؛ ولأنّه علّل بعلّة قاصرة وهي كونها ثمرة طيبة علّل باسم وصفة وهو لا يوجد في غيره.

(٢) "العناية"، كتاب الطهارات، باب الماء الذي يجوز به الوضوء وما لا يجوز، فصل في الآسار وغيرها، ١/ ١٠٥، تحت قول "الهداية": والنبيذ المختلف فيه.

باب التيمم

- [٥٧] قوله: ^(١) "وهاهنا معدوم" ^(٢): أي: ليس وجوداً في محلّ المصلي وهو المراد لا العدم في الدنيا.
- [٥٨] قوله: من بيته ^(٣): الأصوب: "في" وكأنه تصحيف الكاتب.
- [٥٩] قوله: ^(٤) مع أنّ المسطور في "فتاوى قاضي....."

(١) في "الهداية": (ومن لم يجد ماء وهو مسافر أو خارج المصر بينه وبين المصر نحو ميل أو أكثر يتيمم بالصعيد) والميل هو المختار في المقدار؛ لأنه يلحقه الحرج بدخول المصر، والماء معدوم حقيقة والمعتبر المسافة دون خوف الفوت. ملتقطاً.

في "العناية": (قوله: والماء معدوم حقيقة) يجوز أن يكون تلويحاً إلى ما يقال: النصّ مطلق عن ذكر المسافة فتقيده بالميل تقييد لمطلق الكتاب بالرأي وهو لا يجوز، وتقريره أنّ المنصوص عليه كون الماء معدوماً، وهاهنا معدوم حقيقة لكن نعلم بيقين أنّ عدمه مع القدرة عليه بلا حرج ليس بمجوز للتيمم وإلاّ لجاز لمن سكن بشاطئ البحر وقد عدم الماء من بيته فجعلنا الحدّ الفاصل بين البعد والقرب لحوق الحرج؛ لأنّ الطاعة بحسب الطاقة.

(٢) "العناية"، باب التيمم، ١٠٨/١، تحت قول "الهداية": والماء معدوم حقيقة.

(٣) المرجع السابق.

(٤) في "الفتح": (قوله: ويجوز التيمم... إلخ) قيل ما كان بحيث إذا حرق لا ينطبع ولا يترمد أي: لا يصير رماداً فهو من أجزاء الأرض فخرجت الأشجار والزجاج المتخذ من الرمل وغيره والماء المتجمّد والمعادن إلاّ أن تكون في محالها فيجوز للتراب الذي عليها لا بها نفسها، ودخل الحجر والجصّ والنورة والكحل والزرنيخ والمغرة والكبريت والملح الجبلي لا المائي والسبخة والأرض المحرقة في الأصحّ والفيروزج والعقيق والبلخش والياقوت والزمرد والزبرجد لا المرجان واللؤلؤ؛ لأنّ أصله ماء

خان^(١): أي: مطلقه المنع بما خلط به شيء غيره والصواب * التفصيل
بالغلبة كما هو قضية "الخانية"^(٢) لكن مشى المحقق على أن التفصيل في
النية دون الآجر فثبت * فيه إطلاق الجواز.

[٦٠] قوله: ^(٢) والجص والنورة والكحل ^(٤): أى: المركب بينما*.

وكذا المصنوع منها كالكيزان والجفان والزبادي إلّا أن تكون مطلية بالدهان، والآجر المشوي على الصحيح إلّا إن خلط به ما ليس من الأرض، كذا أطلق فيما رأيت مع أن المسطور في "فتاوى قاضي خان": التراب إذا خالطه ما ليس من أجزاء الأرض تعتبر فيه الغلبة، وهذا يقتضي أن يفصل في المخالط للبن بخلاف المشوي لاحتراق ما فيه ممّا ليس من أجزاء الأرض.

(١) "الفتح"، كتاب الطهّارات، باب التيمّم، ١/١١٢، تحت قول "الهداية": ويجوز التيمّم... إلخ.

✽ عبارة المخطوط هكذا: *الرسالة التي بافلوس في سنة ١١٠٠ بالقراب التقييل* ، والله تعالى أعلم.

(٢) "الخانية"، كتاب الطهارة، باب التيمم، فصل فيما يجوز به التيمم، ٣٠/١.

❖ في المخطوط هكذا: *انما الترتيب في البنية والادب* ثبت في فائدتنا على وفق فهمنا.

(٣) في "البداية": ويجوز التيمم عند أبي حنيفة ومحمد رحمهما الله بكل ما كان من جنس الأرض كالتراب والرمل والحجر والجص والنورة والكحل والزرنخ وقال أبو يوسف: لا يجوز إلا بالتراب والرمل ثم لا يشترط أن يكون عليه غبار عند أبي حنيفة رحمه الله وكذا يجوز بالغبار مع القدرة على الصعيد عند أبي حنيفة ومحمد رحمهما الله. ملنقط.

(٤) "البداية"، كتاب الطهارات، باب التيمم، ١/ ١١٢. [أولین ص ٣٤]

❦ في المخطوط هكذا: ﴿الرَّابِعُونَ﴾، والله تعالى أعلم.

- [٦١] قوله: ^(١) ليس بتراب خالص ^(٢): بل مخلوط بالهواء.
- [٦٢] قوله: ^(٣) بل يجوز كونه ^(٤): نازعه في "البحر" ^(٥) فراجع.
- [٦٣] قوله: ^(٦) لأنه إنما أبيح للشرب ^(٧):

(١) في "العناية": (قوله: مع القدرة على الصعيد عند أبي حنيفة ومحمد رحمهما الله) وأبو يوسف رحمه الله لم يجوزه مع القدرة على الصعيد؛ لأن الغبار ليس بتراب خالص ولكنه من التراب من وجه والمأمور به التيمم بالصعيد فعند القدرة عليه لا يجوز العدول عنه، وأما عند العجز عنه فيجوز.

(٢) "العناية"، كتاب الطهارات، باب التيمم، ١/ ١١٣، تحت قول "الهداية": مع القدرة على الصعيد عند أبي حنيفة ومحمد رحمهما الله.

(٣) في "الهداية": (والنية فرض في التيمم) وقال زفر رحمه الله تعالى: ليست بفرض، ولنا أنه ينبى عن القصد فلا يتحقق دونه أو جعل طهوراً في حالة مخصوصة والماء طهور بنفسه على ما مر. ملتقطاً.

في "الفتح": فإن قلت: ذكرت أن نية التيمم لرد السلام لا تصححه على ظاهر المذهب مع أنه صلى الله عليه وسلم تيمم لرد السلام على ما أسلفته في الأول. فالجواب أن قصد رد السلام بالتيمم لا يستلزم أن يكون نوى عند فعل التيمم التيمم له بل يجوز كونه نوى ما يصح معه التيمم ثم يرد السلام إذا صار طاهراً.

(٤) "الفتح"، باب التيمم، ١/ ١١٤، تحت قول "الهداية": ولنا أنه ينبى عن القصد... إلخ.

(٥) "البحر"، كتاب الطهارة، باب التيمم، ١/ ٢٦٣: لزين الدين بن إبراهيم بن محمد الشهير بابن نجيم المصري الحنفي، (ت ٩٧٠ هـ). ("الأعلام" للزركلي، ٣/ ٦٤).

(٦) في "الفتح": والمراد من القدرة أعم من الشرعية والحسية حتى لو رأى ماء في حب لا يتنفض تيممه وإن تحققت قدرة حسية؛ لأنه إنما أبيح للشرب.

(٧) "الفتح"، كتاب الطهارات، باب التيمم، ١/ ١١٩، تحت قول "الهداية": والمراد.

[قال الإمام أحمد رضا - رحمه الله - في "الفتاوى الرضوية":]
أقول: والمراد ما يجمعهما معاً أي: لا بدّ من اجتماع كلا القدرتين كما
يستغرق العام الأصولي أفراده حتّى لو كانت أحدهما لم تكف وإن كان
المتبادر من تلك العبارة كفاية أحدهما؛ لأنّ العام يتحقّق في ضمن أيّ
خاص كان.^(١)

[٦٤] قوله: ^(٢) بطلت قبل السؤال ^(٣): ردّه في "البحر" ^(٤) فأصاب.

[٦٥] قوله: ^(٥) وهل يأخذ التراب ^(٦):

هل يأخذ التراب حكم الاستعمال؟

(١) "الفتاوى الرضوية"، ١٢٧/٤.

(٢) في "الفتح": لو صلى بتيمم فطلع عليه رجل معه ماء، فإن غلب على ظنه أنّه يعطيه
بطلت قبل السؤال، وإن غلب أن لا يعطيه يمضي على صلاته، وإن أشكل عليه
يمضي ثمّ يسأله فإن أعطاه ولو بيعاً بثمن المثل ونحوه أعاد وإلا فهي تامّة.

(٣) "الفتح"، كتاب الطهارات، باب التيمم، ١١٩/١، تحت قول "الهداية": والمراد.

(٤) "البحر"، كتاب الطهارة، باب التيمم، ٢٧٠/١.

(٥) في "البداية": وينقض التيمم كلّ شيء ينقض الوضوء وينقضه أيضاً رؤية الماء إذا
قدر على استعماله ولا يتيمّم إلا بصعيد طاهر.

وفي "الفتح": (قوله: ولا يجوز التيمّم إلا بصعيد طاهر) ظاهر حكماً ودليلاً وابنى عليه
أنّه لو تيمّم بغبار ثوب نجس لا يجوز إلا إذا وقع ذلك الغبار عليه بعد ما جفّ وهل
يأخذ التراب حكم الاستعمال؟.

(٦) "الفتح"، كتاب الطهارات، باب التيمم، ١٢٠/١، تحت قول "الهداية": ولا يجوز
التيمم إلا بصعيد طاهر.

[٦٦] قوله: ^(١) مع أنه منظور فيه بأن التيمم ^(٢):

هما نظران، حاصل الأول كيف قلتم: لا يزول إلا بيقين مثله ولم تجعلوا غالب الرأي كالمحقق مع أنكم اعتبرتموه في مسألتين العمرانات والفلاة والثاني أن قولكم هذا يقتضي أنه لو تيقن لم يجز له التيمم؛ لأنه معارض إذن بيقين مثله مع أن المصرح به خلافه*.

(١) في "الهداية": (ويستحب لعادم الماء وهو يرجوه أن يؤخر الصلاة إلى آخر الوقت، فإن وجد الماء توضأ وإلا تيمم وصلى) ليقع الأداء بأكمل الطهارتين فصار كالطامع في الجماعة وعن أبي حنيفة وأبي يوسف رحمهما الله في غير رواية الأصول أن التأخير حتم؛ لأن غالب الرأي كالمحقق.

وفي "الفتح": (قوله: لأن غالب الرأي كالمحقق) مع قوله: في وجه ظاهر الرواية أن العجز ثابت حقيقة فلا يزول حكمه إلا بيقين مثله مع أنه منظور فيه بأن التيمم في العمرانات وفي الفلاة إذا أخبر بقرب الماء أو غلب على ظنه بغير ذلك لا يجوز قبل الطلب اعتباراً لغالب الظن كاليقين يقتضي أنه لو تيقن وجود الماء في آخر الوقت لزمه التأخير على ظاهر الرواية لكن المصرح به خلافه على ما تقدم أول الباب أنه إذا كان بينه وبين الماء ميل جاز التيمم من غير تفصيل.

(٢) "الفتح"، كتاب الطهارات، باب التيمم، ١/ ١٢١، تحت قول "الهداية": لأن غالب الرأي كالمحقق.

❦ هذه المسألة موجودة في "الفتاوى الرضوية"، ٤/ ٨٩-٩٠ فصَحَّحنا العبارات منها.

[٦٧] قوله: ^(١) كذلك، قال الشيخ عبد العزيز: هذا التعليل ^(٢):

كان الظاهر الإشارة إلى تعليل رواية الأصول بأن العجز ثابت حقيقة فلا يزول إلا بيقين لكذوبه تعليل الرواية* النادرة بأن النادرة لو كانت معللة بهذا فظاهر الرواية على خلافه فقوله: "كالمحقق" يدل أنه قياس للمختلف فيه وهو ما فيه غالب الرأي على المتفق عليه وهو كالمحقق المتيقن فيلزم ح أن يكون وجوب التأخير عند التحقق في ظاهر الرواية أيضاً ليصح مقيساً عليه وليس كذلك... إلخ.

[٦٨] قوله: في الروايات الظاهرة ^(٣): لأنه حينئذ يقين مثله.

(١) في "العناية": (قوله: لأن غالب الرأي كالمحقق) ألا ترى أن الله تعالى سمى غالب الرأي علماً! قال تعالى: ﴿فَإِنْ عَلِمْتُمُوهُنَّ مُؤْمِنَاتٍ﴾ الآية [الممتحنة: ١٠]، ووجب العمل بخبر الواحد والقياس كذلك قال الشيخ عبد العزيز: هذا التعليل مشكل؛ لأنه يقتضي أن يجب التأخير عند التحقق في آخر الوقت مع بعد المسافة في الروايات الظاهرة ليصح مقيساً عليه، وليس كذلك فإنه ذكر في أول الباب أن من كان خارج المصر يجوز له التيمم إذا كان بينه وبين الماء ميل أو أكثر.

(٢) "العناية"، كتاب الطهارات، باب التيمم، ١/ ١٢٠، تحت قول "الهداية": لأن غالب الرأي كالمحقق.

✽ عبارة المخطوط هكذا: «بغير تكرير دليل الرواية» والله تعالى أعلم.

(٣) "العناية"، كتاب الطهارات، باب التيمم، ١/ ١٢٠، تحت قول "الهداية": لأن غالب الرأي كالمحقق.

[٦٩] قوله: ^(١) هذا يعني: التعليق ^(٢): أي: تعليق الرواية النادرة أنه ليس

(١) في "العناية" عن "الخلاصة" وعامة النسخ: المسافر إذا كان على تيقن من وجود الماء في آخر الوقت أو غالب ظنه ذلك جاز له التيمم إذا كان بينه وبين الماء ميل أو أكثر، وإن كان أقل لا يجوز، وإن خاف فوت الصلاة فلو حمل هذا يعني: التعليق على أن المراد أن التيمم لا يجوز في المتحقق في غير رواية الأصول فالحق به غالب الظن في هذه الرواية لم يستقم أيضاً؛ لأنه علل وجه ظاهر الرواية بأن العجز ثابت حقيقة فلا يزول حكمه إلا بيقين مثله، وذلك يقتضي أن حكم العجز وهو جواز التيمم يزول عند التيقن بوجود الماء في ظاهر الرواية، وليس كذلك على ما بينا، ولو حمل على أن هذا فيما إذا كان بينه وبين ذلك الموضع أقل من ميل لم يستقم أيضاً؛ لأنه لا فرق في تعليق ظاهر الرواية بين غلبة الظن واليقين فيما إذا كانت المسافة أقل من ميل في عدم جواز التيمم كما أنه لا فرق بينهما فيما إذا كانت المسافة أكثر من ميل في جواز التيمم، وقد صرح في آخر هذا الباب أنه إذا غلب على ظنه أن بقربه ماء لا يجوز التيمم كما لو تيقن بذلك فعلم أنه مشكل، بقي وجه آخر وهو أن يحمل هذا على ما إذا لم يعلم أن المسافة قريبة أو بعيدة، فلو ثبت أنه تيقن بوجود الماء في آخر الوقت فقد أمن من الفوات، ولما لم يثبت بعد المسافة للتشكيك فيه لم يثبت جواز التيمم فيجب التأخير، أما لو غلب على ظنه ذلك فكذلك عندهما في غير رواية الأصول؛ لأن الغالب كالمحقق، وفي ظاهر الرواية: لا يجب التأخير؛ لأن العجز ثابت لعدم الماء حقيقة، وحكم هذا العجز وهو جواز التيمم لا يزول إلا بيقين مثله، وهو التيقن بوجود الماء في آخر الوقت ولم يوجد فلا يجب التأخير، ولكن هذا الوجه لا يخلو عن تمحل، ويلزم عليه أنه فرق هاهنا بين غلبة الظن واليقين في ظاهر الرواية، ولم يفرق بينهما فيما إذا غلب على ظنه أن بقربه ماء في عدم جواز التيمم ولا فيما إذا كانت المسافة بعيدة في جواز التيمم كما بينا، قال: فالأظهر بقاء الإشكال.

(٢) "العناية"، كتاب الطهارات، باب التيمم، ١/ ١٢٠، تحت قول "الهداية": لأن غالب الرأي كالمحقق.

قياساً على متفق عليه بل إلحاق لأحد المختلفين بالآخر.

[٧٠] قوله: كانت المسافة أقل من ميل^(١):

أي: الرواية النادرة وجوب التأخير.

[٧١] قوله: فلو ثبت أنه يتقن بوجود الماء في آخر الوقت^(٢):

حاصله: أن للتيمم مبيحاً ومانعاً أما المبيح فالعلم ببعد المسافة وأما المانع فالعلم بأنه يجد الماء في آخر الوقت والمبيح هاهنا غير معلوم بالفرض والمانع لو كان متيقناً لم يجز له التيمم قطعاً وهاهنا المانع مظنون والظن ملتحق اليقين فلا يجوز أيضاً ويجب التأخير وحاصل جواب ظاهر الرواية أن للتيمم موجباً ومانعاً فالموجب العجز عن الماء وهو حاصل قطعاً والمانع العلم بوجوده في آخر الوقت وهو غير متيقن فلا يعارض المتيقن.

[٧٢] قوله: فقد أمن من الفوات^(٣): ولم يجز له التيمم.

[٧٣] قوله: في غير رواية الأصول^(٤): أي: النادرة.

[٧٤] قوله: كالمحقق^(٥): المبيح للتيمم.

[٧٥] قوله: لأن العجز ثابت لعدم الماء حقيقة^(٦): أي: وجدان الماء

في آخر الوقت.

(١) "العناية"، كتاب الطهارات، باب التيمم، ١/ ١٢٠، تحت قول "الهداية": لأن غالب الرأي كالمحقق.

(٢) المرجع السابق.

(٣) المرجع السابق.

(٤) المرجع السابق.

(٥) المرجع السابق.

(٦) المرجع السابق.

[٧٦] قوله: لا يخلو عن تمحل ويلزم عليه^(١): لأن فيه تقييد إطلاق الروايات بقيد لا الإشارة إليه في الكلام وهو ما إذا لم يعلم حال المسافة قريباً وبعداً.

[٧٧] قوله: كما بينا، قال^(٢): الشيخ عبد العزيز^(٣) رحمه الله تعالى.

[٧٨] قوله: ^(٤) في حديث.....

(١) "العناية"، كتاب الطهارات، باب التيمم، ١/ ١٢٠، تحت قول "الهداية": لأن غالب الرأي كالمحقق.

(٢) المرجع السابق ص ١٢١.

(٣) هو عبد العزيز بن أحمد بن محمد علاء الدين البخاري، فقيه، أصولي، من تصانيفه: "كشف الأسرار" في شرح "أصول البزدوي"، "التحقيق" شرح "المنتخب الحسامي"، "كتاب الألفية"، وضع كتاباً على "الهداية" بسؤال قوام الدين السكاكي وصل فيه إلى النكاح، (ت ٧٣٠هـ).

(٤) "الأعلام"، ١٣/ ٤، "كشف الظنون"، ١٣٩٥/ ٢، "الجواهر المضية"، ٣١٧-٣١٨، ملتقطاً.

(٤) في "الفتح": (قوله: وعند الشافعي يتيمم لكل صلاة فرض) قيد به؛ لأنه يجيز النوافل المتعددة بالتيمم الواحد تبعية للفرض، والخلاف يبنى تارة على أنه رافع للحدث عندنا، مبيح عنده لا رافع، وتارة على أنه طهارة ضرورية عنده، مطلقة عندنا كما اقتصر عليه المصنف، ويدفع مبناه الأول بأن اعتبار الحدث مانعية عن الصلاة شرعية لا يشكل معه أن التيمم رافع لارتفاع ذلك المنع به وهو الحق إذ لم يقم على أكثر من ذلك دليل، وتغير الماء برفع الحدث إنما يستلزم اعتباره نازلاً عن وصفه الأول بواسطة إسقاط الفرض لا بواسطة إزالة وصف حقيقي مدنس، ويدفع الثاني بأنه طهور حال عدم الماء بقوله صلى الله عليه وسلم: ((التراب طهور المسلم)) وقال صلى الله عليه وسلم في حديث الخصائص في الصحيحين: ((وجعلت لي الأرض مسجداً وطهوراً)) يريد مطهراً وإلا لما تحققت الخصوصية؛ لأن طهارة

الخصائص^(١): بمنعي* الشافعي^(٢).

[٧٩] قوله: وقد يقال عليه القول^(٣): من قبل الشافعي.

الأرض بالنسبة إلى سائر الأنبياء ثابتة، وإذا كان مطهراً فبقى طهارته إلى وجود غايتها من وجود الماء أو ناقض آخر وقد يقال عليه القول بموجب طهوريته ما لم يجد الماء وذلك أفادته الطهارة، والكلام ليس فيه بل في بقاء تلك الطهارة المفادة به بالنسبة إلى فرض آخر وليس فيه دليل عليه، فلنا أن ثبت نفيه بالمعنى وهو أن اعتبار طهارته ضرورة أداء المكتوبة مع عدم الماء، والثابت بالضرورة يتقدر بقدرها ولا مخلص إلا بمنع مردد إن سلم، وهو إن أردت أنها اعتبرت ضرورة المكتوبة الواحدة فقط منعناه بل ضرورة تحصيل الخيرات المشروطة بالطهارة مطلقاً.

(١) "الفتح"، كتاب الطهارات، باب التيمم، ١/١٢١، تحت قول "الهداية": وعند الشافعي يتيمم لكل صلاة فرض.

✽ هكذا في المخطوط، والله تعالى أعلم.

(٢) هو أبو عبد الله محمد بن إدريس بن العباس بن عثمان بن شافع القرشي، المطلبي، الشافعي، الحجازي، المكي، فقيه، أصولي، مجتهد، محدث، حافظ، مشارك في علوم العربية والمعاني والبيان، أحد الأئمة الأربعة عند أهل السنة، وإليه تنسب الشافعية، ولد سنة ١٥٠ هـ بـ "غزة"، قال معمر بن شبيب: سمعت المأمون يقول: قد امتحنت محمد بن إدريس في كل شيء، فوجدته كاملاً. ومات ليلة الجمعة ودفن يوم الجمعة بعد العصر آخر يوم من رجب سنة (٢٠٤ هـ). ومن تصانيفه: "المسند" في الحديث، "أحكام القرآن"، "اختلاف الحديث"، "إثبات النبوة والرد على البراهمة"، و"المبسوط" في الفقه وغير ذلك.

("معجم المؤلفين"، ٣/١١٦، "سير أعلام النبلاء"، ٨/٣٧٧-٤٢٢، "مسند الإمام الشافعي"، ص ٣-٤).

(٣) "الفتح"، كتاب الطهارات، باب التيمم، ١/١٢١، تحت قول "الهداية": وعند الشافعي يتيمم لكل صلاة فرض.

[٨٠] قوله: والثابت بالضرورة^(١): أي: للشافعي.

[٨١] قوله: يتقَدَّر بقدرها^(٢): نفي بظاهر في حق فرض آخر.

[٨٢] قوله: بل ضرورة تحصيل الخيرات المشروطة بالطهارة مطلقاً^(٣):

عن هذا الكلام المردّد من قبل الشافعي.

[٨٣] قوله: وعند الشافعي رحمه الله تعالى يتيمّم لكلّ فرض؛ لأنّه طهارة

ضروريّة^(٤):

[قال الإمام أحمد رضا - رحمه الله - في "الفتاوى الرضوية":

أقول: ويكدره أنّ هذا حيث صحّ التيمّم بوجود شرطه من فقد الماء فإنّها طهارة مطلقة عندنا ولو جوّز لمجرّد الاستكثار لجاز لمطلق النوافل ولو غير موقّعة للعلم القطعي بأنّ ما تصلّيه بالتيمّم أكثر ممّا تصلّيه بعد التوضؤ أو الاغتسال ألا ترى! أنّ الذي رخص له الصلاة على الدابة بالإيماء على غير القبلة لم يرخص له في التيمّم إذا قدر على الماء والركوب والتزول مع أنّ مكثه في طلب الطهارة بالماء وقلة نوافله أكثر من المقيم في بيته وعنده الماء.^(٥)

(١) "الفتح"، كتاب الطهارات، باب التيمم، ١/١٢١، تحت قول "الهداية": وعند

الشافعي يتيمّم لكلّ صلاة فرض.

(٢) "الفتح"، كتاب الطهارات، باب التيمم، ١/١٢١، تحت قول "الهداية": وعند

الشافعي يتيمّم لكلّ صلاة فرض.

(٣) المرجع السابق.

(٤) "الهداية"، كتاب الطهارات، باب التيمم، ١/١٢١. [أولین ص ٣٦-٣٨]

(٥) "الفتاوى الرضوية"، ٣/٤٣٨-٤٣٩.

[٨٤] قوله: ^(١) وذكره مشايخنا عن ابن عباس ^(٢):

قد رواه ابن عدي ^(٣) في "الكامل" ^(٤) عن ابن عباس عن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم وقال ^(٥): (هذا مرفوع غير محفوظ والحديث موقوف على ابن عباس) اهـ، وكذلك أراد موقوفاً عليه ابن أبي شيبه في

(١) في "البداية": ويتيمم الصحيح في المصر إذا حضرت جنازة والولي غيره فخاف إن اشتغل بالطهارة أن تفوته الصلاة.

في "الفتح": (قوله: ويتيمم الصحيح... إلخ) منعه الشافعي؛ لأنه تيمم مع عدم شرطه، قلنا: مخاطب بالصلاة عاجز عن الوضوء لها فيجوز، أما الأولى فلأن تعلق فرض الكفاية على العموم غير أنه يسقط بفعل البعض، وأما الثانية فبفرض المسألة، وحديث الدار قطني بسنده عن ابن عمر أنه أتى بجنازة وهو على غير وضوء فتيمم ثم صلى عليها، وذكره مشايخنا عن ابن عباس.

(٢) "الفتح"، كتاب الطهارات، باب التيمم، ١/ ١٢٢، تحت قول "الهداية": ويتيمم الصحيح في المصر... إلخ.

(٣) هو عبد الله بن عدي بن عبد الله بن محمد ابن مبارك بن القطان الجرجاني، أبو أحمد، علامة بالحديث ورجاله، أخذ عن أكثر من ألف شيخ. كان يعرف في بلده بابن القطان، واشتهر بين علماء الحديث بابن عدي، (ت ٣٦٥هـ). من مصنفاته: "الكامل في معرفة الضعفاء والمتروكين من الرواة"، "الانتصار"، "علل الحديث"، "معجم في أسماء شيوخه"، "أسامي من روى عنهم البخاري" و"أسماء الصحابة".

("الأعلام"، ٤/ ١٠٣، "كشف الظنون"، ٢/ ١٣٨٢).

(٤) رواه ابن عدي في "الكامل"، من اسمه يمان، يمان بن سعيد المصيصي، ٨/ ٥٣١.

(٥) "الكامل في ضعفاء الرجال"، من اسمه يمان، يمان بن سعيد المصيصي، ٨/ ٥٣٢.

"مصنّفه" ^(١) كما في "نصب الراية" ^(٢).

[٨٥] قوله: ^(٣) التقصير جاء من قبله فلا يوجب الترخيص عليه ^(٤):

[قال الإمام أحمد رضا - رحمه الله - في "الفتاوى الرضوية":]

أقول: تقريره سلّمنا أنّ التيمّم لحفظ الوقت لكن إنّما يستحقّه من ليس ضيق الوقت من قبله كمن خاف عدوّاً أو مرضاً فإنّه إن ينتظر يذهب الوقت من دون تفريط منه فرخص له الشرع في التيمّم كي لا يفوته الوقت أمّا هذا فقد قصر وأخر بنفسه حتّى ضاق الوقت عن الطهارة والصلاة فلا يستحقّ الترفيه بالترخيص.

(١) "مصنّف ابن أبي شيبة": للإمام الحافظ أبي بكر عبد الله بن محمد بن أبي شيبة العبسي، (ت ٢٣٥هـ). ("كشف الظنون"، ٢/ ١٧١١).

(٢) "نصب الراية"، كتاب الطهارات، باب التيمم، ١/ ٢١٢: للشيخ جمال الدين عبد الله بن يوسف الزيلعي (ت ٧٦٢هـ). ("كشف الظنون"، ٢/ ٢٠٣٦).

(٣) في "البداية": ولا يتيمّم للجمعة وإن خاف فوت لو توضّأ، فإن أدرك الجمعة صلّاها ولا صلّى الظهر أربعاً وكذا إذا خاف فوت الوقت لو توضّأ لم يتيمّم وتوضّأ ويقضي ما فاته.

في "الفتح": (قوله: وكذا إذا خاف فوت الوقت... إلخ) بل يتوضّأ ويقضيها خلافاً لزفر، له أنّ التيمّم لم يشرع إلّا لتحصيل الصلاة في وقتها فلم يلزمه قولهم: إنّ الفوات إلى خلف كلا فوات، ولم يتجه لهم سوى أنّ التقصير جاء من قبله فلا يوجب الترخيص عليه وهو إنّما يتمّ إذا أخر لا لعذر.

(٤) "الفتح"، كتاب الطهارات، باب التيمّم، ١/ ١٢٣-١٢٤، تحت قول "الهداية": وكذا إذا خاف فوت الوقت لو توضّأ لم يتيمّم.

أورده في "الفتح"^(١) بأنه إنما يتم إذا أخر لا لعذر، اهـ.
 أقول: أي: مع أن الحكم عام عند الفريقين وكيف يقال جاء التقصير من قبله فيمن نام فما استيقظ إلا وقد ضاق الوقت عن الطهارة بالماء وأداء الفرض وهذا نبينا صلى الله تعالى عليه وسلم قائلاً: ((ليس في النوم تفريط إنما التفريط في اليقظة)) رواه مسلم^(٢) عن أبي قتادة^(٣) رضي الله تعالى عنه وكذا من نسي صلاة ولم يتذكر إلا عند ضيق الوقت وقد رفع عن أمته صلى الله تعالى عليه وسلم الخطأ والنسيان فلا تقصير من ناس.
 بل أقول: مثنيا الرخص الإلهية مباحة عندنا للمطيع والعاصي فمن سافر لمعصية حل له الفطر بل وجب عليه القصر ومن أجنب بالزنا - والعياذ بالله تعالى - ولم يجد ماء جاز له التيمم بل افترض عليه.

ثم رأيت تلميذه المحقق الحلبي في "الحلبة"^(٤) نقل كلامه وأيده وبحث

(١) انظر "الفتح"، كتاب الطهارات، باب التيمم، ١/ ١٢٤، تحت قول "الهداية": وكذا إذا خاف فوت الوقت لو توضأ لم يتيمم.

(٢) أخرجه مسلم في "صحيحه" (١٥٦٢)، كتاب المساجد ومواضع الصلاة، باب قضاء صلاة الفاتنة... إلخ، ص ٢٦٨: للإمام الحافظ أبي الحسين مسلم بن الحجاج القشيري النيسابوري الشافعي، (ت ٢٦١هـ). ("كشف الظنون"، ١/ ٥٥٥).

(٣) هو الحارث ويقال عمرو أو النعمان بن ربيعة ابن بلذمة الأنصاري، أبو قتادة، فارس رسول الله صلى الله عليه وسلم وكان يعرف بذلك، اختلف في شهوده بدرأ والأصح عدم شهوده بدرأ، توفي سنة ٥٤هـ وقيل: ٣٨هـ والأول: أصح وأشهر.

("تقريب التهذيب"، ص ١١٩٢، "الاستيعاب في معرفة الأصحاب"، ٤/ ٢٩٤، ملتقطاً).

(٤) "الحلبة"، فصل في التيمم، ١/ ٢١٥.

في التأخير بلا عذر بعين ما بحثتُ والله الحمد قال: (لكنَّ المذهب أنَّ المطيع والعاصي في الرخص سواء) اهـ.

وأفاد فائدة أخرى فقال^(١): (لو قيل تأخيرهُ إلى هذا الحدِّ عذر جاء من قبل غير صاحب الحقِّ لقليل فينبغي أن يقال يتيمَّم ويصلِّي ثمَّ يعيد بالوضوء كمن لم يقدر على الوضوء من قبل العباد) اهـ.

أقول: هذا لا مدخل له في البحث من قبل أحد من الفريقين فليس لأحدهما أن يبدئ به أو يعيد أمَّا أنمَّتْنا فلأنهم لا يقولون بالتيمَّم وأمَّا زفر فلائِه لا يقول بالإعادة بل كان حقُّه أن يقرَّر هكذا ليكون مثلثاً لما في "الفتح" أنَّ غاية ما قلتم أنَّ التقصير من قبله أن تأمروه بالتيمَّم ثمَّ الإعادة كما هو حكم كلِّ عذر جاء من قبل العباد لا أن تحجروا عليه التيمَّم رأساً.^(٢)

(١) "الحلبي"، فصل في التيمم، ٢١٥/١.

(٢) "الفتاوى الرضوية"، ٣/٤٤٩-٤٥٢.

باب المسح على الخفين

[٨٦] قوله: ^(١) فإنه يتوضأ ويغسل رجليه ولا يمسخ ويتيمم للجنابة ^(٢):

[قال الإمام أحمد رضا - رحمه الله - في "الفتاوى الرضوية":]

أقول: رحمه الله تعالى فلم يذكر الحدث أصلاً فإن احتج بإرساله وجب الوضوء على جنب لا حدث معه ووجد وضوءاً وهو باطل قطعاً بإجماع الحنفية حتى ظاهر العبارة الآتية ^(٣) للإمام شارح "الوقاية" ^(٤) بل

(١) في "الهداية": (ولا يجوز المسح لمن وجب عليه الغسل) لحديث صفوان بن عسال رضي الله عنه أنه قال: كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يأمرنا إذا كنا سفراً أن لا ننزع خفافنا ثلاثة أيام ولياليها إلا عن جنابة ولكن من بول أو غائط أو نوم؛ ولأن الجنابة لا تكرر عادة فلا حرج في النزع بخلاف الحدث؛ لأنه يتكرر.

في "العناية": (قوله: ولا يجوز المسح لمن وجب عليه الغسل) قيل صورته: رجل توضأ ولبس الخف ثم أجنب ثم وجد ماء يكفي للوضوء ولا يكفي للاغتسال فإنه يتوضأ ويغسل رجليه ولا يمسخ ويتيمم للجنابة.

(٢) "العناية"، كتاب الطهارات، باب المسح على الخفين، ١/١٣٤، تحت قول "الهداية": ولا يجوز المسح لمن وجب عليه الغسل.

(٣) انظر "الفتاوى الرضوية"، ٤/٢١٧.

(٤) هو عبيد الله بن مسعود بن محمود بن أحمد المجبوبي البخاري الفقيه الحنفي، المعروف بصدر الشريعة الأصغر ابن صدر الشريعة الأكبر، (ت ٧٤٤هـ)، وقيل (٧٤٥هـ). من تصانيفه: "تعديل العلوم"، "تنقيح الأصول"، "التوضيح في حل غوامض التنقيح"، "شرح وقاية الرواية"، "شرح تعديل العلوم"، "النقاية في مختصر الوقاية"، "الوشاح" وغيرها.

("كشف الظنون"، ٢/١٩٧١، "هدية العارفين"، ١/٦٤٩، "معجم المؤلفين"، ٢/٣٥٥).

معناه قطعاً أنه إذا احتاج بعد ذلك للوضوء يتوضأ ويغسل رجله كما هو عبارة العلامة الوزير^(١) في "الإيضاح"^(٢) وشيخي زاده^(٣) في "مجمع الأنهر"^(٤) في نفس هذا التصوير إذ قالوا: (من لبس خفيه على وضوء ثم أجنب في مدة المسح ينزع خفيه ويغسل رجله إذا توضأ) اهـ.

وإذا ابتنى الأمر على حاجة الوضوء لم تبق للعبارة دلالة على ما توهمت فإننا نقول إنما يحتاج إليه إذا أحدث بعد تيممه للجنباء والواو في قوله: ويتيمم ليست للترتيب فالمعنى ثم أجنب فتيمم للجنباء ثم أحدث ثم وجد الماء... إلخ

(١) هو أحمد بن سليمان بن كمال باشا، شمس الدين، قاض، من العلماء بالحديث ورجاله، تركي الأصل، له تصانيف كثيرة، منها: "طبقات الفقهاء"، "طبقات المجتهدين"، "مجموعة رسائل" تشمل على ٣٦ رسالة، ورسالة في الكلمات العربية، رسالة في الجبر والقدر و"إيضاح الإصلاح" في فقه الحنفي، (ت ٩٤٠هـ). ("الأعلام" للزركلي، ١/١٣٣).

(٢) "الإيضاح"، كتاب الطهارات، باب المسح على الخفين، ٥٦/١.

(٣) هو عبد الرحمن بن محمد بن سليمان كليولي، المعروف بشيخي زاده ويقال له الداماد، فقيه حنفي، له: "مجمع الأنهر في شرح ملتقى الأبحر" و"نظم الفرائد" في مسائل الخلاف بين الماتريدية والأشعرية، (ت ١٠٧٨هـ).

(٤) "مجمع الأنهر" للزركلي، ٣/٣٣٢.

(٤) "مجمع الأنهر"، كتاب الطهارات، باب المسح على الخفين، ٦٩/١.

وانظر عبارة الفاضل معين الهروي^(١) في "شرح الكنز"^(٢) في نفس التصوير: (توضاً ولبس الخف ثم أجنب فتيمّم للجنازة ثم أحدث ثم وجد ماء يكفي للوضوء لا للاغتسال فإنه يتوضأ ويغسل رجليه ولا يمسح ويتيمّم للجنازة) اهـ.

فالعبرة عين عبارة "العناية" وقد أبرز كلّ ما قدره ورحم الله أخي جلبي^(٣) إذ نقل^(٤) عبارة "العناية" هذه وأسقط منها قوله: "ويتيمّم للجنازة" والله تعالى أعلم^(٥).

(١) هو معين الدين محمد بن عبد الله الفراهي الهروي، الفقيه الحنفي، الشهير بمنزلة مسكين (ت ٩٥٤هـ)، من تصانيفه: "بحر الدرر"، "تاريخ موسوي"، "روضة الجنة" في تاريخ "هراة"، "روضة الواعظين في أحاديث سيّد المرسلين"، "شرح كنز الدقائق"، "معارج النبوة في مدارج الفتوة". ("هدية العارفين"، ٢/٢٤٢).

(٢) "شرح منلا مسكين"، كتاب الطهارة، باب المسح على الخفين، ص ٢٤، الجزء الأول.

(٣) هو يوسف بن جنيد التوقاتي، الرومي، المعروف بأخي جلبي أو أخي زاده، فقيه، حنفي، (ت ٩٠٢هـ، وقيل ٩٠٥هـ)، من آثاره: حاشية على شرح صدر الشريعة الثاني لوقاية الرواية في مسائل "الهداية" سمّاها بـ "ذخيرة العقبي"، "مختصر فتاوى قاضي خان"، "هدية المهتدين" في المسائل الفقهية والتوحيد، "زبدة التعريفات" وغيرها. ("الأعلام"، ٨/٢٢٣، "معجم المؤلفين"، ٤/١٥١).

(٤) "الذخيرة العقبي"، كتاب الطهارة، باب المسح على الخفين، ص ٣٠.

(٥) "الفتاوى الرضوية"، ٤/١٩٨-١٩٩.

باب الحيض والاستحاضة

[٨٧] قوله: ^(١) واحدة الدجاج، اهـ ^(٢):

أقول: واحدة الدجاج: بالحركات الثلاث أما الاختلاف دالاً في جهة
أن هذا متعين * فيه الكسر.

(١) في "الهداية": (والحيض يسقط عن الحائض الصلاة ويحرم عليها الصوم وتقضي الصوم ولا تقضي الصلاة ولا تدخل المسجد) وكذا الجنب لقوله عليه الصلاة والسلام: ((فإنّي لا أحلّ المسجد لحائض ولا جنب)). ملتقطاً.

في "الفتح": (قوله: لقوله صلى الله عليه وسلم) عن أفلت عن جسة بنت دجاجة عن عائشة رضي الله عنها قالت: جاء رسول الله صلى الله عليه وسلم ووجوه بيوت أصحابه شارعة في المسجد فقال: ((وجّهوا هذه البيوت عن المسجد)) ثم دخل ولم يصنع القوم شيئاً رجاء أن تنزل فيهم رخصة، فخرج إليهم فقال: ((وجّهوا هذه البيوت عن المسجد فإنّي لا أحلّ المسجد لحائض ولا جنب)) رواه أبو داود وابن ماجه والبخاري في "تاريخه الكبير" بزيادة، قال الشيخ تقي الدين في الإمام: رأيت في "كتاب الوهم والإيهام" لابن القطان: المقروء عليه دجاجة بكسر الدال وعليه صحّ، وكتب الناس في الحاشية بكسر الدال بخلاف واحدة الدجاج اهـ. ملتقطاً.

(٢) "الفتح"، كتاب الطهارة، باب الحيض والاستحاضة، ١/١٤٦، تحت قول "الهداية": لقوله صلى الله عليه وسلم.

* عبارة المخطوط هكذا: *أفقت فوجّهوا هذه البيوت عن المسجد*، والله تعالى أعلم.

فصل في الاستحاضة

[٨٨] قوله: ^(١) وليست بمستحاضة بدليل عدم انتقاض ^(٢):
 أقول: كيف لا تكون مستحاضة ولم يستوعب الانقطاع وقتاً كاملاً؟
 نعم طهارتها هذه تعدّ كطهارة الصحيحات لوجودها عند الانقطاع مع
 عدم طريان الدم عليها في الوقت.
 [٨٩] قوله: ^(٣) فعليها أن تتوضأ وتبني ^(٤): بالجزم عطف على "عليها"

(١) في "الهداية": المستحاضة هي التي لا يمضي عليها وقت صلاة إلا والحدث الذي
 ابتليت به يوجد فيه.

في "العناية": قال الإمام التمرناشي والمرغيناني والإمام حميد الدين الضرير وغيرهم: إن
 هذا تعريف المستحاضة في حالة البقاء، وأما في حالة الثبوت فيشترط دوام السيلان
 من أول الوقت إلى آخره اعتباراً بالسقوط فإنه لا يتم حتى ينقطع في الوقت كله، وهو
 مشكل على كل حال؛ لأنه إن كان تعريفاً لها في الابتداء والانتها على ما يدل عليه
 ظاهر كلام المصنف فإنه ينتقض بالحائض؛ لأنها قد تكون على وجه لا يمضي
 عليها وقت صلاة إلا والحدث الذي ابتليت به يوجد فيه، وبما إذا رأت الدم في أول
 الوقت ثم انقطع فتوضأت ودوام الانقطاع حتى خرج الوقت فإن التعريف صادق
 عليها وليست بمستحاضة بدليل عدم انتقاض طهارتها بخروج الوقت.

(٢) "العناية"، كتاب الطهارات، باب الحيض والاستحاضة، فصل في الاستحاضة،
 ١/١٦٣، تحت قول "الهداية": إلا والحدث الذي ابتليت به يوجد فيه.

(٣) في "العناية": والمستحاضة تنتقض طهارتها بذلك، والدليل على عدم انتقاض
 طهارتها ما ذكره شمس الأئمة السرخسي في "الجامع الكبير" فإنه قال: إذا توضأت
 المستحاضة في وقت العصر والدم منقطع وصلت ركعتين ثم دخل وقت المغرب
 ثم سال الدم فعليها أن تتوضأ وتبني على صلاتها.

(٤) "العناية"، كتاب الطهارات، باب الحيض والاستحاضة، فصل في الاستحاضة،
 ١/١٦٣، تحت قول "الهداية": إلا والحدث الذي ابتليت به يوجد فيه.

لا بالنصب عطف على "أن تتوضأ" لأن البناء ليس عليها.
[٩٠] قوله: ^(١) "والمعتبر أن يكون بعده أو عنده" ^(٢):

أقول: ليس في تلك الصورة لأن يستمر الانقطاع حتى يستوعب الوقت الثاني بل الحكم كذلك دون عاد في الوقت الثاني فقد وجد الدم بعده وقد نصوا أن شرط المعذور في البقاء وجوده في جزء كان لا خصوص الجزء الذي بعد الوضوء لو وجد في أول* الوقت وتوضأ في آخره بحيث لم يبق الوقت بعده ينبغي أن يخرج من العذر وليس كذلك على أنها إن لم تتوضأ أصلاً فكيف تكون مستحاضة!

(١) في "العناية": لعل الصواب أن يقال في تعريفها: المستحاضة من ثبت عذرها باستمرار الدم من فرجها وقت صلاة كاملاً ليس من أوقات الحيض والنفاس ثم لا تخلو عنه منذ توضأت فيه إن دام، فقوله: "من ثبت عذرها" بمنزلة الجنس وقوله: "باستمرار الدم" احتراز عما هو بمعناها ممن به انفلات ريح وانطلاق بطن وغيرهما، وقوله: "من فرجها" احتراز عما إذا ثبت عذرها باستمرار الدم من أنفها أو جرح بها فإنها بمعناها، وقوله: "وقت صلاة كاملاً" لبيان ثبوت عذرها ابتداءً، وقوله: "ليس" أي: ذلك لوقت من أوقات الحيض والنفاس احتراز عما ورد على التعريف الأول من النقض بصورة الحائض والنفساء كالحائض في الورود، وقوله: "ثم لا تخلو" أي: المستحاضة "عنه" أي: عن الدم "منذ توضأت فيه" أي: في الوقت لبيان أن الاستمرار ليس بشرط في البقاء وإخراج ما ورد من النقض بقوله: وبما إذا رأت الدم في أول الوقت ثم انقطع وإن الدم كان فيه قبل الوضوء، والمعتبر أن يكون بعده أو عنده.

(٢) "العناية"، كتاب الطهارات، باب الحيض والاستحاضة، فصل في الاستحاضة،

١/ ١٦٣، تحت قول "الهداية": إلّا والحدث الذي ابتليت به يوجد فيه.

♣ في المخطوط هكذا: *لوجوده في الوقت*، والله تعالى أعلم.

باب الأنجاس وتطهيرها

[٩١] قوله: ^(١) في الماء المستعمل ^(٢): على القول بنجاسته.

[٩٢] قوله: ^(٣) إطلاقه إلا في الرقيق ^(٤): فأجازه في رطب كاليابس.

(١) في "البداية": ويجوز تطهيرها بالماء وبكل مائع طاهر يمكن إزالتها به.

في "العناية": (قوله: طاهر) احتراز عن بول ما يؤكل لحمه فإنّ الأصح أنّ التطهير لا يحصل به، وقيل يحصل. قال شمس الأئمة السرخسي: والأصح أنّ التطهير بالنّجس لا يكون لتضاد بين الوصفين وكذا الحكم في الماء المستعمل. ملتقطاً.

(٢) "العناية"، باب الأنجاس وتطهيرها، ١/١٦٩، تحت قول "الهداية": طاهر.

(٣) في "الهداية": (إذا أصاب الخف نجاسة لها جرم كالزّوث والعذرة والدم والمنّي فجفت فدلّكه بالأرض جاز وقال محمد رحمه الله: لا يجوز إلا في المنّي خاصة) ولهما قوله عليه الصلاة والسلام: ((فإن كان بهما أذى فليمسحهما بالأرض فإنّ الأرض لهما طهور)). ملتقطاً.

في "الفتح": (قوله: ولهما قوله صلى الله عليه وسلم) روى أبو داود عن أبي سعيد الخدري أنّه صلى الله عليه وسلم قال: ((إذا جاء أحدكم إلى المسجد فليُنظر فإن رأى في نعله أذى أو قدراً فليمسحه وليصلّ فيهما)) وخرّج ابن خزيمة عن أبي هريرة أنّه صلى الله عليه وسلم قال: ((إذا وطئ أحدكم الأذى بنعله أو خفيه فطهورهما التراب)) ولا تفصيل فيهما بين الرطب والجاف والكثيف والرقيق، فأعمل أبو يوسف إطلاقه إلا في الرقيق وقيّده بالجرم والجفاف غير أنّه لا فرق على ما فرّعوا بين كون الجرم من نفس النجاسة أو من غيرها بأن ابتلّ الخف بخمر فمشى به على رمل أو رماد فاستجسد فمسحه بالأرض حتّى تنأثر طهر، روي ذلك عن أبي حنيفة وأبي يوسف إلا أنّ أبا يوسف لم يقيّده بالجفاف، وعلى قول أبي يوسف أكثر المشايخ وهو المختار لعموم البلوى.

(٤) "الفتح"، كتاب الطهارات، باب الأنجاس وتطهيرها، ١/١٧٢، تحت قول "الهداية": ولهما قوله صلى الله عليه وسلم.

[٩٣] قوله: وقيداه بالجرم والجفاف غير أنه^(١):

لا يرويه الشيخان؛ لأنَّ أبا يوسف^(٢) لم يقيد به بالجفاف ولا الطرفان؛ لأنَّ محمداً خالف في الكلّ فلعلَّ الألف زائدة والضمير للإمام أو هذا على ظاهر الرواية وقوله: "فأعمل أبو يوسف" على الرواية النادرة عنه لقول "الهداية"^(٣): عن أبي يوسف.

ثم ظهر لمطالعة "البحر"^(٤) و"منحة الخالق"^(٥) أنَّ الضمير للطرفين

(١) "الفتح"، كتاب الطهارات، باب الأنجاس وتطهيرها، ١/١٧٢، تحت قول "الهداية": ولهما قوله صلى الله عليه وسلم.

(٢) هو يعقوب بن إبراهيم بن حبيب سعد الأنصاري الكوفي البغدادي، أبو يوسف، فقيه، أصولي، مجتهد، محدث، حافظ، عالم بالتفسير والمغازي وأيام العرب، ولد بـ"الكوفة" ١١٣هـ، وتفقه على أبي حنيفة، وسمع من عطاء بن السائب وطبقته، وروى عنه محمد بن الحسن الشيباني وأحمد بن حنبل ويحيى بن معين، وولي القضاء بـ"بغداد" لثلاثة من الخلفاء العباسيين المهدي والهادي وهارون الرشيد، وكان كذلك أول من لقب بقاضي القضاة، وكان أكبر أصحاب أبي حنيفة، وكان أبو حنيفة كثير الشناء على أبي يوسف، فكثيراً ما كان يقول: إنه أعلم أصحابه، وقال المزني: كان أبو يوسف أتبعهم للحديث، توفي بـ"بغداد" لخمس خلون من ربيع الآخر ١٨٢هـ من آثاره: "كتاب الخراج"، "المبسوط" في فروع الفقه الحنفي ويسمى بـ"الأصل"، كتاب في أدب القاضي على مذهب أبي حنيفة، و"الأمالى".

("معجم المؤلفين"، ٤/١٢٢، "سير أعلام النبلاء"، ٧/٧٠٧-٧٠٩).

(٣) انظر "الهداية"، كتاب الطهارات، باب الأنجاس وتطهيرها، ١/١٧٢.

(٤) "البحر"، كتاب الطهارة، باب الأنجاس، ١/٣٨٨.

(٥) "منحة الخالق"، كتاب الطهارة، باب الأنجاس، ١/٣٨٩.

فكأن المراد: قيد أبو حنيفة^(١) ومحمد^(٢) فيما يرويه عنه.

(١) هو الإمام الجليل، العالم النبيل، سراج الأمة، كاشف الغمة، إمام الأئمة، الإمام الأعظم، أبو حنيفة النعمان بن ثابت الكوفي التيمي، (ت ١٥٠هـ). قال الإمام مالك يصفه: رأيت رجلاً لو كلمته في هذه السارية أن يجعلها ذهباً لقام بحجته. وعن الإمام الشافعي: الناس عيال في الفقه على أبي حنيفة. ("الأعلام" للزركلي، ٣٦/٨). ومن آثاره: "الفقه الأكبر"، "المسند"، "العالم والمتعلم"، "الرد على القدرة"، "المخارج"، و"كتاب الوصية". ("معجم المؤلفين"، ٣٢/٤).

وفي مناقبه كتب كثيرة منها: "مناقب الإمام الأعظم أبي حنيفة" للموفق المكي، و"مناقب الإمام الأعظم" للكردي، و"حياة الإمام أبي حنيفة" لسيد عفيفي، و"الخيرات الحسان في مناقب أبي حنيفة النعمان" لابن حجر الهيتمي.

("الأعلام" للزركلي، ٣٦/٨، "إيضاح المكنون"، ١/٤٤٠).

(٢) هو أبو عبد الله محمد بن الحسن بن فرقد الشيباني بالولاء، الحنفي، فقيه، مجتهد، محدث، كان ورعاً تقيّاً زاهداً في الدنيا مقبلاً على العلم. نشأ بـ"الكوفة" فسمع من أبي حنيفة ومسعر والثوري وعمر بن ذر ومالك بن مغول وأخذ عنه الشافعي وأثنى عليه فقال: ما رأيت حبراً سميناً مثله، ولا رأيت أخف روحاً منه ولا أفصح منه، كنت إذا سمعته يقرأ القرآن كأنما ينزل القرآن بلغته، وكانت وفاته مع العلم اللغوي الشهير الكسائي في يوم واحد سنة ١٨٩هـ فقال الرشيد: دفن اليوم الفقه واللغة جميعاً. ومن تصانيفه الكثيرة: "الأصل"، "المبسوط"، "الجامع الكبير"، "الجامع الصغير"، "الاحتجاج على مالك"، "الاكتساب في الرزق المستطاب"، "الشروط"، "السير الكبير"، "كتاب الآثار" و"كتاب الحجّة على أهل المدينة".

("كشف الظنون"، ١٠٧/١، "معجم المؤلفين"، ٢٢٩/٣، "سير أعلام النبلاء"، ٨٢/٨-٨٣،

"تهذيب الأسماء واللغات"، ٩٨/١).

[٩٤] قوله: وعلى قول أبي يوسف^(١): عدم التقيد باليبس.

[٩٥] قوله: ^(٢) ولا يخفى ما فيه؛ إذ معنى طهور مطهر^(٣):

حاصل هذا ميل إلى قول رابع خلاف الأئمة الثلاثة رضي الله تعالى عنهم فمحمد يقول: لا يطهر مطلقاً إلا بالغسل وأبو يوسف فيما يروي يطهر عنه ما له جرم مطلقاً ولا يطهر لا جرم له إلا بالغسل، "بحر"^(٤). الإمام الأعظم يقول: إنما يطهر ذو جرم جف وحاصل هذا الرابع التطهير مطلقاً ذا جرم كان أو لا وقد علمت أن أكثر المشايخ على قول أبي يوسف وأنه المختار للفتوى والله تعالى أعلم. وقد نازعه في "البحر"^(٥) فراجع.

(١) "الفتح"، كتاب الطهارات، باب الأنجاس وتطهيرها، ١/١٧٢، تحت قول "الهداية": ولهما قوله صلى الله عليه وسلم.

(٢) في "الفتح": ونعلم أن الحديث يفيد طهارتها بذلك مع الرطوبة؛ إذ ما بين المسجد والمنزل ليس مسافة تجف في مدة قطعها ما أصاب الخف رطباً فإطلاق ما يروي مساعد بالمعنى، وأما مخالفته في الرقيق فليل هو مفاد بقوله طهور أي: مزيل، ونحن نعلم أن الخف إذا تشرب البول لا يزيله المسح فإطلاقه مصروف إلى ما يقبل الإزالة بالمسح، ولا يخفى ما فيه إذ معنى طهور مطهر، واعتبر ذلك شرعاً بالمسح المصرح به في الحديث الآخر الذي ذكرناه مقتصرأ عليه، وكما لا يزيل ما تشربه من الرقيق كذلك لا يزيل ما تشربه من الكثيف حال الرطوبة على ما هو المختار للفتوى باعتراف هذا المجيب.

(٣) "الفتح"، كتاب الطهارات، باب الأنجاس وتطهيرها، ١/١٧٢، تحت قول "الهداية": ولهما قوله صلى الله عليه وسلم.

(٤) "البحر"، كتاب الطهارة، باب الأنجاس، ١/٣٨٧.

(٥) المرجع السابق.

[٩٦] قوله: فَإِنَّهُ لَا يَشْرَبُ^(١): وهو قول أبي يوسف أن لا فرق بين الجفاف وعدمه.

[٩٧] قوله: ^(٢) فَإِنَّهُ حِينَئِذٍ سَرَفَ فِي الْمَاءِ إِذْ لَيْسَ السَّرَفُ^(٣):

(١) "الفتح"، كتاب الطهارات، باب الأنجاس وتطهيرها، ١/١٧٢، تحت قول "الهداية": ولهما قوله صلى الله عليه وسلم.

(٢) في "الهداية": (إن أصابه بول فبیس لم یجز حتی یغسله فإذا جفّ علی الثوب أجزأ فيه الفرق) لقوله عليه الصلاة والسلام لعائشة: ((فاغسلیه إن کان رطباً وافرکیه إن کان یابساً)) وقال الشافعي رحمه الله: المنی طاهر، والحجّة علیه ما رویناه.

في "الفتح": (قوله: لقوله صلى الله عليه وسلم لعائشة) الذي في "صحيح أبي عوانة" عن عائشة قالت: كنت أفرك المنی من ثوب رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا كان یابساً، وأمسه أو أغسله، شكّ الحميدي، إذا كان رطباً ورواه الدارقطني: وأغسله من غیر شكّ، فهذا فعلها. وأما أنه صلى الله عليه وسلم قال لها ذلك فالله أعلم، لكنّ الظاهر أنّ ذلك بعلم النبي صلى الله عليه وسلم خصوصاً إذا تکرّر منها مع التفاته صلى الله عليه وسلم إلى طهارة ثوبه وفحصه عن حاله، وأظهر منه قولها: كنت أغسله من ثوب رسول الله صلى الله عليه وسلم فيخرج إلى الصلاة وإن بقع الماء في ثوبه فإنّ الظاهر أنّه يحسّ ببلل ثوبه وهو موجب الالتفات إلى حال الثوب والفحص عن خبره وعند ذلك يبدو له السبب في ذلك وقد أقرها عليه فلو كان طاهراً لمنعها من إتلاف الماء لغير حاجة فَإِنَّهُ حِينَئِذٍ سَرَفَ فِي الْمَاءِ؛ إِذْ لَيْسَ السَّرَفُ فِي الْمَاءِ إِلَّا صَرْفُهُ لغير حاجة ومن إتعاب نفسها فيه لغير ضرورة.

(٣) "الفتح"، كتاب الطهارات، باب الأنجاس وتطهيرها، ١/١٧٣، تحت قول "الهداية": لقوله صلى الله عليه وسلم لعائشة.

أقول: المني من المستقذرات وإبقاؤه بحيث يطلع عليه الناس يأبى عنه الحياء فصرف الماء في إزالة مثل ذلك لا يعدّ سرفاً كمن غسل عن ثوبه المخاط فإنه لا وجه لتأثيمه مع أنّ الموجود فيه الأول فقط أعني: الاستقذار فعدم المنع عمّا فيه وجهان أولى وأجدر وبه يضعف الاستدلال بحديث "مسلم" الآتي^(١) والله تعالى أعلم.

[٩٨] قوله: ^(٢) رفعه معارض بما قدمنا ويترجّح ذلك بأنّ المحرم^(٣):

(١) انظر "الفتح"، كتاب الطهارات، باب الأنجاس وتطهيرها، ١/ ١٧٣، تحت قول "الهداية": لقوله صلى الله عليه وسلم لعائشة.

(٢) في "الفتح": (قوله: وقال الشافعي: المني طاهر) تمسك هو أيضاً بالحديث الأول فلو كان نجساً لم يكتف بفركه، وبما عن ابن عباس عنه صلى الله عليه وسلم أنّه سئل عن المني يصيب الثوب فقال: ((إنّما هو بمنزلة المخاط أو البزاق))، وقال: ((إنّما يكفيك أن تمسحه بخرقة أو إذخرة)) قال الدارقطني: لم يرفعه غير إسحاق الأزرق عن شريك القاضي ورواه البيهقي من طريق الشافعي موقوفاً على ابن عباس قال: هذا هو الصحيح، وقد روي عن شريك عن ابن أبي ليلى عن عطاء مرفوعاً ولا يثبت اه، لكن قال ابن الجوزي في "التحقيق": إسحاق الأزرق إمام مخرج له في الصحيحين ورفعه زيادة وهي من الثقة مقبولة ولأنّه مبدأ خلق الإنسان وهو مكرم فلا يكون أصله نجساً، وهذا ممنوع فإنّ تكريمه يحصل بعد تطويّره الأطوار المعلومّة من المائيّة والمضغيّة والعلقية، ألا يرى أنّ العلقة نجسة، وأنّ نفس المني أصله دم فيصدق أنّ أصل الإنسان دم وهو نجس، والحديث بعد تسليم حجّيته رفعه معارض بما قدّمنا، ويترجّح ذلك بأنّ المحرم مقدّم على المبيح ثمّ قيل: إنّما يطهر بالفرك إذا لم يسبقه مذيّ، فإن سبقه لا يطهر إلّا بالغسل.

(٣) "الفتح"، كتاب الطهارات، باب الأنجاس وتطهيرها، ١/ ١٧٤، تحت قول "الهداية": وقال الشافعي: المني طاهر.

أقول: قد علمت أن لا معارضة ولا محرم حتى يقدم على المبيح والفقير لم يجد إلى الآن دليلاً شافياً على تنجيس المني والقول ما قال الإمام وقد صح عنه صلى الله تعالى عليه وسلم أنه كان يسلم المني رطباً بإذخرة ويفركه يابساً كما في "الجامع الصغير"^(١) وهذه نص في الظاهرة والله تعالى أعلم.

[٩٩] قوله: ^(٢) ما هو الأحسن فارجع إليه^(٣):

(١) ذكره السيوطي في "الجامع الصغير" (٧٠٥٠)، حرف الكاف، ص ٤٣٤: عن عائشة رضي الله تعالى عنها كان يسلم المني من ثوبه بعرق الإذخر ثم يصلي فيه ويحته من ثوبه يابساً ثم يصلي فيه.

"الجامع الصغير في أحاديث البشير النذير": للإمام الحافظ جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي، الشافعي، (ت ٩١١هـ). ("كشف الظنون"، ١/ ٥٦٠).

(٢) في "الفتح": مرارة كل شيء كبوله واجتراره كسرقينه قال في "التنجيس": لأنه وأراه جوفه، ألا ترى أن ما يوارى جوف الإنسان بأن كان ماء ثم قاءه فحكمه حكم بوله اهـ وهو يقتضي أنه كذلك وإن قاء من ساعته، وقدّمنا في النواقض عن الحسن ما هو الأحسن فارجع إليه، وقد صحّحه بعد قريب ورقة فقال في الصبي: ارتضع ثم قاء فأصاب ثياب الأم إن زاد على الدرهم منع، قال: وروى الحسن عن أبي حنيفة أنه لا يمنع ما لم يفحش؛ لأنه لم يتغير من كلّ وجه فكان نجاسته دون نجاسة البول بخلاف المرارة لأنها متغيرة من كلّ وجه كذا في "غريب الرواية" عن أبي حنيفة وهو الصحيح وفيه ما ذكرنا.

(٣) "الفتح"، كتاب الطهارات، باب الأنجاس وتطهيرها، ١/ ١٧٩، تحت قول "الهداية": قدر الدرهم... إلخ.

وهو الحكم بطهارته وقَدَمنا على "هامشه"^(١) أنه خلاف الصحيح الظاهر الرواية.

[قال الإمام أحمد رضا - رحمه الله - في "الفتاوى الرضوية":]
أقول: ما هو الأحسن؛ لأنه خلاف ظاهر الرواية المصححة والفتوى متى اختلفت وجب المصير إلى ظاهر الرواية^(٢).
[١٠٠] قوله: وقد صحَّحه بعد قريب ورقة^(٣):

أقول: فرق بين ما مرَّ^(٤) عن الحسن وهو الطهارة بدليل عدم انتقاض الوضوء وبين هذا الآتي^(٥) عن الحسن عن الإمام وهو كونه نجاسة خفيفة وأياً ما كان فعلى ظاهر الرواية التعويل كيف وهو الذي يقتضي به الدليل وهو الموافق لإطلاق المتون وعامة الشروح والفتاوى في القىء.
[١٠١] قوله: لم يتغير من كل وجه فكان نجاسته^(٦):

(١) انظر المقولة: [٢٢] قوله: وعلى هذا يظهر ما في "المجتبى".

(٢) "الفتاوى الرضوية"، ١ / ٣٦٠ [الجزء الأول، ص ٤٨١].

(٣) "الفتح"، كتاب الطهارات، باب الأنجاس وتطهيرها، ١ / ١٧٩، تحت قول "الهداية": قدر الدرهم... إلخ.

(٤) انظر "الفتح"، كتاب الطهارات، فصل في نواقض الوضوء، ١ / ٤١، تحت قول "الهداية": وما يتصل به قليل... إلخ.

(٥) انظر "الفتح"، كتاب الطهارات، باب الأنجاس وتطهيرها، ١ / ١٧٩ - ١٨٠، تحت قول "الهداية": قدر الدرهم... إلخ.

(٦) "الفتح"، كتاب الطهارات، باب الأنجاس وتطهيرها، ١ / ١٧٩، تحت قول "الهداية": قدر الدرهم... إلخ.

أقول: نعم لكن أولم يجاور النجاسة الغليظة أو ليس ممّا تتداخله النجاسة؟ وإذا كان الأمر على هذا وجب كونه نجاسة غليظة؛ فإنّ الغليظة إنّما تورث بجوارها الغلظة دون الخفة كما لا يخفى فالصحيح أنّ القيء ناقض مطلقاً بشروطه المعروفة وأنّ جرّة كلّ شيء كسرّيقينه من دون فصل.

[١٠٢] قوله: وهو الصحيح وفيه ما ذكرنا^(١): في الصفحة الماضية^(٢) من أنّ ما في "المجتبى" وغيره يقتضي طهارته.

[١٠٣] قوله: ^(٣) وإلا فنجسة، هذا إذا كانت من الميتة^(٤): الذي قدّم آخر ص ٦٧^(٥) قبيل فصل البثر الحكم بطهارته مطلقاً وتزيف التفصيل.

(١) "الفتح"، كتاب الطهارات، باب الأنجاس وتطهيرها، ١/ ١٨٠-١٨١، تحت قول "الهداية": قدر الدرهم... إلخ.

(٢) انظر "الفتح"، كتاب الطهارات، باب الأنجاس وتطهيرها، ١/ ١٧٩، تحت قول "الهداية": قدر الدرهم... إلخ.

(٣) في "الفتح" عن "الظهيرية": ماء فم الميت قبل نجس، وقد قدّمنا في نافجة المسك إن كان بحال لو أصابها الماء لم تفسده فهي طاهرة وإلا فنجسة، هذا إذا كانت من الميتة أما من الذكية فطاهرة على كلّ حال.

(٤) "الفتح"، كتاب الطهارات، باب الأنجاس وتطهيرها، ١/ ١٨٦.

(٥) انظر "الفتح"، كتاب الطهارات، باب الماء الذي يجوز به الوضوء وما لا يجوز، ١/ ٨٥، تحت قول "الهداية": وشعر الميتة.

فصل في الاستنجاء

[١٠٤] قوله: ^(١) [وعلى هذا القائل أن يستدل*]: بل ليس فيه إلا زيادة ألف وإنما أصله: وعلى هذا لقائل أن يستدل... إلخ.

(١) في "الهداية": (ولا يستنجى بعظم ولا بروث) لأن النبي صلى الله عليه وسلم نهى عن ذلك.

في "الفتح": (قوله: نهى عن ذلك) فيكره ويصحّ روى البخاري من حديث أبي هريرة قال له النبي صلى الله عليه وسلم: ((أبغني أحجاراً أستنفض بها ولا تأتني بعظم ولا بروثة)) قلت: ما بال العظام والروثة قال: ((هما من طعام الجن)) وروى الترمذي ((لا تستنجوا بالروث ولا بالعظام فإنه زاد إخوانكم من الجن)) وعلى هذا القائل أن يستدل على طهارة الأرواث كقول مالك بهذا فإنه لو كان نجساً لم يحل طعاماً للجن إذ الشريعة العامة لم تختلف في حق النوعين من المكلفين إلا بدليل والجواب قد وجد الدليل وهو قوله فيها ركس أو رجس ولا يجزيه الاستنجاء بحجر استنجى به مرة إلا أن يكون له حرف آخر لم يستنج به.

❖ "الفتح"، كتاب الطهارات، باب الأنجاس وتطهيرها، فصل في الاستنجاء، ١ / ١٩٠،

تحت قول "الهداية": نهى عن ذلك.

كتاب الصلاة

باب الأذان

[١٠٥] قوله: ^(١) فظاهر "الخلاصة" و"الفتاوى" ^(٢): أي: "فتاوى قاضي خان" ^(٣) كما وقع مفسراً في "الغنية" ^(٤) و"المجتبى" ^(٥) و"حاشية ط على

(١) في "الفتح": أما الإجابة فظاهر "الخلاصة" و"الفتاوى" و"التحفة" وجوبها، وقول الحلواني: الإجابة بالقدم فلو أجاب بلسانه ولم يمش لا يكون مجيباً، ولو كان في المسجد فليس عليه أن يجيب باللسان. حاصله: نفي وجوب الإجابة باللسان، وبه صرح جماعة وأنه مستحب قالوا: إن قال نال الثواب الموعود وإلا لم ينل، أما أنه يأثم أو يكره فلا. وفي "التجنيس": لا يكره الكلام عند الأذان بالإجماع استدلالاً باختلاف أصحابنا في كراهيته عند أذان الخطبة يوم الجمعة، فإن أبا حنيفة إنما كرهه؛ لأنه يلحق هذه الحالة بحالة الخطبة، وكان هذا اتفاقاً على أنه لا يكره في غير هذه الحالة كذا ذكر شمس الأئمة السرخسي فيما قرؤوا عليه اهـ لكن ظاهر الأمر في قوله صلى الله عليه وسلم: ((إذا سمعتم المؤذن فقولوا مثل ما يقول)) الوجوب؛ إذ لا تظهر قرينة تصرفه عنه بل ربما يظهر استنكار تركه؛ لأنه يشبه عدم الالتفات إليه والتشاغل عنه.

(٢) "الفتح"، كتاب الصلاة، باب الأذان، ٢١٧/١، تحت قول "الهداية": وإن المستحب كون المؤذن عالماً بالسنة.

(٣) "الخانية"، كتاب الصلاة، باب الأذان، ٣٨ / ١.

(٤) "الغنية"، سنن الصلاة، ص ٣٧٨.

(٥) "المجتبى"، كتاب الصلاة، باب الأذان، ص ٢٢.

المراقي^(١) ولي في ظهوره من كلام الفتاوى كلام ذكرته في "العبقري الحسان"^(٢).

[١٠٦] قوله: لأنه يشبه عدم الالتفات إليه^(٣):

أقول: يندفع بالاستماع فافهم.

[١٠٧] قوله: ^(٤)يجيب باللسان استحباباً أو وجوباً^(٥):

(١) "طم" = "حاشية الطحطاوي [الطحطاوي] على "مراقي الفلاح"، كتاب الصلاة،

باب الأذان، ص ٢٠٢: لأحمد بن محمد الطحطاوي، الحنفي، (ت ١٢٣١ هـ).

("معجم المؤلفين"، ١/ ٢٧٠).

(٢) "العبقري الحسان في إجابة الأذان": حررها الإمام أحمد رضا في سنة ١٢٩٩ هـ.

(حياة أعلى حضرة، ١/ ٣٩).

(٣) "الفتح"، كتاب الصلاة، باب الأذان، ١/ ٢١٧، تحت قول "الهداية": وإن

المستحب كون المؤذن عالماً بالسنة.

(٤) في "الفتح" عن "التفريق": إذا كان في المسجد أكثر من مؤذن أذنوا واحداً بعد واحد

فالحرمة للأول، وسئل ظهير الدين عمن سمع في وقت من جهات ماذا عليه؟ قال:

إجابة أذان مسجده بالفعل، وهذا ليس ممّا نحن فيه؛ إذ مقصود السائل أي مؤذن

يجيب باللسان استحباباً أو وجوباً والذي ينبغي إجابة الأول سواء كان مؤذن

مسجده أو غيره؛ لأنه حيث يسمع الأذان ندب له الإجابة أو وجبت فإذا فرض أن

مسموعه من غير مسجده تحقق في حقه السبب فيصير كتعددهم في المسجد الواحد،

فإن سمعهم معاً أجاب معتبراً كون جوابه لمؤذن مسجده حتى لو سبق مؤذنه بعد

ذلك أو سبق تقيده دون غيره من المؤذنين، ولو لم يعتبر هذا الاعتبار جاز، وإنما فيه

مخالفة الأولى وفي "العيون": قارئ سمع النداء فالأفضل أن يمسك ويسمع.

(٥) "الفتح"، كتاب الصلاة، باب الأذان، ١/ ٢١٧، تحت قول "الهداية": وإن

المستحب كون المؤذن عالماً بالسنة.

أقول: إنّما كان السائل سألّه بلفظ "ماذا عليه" فأجاب^(١) بأنّه ليس عليه إجابة هذا ولا هذا باللسان بل عليه إجابة أذان مسجده بالقدم.

[١٠٨] قوله: وفي "العيون": قارئ سمع النداء^(٢):

كلامه صريح في نفي وجوب الإجابة باللسان؛ إذ قراءة القرآن إنّما هو مستحبّ فلو كان الإجابة باللسان واجباً لأوجب الإمساك.

[١٠٩] قوله: ^(٣) أو يقدم العام، والحق.....

(١) "الفتاوى الظهيرية".

(٢) "الفتح"، كتاب الصلاة، باب الأذان، ٢١٧/١، تحت قول "الهداية": وإنّ المستحبّ كون المؤذن عالماً بالسنة.

(٣) في "الفتح": أمّا الحوقلة عند الحيلة فهو وإن خالف ظاهر قوله صلى الله عليه وسلم: ((فقولوا مثل ما يقول)) لكنّه ورد فيه حديث مفسّر كذلك عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: ((إذا قال المؤذن: الله أكبر الله أكبر فقال: أحدكم الله أكبر الله أكبر، ثمّ قال: أشهد أن لا إله إلا الله، قال: أشهد أن لا إله إلا الله، ثمّ قال: أشهد أن محمداً رسول الله، قال: أشهد أن محمداً رسول الله، ثمّ قال: حيّ على الصلاة، قال: لا حول ولا قوة إلا بالله، ثمّ قال: حيّ على الفلاح، قال: لا حول ولا قوة إلا بالله، ثمّ قال: الله أكبر الله أكبر قال: الله أكبر الله أكبر، ثمّ قال: لا إله إلا الله، قال: لا إله إلا الله من قلبه دخل الجنة)) رواه مسلم، فحملوا ذلك العام على ما سوى هاتين الكلمتين، وهو غير جار على قاعدة؛ لأنّ عندنا المخصّص الأوّل ما لم يكن متصلاً لا يخصّص بل يعارض فيجري فيه حكم المعارضة أو يقدم العام، والحقّ الأوّل وإنّما قدّم العام في مواضع لاقتضاء حكم المعارضة ذاك في خصوص تلك المواضع، وعلى قول من لم يشترط ذلك فإنّما يلزم التخصيص إذا لم يمكن الجمع بأن تحقّق معارضاً للعام في بعض الأفراد بأن يوجب نفي الحكم المعلق بالعام عنها فيخرجها عنه، وهنا لم يلزم من وعده عليه الصلاة والسلام لمن أجاب كذلك، وقال عند الحيلة الحوقلة ثمّ هلّل في الآخر من قلبه بدخول الجنة نفى أن يحيل المجيب

الأول^(١): هذا مذهب آخر وإنما حملهم على ذلك ما رأوا من تقديمه العام في مواضع.

[١١٠] قوله: والحق الأول^(٢): أي: إثبات المعارضة.

[١١١] قوله: وإنما قدم العام^(٣): هذا تنبيه لهم على منشأ عللهم.

[١١٢] قوله: لم يشترط ذلك^(٤): أي: اتصال المخصص.

[١١٣] قوله: بأن تحقق معارضاً^(٥): هذا تصوير عدم الإمكان.

[١١٤] قوله: أن يجعل المجيب^(٦): فلا تعارض بين العام والخاص

بل يمكن الجمع بين الحيعة والحقولة.

[١١٥] قوله: وتعليل^(٧): أي: إبداء علة في *

[١١٦] قوله: الحديث المذكور^(٨): المفيد للعموم.

مطلقاً ليكون مجيباً على الوجه المسنون، وتعليل الحديث المذكور بأن إعادة المدعو دعاء الداعي يشبه الاستهزاء كما يفهم في الشاهد.

(١) "الفتح"، كتاب الصلاة، باب الأذان، ٢١٨/١، تحت قول "الهداية": وإن المستحب كون المؤذن عالماً بالسنة.

(٢) المرجع السابق.

(٣) المرجع السابق.

(٤) المرجع السابق.

(٥) المرجع السابق.

(٦) المرجع السابق.

(٧) المرجع السابق.

♣ في المخطوط هكذا: كما يبرر ذلك، والله تعالى أعلم.

(٨) "الفتح"، باب الأذان، ٢١٨/١، تحت قول "الهداية": وإن المستحب... إلخ.

[١١٧] قوله: ^(١) "أحد الأذنين"^(٢): أي: الأذان لما لم يكره فلا تكره الإقامة أيضاً؛ إذ كل واحد ذكر معظم فلا يمنع المحدث عنه كقراءة القرآن اهـ، "كافي"^(٣) فهذا تفسير ما ذكر فيه على سنن قولهم: القلم إحدى اللسانين واليأس إحدى راحتين إلى غير ذلك لا أنها من أفراد الأذان حقيقة فإنه باطل قطعاً كما بيّناه في "شمائم العنبر"^(٤).

(١) في "الهداية": (ينبغي أن يؤذن ويقيم على طهر فإن أذن على غير وضوء جاز ويكره أن يقيم على غير وضوء) لما فيه من الفصل بين الإقامة والصلاة ويروى أنه لا تكره الإقامة أيضاً؛ لأنها أحد الأذنين ويروى أنه يكره الأذان أيضاً. ملتقطاً.

(٢) "الهداية"، كتاب الصلاة، باب الأذان، ١/ ٢١٩. [أولین ص ٧٤]

(٣) "الكافي شرح الوافي"، كتاب الصلاة، باب الأذان، ١/ ٥٥، لأبي البركات عبد الله بن أحمد، حافظ الدين النسفي، (ت ٧١٠هـ). ("كشف الظنون"، ٢/ ١٩٩٧).

(٤) قال الإمام أحمد رضا -رحمه الله تعالى- في "شمائم العنبر": وما يقال في تعليل رواية مرجوحة مخالفة للمذهب أن الإقامة أحد الأذنين فهو كقولهم: "القلم أحد اللسانين" ولذا فسره الإمام النسفي بأن كل واحد منهما ذكر معظم كما يفسر هذا بأن كلا منهما يعرب عما في الضمير، ألم تر ما قدمنا من نصوص "الهداية" و"الكافي" والزيلعي والأكمل و"الدر" و"البحر" أن تكرار الأذان مشروع ولا يشرع تكرار الإقامة ألم تعلم ما نصّوا عليه في الكتب المذكورة جميعاً وغيرها أن أذان الجنب يعاد، ولا تعاد إقامته. ألم تسمع إلى ما في "البحر" عن "الظهيرية": (لو جعل الأذان إقامة يعيد الأذان ولو جعل الإقامة أذاناً لا يعيد لأن تكرار الأذان مشروع دون الإقامة) اهـ، ["البحر"، ١/ ٤٤٨] وفيه عن "المحيط": (لو جعل الأذان إقامة لا يستقبل ولو جعل الإقامة أذاناً يستقبل... إلخ) ["البحر"، ١/ ٤٤٨] إلى غير ذلك من مسائل باينوا فيها بين الأذان والإقامة وبالجملية الإلزام بإجراء أحكام الأذان طرأ في الإقامة شيء لا يتفوّه به من شتم رائحة العلم، ولكن الجهل إذا تركّب فهو الداء العضال.

("الفتاوى الرضوية"، الرسالة: شمائم العنبر في أدب النداء أمام المنبر، ٢٨/ ١٣٥-١٣٦).

باب شروط الصلاة التي تتقدمها

[١١٨] قوله: ^(١) فلا يلزم ما ذكر ^(٢):

وذلك لأن الدبر على هذا لا يكون [غليظاً] وحده بل مع ما حوله وهو حيثئذ أكبر بكثير من قدر الدرهم فصَحَّ اعتبار الدرهم.
أقول: لكن بقي أن تصَحَّ الصلاة مع انكشاف الدبر بتمامه وفيه شناعة لا يخفى.

(١) في "الهداية": (وبدن الحرة كلها عورة إلا وجهها وكفها فإن صلّت وربع ساقها أو ثلثه مكشوف تعيد الصلاة عند أبي حنيفة ومحمد رحمهما الله وإن كان أقل من الربع لا تعيد وقال أبو يوسف رحمه الله: لا تعيد إن كان أقل من النصف)؛ لأن الشيء إنما يوصف بالكثرة إذا كان ما يقابله أقل منه؛ إذ هما من أسماء المقابلة (وفي النصف عنه روايتان) فاعتبر الخروج عن حدّ القلة أو عدم الدخول في ضده ولهما أن الربع يحكي حكاية الكمال كما في مسح الرأس والحلق في الإحرام. ملتقطاً.

في "الفتح": ثم سوى في الكتاب بين الغليظة والخفيفة في اعتبار الربع، وقال الكرخي: يعتبر في الغليظة ما زاد على قدر الدرهم، وفي الخفيفة الربع اعتباراً بالنجاسة الغليظة والخفيفة، وغلط بأنه تغليظ يؤدي إلى التخفيف أو الإسقاط؛ لأن من الغليظة ما ليس أكثر من قدر الدرهم فيؤدي إلى أن كشف جميعها أو أكثرها لا يمنع، وقد يقال: إنه قيل: إن الغليظ قبل والدبر مع ما حولهما فيجوز كونه اعتبر ذلك فلا يلزم ما ذكر.

(٢) "الفتح"، كتاب الصلاة، باب شروط الصلاة التي تتقدمها، ٢٢٨/١، تحت قول "الهداية": تعيد الصلاة.

[١١٩] قوله: ^(١) ظهر فائت ^(٢): أي: فإن كان عليه ظهر فائت وقعت عنه قطعاً فكيف تقع عن السنة!

(١) في "الهداية": (وينوي الصلاة التي يدخل فيها بنية لا يفصل بينها وبين التحريمة بعمل) ثم إن كانت الصلاة نفلًا يكفيه مطلق النية وكذا إن كانت سنة في الصحيح. ملتقطاً.

في "الفتح": فالحاصل أن وصف السنة يحصل بنفس الفعل على الوجه الذي فعله صلى الله عليه وسلم وهو إنما كان يفعل على ما سمعت؛ فإنه صلى الله عليه وسلم لم يكن ينوي السنة بل الصلاة لله تعالى، فعلم أن وصف السنة ثبت بعد فعله على ذلك الوجه تسمية من لفعله المخصوص لا أنه وصف يتوقف حصوله على نيته وقد حصلت مقالة في كتابة بعض أشياخ حلب أن الأربع التي تصلى بعد الجمعة ينوي بها آخر ظهر أدركت وقته ولم أؤده بعد في موضع يشك في صحة الجمعة إذا ظهر صحة الجمعة تنوب عن سنة الجمعة، وأنكره الآخر، واستفتي بعض أشياخ مصر رحمهم الله فأفتى بعدم الإجزاء، فقلت: هذه الفتوى تنفرع على اشتراط تعيين السنة في النية، وما قاله الحلبي بناء على التحقيق فإنه إذا نوى آخر ظهر فقد نوى أصل الصلاة بوصف فإذا انتفى الوصف في الواقع قلنا على المختار من المذهب إن بطلان الوصف لا يوجب بطلان أصل الصلاة بقي نية أصل الصلاة وبها تتأدى السنة ثم راجعت المفتي المصري وذكرت له هذا فرجع دون توقف هذا الأمر الجائز، فأما الاحتياط فإن ينوي في السنة الصلاة متابعة للنبي صلى الله عليه وسلم، ولا يخفى تقيّد وقوعها عن السنة إذا صحت الجمعة بما إذا لم يكن عليه ظهر فائت.

(٢) "الفتح"، كتاب الصلاة، باب شروط الصلاة التي تتقدمها، ٢٣٣/١، تحت قول "الهداية": في الصحيح.

باب صفة الصلاة

[١٢٠] قوله: ^(١) "أدخلت التاء كما في قول الشاعر^(٢): كما أن الشاعر أول الأرض بالمكان فترك التاء في الفعل كذلك هاهنا جمع الفريضة وأولها بالفرض فأتى بالتاء في العدد.

[١٢١] قوله: ^(٣) وهو تعليق.....

(١) في "الهداية": (فرائض الصلاة ستة: التحريمة والقيام والقراءة والركوع والسجود والقعدة في آخر الصلاة مقدار التشهد) لقوله عليه السلام لابن مسعود رضي الله عنه حين علمه التشهد: ((إذا قلت هذا أو فعلت هذا فقد تمت صلاتك)) علق التمام بالفعل قرأ أو لم يقرأ. ملتقطاً.

في "الفتح": (قوله: فرائض الصلاة ستة) لا يخلو عن شيء؛ لأنه إن اعتبر آحاد الفرائض فريضة لم تجز التاء في عدده، وإن اعتبر فرضاً لم يكن ذلك جمعه لأنّ فعائل إنّما تطرد في كلّ رباعي ثالثه مدة، مؤنث بالتاء، كسحابة وصحيفة وحلوبة أو بالمعنى كشمال وعجوز وسعيد علم امرأة، وأمّا جعله فريضة على تأويله بالفرض أدخلت التاء كما في قول الشاعر: ولا أرض أبقل إيقالها بتأويل المكان فهو تصرف ليس لنا أن نفعله بل إنّما لنا أن نؤول الوارد عنهم مخالفًا لجاداتهم.

(٢) "الفتح"، كتاب الصلاة، باب صفة الصلاة، ٢٣٩/١، تحت قول "الهداية": فرائض الصلاة ستة.

(٣) في "الفتح": (قوله: علق التمام بالفعل... إلخ) بيان للمراد لا أنه معنى اللفظ يعني: لما قام الدليل على أن لا بدّ من القعدة كان المراد ((إذا قلت هذا)) وأنت قاعد ((أو فعلت هذا)) قائلاً أو غير قائل ((تمت))، فلو تمّ هذا سنداً ومنتكاً كان الاستدلال به على فرضية القعدة عيناً متوقفاً على ثبوت فرضيتها بما يستقلّ بذلك بحيث لا يكون حديث ابن مسعود جزء المثبت فلم يتعلّق به إثبات أصلاً كما أشرنا إليه من إثباته ببيان المجمل فكيف ولم يتمّ، فإنّ الذي في "أبي داود": ((إذا قلت

بهما^(١): أي: بالقراءة والقيود.

[١٢٢] قوله: الخبر بالمبين^(٢): وهو قوله تعالى: ﴿وَأَقِيمُوا الصَّلَاةَ﴾ [البقرة: ٤٣].

[١٢٣] قوله: [وهو أكثر من العكس فيما أظن]^(٣): أي: حمل الواو على معنى أو.

[١٢٤] قوله: ^(٤) شرعيتها الخروج، هذا وقد عدّ من الفرائض^(٥):

هذا وقضيت هذا فقد قضيت صلاتك إن شئت أن تقوم فقم وإن شئت أن تقعد (فاقعد) وهو تعليق بهما فإذا اتصل الخبر بالمبين كانا فرضين، نعم هو بلفظ: "أو فعلت هذا" في رواية للدارقطني، فلو لم يتبين أنها مدرجة من كلام ابن مسعود لوجب حمل أو على معنى الواو ليوافق المرفوع، وهو أكثر من العكس فيما أظن.
(١) "الفتح"، كتاب الصلاة، باب صفة الصلاة، ١/ ٢٤٠، تحت قول "الهداية": علّق التمام بالفعل... إلخ.

(٢) المرجع السابق.

(٣) المرجع السابق.

(٤) في "الفتح": اختلف مشايخنا في قدر الفرض من القعدة، قيل: قدر ما يأتي بالشهادتين، والأصحّ أنّه قدر قراءة التشهد إلى "عبده ورسوله" للعلم بأنّ شرعيتها لقراءته، وأقلّ ما ينصرف إليه اسم التشهد عند الإطلاق ذلك وعلى هذا ينشأ إشكال وهو أنّ كون ما شرع لغيره بمعنى أنّ المقصود من شرعيته غيره يكون أكد من ذلك الغير ممّا لم يعهد بل وخلاف المعقول، فإذا كان شرعية القعدة للذكر أو السلام كانت دونهما فالأولى أن يعيّن سبب شرعيتها الخروج، هذا وقد عدّ من الفرائض إتمامها.

(٥) "الفتح"، كتاب الصلاة، باب صفة الصلاة، ١/ ٢٤٠، تحت قول "الهداية": علّق التمام بالفعل... إلخ.

أقول: وفيه أنه حينئذ * الأولى ما يطلق اسم القعود؛ لأنه كاف للخروج وقد علمت أن المعتمد الافتراض بقدر التشهد كاملاً بل هو ورد أيضاً على من فرض بقدر الشهادتين كما لا يخفى فالمحيد ما مر من أن فعله صلى الله تعالى عليه وسلم وقع بياناً لمجمل الكتاب فيفيد الافتراض مع زيادة أنه صلى الله تعالى عليه وسلم لم ينقل عنه قط أنه قعد أقل مما يتمكن فيه من قراءة التشهد كاملاً فلزم افتراضها لا لتشهد؛ لأنها أقوى منه ولا للخروج لما ذكرنا فثبت أنها ركن زائد وليس بشرط كما صححه في "البدائع" (١).

[١٢٥] قوله: (٢) وهو تعليمه الأعرابي من غير ذكره (٣):

أقول: ليس في حديث الأعرابي ذكر النية ولا ذكر السلام ولا ذكر الصلاة بل فيه: ((فإن كان معك قرآن فاقرأ به وإلا فأحمد الله وكبره وهللّه)) كما رواه د (٤) ق (٥) * على أنه يمكن أن النبي صلى الله تعالى عليه

♣ في المخطوط:  ولم نفر عليه، والله تعالى أعلم.

(١) "البدائع"، كتاب الصلاة، فصل في أركان الصلاة، ١ / ٣٠٠.

(٢) في "البداية": ويرفع يديه مع التكبير وهو سنة.

في "الفتح": (قوله: وهو سنة) أثبتة بالمواظبة، وهي وإن كانت من غير ترك تفيد الوجوب لكن إذا لم يكن ما يفيد أنها ليست لحامل الوجوب وقد وجد وهو تعليمه الأعرابي من غير ذكره.

(٣) "الفتح"، باب صفة الصلاة، ١ / ٢٤٤، تحت قول "الهداية": وهو سنة.

(٤) أخرجه أبو داود في "سننه" (٨٦١)، باب صلاة من لا يقيم صلبه... إلخ، ١ / ٣٢٨.

(٥) أخرجه البيهقي في "سننه" (٣٩٧٥)، باب الذكر يقوم مقام القراءة... إلخ،

♣ في المخطوط: *كأنه دفت*؛ لأن "د" رمز لـ "سنن أبي داود" و"ق" لـ "سنن الكبرى"

للبيهقي وأما "ف" لم نجدها رمزاً، والله تعالى أعلم.

وسلم رآه يرفع يديه فلم يكن حاجة إلى التعليم فافهم.
 [١٢٦] قوله: ^(١) اقصدنا بخير ^(٢): هذا التفسير يفيد أن اللفظ أمنا من "أم يؤم" : قصد.
 [١٢٧] قوله: ^(٣) في نفس الانتقال إليها ^(٤):

(١) في "البداية": ولو افتتح الصلاة باللهم اغفر لي لا يجوز.
 في "العناية": (قوله: وإن افتتح الصلاة باللهم اغفر لي) بيان أن الشروع بغير اللفظ المنقول إنما يصح إذا كان ثناء خالصاً، وأما إذا كان مشوباً بحاجته فلا يجوز بالاتفاق، ففي قوله: اللهم اغفر لي لا يكون شارباً؛ لأنه مشوب بحاجته فلم يكن تعظيماً خالصاً، وإن قال: اللهم فقد اختلف فيه، قيل: يجرئه؛ لأن معناه: يا الله فتمحّض ذكراً وهو قول أهل البصرة، وقيل: لا يجرئه؛ لأن معناه: يا الله أمنا بخير أي: اقصدنا بخير وهو قول أهل الكوفة فلم يكن تعظيماً خالصاً.

(٢) "العناية"، كتاب الصلاة، باب صفة الصلاة، ١/ ٢٤٩، تحت قول "الهداية": وإن افتتح الصلاة باللهم اغفر لي.

(٣) في "الهداية": الأصل أن كل قيام فيه ذكر مسنون يعتمد فيه وما لا فلا هو الصحيح.
 وفي "الفتح": (قوله: هو الصحيح) فلا يرسلهما بعد الافتتاح حتى يضع، واحترز به عن قول أبي حفص الفضلي؛ يسّن الإرسال في الجنائز وتكبيرات العيد والقومة فيكون سنّة القيام مطلقاً، وعن قول أصحاب الفضلي أبي علي النسفي والحاكم عبد الرحمن: السنّة في هذه المواضع الاعتماد مخالفة للروافض؛ فإنهم يرسلون والصحيح التفصيل المذكور وعليه الأكثر ثمّ الإرسال في القومة بناء على الضابط المذكور يقتضي أن ليس فيها ذكر مسنون، وإنما يتمّ إذا قيل بأن التحميد والتسميع ليس سنّة فيها بل في نفس الانتقال إليها لكنه خلاف ظاهر النصوص، والواقع أنه قلما يقع التسميع إلا في القيام حالة الجمع بينهما.

(٤) "الفتح"، باب صفة الصلاة، ١/ ٢٥٠، تحت قول "الهداية": هو الصحيح.

وعليه نصّ في "الهداية"^(١) عن "شرح النقاية" لأبي المكارم^(٢).
[١٢٨] قوله: ^(٣)والجواب أن وجوبهما^(٤):

(١) "الهداية" = "الفتاوى العالمكيرية"، كتاب الصلاة، الباب الرابع، الفصل الثالث، ٧٣/١: جمعها جماعة من أفاضل علماء الهند برئاسة الشيخ نظام بأمر السلطان أبي المظفر محي الدين محمد أورثك زيب عالم كير (ت ١١١٨ هـ).
("الأعلام"، ٤٦/٦، "سلك الدرر"، الجزء الرابع، ١٢٧/٢، "رد المحتار"، ١/٤١٥، تحقيق: حسام الدين بن محمد صالح فرفور الدمشقي).

(٢) هو أبو المكارم بن عبد الله بن محمد، أتم شرح "النقاية" في رجب سنة ٩٠٧ هـ.
(كشف الظنون، ٢/١٩٧٢).
(٣) في "الهداية": قراءة الفاتحة لا تتعين ركناً عندنا، وكذا ضمّ السورة إليها خلافاً للشافعي رحمه الله في الفاتحة ولمالك رحمه الله فيهما. لنا قوله تعالى: ﴿فَأَقْرَأْ مَا تَسَرَّ مِنَ الْقُرْآنِ﴾ [المزمل: ٢٠] والزيادة عليه بخبر الواحد لا يجوز لكنّه يوجب العمل فقلنا بوجوبهما. ملتقطاً.

في "الفتح": (قوله: فقلنا بوجوبهما) على إرادة الأعمّ من السورة بالسورة؛ فإنّ الواجب بعد الفاتحة ثلاث آيات قصار أو آية طويلة سواء كان ذلك سورة أو لا نظراً إلى ما تقدّم من الرواية القائلة ومعها غيرها، بقي أن يقال: ثبوت الوجوب بهذا الظنيّ إنّما هو إذا لم يعارضه معارض لكنّه ثابت بقوله عليه الصلاة والسلام للأعرابي الذي أخفّ صلاته لمّا علّمه: ((فكبر ثم اقرأ ما تيسر معك من القرآن)) ومقام التعليم لا يجوز فيه تأخير البيان فلو كانتا واجبتين لنصّ عليهما له، والجواب أن وجوبهما كان ظاهراً ولم يظهر من حال الأعرابي حفظه لهما فقال له عليه الصلاة والسلام: ((فاقرأ ما تيسر معك)) أي: سواء كان ما معك الفاتحة أو غيرها غير أنّه إن كان معه الفاتحة فالمقصود ما تيسر بعدها لظهور لزومها.

(٤) "الفتح"، باب صفة الصلاة، ٢٥٦/١، تحت قول "الهداية": فقلنا بوجوبهما.

أقول: قدّمنا^(١) أنه لم يذكر له بعض الواجبات.
 [١٢٩] قوله: ^(٢) واحدة كره كذا عن محمد^(٣): يأتي ص ١٢٦^(٤) أنها
 كراهة تنزيه.
 [١٣٠] قوله: ^(٥) أن تكون القومة والجلسة واجبتين^(٦): وقد اعتمد فيه
 بعد عليه * قال: اعتقادي أنه يأثم إن لم يقم صلبه فيهما كما يأتي
 ص ١٢٦^(٧).

- (١) انظر المقولة: [١٢٥] قوله: وهو تعليمه الأعرابي من غير ذكره.
 (٢) في "الفتح": لو ترك التسبيح أصلاً أو أتى به مرة واحدة كره كذا عن محمد.
 (٣) "الفتح"، كتاب الصلاة، باب صفة الصلاة، ٢٥٩/١، تحت قول "الهداية": أدنى
 كمال الجمع.
 (٤) انظر "الفتح"، كتاب الصلاة، باب صفة الصلاة، ٢٦٧/١، تحت قول "الهداية":
 فلا يزداد على النص.
 (٥) في "الهداية": ثم القومة والجلسة سنة عندهما وكذا الطمأنينة في تخريج الجرجاني.
 في "الفتح": (قوله: ثم القومة والجلسة) أي: بين السجدين سنة عندهما أي: باتفاق
 للمشايخ بخلاف الطمأنينة على ما سمعت من الخلاف، وعند أبي يوسف هذه
 الفرائض للمواظبة الواقعة بياناً وأنت علمت حال الطمأنينة، وينبغي أن تكون
القومة والجلسة واجبتين للمواظبة.
 (٦) "الفتح"، كتاب الصلاة، باب صفة الصلاة، ٢٦٢/١، تحت قول "الهداية": ثم
 القومة والجلسة.
 * في المخطوط: وتمت تزيينها والله تعالى أعلم.
 (٧) انظر "الفتح"، باب صفة الصلاة، ٢٦٧/١، تحت قول "الهداية": والأصح.

[١٣١] قوله: ^(١) من الأنف لا ما لان ^(٢): المعتبر وضع ما صلب من الأنف لا ما لان أقول: لأنه لا يتحقق فيه التمكين الأرض.
[١٣٢] قوله: ^(٣) بخبر الواحد ^(٤):

(١) في "الفتح" عن "النهاية": أن وضع الجبهة يتأدى به الفرض بإجماع الثلاثة، وهو ظاهر من "الهداية" حيث قال بعد قوله: فإن اقتصر على أحدهما جاز عنده، وقالوا: لا يجوز الاقتصار على الأنف إلا من عذر، ولم يقل على أحدهما أو عليه والحديث المذكور في الكتب الستة عن ابن عباس قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: ((أمرت أن أسجد على سبعة أعظم: على الجبهة واليدين والركبتين وأطراف القدمين)) ورواية: وأشار بيده إلى أنفه غير ضائرة، فإن العبرة للفظ الصريح، والإشارة إلى الجبهة تقع بتقريب اليدين إلى جهة الأنف للتقارب ثم المعتبر وضع ما صلب من الأنف لا ما لان.

(٢) "الفتح"، كتاب الصلاة، باب صفة الصلاة، ١/ ٢٦٤، تحت قول "الهداية": فإن اقتصر على أحدهما جاز عند أبي حنيفة رحمه الله.

(٣) في "الفتح": المأمور به في كتاب الله تعالى السجود وهو وضع بعض الوجه ممّا لا سخرية فيه وهو يتحقق بالأنف، فتوقيف أجزائه على وضع آخر معه زيادة بخبر الواحد مع اشتهاار الوجه فيما روي في سنن الأربعة والحق أن ثبوت رواية الوجه أو الآراب لا تقدح في صحة رواية الجبهة فالحق أن مقتضاه ومقتضى المواظبة المذكورة الوجوب، ولا يبعد أن يقول به أبو حنيفة وتحمل الكراهة المروية عنه على كراهة التحريم وعلى هذا فجعل بعض المتأخرين الفتوى على الرواية الأخرى الموافقة لقولهما لم يوافقه دراية ولا القوي من الرواية هذا. ملتقطاً.

(٤) "الفتح"، باب صفة الصلاة، ١/ ٢٦٤، تحت قول "الهداية": وهو المأمور به.

وقد سبق^(١) أن قوله تعالى: ﴿وَأَسْجُدُوا﴾ [الحج: ٧٧] ليس بمجمل حتى يلحق بيانا*.

[١٣٣] قوله: ^(٢) أنه عدم ذكرها^(٣): قدّمنا^(٤) أنه لم يذكر له بعض الواجبات فافهم.

(١) انظر "الفتح"، كتاب الصلاة، باب صفة الصلاة، ٢٦١ / ١، تحت قول "الهداية": ولهما أن الركوع.

✽ في المخطوط: ^{سبحان ربّي الأعلى} ومعناه: أن الآية ليس بمجمل حتى يفتقر إلى البيان، والله تعالى أعلم.

(٢) في "الهداية": (ويقول في سجوده: سبحان ربّي الأعلى ثلاثا وذلك أدناه)؛ لقوله عليه السلام: ((وإذا سجد أحدكم فليقل في سجوده: سبحان ربّي الأعلى ثلاثا وذلك أدناه)) أي: أدنى كمال الجمع ويستحب أن يزيد على الثلاث في الركوع والسجود بعد أن يختم بالوتر؛ لأنه عليه السلام كان يختم بالوتر، وإن كان إماما لا يزيد على وجه يملّ القوم حتى لا يؤدي إلى التنفير ثم تسبيحات الركوع والسجود سنة؛ لأن النص تناولهما دون تسبيحاتهما فلا يزداد على النص.

في "الفتح": (قوله: فلا يزداد على النص) عدم الزيادة لا يستلزم القول بالسنية لجواز الوجوب والمواظبة والأمر من قوله: فليقل اجعلوها يقتضيه إلا لصارف بخلاف قول أبي مطيع بافتراضها فإنه مشكل جداً، وقيل في الصارف: إنه عدم ذكرها للأعرابي عند تعليمه فيكون أمر استحباب.

(٣) "الفتح"، كتاب الصلاة، باب صفة الصلاة، ٢٦٧ / ١، تحت قول "الهداية": فلا يزداد على النص.

(٤) انظر المقولة: [١٢٥] قوله: وهو تعليمه الأعرابي من غير ذكره.

[١٣٤] قوله: ^(١) "لأنه رجل * مجهول" ^(٢): أي: القائل بأنه لم يسمع كما تفيده عبارة الزيلعي في "نصب الراية" ^(٣).

(١) في "الفتح": عن عاصم بن كليب عن عبد الرحمن بن الأسود عن علقمة قال: قال عبد الله بن مسعود: ألا أصلي بكم صلاة رسول الله صلى الله عليه وسلم فصلّي ولم يرفع يديه إلّا في أول مرة، وفي لفظ: فكان يرفع يديه في أول مرة ثم لا يعود، قال الترمذي: حديث حسن، وأخرجه النسائي عن ابن المبارك عن سفيان... إلخ، وما نقل عن ابن المبارك أنه قال: لم يثبت عندي حديث ابن مسعود فغير ضائر بعد ما ثبت بالطريق التي ذكرنا، والقدح في عاصم بن كليب غير مقبول، فقد وثقه ابن معين وأخرج له مسلم حديثه في الهدي وغيره عن علي وفي عبد الرحمن بأنه لم يسمع من علقمة باطل؛ لأنه عن رجل مجهول.

* هكذا في المخطوط وهو موافق لنسخة الهندية [انظر "الفتح"، ١/ ١٢٨] أمّا في نسختنا "الفتح" لكن: (لأنه عن رجل).

(٢) "الفتح"، كتاب الصلاة، باب صفة الصلاة، ١/ ٢٦٩، تحت قول "الهداية": لقوله صلى الله عليه وسلم.

(٣) "نصب الراية"، كتاب الصلاة، باب صفة الصلاة، ١/ ٤٧٣.

فصل في القراءة

[١٣٥] قوله: ^(١) أمران: الاستماع والسكوت فيعمل بكلّ منهما ^(٢):
أقول فيه: أنّ المطلوب بالآية السكوت للاستماع لا كلّ بانفراده ولذا
لو كان أحد يتلو القرآن في نفسه لا يجب على الجالسين عنده السكوت
بإجماع الأمة.
[١٣٦] قوله: ^(٣) أيضاً قال في "الخلاصة": هذا كلّ.....

(١) في "الفتح": قوله تعالى: ﴿وَإِذَا قُرِئَ الْقُرْآنُ فَاسْتَمِعُوا لَهُ وَأَنْصِتُوا﴾ [الأعراف: ٢٠٤] والإنصات لا يخصّ الجهرية؛ لأنه عدم الكلام لكن قيل إنه السكوت للاستماع لا مطلقاً، وحاصل الاستدلال بالآية أنّ المطلوب أمران: الاستماع والسكوت فيعمل بكلّ منهما.

(٢) "الفتح"، كتاب الصلاة، باب صفة الصلاة، فصل في القراءة، ٢٩٨/١، تحت قول "الهداية": بالنص.

(٣) في "الفتح" عن "الخلاصة": إذا قرأ سورة واحدة في ركعتين اختلف فيه، والأصحّ أنّه لا يكره لكن لا ينبغي أن يفعل ولو فعل لا بأس به، وكذا لو قرأ وسط السورة أو آخر سورة في الأولى، وفي الثانية وسط سورة أو آخر سورة أخرى أي: لا ينبغي أن يفعل، ولو فعل لا بأس به، وفي نسخة الحلواني: قال بعضهم: يكره، ولو جمع بين سورتين في ركعة لا ينبغي أن يفعل ولو فعل لا بأس به، والانتقال من آية من سورة إلى آية من سورة أخرى أو من هذه السورة بينهما آيات مكروه، وكذا الجمع بين سورتين بينهما سور أو سورة في ركعة، أمّا في الركعتين فإن كان بينهما سور أو سورتان لا يكره، وإن كان سورة قيل: يكره، وقيل إن كانت طويلة لا يكره كما إذا كانت سورتان قصيرتان، وإن قرأ في ركعة سورة وفي الثانية ما فوقها أو فعل ذلك في

في الفرائض^(١): من صدر هذه الفروع إلى هنا كله عن "الخلاصة" ١٢.
[١٣٧] قوله: نهى بلالاً عن الانتقال^(٢): انظر ما كتبنا على هامش
["ش"] ص ٥٧٠^(٣).

ركعة فهو مكروه، وإن وقع هذا من غير قصد بأن قرأ في الأولى بـ ﴿قُلْ أَعُوذُ بِرَبِّ
النَّاسِ﴾ [الناس: ١] يقرأ في الثانية هذه السورة أيضاً، قال في "الخلاصة": هذا كله
في الفرائض أما في النوافل فلا يكره، وعندني في الكلية نظر؛ فإنه صلى الله عليه
وسلم نهى بلالاً عن الانتقال من سورة إلى سورة وقال له: ((إذا ابتدأت بسورة
فأتتها على نحوها)) حين سمعه ينتقل من سورة إلى سورة في التهجد.
(١) "الفتح"، كتاب الصلاة، باب صفة الصلاة، فصل في القراءة، ٢٩٩/١، تحت قول
"الهداية": وكذلك في الخطبة.

(٢) "الفتح"، كتاب الصلاة، باب صفة الصلاة، فصل في القراءة، ٢٩٩/١، تحت قول
"الهداية": وكذلك في الخطبة.

(٣) كتب الإمام أحمد رضا في "جد الممتار" على قول الشامي: (نهى بلالاً رضي الله عنه):

("رد المحتار"، ٣٣٠/٢، تحت قول "الدر": ولا يكره في النفل شيء من ذلك)

أقول: رحم الله المحقق ورحمنا به، لم ينه النبي صلى الله تعالى عليه وسلم بل صوب
فعله، ففي "سنن أبي داود" عن أبي قتادة رضي الله تعالى عنه: أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ
تعالى عليه وسلم خرج ليلة فإذا هو بأبي بكر يصلي يخفض من صوته، ومَرَّ بِعَمْرٍ
وهو يصلي رافعاً صوته، قال أبو بكر: قد أسمعُ مَنْ ناجيتُ يا رسول الله! وقال
عمر: أوقظ الوَسْنانَ وأطرُدُ الشَّيطانَ. قال أبو داود: زاد الحسن [أي: ابن الصباح شيخ
أبي داود] في حديثه: فقال النبي صلى الله تعالى عليه وسلم: ((يا أبا بكر! ارفع من
صوتك شيئاً، وقال لعمر: اخفض من صوتك شيئاً)) [أخرجه أبو داود في "سننه"]

(١٣٢٩)، كتاب التطوع، باب رفع الصوت بالقراءة في صلاة الليل، ٥٤ / ٢] ثم روى أبو داود عن أبي هريرة رضي الله تعالى عنه بهذه القصة قال: لم يذكر: "فقال لأبي بكر: ارفع شيئاً"، ولا "لعمر اخفض شيئاً"، زاد: ((وقد سمعتك يا بلال! وأنت تقرأ من هذه السورة ومن هذه السورة)) قال: كلام طيب يجمعه الله بعضه إلى بعض، فقال النبي صلى الله تعالى عليه وسلم: ((كلكم قد أصاب)) اهـ [أخرجه أبو داود في "سننه" (١٣٣٠)، كتاب التطوع، باب رفع الصوت بالقراءة في صلاة الليل، ٥٥ / ٢]. وليس فيه ما ذكر المحقق: ((إذا ابتدأت سورة... إلخ)) وإذ قد ثبت قوله صلى الله تعالى عليه وسلم: ((كلكم قد أصاب)) فهذا لا يكون إلا إرشاداً إلى ما هو أفضل كإرشاده الصديق إلى أن يرفع شيئاً فلا يقال: الإخفاء مكروه، كذا هذا، وانظر ما يأتي عن "الغنية"، وللمحشي أواخر سجود التلاوة ص ٨١٦ [رد المحتار، كتاب الصلاة، باب سجود التلاوة، ٧١٩ / ٢، تحت قول "الدر": ويحتمل].

("جد الممتار"، كتاب الصلاة، فصل في القراءة، ٣ / ٢٤٤-٢٤٥، تحت المقولة: (١١٣٣)

باب الإمامة

[١٣٨] قوله: ^(١) لعتبان بن مالك في تركها ^(٢):

أقول فيه: أنه رضي الله تعالى عنه لم يعتذر بالعمى بل بأن السيول تحول بينه وبين مسجد قومه كما في الصحيحين ^(٣) وهذا من الأعذار المبيحة لترك الجماعة لا شك.

(١) في "الفتح": الجماعة تسقط بالعتذر، فمن الأعذار المرض وكونه مقطوع اليد من خلاف أو مفلوجاً أو مستخفياً من السلطان أو لا يستطيع المشي كالشيخ العاجز وغيره وإن لم يكن بهم ألم، وفي "شرح الكنز": والأعمى عند أبي حنيفة، والظاهر أنه اتفاق، والخلاف في الجمعة لا الجماعة ففي "الدراية": قال محمد: لا يجب على الأعمى، وبالمطر والطين والبرد الشديد والظلمة الشديدة في الصحيح، وعن أبي يوسف: سألت أبا حنيفة عن الجماعة في طين وردغة فقال: لا أحب تركها. وقال محمد في "الموطأ": الحديث رخصة يعني: قوله صلى الله عليه وسلم: ((إذا ابتلت النعال فالصلاة في الرحال)) وما عن ابن أم مكتوم أنه قال: يا رسول الله إنني ضريب شاسع الدار ولي قائد لا يلائمني فهل تجد لي رخصة أن أصلي في بيتي؟ قال: ((أسمع النداء؟ قال: نعم، قال: ما أجد لك رخصة)) رواه أبو داود وأحمد والحاكم وغيرهم، معناه: لا أجد لك رخصة تحصل لك فضيلة الجماعة من غير حضورها، لا الإيجاب على الأعمى فإنه صلى الله عليه وسلم رخص لعتبان بن مالك في تركها.

(٢) "الفتح"، باب الإمامة، ١/ ٣٠٠، تحت قول "الهداية": الجماعة سنة.

(٣) أخرجه البخاري في "صحيحه" (٤٢٥)، كتاب الصلاة، باب المساجد في البيوت،

١/ ١٦٣، ومسلم في "صحيحه" (١٤٩٦)، كتاب المساجد ومواضع الصلاة، باب

الرخصة في التخلف عن الجماعة بعذر، ص ٢٥٨.

[١٣٩] قوله: ^(١) قيل هما روايتان ^(٢): ذكر النووي ^(٣) في "المنهاج" ^(٤)

(١) في "الفتح": (قوله: الجماعة سنة) لا يطابق دليله الذي ذكره الدعوى؛ إذ مقتضاه الوجوب إلّا لعذر إلّا أن يريد ثبوتها بالسنة، وحاصل الخلاف في المسألة أنها فرض عين إلّا من عذر، وقيل على الكفاية، وفي "الغاية": قال عامة مشايخنا: إنها واجبة، وتسميتها سنة لوجوبها بالسنة وقيل: الجماعة سنة مؤكدة في قوة الواجب، فهذه أربعة أقوال وجه الأول قوله صلى الله عليه وسلم: ((لقد هممت أن أمر بالمؤذن فيؤذن ثم أمر رجلاً فيصلي بالناس ثم أنطلق معي برجال معهم حزم الحطب إلى قوم يتخلفون عن الصلاة فأحرق عليهم بيوتهم بالنار)) وليس المراد ترك الصلاة أصلاً بدليل ما عن أبي هريرة رضي الله عنه عنه صلى الله عليه وسلم: ((لقد هممت أن أمر فتية فيجمعوا لي حزماً من حطب ثم آتي قوماً يصلون في بيوتهم ليست بهم علة فأحرقها عليهم)) فليل ليزيد هو ابن الأصم: الجمعة عنى أو غيرها؟ قال: صمت أذناي إن لم أكن سمعت أبا هريرة يأثره عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ولم يذكر الجمعة ولا غيرها، رواه مسلم وغيره، وإنما قالوا ليزيد ذلك؛ لأنه روى عن ابن مسعود نحوه إلّا أنه قال: يتخلفون عن الجمعة، رواه مسلم أيضاً، قيل: هما روايتان: رواية في الجمعة ورواية في الجماعة وكلاهما صحيح. ملقطاً.

(٢) "الفتح"، باب الإمامة، ١ / ٣٠٠، تحت قول "الهداية": الجماعة سنة.

(٣) هو أبو زكريا محيي الدين يحيى بن شرف بن مري بن حسن بن حسين بن محمد بن جمعة بن حزام النووي، الدمشقي، الشافعي، (ت ٦٧٦ أو ٦٧٧ هـ) من تصانيفه: "الأربعون النووية"، "روضة الطالبين وعمدة المفتين"، "رياض الصالحين"، "الإيضاح"، "روضة الفقه"، "المنهاج" في شرح "صحيح مسلم"، وغيرها.

("معجم المؤلفين"، ٤ / ٩٨، "الأعلام"، ٨ / ١٤٩، "هدية العارفين"، ٢ / ٥٢٤).

(٤) "شرح صحيح مسلم" للنووي، كتاب المساجد ومواضع الصلاة، باب فضل الجماعة وبيان التشديد في التخلف عنها، الجزء الخامس، ٣ / ١٥٤.

والعيني^(١) في "عمدة القاري"^(٢).

[١٤٠] قوله: ^(٣) أنه قاله.....

(١) هو محمود بن أحمد بن موسى بن أحمد، أبو محمد، بدر الدين العيني الحنفي، (ت ٨٥٥هـ). من كتبه: "عمدة القاري في شرح البخاري"، "مغاني الأخيار في رجال معاني الآثار"، "العلم الهيب في شرح الكلم الطيب" و"عقد الجمان في تاريخ أهل الزمان". ("الأعلام"، ٧/١٦٣).

(٢) "عمدة القاري"، كتاب الأذان، باب وجوب صلاة الجماعة، ٤/٢٢٤-٢٢٥.

(٣) في "الفتح": والسنة المؤكدة التي تقرب منه المواظبة عليها وما تمسك به مثبتو السنة من قوله صلى الله عليه وسلم: ((صلاة الرجل في الجماعة تفضل على صلاته في بيته أو سوقه سبعا وعشرين ضعفاً)) فإنه يقتضي ثبوت الصحة والفضيلة بلا جماعة، فجوابه أنه لا يستلزم أكثر من ثبوت صحة ما في البيت والسوق في الجملة بلا جماعة، ولا شك فيه إذا فاتته الجماعة، فالمعنى صلاة الجماعة أفضل من الصلاة في بيته فيما تصح فيه، ولو كان مقتضاه الصحة مطلقاً بلا جماعة لم يدل على سنيها لجواز أن الجماعة ليست من أفعال الصلاة فيكون تركها مؤثماً لا مفسداً، وحاصله أنه إيجاب فعل الصلاة في جمع كل إيجاب فعلها في أرض غير مغصوبة وزمان غير مكروه، فإن قلت: لم لم تقل في الجواب إنه يقتضي الصحة، وعدم الواجب لا ينافيها؟ فالجواب أن اللزوم ملاحظ باعتبارين باعتبار صدوره من الشارع، وباعتبار ثبوته في حقنا فملاحظته بالاعتبار الثاني إن كان طريق ثبوته عن الشارع قطعياً كان متعلقه الفرض ونافي ترك مقتضاه الصحة وإن كان ظنيّاً كان الوجوب ولم ينافها لا لاسم الوجوب بل لأن ثبوته عنه صلى الله عليه وسلم ليس قطعياً، فإننا لو قطعنا به عنه نافي، ولذا لا يثبت هذا القسم أعني: الواجب في حق من سمع من النبي صلى الله عليه وسلم مشافهة مع قطعياً دلالة المسموع فليس في حقه إلا الفرض الذي عدمه مناف للصحة أو غير اللازم من السنة فما بعدها فظهر

مريداً^(١): أي: الأحاديث الواردة فيها الأمر بالجماعة مثلاً.
 [١٤١] قوله: معنى ظاهره^(٢): أي: ظاهر الأمر مثلاً وهو الإلزام فيفرض
 أو لا بل أراد النذب مثلاً فيندب.
 [١٤٢] قوله: ^(٣) فمبتدع، انتهى من "الخلاصة"^(٤):
 أقول: لكن لم أر في "الخلاصة" قوله: أو عمر إنما فيها^(٥): (ولو أنكر
 خلافة الصديق رضي الله تعالى عنه فهو كافر) اهـ، وهكذا نقل عنها في
 "خزانة المفتين"^(٦) فصل فيمن يصح الاقتداء به ومن لا يصح.

بهذا أن ملاحظته بالاعتبار الأول ليس فيه وجوب بل الفرضية أو عدم اللزوم
 أصلاً، والكلام فيما نحن فيه إنما هو باعتبار صدوره منه صلى الله عليه وسلم أنه
 قال مريداً معنى ظاهره أو لا، فلا يكون بهذا الاعتبار متعلق الخطاب إلا الافتراض
 أو عدم اللزوم، فلا يتأتى الجواب بأن الوجوب لا ينافي عدمه الصحة فتأمل.
 (١) "الفتح"، باب الإمامة، ١ / ٣٠١، تحت قول "الهداية": الجماعة سنة.

(٢) المرجع السابق.

(٣) في "الفتح": أن من فضل علياً على الثلاثة فمبتدع، وإن أنكر خلافة الصديق أو
 عمر رضي الله عنهما فهو كافر، ومنكر المعراج إن أنكر الإسراء إلى بيت المقدس
 فكافر، وإن أنكر المعراج منه فمبتدع، انتهى من "الخلاصة" إلا تعليق إطلاق
 الجسم مع نفي التشبيه.

(٤) "الفتح"، كتاب الصلاة، باب الإمامة، ١ / ٣٠٤، تحت قول "الهداية": ويكره
 تقديم العبد... إلخ.

(٥) "الخلاصة"، كتاب الصلاة، الفصل الخامس عشر في الإمامة والاقتداء، ١ / ١٤٩.

(٦) "خزانة المفتين"، كتاب الصلاة، فصل فيمن يصح الاقتداء ومن لا يصح، ص ٢١،
 لحسين بن محمد السميقي أو السمنقاني الحنفي، (ت ٧٤٦هـ).

("كشف الظنون"، ١ / ٧٠٣).

[١٤٣] قوله: ^(١) [عن ارتكاب محرّم، وهو قيام الإمام وسط الصف] *:
 أقول: إنّما يجيء ^(٢) في توسط الإمام إثنين والإثنان غير صف.
 [١٤٤] قوله: ^(٣) [عن إبراهيم النخعي عن عائشة] ^(٤): يعني أم المؤمنين

(١) في "الهداية": (ويكره للنساء أن يصلّين وحدهن الجماعة) لأنها لا تخلو عن ارتكاب محرّم، وهو قيام الإمام وسط الصف فيكره كالعراة.

✽ "الهداية"، كتاب الصلاة، باب الإمامة، ١/ ٣٠٥. [أولین ص ١٠٣]

(٢) انظر "الهداية"، كتاب الصلاة، باب الإمامة، ١/ ٣٠٨.

(٣) في "الفتح" عن "كتاب الآثار" لمحمد: أخبرنا أبو حنيفة عن حماد بن أبي سليمان عن إبراهيم النخعي أن عائشة رضي الله عنها كانت تؤم النساء في شهر رمضان فتقوم وسطهن، ومعلوم أن جماعة التراويح إنّما استقرت بعد وفاة النبي صلى الله عليه وسلم، وما في "أبي داود" عن أم ورقة بنت عبد الله بن الحارث ابن عمير الأنصارية أن النبي صلى الله عليه وسلم لما غزا بدرأ قالت له: يا رسول الله ائذن لي في الغزاة معك أمرض مرضاكم، ثم لعل الله يرزقني شهادة قال: ((قري في بيتك فإن الله يرزقك الشهادة))، قال: فكانت تسمّى الشهيدة، وكانت قد قرأت القرآن فاستأذنت النبي صلى الله عليه وسلم أن تتخذ في دارها مؤذناً يؤذن لها، قال: وكانت دبّرت غلاماً لها وجارية فقاما إليها بالليل فغماها بقطيفة لها حتى ماتت وذهبا فأصبح عمر فقام في الناس فقال: من عنده من هذين علم أو من رأهما فليجئ بهما، فأمر بهما فصلباً فكانا أول مصلوب بالمدينة ثم أخرجه عن الوليد بن جميع عن عبد الرحمن بن خلاد عنها، وفيه: وكان صلى الله عليه وسلم يزورها وجعل لها مؤذناً وأمرها أن تؤم أهل دارها، قال عبد الرحمن: فأنا رأيت مؤذنها شيخاً كبيراً، كلّها ينفي ثبوت النسخ وفي الحديث الأخير الوليد بن جميع وعبد الرحمن بن خالد الأنصاري، قال فيهما ابن القطّان: لا يعرف حالهما انتهى.

(٤) "الفتح"، كتاب الصلاة، باب الإمامة، ١/ ٣٠٧، تحت قول "الهداية": وحمل فعلها على ابتداء الإسلام.

رضي الله تعالى عنها.

[١٤٥] قوله: ابن عمير الأنصارية^(١):

الذي في "التقريب"^(٢): (بن عويمر).

[١٤٦] قوله: ثم أخرجه عن الوليد بن جميع^(٣): الأولى أيضاً من هذا

الطريق بعينه إلا أن ثمة عن الوليد^(٤) عن جدته^(٥) وعبد الرحمن بن خلاد^(٦)

عن أم ورقة^(٧) وهاهنا عن الوليد عن عبد الرحمن عنها.

(١) "الفتح"، كتاب الصلاة، باب الإمامة، ٣٠٧/١، تحت قول "الهداية": وحمل

فعلها على ابتداء الإسلام.

(٢) "التقريب" = "تقريب التهذيب" مختصر "تهذيب التهذيب"، الكنى من النساء،

ص ١٣٨٦: لأبي الفضل أحمد بن علي بن محمد الكنائي العسقلاني، شهاب

الدين، (ت ٨٥٢هـ). ("كشف الظنون"، ١٥١٠/٢، "الأعلام" للزركلي، ١/١٧٨).

(٣) "الفتح"، كتاب الصلاة، باب الإمامة، ٣٠٧/١، تحت قول "الهداية": وحمل

فعلها على ابتداء الإسلام.

(٤) هو الوليد بن عبد الله بن جُميع الزهري المكي، نزيل الكوفة، صدوق يهم ورمي

بالتشيع، من الخامسة. ("تقريب التهذيب"، ص ١٠٣٩).

(٥) اسمها: ليلي بنت مالك، من الثالثة. ("تقريب التهذيب"، ص ١٣٩٥).

(٦) هو عبد الرحمن بن خلاد الأنصاري، ذكره البخاري في الصحابة وذكر غيره في

التابعين. ("تقريب التهذيب"، ص ٥٧٧، "الإصابة"، ١٧٤/٥، ملتقطاً).

(٧) هي أم ورقة بنت عبد الله بن الحارث بن عويمر الأنصارية، صحابية، كانت تؤم أهل

دارها وكان النبي صلى الله عليه وسلم يسميها "الشهيدة" قتلها خدماً، ماتت في

خلافة عمر رضي الله عنه. ("تقريب التهذيب"، ص ١٣٨٦).

[١٤٧] قوله: وفي الحديث الأخير الوليد بن جُميع^(١):

قلت: وفي الأول أيضاً كما عرفت.

[١٤٨] قوله: وعبد الرحمن بن خالد الأنصاري^(٢): صوابه: ابن خلّاد.

[١٤٩] قوله: قال فيهما ابن القطان: لا يعرف حالهما^(٣):

أقول: أمّا الوليد فمن رجال "مسلم" قال الحاكم^(٤): لو لم يذكره مسلم^(٥) في "صحيحه" لكان أولى وقال ابن حبان^(٦): فحش تفردّه فبطل الاحتجاج

(١) "الفتح"، كتاب الصلاة، باب الإمامة، ٣٠٧/١، تحت قول "الهداية": وحمل فعلها على ابتداء الإسلام.

(٢) المرجع السابق.

(٣) المرجع السابق.

(٤) هو محمد بن عبد الله بن حمدويه بن نعيم الضبي، الطهماني النيسابوري، الشهير بالحاكم، أبو عبد الله، من أكابر حفاظ الحديث والمصنّفين فيه، (ت ٤٠٥هـ)، صنّف كتباً كثيرة، منها: "تاريخ نيسابور"، "المستدرک على الصحيحين"، "الإكليل"، "المدخل"، "تراجم الشيوخ"، "الصحيح"، "فضائل الشافعي"، "تسمية من أخرجهم البخاري ومسلم" و"معرفة أصول الحديث وعلومه وكتبه". ("الأعلام" للزركلي، ٢٢٧/٦).

(٥) هو الإمام الحافظ أبو الحسين مسلم بن الحجاج بن مسلم القشيري، النيسابوري (ت ٢٦١هـ). من تصانيفه الكثيرة: "الجامع الصحيح"، "طبقة الرواة"، كتاب الأسماء والكنى، "كتاب التاريخ"، "كتاب المخضرمين"، "المسند الكبير" و"رباعيات". ("تقريب التهذيب"، ص ٩٣٨، "هدية العارفين"، ٢/٤٣١-٤٣٢).

(٦) هو محمد بن حبان بن أحمد بن حبان بن معاذ بن معبد التميمي، أبو حاتم البستي، ويقال له: ابن حبان، (ت ٣٥٤هـ)، من كتبه: "المسند الصحيح"، "روضة العقلاء"، "الأنواع والتفاسيم"، "معرفة المجروحين من المحدثين" و"الثقات".

("الأعلام" للزركلي، ٧٨/٦).

به لكن وثقه يحيى^(١) والعجلي^(٢) وقال أبو زرعة الرازي^(٣) والإمام أحمد: ليس به بأس وقال أبو حاتم^(٤): صالح الحديث فلا يضره تجهيل ابن القطان، لا جرم أن قال الحافظ^(٥) في "التقريب"^(٦): (صدوق يهم) وأما عبد

(١) هو يحيى بن معين بن عون بن زياد بن بسطام، المري البغدادي، أبو زكريا (ت ٢٣٣هـ)، من آثاره: "التاريخ والعلل" و"معرفة الرجال".

("هدية العارفين"، ٥١٤/٢، "الأعلام"، ١٧٢/٨، ١٧٣).

(٢) هو أحمد بن عبد الله بن صالح، أبو الحسن العجلي، مؤرخ للرجال، من حفاظ الحديث، ولد وعاش بالكوفة، ثم بالبصرة وبغداد. وترك العراق وقت المحنة بخلق القرآن، فاستقر في طرابلس الغرب، وتوفي بها سنة ٢٦١هـ، له: كتاب "الثقات".

("الأعلام" للزركلي، ١/١٥٦).

(٣) هو عبيد الله بن عبد الكريم بن يزيد بن فروخ المخزومي، أبو زرعة الرازي، من حفاظ الحديث، من أهل الري، زار بغداد، وحدث بها، وجالس أحمد بن حنبل، كان يحفظ مائة ألف حديث، ويقال: كل حديث لا يعرفه أبو زرعة ليس له أصل. (ت ٢٦٤هـ)، له: مسند.

("الأعلام"، ٤/١٩٤).

(٤) هو أبو حاتم محمد بن إدريس بن المنذر الحنظلي، الرازي، الفقيه، المحدث، (ت ٢٧٧هـ). من كتبه: "تفسير القرآن"، "كتاب الجامع" في الفقه و"كتاب الزينة".

("هدية العارفين"، ٢/١٩).

(٥) هو شهاب الدين أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد بن محمد بن علي بن أحمد الكناني العسقلاني المصري الشافعي ويعرف بابن حجر، (ت ٨٥٢هـ). من تصانيفه: "فتح الباري بشرح صحيح البخاري"، "الإصابة في تمييز الصحابة"، "تهذيب التهذيب"، "تقريب التهذيب" و"الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة".

("الأعلام"، ١/١٧٨، "هدية العارفين"، ١/١٢٨، "معجم المؤلفين"، ١/٢١٠).

(٦) "التقريب"، حرف الواو، ص ١٠٣٩.

الرحمن بن خلّاد فكما ذكر ابن القطان^(١) قال في "التقريب"^(٢): (مجهول الحال).

قلت: ولا اغترار بثقات ابن حبان فإنه كثيراً ما يورد فيهم من لا يعرف وقد علمت أنّ مدار الحديث على ابن خلّاد والتي تابعتها* أعني: جدة الوليد بن جميع هي ليلى بنت مالك وهي أيضاً لا تعرف كما في "التقريب"^(٣) فثبت أنّ هذا الحديث لا تقوم به حجة.
[١٥٠] قوله: وقد ذكرهما ابن حبان^(٤):

أقول: من العجب أنّ ابن حبان يورد الوليد في "الثقات" وقد قال^(٥) فيه ما نقلنا^(٦) عنه أنّه فاحش التفرد ساقط الاحتجاج.
[١٥١] قوله: وقد يجاب بجواز كونه إخباراً^(٧): جواب عن الحديث

(١) هو علي بن محمد بن عبد الملك الكتامي الحميري الفاسي، أبو الحسن، ابن القطان، من حفاظ الحديث، ونقده، قرطبي الأصل، من أهل فاس، (ت ٦٢٨هـ)، من تصانيفه: "بيان الوهم والإيهام الواقعين في كتاب الأحكام"، مقالة في الأوزان و"النظر في أحكام النظر". ("الأعلام" للزركلي، ٤/ ٣٣١).

(٢) "التقريب"، ذكر من اسمه عبد الرحمن، ص ٥٧٧.

* في المخطوط: *مكرر خنزور*، وذكرنا على ما فهمنا، والله تعالى أعلم.

(٣) "التقريب"، فصل في بيان المبهات من النسوة... إلخ، ص ١٣٩٥.

(٤) "الفتح"، كتاب الصلاة، باب الإمامة، ٣٠٧/١، تحت قول "الهداية": وحمل فعلها على ابتداء الإسلام.

(٥) "كتاب الثقات"، كتاب التابعين، باب الواو، ٣/ ١٠٢.

(٦) انظر المقولة: [١٤٩] قوله: قال فيهما ابن القطان: لا يعرف حالهما.

(٧) "الفتح"، كتاب الصلاة، باب الإمامة، ٣٠٧/١، تحت قول "الهداية": وحمل فعلها على ابتداء الإسلام.

الأول والثاني.

[١٥٢] قوله: وقوله: كانت تؤم في شهر رمضان^(١): جواب عن الثاني.

[١٥٣] قوله: وقوله^(٢): جواب عن الثالث.

[١٥٤] قوله: ^(٣) [فهذا للأفضلية والأثر دليل الإباحة]*:

أقول: رحمك الله إنما قال هذا في قيام الإمام وسط الصف وإنما الصف ثلاثة.....*.

[١٥٥] قوله: ^(٤) [محاذاتها في الصلاة دون اشتراك فمورث للكرهية]*:

محاذاتها بدون الاشتراك مكروهة.

(١) "الفتح"، باب الإمامة، ٣٠٧/١، تحت قول "الهداية": وحمل فعلها على ابتداء الإسلام.

(٢) المرجع السابق.

(٣) في "الهداية": (ومن صلى مع واحد أقامه عن يمينه وإن أم اثنين تقدم عليهما) وعن أبي يوسف رحمه الله يتوسطهما، ونقل ذلك عن عبد الله بن مسعود رضي الله عنه ولنا أنه عليه الصلاة والسلام تقدم على أنس واليتم حين صلى بهما فهذا للأفضلية والأثر دليل الإباحة. ملتقطاً.

❖ "الهداية"، كتاب الصلاة، باب الإمامة، ٣٠٩/١. [أولین ص ١٠٣]

❖ في المخطوط: «وَلَمْ نَهْتَدِ إِلَيْهَا، وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ».

(٤) في "البداية": وإن حاذته امرأة وهما مشتركان في صلاة واحدة فسدت صلاته إن نوى الإمام إمامتها وإن لم ينو إمامتها لم تضره ولا تجوز صلاتها ومن شرائط المحاذاة أن تكون الصلاة مشتركة وأن تكون مطلقة وأن تكون المرأة من أهل الشهوة وأن لا يكون بينهما حائل.

في "الفتح": وأما محاذاتها في الصلاة دون اشتراك فمورث للكرهية.

❖ "الفتح"، كتاب الصلاة، ٣١٦/١، تحت قول "الهداية": ومن شرائط... إلخ.

باب الحدث في الصلاة

[١٥٦] قوله: ^(١) ما رواه لم يجز استخلاف المسبوق ^(٢):

أقول: يحتمل أن يكون معناه من لم يسبقه شيء من الحدث.

[١٥٧] قوله: ^(٣) تساهل بل هو من فاته ^(٤):

(١) في "الهداية": (ومن سبقه الحدث في الصلاة انصرف فإن كان إماماً استخلف وتوضأ وبني) والقياس أن يستقبل وهو قول الشافعي رحمه الله، ولنا قوله عليه الصلاة والسلام: ((إذا صلى أحدكم فقاء أو رعى فليضع يده على فمه وليقدم من لم يسبق بشيء)). ملتقطاً.

في "الفتح": (قوله: وقال صلى الله عليه وسلم: ((إذا صلى أحدكم... إلخ))) غريب، وإنما أخرج أبو داود وابن ماجه من حديث عائشة قال صلى الله عليه وسلم: ((إذا صلى أحدكم فأحدث فليأخذ بأنفه ثم لينصرف)) ولو صح ما رواه لم يجز استخلاف المسبوق؛ إذ لا صارف له عن الوجوب.

(٢) "الفتح"، كتاب الصلاة، باب الحدث في الصلاة، ١ / ٣٣٠، تحت قول "الهداية": وقال صلى الله عليه وسلم: ((إذا صلى أحدكم... إلخ)).

(٣) في "الفتح": من أدرك أول صلاة الإمام فهو اللاحق لا غير، وله حكم المقتدي فلا يسجد للسجود إذا سها فيما يقضي ولا يقرأ فيه، ولو تبدل اجتهاده فيه في القبلة إلى غير مجتهد الإمام بعد فراغ الإمام تفسد، ولو كان مسافراً فنوى الإقامة فيه أو دخل مصره للوضوء فيه بعد فراغ الإمام لا ينقلب أربعاً بخلاف المسبوق في كل ذلك، وعرف من هذا أن تعريف اللاحق بمن أدرك أول صلاة الإمام تساهل بل هو من فاته بعد ما دخل مع الإمام بعض صلاة الإمام.

(٤) "الفتح"، كتاب الصلاة، باب الحدث في الصلاة، ١ / ٣٤٠، تحت قول "الهداية": لأنه منه.

تقدم أيضاً ص ١٥٢^(١).

[١٥٨] قوله: ^(٢) "لأن الانتقال مع الطهارة"^(٣):

الترتيب في أفعال مكررة ليس بشرط ولا ركن *.

(١) انظر "الفتح"، كتاب الصلاة، باب الإمامة، ٣١٥ / ١، تحت قول "الهداية": ومن شرائط... إلخ.

(٢) في "الهداية": (ولو تذكر وهو راع أو ساجد أن عليه سجدة فانحط من ركوعه لها أو رفع رأسه من سجوده فسجدها يعيد الركوع والسجود) وهذا بيان الأولى لتقع أفعال الصلاة مرتبة بالقدر الممكن، وإن لم يعد أجزأه؛ لأن الانتقال مع الطهارة شرط وقد وجد.

(٣) "الهداية"، كتاب الصلاة، باب الحدث في الصلاة، ٣٤٢ / ١. [أولين ص ١١٢]

* في المخطوط: *الترتيب في أفعال مكررة ليس بشرط ولا ركن* وأبقينا على وفق فهمنا، والله تعالى أعلم.

باب ما يفسد الصلاة وما يكره فيها

[١٥٩] قوله: ^(١) أفيد به معنى ليس من أعمال الصلاة ^(٢):

وهذا المعنى يوجد في الفتح على الإمام أيضاً؛ لأن المقصود به التعليم وهو ليس من أعمال الصلاة فكان القياس الفساد وإنما ترك للنص

(١) في "الهداية": (ولو أجاب رجلاً في الصلاة بـ "لا إله إلا الله" فهذا كلام مفسد عند أبي حنيفة ومحمد رحمهما الله، وقال أبو يوسف رحمه الله: لا يكون مفسداً) وهذا الخلاف فيما إذا أراد به جوابه، له: أنه ثناء بصيغته فلا يتغير بعزيمته، ولهما: أنه أخرج الكلام مخرج الجواب وهو يحتمله فيجعل جواباً كالشميت والاسترجاع على الخلاف في الصحيح.

في "الفتح": (قوله: فلا يتغير بعزيمته) كما لم يتغير عند قصد إعلانه أنه في الصلاة مع أنه أيضاً قصد هناك إفادة معنى به ليس هو موضوعاً له، قلنا: خرج قصد إعلام الصلاة بقوله صلى الله عليه وسلم: ((إذا نابت أحدكم نائبة وهو في الصلاة فليستج)) الحديث، أخرجه الستة لا لأنه لم يتغير بعزيمته كما لم يتغير عند قصد إعلانه، فإن مناط كونه من كلام الناس كونه لفظاً أفيد به معنى ليس من أعمال الصلاة لا كونه وضع لإفادة ذلك فيبقى ما وراءه على المنع الثابت بحديث معاوية بن الحكم وكونه لم يتغير بعزيمته ممنوع.

(٢) "الفتح"، كتاب الصلاة، باب ما يفسد الصلاة وما يكره فيها، ٣٤٩/١، تحت قول

"الهداية": فلا يتغير بعزيمته.

وللحاجة كما قرّاه^(١).*

[١٦٠] قوله: ^(٢) من غير معلّم حيّ عليها من معلّم^(٣):

(١) انظر "الهداية"، كتاب الصلاة، باب ما يفسد الصلاة وما يكره فيها، ٣٤٨/١، و"العناية"، كتاب الصلاة، باب ما يفسد الصلاة وما يكره فيها، ٣٤٨/١، تحت قول "الهداية": لأنّ الكلام في نفسه قاطع وإن قلّ.

✽ في المخطوط: **فأثبتنا على ما فهمنا، والله تعالى أعلم.**

(٢) في "الهداية": (وإذا قرأ الإمام من المصحف فسدت صلاته عند أبي حنيفة رحمه الله وقالوا: هي تامة إلا أنّه يكره)؛ لأنّه تشبّه بصنيع أهل الكتاب ولأبي حنيفة رحمه الله أنّ حمل المصحف والنظر فيه وتقليب الأوراق عمل كثير ولأنّه تلقن من المصحف فصار كما إذا تلقن من غيره، وعلى هذا لا فرق بين الموضوع والمحمول، وعلى الأوّل يفترقان. ملقطاً.

في "الفتح": (قوله: وعلى الأوّل يفترقان) فيحمل ما روي عن ذكوان مولى عائشة رضي الله عنها أنّه كان يؤمّ بها في شهر رمضان وكان يقرأ من المصحف على أنّه كان موضوعاً، وعلى الثاني كون تلك مراجعة كانت قبيل الصلاة ليكون بذكره أقرب، وهو المعوّل عليه في دفع قول الشافعي يجوز بلا كراهة؛ لأنّه صلى الله عليه وسلم صلى حاملاً أمامة بنت أبي العاص على عاتقه فإذا سجد وضعها وإذا قام حملها؛ فإنّ هذه الواقعة ليس فيها تلقن، وتحقيقه أنّه قياس قراءة ما تعلّمه في الصلاة من غير معلّم حيّ عليها من معلّم حيّ بجامع أنّه تلقن من خارج وهو المناط في الأصل فقط؛ فإنّ فعل الخارج لا أثر له في الفساد بل المؤثر فعل من في الصلاة وليس منه إلاّ التلقن.

(٣) "الفتح"، باب ما يفسد الصلاة وما يكره فيها، ٣٥٠/١، تحت قول "الهداية": وعلى الأوّل يفترقان.

أقول: أراد المصحف وهو السواد على البياض؛ إذ منه التلقن وإلا فالقرآن المكتوب، فيه: حي، سميع، بصير، عليم، شفيع لا شك.
[١٦١] قوله: ^(١) ما بين الصف الأول وحائط القبلة ^(٢): إلى هذا عن "الخلاصة".

(١) في "الهداية": (وإن مرّت امرأة بين يدي المصلّي لم تقطع صلاته) وإنّما يَأْثُم إذا مرّ في موضع سجوده على ما قيل ولا يكون بينهما حائل وتحاذي أعضاء المارّ أعضاءه لو كان يصلي على الدكان. ملتقطاً.

في "الفتح": أمّا في المسجد فالحدّ هو المسجد إلّا أن يكون بينه وبين المارّ أسطوانة أو غيرها يعني: أنّه ما لم يكن بينهما حائل فالكرهية ثابتة إلّا أن يخرج من حدّ المسجد فيمرّ فيما ليس بمسجد، وفي "جوامع الفقه": في المسجد يكره وإن كان بعيداً، وفي "الخلاصة": وإن كان في المسجد لا ينبغي لأحد أن يمرّ بينه وبين حائط القبلة، وقال بعضهم: يمرّ ما وراء خمسين ذراعاً، وقال بعضهم: قدر ما بين الصفّ الأول وحائط القبلة، ومنشأ هذه الاختلافات ما يفهم من لفظ "بين يدي المصلّي" فمن فهم أنّ بين يديه يخصّ ما بينه وبين محلّ سجوده قال به، ومن فهم أنّه يصدق مع أكثر من ذلك نفاه وعين ما وقع عنده. والذي يظهر ترجّح ما اختاره في "النهاية" من مختار فخر الإسلام وكونه من غير تفصيل بين المسجد وغيره، فإنّ المؤثّم المرور بين يديه، وكون ذلك البيت برمته اعتبر بقعة واحدة في حقّ بعض الأحكام لا يستلزم تغيير الأمر الحسي من المرور من بعيد فيجعل البعيد قريباً.

(٢) "الفتح"، كتاب الصلاة، باب ما يفسد الصلاة وما يكره فيها، ٣٥٤/١، تحت قول "الهداية": وإنّما يَأْثُم إذا مرّ في موضع سجوده... إلخ.

[١٦٢] قوله: فمن فهم أنّ بين يديه يخصّ ما بينه^(١):

لا أدري ما الحامل على هذا الفهم وأي دليل عليه؟ بل "بين يديك" ليس إلّا بمعنى: "أمامك" وهو إلى منقطع الجهة ما لم يكن حائل تقول إذا استقبلت المغرب والشمس قد تدلّست للغروب: إنها بين يدي.

[١٦٣] قوله: والذي يظهر ترجّح ما اختاره في "النهاية"^(٢): إذن يترجّح ما في "الخلاصة"^(٣) و"جامع الفقه"^(٤) وكلام الإمام شيخ الإسلام؛ فإنّ ما إلى جدار القبلة "بين يديه" إذا لم يكن حائل ثم إنّ المولى سبحانه وتعالى فتح بمنّه ما كشف الستارة عن وجه التحقيق وهو أنّ "بين يديه" وإن لم يكن معناه إلّا الحاضر المشاهد حتّى الثريا في فلك البروج غير أنّه يفضي في كلّ مقام قرباً بحسبه والمصلّي مأمور بالخشوع وأنّ مطيعاً لا يتجاوز بصره موضع سجوده فليس الحاضر المشاهد بحسب مقامه إلّا ما يبلغ إليه بصره حين صلاته خاشعاً فها هنا اختصّ بجعل سجوده وظهر قول الخفيّ أنّ وحدة البقعة لا تجعل قريب البعيد فينبغي إدارة الحكم على موضع البصر مطلقاً

(١) "الفتح"، كتاب الصلاة، باب ما يفسد الصلاة وما يكره فيها، ١/٣٥٤، تحت قول

"الهداية": وإنّما يَأْثُم إذا مرّ في موضع سجوده... إلخ.

(٢) المرجع السابق.

(٣) "الخلاصة"، كتاب الصلاة، الفصل الثاني، الجنس فيما يكره في الصلاة، ١/٥٩.

(٤) "جامع الفقه" = "الفتاوى العتائية": لأبي نصر أحمد بن محمد العتابي البخاري

الحنفي، (ت ٥٨٦هـ). ("كشف الظنون"، ١/٥٦٧).

مسجداً كان أو غيره صغيراً أو كبيراً وهو الذي نقل في "الحلبة"^(١) بفهمه عن الإمام فخر الإسلام^(٢) و"المحيط الرضي"^(٣) ولكن نسبه في "الذخيرة"^(٤) إلى بعض المشايخ وصحح أن المسجد الصغير يمنع المرور فيه مطلقاً وصرح أنه هو ظاهر المذهب وأن محمداً أشار إليه في "الأصل" وتبعه في تصحيحه وجعله المذهب في "البحر"^(٥) ثم "الشرنبلالية"^(٦)

(١) "الحلبة"، صفة الصلاة، ٢/٢٢٣.

(٢) هو أبو الحسن علي بن محمد بن الحسين بن عبد الكريم، فخر الإسلام، البزدوي (ت ٨٢٤هـ)، من تصانيفه: "المبسوط"، شرح "الجامع الكبير" للشيباني، شرح "الجامع الصغير" للشيباني، "كشف الأستار" في التفسير، وشرح "الجامع الصحيح" للبخاري. ("معجم المؤلفين"، ٢/٥٠١، "هدية العارفين"، ١/٦٩٣، "الأعلام"، ٤/٣٢٨).
(٣) "محيط السرخسي" = "المحيط الرضوي": لمحمد بن محمد بن محمد الملقب برضي الدين السرخسي الحنفي (ت ٥٤٤هـ).

("هدية العارفين"، ٢/٩١، "الفوائد البهية"، ص ٢٤٧-٢٤٨).

(٤) "الذخيرة" = "ذخيرة الفتاوى" = "الذخيرة البرهانية": لأبي المعالي محمود بن أحمد بن عبد العزيز برهان الدين (ت ٦١٦هـ)، اختصرها من كتابه "المحيط".
("كشف الظنون"، ١/٨٢٣).

(٥) "البحر"، كتاب الصلاة، باب ما يفسد الصلاة وما يكره فيها، ٢/٢٨-٢٩.

(٦) "الشرنبلالية" = "غنية ذوي الأحكام في بغية درر الأحكام"، كتاب الصلاة، باب ما يفسد الصلاة وما يكره فيها، الجزء الأول، ص ١٠٥، (هامش "الدرر").
هي حاشية لأبي الإخلاص حسن بن عمار الوفاي الشرنبلالي الحنفي (ت ١٠٦٩هـ)، على "درر الأحكام شرح غرر الأحكام" لمنلا خسرو.

("كشف الظنون"، ٢/١٢٠٠، "معجم المؤلفين"، ١/٥٧٥).

وغيرهما وقد اعتمده الإمام قاضي خان^(١) والإمام ظهير الدين المرغيناني^(٢) والإمام شيخ الإسلام^(٣) ومشى عليه في "النقاية"^(٤) و"الغرر"^(٥) و"التنوير"^(٦)

(١) "الخانية"، كتاب الصلاة، باب افتتاح الصلاة، فصل في مسائل الشك، ١/ ٥٣. هو أبو المحاسن حسن بن منصور بن أبي القاسم محمود بن عبد العزيز الأوزجندی الفرغاني الفقيه الحنفي الإمام فخر الدين المعروف بقاضي خان (ت ٥٩٢هـ). من تصانيفه: "الفتاوى"، "الأمالى"، "شرح أدب القضاء" للخصّاف، "شرح الجامع الصغير"، "شرح الجامع الكبير"، وغير ذلك.

("الأعلام"، ٢/ ٢٢٤، "كشف الظنون"، ٢/ ١٢٢٧، "هدية العارفين"، ١/ ٢٨٠).

(٢) هو أبو المحاسن ظهير الدين الحسن بن علي المرغيناني فقيه، حنفي، (ت ٦٠٠هـ). صنّف في علم الشروط والسجلات وله فتاوى. ("معجم المؤلفين"، ١/ ٥٧٣).

(٣) "المبسوط"، كتاب الصلاة، باب الحدث في الصلاة، ١/ ٣٤٩، الجزء الأول، هو محمّد بن أحمد بن سهل أبو بكر السرخسي، شمس الأئمة، من طبقة المجتهدين في المسائل، (ت ٤٨٣هـ)، من آثاره: "المبسوط"، "شرح الجامع الكبير"، "المحيط" وغير ذلك. ("الأعلام"، ٥/ ٣١٥، "هدية العارفين"، ٢/ ٧٦).

(٤) "النقاية" مع "جامع الرموز"، كتاب الصلاة، فصل ما يفسد الصلاة، ١/ ٢٠١: لعبيد الله بن مسعود صدر الشريعة الأصغر، المحبوبي، (ت ٧٤٧هـ) وفي رواية: (٥٧٤٥هـ). ("كشف الظنون"، ٢/ ١٩٧١، هدية العارفين، ١/ ٦٤٩).

(٥) "الغرر" = "غرر الأحكام"، كتاب الصلاة، باب ما يفسد الصلاة وما يكره فيها، الجزء الأول، صد ١٠٥، لشيخ الإسلام محمّد بن فراموز الشهير بمنلا خسرو، الرومي، الحنفي، (ت ٨٨٥هـ). ("كشف الظنون"، ٢/ ١١٩٩، "هدية العارفين"، ٢/ ٢١١).

(٦) "التنوير" = "تنوير الأبصار وجامع البحار"، كتاب الصلاة، باب ما يفسد الصلاة وما يكره فيها، ٢/ ٤٧٩، للشيخ شمس الدين محمّد بن عبد الله بن أحمد بن تمر تاش الغزي الحنفي، (ت ١٠٠٤هـ). ("كشف الظنون"، ١/ ٥٠١).

و"المنية"^(١) و"النهاية"^(٢) و"الدراية"^(٣) و"الكافي"^(٤) و"الخلاصة"^(٥) و.....* و"وجيز" لكردي^(٦) و"المحيط"^(٧) وصدر* و"درر"^(٨)

(١) "المنية" = "منية المصلي وغنية المبتدي"، فصل فيما يكره فعله للمصلي، ص ٣٧٤-٣٧٥: للشيخ الإمام سديد الدين محمد بن محمد الكاشغري، (ت ٧٠٥هـ). ("كشف الظنون"، ٢/ ١٨٨٦).

(٢) "النهاية" = "النهاية شرح الهداية"، كتاب الصلاة، باب ما يفسد الصلاة وما يكره فيها، ص ١٠١: لحسين بن علي حسام الدين المعروف بالسغناقي، (ت ٧١٠هـ). ("كشف الظنون"، ٢/ ٢٠٣٢).

(٣) "معراج الدراية شرح الهداية"، كتاب الصلاة، باب ما يفسد الصلاة وما يكره فيها، ١/ ١٣٨: للإمام قوام الدين محمد بن محمد البخاري الكاكي، (ت ٧٤٩هـ). ("كشف الظنون"، ٢/ ٢٠٣٣).

(٤) "الكافي"، كتاب الصلاة، ١/ ٩٥.

(٥) "الخلاصة"، كتاب الصلاة، الفصل الثاني، الجنس فيما يكره في الصلاة، ١/ ٥٩. ❖ في المخطوط: "وَنَزَّهَ" ولم نطلع عليه، والله تعالى أعلم.

(٦) "الوجيز الكردي" = "البزازية" = "الجامع الوجيز"، كتاب الصلاة، الفصل الثاني، ٤/ ٢٧، (هامش "الهندية"): للشيخ حافظ الدين محمد بن محمد بن شهاب المعروف بابن البزاز الكردي، الحنفي، (ت ٨٢٧هـ). ("كشف الظنون"، ١/ ٢٤٢).

(٧) "المحيط" = "المحيط البرهاني"، كتاب الصلاة، الفصل التاسع عشر، ١/ ٤٩٤: لبرهان الدين محمود بن الصدر السعيد تاج الدين أحمد بن الصدر الكبير برهان الدين عبد العزيز بن عمر بن مازة البخاري الحنفي المرغيناني (ت ٦١٦هـ).

("الأعلام"، ٧/ ١٦١، "الفوائد البهية"، ص ٢٦٩، "هدية العارفين"، ٢/ ٤٠٤).

❖ عبارة المخطوط: "وَمُرَّزَ" ولم نطلع عليه والله تعالى أعلم.

(٨) "الدرر" = "درر الحكم" في شرح غرر الأحكام، كتاب الصلاة، باب ما يفسد الصلاة وما يكره فيها، الجزء الأول، ص ١٠٥: لشيخ الإسلام محمد بن فرامرز الشهير بمنلا خسرو، الرومي، الحنفي، (ت ٨٨٥هـ). ("كشف الظنون"، ٢/ ١١٩٩).

و"البرجندي"^(١) و"الدَّر المختار"^(٢) و"مجمع الأنهر"^(٣) والشلبي على
 "التبيين"^(٤) و"الهندية"^(٥) و"رد المختار"^(٦) وغيرها، أمّا من أطلق*
 ك"الهداية"^(٧) و"الوقاية"^(٨) و"الكنز"^(٩) وغيرها فقد أرجعه في "الذخيرة"^(١٠)

(١) "البرجندي" = "شرح النقاية" للبرجندي، كتاب الصلاة، الجزء الأول، ص ١٣٢ -
 ١٣٣: لعبد العلي بن محمد بن حسين البرجندي، (ت ٩٣٢ وقيل: بعد ٩٣٥ هـ).
 ("كشف الظنون"، ١٩٧١ / ٢، "الأعلام"، ٣٠ / ٤).

(٢) "الدَّر"، كتاب الصلاة، باب ما يفسد الصلاة وما يكره فيها، ٤٧٩ / ٢.
 (٣) "مجمع الأنهر"، كتاب الصلاة، باب ما يفسد الصلاة وما يكره فيها، ١ / ١٨٣: لعبد
 الرحمن بن محمد بن سليمان المعروف بشيخي زاده فقيه حنفي، (ت ١٠٧٨ هـ).
 ("كشف الظنون"، ١٨١٥ / ٢).

(٤) "الشلبي"، باب ما يفسد الصلاة وما يكره فيها، ٤٠١ / ١، (هامش "التبيين").
 (٥) "الهندية"، كتاب الصلاة، الباب السابع، الفصل الأول، ١٠٤ / ١.
 (٦) "رد المختار"، كتاب الصلاة، باب ما يفسد الصلاة وما يكره فيها، ٤٧٩ / ٢.
 * عبارة المخطوط: *بإذن من المؤلف وأبقينا على ما فهمنا، والله تعالى أعلم.*
 (٧) انظر "الهداية"، كتاب الصلاة، باب ما يفسد الصلاة وما يكره فيها، ٣٥٣ / ١.
 (٨) "الوقاية" = "وقاية الرواية في مسائل الهداية"، كتاب الصلاة، باب ما يفسد الصلاة
 وما يكره فيها، ١ / ١٩٣: للإمام برهان الشريعة محمود بن صدر الشريعة الأول
 عبيد الله بن إبراهيم المحجوبي الفقيه الحنفي، (ت ٦٧٣ هـ).

("كشف الظنون"، ٢٠٢٠ / ٢، "هدية العارفين"، ٤٠٦ / ٢).
 (٩) "الكنز" = "كنز الدقائق"، كتاب الصلاة، باب ما يفسد الصلاة وما يكره فيها،
 ص ٣٢: لأبي البركات عبد الله بن أحمد حافظ الدين، النسفي، (ت ٧١٠ هـ).
 ("كشف الظنون"، ١٥١٥ / ٢).

(١٠) "الذخيرة".

وصدر الشريعة^(١) وغيرهما إلى التفصيل وذلك؛ لأن المسجد كله بقعة واحدة فكان كله في حكم موضع سجوده كما أشار إليه محمد في "الأصل"^(٢) وإدخال شيء في حكم شيء آخر حتى لا يسمّى تغيير الأمر الحسي، نعم المسجد الكبير الذي لم يعتبره الشرع بقعة واحدة حتى لا يجوز الاقتداء فيه بفصل صفتين يعتبر فيه حقيقة موضع البصر وهذا معنى الصغير والكبير، هذا كما بيّنته على هامش "رد المحتار"^(٣) والله تعالى أعلم.

ثم رأيت بحمد الله تعالى للمحقق نفسه ما يقع بحثه ويثبت أن الذي نظر إليه ساقط الاعتبار بتصريح الكبار رضي الله تعالى عنهم في ظاهر الرواية وذلك ما سيأتي له في كتاب الحج ١٨١/٢^(٤) فانظره أنه إنما جاز الطواف في حواشي المسجد وإن اتسع بالتسع لكونه* بقعة واحدة كما

(١) "شرح الوقاية"، كتاب الصلاة، بيان المرور بين يدي المصلّي، ١/١٩٤، هو عبيد

الله بن مسعود بن محمود المحبوبي المعروف بـ "صدر الشريعة" الثاني (ت ٧٤٧هـ).

("الأعلام"، ٤/١٩٧-١٩٨، "هدية العارفين"، ١/٦٤٩).

(٢) "الأصل" = "المبسوط"، كتاب الطهارة والصلاة، باب افتتاح الصلاة وما يصنع

الإمام، ١/٤٠: للإمام المجتهد محمد بن الحسن بن واقد الشيباني، أبو عبد الله

الفقيه الحنفي البغدادي (ت ١٨٩هـ).

("كشف الظنون"، ١/١٠٧، "هدية العارفين"، ٢/٨).

(٣) "جدّ الممتار"، كتاب الصلاة، باب ما يفسد الصلاة وما يكره فيها، ٣/٣٧٧-٣٨١.

(٤) انظر "الفتح"، كتاب الحج، باب الإحرام، ٢/٣٨٩، تحت قول "الهداية": فكان وقتها واحداً.

❦ عبارة المخطوط: "من التسع التسع كونه والله تعالى أعلم.

صرّح به في "البحر"^(١) عن "المحيط" وقد أقرّه المحقّق فاستقرّ عرش التحقيق على ظاهر الرواية التي صحّحها في "الذخيرة"^(٢) واعتمدها الجمهور. [١٦٤] قوله: ^(٣) وقالوا: حيلة الراكب^(٤): إذ المراد أن يمرّ وهناك من يصلي.

(١) "البحر"، كتاب الحج، باب الإحرام، ٥٧٦/٢.

(٢) "الذخيرة".

(٣) في "الفتح": لو كانت الدكّان قدر القامة فهو سترة فلا يأثم المار، ومن المشايخ من حدّه بطول السترة وهو ذراع، وغلط بأنّه لو كان كذلك لما كره مرور الراكب وإن استتر بظهر جالس كان سترة وكذا الدابة، واختلفوا في القائم وقالوا: حيلة الراكب أن ينزل فيجعل الدابة بينه وبين المصلي فتصير هي سترة فيمرّ.

(٤) "الفتح"، كتاب الصلاة، باب ما يفسد الصلاة وما يكره فيها، ٣٥٤/١، تحت قول "الهداية": ويحاذي... إلخ.

فصل ويكره للمصلي أن يعبث بثوبه أو بجسده

[١٦٥] قوله: ^(١) [ليس فيه غرض صحيح]*:

مجرد صحة الغرض لا يخرجها عن كونه عبثاً ما لم يكن الغرض
شرعياً وذلك كرفع الثوب كي لا يترب.

[١٦٦] قوله: لكونه شرعياً فتأمل ^(٢):

أقول: مع هذا يبقى ثم في التعريف الأول؛ فإن النفي إذا دخل على
المقيد صدق بانتفاء أيهما كان.

وجوابه ما حققناه في "بارق النور" ^(٣).

(١) في "البداية": ويكره للمصلي أن يعبث بثوبه أو بجسده ولا يقلب الحصى.

في "العناية": قال بدر الدين الكردي: العبث: الفعل الذي فيه غرض لكنه ليس بشرعي والسفه:

ما لا غرض فيه أصلاً وقال حميد الدين: العبث كل عمل ليس فيه غرض صحيح.

في "الحواشي السعدية": أقول فيه: أن الكلام في العبث شرعاً والظاهر أن كلامهما

متحد والنفي في التعريف الثاني داخل على القيد والصحة لكونه شرعياً فتأمل.

✽ "العناية"، كتاب الصلاة، باب ما يفسد الصلاة وما يكره فيها، فصل ويكره

للمصلي... إلخ، ١/٣٥٧، تحت قول "الهداية": ويكره للمصلي أن يعبث بثوبه.

(٢) "الحواشي السعدية"، فصل ويكره للمصلي أن يعبث بثوبه أو بجسده، ١/٣٥٦،

تحت قول "العناية": وقال بدر الدين الكردي... إلخ.

(٣) قال الإمام أحمد رضا - رحمه الله تعالى - في "الفتاوى الرضوية":

وعن هذا ما قال في "البحر": (اختلف في تفسير العبث فذكر الكردي أنه فعل فيه غرض

ليس بشرعي والمذكور في شرح "الهداية" وغيرها أن العبث الفعل لغرض غير

صحيح حتى قال في "النهاية": ما ليس بمفيد فهو العبث)، اهـ.

("البحر"، كتاب الصلاة، باب ما يفسد الصلاة وما يكره فيها، ٢/٣٣-٣٤، ملتقطاً).

فأقام الخلاف لأجل التعبير في أحدهما بشرعي وفي الآخر بصحيح ومال سعدى أفندي

[١٦٧] قوله: ^(١) في الصف نفّض ثوبه ^(٢): صوابه: "بالصيف" ففي "البحر" ^(٣) عن "النهاية": (وفي زمن الصيف كان إذا قام من السجود نفّض... إلخ).

إلى أن المراد بالصحيح هو الشرعي إذ فيه الكلام فأشار إلى نحو ما نحونا إليه أن التخصيص لخصوص المقام ولقد أحسن في "البحر" إذ جعل مآل ما في "النهاية" وغيرها من الشروح واحداً ولم يلتفت إلى الفرق بين الغرض، الغير الصحيح وعدم الغرض ولكن كان عبارة "العناية" محتملاً للفرق به أيضاً حيث نقل التعريف بما فيه غرض غير شرعي وبما ليس فيه غرض صحيح ثم قال: (ولا نزاع في الاصطلاح)، اهـ. (انظر "العناية"، ١/ ٣٥٦، تحت قول "الهداية": ويكره للمصلي أن يعبت بثوبه).

فلهذا أجاب عنه سعدي أفندي بأن النفي في التعريف الثاني داخل على القيد، اهـ.

(انظر "الحواشي السعدية"، ١/ ٣٥٦، تحت قول "العناية": وقال بدر الدين العتب الفعل الذي... إلخ) أقول: وهو مشكل بظاهره فإن النفي إذا استولى على مقيد بقيد صدق بانتفاء أيهما كان وإنما يتم بالتحقيق الذي ألقينا عليك أن لا وقوع للفعل الاختياري من دون غرض أصلاً. ("الفتاوى الرضوية"، الرسالة: بارق النور في مقادير ماء الطهور، ١/ ٧٤٤-٧٤٥) [الجزء الثاني، ص ١٠٠٢-١٠٠٤].

(١) في "العناية": (قوله: ولا يقلب الحصى) ظاهر قيل وحاصله أن كلّ عمل يفيد المصلي لا بأس به لما روي أنه صلى الله عليه وسلم عرق في صلاته ليلة فسلت العرق عن جبينه أي: مسحه؛ لأنه كان يؤذيه فكان مفيداً، وإذا قام من سجوده في الصف نفّض ثوبه يمنة ويسرة كي لا تبقى صورة.

(٢) "العناية"، كتاب الصلاة، باب ما يفسد الصلاة وما يكره فيها، فصل ويكره للمصلي أن يعبت بثوبه أو بجسده، ١/ ٣٥٧، تحت قول "الهداية": ولا يقلب الحصى.

(٣) "البحر"، كتاب الصلاة، باب ما يفسد الصلاة وما يكره فيها، ٢/ ٣٤.

- [١٦٨] قوله: ^(١) أبو داود والحاكم وصححه ^(٢): بل الأربعة ^(٣) وأحمد ^(٤).
 [١٦٩] قوله: ^(٥) في المساجد المحارِب ^(٦): هذا سهو منه رحمه الله تعالى راجع رسالتنا: "تيجان الصواب في قيام الإمام في المحراب" ^(٧).

(١) في "الهداية": (ولا يسدل ثوبه) لأنه عليه الصلاة والسلام نهى عن السدل.
 في "الفتح": (قوله: لأنه صلى الله عليه وسلم نهى عن السدل) عن أبي هريرة رضي الله عنه أنه صلى الله عليه وسلم نهى عن السدل في الصلاة وأن يغطي الرجل فاه، أخرجه أبو داود والحاكم وصححه.

(٢) "الفتح"، كتاب الصلاة، باب ما يفسد الصلاة وما يكره فيها، فصل ويكره للمصلي أن يعبث بثوبه أو بجسده، ٣٥٩/١، تحت قول "الهداية": لأنه صلى الله عليه وسلم نهى عن السدل.

(٣) أخرجه الترمذي في "سننه" (٣٧٨)، كتاب الصلاة، باب ما جاء في كراهية السدل في الصلاة، ٣٨٩/١.

(٤) أخرجه أحمد في "مسنده" (٧٩٣٩)، مسند أبي هريرة، ١٥١/٣.

(٥) في "الهداية": ولا بأس بأن يكون مقام الإمام في المسجد وسجوده في الطاق، ويكره أن يقوم في الطاق.

في "الفتح": ولا يخفى أن امتياز الإمام مقرر مطلوب في الشرع في حق المكان حتى كان التقدم واجباً عليه، وغاية ما هنا كونه في خصوص مكان، ولا أثر لذلك فإنه بني في المساجد المحارِب من لدن رسول الله صلى الله عليه وسلم.

(٦) "الفتح"، كتاب الصلاة، باب ما يفسد الصلاة وما يكره فيها، فصل ويكره للمصلي أن يعبث بثوبه أو بجسده، ٣٦٠/١، تحت قول "الهداية": في الطاق.

(٧) انظر "الفتاوى الرضوية"، الرسالة: تيجان الصواب في قيام الإمام في المحراب، ٣٤٥-٣٤٨/٧.

[١٧٠] قوله: ^(١) فوضع الصورة فيه تعظيم لها ^(٢):

أقول: يعكر عليه ما تقدم آنفاً من حصر العلة في التشبه؛ فإنهم لا يجعلون ما يعبدونه فيما يقومون ويجلسون عليه ولعل الأمر - والله تعالى أعلم - أنه حيث وجد التشبه ويلزمه التعظيم فإrade - فإنهم لا يقيمون ما يعبدونه حيث يهان - * فحيث تكرر الصلاة تحريماً لما في "البحر" ^(٣) و"رد المحتار" ^(٤) أن هذه الكراهة تحريمية، وحيث لا تشبه فإن كان مع تعظيم كرهت الصلاة تنزيهاً لقول "العناية" الآتي ^(٥): (إذا كان فيه أي: في

(١) في "الهداية": (ولا بأس أن يصلي على بساط فيه تصاوير ولا يسجد على التصاوير) لأنه يشبه عبادة الصورة، وأطلق الكراهة في "الأصل"؛ لأن المصلي معظم (ويكره أن يكون فوق رأسه في السقف أو بين يديه أو بحذائه تصاوير أو صورة معلقة). ملتقطاً.
في "الفتح": (قوله: وأطلق الكراهة في "الأصل") أي: يكره أن يسجد على الصورة أولاً، وقيدتها في "الجامع" بأن يكون في موضع سجوده فإن كانت في موضع قيامه وعوده لا يكره لما فيه من الإهانة، وجه ما في "الأصل" أن المصلي أي: السجادة التي يصلي عليها معظم فوضع الصورة فيه تعظيم لها حيثما كانت منه بخلاف وضعها على البساط الذي لم يعد للصلاة.

(٢) "الفتح"، باب ما يفسد الصلاة وما يكره فيها، فصل ويكره للمصلي أن يعبت بثوبه أو بجسده، ٣٦٢ / ١، تحت قول "الهداية": وأطلق الكراهة في "الأصل".
✽ في المخطوط: *التي لا يكره أن يركبها ولا يلبسها حيث كان* فأثبتنا على ما فهمنا، والله تعالى أعلم.

(٣) "البحر"، كتاب الصلاة، باب ما يفسد الصلاة... إلخ، ٤٨ / ٢.

(٤) "رد المحتار"، كتاب الصلاة، باب ما يفسد الصلاة وما يكره فيها، ٥٠٢ / ٢.

(٥) انظر "العناية"، كتاب الصلاة، باب ما يفسد الصلاة... إلخ، ٣٦٢ / ١، تحت قول

"الهداية": وأطلق الكراهة في "الأصل".

المصلي صورة كان نوع تعظيم لها، ونحن أمرنا بإهانتها فلا ينبغي أن تكون في المصلي مطلقاً سجد عليها أو لم يسجد) اهـ، وإن لم يكن تعظيم أيضاً لم يكره؛ لكونها على بساط، هذا في حق الصلاة أما الاقتناء في البيت فمناط كراهة وامتناع الملائكة في الدخول فيه هو التعظيم، فإن كانت مهانة فلا كراهة ولا امتناع لما يأتي في "الفتح"^(١): (أنه لا يكره جعلها في المكان كذلك أي: مهانة ليتعدى إلى الصلاة وحديث جبريل مخصوص بذلك) دلّ قوله: "ليتعدى إلى الصلاة" أن الكراهة في غير التشبه تنجر من المكان إلى الصلاة فاحفظ، وظهر لك بتقرير هذا أن حصر العلة في التشبه باعتبار كراهة التحريم، وهي المنتفية* في رواية "الجامع"^(٢) ووجود التعظيم بدون التشبه عليه لكراهة الاقتناء في المكان، ومنه يتعدى إلى الصلاة كراهة تنزيهه، وهي المثبتة في رواية "الأصل"^(٣)، وبالله التوفيق.

(١) انظر "الفتح"، كتاب الصلاة، باب ما يفسد الصلاة وما يكره فيها، فصل ويكره للمصلي أن يعبت بثوبه أو بجسده، ٣٦٢/١، تحت قول "الهداية": ويكره أن تكون فوق رأسه.

* في المخطوط هكذا: ^{بالتفريق} والله تعالى أعلم.

(٢) "الجامع الصغير" في الفروع، كتاب الصلاة، باب في الإمام أين يستحب له أن يقوم... إلخ، ص ٨٦-٨٧: للإمام المجتهد محمد بن الحسن الشيباني الحنفي (ت ١٨٧هـ)، وهو كتاب قديم مبارك مشتمل على ١٥٣٢ مسألة كما قال البزدوي.
("كشف الظنون"، ١/ ٥٦١).

(٣) "الأصل"، كتاب الطهارة والصلاة، فيمن صلى فأقعى من غير عذر، ٢٠٤/١.

[١٧١] قوله: ^(١) ففي "شرح عتاب" ^(٢): أي: شرح الإمام العتابي ^(٣) لـ"الجامع الصغير" كما في "الإيضاح" ^(٤)..... *

(١) في "الهداية": (ويكره أن يكون فوق رأسه في السقف أو بين يديه أو بحذائه تصاوير أو صورة معلقة) لحديث جبريل: إنا لا ندخل بيتاً فيه كلب أو صورة، ولو كانت الصورة صغيرة بحيث لا تبدو للناظر لا يكره؛ لأن الصغار جداً لا تعبد.
في "الفتح": (قوله: ويكره أن تكون فوق رأسه) أي: تكره الصلاة وفوق رأسه... إلخ، فلو كانت الصورة خلفه أو تحت رجله ففي "شرح عتاب": لا تكره الصلاة، ولكن تكره كراهة جعل الصورة في البيت.

(٢) "الفتح"، كتاب الصلاة، باب ما يفسد الصلاة وما يكره فيها، فصل ويكره للمصلي أن يعبت بثوبه أو بجسده، ٣٦٢/١، تحت قول "الهداية": ويكره أن تكون فوق رأسه.

(٣) هو أحمد بن محمد بن عمر العتابي البخاري، أبو نصر أو أبو القاسم زين الدين، عالم بالفقه والتفسير، حنفي، من أهل بخارى، (ت ٥٨٦هـ)، من كتبه: "جامع الفقه" والتفسير، شرح "الجامع الكبير"، شرح "الجامع الصغير" وشرح "الزيادات" للشيباني في فروع الحنفية.

(٤) "الأعلام" للزركلي، ٢١٦/١، "كشف الظنون"، ٥٦٩/١، ملتقطاً.

(٤) "الإيضاح"، كتاب الصلاة، باب ما يفسد الصلاة وما يكره فيها، ١٣٠/١: للمولى شمس الدين أحمد بن سليمان الشهير بابن كمال باشا، (ت ٩٤٠هـ).

(٥) "كشف الظنون"، ١٠٩/١.

* في المخطوط: "تَبَيَّنَ" ولم نَفِزْ على فهمه، والله تعالى أعلم.

[١٧٢] قوله: قوله: لأنها لا تعبد^(١): الذي في المتن: "لأنَّ الصغار جداً لا تعبد" وكأنه نقل بالمعنى.
 [١٧٣] قوله: ^(٢) وقوله^(٣):
 هو الذي مرّ في "الفتح"^(٤) عن "شرح عتاب"^(٥).

(١) "الفتح"، كتاب الصلاة، باب ما يفسد الصلاة وما يكره فيها، فصل ويكره للمصلي أن يعبث بثوبه أو بجسده، ١/ ٣٦٣.

(٢) في "البداية": ولو كانت الصورة على وسادة ملقاة أو على بساط مفروش لا يكره.
 في "العناية": (ولو كانت الصورة... إلخ) ويحكي عن الحسن البصري وعطاء رحمهما الله تعالى أنهما دخلا بيتاً فيه بساط عليه تصاوير فوقف عطاء وجلس الحسن وقال: تعظيم الصورة في ترك الجلوس عليها.

(٣) "العناية"، كتاب الصلاة، باب ما يفسد الصلاة وما يكره فيها، فصل ويكره للمصلي أن يعبث بثوبه أو بجسده، ١/ ٣٦٣.

(٤) انظر "الفتح"، كتاب الصلاة، باب ما يفسد الصلاة وما يكره فيها، فصل ويكره للمصلي أن يعبث بثوبه أو بجسده، ١/ ٣٦٢، تحت قول "الهداية": ويكره أن تكون فوق رأسه.

(٥) "شرح عتاب" هي شرح "الجامع الصغير" للشيباني: للإمام أبي نصر أحمد بن محمد العتابي البخاري، (ت ٥٨٦هـ). ("كشف الظنون"، ١/ ٥٦٣).

فصل ويكره استقبال القبلة بالفرج في الخلاء

[١٧٤] قوله: ^(١) "إن كان لأجر لا^(٢)":أي: لا يجوز كما نقله عنه في "غمز العيون"^(٣).[١٧٥] قوله: ما إذا كان حسبة^(٤):أقول: الذي في "الهندية"^(٥) عن "الخلاصة": (المعلم الذي يعلم

(١) في "الفتح": والذي يكتب إذا كان بأجر يكره وبغير أجر لا يكره، هذا إذا كتب العلم والقرآن؛ لأنه في عبادة، أما هؤلاء المكتوبون الذين تجتمع عندهم الصبيان واللغات فلا، لو لم يكن لفظ؛ لأنهم في صناعة لا عبادة؛ إذ هم يقصدون الإجابة ليس هو الله بل للارتزاق، ومعلم الصبيان القرآن كالكتاب إن كان لأجر لا وحسبة لا بأس به، ومنهم من فصل هذا إن كان لضرورة الحر وغيره لا يكره وإلا فيكره، وسكت عن كونه بأجر أو غيره، وينبغي حمله على ما إذا كان حسبة فأما إن كان بأجر فلا شك في الكراهة، وعلى هذا فإذا كان حسبة ولا ضرورة يكره.

(٢) "الفتح"، كتاب الصلاة، باب ما يفسد الصلاة وما يكره فيها، فصل ويكره استقبال القبلة بالفرج في الخلاء، ٣٦٩/١، تحت قول "الهداية": وقيل هو قربة.

(٣) "غمز عيون البصائر"، الفن الثالث، القول في أحكام المسجد، ١٨٧/٣: لأحمد بن محمد مكّي أبو العباس شهاب الدين الحسيني الحموي، المصري (ت ١٠٩٨ هـ).
("إيضاح المكنون"، ١٤٧/٢، "الأعلام"، ٢٣٩/١).

(٤) "الفتح"، كتاب الصلاة، باب ما يفسد الصلاة وما يكره فيها، فصل ويكره استقبال القبلة بالفرج في الخلاء، ٣٦٩/١، تحت قول "الهداية": وقيل هو قربة.

(٥) "الهندية"، كتاب الصلاة، الباب السابع، الفصل الثاني، ١١٠/١.

الصبيان بأجر إذا جلس في المسجد يعلم الصبيان لضرورة الحرّ أو غيره لا يكره... إلخ)، فافهم.

[١٧٦] قوله: وعلى ذلك فإذا كان حسبة^(١):

أي: إذا حمل كلامه على الغلبة حسبة كانت الضرورة قيلاً لتعليم الحسبة* فيكره التعليم حسبة بلا ضرورة.

(١) "الفتح"، كتاب الصلاة، باب ما يفسد الصلاة وما يكره فيها، فصل ويكره استقبال

القبلة بالفرج في الخلاء، ١/ ٣٦٩، تحت قول "الهداية": وقيل هو قرينة.

* عبارة المخطوط هكذا: *لأنّ الضرورة تبيح التعليم* والله تعالى أعلم.

باب صلاة الوتر

[١٧٧] قوله: ^(١) وفي أنه منسوخ ^(٢):

يريد نسخ العموم لا عموم النسخ أما أولاً فلأنه لا دلالة له على هذا لما يجيء ^(٣) في آخر الكلام من الإمام العلامة: إن ترك القنوت يحتمل أمرين: تركه لارتفاع شرعيته ولعدم وقوع نازلة تستدعيه فكيف يكون صريحاً في عموم النسخ! وأما ثانياً فلما ينص عليه الإمام في آخر الكلام أن ما ذكرنا من حديث أنس لا يعارض حديث القنوت في النوازل إنما تفيد نفي سنّيته راتباً في الفجر.

(١) في "الفتح": عن قيس بن الربيع عن عاصم بن سليمان قال: قلنا لأنس بن مالك رضي الله عنه: إن قوماً يزعمون أن النبي صلى الله عليه وسلم لم يزل يقنت بالفجر، فقال: كذبوا إنما قنت رسول الله صلى الله عليه وسلم شهراً واحداً يدعو على أحياء من أحياء المشركين، فهذا عن أنس صريح في مناقضة رواية أبي جعفر عنه، وفي أنه منسوخ، وقيس هذا وإن كان يحيى بن معين ضعفه فقد وثقه غيره وليس بدون أبي جعفر بل مثله أو أرفع منه؛ فإن الذين ضعفوا أبا جعفر أكثر ممن ضعف قيساً، وإنما يعرف تضعيف قيس عن ابن معين، وذكر سبب تضعيفه قال أحمد بن سعيد بن أبي مريم: سألت يحيى عن قيس بن الربيع فقال: ضعيف لا يكتب حديثه فإنه يحدث بالحديث عن عبيدة وهو عنده عن منصور.

(٢) "الفتح"، كتاب الصلاة، باب صلاة الوتر، ١/ ٣٧٦، تحت قول "الهداية": ولنا ما روي أنه صلى الله عليه وسلم قنت قبل الركوع.

(٣) انظر "الفتح"، كتاب الصلاة، باب صلاة الوتر، ١/ ٣٧٩، تحت قول "الهداية": لما روى ابن مسعود.

- [١٧٨] قوله: إلى قيس بن سعيد القطان^(١): صوابه: يحيى^(٢).
 [١٧٩] قوله: ^(٣) إلى ما ينبغي صون كتابنا^(٤): وقد أورده الزيلعي في
 "نصب الراية"^(٥) ثم العيني في "عمدة القاري"^(٦).

(١) "الفتح"، كتاب الصلاة، باب صلاة الوتر، ١/ ٣٧٦، تحت قول "الهداية": ولنا ما
 روي أنه صلى الله عليه وسلم قنت قبل الركوع.

(٢) هو الحافظ أبو سعيد يحيى بن سعيد بن قروخ القطان التميمي البصري (ت ١٩٤
 وقيل: ١٩٨هـ). من آثاره: "مصنّف" في المغازي.

("معجم المؤلفين"، ٤/ ٩٦، "هدية العارفين"، ٢/ ٥١٣، "الأعلام"، ٨/ ١٤٧).

(٣) في "الفتح": رواه الخطيب في "كتاب القنوت" من حديث محمد بن عبد الله
 الأنصاري، حدثنا سعيد بن أبي عروبة عن قتادة عن أنس أن النبي صلى الله عليه
 وسلم كان لا يقنت إلا إذا دعا لقوم أو دعا عليهم وهذا سند صحيح قاله صاحب
 "تنقيح التحقيق". وأما ما أخرجه الخطيب عن أنس في كتابه هذا ممّا يخالف ذلك
 نحو ممّا أخرجه عن دينار بن عبد الله خادم أنس: ما زال صلى الله عليه وسلم يقنت
 حتّى مات وغيره فقد شنع عليه أبو الفرج بن الجوزي بسبب ذلك وبلغ فيه الغاية
 ونسبه إلى ما ينبغي صون كتابنا عنه بسبب أنه يعلم أنها باطلة وقد اشتهر بعض
 الرواة فيها بالوضع على أنس.

(٤) "الفتح"، كتاب الصلاة، باب صلاة الوتر، ١/ ٣٧٧، تحت قول "الهداية": ولنا ما
 روي أنه صلى الله عليه وسلم قنت قبل الركوع.

(٥) "نصب الراية"، كتاب الصلاة، باب صلاة الوتر، ٢/ ١٣١.

(٦) "عمدة القاري"، كتاب الوتر، باب القنوت قبل الركوع وبعده، ٥/ ٢٣٩، تحت
 الحديث: ١٠٠٤.

[١٨٠] قوله: ^(١) فالفساد عند الركوع ^(٢):

أقول: مفاد ما عن الإمام أبي اليسر ^(٣) أنه لا يجوز للحنفي أن يقتدي بشافعي؛ لأنهم يرفعون الأيدي وهو عاداتهم لكونه سنة عندهم ففيه تعريض لصلاته بالفساد أو هو لا يجوز فخرج الجواب عن هذا ما يبعده وظهر أنه لا يوجب الخلاف في نفس صحة الاقتداء به حتى لو ترك الرفع صحّ أعني: تم.

(١) في "الفتح": قال أبو اليسر: اقتداء الحنفي بشافعي غير جائز، لما روى مكحول النسفي في كتاب له سمّاه: "الشعاع" أن رفع اليدين في الصلاة عند الركوع والرفع منه مفسد بناء على أنه عمل كثير حيث أقيم باليدين، والمصنّف أخذ الجواز قبلهم من جهة الرواية من هذه المسألة فإنّها تفيد صحة الاقتداء وبقائه إلى وقت القنوت فتعارض تلك وتقدم هذه لشذوذ تلك، صرح بشذوذها في "النهاية" في غير هذا الموضع وأيضاً فالفساد عند الركوع لا يقتضي عدم صحة الاقتداء من الابتداء مع أن عروض البطلان غير مقطوع به؛ لأنّ الرفع جائز الترك عندهم.

(٢) "الفتح"، كتاب الصلاة، باب صلاة الوتر، ١ / ٣٨١، تحت قول "الهداية": وعلى المتابعة في قراءة القنوت في الوتر.

(٣) هو محمد بن محمد بن الحسين بن عبد الكريم بن موسى بن مجاهد الحنفي البزدوي (ت ٤٩٣هـ)، ويلقب بالقاضي الصدر، أبو اليسر، من تصانيفه: "المبسوط" في الفروع، "أصول الدين"، و"شرح الآجرومية".

("معجم المؤلفين"، ٣ / ٦٣٨، "الأعلام" للزركلي، ٧ / ٢٢).

باب إدراك الفريضة

[١٨١] قوله: ^(١) فرجعت إليه قال * السرخسي والبقالي ^(٢):
ما نقله عنه في "رد المحتار" ^(٣) يدل أن العبارة هكذا: وإليه مال
السرخسي والبقالي ^(٤)... إلخ.

(١) في "الهداية": (ومن صلى ركعة من الظهر ثم أقيمت يصلي أخرى وإن لم يقيد
الأولى بالسجدة يقطع ويشرع مع الإمام هو الصحيح) ولو كان في السنة قبل الظهر
والجمعة فأقيم أو خطب يقطع على رأس الركعتين، يروى ذلك عن أبي يوسف
رحمه الله، وقد قيل يتمها. ملتقطاً.

في "الفتح": (قوله: يروى ذلك عن أبي يوسف) وعن أبي حنيفة أيضاً وحكي عن
السغدي: كنت أفتي أنه يتم سنة الظهر أربعاً بخلاف التطوع حتى رأيت في
"النوادر" عن أبي حنيفة إذا شرع في سنة الجمعة ثم خرج الإمام قال: إن كان صلى
ركعة أضاف إليها أخرى ويسلم فرجعت إليه مال السرخسي والبقالي، وقيل
يتمها، وإليه أشار في "الأصل" أنها صلاة واحدة، والأول أوجه.

✽ هكذا في المخطوط والنسخة الهندية التي عند الإمام فلذا علق عليه لتصحيح العبارة [انظر
"الفتح"، ٢٠٧/١] أما في نسختنا "الفتح": (فرجعت وإليه مال السرخسي والبقالي).
(٢) "الفتح"، كتاب الصلاة، باب إدراك الفريضة، ٤١١/١، تحت قول "الهداية":
يروى ذلك عن أبي يوسف.

(٣) "رد المحتار"، كتاب الصلاة، باب إدراك الفريضة، ٦١٢/٢.

(٤) هو محمد بن محمد بن أبي القاسم البقالي، أبو الفضل الخوارزمي الحنفي المعروف
بالأدومي (ت ٥٦٢هـ وقيل: ٥٧٦هـ). له: "أذكار الصلاة"، "أسرار الكذب"، "مصباح
التزليل" وغيرها. ("الأعلام" للزركلي، ٣٣٥/٦، "هدية العارفين"، ٩٨/٢).

- [١٨٢] قوله: ^(١) بعض من يرد المراسيل من الأئمة ^(٢): المراد الإمام الشافعي فإنه الذي قال ^(٣): تتبعتها فوجدتها مسانيد.
- [١٨٣] قوله: ^(٤) لأن تركه المكروه مقدم على.....

(١) في "الهداية": (ومن دخل مسجداً قد أذن فيه يكره له أن يخرج حتى يصلي) لقوله عليه الصلاة والسلام: ((لا يخرج من المسجد بعد النداء إلا منافق أو رجل يخرج لحاجة يريد الرجوع)).

في "الفتح": (قوله: لقوله صلى الله عليه وسلم: ((لا يخرج... إلخ))) روى ابن ماجه بسنده عن محمد بن يوسف مولى عثمان بن عفان رضي الله عنه قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: ((من أدرك الأذان في المسجد ثم خرج لم يخرج لحاجة وهو لا يريد الرجوع فهو منافق)) وأخرج أبو داود في "المراسيل" عن سعيد بن المسيب أن النبي صلى الله عليه وسلم قال: ((لا يخرج من المسجد أحد بعد النداء إلا منافق إلا أحد أخرجه حاجة وهو يريد الرجوع)) ومراسيل سعيد يقبلها بعض من يرد المراسيل من الأئمة؛ لأنه تتبعها فوجدتها مسانيد.

(٢) "الفتح"، كتاب الصلاة، باب إدراك الفريضة، ١/ ٤١٤، تحت قول "الهداية": لقوله صلى الله عليه وسلم: ((لا يخرج... إلخ)).

(٣) انظر "أصول البزدوي"، باب بيان قسم الانقطاع، ص ١٧١.

(٤) في "الهداية": والتقيد بالأداء عند باب المسجد يدل على الكراهة في المسجد إذا كان الإمام في الصلاة.

في "الفتح": (قوله: والتقيد بالأداء عند باب المسجد يدل... إلخ) لما روي عنه صلى الله عليه وسلم: ((إذا أقيمت الصلاة فلا صلاة إلا المكتوبة)) ولأنه يشبه المخالفة للجماعة والانتباز عنهم، وعلى هذا فينبغي أن لا تصلي في المسجد إذا لم يكن عند

فعل السنة^(١):

أقول: يجب إرادة المكروه تحريماً وإلا فترك السنة أيضاً لا يعري عن الكراهة بل ربما يكون إساءة وهي أشد من كراهة التنزيه.

[١٨٤] قوله: ^(٢) [المشاركة في أفعال الصلاة]*: أي: في أمثال هذه الصورة لا مطلقاً فإنه إن أتى بالركوع بعد فراغ الإمام من ركوعه أجزاء مع عدم المشاركة في جزء منه أصلاً.

[١٨٥] قوله: ^(٣) [أن الشرط هو المشاركة في جزء واحد]*:

باب المسجد مكان؛ لأن تركه المكروه مقدّم على فعل السنة غير أن الكراهة تتفاوت، فإن كان الإمام في الصفي فصلاته إياها في الشوي أخف من صلاتها في الصفي وقلبه، وأشد ما يكون كراهة أن يصلّيها مخالطاً للصف كما يفعله كثير من الجهلة.

(١) "الفتح"، كتاب الصلاة، باب إدراك الفريضة، ٤١٦/١، تحت قول "الهداية":
والتقييد بالأداء عند باب المسجد يدل على الكراهة... إلخ.

(٢) في "الهداية": (ومن انتهى إلى الإمام في ركوعه فكبر ووقف حتى رفع الإمام رأسه لا يصير مدركاً لتلك الركعة خلافاً لزفر) ولنا أن الشرط هو المشاركة في أفعال الصلاة ولم يوجد لا في القيام ولا في الركوع. ملتقطاً.

❖ "الهداية"، كتاب الصلاة، باب إدراك الفريضة، ٤٢٠/١. [أولین ص ١٣٣]

(٣) في "الهداية": (ولو ركع المقتدي قبل إمامه فأدركه الإمام فيه جاز) وقال زفر: لا يجزئه، ولنا أن الشرط هو المشاركة في جزء واحد كما في الطرف الأول. ملتقطاً.

❖ "الهداية"، كتاب الصلاة، باب إدراك الفريضة، ٤٢١/١. [أولین ص ١٣٣]

وقد نقل العلامة ط^(١) عن العلامة ح^(٢) ص ٢٨٢^(٣): وليست المتابعة في الركن فرضاً لما صرحوا به من أنه إذا ركع بعد ما رفع الإمام رأسه من الركوع يعتدّ بركوعه.

[١٨٦] قوله: ^(٤) وفي "الخلاصة"^(٥): في نوع ما يتابع فيه الإمام من الفصل الخامس عشر من كتاب الصلاة^(٦).

(١) هو أحمد بن محمد بن إسماعيل الطهطاوي [الطحطاوي] المصري، مفتي الحنفية بالقاهرة، ولد بـ "طهطا" (بالقرب من أسيوط، بـ "مصر")، (ت ١٢٣١هـ)، من كتبه: حاشية على "الدر المختار شرح تنوير الأبصار" مقبول بين العلماء، وحاشية على "مراقي الفلاح شرح نور الإيضاح" و"كشف الرين عن بيان المسح على الجوربين".

("الأعلام"، ١/ ٢٤٥، "هدية العارفين"، ١/ ١٨٤).

(٢) هو إبراهيم بن مصطفى بن إبراهيم الحلبي المداري، برهان الدين أبو الصفاء الحنفي (ت ١١٩٠هـ) من تصانيفه: "تحفة الأخيار على الدر المختار"، وغيرها.

("هدية العارفين"، ١/ ٣٩، "الأعلام"، ١/ ٧٤).

(٣) "ط"، كتاب الصلاة، باب الوتر والنوافل، ١/ ٢٨٢.

(٤) في "الفتح": وفي "الخلاصة": المقتدي إذا أتى بالركوع والسجود قبل الإمام هذه على خمسة أوجه: إما أتى بهما قبله أو بعده أو بالركوع معه وسجد قبله أو بالركوع قبله وسجد معه أو أتى بهما قبله ويدرك الإمام في آخر الركعات، فإن أتى بالركوع والسجود قبل الإمام في كلهما يجب عليه قضاء ركعة بلا قراءة ويتمّ صلاته، وإذا ركع معه وسجد قبله يجب عليه قضاء ركعتين، وإذا ركع قبله وسجد معه يقضي أربعاً بلا قراءة، وإن ركع بعد الإمام وسجد بعده جازت صلاته، انتهى.

(٥) "الفتح"، باب إدراك الفريضة، ١/ ٤٢١، تحت قول "الهداية": وقال زفر: لا يجوز.

(٦) "الخلاصة"، كتاب الصلاة، الفصل الخامس عشر، ١/ ١٦٢.

- [١٨٧] قوله: هذه على خمسة أوجه^(١): ذكر المشايخ في "رد المحتار" ص ٦٢١^(٢) وذكره في "الخانية" ص ١٢٠^(٣).
- [١٨٨] قوله: قبله أو بعده^(٤):
- أي: ولو بالتراخي بأن لا يركع ويسجد إلا بعد ما يرفع الإمام.
- [١٨٩] قوله: ويدرك الإمام إلى * آخر الركعات^(٥): لفظ "الخانية"^(٦):
- (ثم يدركه الإمام في آخرهما في الركعات كلها).
- [١٩٠] قوله: جازت صلاته انتهى^(٧): يعني: حكم "الخانية" وهي ما إذا أدركه الإمام في الركوع والسجود وآخرهما وذكره في "الخانية"^(٨) قائلا: (أنه يجوز؛ لأنه أتى بما هو الواجب لكنه يكره)، اهـ.

(١) "الفتح"، باب إدراك الفريضة، ٤٢١/١، تحت قول "الهداية": وقال زفر: لا يجوز.

(٢) "رد المحتار"، كتاب الصلاة، باب إدراك الفريضة، ٦٢٦/٢.

(٣) "الخانية"، كتاب الصلاة، فصل فيمن يصح الاقتداء وفيمن لا يصح، ٤٨/١.

(٤) "الفتح"، باب إدراك الفريضة، ٤٢١/١، تحت قول "الهداية": وقال زفر: لا يجوز.

♣ هكذا في المخطوط والنسخة الهندية [انظر "الفتح"، ٢١٣/١] أما في نسختنا "الفتح": (ويدركه الإمام في آخر الركعات).

(٥) "الفتح"، كتاب الصلاة، باب إدراك الفريضة، ٤٢١/١، تحت قول "الهداية": وقال زفر: لا يجوز.

(٦) "الخانية"، كتاب الصلاة، فصل فيمن يصح الاقتداء وفيمن لا يصح، ٤٨/١.

(٧) "الفتح"، كتاب الصلاة، باب إدراك الفريضة، ٤٢١/١، تحت قول "الهداية": وقال زفر: لا يجوز.

(٨) "الخانية"، كتاب الصلاة، فصل فيمن يصح الاقتداء وفيمن لا يصح، ٤٨/١.

باب سجود السهو

[١٩١] قوله: ^(١) بمن يسجد قبله ^(٢): أي: قبل المسبوق أي: يتقدمه في السجود فيلزمه شرعاً متابعتة وهو الإمام.

(١) في "الهداية": (فإن سها المؤتم لم يلزم الإمام ولا المؤتم السجود)؛ لأنه لو سجد وحده كان مخالفاً لإمامه.

في "الفتح": والمقيم المقتدي بالمسافر فيما يؤديان بعد الإمام من قضاء المسبوق وإتمام المقيم إذا سها في ذلك؛ لأنه لم يلتحق بمحلّ قبله شرعاً فلا مخالفة فيسجدان لسهوهما، ولو كان على الإمام سهو وجب عليهما متابعتة فيتكرر السجود في صلاة واحدة في هذه الصورة، وعند الكرخي لا يسجد اللاحق ولا المقيم المقتدي بالمسافر لسهو الإمام ولا لسهوهما فيما يقضي اللاحق ويتم المقيم، وما ذكرناه هو المذكور في "الأصل" وهو الصحيح؛ لأنهما صلاتان حكماً وإن اتحدتا حقيقة لتحقق الانفراد والائتمام بخلاف صلاة اللاحق فإنها واحدة حقيقة وحكماً؛ لأنه مقتد فيما يقضيه حكماً، ولذا قلنا: لا يسجد اللاحق لما سها فيه ممّا يقضيه؛ لأنه مقتد فيه، ألا ترى! أنه لا يقرأ فيه فيكون لو سجد مخالفاً وإذا سها الإمام في صلاة الخوف سجد وتابعه الطائفة الثانية، وأما الأولى فيسجدون بعد فراغهم؛ لأنّ الثانية مسبوقون والأولى لاحقون، ولو سبق الإمام الساهي الحدث بعد سلامه استخلف ليسجد الخليفة كما لو بقي عليه التسليم، وليس للمسبوق أن يتقدم في هذا الاستخلاف؛ لأنه لا يقدر عليه؛ إذ محله بعد السلام وهو غير قادر على السلام وإنما يسجد قبل السلام حالة الاقتداء بمن يسجد قبله وهو هنا قد صار إماماً للمستخلف ومع هذا لو تقدم لم تفسد.

(٢) "الفتح"، كتاب الصلاة، باب سجود السهو، ١/ ٤٤٤، تحت قول "الهداية": لو سجد وحده كان مخالفاً.

[١٩٢] قوله: ^(١) فلا يظهر دونها، ولا حاجة على اعتبار عدم العود ^(٢):
 (فلا يظهر) عمل السلام (دونها) أي: دون السجود بل يبقى متردداً
 فإن عاد إلى السجود علم أنه كان محتاجاً إلى إبقاء الإحرام فيجعل
 السلام غير عامل وإن لم يعد علم أنه لا حاجة فيعمل السلام عمله
 ويكون محللاً وهذا معنى قوله: (ولا حاجة) أي: إلى إبقاء الإحرام
 (على اعتبار) أي: على تقدير (عدم العود) إلى السجود.

(١) في "الهداية": (ومن سلم وعليه سجدة السهو فدخل رجل في صلاته بعد التسليم
 فإن سجد الإمام كان داخلاً وإلا فلا) وهذا عند أبي حنيفة وأبي يوسف، وقال
 محمّد: هو داخل، سجد الإمام أو لم يسجد؛ لأنّ عنده سلام من عليه السهو لا
 يخرج عن الصلاة أصلاً؛ لأنها وجبت جبراً للنقصان فلا بدّ من أن يكون في إحرام
 الصلاة وعندهما يخرج على سبيل التوقف؛ لأنه محلّل في نفسه وإنما لا يعمل
 لحاجته إلى أداء السجدة فلا يظهر دونها ولا حاجة على اعتبار عدم العود.

(٢) "الهداية"، كتاب الصلاة، باب سجود السهو، ١/ ٤٤٩. [أولین ص ١٤٠]

باب صلاة المريض

[١٩٣] قوله: ^(١) كالسائرة ^(٢): فيجوز القعود عنده بلا عذر.

[١٩٤] قوله: وإلا فكالواقفة ^(٣):

فلا تجوز قاعداً بغير عذر بالإجماع.

(١) في "الهداية": (ومن صلى في السفينة قاعداً من غير علة أجزاءه عند أبي حنيفة رحمه الله والقيام أفضل، وقالوا: لا يجزئه إلا من عذر)؛ لأن القيام مقدور عليه فلا يترك إلا لعلّة. وله أن الغالب فيها دوران الرأس وهو كالمتحقق إلا أن القيام أفضل؛ لأنه أبعد عن شبهة الخلاف، والخروج أفضل إن أمكنه؛ لأنه أسكن لقلبه والخلاف في غير المربوطة والمربوطة كالشطّ هو الصحيح.

في "الفتح": (قوله: والمربوطة كالشطّ هو الصحيح) احتراز عن قول بعضهم: إنه على الخلاف ثم أطلق في كون المربوطة كالشطّ وهو مقيد بالمربوطة بالشطّ، أما إذا كانت مربوطة في لجة البحر فالأصح إن كان الريح يحركها شديداً فهي كالسائرة وإلا فكالواقفة.

(٢) "الفتح"، كتاب الصلاة، باب صلاة المريض، ٤٦٢/١، تحت قول "الهداية": والمربوطة كالشطّ هو الصحيح.

(٣) "الفتح"، كتاب الصلاة، باب صلاة المريض، ٤٦٢/١، تحت قول "الهداية": والمربوطة كالشطّ هو الصحيح.

باب صلاة المسافر

- [١٩٥] قوله: ^(١) إذا كان منقطعاً عن العمران ^(٢): كما يفيدُه قول كثير من العلماء حيث ذكروا في التعريف إبقاء الاتصال بالمصر.
- [١٩٦] قوله: ^(٣) فلائِه التزم الأداء معه في أول التحريمة ^(٤):

(١) في "الفتح": الفناء ملحق بالمصر شرعاً حتى جازت الجمعة والعيذان فيه، ومقتضاه أن لا يقصر بمجرد المفارقة للبيوت بل إذا جاوز الفناء، أوجب بأنه إنما ألحق به فيما هو من حوائج أهله المقيمين فيه لا مطلقاً وأما على قول من منع الجمعة فيه إذا كان منقطعاً عن العمران فلا يرد الإشكال.

(٢) "الفتح"، كتاب الصلاة، باب صلاة المسافر، ٨/٢، تحت قول "الهداية": وإذا فارق.

(٣) في "الهداية": (وإن اقتدى المسافر بالمقيم في الوقت أتم أربعاً)؛ لأنه يتغير فرضه إلى أربع للتبعية كما يتغير بنية الإقامة لاتصال المغير بالسبب وهو الوقت (وإن دخل معه في فائتة لم تجزه)؛ لأنه لا يتغير بعد الوقت لانقضاء السبب كما لا يتغير بنية الإقامة فيكون اقتداء المفترض بالمتنفل في حق القعدة أو القراءة.

في "العناية": وإن اقتدى المقيمون بمسافر صلى بهم ركعتين وسلم وأتم المقيمون صلاتهم؛ لأن المقتدي التزم الموافقة في الركعتين وقد أدى ما التزم ولم يتم صلاته فينفرد في الباقي كالمسبوق إلا أنه لا يقرأ في الأصح. وقوله: في الأصح احتراز عما قال بعض المشايخ من وجوب القراءة فيما يتمون؛ لأنهم منفردون فيه ولهذا يلزمهم سجود السهو إذا سهوا فيه فأشبهوا المسبوقين، ووجه الأصح ما ذكر في كتاب أنه مقتد تحريمة لا فعلاً، يعني: في الشفع الثاني، أما أنه مقتد تحريمة فلائِه التزم الأداء معه في أول التحريمة، وأما أنه ليس بمقتد فعلاً فلائِه فعل الإمام قد فرغ بالسلام على رأس الركعتين، وكل من كان كذلك فهو لاحق، ولا قراءة على اللاحق.

(٤) "العناية"، باب صلاة المسافر، ١٣/٢، تحت قول "الهداية": أو القراءة.

أقول: التزم ركعتين وتمّتا بخلاف اللاحق حيث لم يعرف بما التزم فقلوه: "كلّ من كان كذلك فهو لاحق" ممنوع إنّما اللاحق من لم يعرف بما التزم وعبارة الكتاب غنيّة عن تجشّم هذا فإنّه لم يجعله في الباقي كاللاحق بل نص أنّه منفرد فيه كالمسبوق وإنّما منع من القراءة لشبهه باللاحق تحريمة فقط لا فعلاً؛ فإنّه منفرد فيه بخلاف اللاحق فإنّه مقتد فيه أيضاً حكماً.

[١٩٧] قوله: ^(١) لا فعلاً والفرض صار مؤدّى ^(٢): نصّ في أنّهم منفردون فيما يتمّون وإنّما يمنعون عن القراءة لشبهة الاقتداء لأجل التحريمة وقد دلّت على ذلك مسألة مرّت ص ٢٢٥ ^(٣).

[١٩٨] قوله: ^(٤) حين أدركوا أول صلاة الإمام تكره القراءة تحريماً ^(٥):

(١) في "الهداية": (وإن صلّى المسافر بالمقيمين ركعتين سلم وأتمّ المقيمون صلاتهم)؛ لأنّ المقتدي التزم الموافقة في الركعتين فينفرد في الباقي كالمسبوق إلّا أنّه لا يقرأ في الأصحّ؛ لأنّه مقتد تحريمة لا فعلاً والفرض صار مؤدّى فيتركها احتياطاً بخلاف المسبوق؛ لأنّه أدرك قراءة نافلة فلم يتأدّ الفرض فكان الإتيان أولى.

(٢) "الهداية"، كتاب الصلاة، باب صلاة المسافر، ٢ / ١٤. [أولین ص ١٤٧]

(٣) انظر "الفتح"، كتاب الصلاة، باب سجود السهو، ١ / ٤٤٣، تحت قول "الهداية": سجد وحده كان مخالفاً.

(٤) في "الفتح": (قوله: احتياطاً) فإنّه بالنظر إلى الاقتداء تحريمة حين أدركوا أول صلاة الإمام تكره القراءة تحريماً، وبالنظر إلى عدمه فعلاً إذ لم يفتهم مع الإمام ما يقضون وقد أدركوا فرض القراءة تستحبّ، وإذا دار الفعل بين وقوعه مستحبّاً أو محرماً لا يجوز فعله بخلاف المسبوق فإنّه أدرك قراءة نافلة.

(٥) "الفتح"، كتاب الصلاة، باب صلاة المسافر، ٢ / ١٤، تحت قول "الهداية": احتياطاً.

أقول: هذا لا يشمل المسبوق اللاحق؛ فإنه لم يدرك أول صلاة الإمام وللشك* أنه إذا قام يؤذي ما هو لاحق فيه لا يقرأ، نعم إذا قضى ما سبق به يقرأ فيه، وكذلك قوله^(١): "قد أدركوا فرض القراءة" لا يشمل من ذكرنا؛ لأنه قد فاته شيء من فرض القراءة كلاً أو بعضاً كما إذا اقتدى في الثالثة مع أنه لم يدرك فرض القراءة أصلاً فالأولى عند التعليل بأن الشرع جعل قراءة الإمام قراءة المقتدي فمن سبق بشيء لا يكون قراءة الإمام قراءة له فيما سبق به؛ لأنه لم يكن إذ ذاك مقتدياً به ولا هو حينئذ إماماً له أما من اقتدى فإن قراءة الإمام قراءة له، وإن فاته الأداء مع الإمام لأنه بفوات الأداء معه لا يخرج من بناء صلاته على صلاة الإمام، والله تعالى أعلم.

[١٩٩] قوله: فكان الإتيان أولى^(٢): هو مشكل؛ إذ الإتيان واجب وكأنه قال ذلك مطابقة لقوله: احتياطاً كقوله تعالى: ﴿وَجَزَّوْا سَيِّئَةً سَيِّئَةً مِّثْلُهَا﴾ [الشورى: ٤٠] اهـ، "كافي"^(٣).

✽ عبارة المخطوط هكذا: *ملازمة الإمام ذلك* وما ذكرنا فهو على ما فهمنا، والله تعالى أعلم.

(١) انظر "الفتح"، كتاب الصلاة، باب صلاة المسافر، ١٤/٢، تحت قول "الهداية": احتياطاً.

(٢) "الهداية"، كتاب الصلاة، باب صلاة المسافر، ١٤/٢. [أولین ص ١٤٧]

(٣) "الكافي"، كتاب الصلاة، باب صلاة المسافر، ١/١٣٣.

باب صلاة الجمعة

[٢٠٠] قوله: ^(١) يأمر بقطع الجسر بـ"بغداد" لذلك ^(٢): أي: لتصحيح

(١) في "الهداية": (وتجوز بمنى إن كان الأمير أمير الحجاز أو كان مسافراً عندهما وقال محمد: لا جمعة بمنى)؛ لأنها من القرى حتى لا يعيد بها، ولهما أنها تتمصر في أيام الموسم وعدم التعيين للتخفيف، ولا جمعة بعرفات في قولهم جميعاً؛ لأنها قضاء ويمنى أبنية، والتقيد بالخليفة وأمير الحجاز؛ لأن الولاية لهما أما أمير الموسم فيلي أمور الحج لا غير.

في "الفتح": عند أبي حنيفة لا يجوز تعددها في مصر واحد وكذا روى أصحاب "الإملاء" عن أبي يوسف أنه لا يجوز في مسجدين في مصر إلا أن يكون بينهما نهر كبير حتى يكون كمصرين، وكان يأمر بقطع الجسر بـ"بغداد" لذلك، فإن لم يكن فالجمعة لمن سبق، فإن صلوا معاً أو لم تدر السابقة فسدتا وعنه أنه يجوز في موضعين إذا كان المصر عظيمًا لا في ثلاثة، وعن محمد يجوز تعددها مطلقاً ورواه عن أبي حنيفة ولهذا قال السرخسي: الصحيح من مذهب أبي حنيفة جواز إقامتها في مصر واحد في مسجدين فأكثر، وبه نأخذ لإطلاق: لا جمعة إلا في مصر شرط المصر، فإذا تحقق تحقق في حق كل منها، وجه رواية المنع أنها سميت جمعة لاستدعائها الجماعات فهي جامعة لها، والأصح الأول خصوصاً إذا كان مصر كبير كمصر فإن في إلزام اتحاد الموضع حرجاً بيننا لاستدعائه تطويل المسافة على الأكثر مع أن الوجه المذكور مما يتسلط عليه المنع، وما قلنا من الكلام في وقوعها عن السنة إنما هو إذا زال الاشتباه بعد الأربع لتحقيق وقوعها نفلاً، أما إذا دام الاشتباه قائماً فلا يجزم بكونها نفلاً؛ ليقع النظر في أنها سنة أو لا فينبغي أن يصلي بعدها السنة؛ لأن الظاهر وقوعها ظهراً؛ لأنه ما لم يتحقق وجود الشرط لم يحكم بوجود الجمعة فلم يحكم بسقوط الفرض.

(٢) "الفتح"، باب صلاة الجمعة، ٢/ ٢٥، تحت قول "الهداية": وهو الظاهر.

الجمعة من كلا الطرفين لحيلولة دجلة أمّا الجسر فهو* بينهما فلا يجوز إلا في موضع واحد.

[٢٠١] قوله: ممّا يتسلّط عليه المنع^(١):

أقول: وله سند ظاهر فلم لا يجوز إن سميت جمعة لاشتراط الجماعة في صلاتها بخلاف سائر الصلوات؟!.

[٢٠٢] قوله: ^(٢) لآته فاسد؛ لأنّ بينهما^(٣):

* في المخطوط: ^(٢) لم نهند على تعيين اللفظ، أمّا معناه الذي فهمنا: أمّا الجسر

فهو للاتّصال بينهما أي: بين الطرفين، والله تعالى أعلم.

(١) "الفتح"، باب صلاة الجمعة، ٢ / ٢٥، تحت قول "الهداية": وهو الظاهر.

(٢) في "الفتح": (قوله: ولهما أنّها) أي: منى تتمصّر في الموسم لاجتماع من ينفذ

الأحكام ويقيم الحدود والأسواق والسكك، قيل فيها ثلاث سكك، وغاية ما فيها

أنّه يزول تمصّرها بزوال الموسم، وذلك غير قادح في مصرّتها قبله؛ إذ ما من مصر

إلا يزول تمصّره في الجملة ومع ذلك تقام فيه الجمعة، وهذا يفيد أنّ الأولى في

الذي قدّمناه من قرى مصر أن لا يصحّ فيها إلا حال حضور المتولّي، فإذا حضر

صحّت وإذا ظعن امتنعت، والله أعلم وعدم التعييد بمنى لا لانتفاء المصرّية بل

للتخفيف، فإنّ الناس مشغولون بالمناسك والعيد لازم فيها فيحصل من إلزامه مع

اشتغالهم بما هم فيه الحرج، أمّا الجمعة فليست بلازمة بل إنّما تتفق في أحيان من

الزمان فلا حرج مع أنّها فريضة والعيد سنّة أو واجب، وإنّما اقتصر المصنّف على

هذا الوجه من التعليل دون التعليل بأنّ منى من أفنية مكة؛ لآته فاسد؛ لأنّ بينهما

فرسخين، وتقدير الفناء بذلك غير صحيح.

(٣) "الفتح"، باب صلاة الجمعة، ٢ / ٢٦، تحت قول "الهداية": ولهما أنّها.

أقول: الصحيح في الفناء عدم التحديد وإنه كل موضع أعد لمصالح المصر ولا شك أن معنى معدة للقرايين وهي في مصالح "مكة"^(١) قطعاً بقوله تعالى: ﴿هَذَا بَلَدُ الْكَعْبَةِ﴾ [المائدة: ٩٥]، وقوله تعالى: ﴿ثُمَّ مَجَلَّهَا إِلَى آلِ بَيْتِ الْعَتِيقِ﴾ [الحج: ٣٣] والاحتياج إلى حضور الأمير لإقامة الجمعة لا لتمصرها وقد قال في "الخلاصة"^(٢) ثم "البحر"^(٣): (الخليفة إذا سافر وهو في القرى ليس له أن يجمع بالناس ولو مر بمصر من أمصار ولايته فجمع بها وهو مسافر جاز)، اهـ وسيأتي للمحقق ص ١٢٤^(٤).

[٢٠٣] قوله: فرسخين وتقدير الفناء بذلك غير صحيح^(٥):

(١) "مكة": بيت الله الحرام، عاصمة الحجاز، مسقط رأس النبي العربي ومحجّه الإسلام، فيها البيت الحرام ومناسك الحج، مركز ديني عالمي، قال بطليموس: طولها من جهة المغرب ثمان وسبعون درجة وعرضها ثلاث وعشرون درجة وقيل إحدى وعشرون تحت نقطة السرطان طالعها الثريا بيت حياتها الثور وهي في الإقليم الثاني، سميت مكة؛ لأنها بين جبلين مرتفعين عليها وقيل: لازدحام الناس فيها، ولها أسماء، منها: أم رحم، معاد، الحاطمة، البيت العتيق، الحرم، البلد الأمين، القادس، الناسة والباسة وسمّاها الله تعالى: أم القرى والبلد الأمين.

("المنجد" في الأعلام، ص ٥٤٤، "معجم البلدان"، ٤/ ٣٠٧-٣٠٨، ملتقطاً).

(٢) "الخلاصة"، كتاب الصلاة، الفصل الثالث والعشرون، الجزء الأول، ١/ ٢٠٨.

(٣) "البحر"، كتاب الصلاة، باب صلاة الجمعة، ٢/ ٢٤٧.

(٤) انظر "الفتح"، كتاب الصلاة، باب صلاة الجمعة، ٢/ ٢٦، تحت قول "الهداية": لأنّ الولاية لهما.

(٥) "الفتح"، باب صلاة الجمعة، ٢/ ٢٦، تحت قول "الهداية": ولهما أنهما.

أقول: بل فرسخ واحد بلا شبهة ووقع في "البحر"^(١) أربعة فراسخ وهو أشدّ خطأ.

[٢٠٤] قوله: ^(٢) لا يصير مقيماً^(٣):

أقول: المسافر إذا خرج من عمران لمدته صار مسافراً وإن لم يخرج من فئائه وإذا وصل في عوده إلى الفناء لا يصير مقيماً ما لم يدخل العمران ومع ذلك تجوز إقامة الجمعة في فناء المصر قطعاً.

[٢٠٥] قوله: ^(٤) أن يجمع في القرى^(٥): أي: حيث لا سكك ولا أسواق فافهم.

[٢٠٦] قوله: ^(٦) إذا كان يخطب^(٧): أي: وقد عزله الخليفة وولّى مكانه سلطاناً آخر فجاء ذلك الآخر والأول يخطب.

(١) "البحر"، كتاب الصلاة، باب صلاة الجمعة، ٢/٢٤٩.

(٢) في "الفتح": قال محمد في "الأصل": إذا نوى المسافر أن يقيم بمكة ومنى خمسة عشر يوماً لا يصير مقيماً فعلم اعتبارهما شرعاً موضعين.

(٣) "الفتح"، باب صلاة الجمعة، ٢/٢٦، تحت قول "الهداية": ولهما أنها.

(٤) في "الفتح": قالوا: إذا سافر الخليفة فليس له أن يجمع في القرى كالبراري.

(٥) "الفتح"، باب صلاة الجمعة، ٢/٢٦، تحت قول "الهداية": لأنّ الولاية لهما.

(٦) في "الفتح": إنّ السلطان إذا كان يخطب فجاء سلطان آخر، إن أمره أن يتم الخطبة يجوز ويكون ذلك القدر خطبة ويجوز له أن يصلي بهم الجمعة؛ لأنّه خطب بأمره فصار نائباً عنه، وإن لم يأمره وسكت فأتى الأول فأراد الثاني أن يصلي بتلك الخطبة؛ لأنّ سكوته محتمل وكذا إذا حضر الثاني وقد فرغ الأول من خطبته فصلى الثاني بتلك الخطبة لا يجوز.

(٧) "الفتح"، باب صلاة الجمعة، ٢/٢٦، تحت قول "الهداية": أو لمن أمره.

[٢٠٧] قوله: ^(١) ولا يصيره الحقيقة الشرعية ^(٢):

أي: فلا يجب حمله عليه حيثما ورد في الشرع بل يبقى على احتماله الوجهين كما كان وهاهنا كلا اللفظين مستعمل في كلا الوجهين فكأنما الإطلاقان من جهته إلى دليل آخر مركب من مقدّمة حسية وأخرى شرعية.

(١) في "الهداية": (ومن أدرك الإمام يوم الجمعة صلى معه ما أدركه) وبنى عليه الجمعة لقوله صلى الله عليه وسلم: ((ما أدركتم فصلوا، وما فاتكم فاقضوا)).
 في "الفتح": (قوله: لقوله صلى الله عليه وسلم) أخرج الستة في كتبهم عن أبي سلمة عن أبي هريرة رضي الله عنه قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: ((إذا أقيمت الصلاة فلا تأتوها وأنتم تسعون وأتوها تمشون وعليكم السكينة، فما أدركتم فصلوا وما فاتكم فاتموا)) وأخرجه أحمد وابن حبان في النوع الثاني والسبعين من القسم الأول عن سفيان بن عيينة عن الزهري عن سعيد بن المسيّب عن أبي هريرة مرفوعاً وقال: ((وما فاتكم فاقضوا)). قال صاحب "تنقيح التحقيق": الصواب أنه لا فرق؛ فإن القضاء هو الإتمام في عرف الشارع، قال تعالى: ﴿فَإِذَا قُضِيَتِ الصَّلَاةُ فَانْهَاجُوا إِلَىٰ أَمْوَاجِكُمْ أَوْ إِلَىٰ مَنَازِلِكُمْ وَقُولُوا سُبْحَانَ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ﴾ [البقرة: ٢٠٠] اهـ. ولا يخفى أن وروده بمعناه في بعض الإطلاقات الشرعية لا ينفي حقيقته اللغوية ولا يصيره الحقيقة الشرعية فلم يبق إلا صحة الإطلاق. ملتقطاً.

(٢) "الفتح"، كتاب الصلاة، باب صلاة الجمعة، ٣٦/٢، تحت قول "الهداية": لقوله صلى الله عليه وسلم.

[٢٠٨] قوله: ^(١) "يحرم في الخطبة الكلام"^(٢): على الحاضرين دون الخطيب نفسه*.

[٢٠٩] قوله: ورد السلام^(٣): أي: حال ما يخطب الخطيب.

(١) في "الفتح": يحرم في الخطبة الكلام وإن كان أمراً بمعروف أو تسبيحاً والأكل والشرب والكتابة، ويكره تسميت العاطس ورد السلام وعن أبي يوسف لا يكره الرد؛ لأنه فرض.

(٢) "الفتح"، كتاب الصلاة، باب صلاة الجمعة، ٣٧/٢، تحت قول "الهداية": ولأبي حنيفة قوله: صلى الله عليه وسلم: ((إذا خرج الإمام فلا صلاة ولا كلام)).
♣ في المخطوط: عَلَى الْمَأْمُورِينَ بِرَدِّ الْكَلَامِ والله تعالى أعلم..

(٣) "الفتح"، كتاب الصلاة، باب صلاة الجمعة، ٣٨/٢، تحت قول "الهداية": ولأبي حنيفة قوله: صلى الله عليه وسلم: ((إذا خرج الإمام فلا صلاة ولا كلام)).

باب صلاة العيدين

[٢١٠] قوله: ^(١) وكبر في ركوعه ^(٢):

إحرازاً لواجبتين، وهما التكبير والمتابعة الغير المتراخية.

[٢١١] قوله: المفروضة للواجب ^(٣): هذا نص صريح في أن المتابعة

الغير المتراخية فريضة حتى في الواجبات وعليه فلو كُتب الركوع حتى فاتته القومة مع الإمام يلزم فساد صلاته وهو بعيد.

وأنا أقول: افتراض المتابعة بهذا المعنى غير سديد في الفرائض فضلاً عن الواجبات وإلا لزم إحالة فصل اللاحق عن آخره فإنه إنما يأتي بأفعاله متراخياً عن إتيان الإمام وأيضاً قد نصوا أن زيادة ما دون الركعة

(١) في "الفتح": أدرك الإمام ركعاً تحرم ثم إن غلب على ظنه إدراكه في الركوع إن كبر قائماً كبر قائماً ثم ركع؛ لأن القيام هو المحل الأصلي للتكبير، ويكبر برأي نفسه؛ لأنه مسبوق وهو منفرد فيما يقضي، والذكر الفائت يقضى قبل فراغ الإمام بخلاف الفعل، وإن خشي فوت ركوع الإمام ركع وكبر في ركوعه خلافاً لأبي يوسف، ولا يرفع يديه؛ لأن الوضع على الركبتين سنة في محله، والرفع يكون سنة لا في محله، وإن رفع الإمام رأسه سقط عنه ما بقي من التكبير؛ لأنه إن أتى به في الركوع لزم ترك المتابعة المفروضة للواجب، والقومة ليست معتبرة بل شرعت للفصل حتى لم يصير مدركاً للركعة بإدراكها فلا تكون محلاً للتكبير أداء ولا قضاء، ولو أدركه في القومة لا يقضيها فيه؛ لأنه يقضي الركعة مع تكبيراتها المأموم يتبع الإمام، وإن خالف رأيه؛ لأنه بالافتداء حكمه على نفسه فيما يجتهد فيه فلو جاوز أقوال الصحابة إن سمع منه التكبير لا يتابعه.

(٢) "الفتح"، كتاب الصلاة، باب صلاة العيدين، ٤٦/٢، تحت قول "الهداية": وذكر

من جملتها تكبيرات الأعياد.

(٣) المرجع السابق.

غير مفسد، ومن ضروراته في بعض الصور تراخي بعض الأفعال، وإن تبعت وجدت فروعاً حجة تشهد ببطلان الافتراض فالصواب في هذا الباب مع المحقق الحلبي صاحب "الغنية" وقد لخص محصله في "رد المحتار"^(١)، والله تعالى أعلم.

[٢١٢] قوله: ^(٢) يستلزم التشبه وإن لم يقصد^(٣): نعم هو كذلك، ألا ترى أن التشبه في الشعار مذموم وإن لم يقصد؛ لأن بنفس فعله تقع المشابهة وكذا هاهنا.

(١) "رد المحتار"، كتاب الصلاة، باب صفة الصلاة، ٢/٢٠٢-٢٠٣.

(٢) في "الهداية": (ويستحب في يوم الأضحى أن يغتسل ويتطيب ويؤخر الأكل حتى يفرغ من الصلاة وهو يكبر ويصلي ركعتين كالفطر ويخطب بعدها خطبتين ويعلم الناس فيها الأضحى وتكبير التشريق والتعريف الذي يصنعه الناس ليس بشيء). ملتقطاً.

في "الفتح": (قوله: ليس بشيء) ظاهر مثل هذا اللفظ أنه مطلوب الاجتناب، وقال في "النهاية": أي: ليس بشيء يتعلق به الثواب وهو يصدق على الإباحة، ثم قال: وعن أبي يوسف ومحمد في غير رواية الأصول أنه لا يكره لما روي أن ابن عباس رضي الله عنهما فعل ذلك بالبصرة انتهى، وهذه المقاسمة تفيد أن مقابله من رواية الأصول الكراهة، وهو الذي يفيد التعليل بأن الوقوف عهد قرية في مكان مخصوص فلا يكون قرية في غيره. وجوابه عن المروي عن ابن عباس أنه ما كان للتشبه يقتضي أن الكراهة معلقة بقصد التشبه، والأولى الكراهة للوجه المذكور؛ ولأن فيه حسماً لمفسدة اعتقادية تتوقع من العوام، ونفس الوقوف وكشف الرؤوس يستلزم التشبه وإن لم يقصد، فالحق أنه إن عرض الوقوف في ذلك اليوم بسبب يوجهه كالاستسقاء مثلاً لا يكره أما قصد ذلك اليوم بالخروج فيه فهو معنى التشبه إذا تأملت، وما في "جامع التمرناشي": لو اجتمعوا لشرف ذلك اليوم جاز يحمل عليه بلا وقوف وكشف.

(٣) "الفتح"، باب صلاة العيدين، ٢/٤٧، تحت قول "الهداية": ليس بشيء.

باب صلاة الكسوف

[٢١٣] قوله: ^(١) لأنه لم ينقل ^(٢):

ويقول العبد الضعيف - غفر الله تعالى له -: إنما نقل أنه صلى الله تعالى عليه وسلم خطب بعد ما تجلّت ولو كانت للكسوف لكانت فيه وهي ألا ترى أن لا صلاة كسوف بعد ما تجلّت ولو خطب أحد يوم الجمعة بعد العصر أو العيد بعد الزوال لم تكن خطبة الجمعة والعيد لانقضاء وقتها كذا هذا وبه انخسف ما اعترض به العلامة المحشّي ^(٣) على "العناية" (أن كيف لم ينقل وقد أخرج السنّة عنها)، فإنّ الذي أخرجوه ^(٤) الخطبة بعد الانجلاء والكلام في خطبة الكسوف.

(١) في "الهداية": (وليس في خسوف القمر جماعة) أو لخوف الفتنة، وإنما يصلي كلّ واحد بنفسه؛ لقوله عليه الصلاة والسلام: ((إذا رأيتم شيئاً من هذه الأحوال فافزعوا إلى الصلاة)) (وليس في الكسوف خطبة)؛ لأنه لم ينقل. ملقطاً.

(٢) "الهداية"، كتاب الصلاة، باب صلاة الكسوف، ٥٧/٢. [أولین ص ١٥٦]

(٣) انظر "الحواشي السعدية"، كتاب الصلاة، باب صلاة الكسوف، ٥٧/٢، تحت قول "العناية": ولنا أنه لم ينقل... إلخ.

(٤) أخرجه البخاري في "صحيحه" (١٠٤٦)، كتاب الكسوف، باب خطبة الإمام في الكسوف، ٣٥٨/١ ومسلم في "صحيحه" (٢٠٩٦)، كتاب الكسوف، باب صلاة الكسوف، ص ٣٥٠ وأبو داود في "سننه" (١١٧٧)، كتاب صلاة الاستسقاء، باب صلاة الكسوف، ٤٣٣/١ والنسائي في "سننه" (١٤٩٧)، كتاب صلاة الكسوف، باب كيف الخطبة في الكسوف؟، ص ٢٥٩ وابن ماجه في "سننه" (١٢٦٣)، كتاب إقامة الصلاة والسنّة فيها، باب ما جاء في صلاة الكسوف، ٩٢/٢.

باب الجنائز

[٢١٤] قوله: ^(١) لا يسمع عندهم على ما صرحوا به في كتاب الأيمان ^(٢): أقول: وبالله التوفيق السماع هو العلم بالمسموعات بواسطة العصبه المفروشة في الأذن بقرع الهواء الحامل للصوت المتكيفية بكيفية الحروف إياه لا مجرد العلم بالمسموعات من دون توسط هذه الآلة هذا هو المفهوم عرفاً كما أن الإبصار هو الإدراك بالألوان والمبصرات بواسطة الانطباع في العين أو خروج الشعاع على اختلاف المذهبين لا مجرد العلم بالمبصرات وإذا كان ذلك كذلك فنفي السماع عن أكثر الموتى صحيح لا

(١) في "الفتح": وأما التلقين بعد الموت وهو في القبر فقل يفعل لحقيقة ما روينا، ونسب إلى أهل السنة والجماعة وخلافه إلى المعتزلة، وقيل لا يؤمر به ولا ينهى عنه ويقول: يا فلان يا ابن فلان اذكر دينك الذي كنت عليه في دار الدنيا شهادة أن لا إله إلا الله وأنّ محمّداً رسول الله، ولا شك أنّ اللفظ لا يجوز إخراجه عن حقيقته إلا بدليل فيجب تعيينه وما في "الكافي" من أنّه إن كان مات مسلماً لم يحتج إليه بعد الموت وإلا لم يفد يمكن جعله الصارف يعني: أنّ المقصود منه التذكير في وقت تعرّض الشيطان وهذا لا يفيد بعد الموت، وقد يختار الشقّ الأول والاحتياج إليه في حقّ التذكير لتثبيت الجنان للسؤال فنفي الفائدة مطلقاً ممنوع، نعم الفائدة الأصلية متفية، وعندني أنّ مبنى ارتكاب هذا المجاز هنا عند أكثر مشايخنا هو أنّ الميت لا يسمع عندهم على ما صرحوا به في كتاب الأيمان في باب اليمين بالضرب.

(٢) "الفتح"، كتاب الصلاة، باب صلاة الجنائز، ٦٩/٢، تحت قول "الهداية": والمراد الذي قرب من الموت.

شك فيه؛ لأنَّ الجسم يعطل والحواس تبطل وإنَّما يبقى إدراك الروح المجرد وهو لا يسمَّى سماعاً والعبارة على ما قررنا وإن كان إدراكاً بالمبصرات والمسموعات على وجه أتم وأنت تعلم أنَّ مبنى الإيمان على العرف وأنَّ كلام الفقهاء يبتني على الغالب والغالب ما ذكرنا وأنَّ تحقق في بعض خواص العباد السماع والإبصار الحقيقتان بوساطة الآلات المخصوصة لبقاء الحياة الحقيقية الدنياوية للروح مع ذلك الجسم المعين كما في حضرات الأنبياء عليهم الصلاة والسلام كما أجمع عليه أهل الحق والله تعالى أعلم.

[٢١٥] قوله: ^(١) كما قال علي رضي الله عنه ^(٢):

سيأتي ^(٣) نقل قوله رضي الله تعالى عنه في الإيمان.

(١) في "الفتح": لو حلف لا يكلمه فكلمه ميتاً لا يحنث؛ لأنها تنعقد على ما بحيث يفهم، والميت ليس كذلك لعدم السماع. وأورد قوله صلى الله عليه وسلم في أهل القلب: ((ما أنتم بأسمع لما أقول منهم وأجابوا تارة)) بأنه مردود عن عائشة رضي الله عنها قالت: كيف يقول صلى الله عليه وسلم ذلك والله تعالى يقول: ﴿وَمَا أَنْتَ بِمُسْمِعٍ مَّن فِي الْقُبُورِ﴾ [فاطر: ٢٢] ﴿إِنَّكَ لَا تَسْمِعُ الْمَوْتَى﴾! [النمل: ٨٠] وتارة بأن تلك خصوصية له صلى الله عليه وسلم معجزة وزيادة حسرة على الكافرين، وتارة بأنه من ضرب المثل كما قال علي رضي الله عنه.

(٢) "الفتح"، كتاب الصلاة، باب صلاة الجنائز، ٦٩/٢، تحت قول "الهداية": والمراد الذي قرب من الموت.

(٣) انظر "الفتح"، كتاب الإيمان، باب اليمين في الضرب والقتل وغيره، ٤٦٢/٤، تحت قول "الهداية": وكذا الكلام.

[٢١٦] قوله: ^(١) "ما في مسلم" ^(٢):

قلت: بل وفي "البخاري" ^(٣).

[٢١٧] قوله: طائفة من المشايخ ^(٤): القائلين بالتلقين بعد الموت.

(١) في "الفتح": ويشكل عليهم ما في "مسلم": ((إِنَّ الْمَيِّتَ لَيَسْمَعُ قَرَعَ نَعَالِهِمْ إِذَا انْصَرَفُوا))، اللَّهُمَّ إِلَّا أَنْ يَخْصُوا ذَلِكَ بِأَوَّلِ الْوَضْعِ فِي الْقَبْرِ مَقْدَمَةً لِلسُّؤَالِ جَمْعًا بَيْنَهُ وَبَيْنَ الْآيَتَيْنِ فَإِنَّهُمَا يَفِيدَانِ تَحْقِيقَ عَدَمِ سَمَاعِهِمْ؛ فَإِنَّهُ تَعَالَى شَبَهُ الْكُفَّارِ بِالْمَوْتِ لِإِفَادَةِ تَعَدُّرِ سَمَاعِهِمْ وَهُوَ فَرْعٌ عَنْ عَدَمِ سَمَاعِ الْمَوْتِيِّ إِلَّا أَنَّهُ عَلَى هَذَا يَنْبَغِي التَّلْقِينَ بَعْدَ الْمَوْتِ؛ لِأَنَّهُ يَكُونُ حِينَ إِرْجَاعِ الرُّوحِ فَيَكُونُ حِينَئِذٍ لَفْظُ ((مَوْتَاكُمْ)) فِي حَقِيقَتِهِ، وَهُوَ قَوْلُ طَائِفَةٍ مِنَ الْمَشَايِخِ أَوْ هُوَ مُجَازٌ بِاعْتِبَارِ مَا كَانَ نَظَرًا إِلَى أَنَّهُ الْآنَ حَيٌّ؛ إِذْ لَيْسَ مَعْنَى الْحَيِّ إِلَّا مَنْ فِي بَدَنِهِ الرُّوحُ.

(٢) "الفتح"، كتاب الصلاة، باب صلاة الجنائز، ٢/ ٦٩، تحت قول "الهداية": والمراد الذي قرب من الموت.

(٣) أخرجه البخاري في "صحيحه" (١٣٣٨)، كتاب الجنائز، باب الميِّت يسمع خفق النعال، ١/ ٤٥٠: "الجامع الصحيح" = "صحيح البخاري": للإمام الحافظ أبي عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري، (ت ٢٥٦هـ). ("كشف الظنون"، ١/ ٥٤١).

(٤) "الفتح"، كتاب الصلاة، باب صلاة الجنائز، ٢/ ٦٩، تحت قول "الهداية": والمراد الذي قرب من الموت.

فصل في الغسل

[٢١٨] قوله: ^(١) لا تغسله زوجته^(٢): أي: عند أبي يوسف وعندنا: تغسل.

[٢١٩] قوله: فالمعتبر في حلّه عندنا حالة الغسل وعنده حالة الموت^(٣): أقول: إلّا في ارتدادها فإنّها لو ارتدّت بعد موته فأسلمت لا تغسله كما تقدّم^(٤) مع أنّها حين الغسل مسلمة وذلك لانتفاء النكاح كما مرّ^(٥) فكان كإنقضاء العدة.

[٢٢٠] قوله: فانقضت عدّتها بأثره^(٦): أي: تغسله عندنا.

(١) في "الفتح": لو كانا مجوسيين فأسلم ولم تسلم هي حتّى مات لا تغسله، فإنّ أسلمت غسلته خلافاً لأبي يوسف، هكذا ذكر في "المبسوط" وذكر أيضاً مثله فيمن وطئ أخت زوجته بشبهة حتّى حرمت عليه زوجته إلى أن تنقضي عدة الموطوءة فمات فانقضت لا تغسله زوجته. وذكر في "المنظومة" والشرح في هذه ومسألة المجوسية أنّه يحلّ لها غسله عندنا خلافاً لزفر فالمعتبر في حلّه عندنا حالة الغسل وعنده حالة الموت وكذا لو أنّ نفس الزوجة وطئت بشبهة فاعتدّت فمات زوجها فانقضت عدّتها بأثره.

(٢) "الفتح"، كتاب الصلاة، باب الجنائز، فصل في الغسل، ٧٦/٢، تحت قول "الهداية": لقول عائشة رضي الله عنها: علام تنصون ميتكم.

(٣) المرجع السابق.

(٤) انظر المرجع السابق.

(٥) المرجع السابق.

(٦) "الفتح"، كتاب الصلاة، باب الجنائز، فصل في الغسل، ٧٦/٢، تحت قول "الهداية": لقول عائشة رضي الله عنها: علام تنصون ميتكم.

فصل في الصلاة على الميت

[٢٢١] قوله: ^(١) "أَنَّ جنازته بين يديه"^(٢): تبع في هذا سقطاً وقع في "نصب الراية"^(٣) وقد بينّا على هامشه ص ٣٥٥^(٤) أَنَّ الرواية وهم لا يظنون

(١) في "الفتح": أما صلاته عليه السلام على النجاشي كان إما لآته رفع سريره له حتى رآه عليه السلام بحضرته فتكون صلاة من خلفه على ميت يراه الإمام وبحضرته دون المأمومين وهذا غير مانع من الاقتداء، وهذا وإن كان احتمالاً لكن في المروي ما يومئ إليه، وهو ما رواه ابن حبان في "صحيحه" من حديث عمران بن الحصين أَنّه عليه الصلاة والسلام قال: ((إِنَّ أَخَاكُمْ النجاشي توفي فقوموا صلّوا عليه))، فقام عليه السلام وصدقوا خلفه، فكبر أربعاً وهم لا يظنون أَنَّ جنازته بين يديه، فهذا اللفظ يشير إلى أَنَّ الواقع خلاف ظنهم؛ لآته هو فائدته المعتد بها، وإما أَن يكون سمعه منه عليه السلام أو كشف له، وإما أَن ذلك خصّ به النجاشي فلا يلحق به غيره وإن كان أفضل منه كشهادة خزيمة مع شهادة الصديق، فإن قيل: بل قد صلّى على غيره من الغيب وهو معاوية بن معاوية المزني ويقول الليثي: نزل جبريل عليه السلام بتبوك فقال يا رسول الله: إِنَّ معاوية بن المزني مات بالمدينة أتحبّ أَن أطوي لك الأرض فتصلّي عليه؟ قال: ((نعم))، فضرب بجناحه على الأرض فرفع له سريره فصلّى عليه وخلفه صفّان من الملائكة عليهم السلام، في كلّ صفّ سبعون ألف ملك ثم رجع فقال عليه الصلاة والسلام لجبريل عليه السلام: ((بم أدرك هذا؟)) قال: بحبّه سورة ﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ﴾ [الإخلاص: ١] وقراءته إياها جاثياً وذاهباً وقائماً وقاعداً وعلى كلّ حال.

(٢) "الفتح"، كتاب الصلاة، باب الجنائز، فصل في الصلاة على الميت، ٨٠ / ٢.

(٣) "نصب الراية"، كتاب الصلاة، باب الجنائز، فصل في الصلاة على الميت،

٢٩١ / ٢. لفظ "إلا" موجود في نسختنا أما في نسخة الإمام فهو سقط فلذا ذكر

التصحيح ببيان عبارة هامشه، والله تعالى أعلم.

(٤) هامش "نصب الراية"، ص ١٢.

إلا أنّ جنازته بين يديه وهذا أوضح في المقصود ولا يحتاج معه إلى ما أفاده في التوجيه.

[٢٢٢] قوله: ويقول الليثي: نزل جبريل عليه السلام^(١): وهو خطأ كما في "الإصابة"^(٢).

[٢٢٣] قوله: ^(٣) من حديث أنس وعلي وزيد* وجعفر^(٤): لم يذكر

(١) "الفتح"، كتاب الصلاة، باب الجنائز، فصل في الصلاة على الميت، ٨١/٢.

(٢) "الإصابة في تمييز الصحابة"، حرف الميم، معاوية بن معاوية المزني، ١٢٦/٦: للمحافظ شهاب الدين أبي الفضل أحمد بن علي بن حجر العسقلاني، (ت ٨٥٢هـ).
("كشف الظنون"، ١٠٦/١).

(٣) في "الفتح": رواه الطبراني من حديث أبي أمامة وابن سعد في "الطبقات" من حديث أنس وعلي زيد وجعفر لما استشهدا بمؤتة على ما في "مغازي الواقدي": حدثني محمد بن صالح عن عاصم بن عمر بن قتادة وحدثني عبد الجبار بن عمار عن عبد الله بن أبي بكر قالوا: لما التقى الناس بمؤتة جلس رسول الله صلى الله عليه وسلم على المنبر وكشف له ما بينه وبين الشام فهو ينظر إلى معتركهم فقال عليه السلام: ((أخذ الراية زيد بن حارثة فمضى حتى استشهد)) وصلى عليه ودعا وقال: ((استغفروا له، دخل الجنة وهو يسعى ثم أخذ الراية جعفر بن أبي طالب فمضى حتى استشهد)) فصلّى عليه رسول الله صلى الله عليه وسلم ودعا له وقال: ((استغفروا له دخل الجنة فهو يطير فيها بجناحين حيث شاء)).

❖ هكذا في المخطوط والنسخة المصرية [انظر "الفتح"، ٤٥٦/١] لكن في نسختنا الفتح: (من حديث أنس وعلي زيد) بلا واو.

(٤) "الفتح"، كتاب الصلاة، باب الجنائز، فصل في الصلاة على الميت، ٨١/٢.

عليّاً في "نصب الراية"^(١) وقد جمع الحافظ في "الإصابة"^(٢) طرده فلم يذكر إلا سند أبي أمامة وأنس وسعيد وحسن* ثم ظهر لي بحمد الله تعالى أنّ صوابه بعد قوله: من حديث أنس "وصلّى على زيد وجعفر" هكذا في عبارة "المرقاة"^(٣) المأخوذة عن هاهنا حرفاً بحرف.

[٢٢٤] قوله: حدثني محمد بن صالح^(٤): من رجال الستة ثقة من

الرابعة.

[٢٢٥] قوله: محمد بن صالح^(٥): التمار كذا هو عند الواقدي^(٦) كما

(١) "نصب الراية"، باب الجنائز، فصل في الصلاة على الميت، ٢/ ٢٩١-٢٩٢.

(٢) "الإصابة"، حرف الميم، معاوية بن معاوية المزني، ٦/ ١٢٦.

* عبارة المخطوط هكذا: *فمن رجال الستة ثقة من رجال الستة* فأبقينا على ما فهمنا.

(٣) "المرقاة" = "مرقاة المفاتيح شرح مشكاة المصابيح"، كتاب الجنائز، باب المشي

بالجنازة والصلاة عليها، ٤/ ١٤٠، تحت الحديث: ١٦٥٢: للشيخ نور الدين علي بن

سلطان محمد الهروي المعروف بالقاري، (ت ١٠١٤هـ). (كشف الظنون، ٢/ ١٧٠٠).

(٤) "الفتح"، كتاب الصلاة، باب الجنائز، فصل في الصلاة على الميت، ٢/ ٨١.

(٥) المرجع السابق.

(٦) هو محمد بن عمر بن واقد السهمي الأسلمي، المدني، أبو عبد الله، الواقدي، من

أقدم المؤرخين في الإسلام ومن أشهرهم، ومن حفاظ الحديث، ولد بالمدينة، وكان

حنافياً بها، وضاعت ثروته، فانتقل إلى العراق سنة ١٨٠هـ في أيام الرشيد،

(ت ٢٠٧هـ)، من كتبه: "المغازي النبوية"، "فتح إفريقية"، "فتح العجم"، "فتح مصر

والإسكندرية"، "تفسير القرآن"، "أخبار مكة"، "فتوح العراق"، "سيرة أبي بكر

وفاته" و"تاريخ الفقهاء" وينسب إليه كتاب "فتوح الشام" وأكثره ممّا لا تصحّ نسبته

إليه، وأشهر من روى عنه كاتبه محمد بن سعد صاحب "الطبقات الكبير".

("الأعلام"، ٦/ ٣١١).

في "الخصائص الكبرى" ^(١) ص ١٢٠ ^(٢) وابن صالح ^(٣) هذا من رجال الأربعة صدوق يخطئ.

[٢٢٦] قوله: وحدثني عبد الجبار بن عمارة ^(٤):

قال في "الميزان" ^(٥): (مجهول).

[٢٢٧] قوله: عبد الله بن أبي بكر ^(٦):

بمن جزم كذا هو عند الواقدي وهو عن رجال الستة، ثقة بين الخامسة.

(١) "الخصائص الكبرى" = "الخصائص النبوية" = "كفاية الطالب اللبيب في خصائص

الحبيب": للشيخ جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي، (ت ٩١١هـ).

(كشف الظنون"، ١ / ٧٠٥، "الخصائص الكبرى"، ١ / ١، ملتقطاً).

(٢) "الخصائص الكبرى"، ذكر المعجزات الواقعة في الغزوات، باب ما وقع في غزوة

مؤتة من الآيات والمعجزات، ١ / ٤٣١.

(٣) هو محمد بن صالح بن دينار التمار، أبو عبد الله، من أهل المدينة، صدوق يخطئ،

مات سنة ١٥٨هـ وقيل: ١٦٨هـ وهو ابن ثمانين سنة.

("كتاب الثقات"، ٤ / ٢٤٠، "تقريب التهذيب"، ص ٨٥٤، ملتقطاً).

(٤) "الفتح"، كتاب الصلاة، باب الجنائز، فصل في الصلاة على الميت، ٢ / ٨١.

(٥) "ميزان الاعتدال" = "ميزان الاعتدال في نقد الرجال"، حرف العين، من اسمه عبد

الجبار، ٢ / ٤١١: للحافظ شمس الدين أبي عبد الله محمد بن أحمد الذهبي،

(ت ٧٤٨هـ). (كشف الظنون"، ٢ / ١٩١٧).

(٦) "الفتح"، كتاب الصلاة، باب الجنائز، فصل في الصلاة على الميت، ٢ / ٨١.

[٢٢٨] قوله: ^(١) ولا هو مرثي له وما ذكر بخلاف ذلك ^(٢):

أقول: مؤنة بـ"الشام" ^(٣) قريب "بيت المقدس" ^(٤) وقد كانت غزوتها سنة ثمان بعد نسخ قبلة "الشام" بزمان فماذا ينفع الرفع والرؤية إذا كانت الجنائز إلى الظهر ولكن لِمَ لا تحمل الصلاة على قوله صلى الله تعالى

(١) في "الفتح": قلنا: إنما ادعينا الخصوصية بتقدير أن لا يكون رفع له سريره ولا هو مرثي له، وما ذكر بخلاف ذلك، وهذا مع ضعف الطرق فما في "المغازي" مرسل من الطريقين، وما في "الطبقات" ضعيف بالعلاء وهو ابن زيد، ويقال ابن يزيد اتفقوا على ضعفه، وفي رواية الطبراني بقاء بن الوليد وقد عنعنه ثم دليل الخصوصية أنه لم يصل على غائب إلا على هؤلاء ومن سوى النجاشي صرح فيه بأنه رفع له وكان بمرأى منه مع أنه قد توفي خلق منهم رضي الله عنهم غيباً في الأسفار كأرض الحبشة والغزوات ومن أعز الناس عليه كان القراء، ولم يؤثر قط عنه بأنه صلى عليهم وكان على الصلاة على كل من توفي من أصحابه حريصاً حتى قال: ((لا يموتن أحد منكم إلا آذنتموني به، فإن صلاتي عليه رحمة له)).

(٢) "الفتح"، كتاب الصلاة، باب الجنائز، فصل في الصلاة على الميت، ٨١ / ٢.

(٣) "شام": بفتح أوله وسكون همزته (أي: "الشام") وفيها لغة أخرى وهي "الشام" بغير همزة. وحدها من "الفرات" إلى "العريش" المتاخم للديار المصرية وعرضها من جبلي "طيء" من نحو القبلة إلى بحر "الروم". ("معجم البلدان"، ٣/ ١١٦-١١٧، ملخصاً).

(٤) القدس هي أورشليم القديمة أو بيت المقدس، احتلها الصليبيون ١٠٩٩. استرجعها صلاح الدين الأيوبي بعد معركة حطين ١١٨٧. يقدسها المسيحيون والمسلمون واليهود، وفيها كنيسة القيامة والمسجد الأقصى وقبة الصخرة.

("المنجد" في الأعلام، ص ٤٣٤).

عليه وسلم: ((اللهم صلّ عليه)) كما كان يقول للمتصدقين امثالاً بقول ربه: ﴿وَصَلِّ عَلَيْهِمْ﴾ [التوبة: ١٠٣] وبهذا تمتاز عن الدعاء وهو إن كانت منه على أنه يجوز أن يكون قوله: "ودعا له" عطف تفسير وقد يشهد لهم السياق أنه فعل هذا وهو جالس على المنبر صلى الله تعالى عليه وسلم.

[٢٢٩] قوله: وهذا مع ضعف الطرق^(١):

أقول: يريد به الضعف عند الخصم ألا ترى أنه ضعف بالإرسال وبعننة المدلس فالكلام على الإلزام.

[٢٣٠] قوله: وقد عنعنه ثم دليل الخصوصية أنه لم يصل^(٢):

أقول: قد رواه أبو أحمد الحاكم^(٣) في "فوائده" بالسند عن بقية قال: حدثنا محمد بن زياد كما قال ابن حبان: يقال: أن نوحاً سرق هذا الحديث ونقل في "الإصابة"^(٤) عن ابن حبان الجزم بأنه سرقه بعض شيوخ الشام وقال الذي بعد إirاده في ترجمة نوح بن عمرو: وهذا حديث منكر.

(١) "الفتح"، كتاب الصلاة، باب الجنائز، فصل في الصلاة على الميت، ٨١/٢.

(٢) المرجع السابق.

(٣) هو محمد بن محمد بن أحمد بن إسحاق النيسابوري الكرايسي، أبو أحمد بالحاكم الكبير، محدث خراسان في عصره، (ت ٣٧٨هـ)، من كتبه: "الأسماء والكنى"، "العلل"، "المخرج على كتاب المزي" و"الشيوخ والأبواب".

(٤) "الأعلام" للزركلي، ٢٠/٧.

(٤) "الإصابة"، حرف الميم، معاوية بن معاوية المزي، ١٢٧/٦.

[٢٣١] قوله: ^(١) وإن لم يكن الولي وهو خلاف مذهبنا ^(٢):

أقول: في صلاة من لم يصل على جنازة قد صلى عليها سبع صور؛ لأن المصلي أولاً إما أن يكون الولي أو غيره وعلى هذا إما أن يصلي من لم يصل من قبل من الأولياء مع الولي بإذنه أو لا فأذنه* فهي ست والسابعة أن يصلي الولي إذا كان لم يصل من قبل ودون البواقي ولا يرد هذا الحديث على خمس منها وهي الصور الثلاث فيما إذا كان الولي صلى أولاً؛ لأن الولي الأقرب الأحق إنما هو النبي صلى الله تعالى عليه وسلم: ﴿النَّبِيُّ أَوْلَىٰ بِالْمُؤْمِنِينَ مِنْ أَنفُسِهِمْ﴾ [الأحزاب: ٦] ولم يكن صلى من قبل والأخيرتان ممّا إذا صلى غير الولي من قبل وهما صلاة غيره بإذنه أو لا فأذنه ثانياً فإنهم صلّوا* مع الولي الأقرب وهو النبي صلى الله تعالى عليه وسلم فهذه هي الصورة التي يرد عليها الحديث ويدل على أن غير الولي إذا صلى بدون إذنه ولا حضوره ثم أعاد الولي جاز لمن لم يصل من قبل أن يصلي معه؛ لأنّه ربّما يجوز تبعاً ما لا يجوز استقلالاً كما أجابوا به هاهنا ولكن لا يتم عندنا إذا كان المذهب منع من

(١) في "الفتح": في الصحيحين عن الشعبي قال: أخبرني من شهد النبي صلى الله عليه وسلم أتى على قبر منبوذ فصفهم فكبر أربعاً، قال الشيباني: من حدثك بهذا؟ قال ابن عباس، دليل على أن لمن لم يصل أن يصلي على القبر وإن لم يكن الولي، وهو خلاف مذهبنا.

(٢) "الفتح"، كتاب الصلاة، باب الجنائز، فصل في الصلاة على الميت، ٨٤ / ٢، تحت قول "الهداية": لأنّه عليه السلام صلى على قبر امرأة.

✽ عبارة المخطوط: ^{وقوله: لا فإنه عليه السلام صلى على قبر امرأة} والله تعالى أعلم.

✽ في المخطوط: ^{ملاحظة: لا فإنه عليه السلام صلى على قبر امرأة} والله تعالى أعلم.

لم يصلّ أولاً من غير الولي أن يصلي ولو مع الولي وحيث أن قول: قد كان النبي صلى الله تعالى عليه وسلم أمرهم أن يؤذنوا بموتها إذا ماتت وما كان ذلك إلا لأنه صلى الله تعالى عليه وسلم يريد أن يتولى هو الصلاة عليها فإذا دفنوها ولم يؤذنه صلى الله تعالى عليه وسلم تأدباً و.....* فإذا صلواتهم كلا صلاة؛ لأنها شفاعاة وصاحب الشفاعاة هو النبي صلى الله تعالى عليه وسلم كما به الحديث وإليه يشير قوله صلى الله تعالى عليه وسلم: ((أعطيت الشفاعاة))^(١) فلا تعتبر الشفاعاة بدون إذنه صلى الله تعالى عليه وسلم وقد ورد أنه صلى الله تعالى عليه وسلم قال في هذه القصة: ((فلا تفعلوا)) وأمرهم مطلقاً أن يؤذنه بكل ميت يموت لهم وحكمه صلى الله تعالى عليه وسلم على الواحد حكمه على الجماعة فالذين صلّوا على المنبوذ إن ثبت أنهم صلّوا عليه يجوز أن يكونوا لم يبلغهم نهيه صلى الله تعالى عليه وسلم ممّا ذكر فوضعت شفاعتهم غير موقع وكانت الصلاة الأولى هي التي صلى النبي صلى الله تعالى عليه وسلم ألا ترى! أن ناساً لو صلّوا في مسجد حي جماعة بلا أذان أو بأذان خفي ثم جاء آخرون يقيمون بعد الأذان المسنون جماعة في المحراب وتكون هذه الجماعة هي الجماعة الأولى لكون الأولى على خلاف السنة كذا ها هنا فافهم والله تعالى أعلم.

❁ في المخطوط: **لَمْ يَأْذِنْهُمْ** ولم نفرز عليه لفظاً، والله تعالى أعلم.

(١) أخرجه البخاري في "صحيحه" (٣٣٥)، كتاب التيمم، باب التيمم، ١/١٣٣،

ومسلم في "صحيحه" (١١٦٣)، كتاب المساجد ومواضع الصلاة، ص ٢١٠.

[٢٣٢] قوله: ^(١) لم تكره بالاتفاق ^(٢): أي: في حق من كان خارج المسجد اه، "شامي" ^(٣) عن "النهر"، هكذا أوله في "النهر" لكن كلام "العناية" الآتي ^(٤) لا يساعده وقد سلكته* إلى الجواب عنه وبيناه على هامش "رد المحتار" ^(٥).

(١) في "الهداية": (ولا يصلى على ميت في مسجد جماعة) لقوله عليه الصلاة والسلام: ((من صلى على جنازة في المسجد فلا أجر له)) ولآته بني لأداء المكتوبات؛ ولآته يحتمل تلويث المسجد، وفيما إذا كان الميت خارج المسجد اختلاف المشايخ رحمهم الله.

في "العناية": (قوله: ولا يصلى على ميت في مسجد جماعة) إذا كانت الجنازة في المسجد فالصلاة عليها مكروهة باتفاق أصحابنا، وإن كانت الجنازة والإمام وبعض القوم خارج المسجد والباقي فيه لم تكره بالاتفاق، وإن كانت الجنازة وحدها خارج المسجد ففيه اختلاف المشايخ.

(٢) "العناية"، كتاب الصلاة، باب الجنائز، فصل في الصلاة على الميت، ٩٠ / ٢، تحت قول "الهداية": ولا يصلى على ميت في مسجد جماعة.

(٣) "رد المحتار"، كتاب الصلاة، باب صلاة الجنائز، مطلب في كراهة صلاة الجنازة في المسجد، ١٤٨ / ٣.

(٤) انظر "العناية"، كتاب الصلاة، باب الجنائز، فصل في الصلاة على الميت، ٩٠ / ٢، تحت قول "الهداية": ولا يصلى على ميت في مسجد جماعة.

✽ عبارة المخطوط هكذا: *لأصحابنا منكره باتفاق أصحابنا* وأبقينا ما فهمنا، والله تعالى أعلم.

(٥) "جد الممتار"، كتاب الصلاة، باب صلاة الجنائز، ٣ / ٦٦٧-٦٦٨، تحت المقولة:

[٢٣٣] قوله: ^(١) [فقد لا يلزم الخلاف]*:

(١) في "الفتح": وما في "مسلم": لما توفي سعد بن أبي وقاص قالت عائشة: ادخلوا به المسجد حتى أصلي عليه، فأنكروا ذلك عليها فقالت: والله لقد صلى النبي صلى الله عليه وسلم على ابني بيضاء في المسجد سهيل وأخيه، قلنا أولاً: واقعة حال لا عموم لها فيجوز كون ذلك كان لضرورة كونه كان معتكفاً، ولو سلم عدمها فإنكارهم وهم الصحابة والتابعون دليل على أنه استقر بعد ذلك على تركه، وما قيل لو كان عند أبي هريرة علم هذا الخبر لرواه ولم يسكت المدفوع بأن غاية ما في سكوته مع علمه كونه سوغ هو وغيره الاجتهاد، والإنكار الذي يجب عدم السكوت معه هو المنكر العاصي من قام به لا الفصول المجتهد فيها، وهم رضي الله عنهم لم يكونوا أهل لجاج خصوصاً مع من هو أهل الاجتهاد. واعلم أن الخلاف إن كان في أن السنة هو إدخاله المسجد أو لا فلا شك في بطلان قولهم، ودليلهم لا يوجب؛ لأنه قد توفي خلق من المسلمين بالمدينة فلو كان المسنون الأفضل إدخالهم أدخلهم، ولو كان كذلك لنقل كتوجه من تخلف عنه من الصحابة إلى نقل أوضاع الدين في الأمور خصوصاً الأمور التي يحتاج إلى ملاستها ألبتة، ومما يقطع بعدم مسنونته إنكارهم، وتخصيصها رضي الله عنها في الرواية ابني بيضاء، إذ لو كان سنة في كل ميت ذلك كان هذا مستقراً عندهم لا ينكرونه لأنهم كانوا حينئذ يتوارثونه، ولقالت: كان صلى الله عليه وسلم يصلي على الجنائز في المسجد؛ وإن كان في الإباحة وعدمها فعندهم مباح وعندنا مكروه، فعلى تقدير كراهة التحريم يكون الحق عدمها كما ذكرنا، وعلى كراهة التنزيه كما اخترناه فقد لا يلزم الخلاف؛ لأن مرجع التنزيهية إلى خلاف الأولى فيجوز أن يقولوا: إنه مباح في المسجد وخارج المسجد أفضل فلا خلاف.

❁ "الفتح"، كتاب الصلاة، باب الجنائز، فصل في الصلاة على الميت، ٩١/٢، تحت قول "الهداية": لقوله عليه السلام: ((من صلى على جنازة)).

أقول: بل فيه أيضاً الاختلاف كما حققه في "الدر" (١) و"الشامية" (٢)
وإنما أراد بـ"عندنا" القول المختار لديه.
[٢٣٤] قوله: (٣) عبارة معيبة (٤):

أقول: الولي يكون من الموالاة وهي المتفية بين المؤمنين والكافرين
﴿يَتَأَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا لَا تَتَّخِذُوا عَدُوِّي وَعَدُوَّكُمْ أَوْلِيَاءَ تُلْقُونَ إِلَيْهِم بِالْمَوَدَّةِ
وَقَدْ كَفَرُوا بِمَا جَاءَكُمْ مِنَ الْحَقِّ﴾ [الممتحنة: ١] ومن الولاية بمعنى القدرة على
التصرف في الأمر وهي متفية للكافر على المسلم ﴿لَنْ يَجْعَلَ اللَّهُ لِلْكَافِرِينَ عَلَى
الْمُؤْمِنِينَ سَبِيلًا﴾ [النساء: ١٤١] وثابتة للمسلم على الكافر كما مورة الأمور
والقضاة* على أهل الذمة ولذا لم تجز شهادة كافر على مسلم وجازت
شهادة مسلم على كافر؛ لأن الشهادة من باب ولاية فنسبة العيب إلى ما
هو لفظ محمد في "الجامع الصغير" (٥) وقد رواه عن أبي يوسف عن

(١) "الدر"، كتاب الصلاة، باب صلاة الجنازة، ١٤٨/٣.

(٢) "رد المحتار"، كتاب الصلاة، باب صلاة الجنازة، ١٤٨/٣.

(٣) في "الهداية": (وإذا مات الكافر وله ولي مسلم فإنه يغسله ويكفنه ويدفنه) بذلك
أمر علي رضي الله عنه في حق أبيه أبي طالب لكن يغسل غسل الثوب النجس
ويلف في خرقة وتحفر حفيرة من غير مراعاة سنة التكفين واللحد.

في "الفتح": (قوله: وله ولي مسلم) عبارة معيبة، وما دفع به من أنه أراد القريب لا يفيد؛
لأن المؤاخذه إنما هي على نفس التعبير به بعد إرادة القريب به، وأطلق الولي
يعني: القريب فشمّل ذوي الأرحام.

(٤) "الفتح"، فصل في الصلاة على الميت، ٩٤/٢، تحت قول "الهداية": وله ولي مسلم.

* في المخطوط: كاسرة الأعرار المقتاة وذكرنا على وفق فهمنا، والله تعالى أعلم.

(٥) "الجامع الصغير"، كتاب الصلاة، باب في حمل الجنازة والصلاة عليها، ص ١١٨.

الإمام الأعظم رضي الله تعالى عنهم شيء عجيب.
[٢٣٥] قوله: ^(١) ابن أبي شيبة الحديث بسند أبي داود والنسائي ^(٢):

(١) في "الفتح": (قوله بذلك أمر علي) روى ابن سعد في "الطبقات": أخبرنا محمد بن عمر الواقدي، حدثني معاوية بن عبد الله بن عبيد الله بن أبي رافع عن أبيه عن جده عن علي رضي الله عنه قال: لما أخبرت رسول الله صلى الله عليه وسلم بموت أبي طالب بكى ثم قال لي: ((اذهب فغسله وكفنه وواره))، قال: ففعلت ثم أتيت، فقال لي: ((اذهب فاغتسل))، قال: وجعل رسول الله صلى الله عليه وسلم يستغفر له أياماً ولا يخرج من بيته حتى نزل جبريل عليه السلام بهذه الآية: ﴿مَا كَانَتْ لِلنَّبِيِّ وَالَّذِينَ ءَامَنُوا أَنْ يَسْتَغْفِرُوا لِلْمُشْرِكِينَ﴾، الآية [التوبة: ١١٣] وروى ابن أبي شيبة الحديث بسند أبي داود والنسائي قال: إنَّ عمَّك الشيخ الكافر قد مات فما ترى فيه؟ قال: أرى أن تغسله وتجنه وأمره بالغسل. وإنما لم نذكره نحن من السنن؛ لأنه قال فيهما: ((اذهب فوارأباك ثم لا تحدث شيئاً حتى تأتيني)) فذهبت فواريته وجثته فأمرني فاغتسلت ودعا لي، وليس فيه الأمر بغسله إلا ما قد يفهم من طريق الالتزام الشرعي بناء على ما عرف من أنه لم يشرع الغسل إلا من غسل الميت دون دفنه وتكفينه، وهو ما رواه أبو داود عن عائشة: كان عليه السلام يغتسل من الجنابة ويوم الجمعة وغسل الميت، وهو ضعيف، وروى هو والترمذي مرفوعاً: ((من غسل ميتاً فليغتسل، ومن حملة فليتوضأ)) حسنه الترمذي وضعفه الجمهور، وليس في هذا ولا في شيء من طرق عليّ حديث صحيح لكن طرق حديث عليّ كثيرة، والاستحباب يثبت بالضعيف غير الموضوع.

(٢) "الفتح"، كتاب الصلاة، باب الجنائز، فصل في الصلاة على الميت، ٩٥/٢، تحت "الهداية": بذلك أمر عليّ.

ها هنا خطأ في الكتابة فإن ابن أبي شيبه مقدّم على أبي داود والنسائي وهو من شيوخ بخاري وغيره والصحيح ما في تخريج "الزيلعي"^(١): (روى ابن أبي شيبه في "مصنّفه" الحديث بسند السنن قال: إن عمك... إلخ).
 [٢٣٦] قوله: من طرق عليّ حديث صحيح^(٢):
 حديث عليّ صحّحه ابن خزيمة وأقرّه الحافظ في "الإصابة"^(٣) في ترجمة أبي طالب.

(١) "نصب الراية"، باب صلاة الجنازة، فصل في الصلاة على الميت، ٢/ ٢٨٩.

(٢) "الفتح"، كتاب الصلاة، باب الجنائز، فصل في الصلاة على الميت، ٢/ ٩٥، تحت قول "الهداية": بذلك أمر عليّ.

(٣) "الإصابة"، باب الكنى، الطاء المهملة، أبو طالب بن عبد المطلب، ٧/ ٢٠٠.

فصل في الدفن

[٢٣٧] قوله: ^(١) الاحترام يزول بتعدّيه ^(٢):

أقول: فينبغي الاتفاق على عدم الشقّ إن ابتلعها مخطأً وجاهلاً غير متعدّ.

(١) في "الفتح": حرمة المسلم ميتاً كحرمة حيّاً، ولا يشقّ بطنه حيّاً لو ابتلعها إذا لم يخرج مع الفضلات فكذا ميتاً بخلاف شقّ بطنها لإخراج الولد إذا علمت حياته، وفي "الاختيار" جعل عدم شقّ بطنه عن محمد ثم قال: وروى الجرجاني عن أصحابنا أنه يشقّ؛ لأنّ حقّ الآدمي مقدّم على حقّ الله تعالى ومقدّم على حقّ الظالم المتعدي انتهى، وهذا أولى والجواب عمّا قدّمنا أنّ ذلك الاحترام يزول بتعدّيه.

(٢) "الفتح"، كتاب الصلاة، باب الجنائز، فصل في الدفن، ١٠٢/٢، تحت قول "الهداية": لأنّه عليه السلام نهى عن تربيع القبور.

باب الشهيد

[٢٣٨] قوله: ^(١) وإن ضَعَفَه يحيى والنسائي ^(٢):

أقول: الذي في "الميزان" ^(٣) عن يحيى قال: ليس بشيء ومعناه عنده - كما في "فتح الباري" ^(٤) عن ابن القطان - أنه قليل الرواية وليس هذا من التضعيف في شيء كما ترى.

(١) في "الفتح": روى الحاكم عن جابر قال: فقد رسول الله صلى الله عليه وسلم حمزة حين فاء الناس من القتال فقال رجل: رأيته عند تلك الشجرة فجاء رسول الله صلى الله عليه وسلم نحوه، فلما رآه ورأى ما مثل به شهق وبكى فقام رجل من الأنصار فرمى عليه بثوب ثم جيء بحمزة فصلّى عليه ثم بالشهداء فيوضعون إلى جانب حمزة فيصلّي عليهم ثم يرفعون ويترك حمزة حتى صلّى على الشهداء كلّهم وقال صلى الله عليه وسلم: ((حمزة سيّد الشهداء عند الله يوم القيامة)) مختصر، وقال: صحيح الإسناد ولم يخرجاه إلا أنّ في سنده مفضل بن صدقة أبا حماد الحنفي، وهو وإن ضَعَفَه يحيى والنسائي فقد قال الأهوازي: كان عطاء بن مسلم يوثقه، وكان أحمد بن محمد بن شعيب يثني عليه ثناء تامّاً.

(٢) "الفتح"، كتاب الصلاة، باب الشهيد، ١٠٤ / ٢، تحت قول "الهداية": ويقول: السيف محاء للذنوب.

(٣) "الميزان"، حرف الميم، من اسمه: مفضل بن صدقة، ١٥٥ / ٤.

(٤) "فتح الباري"، المقدمة، الباب التاسع، ٤٠٢ / ١: للحافظ أبي الفضل أحمد بن علي بن حجر العسقلاني، (ت ٨٥٢هـ). ("كشف الظنون"، ١ / ٥٤١).

كتاب الزكاة

[٢٣٩] قوله: ^(١) وهو اثنان وعشرون ونصف ^(٢):

أقول: هذا عندهما أمّا عنده فاثنا عشر وعشرون عفو*.

(١) في "الهداية": (ومن له على آخر دين فجحده سنين ثم قامت له بيّنة لم يزكه لما مضى) معناه: صارت له بيّنة بأن أقر عند الناس وهي مسألة مال الضمار وفيه خلاف زفر والشافعي، ومن جملته: المال المفقود والآبق والضال والمغصوب إذا لم يكن عليه بيّنة والمال الساقط في البحر والمدفون في المفازة إذا نسي مكانه والذي أخذه السلطان مصادرة. ووجوب صدقة الفطر بسبب الآبق والضال والمغصوب على هذا الخلاف. لهما أن السبب قد تحقق وفوات اليد غير مخلّ بالوجوب كمال ابن السبيل، ولنا قول علي رضي الله عنه: لا زكاة في المال الضمار؛ ولأنّ السبب هو المال النامي ولا نماء إلا بالقدر على التصرف ولا قدرة عليه.

في "الفتح" عن "الكافي": لو استأجر داراً عشر سنين بألف وعجلها إلى المؤجر ثم لم يقبضها حتى انقضت العشر سنين ولا مال لهما سوى الألف كان على المؤجر في السنة الأولى زكاة تسع مائة لظهور الدين بمائة بسبب انفساخ الإجارة في حق تلك السنة، وفي السنة الثانية في ثمان مائة إلا قدر ما وجب من الزكاة في السنة الأولى وهو اثنان وعشرون ونصف، وهكذا في كلّ سنة تنقص عنه زكاة مائة وقدر ما وجب إلى أن يصير الباقي خالصاً من دين الانفساخ أقل من مائتين.

(٢) "الفتح"، كتاب الزكاة، ١٢٢/٢، تحت قول "الهداية": ومن جملته... إلخ.

* عبارة المخطوط هكذا: *ثان وعشرون وعشرون* وأبقينا على ما فهمنا، والله تعالى أعلم بالصواب.

باب صدقة السوائم

فصل في الخيل

[٢٤٠] قوله: ^(١) ["يقيم الخيل" يراجع لفظة "يقيم" في "الدارقطني" ويحزّر معناه]*:

معناه ظاهر وهو التقويم كما يأتي ^(٢) عن النخعي وإن شئت فالقيمة في كل مأتي درهم خمسة وصوابه: "يقوم" لكنه أبدل الواو ياء اعتباراً بالقيمة والله تعالى أعلم.

(١) في "الهداية": (إذا كانت الخيل سائمة ذكوراً وإناثاً فصاحبها بالخيار إن شاء أعطى عن كل فرس ديناراً وإن شاء قومها وأعطى عن كل مأتي درهم خمسة دراهم) وهذا عند أبي حنيفة وهو قول زفر، وقالوا: لا زكاة في الخيل لقوله عليه السلام: ((ليس على المسلم في عبده ولا في فرسه صدقة)) وله قوله عليه السلام: ((في كل فرس سائمة دينار أو عشرة دراهم)) وتأويل ما روياه فرس الغازي.

في "الفتح": عن الزهري أن السائب بن يزيد أخبره قال: رأيت أبي يقيم الخيل ثم يدفع صدقتها إلى عمر.

♣ حاشية على "الفتح"، كتاب الزكاة، باب صدقة السوائم، فصل في الخيل، ١٣٨/٢.

(٢) انظر "الفتح"، كتاب الزكاة، باب صدقة السوائم، فصل في الخيل، ١٣٨/٢، تحت قول "الهداية": وتأويل ما روياه فرس الغازي.

باب زكاة المال

فصل في العروض

[٢٤١] قوله: ^(١) "كما في السوائيم إفادة للقياس المذكور"^(٢):
هذا دليل في * الضم في النقدين بقياسها على السوائيم وسقط من
ها هنا شيء.

(١) في "البداية": وتضم قيمة العروض إلى الذهب والفضة حتى يتم النصاب ويضم
الذهب إلى الفضة.

في "الفتح": (قوله: ويضم... إلخ) حاصله أن عروض التجارة يضم بعضها إلى بعض
بالقيمة وإن اختلفت أجناسها، وكذا تضم هي إلى النقدين بالإجماع، والسوائيم
المختلفة الجنس لا تضم بالإجماع كالإبل والغنم، والنقدان يضم أحدهما إلى
الآخر في تكميل النصاب عندنا خلافاً للشافعي رحمه الله ثم اختلف علماؤنا في
كيفية الضم فيهما على ما نذكر ثم إننا يضم المستفاد قبل الوجوب، فلو أقر الأداء
فاستفاد بعد الحول لا يضمه عند الأداء ويضم الدين إلى العين، فلو كان عنده مائة
وله دين مائة وجب عليه الزكاة، وقوله: "كما في السوائيم" إفادة للقياس المذكور
بجامع اختلاف الجنس حقيقة وهو ظاهر، وحكماً بدليل عدم جريان ربا الفضل
بينهما مع كون الربا يثبت بالشبهة فاستفدنا عدم اعتبار شبهة اتحاد الجنس بينهما،
والاتحاد من حيث الثمنية لا يوجب اتحاد الجنس كالركوب في الدواب بخلاف
ضم العروض إليهما؛ لأنه ضم ذهب وفضة؛ لأن وجوب الزكاة في العروض
باعتبار القيمة والقيمة هما فالضم لم يقع إلا في النقود.

(٢) "الفتح"، كتاب الزكاة، فصل في العروض، ١٦٩/٢، تحت قول "الهداية": ويضم... إلخ.
* في المخطوط: ^{بإضافة الزكاة} ولم نفرز عليه، والله تعالى أعلم.

باب زكاة الزروع والثمار

[٢٤٢] قوله: ^(١) والأقوال الثلاثة بناء على جواز^(٢): عن أئمتنا الثلاثة.

(١) في "الفتح": إذا اشترى ذمي غير تغلبي خراجية أو تضعيفية بقيت على حالها، ولو اشترى عشرية من مسلم فعند أبي حنيفة تصير خراجية إن استقرت في ملكه، وإن لم تستقر بل ردت على البائع بفساد البيع أو بخيار شرط أو رؤية أو استحقتها مسلم بشفعته عادت عشرية ولو بعد وضع الخراج؛ لأن هذا الرد فسخ فيجعل البيع كأن لم يكن وبالاتحاق بالشفعة تنتقل إلى المسلم الشفيع الصفقة كأنه اشتراها من المسلم، وكذا إذا ردها بعيب بقضاء؛ لأن للقاضي ولاية الفسخ، وأما بغير قضاء فهي خراجية؛ لأنه إقالة وهو بيع في حق غيرهما فصار شراء المسلم من الذمي بعد ما صارت خراجية فتصير على حالها، ذكره التمرتاشي، كما إذا أسلم هو واشترها منه مسلم آخر، وفي "نواذر": زكاة المبسوط ليس له أن يردها؛ لأن الخراج عيب حدث فيها في ملكه، وأجيب بأن هذا عيب يرتفع بالفسخ فلا يمنع الرد، وهذا بناء على أن المراد بما في "النواذر" ليس له أن يلزمه بالرد بالقضاء للمانع فمنعه بأنه مانع يرتفع بالرد، وهذا للعلم بأن الرد بالتراضي إقالة فلا يمتنع للعيب، هذا التفرع كله على القول بصيرورتها خراجية، وهو قول أبي حنيفة وقال أبو يوسف: يضاعف عليه عشرها وقال محمد: هي على حالها عشرية ثم في رواية: تصرف مصارف العشر، وفي أخرى: مصارف الخراج، والأقوال الثلاثة بناء على جواز تبقيتها على ملكه.

(٢) "الفتح"، كتاب الزكاة، باب زكاة الزروع والثمار، ١٩٧/٢، تحت قول "الهداية":

وعن محمد رحمه الله... إلخ.

[٢٤٣] قوله: ^(١) "وجب عليه" ^(٢): الضمير للمالك وقد عممه المسلم والذمي

(١) في "الهداية": (إذا كانت لمسلم دار خطّة فجعلها بستاناً فعليه العشر) معناه: إذا سقاه بماء العشر وأما إذا كانت تسقى بماء الخراج ففيها الخراج؛ لأنّ المؤنة في مثل هذا تدور مع الماء (وليس على المجوسي في داره شيء).

في "العناية": قال: (وإذا كانت لمسلم دار خطّة) دار خطّة كخاتم فضّة بالإضافة سماعاً ويجوز خطّة بالنصب تمييزاً كما في عندي راقود خلا والخطّة ما خطّه الإمام بالتمليك عند فتح دار الحرب، والبستان كلّ أرض يحوطها حائط وفيها نخيل متفرقة وأشجار على ما سيجيء، ووضع هذه المسألة لبيان أنّ الحكم الأصليّ للشيء يتغيّر بتغيّر صفته فإنّها لو بقيت داراً كما كانت لم يكن فيها شيء سواء كان مالکها مسلماً أو ذمياً فإذا جعلها بستاناً وجب عليه العشر إن سقاه بماء العشر، والخراج إن سقاه بماء الخراج؛ لأنّ المؤنة في مثل هذا تدور مع الماء؛ لأنّ وظيفة الأراضي باعتبار إنزالها وهي إنّما تكون بالماء واستشكل هذه المسألة بأنّ فيها توظيف الخراج على المسلم ابتداء وقد ذكر محمّد في أبواب السير من "الزيادات" أنّ المسلم لا يبدأ بتوظيف الخراج، وأجاب شمس الأئمة بأنّ معناه أنّه لا يبدأ بتوظيف الخراج عليه إذا لم يكن منه صنع يستدعي ذلك وهاهنا وجد منه ذلك وهو السقي بماء الخراج؛ إذ الخراج يجب حقّاً للمقاتلة فيختصّ وجوبه بما حوته المقاتلة، ألا ترى أنّ المسلم إذا أحيا أرضاً ميتة بإذن الإمام وسقاها بماء الخراج وجب عليه الخراج! ومعنى قوله: في مثل هذا الأرض التي لم يتقرّر أمره على عشر أو خراج وهو احتراز عمّا إذا كان لمسلم أرض تسقى بماء العشر، وقد اشتراها ذمي فإنّ ماءها عشريّ وفيه الخراج.

(٢) "العناية"، كتاب الزكاة، باب زكاة الزروع والثمار، ١٩٧/٢، تحت قول "الهداية": وإذا كانت لمسلم دار خطّة.

فهذا إنما يمشي على قول محمد أمّا عند الإمام: فعلى الذمي الخراج وإن سقاه بماء العشر كما يأتي في "الهداية"^(١) و"الفتح"^(٢) وفي "العناية"^(٣) الصفحة القابلة.

[٢٤٤] قوله: ومعنى قوله في مثل^(٤):

تبع فيه "النهاية"^(٥) وليس معناه ذلك كما حَقَّقه في "الفتح" في هذه الصفحة^(٦).

[٢٤٥] قوله: [لأنّ المؤنة في مثل هذا تدور مع الماء]*: عند الطرفين أمّا أبو يوسف فيعتبر القرب وعليه الفتوى.

(١) انظر "الهداية"، كتاب الزكاة، باب زكاة الزروع والثمار، ١٩٨/٢.

(٢) انظر "الفتح"، كتاب الزكاة، باب زكاة الزروع والثمار، ١٩٨/٢، تحت قول "الهداية": لأنّ الوظيفة تدور في مثله مع الماء.

(٣) انظر "العناية"، كتاب الزكاة، باب زكاة الزروع والثمار، ١٩٨/٢، تحت قول "الهداية": وإن جعلها بستاناً فعليه الخراج... إلخ.

(٤) "العناية"، كتاب الزكاة، باب زكاة الزروع والثمار، ١٩٧/٢، تحت قول "الهداية": وإذا كانت لمسلم دار خطّة.

(٥) "النهاية"، كتاب الزكاة، باب زكاة الزروع والثمار، ص ٢٠٤.

(٦) انظر "الفتح"، كتاب الزكاة، باب زكاة الزروع والثمار، ١٩٨/٢، تحت قول "الهداية": لأنّ الوظيفة تدور في مثله مع الماء.

❖ "الهداية"، كتاب الزكاة، باب زكاة الزروع والثمار، ١٩٨/٢. [أولین ص ١٨٤]

[٢٤٦] قوله: ^(١) كما في "النهاية" بأنّ الذمّي لو جعل دار خطّته بستاناً^(٢):

وتبعه في "العناية"^(٣) كما تقدّم في هذه الصفحة.

[٢٤٧] قوله: ^(٤) فتعيّن الخراج وهو عقوبة تليق بحاله^(٥):

[قال الإمام أحمد رضا - رحمه الله - في "الفتاوى الرضوية":]

أقول: وبه ظهر سقوط ما في "العناية" على هذا القول من "الهداية" ما نصّه^(٦): (لقائل أن يقول: إمّا أن يكون الاعتبار للماء أو لحال من توضع عليه الوظيفة فإن كان الأوّل وجب عليه العشر وإن كان الثاني ناقض هذا قوله: "لأنّ المؤنة في مثل هذا تدور مع الماء" ووجب على المسلم العشر إذا سقى أرضه بماء الخراج) اهـ.

(١) في "الفتح": (قوله: لأنّ الوظيفة تدور في مثله مع الماء) وقوله: الوظيفة في مثله أي: فيما هو ابتداء توظيف على المسلم من هذا ومن الأرض التي أحيّاها لا كلّ ما لم يتقرّر أمره في وظيفة كما في "النهاية" بأنّ الذمّي لو جعل دار خطّته بستاناً أو أحيّا أرضاً أو رضخت له لشهوده القتال كان فيها الخراج وإن سقاها بماء العشر عند أبي حنيفة رحمه الله. ملتقطاً.

(٢) "الفتح"، كتاب الزكاة، باب زكاة الزروع والثمار، ١٩٨/٢، تحت قول "الهداية": لأنّ الوظيفة تدور في مثله مع الماء.

(٣) انظر "العناية"، كتاب الزكاة، باب زكاة الزروع والثمار، ١٩٧/٢، تحت قول "الهداية": وإذا كانت لمسلم دار خطّة.

(٤) في "الهداية": (وليس على المجوسي في داره شيء)؛ لأنّ عمر رضي الله تعالى عنه جعل المساكن عفواً (وإن جعلها بستاناً فعليه الخراج) وإن سقاها بماء العشر لتعذر إيجاب العشر؛ إذ فيه معنى القرية فيتعيّن الخراج وهو عقوبة تليق بحاله.

(٥) "الهداية"، كتاب الزكاة، باب زكاة الزروع والثمار، ١٩٨/٢. [أولین ص ١٨٤]

(٦) انظر "العناية"، كتاب الزكاة، باب زكاة الزروع والثمار، ١٩٨/٢، تحت قول "الهداية": وإن جعلها بستاناً فعليه الخراج.... إلخ.

وجه السقوط أنّ الكلام هاهنا في الذمي وما مرّ من دوران المؤنة مع الماء إنّما كان فيما فيه ابتداء التوظيف على المسلم فلا مساع للتناقض أصلاً ولا حاجة إلى تجشّم الجواب بما قال^(١): (أنّ الاعتبار للماء ولكن قبول المحلّ شرط وجوب الحكم والكافر ليس بمحلّ لإيجاب العشر عليه لكونه عبادة... إلخ)

وكيف ما كان! فمقصودنا حاصل وهو بطلان تخصيص الخراج بالماء الخراجي إمّا مطلقاً وإمّا فيما لم يتقرّر أمرها على وظيفة نعم هو صحيح عند صاحب المذهب فيما فيه بدء التوظيف على مسلم فقط^(٢).

[٢٤٨] قوله: ^(٣) هذا قوله: لأنّ المؤنة في مثل هذا تدور مع الماء^(٤): أقول: لا يناقضه لأنّ المراد به كان ما فيه ابتداء توظيف على المسلم كما أفاده في "الفتح"^(٥) فلا ترد مسألة الذمي بقضاء عليه.

(١) انظر "العناية"، كتاب الزكاة، باب زكاة الزروع والثمار، ١٩٨/٢، تحت قول "الهداية": وإن جعلها بستاناً فعليه الخراج.... إلخ.

(٢) "الفتاوى الرضوية"، ١٠/٢٣٢-٢٣٣.

(٣) في "العناية": ولقائل أن يقول إمّا أن يكون الاعتبار للماء أو لحال من توضع عليه الوظيفة فإن كان الأوّل وجب عليه العشر، وإن كان الثاني ناقض هذا قوله: لأنّ المؤنة في مثل هذا تدور مع الماء، ووجب على المسلم العشر إذا سقى أرضه بماء الخراج.

(٤) "العناية"، كتاب الزكاة، باب زكاة الزروع والثمار، ١٩٨/٢، تحت قول "الهداية": وإن جعلها بستاناً فعليه الخراج وإن سقاه بماء العشر... إلخ.

(٥) انظر "الفتح"، كتاب الزكاة، باب زكاة الزروع والثمار، ١٩٨/٢، تحت قول "الهداية": لأنّ الوظيفة تدور في مثله مع الماء.

كتاب الصوم

فصل في رؤية الهلال

[٢٤٩] قوله: ^(١) "أجيب بأن يوماً ويومين... إلخ" ^(٢):

أقول: هذا لعلم يحكم بجواز التقدم بثلاثة أيام وذلك؛ لأنهم صرحوا بإمكان نقصان ثلاثة أشهر متوالية لا غير وإمكان تكامل أربعة أشهر متوالية لا غير كما في "الزيج ألوغ بيغي" ^(٣) وشرحه فإذا غمّت الأهلة من جمادى الأخرى إلى رمضان فأخذت الجمادى ورجب وشعبان كاملين

(١) في "الهداية": (ولا يصومون يوم الشك إلا تطوّعاً) لقوله صلى الله عليه وسلم: ((لا يصام اليوم الذي يشك فيه أنه من رمضان إلا تطوّعاً)) وهذه المسألة على وجوه: أحدها: أن ينوي صوم رمضان وهو مكروه، والثاني: أن ينوي عن واجب آخر وهو مكروه أيضاً والثالث: أن ينوي التطوّع وهو غير مكروه لما روينا وهو حجة على الشافعي رحمه الله في قوله: يكره على سبيل الابتداء، والمراد بقوله صلى الله عليه وسلم: ((لا تتقدّموا رمضان بصوم يوم ولا بصوم يومين)) الحديث. ملقطاً.

في "العناية": فإن قيل: فما فائدة قوله عليه الصلاة والسلام: ((يوم أو يومين)) وحكم الأكثر من ذلك كذلك، أجيب بأن يوماً ويومين ما وصل إلى حدّ الكثرة فيجوز أن يتوهم بأن القليل معفو فيجوز كما في كثير من الأحكام فنفي ذلك.

(٢) "العناية"، ٢/٢٤٧، تحت قول "الهداية": والمراد بقوله عليه الصلاة والسلام.... إلخ.

(٣) "الزيج ألوغ بيغي" = "زيج ألوغ بيك": محمد بن شاهرخ، اعتذر فيه من تكفل مصالحي الأمم فتوزع باله وقلّ اشتغاله ومع هذا حصر الهمة على إحراز قصبات طريق الكمال واستجماع مآثر الفضل والأفضال وقصر السعي إلى جانب تحصيل الحقائق العلمية والدقائق الحكمية والنظر في الأجرام السماوية فصار له التوفيق الإلهي رفيقاً فانتقشت على فكره غوامض العلوم، فاخترار رصد الكواكب فساعده على ذلك أستاذه صلاح الدين موسى المشتهر بقاضي زاده الرومي وغيث الدين جمشيد فانفق وفاة جمشيد حين الشروع فيه وتوفي قاضي زاده أيضاً قبل تمامه فكمل ذلك المولى علي بن محمد القوشجي باهتمام ولد غياث الدين.

("كشف الظنون"، ٢/٩٦٦).

يوماً واحتمل في الواقع أن يكون كل تسعة العشرين يوماً كانت الثلاثة الآخرة من شعبان رمضان فالأظهر ما ذكر الأكمل رحمه الله تعالى.

[٢٥٠] قوله: ^(١) وقال الشافعي: عليه الكفارة إن أفطر بالوقاع ^(٢): قيد به؛ لأنه لا كفارة عنده إلا في الوقاع حتى أن من أكل وشرب عمداً يقضي فقط عنده.

[٢٥١] قوله: ^(٣) فلا شك في ثبوت.....

(١) في "الهداية": (ومن رأى هلال رمضان وحده صام وإن لم يقبل الإمام شهادته) لقوله عليه الصلاة والسلام: ((صوموا لرؤيته)) وقد رأى ظاهراً وإن أفطر فعليه القضاء دون الكفارة، وقال الشافعي: عليه الكفارة إن أفطر بالوقاع.

(٢) "الهداية"، كتاب الصوم، فصل في رؤية الهلال، ٢/ ٢٤٩. [أولین ص ١٩٥]

(٣) في "الهداية": (وإذا كان بالسماء علة قبل الإمام شهادة الواحد العدل في رؤية الهلال رجلاً كان أو امرأة حراً كان أو عبداً)؛ لأنه أمر ديني فأنشبه رواية الإخبار ولهذا لا يختص بلفظ الشهادة، وتشرط العدالة؛ لأن قول الفاسق في الديانات غير مقبول، وتأويل قول الطحاوي عدلاً كان أو غير عدل أن يكون مستوراً والعلة غيم أو غبار أو نحوه، وفي إطلاق جواب الكتاب يدخل المحدود في القذف بعد ما تاب وهو ظاهر الرواية؛ لأنه خبر ديني، وعن أبي حنيفة رحمه الله: أنها لا تقبل؛ لأنها شهادة من وجه، وكان الشافعي في أحد أقواله يشترط المثنى والحجة عليه ما ذكرنا، وقد صح أن النبي صلى الله عليه وسلم قبل شهادة الواحد في رؤية هلال رمضان.

في "الفتح": (قوله: وقد صح.... إلخ) يعني به ما قدمناه من رواية أصحاب السنن الأربعة عن ابن عباس رضي الله عنهما قال: جاء أعرابي إلى النبي صلى الله عليه وسلم فقال: إني رأيت الهلال، فقال: ((أشهد أن لا إله إلا الله؟)) قال: نعم، قال: ((أشهد أن محمداً رسول الله؟)) قال: نعم، قال: ((يا بلال أذن في الناس فليصوموا)). وهذا الحديث قد يتمسك به لرواية النواذر في قبول المستور لكن الحق لا يتمسك به بالنسبة إلى هذا الزمان؛ لأن ذكره الإسلام بحضرته عليه الصلاة والسلام حين

عدالته^(١):

أقول فيه: أنه لم يعد الشهادة بعد الإسلام والكافر إن شهد ثم أسلم من فوره لم يتقبل الشهادة ما لم يعدها * على قوله صلى الله تعالى عليه وسلم: ((أذن في الناس فليصوموا)) فليس من باب الشهادة ولا ينسب إلى ساكت قول.

[٢٥٢] قوله: ^(٢) لأنه تعلق به نفع العباد وهو التوسع ^(٣):

أقول: وظهر لي دليله من القرآن، قال تعالى: ﴿لِيَشْهَدُوا مَنَافِعَ لَهُمْ﴾ [الحج: ٢٨] ومن الحديث ^(٤) فإنه صلى الله تعالى عليه وسلم سمى هذه

سأله عن الشهادتين إن كان هذا أول إسلامه فلا شك في ثبوت عدالته؛ لأن الكافر إذا أسلم أسلم عدلاً إلى أن يظهر خلافه منه.
(١) "الفتح"، كتاب الصوم، فصل في رؤية الهلال، ٢/ ٢٥١، تحت قول "الهداية": وقد صح... إلخ.

* هنا عبارة المخطوط هكذا: ^(١) لم نفع عليه، والله تعالى أعلم.

(٢) في "الهداية": (ومن رأى هلال الفطر وحده لم يفطر وإذا كان بالسما علة لم يقبل في هلال الفطر إلا شهادة رجلين أو رجل وامرأتين)؛ لأنه تعلق به نفع العبد وهو الفطر فأشبهه سائر حقوقه، والأضحى كالفطر في هذا في ظاهر الرواية وهو الأصح خلافاً لما روي عن أبي حنيفة رحمه الله: أنه كهلال رمضان؛ لأنه تعلق به نفع العباد وهو التوسع بلحوم الأضاحي. ملتقطاً.

(٣) "الهداية"، كتاب الصوم، فصل في رؤية الهلال، ٢/ ٢٥٣. [أولین ص ١٩٦]

(٤) أخرجه ابن أبي شيبة في "مصنفه" (٨)، كتاب الحج، ٤/ ٤٨٨.

الأيام أيام أكل وشرب ويعال وقد صحّح كثيرون ظاهر الرواية وهو الذي عليه المتون وأنت تعلم أنّ الفتوى متى اختلفت رجح ظاهر الرواية. [٢٥٣] قوله: ^(١) فإنه يتعلّق به أمر ديني ^(٢): أقول: هذا يجري في الفطر أيضاً لتعلّق وجوب صدقة الفطر وأيضاً يلزم ذلك المخبر أولاً ثمّ يتعدّى منه فانتقض الوجهان.

(١) في "الفتح": (قوله: لأنه تعلّق به نفع العباد) تعليل لظاهر الرواية، وفي "التحفة" رجح رواية "النوادر" فقال: والصحيح أنّه يقبل فيه شهادة الواحد؛ لأنّ هذا من باب الخبر فإنّه يلزم المخبر أولاً ثمّ يتعدّى منه إلى غيره اهـ، وأيضاً فإنه يتعلّق به أمر ديني وهو وجوب الأضحية وهو حقّ الله تعالى فصار كهلال رمضان في تعلّق حقّ الله به فيقبل في الغيم الواحد العدل، ولا يقبل في الصحو إلا التواتر.

(٢) "الفتح"، كتاب الصوم، فصل في رؤية الهلال، ٢/ ٢٥٣، تحت قول "الهداية": لأنه تعلّق به نفع العباد.

باب ما يوجب القضاء والكفارة

[٢٥٤] قوله: ^(١) لدخولهما من الأنف إذا طبق الفم ^(٢):

أقول: قد علم ويأتي ^(٣) أن لا فساد إلا بوجود الفطر صورة أو معنى والظاهر أن ليس في دخول الغبار معنى الفطر أصلاً؛ إذ لا صلاح فيه للبدن واختلفت عباراتهم في معنى الصورة فاختر الإمام الماتن - كما يذكر ص ٣٩١ ^(٤) - أنه الابتلاع والعلامة المحقق الشارح تبعاً للإمام قاضي خان - كما يأتي ص ٣٩٥ ^(٥) - أنه الإدخال بصنعه وبديهي أن دخول الغبار من الأنف ليس فيه صورة الفطر أيضاً على هذا التفسير لعدم الإدخال بصنعه ولا على التفسير الأول وهو ظاهر لا يرد بالابتلاع الدخول مطلقاً

(١) في "الهداية": (ولو دخل حلقه ذباب وهو ذاكراً لصومه لم يفطر) وفي القياس يفسد صومه لو وصول المفطر إلى جوفه وإن كان لا يتغذى به كالتراب والحصاة، وجه الاستحسان أنه لا استطاع الاحتراز عنه فأشبه الغبار والدخان.

في "الفتح": (قوله: فأشبه الغبار والدخان) إذا دخلا في الحلق فإنه لا استطاع الاحتراز عن دخولهما لدخولهما من الأنف إذا طبق الفم وصار أيضاً كبلل يبقى في فيه بعد المضمضة.

(٢) "الفتح"، كتاب الصوم، باب ما يوجب القضاء والكفارة، ٢/٢٥٨، تحت قول "الهداية": فأشبه الغبار والدخان.

(٣) انظر "الهداية"، كتاب الصوم، باب ما يوجب القضاء والكفارة، ٢/٢٦٠.

(٤) المرجع السابق.

(٥) انظر "الفتح"، كتاب الصوم، باب ما يوجب القضاء والكفارة، ٢/٢٦٧، تحت قول "الهداية": ولوجود معنى الفطر.

من أي منفذ كان لما سيأتي ص ٣٩٤^(١) من مسألة دخول الماء في الأذن فإذا لم يدخل الغبار من الأنف من المفطرات أصلاً لعدم الفطر صورة ومعنى معاً فلا يصحّ تعليل الضرورة لعدم إمكان التحرز عنه إلا أن يحمل الكلام على مختار المحقق ويدعى^(٢) أن الغبار لا يدخل الأنف إلا بانتشاقه للتنفّس فيكون إدخالاً وحيث إن صحّ الكلام على ما اختار الشارح لكن لا يصحّ توجيه كلام المصنّف قدس سرّه به فإنه لا يفسر الصورة بهذا والذي يظهر لهذا العبد الضعيف - والله تعالى أعلم - أن عدم إمكان التحرز بمعنى حصول الحرج ومعلوم أن الإنسان لا مخير عن مشي في الطرقات وطبخه بنفسه أو خادمه في بيته ولو بأن يطبق الفم طول ما هو* ماش في طريق الغبار ثائر أو جالس في بيت والدخان مرتفع لأدى إلى الحرج وهو مدفوع بالنصّ فأسقط الشارع الرؤوف اعتبار ذلك أصلاً ولعلّ من تتبّع الفروع المعلّلة بهذا يتقدّم في ذهنه ما قرّره والله الحمد والله تعالى أعلم بالصواب.

(١) انظر "الفتح"، كتاب الصوم، باب ما يوجب القضاء والكفارة، ٢/٢٦٦-٢٦٥، تحت قول "الهداية": ولوجود معنى الفطر.

(٢) قلت: "ويدعى"

أقول: أتى به تنبيهاً على ما فيه كيف وأنّ الدخان ربّما يدخل الحلق والإنسان لا يتنفّس بالفم عادة فدخوله في الأنف غير محتاج إلى التنفّس أظهر؛ لأنّ الحلق متسفل والدخان يتحرّك طبعاً إلى الأعلى إلا أن يقال أنّ الدخان وإن لم يحتج في دخوله إلى الانتشاق لكنّ الإنسان لما لم يخلو عنه يكون الانتشاق مؤيّداً لدخوله فيدخل بحركة نفسه ويخرب الإنسان في نفسه فيتحقّق الإدخال أيضاً فافهم. ١٢ منه

✽ عبارة المخطوط هكذا: ^{بأنه لا يدخل} والله تعالى أعلم.

[٢٥٥] قوله: ^(١) تفسير الصورة بالإدخال بصنعه كما هو.....

(١) في "الهداية": (ومن احتقن أو استعط أو أقطر في أذنه أفطر) لقوله صلى الله عليه وسلم: ((الفطر ممّا دخل)) ولوجود معنى الفطر.

في "الفتح": (قوله: ولوجود معنى الفطر) قد علمت أنّه لا يثبت الفطر إلّا بصورته أو معناه، وقد مرّ أنّ صورته الابتلاع، وذكر أنّ معناه وصول ما فيه صلاح البدن إلى الجوف فاقتضى فيما لو طعن برمح أو رمي بسهم فبقي الحديد في بطنه أو أدخل خشبة في دبره وغيبها أو احتشت المرأة في الفرج الداخل أو استنجى فوصل الماء إلى داخل دبره لمبالغته فيه عدم الفطر لفقدان الصورة وهو ظاهر، والمعنى وهو وصول ما فيه صلاح البدن من التغذية أو التداوي لكنّ الثابت في مسألتي الطعنة والرّمية اختلاف، وصحّح عدم الإفطار جماعة، ولا أعلم خلافاً في ثبوت الإفطار فيما بعدهما بخلاف ما إذا كان طرف الخشبة بيده وطرف الحشوة في الفرج الخارج والماء لم يصل إلى كثير داخل فإنّه لا يفسد والحدّ الذي يتعلّق بالوصل إليه الفساد قدر المحقنة، قال في "الخلاصة": وقلّما يكون ذلك اهـ نعم لو خرج سرمه فغسله ثبت ذلك الوصول بلا استبعاد، فإن قام قبل أن ينشفه فسد صومه بخلاف ما إذا نشفه؛ لأنّ الماء اتّصل بظاهر ثمّ زال قبل أن يصل إلى الباطن بعود المقعدة، لا يقال: الماء فيه صلاح البدن؛ لأنّا نقول: ذكروا أنّ إيصال الماء إلى هناك يورث داءً عظيماً، لا يقال: يحمل قولهم ما فيه صلاح البدن على ماء بحيث يصلح به وتندفع به حاجته وإن كان قد يحصل عنده ضرر أحياناً فيندفع إشكال الاستنجاء؛ لأنّا نقول: قد علّل المصنّف ما اختاره من عدم الفساد فيما إذا دخل الماء أذنه أو أدخله بقوله: لانعدام المعنى والصورة، وذلك إفادة أنّه لم يصل إلى جوف دماغه ما فيه صلاح البدن، ولو كان المراد بما فيه صلاح البدن ما ذكرت لم يصح هذا التعليل، وبسطه في "الكافي" فقال: لأنّ الماء يفسد بمخالطة خلط داخل الأذن فلم يصل إلى الدماغ شيء يصلح له فلا يحصل معنى الفطر فلا يفسد، فالأولى تفسير الصورة بالإدخال بصنعه كما هو في عبارة الإمام قاضي خان في تعليل ما اختاره من ثبوت الفساد إذا أدخل الماء أذنه لا إذا دخل بغير صنعه كما إذا خاض نهراً.

في عبارة^(١):

أقول: لكن على هذا يشمل* تعليلهم مسألة دخول غبار ودخان حلقه بالضرورة لعدم إمكان التحرز فإنه يؤذن بأنه مفطر في نفسه وإنما سقط حكم الفطر لإمكان الضرورة وإذا فسرت الصورة بهذا خرج عن المفطرات رأساً لعدم وجود الفطر صورة ومعنى أما المعنى فلعدم صلاح البدن وصوله إلى الجوف وأما الصورة فلعدم الإدخال بصنعه بخلاف الابتلاع فإن المراد به هو الوصول إلى الجوف من خارج سبيل الحلق وقال: يتحقق إلا بحركات إرادية فغير بالبلع ولذا علل ثمة في تقرير القياس الحاكم بالفساد فيه ص ٣٨٩^(٢) بوصول المفطر إلى جوفه وإن كان لا يتغذى به كالتراب والحصاة وأيضاً يشكل عليه ما قدم المحقق ص ٣٩٠^(٣) وصرح به في "الخانية"^(٤) و"البحر"^(٥) وعامة الكتب من الإفساد بدخول دمه أو عرق جبينه أو دم رعاfe حلقه فإن عدم المعنى ظاهر وكذا عدم الصورة على هذا التفسير وقد علل المحقق ثمة عدم الفطر بالدمع مع القليل الذي لا يجد صحيح الحس ملوحته بالضرورة فلعل الأولى -والله تعالى أعلم- تفسير الصورة بدخول شيء في حلقه من خارج أو إدخاله في جوفه بصنعه وذلك أن الحلق هو الطريق المعهود للفطر

(١) "الفتح"، كتاب الصوم، باب ما يوجب القضاء والكفارة، ٢/٢٦٧، تحت قول "الهداية": ولوجود معنى الفطر.

* عبارة المخطوط هكذا: ^{بغيره}، والله تعالى أعلم.

(٢) انظر "الهداية"، كتاب الصوم، باب ما يوجب القضاء والكفارة، ٢/٢٥٨.

(٣) انظر "الفتح"، كتاب الصوم، باب ما يوجب القضاء والكفارة، ٢/٢٥٨، تحت قول "الهداية": لأنها قلما تخلو عن فتنة.

(٤) "الخانية"، كتاب الصوم، الفصل الخامس فيما لا يفسد الصوم، ١/١٠٢.

(٥) "البحر"، كتاب الصوم، باب ما يفسد الصوم وما لا يفسده، ٢/٤٧٧.

فيعتبر فيه الدخول وفي غيره الإدخال فافهم وحرّر والله تعالى أعلم.
 [٢٥٦] قوله: ^(١) في تعليل ما اختاره من ثبوت الفساد ^(٢): وكذا هو في
 عبارة قدّس سرّه في "شرح جامع الصغير" ^(٣): (إن بقي الرمح في جوفه
 اختلفوا فيه والصحيح أنّه لا يفسد؛ لأنّه لم يوجد منه الفعل ولم يصل إليه
 ما في صلاحه) اهـ، كما نقله في "البحر" ص ٣٠٠ ^(٤) والله تعالى أعلم.

(١) في "الفتح": الأولى تفسير الصورة بالإدخال بصنعه كما هو في عبارة الإمام قاضي
 خان في تعليل ما اختاره من ثبوت الفساد إذا أدخل الماء أذنه لا إذا دخل بغير صنعه
 كما إذا خاض نهراً حيث قال: إذا خاض الماء فدخل أذنه لا يفسد صومه، وإن
 صبّ الماء فيها اختلفوا فيه والصحيح هو الفساد؛ لأنّه موصل إلى الجوف بفعله
 فلا يعتبر فيه صلاح البدن كما لو أدخل خشبة وغيّبها إلى آخر كلامه، وبه تندفع
 الإشكالات، ويظهر أنّ الأصحّ في الماء التفصيل الذي اختاره القاضي رحمه الله
 فعلى هذا فاعتبار ما به الصلاح في تفسير معنى الفطر إمّا على معنى ما به في نفسه
 كما أوردناه في السؤال، وبه يندفع تعليل المصنّف لتعميم عدم الإفساد في دخول
 الماء الأذن فيصحّ التفصيل المذكور فيه، ووجهه أنّه لازم فيما لو احتقن بحقنة
 ضارّة بخصوص مرض المحتقن أو أكل بعد الفجر وهو في غاية الشبع والامتلاء
 قريباً من التخمّة؛ فإنّ الأكل في هذه الحالة مضرّ ومع ذلك يلزمه القضاء والكفارة،
 وأمّا على حقيقة الإصلاح كما يفيد كلام "الكافي" والمصنّف، وعلى الأوّل يلزم
 تعميم الفساد في الماء الداخل في الأذن، وعلى الثاني يلزم تعميم عدمه فيه.

(٢) "الفتح"، كتاب الصوم، باب ما يوجب القضاء والكفارة، ٢/٢٦٧، تحت قول
 "الهداية": ولوجود معنى الفطر.

(٣) "شرح الجامع الصغير"، كتاب الصوم، باب ما يوجب القضاء والكفارة... الخ،
 ١/١١٧: لأبي المحاسن الحسن بن منصور فخر الدين، المعروف بقاضي خان،
 الأوزجندی، الفرغاني، (ت ٥٩٢هـ). ("كشف الظنون"، ١/٥٦٢، "الأعلام"، ٢/٢٢٤).

(٤) "البحر"، كتاب الصوم، باب ما يفسد الصوم وما لا يفسده، ٢/٤٨٧.

[٢٥٧] قوله: وبه تندفع الإشكالات^(١): فيحصل في كل ما ذكر الفطر بوجود الصورة وهو الإدخال وإن لم يوجد المعنى.

[٢٥٨] قوله: كما أوردناه في السؤال^(٢): الثاني المصدر بقوله^(٣): لا يقال يحمل قولهم ما فيه صلاح البدن... إلخ.

[٢٥٩] قوله:*: فعلم أنّ وجود المعنى لا يتوقف على وجود الصلاح في خصوص المادة.

[٢٦٠] قوله: كما يفيد كلام "الكافي" والمصنّف^(٤):
وقلت: كلام الإمام قاضي خان أيضاً للخطّ في العبارة* التي مرّت^(٥)

(١) "الفتح"، كتاب الصوم، باب ما يوجب القضاء والكفارة، ٢٦٧/٢، تحت قول "الهداية": ولوجود معنى الفطر.

(٢) المرجع السابق.

(٣) انظر المرجع السابق ص ٢٦٦.

♣ هنا بياض في المخطوط، لعلّ الكلام على هذه المسألة: (لو احتقن بحقنة ضارة بخصوص مرض المحتقن أو أكل بعد الفجر وهو في غاية الشيع والامتلاء قريباً من التخمّة؛ فإنّ الأكل في هذه الحالة مضرّ ومع ذلك يلزمه القضاء والكفارة).

["الفتح"، باب ما يوجب القضاء والكفارة، ٢٦٧/٢، تحت قول "الهداية": ولوجود معنى الفطر]

(٤) "الفتح"، كتاب الصوم، باب ما يوجب القضاء والكفارة، ٢٦٧/٢، تحت قول "الهداية": ولوجود معنى الفطر.

♣ عبارة المخطوط هكذا: *فثبت حكمه في ما ذكره في كتاب الفطر من غير أن يذكر في كتاب القضاء والكفارة*، والله تعالى أعلم.

(٥) انظر "الفتح"، كتاب الصوم، باب ما يوجب القضاء والكفارة، ٢٦٧/٢، تحت قول "الهداية": ولوجود معنى الفطر.

آنفاً حيث لم يحوّل دخول الماء في الأذن ممّا فيه صلاح البدن حتّى احتاج إلى الجواب بأنّ الوصول بفعله فلا يعتبر فيه صلاح البدن. [٢٦١] قوله: وعلى الأوّل يلزم تعميم الفساد في الماء الداخل^(١):

أقول: الذي يظهر أنّ المراد وصول ما فيه صلاح للبدن عادة إذا وصل بهذا الطريق لا مطلقاً ولا بالنظر إلى خصوص هذا الشخص في هذا الحال فالحقته تفسد وإن أخرجت في خصوص المادة؛ لأنّ الوصول من هذا الطريق مصلح عادة وكذا دخول الدهن في الأذن لا الماء؛ لأنّ الماء وإن كان فيه إصلاح للبدن لكن ليس هذا طريقه الذي إذا وصل منه أصلح بل لا إصلاح فيه من هذا الطريق أصلاً كما بيّنه في "الكافي"^(٢) فلا يلزم تعميم الفساد به أصلاً نعم يلزم تعميم عدمه إن فسرت الصورة بالابتلاع كما اختاره في "الهداية"^(٣) ويجب التفصيل إن فسرت بالإدخال بصنعه كما اختاره الإمام قاضي خان^(٤) أو عمّمتهما كما ظهر للعبد الضعيف وهو الأظهر فالأظهر التفصيل المختار لقاضي خان والله تعالى أعلم.

(١) "الفتح"، كتاب الصوم، باب ما يوجب القضاء والكفارة، ٢/٢٦٧، تحت قول "الهداية": ولوجود معنى الفطر.

(٢) "الكافي"، كتاب الصوم، باب ما يوجب القضاء والكفارة، ١/٢٠٤.

(٣) انظر "الهداية"، كتاب الصوم، باب ما يوجب القضاء والكفارة، ٢/٢٦٠.

(٤) "شرح الجامع الصغير"، كتاب الصوم، باب ما يوجب القضاء والكفارة وما لا يوجب،

فصل ومن كان مريضاً في رمضان... إلخ

[٢٦٢] قوله: ^(١) والإغماء لا يستوعب الشهر عادة فلا حرج ^(٢): لأنّ النادر لا يعتبر حرجاً؛ إذ قد لا يوجد أصلاً.

[٢٦٣] قوله: ^(٣) والأهلية بالذمة ^(٤):

والذمة بالآدمية ولذا يجب على الصبي النفقة وأمثالها ممّا لا يحتاج إلى الاختيار لعدم إقنائه على الاختيار*.

(١) في "الهداية": (ومن أغمي عليه في رمضان كلّه قضاءه، ومن جنّ في رمضان كلّه لم يقضه) خلافاً لمالك، هو يعتبره بالإغماء، ولنا أنّ المسقط هو الحرج والإغماء لا يستوعب الشهر عادة فلا حرج والجنون يستوعبه فيتحقّق الحرج.

(٢) "الهداية"، كتاب الصوم، فصل ومن كان مريضاً في رمضان... إلخ، ٢/٢٨٥. [أولین ص ٢٠٤]

(٣) في "الهداية": (وإن أفاق المجنون في بعضه قضى ما مضى) خلافاً لزفر والشافعي، هما يقولان: لم يجب عليه الأداء لانعدام الأهلية، ولنا أنّ السبب قد وجد وهو الشهر والأهلية بالذمة. ملتقطاً.

(٤) "الهداية"، كتاب الصوم، فصل ومن كان مريضاً في رمضان... إلخ، ٢/٢٨٥. [أولین ص ٢٠٤]

❖ هكذا في المخطوط ولم نَفِز على فهمها، والله تعالى أعلم.

كتاب الحج

[٢٦٤] قوله: ^(١) أخرج أحمد في "مسنده" ^(٢): وابن أبي شيبة وعبد بن

(١) في "الهداية": (ولا يجب في العمر إلا مرة واحدة)؛ لأنه عليه الصلاة والسلام قيل له الحج في كل عام أم مرة واحدة؟ فقال: ((لا بل مرة واحدة فما زاد فهو تطوع)) ولأن سببه البيت وأنه لا يتعدّد فلا يتكرّر الوجوب.

في "الفتح": (قوله لأنه عليه الصلاة والسلام... إلخ) كان يكفي لنفي التكرّر كون الدليل المذكور وهو الآية الكريمة لا يفيد فلا موجب للتكرّر، لكن حاصله نفي الحكم الذي هو وجوب التكرّر لنفي الدليل، وهو وإن كفى في نفي الحكم الشرعي لكن إثبات النفي مقتضى النفي أقوى فلذا أثبتته بالدليل المقتضي له، وهو قوله: لأنه عليه الصلاة والسلام قيل له: الحج في كل عام... إلخ. أخرج أحمد في "مسنده" والدارقطني في "سننه" والحاكم في "المستدرک" وقال: حديث صحيح على شرط الشيخين من حديث سليمان بن كثير عن الزهري عن أبي سنان يزيد بن أمية عن ابن عباس ولفظه قال: خطبنا رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال: ((يا أيها الناس إن الله قد كتب عليكم الحج)) فقام الأقرع بن حابس فقال: أفي كل عام يا رسول الله؟ قال: ((لو قلتها لوجبت ولم تستطيعوا أن تعملوا بها، الحج مرة فمن زاد فتطوع)) ورواه من حديث سفيان بن حسين عن الزهري به وصححه. ملتقطاً.

(٢) "الفتح"، كتاب الحج، ٣٢٣/٢، تحت قول "الهداية": لأنه عليه الصلاة والسلام... إلخ.

حميد^(١) والبيهقي في "سننه"^(٢) كما في "الدرّ المثور"^(٣).

[٢٦٥] قوله: ^(٤) لا يلزمه الحج^(٥): كما هو ظاهر الرواية عنه في

المفلوج وغيره ورواية عنهما.

[٢٦٦] قوله: أنه يلزمه^(٦): كما هو رواية عنه في المفلوج وغيره

وظاهر الرواية عنهما.

[٢٦٧] قوله: لا يلزمه فرقاً^(٧): عندهما وإن وجد قائداً.

(١) هو الحافظ أبو محمد عبد بن حميد، (ت ٢٤٩هـ). صنف "تفسير القرآن" و"المسند الكبير" في الحديث. ("هدية العارفين"، ١/٤٣٧).

(٢) "السنن الكبرى": لأبي بكر أحمد بن الحسين بن علي البيهقي، (ت ٤٥٨هـ). ("كشف الظنون"، ٢/١٠٠٧).

(٣) "الدرّ المثور"، آل عمران، تحت الآية: ٩٧، ٢/٢٧٣.

(٤) في "الفتح": والأعمى إذا وجد من يكفيه مؤنة سفره وسفر قائده ففي المشهور عن أبي حنيفة لا يلزمه الحج، وذكر الحاكم الشهيد في "المنتقى" أنه يلزمه وعنهما فيه روايتان، وذكر شيخ الإسلام أنه يلزمه عندهما على قياس الجمعة، وإن لم يجد قائداً لا يجب عليه في قولهم، وفي رواية أخرى: لا يلزمه فرقاً على إحدى الروايتين بين الحج والجمعة.

(٥) "الفتح"، كتاب الحج، ٢/٣٢٦، تحت قول "الهداية": وكذا صحّة الجوارح.

(٦) المرجع السابق.

(٧) المرجع السابق.

- [٢٦٨] قوله: ^(١) وجه قولهما ^(٢): وهو وجوب الإحجاج.
 [٢٦٩] قوله: ^(٣) يمنع الوجوب ^(٤): وبه جزم في "العناية" ^(٥).

(١) في "الفتح": وفي "التحفة": أن المقعد والزمن والمريض والمحبوس والخائف من السلطان الذي يمنع الناس من الخروج إلى الحج لا يجب عليهم الحج بأنفسهم؛ لأنها عبادة بدنية، ولا بد من القدرة بصحة البدن وزوال الموانع حتى تتوجه عليهم التكاليف، ولكن يجب عليهم الإحجاج إذا ملكوا الزاد والراحلة، وهو ظاهر في اختيار قولهما ثم قال: وأما الأعمى إذا وجد قائداً بطريق الملك أو استأجره هل عليه أن يحج؟ ذكر في "الأصل" أنه لا يجب عليه أن يحج بنفسه، ولكن يجب في ماله عند أبي حنيفة، وروى الحسن عنه أنه يجب عليه أن يحج بنفسه اهـ وهو خلاف ما ذكره غيره عن أبي حنيفة، وجه قولهما حديث الخثعمية: إن فريضة الحج أدركت أبي وهو شيخ كبير لا يستمسك على الراحلة أفأحج عنه؟ قال: ((أرأيت لو كان على أهلك دين فقضيته عنه أكان يجزئ عنه؟)) قالت: نعم، قال: ((فدين الله أحق؟))، ولنا قوله تعالى: ﴿مَنْ أَسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا﴾ [آل عمران: ٩٧] قيد الإيجاب به، والعجز لازم مع هذه الأمور لا الاستطاعة.

- (٢) "الفتح"، كتاب الحج، ٣٢٧/٢، تحت قول "الهداية": وكذا صحة الجوارح.
 (٣) في "الفتح": والذي يظهر أن يعتبر مع غلبة السلامة عدم غلبة الخوف حتى إذا غلب الخوف على القلوب من المحاربين لوقوع النهب والغلبة منهم مراراً أو سمعوا أن طائفة تعرضت للطريق ولها شوكة والناس يستضعفون أنفسهم عنهم لا يجب، واختلف في سقوطه إذا لم يكن بد من ركوب البحر، فقل: البحر يمنع الوجوب.
 (٤) "الفتح"، كتاب الحج، ٣٢٩/٢، تحت قول "الهداية": ولا بد من أمن الطريق.
 (٥) انظر "العناية"، كتاب الحج، ٣٢٩/٢، تحت قول "الهداية": ولا بد من أمن الطريق.

باب الإحرام

[٢٧٠] قوله: ^(١) فرع معرفته حاله وعينه ^(٢):

أي: أنه لم يقدّم على تحسينه إلا بعد ما عرف رواته عيناً وحالاً.

[٢٧١] قوله: ^(٣) عن إبراهيم بن المنتشر ^(٤):

وهو عنه مسلم في "صحيحه" ^(٥) والنسائي ^(٦) وغيرهما.

(١) في "الهداية": (وإذا أراد الإحرام اغتسل أو توضأ والغسل أفضل) لما روي أنه عليه

الصلاة والسلام اغتسل لإحرامه إلا أنه للتنظيف حتى تؤمر به الحائض.

في "الفتح": (قوله: لما روي... إلخ) أخرج الترمذي عن خارجة بن زيد بن ثابت عن أبيه

زيد بن ثابت أنه رأى رسول الله صلى الله عليه وسلم تجرد لإهلاله واغتسل، وقال:

حديث حسن غريب، قال ابن القطان: إنما حسنه ولم يصححه للاختلاف في عبد

الرحمن بن أبي الزناد، والراوي عنه عبد الله بن يعقوب المدني أجهدت نفسي في

معرفته فلم أجد أحداً ذكره اهـ لكن تحسین الترمذي للحديث فرع معرفته حاله وعينه.

(٢) "الفتح"، كتاب الحج، باب الإحرام، ٣٣٧/٢، تحت قول "الهداية": لما روي... إلخ.

(٣) في "الفتح": وينبغي أن يجامع زوجته إن كان مسافراً بها أو كان يحرم من داره؛ لأنه

يحصل به ارتفاق له أو لها فيما بعد ذلك، وقد أسند أبو حنيفة رحمه الله عن

إبراهيم بن المنتشر عن أبيه عن عائشة رضي الله عنها قالت: كنت أطيب رسول الله

صلى الله عليه وسلم ثم يطوف في نسائه ثم يصبح محرماً.

(٤) "الفتح"، كتاب الحج، باب الإحرام، ٣٣٧/٢، تحت قول "الهداية": لما روي... إلخ.

(٥) أخرجه مسلم في "صحيحه" (٢٨٤٣)، كتاب الحج، باب الطيب للمحرم عند

الإحرام، ص ٤٧١.

(٦) أخرجه النسائي في "سننه" (٢٧٠١)، كتاب مناسك الحج، موضع الطيب،

ص ٤٤٤.

- [٢٧٢] قوله: ^(١) يكره بلا علة ^(٢): سيأتي في الجنايات ص ٢٣٠ ^(٣) ما يفيد تعليله حيث قال: (لو عصب موضعاً من جسده لا شيء عليه إن كثر لكنه يكره من غير عذر كعقد الإزار وتخليل الرداء لشبه المخيط)، اهـ.
- [٢٧٣] قوله: تجوز المتقين ^(٤): صوابه: "تحرير" بالمهملات.
- [٢٧٤] قوله: ^(٥) كنانة بن.....

- (١) في "الفتح": ويجوز للمحرم أن يكتحل بما لا طيب فيه ويجبر الكسر ويعصبه وينزع الضرس ويختن ويلبس الخاتم، ويكره تعصيب رأسه، ولو عصبه يوماً أو ليلة فعليه صدقة، ولا شيء عليه لو عصب غيره من بدنه لعله أو لغيره علة لكنه يكره بلا علة.
- (٢) "الفتح"، كتاب الحج، باب الإحرام، ٣٤٩/٢، تحت قول "الهداية": لأن عمر رضي الله عنه اغتسل وهو محرم.
- (٣) انظر "الفتح"، كتاب الحج، باب الجنايات، ٤٤٤/٢، تحت قول "الهداية": وعن أبي يوسف أنه يعتبر أكثر الرأس... إلخ.
- (٤) "الفتح"، كتاب الحج، باب الإحرام، ٣٦٤/٢، تحت قول "الهداية": وقال الشافعي: إنه ركن... إلخ.
- (٥) في "الهداية": (ويستحب أن يغتسل قبل الوقوف ويجتهد في الدعاء) أما الاغتسال فهو سنة وليس بواجب، ولو اكتفى بالوضوء جاز كما في الجمعة والعيدين وعند الإحرام، وأما الاجتهاد فلائه صلى الله عليه وسلم اجتهد في الدعاء في هذا الموقف لأتمته فاستجيب له إلا في الدماء والمظالم.
- في "الفتح": (قوله: فاستجيب له إلا في الدماء والمظالم) روى ابن ماجه في "سننه" عن عبد الله بن كنانة بن عباس بن مرداس أن أباه أخبره عن أبيه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم دعا لأتمته عشية عرفة فأجيب: إني قد غفرت لهم ما خلا المظالم فإني آخذ للمظلوم منه، فقال: أي رب إن شئت أعطيت المظلوم الجنة وغفرت للمظالم فلم يجب عشية عرفة، فلما أصبح بالمزدلفة أعاد الدعاء فأجيب إلى ما سأل، قال: فضحك رسول الله صلى الله عليه وسلم أو قال: فتبسّم.

عباس^(١): قد اختلف قول ابن حبان في كنانة^(٢) فذكره في "الثقات"^(٣) وذكره في "الضعفاء"^(٤) وذكر ابن مندة^(٥) أنه قيل إن له رؤية من النبي صلى الله تعالى عليه وسلم اه، نقله السيوطي^(٦) في "اللائل"^(٧) عن الحافظ^(٨) رسالته في هذا الحديث المسماة بـ "قوة الحجاج في عموم المغفرة للحجاج".

(١) "الفتح"، كتاب الحج، باب الإحرام، ٣٧٥ / ٢، تحت قول "الهداية": فاستجيب له إلا في الدماء والمظالم.

(٢) هو كنانة بن العباس بن مرداس السلمي، من الثالثة. ("تقريب التهذيب"، ص ٨١٤).

(٣) "كتاب الثقات"، كتاب التابعين، باب الكاف، ٤٦٠ / ٢.

(٤) انظر "تهذيب التهذيب"، حرف الكاف، من اسمه: كنانة، ٥٩١ / ٦. (عن "الضعفاء")

(٥) هو عبد الرحمن بن محمد بن إسحاق بن محمد بن يحيى بن إبراهيم العبدى،

الأصبهاني، (أبو القاسم) ويعرف بابن مندة محدث، حافظ، مؤرخ، (ت ٤٧٠هـ)،

من تصانيفه الكثيرة: "المستخرج" من كتب الناس في الحديث و"تأريخ أصبهان".

("معجم المؤلفين"، ١٠٩ / ٢).

(٦) هو عبد الرحمن بن أبي بكر بن محمد ابن سابق الدين الخضيرى السيوطى، جلال

الدين، إمام حافظ، مؤرخ، أديب، مات والده وعمره خمس سنوات، (ت ٩١١هـ)،

له نحو ٦٠٠ مصنف، من كتبه: "الإتقان في علوم القرآن"، "إسعاف المبطل في

رجال الموطأ"، "الألفية في مصطلح الحديث"، "إنباه الأذكياء لحياة الأنبياء"،

"تأريخ الخلفاء"، "تفسير الجلالين"، "الجامع الصغير"، "جمع الجوامع"

ويعرف بـ "الجامع الكبير"، "الحاوي للفتاوى" و"حسن المحاضرة في أخبار مصر

والقاهرة". ("الأعلام" للزركلى، ٣ / ٣٠١).

(٧) "اللائل"، كتاب الحج، ١٠٣ / ٢.

(٨) أي: الحافظ ابن حجر العسقلاني.

- [٢٧٥] قوله: في حديثه منه أو من أبيه^(١): الصواب: "من ابنه" فإنَّ أباه رضي الله تعالى عنه صحابي.
- [٢٧٦] قوله: ^(٢) ورواه البيهقي^(٣):
- في "شعب الإيمان"^(٤) كما في "اللائل"^(٥).
- [٢٧٧] قوله: وفيه^(٦): وفي "سننه" كما في "التعقبات"^(٧).

(١) "الفتح"، كتاب الحج، باب الإحرام، ٣٧٥ / ٢، تحت قول "الهداية": فاستجيب له
إلا في الدماء والمظالم.

(٢) في "الفتح": ورواه البيهقي وفيه: فلما كان غداة المزدلفة أعاد الدعاء فأجابه الله تعالى إنني قد غفرتُ لهم، قال: فتبسّم، الحديث ثم قال: وهذا الحديث له شواهد كثيرة، وقد ذكرناها في "كتاب الشعب"، فإن صحّ بشواهد فقيه الحجة، وإن لم يصحّ فقد قال الله تعالى: ﴿وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَلِكَ لِمَن يَشَاءُ﴾ [النساء: ٤٨] وظلم بعضهم بعضاً دون الشرك، اهـ.

(٣) "الفتح"، باب الإحرام، ٣٧٥ / ٢، تحت قول "الهداية": فاستجيب له... إلخ.

(٤) "شعب الإيمان": للإمام أبي بكر أحمد بن حسين البيهقي، (ت ٤٥٨هـ).

("كشف الظنون"، ١ / ٥٧٤).

(٥) "اللائل" = "اللائل المصنوعة في الأحاديث الموضوعة"، كتاب الحج، ١٠٤ / ٢،

للإمام جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي الشافعي (ت ٩١١هـ).

("كشف الظنون"، ٢ / ١٥٣٤).

(٦) "الفتح"، باب الإحرام، ٣٧٥ / ٢، تحت قول "الهداية": فاستجيب له... إلخ.

(٧) "التعقبات" = "النكت البديعات على الموضوعات"، كتاب الحج، ص ١٣٢، ر:

١١٤: لجلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي، (ت ٩١١هـ).

("كشف الظنون"، ٢ / ١٩٧٦).

[٢٧٨] قوله: وقد ذكرناها في "كتاب الشعب"^(١):
الذي في "الترغيب"^(٢): كتاب البعث وهو الصواب؛ لأنَّ عبارته هذه
عبارة "شعب الإيمان"^(٣) كما في "اللائي"^(٤).
[٢٧٩] قوله: فإن صحَّ بشواهد ففيه الحجَّة^(٥): صحَّحه الضياء
المقدسي في "المختارة"^(٦) وأخرج أبو داود طرفاً منه وسكت عليه فهو
عنده صالح وكنانة ذكره ابن حبان في "الثقات" ولم يتَّهم بكذب وقد
روى حديثه من وجه آخر وليس ما رواه شاذاً فهو على شرط الحسن عند
الترمذي اه، ذكره في "التعقبات"^(٧) عن "القول المسدّد"^(٨) للحافظ.

(١) "الفتح"، كتاب الحج، باب الإحرام، ٣٧٥ / ٢، تحت قول "الهداية": فاستجيب له
إلا في الدماء والمظالم.

(٢) "الترغيب والترهيب"، كتاب الحج، الترغيب في الوقوف بعرفة والمزدلفة... إلخ،
١٣٠ / ٢، تحت الحديث: ٦: للحافظ زكي الدين أبي محمد عبد العظيم بن عبد
القوي المنذري، (ت ٦٥٦ هـ). ("كشف الظنون"، ١ / ٤٠٠).

(٣) "شعب الإيمان"، باب في خير الناس بعد ما يبعثون من قبورهم، فصل في القصاص
من المظالم، ٣٠٥ / ١.

(٤) "اللائي"، كتاب الحج، ١٠٤ / ٢.

(٥) "الفتح"، باب الإحرام، ٣٧٥ / ٢، تحت قول "الهداية": فاستجيب له... إلخ.

(٦) "المختارة" في الحديث: للحافظ ضياء الدين محمد بن عبد الواحد المقدسي
الحنبلي، (ت ٦٤٣ هـ). ("كشف الظنون"، ٢ / ١٦٢٤).

(٧) "التعقبات"، كتاب الحج، ص ١٥٩، ر: ١١٤.

(٨) "القول المسدّد في الذبّ عن المسند للإمام أحمد": لشهاب الدين أحمد بن علي
المعروف بابن حجر العسقلاني، (ت ٨٥٢ هـ). ("كشف الظنون"، ٢ / ١٣٦٥).

- [٢٨٠] قوله: ^(١) يزعم الملائكة ^(٢): أي: يرتب الملائكة.
- [٢٨١] قوله: ^(٣) وفي موضع إن كانت حيطانه بينه وبين الكعبة ^(٤): أي: وذكر في موضع أنه إن كانت حيطان المسجد بين الطائف وبين الكعبة.
- [٢٨٢] قوله: ^(٥) ولو لا أن المسجد له حكم البقعة الواحدة ^(٦): اعلم أن

(١) في "الفتح": في "موطأ مالك" عن طلحة بن عبيد الله أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: ((ما رثي الشيطان يوماً هو أصغر ولا أدر ولا أغبط منه في يوم عرفة، وما ذاك إلا لما يرى من تنزل الرحمة وتجاوز الله عز وجل عن الذنوب العظام إلا ما رثي يوم بدر فإنه قد رأى جبريل يزعم الملائكة)).

(٢) "الفتح"، باب الإحرام، ٣٧٥ / ٢، تحت قول "الهداية": فاستجيب له... إلخ.

(٣) في "الفتح": مكان الطواف داخل المسجد، فلو طاف من وراء السواري أو من وراء زمزم أجزأه، وإن طاف من وراء المسجد لا يجوز وعليه الإعادة، وفي موضع: إن كانت حيطانه بينه وبين الكعبة لم يجزه يعني: بخلاف ما لو كانت حيطانه منهمة، والأول أصوب.

(٤) "الفتح"، كتاب الحج، باب الإحرام، ٣٨٩ / ٢، تحت قول "الهداية": فكان وقتها واحداً.

(٥) في "الفتح": ولا شك أن الطائف بمكة يقال فيه طائف بمكة وإن لم تكن حيطان سور، وكذا بالمسجد، وهذا لأن النسبة أعني: نسبة الطواف إلى الكعبة إنما تثبت بقرب منها مناسب، ولو لا أن المسجد له حكم البقعة الواحدة وإن انتشرت أطرافه لكان يناسب القول بعدم الإجزاء بالطواف في حواشيه تحت الأبنية للبعد الذي قد يقطع النسبة إليه حتى إن من دار هناك إنما يقال: كان فلان يدور في المسجد كأنه يتأمل بقلعه وأبنيته، ولا يقال في العرف: كان يطوف بالبيت.

(٦) "الفتح"، كتاب الحج، باب الإحرام، ٣٨٩ / ٢، تحت قول "الهداية": فكان وقتها واحداً.

مكان الطواف داخل المسجد الحرام حتى لو طاف بالبيت من وراء زمزم أو من وراء السواري جاز ومن خارج المسجد لا يجوز؛ لأنه لا يمكنه الطواف ملاصقاً لحائط البيت فلا بدّ من حدّ فاصل بين القريب والبعيد فجعلنا الفاصل حائط المسجد؛ لأنه في حكم بقعة واحدة فإذا طاف خارج المسجد فقد طاف بالمسجد لا بالبيت كذا في "المحيط"، اهـ "بحر"^(١).

أقول: والظاهر مع المحقق؛ إذ الحيلولة لو منعت لمنعت في البعض مثل الكل؛ لأنه لم يطف بالبيت في بعض كل شوط فلم يجز الطواف وراء قبة زمزم مع أنّ جوازه منصوص عليه في "المحيط"^(٢) أيضاً كما علمت.

ثم لو كان بناء الأمر على عدم الحائل حتى جاز الطواف عن خارج المسجد إن تهدمت جدرانته لتعطل حديث كونه بقعة واحدة كما ترى.

[٢٨٣] قوله: ^(٣) لأنّ العبادة قد انتهت، ولهذا لا يقف بعد جمرة العقبة في يوم النحر أيضاً^(٤):

قلت: يرد الدعاء بعد الصلوات وقد وردت به السنة ثم رأيت العيني^(٥)

(١) "البحر"، كتاب الحج، باب الإحرام، ٥٧٦/٢.

(٢) "المحيط السرخسي"، كتاب الحج، باب طواف الزيارة، ص ٢٣٨.

(٣) في "الهداية": الأصل أنّ كل رمي بعده رمي يقف بعده؛ لأنه في وسط العبادة فيأتي بالدعاء فيه، وكلّ رمي ليس بعده رمي لا يقف؛ لأنّ العبادة قد انتهت، ولهذا لا يقف بعد جمرة العقبة في يوم النحر أيضاً.

(٤) "الهداية"، كتاب الحج، باب الإحرام، ٣٩٢/٢. [أولین ص ٢٣٢]

(٥) "البنية"، كتاب الحج، باب الإحرام، ٢٥٦/٤.

نبه له وأجاب بأنه إنما آخر في الصلاة لعدم التكلم فيها.
قلت: ولا يجدي فإننا قد ندبنا إلى الدعاء في الصلاة بعد التشهد وفي
القعدة بين السجدين وفي قومة الركوع؛ فإنه بحمد الله تعالى وأفضل
الدعاء كما ورد في الحديث والحق أن أفعال الحج كثير منها* فما
استأثر الشارع يعلم سرّه وحكمته فيتأسى ولا يبحث.
[٢٨٤] قوله: ^(١) قلت: الجواب المقيّد بالأحسن ليس بواجب^(٢):
يعني: لا نسلم أن ردّ التحية تحية وإنما التحية ما كان ابتداءً وجواب
السلام الواجب هو نفس الردّ ولا يكون تحية إلا إذا كان بأحسن من
الأول فحيثُ به يقع ردّاً بأصله وتحية مستبدأة بزيادته.....*

✽ عبارة المخطوط هكذا: , والله تعالى أعلم.

(١) في "الهداية": (طواف القدوم ويسمى طواف التحية وهو سنة وليس بواجب) وقال
مالك: إنه واجب لقوله عليه السلام: ((من أتى البيت فليحيه بالطواف)) ولنا أن الله
تعالى أمر بالطواف والأمر المطلق لا يقتضي التكرار وقد تعيّن طواف الزيارة
بالإجماع وفيما رواه سمّاه تحية وهو دليل الاستحباب.
في "حاشيته" عن "النهاية": (قوله: وهو دليل الاستحباب) فإن قلت: يشكل هذا بقوله
تعالى: ﴿وَإِذَا حُيِّتُمْ بِتَحِيَّةٍ فَحَيُّوا بِأَحْسَنَ مِنْهَا﴾ [النساء: ٨٦] وجواب السلام واجب
وإن كان بلفظ التحية، قلت: الجواب المقيّد بالأحسن ليس بواجب فكانت التحية
بمعنى الأحسن.

(٢) حواشي "الهداية"، كتاب الحج، باب الإحرام، أولين، ص ٢٢٢.

✽ هنا بياض في المخطوط قدر سطر، والله تعالى أعلم.

فصل فإن لم يدخل المحرم مكة... إلخ

[٢٨٥] قوله: ^(١) لا تلبس المورس والمزعفر ^(٢): لأجل الطيب.

(١) في "البداية": والمرأة في جميع ذلك كالرجل غير أنها لا تكشف رأسها وتكشف وجهها ولو سدلت شيئاً على وجهها وجافته عنه جاز ولا ترفع صوتها بالتلبية ولا ترمل ولا تسعى بين الميلين ولا تحلق ولكن تقصر وتلبس من المخيط ما بدا لها. في "الفتح": (قوله: وتلبس من المخيط ما بدا لها) كالدرع والقميص والخفين والقفازين لكن لا تلبس المورس والمزعفر والمعصفر.

(٢) "الفتح"، كتاب الحج، باب الإحرام، فصل فإن لم يدخل المحرم مكة... إلخ، ٤٠٥/٢، تحت قول "الهداية": وتلبس من المخيط ما بدا لها.

باب القرآن

[٢٨٦] قوله: ^(١) "فقارن بلا إساءة وإن أدخل إحرام العمرة"^(٢) أفاد في "اللبيب"^(٣) أن هذا أيضاً لا يخلو عن إساءة وإن كانت إساءة ما بعده أكثر؛ لأنَّ السَّنة أن لا يقدّم إحرام الحجّ على إحرام العمرة وهو قد خالف ذلك.

[٢٨٧] قوله: تحقيق المقام إن شاء الله تعالى^(٤): حاصله: أن القرآن

(١) في "الفتح": وإن لم يفرد الإحرام لواحد منهما بل أحرم بهما معاً أو أدخل إحرام الحجّ على إحرام العمرة قبل أن يطوف للعمرة أربعة أشواط فقارن بلا إساءة، وإن أدخل إحرام العمرة على إحرام الحج قبل أن يطوف للقدوم ولو شوطاً فقارن مسيء؛ لأنَّ القارن من يني الحج على العمرة في الأفعال فينبغي أن ينيه أيضاً في الإحرام أو يوجدتهما معاً، فإذا خالف أساء وصحّ لتمكّنه من أن يني الأفعال إذا لم يطف شوطاً، فإن لم يحرم بالعمرة حتّى طاف شوطاً رفض العمرة وعليه قضاؤها ودم للرفض؛ لأنّه عجز عن الترتيب، وهذا بناء على ما تقدّم من أنّه لا طواف قدوم للعمرة، هذا كلامهم في القارن، ومقتضاه أن لا يعتبر في القرآن إيقاع العمرة في أشهر الحجّ، ويشكل عليه ما عن محمّد: لو طاف في رمضان لعمرته فهو قارن ولكن لا دم عليه إن لم يطف لعمرته في أشهر الحجّ، وسيأتيك تحقيق المقام إن شاء الله تعالى في باب التمتع.

(٢) "الفتح"، كتاب الحجّ، باب القرآن، ٤٠٨/٢.

(٣) هي تعليقات ابن الهمام على كتاب الحجّ من "الهداية" كما قال الكاتب جليبي: (وعلى كتاب الحجّ منه شرح مفيد في قطعة كبيرة للمولى العلامة ابن كمال).

(٤) "كشف الظنون"، ٢٠٣٧/٢.

(٤) "الفتح"، كتاب الحجّ، باب القرآن، ٤٠٨/٢-٤٠٩.

هاهنا لغوي لا شرعي بدليل نفي الدم اللازم للقران فينفي الملزوم.
[٢٨٨] قوله: ^(١) وابن عمر [رضي الله تعالى عنه] رووا عنه أنه كان متمتعاً^(٢):

(١) في "الفتح": اختلفت الأمة في إحرامه عليه الصلاة والسلام. فذهب قائلون إلى أنه أحرم مفرداً ولم يعتمر في سفرته تلك، وآخرون إلى أنه أفرد واعتمر فيها من التنعيم، وآخرون إلى أنه تمتع ولم يحل؛ لأنه ساق الهدي وآخرون إلى أنه تمتع وحل، وآخرون إلى أنه قرن فطاف طوافاً واحداً وسعى سعيًا واحداً لحجته وعمرته وآخرون إلى أنه قرن فطاف طوافين وسعى سعيين لهما وهذا مذهب علمائنا. وجه القائلين أنه كان متمتعاً ما في "الصحيحين" عن ابن عمر: تمتع رسول الله صلى الله عليه وسلم وأهدى فساق معه الهدي من ذي الحليفة، فلما قدم مكة قال للناس: ((من كان منكم أهدى فلا يحل من شيء حرم منه حتى يقضي حجه ومن لم يكن أهدى فليطف بالبيت وبالصفا والمروة وليحلل ثم يهل بالحج وليهد ولم يحلل من شيء حرم منه حتى قضى حجه ونحر هديه)). وعن عائشة: تمتع رسول الله صلى الله عليه وسلم وتمتعنا معه، بمثل حديث ابن عمر متفق عليه. وعن عمران بن حصين: تمتع رسول الله صلى الله عليه وسلم وتمتعنا معه، رواه مسلم والبخاري بمعناه. وفي رواية لمسلم والنسائي: أن أبا موسى كان يفتي بالمتعة، فقال له عمر: قد علمت أن النبي صلى الله عليه وسلم قد فعله وأصحابه، ولكني كرهت أن يظلوا معرسين بهن في الأراك ثم يروحون في الحج تقطروا وسهم فهذا اتفاق منهما على أنه عليه الصلاة والسلام كان متمتعاً. وقد علمت من هذا أن الذين رووا عنه الأفراد عائشة وابن عمر رووا عنه أنه كان متمتعاً.

(٢) "الفتح"، كتاب الحج باب القران، ٢/ ٤١٠، تحت قول "الهداية": القران

أفضل... إلخ.

بقي جابر^(١) فقد روى أنه صلى الله تعالى عليه وسلم قرن كما سيأتي
ص ٥٠١^(٢).

(١) هو جابر بن عبد الله بن عمرو بن حرام بن كعب بن غنم الأنصاري، شهد العقبة الثانية مع أبيه وهو صبي، وقال بعضهم: شهد بذكراً وقيل: لم يشهدا وكذلك غزوة أحد، وهو آخر من مات بالمدينة ممن شهد العقبة وكان من المكثرين في الحديث وتوفي بالمدينة سنة أربع وسبعين وقيل: سنة سبع وسبعين وكان عمره أربعاً وتسعين سنة.

(")أسد الغابة"، ١/٣٧٧-٣٧٩، "تقريب التهذيب"، ص ١٩٢، ملتقطاً).

(٢) انظر "الفتح"، كتاب الحج، باب القران، ٢/٤١٢، تحت قول "الهداية": القران
أفضل... إلخ.

باب الجنائيات

فصل في جزاء الصيد

[٢٨٩] قوله: ^(١) مخالطتها يعني: كونها تعيش ^(٢): أي: كونها مخالطة للإنسان فتعيش في العمران.

[٢٩٠] قوله: ^(٣) كشهود الطلاق قبل الدخول إذا رجعوا ^(٤): المهر يتأكد بالدخول وهي قبله على شرف الزوال؛ لأنها إن طاعت ابن الزوج أو قبله بشهوة يسقط رأساً فهؤلاء بشهادتهم ألزموه فوجب على الزوج الأداء بالقضاء ثم برجعهم لا ينقض القضاء لكن يغرمون للزوج ما ذاب عليه.

(١) في "الهداية": (ليس في قتل الغراب والحدأة والذئب والحية والكلب العقور جزاء) وقيل المراد بالكلب العقور الذئب أو يقال: إن الذئب في معناه. ملتقطاً.
في "الفتح": (قوله: أو يقال إن الذئب في معناه) يعني: فيلحق به دلالة، ولا بد من تعيين ذلك الموجب للإلحاق في الدلالة والذي يدور عليه كلامه هو كونهن مبتدئات بالأذى، وضمّ غيره إلى ذلك مخالطتها يعني: كونها تعيش بالاختطاف والانتهاب، وسنذكر لهذا تماماً إن شاء الله تعالى.

(٢) "الفتح"، كتاب الحج، باب الجنائيات، فصل في جزاء الصيد، ١٧/٣، تحت قول "الهداية": أو يقال: إن الذئب في معناه.

(٣) في "الهداية": (وإذا أصاب محرم صيداً فأرسله من يده غيره لا ضمان عليه فإن قتله محرم آخر في يده فعلى كل واحد منهما جزاؤه)؛ لأن الآخذ متعرض للصيد الآمن والقاتل مقرر لذلك، والتقرير كالاتداء في حق التضمين كشهود الطلاق قبل الدخول إذا رجعوا. ملتقطاً.

(٤) "الهداية"، باب الجنائيات، فصل في جزاء الصيد، ٣١/٣. [أولین ص ٢٦٦]

باب الإحصار

[٢٩١] قوله: ^(١) لكونه في الحرم؛ لأنّ بعض الحديبية من الحرم على ما قدّمه المصنّف ^(٢): قدّر الزمخشري ^(٣) في "الكشاف" ^(٤) وأنكر عليه في

(١) في "الهداية": (وإذا أحصر المحرم بعدوّ أو أصابه مرض فمنعه من المضي جاز له التحلل يقال له ابعث شاة تذبح في الحرم وواعد من تبعته بيوم بعينه يذبح فيه ثمّ تحلل) وقوله: "ثمّ تحلل" إشارة إلى أنّه ليس عليه الحلق أو التقصير، وهو قول أبي حنيفة ومحمّد رحمهما الله، وقال أبو يوسف: عليه ذلك، ولو لم يفعل لا شيء عليه. ملتقطاً.

في "الفتح": (قوله: إشارة إلى أنّه ليس عليه الحلق أو التقصير) وإلا قال: ثمّ احلق ونحوه، فلمّا عدل إلى المعنى الأعمّ استفدنا عدم تعيين الحلق، وقوله: وهو قول أبي حنيفة ومحمّد أطلقه عنهما، وفي "الكافي": إنّما لا يحلق إذا أحصر في الحلّ، أمّا إذا أحصر في الحرم فيحلق؛ لأنّ الحلق موقت بالحرم عندهما فعلى هذا كان حلقه صلى الله عليه وسلم لكونه في الحرم؛ لأنّ بعض الحديبية من الحرم على ما قدّمه المصنّف.

(٢) "الفتح"، باب الإحصار، ٥٤ / ٣، تحت قول "الهداية": إشارة إلى أنّه ليس... إلخ.
(٣) هو محمود بن عمر بن محمّد أبو القاسم، جار الله، الخوارزمي، الزمخشري، مفسّر، محدّث، متكلم، نحويّ، حنفي المذهب، معتزلي المعتقد، رحل إلى "مكة" فجاورها وسمّي جار الله، (ت ٥٣٨هـ)، من تصانيفه: "الكشاف عن حقائق التنزيل"، "أساس البلاغة" ورسالة في إيجاز سورة الكوثر.

("معجم المؤلفين"، ٨٢٢ / ٣، "الفوائد البهية"، ص ٢٧٥).

(٤) "الكشاف"، الفتح، تحت الآية: ٢٥، ٣٤٢ / ٤.

"الكشف"^(١) إنكاراً بليغاً كما في "الشهاب"^(٢) سورة الفتح ٨/٦٥٥^(٣).

(١) لعلّه حاشية الإمام عمر بن عبد الرحمن الفارسي القزويني، (ت ٧٤٥هـ)، على

"الكشاف" المسمّى بـ "الكشف". ("كشف الظنون"، ٢/١٤٨٠).

(٢) "حاشية الشهاب" على "تفسير البيضاوي" المسمّى بـ "عناية القاضي وكفاية

الراضي": للقاضي شهاب الدين أحمد بن محمد بن عمر الخفاجي، (ت ١٠٦٩هـ).

("الأعلام" للزركلي، ١/٢٣٨).

(٣) "عناية القاضي" = حاشية الشهاب على تفسير البيضاوي، الفتح، تحت الآية: ٢٥،

٨/٥٣٣.

باب الحج عن الغير

[٢٩٢] قوله: ^(١) الدار القطني أن رجلاً سألَه صلى الله عليه وسلم ^(٢):
 في النسخة الهندية ^(٣): الطبراني ^(٤).
 [٢٩٣] قوله: وإلى ما رواه الطبراني * ^(٥): في النسخة المصرية ^(٦):
 الدار قطني.

(١) في "الفتح": حديث أنس بن مالك رواه ابن أبي شيبه أيضاً والدار قطني، فقد روي هذا عن عدة من الصحابة وانتشرت مخرجه، فلا يبعد أن يكون القدر المشترك وهو أنه ضحى عن أمته مشهوراً يجوز تقييد الكتاب به بما لم يجعله صاحبه أو ننظر إليه وإلى ما رواه الدار قطني أن رجلاً سألَه صلى الله عليه وسلم فقال: كان لي أبوان أبرهما حال حياتهما فكيف لي ببرهما بعد موتهما؟ فقال له صلى الله عليه وسلم: ((إن من البر بعد الموت أن تصلي لهما مع صلاتك، وتصوم لهما مع صيامك)).

(٢) "الفتح"، كتاب الحج، باب الحج عن الغير، ٣/ ٦٥، تحت قول "الهداية": عند أهل السنة والجماعة.

(٣) انظر "الفتح"، كتاب الحج، باب الحج عن الغير، ١/ ٥٦٨، تحت قول "الهداية": عند أهل السنة والجماعة.

(٤) هو سليمان بن أحمد بن أيوب بن مطير اللخمي، أبو القاسم الطبراني، محدث، حافظ، (ت ٣٦٠هـ)، من تصانيفه: المعاجم الثلاثة: "الكبير"، "الأوسط"، "الصغير"، "الدعاء"، "دلائل النبوة" و"كتاب الأوائل". ("معجم المؤلفين"، ١/ ٧٨٣).

✽ هكذا في المخطوط لكن في نسختنا "الفتح": (وإلى ما رواه الدار قطني).

(٥) "الفتح"، باب الحج عن الغير، ٣/ ٦٥، تحت قول "الهداية": عند أهل السنة والجماعة.

(٦) انظر "الفتح"، كتاب الحج، باب الحج عن الغير، ٢/ ٣٠٨-٣٠٩، تحت قول "الهداية": عند أهل السنة والجماعة.

مسائل منشورة

[٢٩٤] قوله: ^(١) إلى كراهتها ^(٢):

قلت: والمراد كراهة التحريم؛ إذ هو المحمل عند الإطلاق وبدليل قول المحقق * فيما سيأتي ^(٣): لا يذكر حالهم قيداً في جواز الجوار.

[٢٩٥] قوله: ^(٤) في جواز الجوار؛ لأنّ شأن النفوس الدعوى الكاذبة ^(٥):

أقول: ولعلّ التوفيق جواز الجوار واستجابته في نفسه وكراهته لما فيه من الأمور الخارجية التي لا ينفك عنها إلّا * أقلّ قليل فكره لأجل ذلك فافهم.

(١) في "الفتح": اختلف العلماء في كراهة المجاورة بـ "مكة" وعدمها فذكر بعض الشافعية أنّ المختار استحبابها إلّا أن يغلب على ظنه الوقوع في المحذور، وهذا قول أبي يوسف ومحمد وذهب أبو حنيفة ومالك إلى كراهتها، وكان أبو حنيفة يقول: إنّها ليست بدار هجرة.

(٢) "الفتح"، كتاب الحجّ، مسائل منشورة، ٩٣/٣، تحت قول "الهداية": كما إذا اشترى جارية منكوحة.

❖ في المخطوط هكذا: قلت: زاد في المتن: لا يبرأ من الجنابة وما أثبتنا فهو موافق لما في "الفتاوى".

(انظر "الفتاوى الرضوية"، ١٠/٦٩١).

(٣) انظر "الفتح"، مسائل منشورة، ٩٤/٣، تحت قول "الهداية": كما إذا اشترى... إلخ.

(٤) في "الفتح": روى ابن ماجه عن ابن عباس رضي الله عنهما عنه عليه السلام: ((من أدرك رمضان بمكة فصامه وقام منه ما تيسر كتب له مائة ألف شهر رمضان فيما سواه، وكتب الله له بكلّ يوم عتق رقبة وبكلّ ليلة عتق رقبة وكلّ يوم حملان فرس في سبيل الله)) ولكنّ الفائز بهذا مع السلامة من إحباطه أقلّ القليل فلا يبنى الفقه باعتبارهم ولا يذكر حالهم قيداً في جواز الجوار؛ لأنّ شأن النفوس الدعوى الكاذبة والمبادرة إلى دعوى الملكة والقدرة على ما يشترط فيما تتوجّه إليه وتطلبه.

(٥) "الفتح"، مسائل منشورة، ٩٤/٣، تحت قول "الهداية": كما إذا اشترى... إلخ.

❖ في المخطوط هكذا: لا يبرأ من الجنابة وما أثبتنا فهو موافق لما في "الفتاوى"، والله تعالى أعلم.

كتاب النكاح

فصل في بيان المحرمات

[٢٩٦] قوله: ^(١) وبالرجوع إلى الأصل^(٢):

أقول: بل بقوله تعالى: ﴿وَأَحِلَّ لَكُمْ مَا وَرَاءَ ذَلِكَ﴾ [النساء: ٢٤] الآية.

(١) في "الهداية": (لا يحل للرجل أن يتزوج بأمه ولا بجذاته من قبل الرجال والنساء ولا ببنته ولا ببنت ولده وإن سفلت ولا بأخته ولا ببنت أخته ولا ببنت أخيه ولا بعمته ولا بخالته ولا بأم امرأته التي دخل بها أو لم يدخل ولا ببنت امرأته التي دخل بها) لثبوت قيد الدخول بالنص (سواء كانت في حجره أو في حجر غيره)؛ لأن ذكر الحجر خرج مخرج العادة لا مخرج الشرط ولهذا اكتفى في موضع الإحلال بنفي الدخول. ملتقطاً.

في "الفتح": (قوله: سواء كانت في حجره أو في حجر غيره) وهو مذهب الجمهور وشرطه عليّ ورجع ابن مسعود إلى قول الجمهور؛ لأن قيد الحجر خرج مخرج العادة والغالب؛ إذ الغالب كون البنت مع الأم عند زوج الأم وهو المراد بالحجر هنا، ولو لا هذا لثبتت الإباحة عند انتفائه بدلالة اللفظ في غير محلّ النطق عند من - يعتبر مفهوم المخالفة، وبالرجوع إلى الأصل وهو الإباحة عند من لا يعتبر المفهوم؛ لأن الخروج عنه إلى التحريم مقيد بقيد فإذا انتفى القيد رجع إلى الأصل لا بدلالة اللفظ.

(٢) "الفتح"، كتاب النكاح، فصل في بيان المحرمات، ٣/ ١٢٠، تحت قول "الهداية": سواء كانت في حجره أو في حجر غيره.

[٢٩٧] قوله: ^(١) والنخعي والأوزاعي وطاوس ^(٢):

أقول: عدّه -قدس سرّه- الأوزاعي ^(٣) والثوري ^(٤).....

(١) في "الهداية": (ومن زنى بامرأة حرمت عليه أمّها وبنتها) وقال الشافعي: الزنا لا يوجب حرمة المصاهرة؛ ولنا أن الوطء سبب الجزئية بواسطة الولد حتى يضاف إلى كلّ واحد منهما كملاً فتصير أصولها وفروعها كأصوله وفروعه وكذلك على العكس. ملتقطاً.

في "الفتح": ويقولنا قال مالك في رواية وأحمد خلافاً للشافعي ومالك في أخرى، وقولنا قول عمر وابن مسعود وابن عباس في الأصحّ وعمران بن الحصين وجابر وأبي وعائشة وجمهور التابعين كالבصريّ والشعبيّ والنخعي والأوزاعي وطاوس وعطاء ومجاهد وسعيد بن المسيّب وسليمان بن يسار وحماة والثوري وإسحاق بن راهويه.

(٢) "الفتح"، كتاب النكاح، فصل في بيان المحرمات، ٣/ ١٢٦، تحت قول "الهداية": ومن زنى بامرأة حرمت عليه أمّها.

(٣) هو عبد الرحمن بن عمرو بن يُحَمد الأوزاعي (ت ١٥٧هـ)، إمام الديار الشامية في الفقه والزهد، وعرض عليه القضاء فامتنع، له: كتاب "السنن" في الفقه، و"المسائل" ويقدر ما سئل عنه بسبعين ألف مسألة أجاب عليها كلّها. وكانت الفتيا تدور بـ"الأندلس" على رأيه إلى زمن الحكم ابن هشام.

("معجم المؤلفين"، ٢/ ١٠٥، "الأعلام"، ٣/ ٣٢٠).

(٤) هو أبو عبد الله سفيان بن سعيد بن مسروق الثوري (ت ١٦١هـ)، كان سيّد أهل زمانه في علوم الدين والتقوى، أمير المؤمنين في الحديث، أجمع الناس على دينه وورعه وزهده وثقته، وهو أحد أئمة المجتهدين، من آثاره: "الجامع الكبير"، و"الجامع الصغير" كلاهما في الحديث، وكتاب في الفرائض.

("الأعلام"، ٣/ ١٠٤، "وفيات الأعيان"، ٢/ ٣٢٢).

وإسحاق^(١) في التابعين على سبيل التغليب لوضوح الأمر.
[٢٩٨] قوله: ^(٢) أَنَّ الدليل يتم بأن يقال هو^(٣):

أقول: لقائل أن يقول: إنَّ الوارد في المصاهرة أربع كلمات: ﴿لَا تَنْكِحُوا مَا نَكَحَ آبَاؤُكُمْ﴾ [النساء: ٢٢] ﴿وَأُمَّهَاتُ نِسَائِكُمْ﴾ ﴿وَزَوَّجْتِكُمْ الَّتِي فِي حُجُورِكُمْ مِّنْ نِّسَائِكُمُ الَّتِي دَخَلْتُم بِهِنَّ﴾ ﴿وَحَلَائِلُ أَبْنَائِكُمُ﴾ [النساء: ٢٣] فوصف الزوجية ملحوظ في الكل والأمة الموطوءة داخلية بدلالة النص والإجماع فبقي البواقي داخلية في قوله تعالى: ﴿وَأُحِلَّ لَكُمْ مَا وَرَاءَ ذَلِكَ﴾ [النساء: ٢٤] فإذا مناه حرمة كون الموطوءة زوجة أو أمة وإن كان الوطء على الوجه الحرام ولا ترد جارية الابن؛ لأنه يتملكها بالوطء وتجعل داخلية في رقه قبيل بدء الوطء تأمل هذا؛ فإنه يحتاج إلى الجواب لعل الله يحدث بعد ذلك أمراً.

(١) هو أبو يعقوب إسحاق بن أبي الحسن إبراهيم بن مخلد الحنظلي (ت ٢٣٨هـ)، المعروف بابن راهويه، عالم "خراسان" في عصره وهو أحد كبار الحفاظ، طاف البلاد لجمع الحديث وأخذ عنه الإمام أحمد بن حنبل والبخاري ومسلم والترمذي والنسائي وغيرهم، وله تصانيف منها: "المسند".

("الأعلام"، ١/٢٩٢، "وفيات الأعيان"، ١/٢٠٥-٢٠٦).

(٢) في "الفتح": (قوله: ولنا أن الوطء سبب الجزئية) اعلم أن الدليل يتم بأن يقال هو ووطء سبب للولد فيتعلق به التحريم قياساً على الوطء الحلال بناء على إلغاء وصف الحل في المناط وهو يعتبره فهذا منشأ الافتراق.

(٣) "الفتح"، كتاب النكاح، فصل في بيان المحرمات، ٣/١٢٨، تحت قول "الهداية": ولنا أن الوطء سبب الجزئية.

[٢٩٩] قوله: ^(١) فيجب كون المراد أن الحرام ^(٢):

أقول: هذه الإفادة لا مساغ لها في الحديث فإن سبب الحديث على ما روى الدارقطني ^(٣) عن أم المؤمنين - وفيه الوقاصي - هو أنه سئل رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم عن الرجل يتبع المرأة حراماً أينكح ابنتها أو يتبع الابنة حراماً أينكح أمها؟ فقال رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم: ((لا يحرم الحرام الحلال إنما يحرم ما كان بنكاح حلال)) اهـ، والمصير إلى التضعيف فحسب وفيه الكفاية.

[٣٠٠] قوله: لا يحرم باعتبار كونه حراماً ^(٤):

أقول: أي: والبول والخمر لم يحرم الماء من جهة حرمتها بل من جهة أنهما نجسان لا قاطراً فنجسهما فحرم من أجل نجاسته وإن اختلط طاهر حرام بحلال فلا نسلم أن يحرم وإنما يحرم تناول المخلوط لعدم

(١) في "الفتح": وما رواه من قوله صلى الله تعالى عليه وسلم: ((لا يحرم الحرام)) غير مجرى على ظاهره، أرايت لو بال أو صبّ خمراً في ماء قليل مملوك له لم يكن حراماً مع أنه يحرم استعماله فيجب كون المراد أن الحرام لا يحرم باعتبار كونه حراماً، وحيث نقول بموجبه: إذا لم نقل بإثبات الزنا حرمة المصاهرة باعتبار كونه زناً بل باعتبار كونه وطئاً، هذا لو صحّ الحديث لكن حديث ابن عباس مضعف بعثمان بن عبد الرحمن الوقاصي.

(٢) "الفتح"، كتاب النكاح، فصل في بيان المحرمات، ٣/ ١٢٨، تحت قول "الهداية": ولنا أن الوطء سبب الجزئية.

(٣) أخرجه الدارقطني في "سننه" (٣٦٣٦ و ٣٦٣٨)، كتاب النكاح، باب المهر، ٣/ ٣١٨.

(٤) "الفتح"، كتاب النكاح، فصل في بيان المحرمات، ٣/ ١٢٨، تحت قول "الهداية": ولنا أن الوطء سبب الجزئية.

انفكاكه عن تناول الحرام حتى لو ساع فصله لجاز تناول الحلال الذي كان مختلطاً به كما لا يخفى.

[٣٠١] قوله: ^(١) عن ابن عمر ^(٢): رواه ابن ماجه ^(٣).

[٣٠٢] قوله: وهو متروك وحديث عائشة ^(٤):

أقول: سبحانه من لا ينسى التبس الرجل على الحافظ عبد الحق ^(٥) وكذا

(١) في "الفتح": لكن حديث ابن عباس مضعف بعثمان بن عبد الرحمن الوقاصي على ما طعن فيه يحيى بن معين بالكذب، وقال البخاري والنسائي وأبو داود: ليس بشيء، وذكره عبد الحق عن ابن عمر ثم قال: في إسناده إسحاق بن أبي فروة وهو متروك، وحديث عائشة ضعيف بأنه من كلام بعض قضاة أهل العراق قاله الإمام أحمد.

(٢) "الفتح"، كتاب النكاح، فصل في بيان المحرمات، ٣/ ١٢٨، تحت قول "الهداية": ولنا أن الوطء سبب الجزئية.

(٣) أخرجه ابن ماجه في "سننه" (٢٠١٥)، كتاب النكاح، باب لا يحرم الحرام الحلال، ٤٩٨/٢.

(٤) "الفتح"، كتاب النكاح، فصل في بيان المحرمات، ٣/ ١٢٨، تحت قول "الهداية": ولنا أن الوطء سبب الجزئية.

(٥) هو عبد الحق بن عبد الرحمن بن عبد الله الأزدي الأشبيلي، أبو محمد المعروف بابن الخراط، من علماء الأندلس، كان فقيهاً حافظاً عالماً بالحديث وعلمه ورجاله، مشاركاً في الأدب وقول الشعر، (ت ٥٨١هـ)، له: "المعتل من الحديث"، "الأحكام الشرعية" ثلاثة كتب: كبرى وصغرى ووسطى، "الجامع الكبير" و"الجمع بين الصحيحين".

("الأعلام" للزركلي، ٣/ ٢٨١، "كشف الظنون"، ١/ ٥٩٩، ملتقطاً).

على الحافظ الفرّج^(١) في "العلل المتناهية"^(٢) من إسحاق بن عبد الله بن أبي فروة فإنه الذي تركوه هذا. أمّا هذا أي: إسحاق بن محمد بن إسماعيل بن عبد الله بن أبي فروة شيخ البخاري فهو صدوق سيء الحفظ والكلام عليه في كتاب النكاح من ابن فتّا*.

[٣٠٣] قوله: وحديث عائشة ضعف^(٣): رواه البيهقي^(٤) وضعّفه^(٥).

(١) هو عبد الرحمن بن علي بن محمد الجوزي القرشي البغدادي، أبو الفرّج، علامة عصره في التأريخ والحديث، كثير التصانيف، مولده ووفاته ببغداد، ونسبته إلى مشرعة الجوز من محالها، (ت ٥٩٧هـ)، له نحو ثلاث مائة مصنف، منها: "الأذكياء وأخبارهم"، "تلبيس إبليس"، "فنون الأفتان في عيون علوم القرآن"، "الوفا في فضائل المصطفى"، "مناقب عمر بن الخطاب"، "مناقب عمر بن عبد العزيز"، "مناقب أحمد بن حنبل"، "الضعفاء والمتروكين"، "الموضوعات في الأحاديث المرفوعات" و"العلل المتناهية".

("الأعلام"، ٣/٣١٦-٣١٧، "كشف الظنون"، ٢/١١٦٠، ملقطاً).

(٢) "العلل المتناهية"، كتاب النكاح، ر: ١٠٣١، ٢/٦٢٦.

* هنا عبارة المخطوط هكذا: **بغير ذكر الشيخ في كتاب النكاح من إسناده**، ولم نفعز على فهمها، والله تعالى أعلم.

(٣) "الفتح"، كتاب النكاح، فصل في بيان المحرمات، ٣/١٢٨، تحت قول "الهداية": ولنا أن الوطء سبب الجزئية.

(٤) أخرجه البيهقي في "السنن الكبرى" (١٣٩٦٦)، كتاب النكاح، باب الزنا لا يحرم الحلال، ٧/٢٧٤.

(٥) "السنن الكبرى"، كتاب النكاح، باب الزنا لا يحرم الحلال، ٧/٢٧٥.

[٣٠٤] قوله: ^(١) أو مجاز يجب الحُمْل عليه بقرينة ^(٢):

أقول: إن قيل: إنه حقيقة فيه أو مجاز شائع متعارف، وإن لم تهجر الحقيقة فلا أقل من احتمالها وأمر الفرج يجب الاحتياط فيه فيغلب جانب التحريم، بل نقول: الأصل في الفروج الحرمة فما لم يظهر الحلّ حكم بها، تَمَّ* ولم يرد عليه ما يأتي ثم ينساق ذلك إلى بيان ذلك أي: بواقعي صور المصاهرة؛ إذ لا فصل فافهم، والله تعالى أعلم.

[٣٠٥] قوله: ^(٣) ثبتت الحرمة ولو كان ^(٤):

(١) في "الفتح": وقد استدَل بقوله تعالى: ﴿وَلَا تَنْكِحُوا مَا نَكَحَ آبَاؤُكُمْ مِنَ النِّسَاءِ﴾ [النساء: ٢٢] بناءً على أن المراد بالنكاح الوطء، إما لأنه الحقيقة اللغوية أو مجاز يجب الحُمْل عليه بقرينة قوله تعالى: ﴿إِنَّهُ كَانَ فَنِجْشَةً وَمَقْتًا وَسَاءَ سَبِيلًا﴾ [النساء: ٢٢] وإنما الفاحشة الوطء لا نفس العقد، ويمكن منع هذا بل نفس لفظه الذي وضعه الشارع لاستباحة الفروج، إذا ذكر لاستباحة ما حَرَّمَ الله من منكوحات الآباء أي: المعقود عليهنّ لهم بعد ما جعله الله قبيحاً قبيح.

(٢) "الفتح"، كتاب النكاح، فصل في بيان المحرمات، ٣/ ١٢٨، تحت قول "الهداية": ولنا أن الوطء سبب الجزئية.

❖ أي: تَمَّ الاستدلال، وهذا جواب "إن قيل". (محمد أحمد الأعظمي المصباحي)

[انظر حاشية "جد الممتار"، ٤/ ٤٤٤]

(٣) في "الفتح": النظر من وراء الزجاج إلى الفرج محرم بخلاف النظر في المرأة، ولو كانت في الماء فنظر فيه فرأى فرجها فيه ثبتت الحرمة، ولو كان على الشط فنظر في الماء فرأى فرجها لا يحرم.

(٤) "الفتح"، كتاب النكاح، فصل في بيان المحرمات، ٣/ ١٣١، تحت قول "الهداية": والمعتبر النظر إلى الفرج الداخل.

قلت: هو نظير قولهم: لا عبرة بشبهة الشبهة.

[٣٠٦] قوله: ^(١) "أنها لا تحل لك" ^(٢): رواه ابن أبي شيبة عن ابن عمر كما في "الجامع الكبير" ^(٣) فالله أعلم.

(١) في "الفتح": ثم شرط الحرمة بالنظر أو المس أن لا يتزل، فإن أنزل قال الأوزجندی وغيره: تثبت لأن بمجرد المس بشهوة تثبت الحرمة، والإنزال لا يوجب رفعها بعد الثبوت، والمختار لا تثبت كقول المصنف وشمس الأئمة والبزدوي بناء على أن الأمر موقوف حال المس إلى ظهور عاقبته إن ظهر أنه لم يتزل حرمت وإلا لا، والاستدلال واضح في الكتاب إلا أن إقامة السبب إذا نيط الحكم بالمسبب إنما تكون لخباء المسبب وإلا فهو تعليق بغير المناط لغير حاجة، والأولى إدعاء كون المناط شرعاً نفس الاستمتاع بمحل الولد بالنظر واللمس نظراً إلى أن الآثار جاءت بالحرمة في المس ونحوه، وقد روي في "الغاية السمعانية" حديث أم هانئ عنه صلى الله عليه وسلم أنه قال: ((من نظر إلى فرج امرأة بشهوة حرمت عليه أمها وابتتها)) وفي الحديث: ((ملعون من نظر إلى فرج امرأة وابتتها)) وعن عمر: أنه جرّد جارية ونظر إليها ثم استوهبها منه بعض بنيه فقال: أما إنها لا تحل لك، وهذا إن تم كان دليل أبي يوسف في كون النظر إلى منابت الشعر كافياً.

(٢) "الفتح"، فصل في بيان المحرمات، ٣/ ١٣١، تحت قول "الهداية": والمعتبر النظر إلى الفرج الداخل.

(٣) ذكره السيوطي في "الجامع الأحاديث" (٣٢٨٢)، مسند عمر بن الخطاب رضي الله عنه، ١٤/ ٢٦٦: لجلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر بن محمد ابن سابق الدين الخضير السيوطي، (ت ٩١١هـ).

("الأعلام" للزركلي، ٣/ ٣٠١، كشف الظنون، ١/ ٥٩٧).

[٣٠٧] قوله: وهذا إن تمّ كان دليل^(١):

أقول: واقعة عين لا عموم لها فلعلّه جرّدها وهي متّكئة فوقع النظر على الفرج الداخل ولعلّ مطمح نظر المحقّق اقتصار الراوي على ذكر التجريد فافهم.

(١) "الفتح"، كتاب النكاح، فصل في بيان المحرمات، ٣ / ١٣١، تحت قول "الهداية":
والمعتبر النظر إلى الفرج الداخل.

باب الأولياء والأكفاء

[٣٠٨] قوله: ^(١) سكوتها ولا ضحكها^(٢): سيرجع عنه في الصفحة القابلة^(٣) فيجعل الضحك رضاً إذا كان سروراً لا استهزاء وهو الصواب.
[٣٠٩] قوله: ^(٤) والكلام في الكبيرة التي وجبت مشاورته لها^(٥)*:

(١) في "البداية": وإذا استأذنها فسكتت أو ضحكت فهو إذن وإن فعل هذا غير ولي أو ولي غيره أولى منه لم يكن رضاً حتى تتكلم به.

في "الفتح": (قوله: لم يكن) سكوتها ولا ضحكها.

(٢) "الفتح"، باب الأولياء والأكفاء، ١٦٥/٣، تحت قول "الهداية": وإن فعل هذا.

(٣) انظر "الفتح"، كتاب النكاح، باب الأولياء والأكفاء، ١٦٧/٣، تحت قول "الهداية": ولو زوجها فبلغها الخبر... إلخ.

(٤) في "الهداية": (ولا تشترط تسمية المهر هو الصحيح)؛ لأن النكاح صحيح بدونه

في "الفتح": (قوله: ولا يشترط تسمية المهر) أي: في كون السكوت رضاً، وقيل يشترط لاختلاف الرغبة باختلاف الصداق قلّة وكثرة، والصحيح الأول؛ لأن للنكاح صحّة بدونه، وصحّح في "شرح الوافي" أن المزوج إن كان الأب أو الجد لا يشترط وإلا اشترط؛ لأن الأب لو نزل عن مهر المثل لا يكون إلا لمصلحة تربو عليه، فإن سمي المهر أقل من مهر المثل لا يكون سكوتها رضاً اهـ، والأوجه الإطلاق، وما ذكر من التفصيل ليس بشيء؛ لأن ذلك في تزويجه الصغيرة بحكم الجبر، والكلام في الكبيرة التي وجبت مشاورته لها والأب في ذلك كالأجنبي لا يصدر عن شيء من أمرها إلا برضاها غير أن رضاها يثبت بالسكوت عند عدم ما يضعف ظنّ كونه رضاً.

(٥) "الفتح"، كتاب النكاح، باب الأولياء والأكفاء، ١٦٦/٣، تحت قول "الهداية":

ولا يشترط تسمية المهر.

✽ هكذا رأيت في "الفتح"، قاضي غفر له.

أقول: الإمام النسفي^(١) لا يغفل عن مثل هذا وإنما محط نظره - رحمه الله تعالى - أن سكوت البالغة البكر عند الاستئثار أو بلوغ الخبر إنما يكون رضاً إذا كان المستأمر أو المزوج هو الولي الأقرب والولي في نكاحها بعد بلوغها ليس إلا وليها في صغرها غير أنه يكون جبراً في صغرها ويبقى ولي استحباب بعد كبرها وشيء من الأولياء غير الأب والجدة عند عدمه ليس ولياً في نكاح الصغيرة بغير كفؤ أو بغبن فاحش فلا يكون أيضاً ولي نكاحها الكذائي بعد بلوغها فلا يكون سكوتها رضاً إن استأمر أو زوج إماً الأب أو الجدة بعده فولي في نكاح الصغيرة بغير كفؤ أو بغبن كثير؛ لأنه لا يفعله إلا لمصلحة راجحة فيكون أيضاً ولياً في نكاح كذا بعد كبرها فيكون سكوتها رضاً إذا كان هو المستأمر أو المزوج فهذا ما عناه ولا يمسه ما ذكرتم. أما قولكم^(٢): (كون الظاهر من الأب أن لا يتركه إلا لما يربو عليه لا يقتضي رضاها بتركه لتلك المصلحة فقد لا تختار ذلك ... إلخ).

أقول: علمها بأن أباه وافر الرائي كامل الشفقة لا يختار لها إلا هو أحسن وأكمل يرجح رضاها بما يفعله ولا يتزل عن أن يعارض هذا المعارض أعني: ترك التسمية أو تسمية الناقص فيهما تراض وتبقى جنبه الرضا راجحة كما كانت. ألا ترى! أن الشرع جعل سكوتها إذناً نظراً إلى

(١) هو عبد الله بن أحمد بن محمود النسفي، الحنفي، حافظ الدين أبو البركات فقيه، أصولي، مفسر، متكلم، (ت ٧١٠هـ)، من تصانيفه: "مدارك التنزيل وحقائق التأويل"، "منار الأنوار"، "المصنف"، "المستصفى" وهو شرح "كتاب النافع"، "الكافي شرح الوافي"، "كثر الدقائق"، وغيرها. ("معجم المؤلفين"، ٢/٢٢٨).

(٢) انظر "الفتح"، كتاب النكاح، باب الأولياء والأكفاء، ٣/١٦٦، تحت قول "الهداية": ولا يشترط تسمية المهر.

أنها تستحيي عن إظهار الرغبة لا عن الرد - كما تقدّم في الكتاب^(١) فلو لاحظ أنها ربّما تسكت عن الرد خوفاً لتعارض قضيتها الخوف والحياء ولم ترجح قطّ جنبه الرضا.

[٣١٠] قوله: ^(٢) بمهر المثل بدلالة زائدة على السكوت^(٣):

أقول: فإذا لا تغني التسمية بهما، سمّي لجواز أن لا ترجع إلا بأزيد فما معنى السكوت جعلتموه رضاً محتملاً* للخوف؟.

[٣١١] قوله: جعل دلالة شرعاً فإذا عارضه... إلخ^(٤): أنّ للأب والجدّ التزويج بالغبن الفاحش.

(١) انظر "البداية"، كتاب النكاح، باب الأولياء والأكفاء، ١٦٤/٣.

(٢) في "الفتح": ومقتضى النظر أن لا يصحّ بلا تسمية المهر لها لجواز كونها لا ترضى إلا بالزائد على مهر المثل بكمية خاصة فما لم تعلم ثبوتها لا ترضى، وصحة العقد بلا تسمية هو فيما إذا رضيت بالتفويض وقنعت بمهر المثل بدلالة زائدة على السكوت، وكون الظاهر من الأب أن لا يتركه إلا لما يربو عليه لا يقتضي رضاها بتركه لتلك المصلحة فقد لا تختار ذلك، والكلام في البكر الكبيرة، والمسألة المعروفة فيه من قول أبي حنيفة إنّما هو في الصغيرة أمّا الكبيرة فنفاذ تزويج الأب موقوف على رضاها كالوكيل غير أنّ سكوتها جعل دلالة شرعاً، فإذا عارضه ترك التسمية أو تسمية الناقص صار محتملاً على السواء لكونه للرضا أو لخوف الرد عليه مع عدمه فلا يثبت الرضا به، وفي غيره ليس الاحتمال متساوياً بل الراجع جنبه الرضا.

(٣) "الفتح"، كتاب النكاح، باب الأولياء والأكفاء، ١٦٦/٣، تحت قول "الهداية": ولا يشترط تسمية المهر.

* عبارة المخطوط هكذا: *أنّ في السكوت بهما: أن لا يرضى بهما ما لم يربو عليه فلو لم يربو عليه لم يرضى بهما* فابقينا على وفق فهمنا.

(٤) "الفتح"، كتاب النكاح، باب الأولياء والأكفاء، ١٦٦/٣، تحت قول "الهداية": ولا يشترط تسمية المهر.

[٣١٢] قوله: أو لخوف الردّ عليه مع عدمه^(١):

أقول: خوف الردّ إن كان ففي الأب والجّد فلزم أن لا يعتبر السكوت رضاً فيهما ويعتبر في غيرهما وهو كما ترى ثم لا يكفي التسمية أيضاً منهما لاحتمال أنّها تبغي أكثر ممّا منهما وإنما سكنت خوفاً منهما.

[٣١٣] قوله: ^(٢) وإذا سمّي مهرأ فتمامه به أيضاً^(٣): أي: لم يسم لها مهرأ*.

[٣١٤] قوله: وهو فرع اشتراط التسمية... إلخ^(٤): أي: المسألة الثانية إن زوّجها بمهر مسمّى.

(١) "الفتح"، كتاب النكاح، باب الأولياء والأكفاء، ١٦٦/٣، تحت قول "الهداية": ولا يشترط تسمية المهر.

(٢) في "الفتح": وقد يقال: سكوتها إذا لم يسم لها الولي مهرأ مع علمها بأنّه يعتبر رضا وينفذ العقد عليها تفويض ورضا بمهر المثل وبكلّ مهر لكن يدفع بأن علمها بان سكوتها رضا مع عدم التسمية بكلّ مهر هو محل النزاع فلا يلزم علمها، وفي "التجنيس" في باب ما يكون رضا وإجازة: إذا ذكر الزوج ولم يذكر المهر فسكتت، إن وهبها يعني: إن فوّضها ينفذ النكاح، وإن زوّجها بمهر مسمّى لا ينفذ؛ لأنّه إذا وهبها فتمام العقد بالزوج والمرأة عالمة به، وإذا سمّي مهرأ فتمامه به أيضاً اهـ وهو فرع اشتراط التسمية في كون السكوت رضا، ويجب كون الجواب في المسألة الأولى مقيّداً بما إذا علمت بالتفويض تفريعاً على القول الآخر.

(٣) "الفتح"، كتاب النكاح، باب الأولياء والأكفاء، ١٦٧/٣، تحت قول "الهداية": ولا يشترط تسمية المهر.

❖ هكذا يبدو لنا من المخطوط، والله تعالى أعلم.

(٤) "الفتح"، كتاب النكاح، باب الأولياء والأكفاء، ١٦٧/٣، تحت قول "الهداية": ولا يشترط تسمية المهر.

[٣١٥] قوله: ويجب كون الجواب في المسألة الأولى مقيداً... إلخ^(١):
 كأن يرد على كونه فرع الاشتراط أن لو كان شرطاً لما صحّ في المسألة
 الأولى أيضاً أعني: مسألة التفويض فدفعه بقوله: يجب كون الجواب... إلخ،
 أي: أن تلك مفرعة على القول بعدم الاشتراط.

أقول فيه: ما فيه من بعد شديد فمسألة واحدة ذات شقين في كتاب
 واحد يمشي في أحد شقيه على قول وفي الآخر على الآخر إلا أن يقول:
 إن الإمام صاحب "التجنيس" من أصحاب الفتوى والاختيارات فكأنه
 اختار في صورة التفويض عدم الاشتراط وفي الأخرى الآخر وكان
 حاصله أنه لا يشترط لصحة الاستثمار ذكر المهر لكن إن لم يكن له إلا
 أن لا يذكر* وإن أراد أن يسمي فلا بد أن يذكر لها في الاستثمار.

أقول: لكن ينبغي أن يجوز إذا سمى أكثر من مهر المثل؛ لأنه إذا لم
 يذكر لها المهر ورضيت فقد رضيت بنكاح بلا تسمية فرضيت بمهر المثل
 فإن زاد فقد خالف إلى خير وحيث يرجع هذا القول إلى قول عدم
 الاشتراط والله الحمد.

[٣١٦] قوله: ^(٢) الأول: ليس لولي الصغيرة^(٣): صوابه: "وصي" بالصاد.

(١) "الفتح"، كتاب النكاح، باب الأولياء والأكفاء، ١٦٦/٣، تحت قول "الهداية":
 ولا يشترط تسمية المهر.

* هكذا يبدو لنا من المخطوط، والله تعالى أعلم.

(٢) في "الفتح": [فروع] الأول ليس لولي الصغيرة ولاية تزويجها وإن أوصى إليه
 بالنكاح إلا إذا كان الموصي عين رجلاً في حياته للتزويج فيزوجها الوصي به كما
 لو وكل في حياته بتزويجها، وإن لم يعين انتظر بلوغها لتأذن.

(٣) "الفتح"، كتاب النكاح، باب الأولياء والأكفاء، ١٨٣/٣، تحت قول "الهداية":
 وإذا عدم الأولياء.

فصل في الكفاءة

[٣١٧] قوله: ^(١) ما رواه الحاكم وصحّحه ^(٢): أي: الترمذي ^(٣) كما أفاده بعد ^(٤).

(١) في "الفتح": ومن ذلك ما رواه الحاكم وصحّحه من حديث علي أنه عليه الصلاة والسلام قال له: ((يا علي ثلاث لا تؤخرها: الصلاة إذا أتت، والجنابة إذا حضرت، والأيم إذا وجدت كفؤاً))، وقول الترمذي فيه: لا أرى إسناده متصلاً منتف بما ذكرناه من تصحيح الحاكم.

(٢) "الفتح"، كتاب النكاح، باب الأولياء والأكفاء، فصل في الكفاءة، ١٨٥/٣، تحت قول "الهداية": معتبرة.

(٣) أخرجه الترمذي في "سننه" (١٠٧٧)، كتاب الجنائز، باب ما جاء في تعجيل الجنابة، ٣٣٩/٢، هو محمد بن عيسى بن سورة بن موسى بن ضحّاك السلمي الضرير البوغي، الترمذي، أبو عيسى، تتلمذ لمحمد بن إسماعيل البخاري، وسمع منه شيخه البخاري، (ت ٢٧٩هـ)، من تصانيفه: "الجامع الصحيح"، "الشمائل" في شمائل النبي صلى الله عليه وسلم و"العلل" في الحديث.

("معجم المؤلفين"، ٥٧٣/٣).

(٤) انظر "الفتح"، كتاب النكاح، باب الأولياء والأكفاء، فصل في الكفاءة، ١٨٥/٣، تحت قول "الهداية": معتبرة.

فصل في الوكالة بالنكاح وغيرها

[٣١٨] قوله: ^(١) "بعينها يملكه بالغبن اليسير إجماعاً"^(٢):

أقول: وقع وفاقاً وليس قيداً ففي "الخلاصة"^(٣): (وكل رجل رجلاً أن يزوجه امرأة بأكثر من مهر المثل بما لا يتغابن الناس فيه أو وكلت رجلاً بأن يزوجه من رجل فزوجه بأقل من مهر المثل بما لا يتغابن الناس فيه جاز عند أبي حنيفة خلافاً لهما رضي الله تعالى عنهم)، اهـ.

(١) في "الهداية": (ومن أمره أمير بأن يزوجه امرأة فزوجه أمة لغيره جاز عند أبي حنيفة وقالوا: لا يجوز إلا أن يزوجه كفثاً) وذكر في الوكالة أن اعتبار الكفاءة في هذا استحسان عندهما؛ لأن كل أحد لا يعجز عن التزوج بمطلق الزوج فكانت الاستعانة في التزوج بالكفاء، والله أعلم. ملتقطاً.

في "الفتح": إشارة إلى اختياره قولهما؛ لأن الاستحسان مقدم على غيره إلا في المسائل المعلومة، والحق أن قول أبي حنيفة ليس قياساً؛ لأنه أخذ بنفس اللفظ المنصوص فكان النظر في أي الاستحسانين أولى، وفي وجه الاستحسان المذكور دفع لقول من قال من المشايخ: إن هذه المسألة دلت على أن الكفاءة معتبرة عندهما في النساء للرجال؛ إذ ظهر أن قولهما ليس بناء عليه بل على أن الظاهر أن الاستعانة لا تقصد إلا لتحصيل المناسب لا فيما صدق عليه مطلق الاسم؛ لأن كل أحد يقدر على ذلك، هذا والوكيل بتزويج امرأة بعينها يملكه بالغبن اليسير إجماعاً، والفاحش عنده خلافاً لهما.

(٢) "الفتح"، كتاب النكاح، باب الأولياء والأكفاء، فصل في الوكالة بالنكاح وغيرها، ٢٠٣/٣، تحت قول "الهداية": ومن أمره أمير... إلخ.

(٣) "الخلاصة"، كتاب النكاح، الفصل الحادي عشر، الجزء الثاني، ٣١/١.

باب المهر

[٣١٩] قوله: ^(١) بل إنما رضيت بتسمية صحيحة معينة ^(٢):

أقول: نعم رضيت بها لكن لا بناء بل معلقاً على خطر وهي تعلم أن الشرط لا يجب وجوده فإنما كان محصل شرطها أنها تزوجت ورضيت بمهر الألف إن وجد كذا فإن لم يوجد فلا ترضى بالألف [ولم تذكر إذا ترضى به حينئذ ^(٣)] فكان نكاحاً بتسمية إن وفى وبدونها إن لم يوف فوجب المسمى إن وفى ومهر المثل إن لم يوف.

[٣٢٠] قوله: ولا يصح النكاح ^(٤): أي: لا ينفذ بمهر المثل ولا بما

(١) في "البداية": وإذا تزوجها على ألف على أن لا يخرجها من البلدة أو على أن لا يتزوج عليها أخرى، فإن وفى بالشرط فلها المسمى وإن تزوج عليها أخرى أو أخرجها فلها مهر مثلها.

في "الفتح": إذا ظهر عدم رضاها بالألف لم يلزم كونه نكاحاً بلا تسمية ولا نظيره للقطع بأنها ليست مفوضة بل إنما رضيت بتسمية صحيحة معينة، وقد قالوا: إذا سمى للبكر عند استئذانها مهراً فسكتت لا يكون رضا حتى يكون المهر وافراً ولا يصح النكاح بمهر المثل ولا به فكيف وهي مصرحة بنفيه، وكون مهر مثلها أصلاً لا يستلزم صحة النكاح به ما لم تكن مفوضة أو تصرح بالرضا به وإلا فقد لا ترضى بمهر المثل تسمية فلا ينفذ النكاح عليها به فيجب أن تختار كما إذا زوجت نفسها من غير كفاء فإنه ينعقد ثم يثبت للولي خيار الفسخ.

(٢) "الفتح"، باب المهر، ٣/ ٢٣٢، تحت قول "الهداية": وإذا تزوجها... إلخ.

(٣) هكذا في المخطوط، والله تعالى أعلم.

(٤) "الفتح"، باب المهر، ٣/ ٢٣٢، تحت قول "الهداية": وإذا تزوجها... إلخ.

ذكر لها في المهر الغير الوافي لعدم الإذن فكلمّا فعل كان عقد فضوليّ فلا ينفذ إلا بإجازة مستقبله حتّى لو ذكر لها عند الاستئذان مهراً أقلّ ثمّ زوّجها بأكثر من مهر مثلها لم ينفذ أيضاً لما ذكرنا.

[٣٢١] قوله: بمهر المثل ولا به فكيف وهي مصرّحة بنفيه^(١): بما قرّرنا في الوجه* من عدم صحّته أي: نفاذه ظهر أنّه لا مساس له بما هنا فإنّ السكوت لا يكون إذناً ما لم يترجّح فيه جنبه الرضا كما صرح به المحقّق فيما مرّ^(٢) وإذا لم يكن المهر وافراً لم يترجّح فلم يكن إذناً فكان العقد عقد فضوليّ مطلقاً وإن سمي عشرة أمثال مهر المثل أمّا هنا فهي زوّجت نفسها بتسمية على صورة ومن دونها على أخرى فسوّت في وجه وفوّضت في آخر فتدبّر* على كلّ حكمه.

[٣٢٢] قوله: مفوّضة أو تصرّح بالرضا^(٣): قد علمت أنّها مفوّضة في صورة فقد الشرط.

(١) "الفتح"، كتاب النكاح، باب المهر، ٢٣٢/٣، تحت قول "الهداية": وإذا تزوّجها... إلخ.

✽ عبارة المخطوط هكذا: *بأنزناً للرّبي*، وما ذكرنا فهو موافق لفهمنا، والله تعالى أعلم.

(٢) انظر "الفتح"، كتاب النكاح، باب المهر، ٢٣٢/٣، تحت قول "الهداية": وإذا تزوّجها... إلخ.

✽ في المخطوط هكذا: *بأنزناً للرّبي*، والله تعالى أعلم.

(٣) "الفتح"، كتاب النكاح، باب المهر، ٢٣٢/٣، تحت قول "الهداية": وإذا تزوّجها... إلخ.

[٣٢٣] قوله: ^(١) ما قدّمناه من نقل العتابي ^(٢): أي: في مباحث الخلوة حيث قال ^(٣): (قال العتابي: تكلم مشايخنا في العدة الواجبة بالخلوة الصحيحة أنّها واجبة ظاهراً أو حقيقة فقليل لو تزوجت وهي متيقنة بعدم الدخول حلّ لها ديانة لا قضاء)، اهـ.

(١) في "الهداية": (وإذا فرق القاضي بين الزوجين في النكاح الفاسد قبل الدخول فلا مهر لها وكذا بعد الخلوة فإن دخل بها فلها مهر مثلها لا يزداد على المسمى) عندنا خلافاً لزفر. ملتقطاً.

في "الفتح": واختار الصفار قول زفر حتّى لو حاضت ثلاث حيض من آخر الوطأت قبل التفريق انقضت العدة، وعندنا ما لم تحضها بعد التفريق أو المتاركة لم تنقض، ويجب أن يكون هذا كلّ في القضاء أمّا فيما بينها وبين الله تعالى فإذا علمت أنّها حاضت بعد آخر وطء ثلاثاً ينبغي أن يحلّ لها التزوّج فيما بينها وبين الله تعالى على قياس ما قدّمناه من نقل العتابي.

(٢) "الفتح"، باب المهر، ٣/ ٢٤٥، تحت قول "الهداية": ويعتبر ابتداءها من وقت التفريق... إلخ.

(٣) انظر "الفتح"، كتاب النكاح، باب المهر، ٣/ ٢١٩، تحت قول "الهداية": والعدة واجبة في جميع هذه المسائل.

باب نكاح أهل الشرك

[٣٢٤] قوله: ^(١) بسبب الملك... إلخ ^(٢): وبسبب الردة.

(١) في "الهداية": (وإذا أسلمت المرأة وزوجها كافر عرض عليه الإسلام فإن أسلم فهي امرأته، وإن أبى فرق القاضي بينهما وكان ذلك طلاقاً عند أبي حنيفة ومحمد، وإن أسلم الزوج وتحت مجوسية عرض عليها الإسلام، فإن أسلمت فهي امرأته، وإن أبى فرق القاضي بينهما ولم تكن الفرقة طلاقاً) وقال أبو يوسف: لا تكون الفرقة طلاقاً في الوجهين، أما العرض فمذهبن، وقال الشافعي: لا يعرض الإسلام. في "الفتح": والحاصل أن أبا يوسف لا يفرق بين التفريق في الصورتين فيجعله فسخاً لا ينقص شيئاً من عدد الطلاق، وأبو حنيفة ومحمد يجعلان الفرقة بإبائه الزوج طلاقاً وإبائه المرأة فسخاً، لأبي يوسف أن الفرقة بسبب يشتركان فيه يعني: الإباء فإنه ممن أسلم عن الكفر وممن لم يسلم عن الإسلام أو هو على معنى أنه يمكن تحققه من كل منهما فإذا وجد منه لا يكون طلاقاً فإنه يوجد منها ولا يكون طلاقاً، والفرض وحدة السبب فصار كالفرقة بسبب الملك وخيار البلوغ والمحرمية بالرضاع فإنهما يشتركان فيه بمعنى أنه يتحقق سبباً من كل منهما فكان فسخاً.

(٢) "الفتح"، كتاب النكاح، باب نكاح أهل الشرك، ٢٨٩/٣، تحت قول "الهداية": وكان ذلك.

كتاب الرضاع

[٣٢٥] قوله: ^(١) على أن المراد من ﴿الْوَالِدَتُ﴾ المطلقات بقريئة ^(٢): أقول: هذا التقرير يتوقف على أن المراد بـ ﴿الْوَالِدَتُ﴾ المطلقات والمراد بـ ﴿مَنْ أَرَادَ﴾ الآباء دون الأمهات ويصح بجعل الواو في ﴿وَعَلَى الْمَوْلُودِ لَهُ﴾ [البقرة: ٢٣٣] حالية. وعند العبد الضعيف تقرير آخر لا يحتاج إلى شيء من هذا وهو أن قوله تعالى: ﴿يُرْضِعَنَّ﴾ [البقرة: ٢٣٣] خبر بمعنى الأمر وهو أكد منه وأبلغ كما نصوا عليه فيكون للإيجاب والواجب لا يعلّق بإرادة المكلف فلا معنى لقولك: يجب على الأم إرضاع حولين إن أرادت الإتمام فيلزم أن يكون تمام الرضاعة فوق حولين ليتعلّق الوجوب بالحولين والإرادة بما فوقها ويكون المعنى على هذا - والله أعلم - أن الأم إن رأت بالولد الضعف وأنها ظنت لا يستغني للحولين فوطنت نفسها أن تزيد عليهما إن تمّ الإرضاع فحيثُ يجب عليها

(١) في "الهداية": (مدّة الرضاع ثلاثون شهراً عند أبي حنيفة رحمه الله، وقالوا: ستان) وهو قول الشافعي رحمه الله، وقال زفر: ثلاثة أحوال؛ لأنّ الحول حسن للتحوّل من حال إلى حال، ولا بدّ من الزيادة على الحولين لما نبين فيقْدَر به.

في "الفتح": ويمكن أن يستدلّ لأبي حنيفة رحمه الله بقوله تعالى: ﴿وَالْوَالِدَتُ يُرْضِعَنَّ أَوْلَدَهُنَّ﴾ الآية [البقرة: ٢٣٣] بناء على أن المراد من ﴿الْوَالِدَتُ﴾ المطلقات بقريئة: ﴿وَعَلَى الْمَوْلُودِ لَهُ رِزْقُهُنَّ وَكِسْوَتُهُنَّ﴾ [البقرة: ٢٣٣] فإنّ الفائدة في جعله نفقتها من حيث هي ظئر أوجه منها في اعتباره إيجاب نفقة الزوجة؛ لأنّ ذلك معلوم بالضرورة قبل البعثة، ومن قوله تعالى: ﴿لِيُنْفِقَ ذُو سَعَةٍ﴾ الآية [الطلاق: ٧].

(٢) "الفتح"، كتاب الرضاع، ٣/٣٠٩، تحت قول "الهداية": لأنّ الحول حسن... إلخ.

أن ترضع إلى تمامها فإن رأياه استغنى وقوي فلا جناح عليهما حينئذ في حقه الفصال وإلا فلتزد وعلى هذا فينطبق نصه ﴿فَإِنْ أَرَادَا فِصَالًا عَنْ تَرَاضٍ﴾ [البقرة: ٢٣٣] -بحرف الفاء- على القضية الظاهرة المتبادرة وبالجملة فالآية لا تتضح دليلاً على قول الخصم والله تعالى أعلم.

[٣٢٦] قوله: ^(١) وقد يقال كون الدليل دلّ على بقاء ^(٢):

(١) في "الفتح": ومن قوله تعالى: ﴿لِيُنْفِقَ ذُو سَعَةٍ﴾ الآية [الطلاق: ٧]؛ ولأن نفقتها لا تختص بكونها والدّة مرضعة بل متعلّقة بالزوجية بخلاف اعتبارها نفقة الظئر ويكون حينئذ أجره لها؛ لأن النفقة لها باعتبارها ظئراً غير زوجة لا تكون إلا أجره لها، واللام من ﴿لِمَنْ أَرَادَ﴾ متعلّق بـ ﴿يُرِضَعْنَ﴾ أي: يرضعن للآباء الذين أرادوا إتمام الرضاعة وعليهم ﴿رِزْقُهُنَّ وَكِتَابَتُهُنَّ بِالْمَعْرُوفِ﴾ أجره لهنّ في الحولين، وإذا كانت الواو من ﴿وَعَلَى الْمَوْلُودِ لَهُ﴾ للحال من فاعل يتمّ كان أظهر في تقييد الأجرة المستحقّة على الآباء أجرة للمطلقة لحولين، وغاية ما يلزم أنّه كان مقتضى الظاهر أن يقال: وعليه أو وعليهم لكن ترك للتنبيه على علّة الاستحقاق عليه وهو كون الولد منسوباً إليه وأنّ النسبة إلى الآباء، والحاصل حينئذ: يرضعن حولين ﴿لِمَنْ أَرَادَ﴾ من الآباء ﴿أَنْ يُتِمَّ الرِّضَاعَةَ﴾ بالأجرة، وهذا لا يقتضي أن انتهاء مدّة الرضاعة مطلقاً بالحولين بل مدّة استحقاق الأجرة بالإرضاع، ثمّ يدلّ على بقائها في الجملة قوله تعالى: ﴿فَإِنْ أَرَادَا فِصَالًا﴾ [البقرة: ٢٣٣] عطفًا بالفاء على ﴿يُرِضَعْنَ﴾ حولين فعلق الفصال بعد الحولين على تراضيهما، وقد يقال: كون الدليل دلّ على بقاء مدّة الرضاع المحرم بعد الحولين، فأين الدليل على انتهائها لستّة أشهر بعدهما بحيث لو أرضع بعدها لا يقع التحريم؟

(٢) "الفتح"، كتاب الرضاع، ٣/ ٣٠٩، تحت قول "الهداية": لأنّ الحول حسن... إلخ.

أقول: هذا المذكور من قوله: "ويمكن أن يستدل لأبي حنيفة" كلام حسن نفيس جليل مأخوذ من "تبين الحقائق"^(١) كأكثر مباحث الكتاب وتبين علينا أن نجعله دليلاً لقول الإمام بل جواب عن استدلال الصاحبين وحيث هو كلام تام لا غبار عليه أما دليل الإمام فقوله تعالى: ﴿ثَلَاثُونَ شَهْرًا﴾ [الأحقاف: ١٥] وما ذكر عليه من الشبهات قد أجبنا عنها جميعاً فيما علقنا على رد المحتار^(٢) والحمد لله العزيز الغفار.

[٣٢٧] قوله: ^(٣) فإن قلت: إذا كان الدواء^(٤):

أقول: هذا يسقط السؤال عن رأسه فإنه لم يبق الدواء لتقويته مطلقاً بل إذا كان تابعاً مغلوباً فالوجه إسقاطه والاقتصار على * فإن الأمر قد وصل اللبن إلى الجوف ووصول قطرة منه يحرم.

(١) "التبين" = "تبين الحقائق"، كتاب الرضاع، ٢/٦٣٣-٦٣٤: لأبي محمد، عثمان بن علي فخر الدين الزيلعي الفقيه الحنفي، (ت ٧٤٣هـ). ("كشف الظنون"، ٢/١٥١٥).

(٢) "جد الممتار"، كتاب النكاح، باب الرضاع، ٤/٦٥٥-٦٥٦، المقولة: [٢٧٨٨-٢٧٨٩].

(٣) في "الهداية": (وإن اختلط بالدواء واللبن غالب تعلق به التحريم)؛ لأن اللبن يبقى مقصوداً فيه؛ إذ الدواء لتقويته على الوصول.

في "العناية": فإن قلت: إذا كان الدواء لتقويته على الوصول وجب أن يستوي الغالب والمغلوب؛ لأن وصول قطرة منه يحرم، قلت: النظر هاهنا إلى المقصود فإن كان غالباً كان القصد إلى التغذي به والدواء لتقويته على الوصول، وإذا كان مغلوباً كان القصد إلى التداوي وإلا لتسوية الدواء يلوح إلى هذا قوله: وإذا خلط دون اختلط، وقوله: لأن اللبن يبقى مقصوداً.

(٤) "العناية"، كتاب الرضاع، ٣/٣١٦، تحت قول "الهداية": هو الصحيح.

* في المخطوط: ^(٥) ^(٦) ولم نفز على تعيينها.

[٣٢٨] قوله: ^(١) في الصحيحين أنه تزوج أم يحيى بنت أبي إهاب ^(٢):
إنما هو للبخاري ^(٣) وحده نعم رواه أبو داود ^(٤) والترمذي ^(٥) والنسائي ^(٦) ١٢.

(١) في "البداية": ولا تقبل في الرضاع شهادة النساء منفردات وإنما تثبت بشهادة رجلين أو رجل وامرأتين.

في "الفتح": (قوله: ولا يقبل في الرضاع... إلخ) أي: عن الرجال، وإنما يثبت بشهادة رجلين أو رجل وامرأتين، وقال مالك: يثبت بشهادة امرأة واحدة إن كانت موصوفة بالعدالة، ونقل عن أحمد وإسحاق والشافعي بأربع نسوة والذي في كتبهم إنما يثبت بشهادة امرأتين وكذا عند مالك بناء على أنه مما لا يطلع عليه الرجال؛ لأنه لا يحل النظر إلى ثدي الأجنبية، والوجه المذكور في الكتاب للاكتفاء بالواحدة وهو أن الحرمة من حقوق الشرع فهي أمر ديني يثبت بخبر الواحد، ولحديث عقبة بن الحارث في الصحيحين: أنه تزوج أم يحيى بنت أبي إهاب فجاءت أمة سوداء فقالت: قد أرضعتكما، قال: فذكرت ذلك لرسول الله صلى الله عليه وسلم، قال: فأعرض عني فتنحيت فذكرت ذلك له، قال: وكيف وقد زعمت أن قد أرضعتكما؟. ملقطاً.

(٢) "الفتح"، كتاب الرضاع، ٣/ ٣٢٤، تحت قول "الهداية": ولا يقبل في الرضاع... إلخ.
(٣) أخرجه البخاري في "صحيحه" (٢٦٥٩)، كتاب الشهادات، باب شهادة الإماء والعبيد، ٢/ ١٩٦.

(٤) أخرجه أبو داود في "سننه" (٣٦٠٣)، كتاب الأقضية، باب الشهادة على الرضاع، ٣/ ٤٢٩.
(٥) أخرجه الترمذي في "سننه" (١١٥٤)، كتاب الرضاع، باب ما جاء في شهادة المرأة الواحدة في الرضاع، ٢/ ٣٨١.

(٦) أخرجه النسائي في "سننه" (٣٣٢٧)، كتاب النكاح، الشهادة في الرضاع، ص ٥٤١.

عزاه في "المشكاة"^(١) وكذا في "الجامع الصغير"^(٢) للبخاري وحده فعقبه القاري^(٣) بكلام الإمام^(٤).

أقول: لكن في "عمدة القاري" باب الرحلة من كتاب العلم ٤٩٣/١^(٥): (أنّ هذا من أفراد البخاري عن مسلم وانفرد عنه أيضاً بعقبة بن الحارث) هـ.

(١) ذكره الخطيب في "المشكاة" (٣١٦٩)، كتاب النكاح، باب المحرمات، الفصل الأول، ٥٨٢/١: لمحمد بن عبد الله الخطيب العمري، أبي عبد الله، ولي الدين، التبريزي (ت ٧٤١هـ). . ("الأعلام"، ٢٣٤/٦، "كشف الظنون"، ١٦٩٩/٢).

(٢) ذكره السيوطي في "الجامع الصغير" (٦٤٤٥)، حرف الكاف، ص ٤٠١.

(٣) "المرفأة"، كتاب النكاح، باب المحرمات، الفصل الأول، ٣٢٧/٦، تحت الحديث: ٣١٦٩.

(٤) أي: ابن الهمام صاحب "الفتح".

(٥) "عمدة القاري"، كتاب العلم، باب الرحلة في المسألة النازلة... إلخ، ١٤١/٢، تحت الحديث: ٨٨: لبدر الدين أبي محمد محمود بن أحمد العيني الحنفي، (ت ٨٥٥هـ). ("كشف الظنون"، ٥٤٨/١، "الأعلام" للزركلي، ١٦٣/٧).

كتاب الطلاق

باب إيقاع الطلاق

[٣٢٩] قوله: ^(١) "تدافعاً؛ لأنّ الموصوف بالغلبة"^(٢):

أقول: يا سبحان الله قرّرتم الكلام بأحسن وجه واندفع التدافع ثمّ إليه تميلون أمّا أخذتم أنّ ترتيب الصراحة هاهنا على عدم استعمال في غير الطلاق؛ لأنّ ما كان إذا كان صريحاً من باب أولى فليس فيه أن لا صريح إلا ما كان كذا وبالجملة هو تعليل للشيء بما تضمّن العلة مع شيء زائد

(١) في "الهداية": (الطلاق على ضربين: صريح وكناية، فالصريح قوله: أنت طالق ومطلقة وطلقتك فهذا يقع به الطلاق الرجعي)؛ لأنّ هذه الألفاظ تستعمل في الطلاق ولا تستعمل في غيره فكان صريحاً وأنه يعقب الرجعة بالنصّ (ولا يفتقر إلى النية)؛ لأنّه صريح فيه لغلبة الاستعمال وكذا إذا نوى الإبانة؛ لأنّه قصد تنجيز ما علّقه الشرع بانقضاء العدة فيرد عليه.

في "الفتح": (قوله: فكان صريحاً) فإنّ ما غلب استعماله في معنى بحيث يتبادر حقيقة أو مجازاً صريح فإن لم يستعمل في غيره فأولى بالصراحة فلذا رتب الصراحة في هذه الألفاظ بقوله: فكان صريحاً على الاستعمال في معنى الطلاق دون غيره إلا أنّ في قوله: في تعليل عدم افتقارها إلى النية؛ لأنّه صريح فيه لغلبة الاستعمال تدافعاً؛ لأنّ الموصوف بالغلبة هنا هو ما وصفه بعدم الاستعمال في غيره، والغلبة في مفهومها الاستعمال في الغير قليلاً للتقابل بين الغلبة والاختصاص.

(٢) "الفتح"، كتاب الطلاق، باب إيقاع الطلاق، ٣/ ٣٥١، تحت قول "الهداية": فكان صريحاً.

حتى كان أدخل في إفادة المعلول.

[٣٣٠] قوله: ^(١) لأنه استعجل ما آخر الشرع ^(٢): أقره هاهنا وسيتكلم

فيه ص ٧٨ ^(٣) ويجب عنه ثمه.

[٣٣١] قوله: ^(٤) إلى البضع ^(٥): لعدم العرف مع أنه هو الفرج وفيه

الوقوع.

(١) في "الهداية": لأنه قصد تنجيز ما علقه الشرع بانقضاء العدة فيرد عليه.

في "الفتح": لأنه استعجل ما آخر الشرع كما رد إرث الوارث بالقتل لاستعجاله فيه.

(٢) "الفتح"، كتاب الطلاق، باب إيقاع الطلاق، ٣/ ٣٥٣، تحت قول "الهداية": وكذا

إذا نوى الإبانة.

(٣) انظر "الفتح"، كتاب الطلاق، باب إيقاع الطلاق، فصل في تشبيه الطلاق ووصفه،

٣/ ٣٨٨، تحت قول "الهداية": وإذا وصف الطلاق بضرب من الشدة أو الزيادة

كان بائناً... إلخ.

(٤) في "الهداية": (وإذا أضاف الطلاق إلى جملتها أو إلى ما يعبر به عن الجملة وقع

الطلاق) واختلفوا في الظهر والبطن، والأظهر أنه لا يصح؛ لأنه لا يعبر بهما عن

جميع البدن. ملتقطاً.

في "الفتح": (قوله: واختلفوا في الظهر والبطن... إلخ) وكذا لو قال: ظهرك علي أو

بطنك علي كظهر أمي أي: لا يكون مظاهراً وقوله صلى الله عليه وسلم: ((لا

صدقة إلا عن ظهر غنى)) الظهر مقحم فيه أما لو كان فيهما عرف في إرادة الكل

بهما ينبغي أن يقع؛ ولذا لا يقع بالإضافة إلى البضع.

(٥) "الفتح"، باب إيقاع الطلاق، ٣/ ٣٦١، تحت قول "الهداية": واختلفوا في الظهر

والبطن... إلخ.

[٣٣٢] قوله: ^(١) «وإنما يصح إذا لم يعتبر الحد الأول^(٢)»:

أقول: ليس معنى الإخراج هاهنا التفريق المصطلح للحساب وإلا لم يمكن تفريق الحدين فإن مجموع الستين والسبعين أكثر بكثير مما بين فلا يمكن إخراج منه ولا معنى لجمع جميع ما وقع في البين وتفريق المجموع منه فإنه يبقى مئات بل المعنى أن سنه لا ستون ولا سبعون بل عدد بينهما وحيث يصلح باعتبار الحدين خارجين.

(١) في "الهداية": (لو قال: أنت طالق من واحدة إلى ثنتين أو ما بين واحدة إلى ثنتين فهي واحدة، ولو قال: من واحدة إلى ثلاث أو ما بين واحدة إلى ثلاث فهي ثنتان وهذا عند أبي حنيفة وقال في الأولى: هي ثنتان وفي الثانية: ثلاث) وقال زفر في الأولى لا يقع شيء، وفي الثانية تقع واحدة وهو القياس.

في "الفتح": والمراد بالقياس قضية اللفظ لا القياس الأصولي؛ لأن زفر إنما بنى جوابه على قضية اللفظ؛ لأن كلمة "ما بين" لا تتناول الحدين وكذلك من واحدة إلى ثلاث؛ لأن الغاية لا تدخل تحت المغني والذي يتبادر في وجه استحسانه أن في قول الرجل: سني ما بين الستين إلى السبعين عرفاً في إرادة الأقل من الأكثر والأكثر من الأقل ولا عرف في الطلاق إذ لم يتعارف التطبيق بهذا اللفظ فيبقى على ظاهره، وقد قيل من طرفه غير هذا وهو أن ما بين العددين المذكورين أكثر من ستين فكيف يكون تسعة، وهذا بناء على أن ما بين ستين وسبعين أحد وستون واثنان وستون إلى تسع وستين لا واحدة إلى تسعة، وإنما يصح إذا لم يعتبر الحد الأول خارجاً عن مسمى لفظ ما بين كذا وكذا، والظاهر أنه خارج. ملتقطاً.

(٢) "الفتح"، باب إيقاع الطلاق، ٣/ ٣٦٤، تحت قول "الهداية": أنت طالق من واحدة إلى ثنتين... إلخ.

فصل في تشبيه الطلاق ووصفه

[٣٣٣] قوله: ^(١) بل ربّما يعطي هذا الجواب ^(٣):

ردّ آخر على الجواب.

[٣٣٤] قوله: النية ليس لعدم الاحتمال ^(٣): أي: نية البيونة بـ "طالق".

(١) في "الهداية": (وإذا وصف الطلاق بضرب من الشدة أو الزيادة كان بائنا مثل أن يقول: أنت طالق بائن أو البتة) وقال الشافعي: يقع رجعيًا إذا كان بعد الدخول بها. في "الفتح": لنا أنه وصف الطلاق بما يحتمله وهو البيونة فإنه يثبت به البيونة قبل الدخول في الحال وكذا عند ذكر المآل وبعده بعد العدة فيقع واحدة بائنة إذا لم تكن له نية أو نوى الثنتين، أما إذا نوى الثلاث فثلاث لما مرّ من أن اسم الواحدة لا يحتمل العدد المحض، ولو سلّم فالفرق أن لا رجعة تصريح بنفي المشروع، وفي مسألتنا وصفه بالبيونة ولم ينف الرجعة صريحًا بل يلزم ضمنا، ويرد عليه أنه لو احتمل البيونة لصحّت إرادتها بطالق وتقدّم في إيقاع الطلاق عدم صحّتها، وأجيب بأنّ عمل النية في الملفوظ لا في غيره، ولفظ "بائن" ما صار ملفوظًا بالنية بخلاف طالق بائن، وفيه نظر إذ ليس معنى عمل النية في الملفوظ إلّا توجيهه إلى بعض محتملاته، فإذا فرض للفظ ذلك صح عمل النية فيه، وقد فرض بطالق ذلك فتعمل فيه النية، ولا تكون عاملة بلا لفظ بل ربّما يعطي هذا الجواب افتقار "طالق بائن" في وقوع البيونة إلى النية وليس كذلك وإن قلنا في الجواب عدم صحّة النية ليس لعدم الاحتمال بل لأنه قصد تنجيز ما علّقه الشرع بانقضاء العدة وبه علّله المصنّف هناك.

(٢) "الفتح"، باب إيقاع الطلاق، فصل في تشبيه الطلاق ووصفه، ٣/ ٣٨٨، تحت قول "الهداية": وإذا وصف الطلاق بضرب من الشدة أو الزيادة كان بائنا... إلخ.

(٣) المرجع السابق.

[٣٣٥] قوله: ^(١) فيه ما فيه ثم بينونة الأولى ^(٢):

أقول: لأنَّ الأمر يحتمل أن يكون وصفاً لها فتقع أخرى أو للطلاق فواحدة بآئنة فلا تثبت الأخرى بائن لشك بخلاف ما إذا نوى بها أخرى فقد عيّن صفة لمرأة وقعت أخرى.

ثم رأيت بحمد الله على "التبيين" ^(٣) في باب الكنايات ما نصّه: (كان القياس في الصريح أن يكون بائناً إلا أن الرجعة ثبتت فيه نصّاً بخلافه فلا يلحق به ما ليس في معناه؛ لأنها أبلغ في الدلالة على المقصود وهي البينونة)، اهـ. فهذا يشيد أركان ما نحوت إليه أن النص لم يرد في غير ما

(١) في "الفتح": ورد عليه أن تغيير المشروع كما منع من صحة النية يجب أن يمنع من صحة اللفظ إذا كان مغيّراً، نعم لو كانت البينونة بلفظ "بائن" على أنه وصف للمرأة كـ "طالق" لا وصف لطلاق لكن ذلك متنف؛ لأنه إذا عناها وصفاً للمرأة تقع ثنتان، وهو ما ذكره المصنّف بقوله: ولو عني بآئت طالق واحدة وبقوله: بائن أو آلبة أخرى تقع تطليقتان بائنتان على أن التركيب خبر بعد خبر؛ لأنّ هذا الوصف يصلح لابتداء الإيقاع، ولو أمكن أن يقال: الإيقاع بائن وصفاً لها وطلاق قريبته فاستغنى به عن النية فلم يحتج إليها كما يحتاج إلى النية لو أفرد لم يبعد لكن فيه ما فيه ثم بينونة الأولى ضرورة بينونة الثانية؛ إذ معنى الرجعي كونه بحيث يملك رجعتها وذلك متنف باتصال البائنة الثانية فلا فائدة في وصفها بالرجعية.

(٢) "الفتح"، كتاب الطلاق، باب إيقاع الطلاق، فصل في تشبيه الطلاق ووصفه، ٣/ ٣٨٨، تحت قول "الهداية": وإذا وصف الطلاق بضرب من الشدة أو الزيادة... إلخ.

(٣) "التبيين"، كتاب الطلاق، باب الكنايات، ٣/ ٨١.

ذكرنا فلا يكون تغييراً ثم رأيت المحقق نفسه قرّر بوجه آخر وبما يأتي ص ٩٥^(١): (أنّ حاصل النّص أنّ الطلاق المسنون بلا مال يعقب الرجعة) اه، فظهر الجواب بأنّه وصفه بما يحتمله لفظ "طالق" حتّى يرد عليه أنّه مخالف لما مرّ من عدم احتماله له بل علّل بأنّ البيونة ثبتت فلفظة "بائن" يجعلها وصفاً للطلاق الغير المحتمل له، سلّم في هذا * ولكنه باطل لما سيأتي^(٢) أن لو ذكر وصف امرأة ببائن طلقت ثنتين لا واحدة وبالجمله ترك المحقق المسألة عاطلة عن التعليل بل قضية كلام [المحقق] في المسألة السابقة أيضاً بمعنى عدم حتمه نيّة البائن بقوله: أنت طالق؛ لأنّ لها تعليلين: عدم الاحتمال وهو متنف بما صرّحوا [هاهنا] من صحّة الاحتمال وتنجز ما علّقه الشرع وفي نظر حيث قصد تنجزه بقوله: "بائن" مضافاً إلى "طالق" والحاصل أنّ * صحت ورد [الأوّل] على الأخرى.

أقول: وغاية ما يخطر بالبال أنّ المرء غير محجور شرعاً عن تنجز قطع لو جعله قطعاً فلو قال: أنت بائن ويؤخذ الطلاق بانث بلا شبهة ولكنّ النّص ورد في اللفظ الصريح الغير المقرون بما تقتضي التنجز أنّه

(١) انظر "الفتح"، كتاب الطلاق، باب إيقاع الطلاق، فصل في الطلاق قبل الدخول، ٤٠٦/٣، تحت قول "الهداية": ثم وقوع البائن بما سوى الثلاثة الأوّل مذهبنا... إلخ.

* عبارة المخطوط هكذا: *سلم في هذا*، وما أبقينا فهو موافق لفهمنا، والله تعالى أعلم.

(٢) لم نعثر عليه.

* في المخطوط: *والله تعالى أعلم*، فلم نطلع عليه، والله تعالى أعلم.

يعقب الرجعة وهو قوله تعالى: ﴿الطَّلُقُ مَرَّتَانٍ فَإِمْسَاكٌ بِمَعْرُوفٍ﴾ الآية [البقرة: ٢٢٩] فإذا تكلم به وقصد أن يجعله قاطعاً الآن ما جعل الله تعالى فيه المسألة فقد أراد تغيير الشرح برّد قصده عليه أما إذا قرنه بما يقتضي التنجيز كالطلاق على مال ولقوله: أنت طالق بائن فلم يرد يلزم القبض فيه حتى وهو يستعمل التغيير فيه لخيار ثابت له شرعاً فيقبل والله تعالى أعلم وبه علم أنّ الصحيح يقلل المسألة السابقة بما مرّ للمصنّف لا بأنّ اللفظ لا يحتمل البيونة فلا ينافي ما هنا وبالله التوفيق.

فصل في الطلاق قبل الدخول

[٣٣٦] قوله: ^(١) لا يشتغل أحد بتأديبك؛ إذ لا طاقة لأحد بممارستك ^(٢):

[قال الإمام أحمد رضا - رحمه الله - في "الفتاوى الرضوية":]

أقول: والدليل دليل أن لا حصر بل كل لفظ يدل على التبري عنها والتخلي والانقطاع وترك الاشتغال بها فهو مما يحتمل المعنى المذكور كما لا يخفى ^(٣).

[٣٣٧] قوله: ^(٤) أكلته تطلقان جميعاً ^(٥): أي: * لم يأكله كل

واحدة منهما.

(١) في "الفتح": ألحق أبو يوسف بالتي تحتمل السب ألفاظاً أخرى. وذكرها العتابي خمسة: (١) لا سبيل (٢) لا ملك (٣) خلّيت سبيلك (٤) الحقّي بأهلك (٥) حبلك على غاربك، وفي "الإيضاح" و"شرح الجامع الصغير" لشمس الأئمة ذكر خمسة هي هذه إلا أنه ذكر مكان حبلك على غاربك فارتكت فتسمّ ستة ألفاظ، ووجه احتمالها السب أن لا ملك لي يعني: أنت أقل من أن تنسب إليّ بالملك ولا سبيل لي عليك لزيادة شرك وخلّيت سبيلك وفارتكت والحقّي بأهلك وحبلك على غاربك أي: أنت مسيئة لا يشتغل أحد بتأديبك؛ إذ لا طاقة لأحد بممارستك.

(٢) "الفتح"، كتاب الطلاق، باب إيقاع الطلاق، فصل في الطلاق قبل الدخول، ٤٠٢/٣، تحت قول "الهداية": وعن أبي يوسف... إلخ.

(٣) "الفتاوى الرضوية"، ١٣/٣٧٣.

(٤) في "الفتح": إذا قال الرجل لامرأته: أيتكما أكلت هذا فهي طالق فجاءت كل بيّنة أنها أكلته تطلقان جميعاً.

(٥) "الفتح"، كتاب الطلاق، باب إيقاع الطلاق، فصل في الطلاق قبل الدخول، ٤١٠/٣، تحت قول "الهداية": وفي كل موضع يصدق الزوج في نفي النية... إلخ.

* في المخطوط هكذا: *الزّرباء*، ولم نفر على فهمه، والله تعالى أعلم.

باب تفويض الطلاق

فصل في المشيئة

[٣٣٨] قوله: ^(١) فالمعول عليهما ^(٢): صوابه: "عليه" أي: على الثالث.

(١) في "الهداية": (إذا قال لرجل: طلق امرأتي فله أن يطلقها في المجلس وبعده ولو قال لرجل: طلقها إن شئت فله أن يطلقها في المجلس خاصة) وليس للزوج أن يرجع، وقال زفر رحمه الله: هذا والأول سواء؛ لأن التصريح بالمشيئة كعدمه؛ لأنه يتصرف عن مشيئته فصار كالوكيل بالبيع إذا قيل له: بعه إن شئت.

في "الفتح": وإلى هنا تم من المصنف إناطة وصف التملك مرة بأنه يعمل برأي نفسه بخلاف الوكيل، ومرة بأنه عامل لنفسه بخلافه، ومرة بأنه يعمل بمشيئة نفسه وليس الرأي والمشية واحداً؛ فإن العمل بالرأي العمل بما يراه أصوب من غير أن يؤخذ في مفهومه كونه لنفسه ولا لغيره والعمل لنفسه بخلافه لغيره وبمشيئته أي: باختياره ابتداء بلا اعتباره على مطابقة أمر أمر من غير اعتبار معنى الأصوبية في متعلقها بل هي والإرادة يختصان الشيء بوقت وجوده، والأول نقضناه بالوكالة، وهو مندفع بأن العامل برأيه هو الذي لا يغلبه على رأيه ما يقيد في فعل ولا ترك، والوكيل وإن كان بوكالة عامة مطلقة معه ما يغلبه في جانب الترك وهو لزوم خلف الوعد الثابت ضمن رضاه بالتوكيل إذا لم يفعل فإنه إذا وكله فرضي كان واعدأ بفعل ما استعان به فيه، فإذا لم يفعل أخلف الوعد بخلاف الزوجة فإنها لا تعدّ مخلقة بترك الطلاق إذا لم يقسرها عليه قاسر شرعي فظهر أن الوكيل ليس عاملاً برأي نفسه مطلقاً، والثاني بأمر المديون بإبراء نفسه، وقدّمنا ما في جوابه من النظر، ولو تم انتقض بالتفويض إلى الأجنبي فإنه قطعاً ليس بتطبيق زوجة غيره عاملاً لنفسه، والثالث أقرب والله أعلم فالمعول عليهما.

(٢) "الفتح"، كتاب الطلاق، باب تفويض الطلاق، فصل في المشيئة، ٤٣١/٣، تحت قول "الهداية": (إذا قال لرجل: طلق امرأتي... إلخ).

باب الأيمان في الطلاق

[٣٣٩] قوله: ^(١) أن يزوجهَا منه طَلَّقَتْ ^(٢): يستفاد به أن الأمر بالتزويج من أسباب الملك.

[٣٤٠] قوله: مجرّد الأمر ^(٣): بأن أمر فلاناً بالتزويج فلم يزوّج لا يقع.

[٣٤١] قوله: لا تنحلّ اليمين ^(٤): لأنّ الموجود شيء واحد.

[٣٤٢] قوله: لا تطلق ^(٥): لأنّ الموجود شيء واحد.

[٣٤٣] قوله: فإن أمر بعد ذلك ^(٦):

تزوّجها بنفسه ثم أمر بعد ذلك... إلخ.

(١) في "الفتح": في "المنتقى": إن تزوّجت فلانة فهي طالق وإن أمرت من يزوّجنيها فهي طالق فأمر إنساناً أن يزوجهَا منه طَلَّقَتْ؛ لأنهما يمينان: إحداهما على الأمر والأخرى على التزويج، ولو قال: إن تزوّجت فلانة وإن أمرت من يزوّجنيها فهي طالق فأمر إنساناً أن يزوجهَا منه فتزوّجها بنفسه طَلَّقَتْ؛ لأنّ اليمين واحدة والشرط شيان وقد وجدّا بخلاف ما لو كان الواقع مجرّد الأمر حيث لا تنحلّ اليمين وكذا لو تزوّجها من غير أن يأمر أحداً لا تطلق؛ لأنّ بعض الشرط، فإن أمر بعد ذلك رجلاً فقال: زوّجني فلانة وهي امرأته على حالها طَلَّقَتْ لكمال الشرط.

(٢) "الفتح"، كتاب الطلاق، باب الأيمان في الطلاق، ٣/ ٤٤٥، تحت قول "الهداية":

وقال الشافعي: لا يقع.

(٣) المرجع السابق.

(٤) المرجع السابق.

(٥) المرجع السابق.

(٦) المرجع السابق.

[٣٤٤] قوله: ^(١) لأنه حنث بالأمر ^(٢):

لأن الشرط هاهنا أحد الأمرين وقد وجد.

[٣٤٥] قوله: ^(٣) لا تطلق فإن طلقها ^(٤): أي: فيكون الشرط الأول

للإضافة إلى سبب الملك والثاني لتقييد الطلاق المضاف بالتعليق فيكون المضاف هو المعلق بالشرط فيكون المعنى: إن تزوجت فلانة فهي طالق بشرط إن أتزوجها بعد ذلك.

[٣٤٦] قوله: ^(٥) تزوج غيرها تطلق ^(٦): هكذا في "الهندية" ^(٧) عن "البزازية".

(١) في "الفتح": لو قال: إن تزوجت فلانة أو أمرت إنساناً أن يزوجه ففهي طالق فأمر غيره فزوجه تلك المرأة لم تطلق؛ لأنه حنث بالأمر قبل تزويج المأمور فأنحلت اليمين بلا وقوع شيء فلا يحنث بتزوجه بعده.

(٢) "الفتح"، كتاب الطلاق، باب الأيمان في الطلاق، ٣/ ٤٤٥، تحت قول "الهداية": وقال الشافعي: لا يقع.

(٣) في "الفتح": في "فوائد شمس الأئمة الحلواني": لو قال: إن تزوجت فلانة فهي طالق إن تزوجت فلانة فتزوج فلانة لا تطلق، فإن طلقها ثم تزوجها تطلق.

(٤) "الفتح"، كتاب الطلاق، باب الأيمان في الطلاق، ٣/ ٤٤٥، تحت قول "الهداية": وقال الشافعي: لا يقع.

(٥) في "الفتح": لو قال رجل لأجنبية: ما دمت في نكاحي فكل امرأة أتزوجها فهي طالق فتزوجها ثم تزوج غيرها لا تطلق، أما إذا قال لها: إن تزوجتك فما دمت في نكاحي فكل امرأة أتزوجها فهي طالق فتزوجها ثم تزوج غيرها تطلق.

(٦) "الفتح"، كتاب الطلاق، باب الأيمان في الطلاق، ٣/ ٤٤٧، تحت قول "الهداية": والإضافة إلى سبب الملك.

(٧) "الهندية"، كتاب الطلاق، ١/ ٤٢٦.

أقول: ولعلّ الطلاق على ما يظهر لي -والله تعالى أعلم- أن "ما دام" لبيان مدة دون ثبوت الخبر للاسم والدوام فرع الوجود فحيث لا وجود لا دوام فلا مدّة للدوام فيرجع حاصل اليمين إلى منع النفس عن إيقاع الفعل في مدّة معدومة ولا دلالة فيه على اعتبار وجود سيحدث فليس كقولك: غداً أو إن قدم زيد أو إن تزوجتك فما دمت في نكاحي، فيكون منعاً عن إيقاعه في مدّة معدومة في الحال إذا وجدت في المآل.

فالحاصل: "لا أفعله في زمان" لا حظّ له من الوجود وهي المسألة * أبداً لا يتصوّر فيها حنث؛ لأنّ الفعل لا وقوع له إلّا في زمان موجود -والله تعالى أعلم- ويؤيد ذلك ما نصّوا عليه أن "ما دام" لا يتناول ما يحدث بعد، قال في "الدرّ": (لو حلف لا يفعل كذا ما دام بـ"بخارى" فخرج منها ثم رجع ففعل لا يحنث لانتهاء اليمين)، إلى آخر ما ذكر من الفروع ١٦٢/٣^(١).

فإن قلت: ظهر أنّ غرضه بقوله: "ما دمت في نكاحي" هو التعليق بالنكاح أي: إذ نكحتك فما دمت في نكاحي.

قلت: بناء الأيمان على الألفاظ دون الأغراض.

فإن قلت: بناؤها على العرف والعرف قاض بإرادة هذا الشرط.
قلت: العرف يخص ولا يزيد ألا ترى! أنّه لو قال لأجنبيّة: إن دخلت الدار فأنت طالق ثم تزوّجها فدخلت لا تطلق وإن كان المراد إن

* عبارة المخطوط هكذا: ^{بـ"بخارى"} وما أبقينا فهو على ما فهمنا، والله تعالى أعلم.

(١) "الدرّ"، كتاب الأيمان، باب اليمين في الأكل والشرب، ٦٣١/٥.

تزوَّجتك فدخلت، أفاده من "تلخيص الجامع الكبير"^(١) وتمام تحقيقه في "ردّ المحتار" ١١١/٣^(٢).

[٣٤٧] قوله: ^(٣) فإذا زال بقي المعلق^(٤): أي: زال ملكه لبعضها. "ردّ

(١) "تلخيص الجامع الكبير": لكمال الدين محمد بن عباد بن ملك داد الخلاطي الحنفي، (ت ٦٥٢هـ). ("كشف الظنون"، ١/٤٧٢، الأعلام" للزركلي، ٦/١٨٢).

(٢) "ردّ المحتار"، كتاب الأيمان، باب اليمين في الدخول والخروج... إلخ، ٥/٥٥٠.

(٣) في "الهداية": (وإن قال لها: إن دخلت الدار فأنت طالق ثلاثاً ثم قال لها: أنت طالق ثلاثاً فتزوَّجت غيره ودخل بها ثم رجعت إلى الأول فدخلت الدار لم يقع شيء) وقال زفر رحمة الله تعالى عليه: يقع الثلاث؛ لأنّ الجزء ثلاث مطلق لإطلاق اللفظ، وقد بقي احتمال وقوعها فتبقى اليمين، ولنا أنّ الجزء طلاقات هذا الملك؛ لأنها هي المانعة لأنّ الظاهر عدم ما يحدث واليمين تعقد للمنع أو الحمل وإذا كان الجزء ما ذكرناه وقد فات بتنجز الثلاث المبطل للمحلية فلا تبقى اليمين بخلاف ما إذا أبانها؛ لأنّ الجزء باق لبقاء محله.

في "الفتح": وأورد بعض أفاضل أصحابنا أنّه يجب أن لا يقع إلا واحدة كقول زفر لقولهم: المعلق طلاقات هذا الملك، والفرض أنّ الباقي من هذا الملك ليس إلا واحدة فكان كما لو طلق امرأته ثنتين ثم قال: أنت طالق ثلاثاً فإنّما تقع واحدة؛ لأنّه لم يبق في ملكه سواها، والجواب أنّ هذه مشروطة، والمعنى أنّ المعلق طلاقات هذا الملك الثلاث ما دام ملكه لها، فإذا زال بقي المعلق ثلاثاً مطلقة كما هو اللفظ لكن بشرط بقائها محلاً للطلاق، فإذا نجّز ثنتين زال ملك الثلاث فبقي المعلق ثلاثاً مطلقة ما بقيت محلّيتها وأمكن وقوعها، وهذا ثابت في تنجيزه الثنتين فيقع والله أعلم.

(٤) "الفتح"، كتاب الطلاق، باب الأيمان في الطلاق، ٣/٤٥٨، تحت قول "الهداية": ولنا أنّ الجزء طلاقات هذا الملك.

المحhtar^(١)

[٣٤٨] قوله: ثلاثاً مطلقة كما هو اللفظ^(٢): احتراز عما إذا نجز الثلاث فإنه قد زال ملكه ولم ينجز المعلق ثلاثاً مطلقة بل بطل التعليق لعدم بقاء المحلّية.

[٣٤٩] قوله: لكن بشرط بقائها محلاً للطلاق^(٣):

فإن قلت: سلمنا إن صارت مطلقة لكن التعليق لا يزيد على الثلاث؛ إذ ليس فوق الثلاث شيء فإذا نجز ثنتين لم يبق في التعليق إلا واحدة كمن طلق امرأته ثنتين ثم قال لها: أنت طالق ثلاثاً إن دخلت الدار فدخلت لم يقع بهذا التعليق إلا واحدة وكذا في العكس أي: إذا قدم تعليق الثلاث ثم نجز ثنتين ثم دخلت لم يقع بحكم التعليق إلا واحدة لما علمت أن الطلاق لا يزيد على ثلاث فمن هذا الوجه يكون القول قول زفر، قلت: نعم كان هكذا لو لا تخلل* الزوج الثاني أما هو فينهدم ما قبله فلا تلزم الزيادة على ثلاث والله تعالى أعلم.

(١) "رد المحتار"، كتاب الطلاق، باب الأمر باليد، فصل في المشيئة، ٥٧٣/٤.

(٢) "الفتح"، كتاب الطلاق، باب الأيمان في الطلاق، ٤٥٨/٣-٤٥٩، تحت قول "الهداية": ولنا أن الجزاء طلاقات هذا الملك.

(٣) "الفتح"، كتاب الطلاق، باب الأيمان في الطلاق، ٤٥٩/٣، تحت قول "الهداية": ولنا أن الجزاء طلاقات هذا الملك.

* عبارة المخطوط هكذا: *بأن الزوجين* فذكرنا على ما فهمنا، والله تعالى أعلم.

باب طلاق المريض

فصل فيما تحل به المطلقة

[٣٥٠] قوله: ^(١) لنسبة الحل إليها ^(٢):

أقول: رحمك الله ورحمنا بك إضافة الحل إلى المحلية إضافة المسبب إلى السبب أي: الحل الثابت بكونها محلاً لنكاحه باق.

[٣٥١] قوله: ^(٣) أن في غير المدخول بها تحل.....

(١) في "الهداية": (وإذا كان الطلاق بائناً دون الثلاث فله أن يتزوجها في العدة وبعد انقضائها)؛ لأن حل المحلية باق لأن زواله معلق بالطلقة الثالثة فينعدم قبله.

في "الفتح": (قوله: لأن حل المحلية) تركيب غير صحيح، والصحيح أن يقال: لأن حل المحل باق أو لأن المحلية باقية، وهذا لأن المحلية هي كون الشيء محلاً ولا معنى لنسبة الحل إليها؛ إذ لا معنى يحل كونها محلاً.

(٢) "الفتح"، كتاب الطلاق، باب طلاق المريض، فصل فيما تحل به المطلقة، ٣٠ / ٤، تحت قول "الهداية": لأن حل المحلية.

(٣) في "البداية": وإن كان الطلاق ثلاثاً في الحرّة أو ثنتين في الأمة لم تحل له حتى تنكح زوجاً غيره نكاحاً صحيحاً ويدخل بها ثم يطلقها أو يموت عنها.

في "الفتح": (قوله: وإن كان الطلاق ثلاثاً في الحرّة... إلخ) لا فرق في ذلك بين كون المطلقة مدخولاً بها أو غير مدخول بها لصريح إطلاق النصّ وقد وقع في بعض الكتب أن في غير المدخول بها تحل بلا زوج وهو زلة عظيمة مصادمة للنصّ والإجماع لا يحل لمسلم رآه أن ينقله فضلاً عن أن يعتبره؛ لأن في نقله إشاعته وعند ذلك يفتح باب للشيطان في تخفيف الأمر فيه، ولا يخفى أن مثله ممّا لا يسوغ الاجتهاد فيه لقوت شرطه من عدم مخالفة الكتاب والإجماع، نعوذ بالله من الزيغ والضلال.

بلا زوج^(١):

أقول: لعله أراد ما إذا فزق، وهو حيثنذ لا شك حق.

[٣٥٢] قوله: أن ينقله فضلاً عن أن يعتبره^(٢):

أي: ساكتاً عليه؛ إذ فيه إشاعته فلا يرد أن المحقق كيف نقله مع تحريم نقله!

(١) "الفتح"، كتاب الطلاق، باب طلاق المريض، فصل فيما تحلّ به المطلقة، ٣١ / ٤،

تحت قول "الهداية": وإن كان الطلاق ثلاثاً في الحرّة... إلخ.

(٢) "الفتح"، كتاب الطلاق، باب طلاق المريض، فصل فيما تحلّ به المطلقة، ٣١ / ٤،

تحت قول "الهداية": وإن كان الطلاق ثلاثاً في الحرّة... إلخ.

باب الظَّهَار

فصل في الكفارة

[٣٥٢] قوله: ^(١) "لأننا نقول بجواز التملك عندنا بدلالة النص ^(٢)":

أقول: ظاهر كلام الإمام الماتن قدس سره أن الإباحة والتمليك كلاهما من مصاديق الإطعام حيث قال في الإباحة ذلك كما في التملك ولا شك أن التمكين مطلق والتمليك بالمقيّد معه مثل الإباحة فهما فردان له فإذن لا ورود للسؤال ولا حاجة إلى الجواب بما أفدتم والله تعالى أعلم.

(١) في "الهداية": (وإن أمر غيره أن يطعم عنه من ظهاره ففعل أجزاءه فإن غداهم وعشاهم جاز قليلاً كان ما أكلوا أو كثيراً) وقال الشافعي: لا يجزئه إلا التملك اعتباراً بالزكاة وصدقة الفطر، وهذا لأن التملك أدفع للحاجة فلا ينوب منابه الإباحة، ولنا أن المنصوص عليه هو الإطعام وهو حقيقة في التمكين من الطعام وفي الإباحة ذلك كما في التملك.

في "الفتح": (قوله: وهو حقيقة في التمكين من الطعام) الطعام بالضم الطعام، لا يقال: الاتفاق على جواز التملك فلو كان الحقيقة ما ذكرتم كان لفظ الإطعام مشتركاً معممًا أو في حقيقته ومجازه؛ لأننا نقول بجواز التملك عندنا بدلالة النص والدلالة لا تمنع العمل بالحقيقة كما في حرمة الضرب والشتم مع التأفيف كذا هذا.

(٢) "الفتح"، كتاب الطلاق، باب الظهار، فصل في الكفارة، ١٠٦/٤، تحت قول "الهداية": وهو حقيقة في التمكين من الطعام.

باب العتّين وغيره

[٣٥٤] قوله: ^(١) "وقيل لا يكون رضا لجواز تأميلها برأه"^(٢):

أقول: بل لجواز تأميلها أن يصل إليها وإن لم يصل إلى الأولى فقد تقدّم ص ٢٦٢^(٣) أن في وصل إلى امرأة دون أخرى كان عتّيناً في حق هذه لا تلك وبهذا التقرير لا يرد عليه ما يذكره^(٤) في الدفع.

(١) في "الهداية": (وإذا كان الزوج عتّيناً أجله الحاكم سنة فإن وصل إليها وإلا فارق بينهما إذا طلبت المرأة ذلك وتلك الفرقة تطليقة بائنة)؛ لأنّ فعل القاضي أضيف إلى الزوج فكأنّه طلقها بنفسه وقال الشافعي: هو فسخ لكنّ النكاح لا يقبل الفسخ عندنا. في "الفتح": (قوله: لكنّ النكاح... إلخ) أي: النكاح الصحيح التام النافذ اللازم؛ لأنّه النكاح المطلق فخرج الفاسد والموقوف والفسخ بعدم الكفاءة وخيار العتق والبلوغ فسخ قبل التمام فكان في معنى الامتناع من الإتمام بخلاف ما نحن فيه؛ لأنّه فرقة بعد التمام فلا يقبلها كما لا يقبل الفسخ بالإقالة وقد ذكرنا في رواية أبي حنيفة عن عمر رضي الله عنه أنّه جعلها تطليقة بائنة ولها كمال المهر للخلوة الصحيحة؛ لأنّ خلوة العتّين صحيحة؛ إذ لا وقوف على حقيقة العتّة لجواز أن يمتنع من الوطاء اختياراً تعتّباً فيدار الحكم على سلامة الآلة ولا يحلّ ترك وطئها، ولو تزوّجها بعد ذلك لا خيار لها؛ لأنّها رضيت حيث نكحته بعد العلم بالحال؛ ولو تزوّجت به أخرى عالمة بحاله ففي "الأصل" كذلك يكون رضا، وعليه الفتوى، وقيل: لا يكون رضا لجواز تأميلها برأه.

(٢) "الفتح"، كتاب الطلاق، باب العتّين وغيره، ٤/ ١٣٠، تحت قول "الهداية": لكنّ النكاح لا يقبل الفسخ عندنا.

(٣) انظر "الفتح"، كتاب الطلاق، باب العتّين وغيره، ٤/ ١٢٨.

(٤) انظر "الفتح"، كتاب الطلاق، باب العتّين وغيره، ٤/ ١٣٠، تحت قول "الهداية": لكنّ النكاح لا يقبل الفسخ عندنا.

باب العدة

فصل وعلى المبتوتة والمتوفى عنها زوجها... إلخ

[٣٥٥] قوله: ^(١) أراد المتوفى عنها زوجها ^(٢): لأن سياق [الآية]

الكريمة فيها.

(١) في "الهداية": (ولا ينبغي أن تخطب المعتدة ولا بأس بالتعريض في الخطبة)؛ لقوله

تعالى: ﴿وَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ فِيمَا عَرَّضْتُم بِهِ مِنْ خِطْبَةِ النِّسَاءِ﴾ إلى أن قال: ﴿وَلَيْكِن لَّا

تُؤَاعِدُوهُنَّ سِرًّا إِلَّا أَنْ تَقُولُوا قَوْلًا مَعْرُوفًا﴾ [البقرة: ٢٣٥] وقال عليه السلام: ((السرّ

النكاح)) وقال ابن عباس رضي الله عنهما: التعريض أن يقول: إني أريد أن أتزوج.

في "الفتح": (قوله: ولا بأس بالتعريض في الخطبة) أراد المتوفى عنها زوجها؛ إذ

التعريض لا يجوز في المطلقة بالإجماع.

(٢) "الفتح"، كتاب الطلاق، باب العدة، فصل وعلى المبتوتة والمتوفى عنها زوجها... إلخ،

١٦٥/٤، تحت قول "الهداية": ولا بأس بالتعريض في الخطبة.

باب ثبوت النسب

[٣٥٦] قوله: ^(١) بقيام الفراش ^(٢):

أقول: قيام الفراش قد كان ثابتاً حين همّ برجمها وهو لا يحتاج إلى الدعوة فالصواب -إن يشاء الله تعالى- أن ذلك قد يقع بغاية الندرة والعبرة في الفقه للغالب فافهم.

[٣٥٧] قوله: ^(٣) فكان إجماعاً وهذا صحيح.....

(١) في "البداية": وأكثر مدة الحمل ستان وأقله ستة أشهر.

في "الفتح": روي أن عمر رضي الله عنه أثبت نسب ولد المرأة التي غاب عنها زوجها ستين ثم قدم فوجدها حاملاً فهمّ برجمها فقال له معاذ: إن كان لك عليها سبيل فلا سبيل لك على ما في بطنها فتركها حتى ولدت ولداً قد نبتت ثنيتاه يشبه أباه، فلما رآه الرجل قال: ولدي ورب الكعبة، فإتما هو بقيام الفراش ودعوى الرجل نسبه.

(٢) "الفتح"، كتاب الطلاق، باب ثبوت النسب، ١٨١/٤، تحت قول "الهداية": وأكثر مدة الحمل ستان.

(٣) في "الفتح": (قوله: وأقله ستة أشهر) ولا خلاف للعلماء فيه لقوله تعالى: ﴿وَحَمْلُهُ وَفَصْلُهُ ثَلَاثُونَ شَهْرًا﴾ [الأحقاف: ١٥] مع تفسير الفصال في الآية الأخرى بكونه في عامين فيلزم كون الفاضل للحمل ستة أشهر وأورد عليه أنه مخالف لما قرره لأبي حنيفة في الرضاع من أن هذه المدة مضروبة بتمامها لكل من الحمل والفصال غير أن المنقصر قام في أحدهما وهو الحمل وهو حديث عائشة، قلنا: قدمنا هناك أنه غير صحيح لما يلزم من أنه يراد بلفظ الثلاثين في إطلاق واحد حقيقة ثلاثين وأربعة وعشرين باعتبار إضافتين فلعله رجع إلى الصحيح، وأجيب بأن هذا تأويل ابن عباس رضي الله عنهما ذكره هنا وموضع الاستدلال في الحقيقة مورده لا هو

في نفسه^(١):

أقول: غاية ما يدل عليه موافقة قول عثمان^(٢) لرأي ابن عباس رضي الله تعالى عنهم، أمّا الإجماع فلا، وكيف يستدل به على الإجماع مع أن عثمان هو قد كان أمير المؤمنين وكان إليه الأمر في الحد ولم يكن الأشراف يجب عليهم الإنكار على مجتهد من آحاد الرعايا فضلاً عن أمير المؤمنين فما يختص بهذا إذا خالفوا فكيف إذا وله لا سيما

فنقل بعضه لينبه به عليه وهو ما روي أن رجلاً تزوج امرأة فولدت لستة أشهر فهم عثمان برجمها فقال ابن عباس رضي الله عنهما: أما إنها لو خاصمتكم بكتاب الله تعالى لخصمتكم قال الله تعالى: ﴿وَحَلُّهُ وَفَصْلُهُ تَلْتُونَ سَهْرًا﴾ وقال: ﴿وَفَصْلُهُ فِي غَامَيْنِ﴾ [لقمن: ١٤] فلم يبق للحمل إلا ستة أشهر فدرأ عثمان رضي الله عنه الحد عنها، فالتمسك بدرء عثمان مع عدم مخالفة أحد فكان إجماعاً، وهذا صحيح في نفسه.

(١) "الفتح"، باب ثبوت النسب، ٤ / ١٨١، تحت قول "الهداية": وأقله ستة أشهر.

(٢) هو أمير المؤمنين، ذو النورين، ثالث الخلفاء الراشدين، وأحد العشرة المبشرين عثمان بن عفان بن أبي العاص بن أمية من قريش، من كبار الرجال الذين اعتر بهم الإسلام في عهد ظهوره، ولد بمكة، وأسلم بعد البعثة بقليل، وكان غنياً شريفاً في الجاهلية، وأتم جمع القرآن، وكان أبو بكر قد جمعه وأبقى ما بأيدي الناس من الرقاع والقراطيس، وهو أول من زاد في المسجد الحرام ومسجد الرسول، وقدم الخطبة في العيد على الصلاة، وأمر بالأذان الأول يوم الجمعة، روى عن النبي صلى الله عليه وسلم ١٤٦ حديثاً، (ت ٣٥هـ). ولقب بذي النورين؛ لأنه تزوج بتي النبي صلى الله عليه وسلم رقية ثم أم كلثوم. ("الأعلام" للزركلي، ٤ / ٢١٠).

فإنَّ المسألة كانت متفقاً عليها بينهم أعني: ثبوت النسب إذا ولدت لستة أشهر ولا يجب أن يكون الدليل عليه الآية ولا يلزمنا أن نبدي* والمحقق على الإطلاق بنفسه ذكر في مسألة الصلاة على الجنازة في المسجد منع ما ذكر حيث قال^(١): (وما قيل لو كان عند أبي هريرة علم هذا الخبر لرواه ولم يسكت مدفوع بأن غاية ما في سكوته مع علمه كونه مسوغ هو وغيره الاجتهاد والإنكار الذي يجب عدم السكوت معه هو المنكر العاصي من قام به لا الفصول المجتهد فيها وهم رضي الله تعالى عنهم لم يكونوا أهل لجاج خصوصاً مع من هو أهل الاجتهاد) اه، وتبعه على ذلك المحقق الحلبي في "الغنية"^(٢) فإذا كان هذا فيما فيه الخلاف في نفس الحكم فما بالك بما فيه الوفاق في الحكم فمن أين يدل سكوتهم على أنهم مجمعون على تأويل الآية بذلك فظهر والله الحمد أن لا تناقض في كلام الإمام المصنف قدس سره أصلاً ولا أخذ فيه على تمسكه بالرّضاع قولاً فصلاً وإنما احتجّ ثم بالآية على ما هو الظاهر الواجب الاعتبار وهاهنا بالحديث واتفاق أمير المؤمنين وعالم القرآن رضي الله تعالى عنهما على أن أقل الحمل ستة أشهر والله تعالى أعلم.

❖ في المخطوط هكذا: *بما لا ينافي ما في خبرنا من أن نسباً* - فما ذكرنا فهو على وفق فهمنا وما تركنا فلم نفز عليه، والله تعالى أعلم.

- (١) انظر "الفتح"، كتاب الصلاة، باب الجنائز، فصل في الصلاة على الميت، ٩١/٢، تحت قول "الهداية": لقوله عليه السلام: ((من صلى على جنازة)).
- (٢) "الغنية"، فصل في الجنائز، ص ٥٨٩.

باب النفقة

[٣٥٨] قوله: ^(١) أو أن قوله:

(١) في "الهداية": (النفقة واجبة للزوجة على زوجها مسلمة كانت أو كافرة إذا سلمت نفسها إلى منزله فعليه نفقتها وكسوتها وسكنها ويعتبر في ذلك حالهما جميعاً) قال العبد الضعيف: وهذا اختيار الخصّاف وعليه الفتوى. ملتقطاً.

في "الفتح": ثم اعتبار حاله ثابت لا بدّ منه باتفاق القائلين، القائل باعتبار حاله والقائل باعتبار حالهما فيلزم اعتبار حالهما ويورد عليه أن حديث هند خبر واحد وقوله تعالى: ﴿لِيُنْفِقْ ذُو سَعَةٍ مِّن سَعَتِهِ وَمَن قُدِرَ عَلَيْهِ رِزْقُهُ فَلْيُنْفِقْ مِمَّا آتَاهُ اللَّهُ﴾ [الطلاق: ٧] مطلق في اعتبار ثبوت حال المוסر معسرة كانت الزوجة أو لا والمعسر معسرة كانت أو لا فاعتبار حالهما زيادة موجبة لتغيير حكم النص؛ إذ توجب الزيادة في موضع يقتضي النص فيه عدمها، وعدمها في موضع يقتضي فيه وجودها وذلك لا يجوز، وأفاد المصنّف دفع هذا بقوله: وأما النصّ فنقول بموجبه: إنّه مخاطب بقدر وسعه والباقي في ذمته؛ فإنّه يفيد أنّ المفاد بالنصّ اعتبار حاله في الإنفاق، ونحن نقول: إنّ المعسر لا ينفق فوق وسعه وهو لا ينفي اعتبار حالها في قدر ما يجب لها، والحديث أفاده فلا زيادة على النص؛ لأنّ موجب تكليفه بإخراج قدر حاله، والحديث أفاد اعتبار حالها في القدر الواجب لا المخرج فيجتمعان بأن يكون الواجب عليه أكثر ممّا إذا كانت موسرة وهو معسراً ويخرج قدر حاله فبالضرورة يبقى الباقي في ذمته، اللهم إلا أن يقال: يجوز علمه صلى الله عليه وسلم بأن زوجها كان موسراً فلم ينصّ على حاله وأطلق لها أن تأخذ كفايتها، وهذا ليس فيه اعتبار حالها فإنّ الكفاية تختلف ثم هذا البحث يتّجه بالنسبة إلى هذه الآية، أمّا بالنسبة إلى قوله تعالى: ﴿عَلَى الْمُوسِعِ قَدَرُهُ وَعَلَى الْمُقْتِرِ قَدَرُهُ﴾ فلا لأنّه اعتبر في نفس الواجب المفاد بلفظ على حاله إلا أن هذه في المتعة لا في النفقة، ويدّعي الفرق بين المتعة

﴿مَتَّعًا بِالْمَعْرُوفِ﴾^(١):

أقول: وبه خرج الجواب عن الاستدلال بقوله تعالى: ﴿وَعَلَى الْمَوْلُودِ لَهُ رِزْقُهُنَّ وَكِسْوَتُهُنَّ بِالْمَعْرُوفِ لَا تُكَلَّفُ نَفْسٌ إِلَّا وُسْعَهَا﴾ [البقرة: ٢٣٣] بل ربما تؤيد كلام المصنّف فقد أوجب الوسط فإنه المعروف فإذا جاء على ذكر الآية* قال: ﴿لَا تُكَلَّفُ﴾ الآية.

[٣٥٩] قوله: ^(٢) ثم بنى الحكم على قول الكرخي^(٣):
أقول: لا شك أن النفقة الملحوظ فيها حاله حين إعساره تُغايّر الملحوظ فيها حاله عند يساره فيجري على قول الخصاف أيضاً بلا مرأى.

والنفقة بناء على أنها ليست مسلوكة بها مسلك الكسوة بل هي بدل نصف المهر أو أن قوله: ﴿مَتَّعًا بِالْمَعْرُوفِ﴾ الآية [البقرة: ٢٣٦]، يقيده بالقدرتين.
(١) "الفتح"، باب النفقة، ٤/ ١٩٥، تحت قول "الهداية": وعليه الفتوى.
✽ في المخطوط هكذا: بأنه ذكر فأبقينا على ما فهمنا، والله تعالى أعلم.
(٢) في "البداية": وإذا قضى القاضي لها بنفقة الإعسار ثم أيسر فخاصمته تتم لها نفقة الموسر.

في "الفتح": (قوله: تتم لها نفقة اليسار) هكذا مشى عليه أيضاً صاحب "الكنز" بعد اعتبار حال الزوج والزوجة في وجوب النفقة فاعترض عليه شارحه بأنه نوع تناقض فإن ما ذكره أول الباب قول الخصاف ثم بنى الحكم على قول الكرخي، ولو كان فرض على قدر حاله وحالها مقداراً ثم غلا السعر كان لها أن تطالبه بأن يزيد في الفرض، ولو كان على قلبه كان للزوج أن ينقص.

(٣) "الفتح"، باب النفقة، ٤/ ٢٠٣، تحت قول "الهداية": تتم لها نفقة اليسار.

فصل وعلى الزوج أن يسكنها في دار مفردة... إلخ

[٣٦٠] قوله: ^(١) وإن أمروا^(٢): لعل صوابه بالعين والشدة.

(١) في "الفتح": "لا سيّما" مركّب من "لا" النافية للجنس ومنفيها وهو "سيّ" ومعناه: المثل، قال الشاعر: فإياكم وحية بطن واد هموس الناب ليس لكم بسيّ أي: بمثل ولا شبيه، وهو واحد سيان من قولك هما سيان، وأصله: "سوى" قلبت الواو ياء لسكونها بعد كسرة أو لاجتماعها مع الياء وسبق إحداهما بالسكون، فإن جررت ما بعد ما كزيد مثلاً في قولك: أكرمني القوم لا سيّما زيد فهو على أنّ سيّاً مضاف إلى زيد وما زائد مقحم كقوله: كلّ ما حيّ وإن أمروا وارِدو الحوض الذي وردوا وإن رفعته فعلى أنّ سيّاً يضاف إلى "ما" وهو موصول اسميّ حذف صدر صلتته، والتقدير لا مثل الذي هو زيد.

(٢) "الفتح"، كتاب الطلاق، باب النفقة، فصل وعلى الزوج أن يسكنها في دار مفردة... إلخ، ٢٠٩/٤، تحت قول "الهداية": وإقرار صاحب اليد مقبول في حقّ نفسه لا سيّما هنا.

فصل وعلى الرجل أن ينفق على أبويه... إلخ

[٣٦١] قوله: ^(١) بعدم النهي ^(٢):

(١) في "الهداية": (وعلى الرجل أن ينفق على أبويه وأجداده وجدّاته إذا كانوا فقراء وإن خالفوه في دينه) أما الأبوان فلقوله تعالى: ﴿وَصَاحِبُهُمَا فِي الدُّنْيَا مَعْرُوفًا﴾ [لقمن: ١٥] نزلت الآية في الأبوين الكافرين.

في "الفتح": ففرض سبحانه مصاحبتهم بالمعروف وليس من المعروف أن يتركهما مع الجوع والعري ويتقلب هو في النعم إلى أن يحملها على غير الحربين فأما الآباء الحربيون وإن كانوا مستأمنين في دارنا لا يجبر الابن على النفقة عليهم لقوله تعالى: ﴿لَا يَنْهَكُمُ اللَّهُ عَنِ الَّذِينَ لَمْ يُقَاتِلُوكُمْ فِي الدِّينِ وَلَمْ يُخْرِجُوكُمْ مِنْ دِينِكُمْ أَنْ تَبَرُّوهُمْ﴾ إلى قوله: ﴿إِنَّمَا يَنْهَكُمُ اللَّهُ عَنِ الَّذِينَ قَاتَلُوكُمْ فِي الدِّينِ﴾ الآية [الممتحنة: ٨-٩]، بينها وبين آية الأبوين عموم وخصوص من وجه فيتصادقان في الأبوين الحربيين وتنفرد آية المصاحبة في غير الحربيين وآية النهي في غير الأبوين فتعارض في الأبوين الحربيين فقدمت آية النهي لتقديم المحرم على المباح، ولقائل أن يقول: النهي إنما يتعلق بالذين تحقق منهم قتال في الدين وإخراج المسلمين من ديارهم وهم أهل مكة فلا يتناول الأبوين الحربيين اللذين لم يتحقق منهما قتال ولا مظاهرة على إخراج، ولا يصح القياس على أهل مكة بمجرد جامع كونهم حرباء؛ لأنّ الحكم علق بمجموع من تحقق القتال والإخراج منه وأيضاً صرح النص بعدم النهي عنه بقوله تعالى: ﴿لَا يَنْهَكُمُ اللَّهُ عَنِ الَّذِينَ لَمْ يُقَاتِلُوكُمْ فِي الدِّينِ﴾.

(٢) "الفتح"، كتاب الطلاق، باب النفقة، فصل وعلى الرجل أن ينفق على أبويه... إلخ، ٢٢١ / ٤، تحت قول "الهداية": نزلت في الأبوين الكافرين.

أقول: لكن صرح الإمام النسفي في "مدارك التنزيل"^(١) أنه منسوخ. [٣٦٢] قوله: ^(٢) حسنه الترمذي^(٣): رواه الدارمي^(٤) والبخاري^(٥) في

(١) "مدارك التنزيل وحقائق التأويل" = "تفسير النسفي"، الممتحنة، تحت الآية: ١١،

ص ١٢٣٤: للإمام حافظ الدين عبد الله بن أحمد النسفي الحنفي، (ت ٧٠١هـ).

(٢) "كشف الظنون"، ٢/١٦٤٠، "الأعلام" للزركلي، ٤/٦٧، ملتقطاً.

(٢) في "الهداية": (ولا تجب على النصراني نفقة أخيه المسلم ولا يشارك الولد في نفقة أبويه أحد)؛ لأنّ لهما تأويلاً في مال الولد بالنص، ولا تأويل لهما في مال غيره؛ ولأنّه أقرب الناس إليهما فكان أولى باستحقاق نفقتهما عليه وهي على الذكور والإناث بالسوية في ظاهر الرواية وهو الصحيح؛ لأنّ المعنى يشملهما.

في "الفتح": (قوله: لأنّ لهما تأويلاً في مال الولد) يفيد أنّه ملكهما بالنص وهو قوله عليه السلام: ((أنت ومالك لأبيك)) رواه عن النبي صلى الله عليه وسلم جماعة من الصحابة وسيأتي في باب الوطء الذي يوجب الحد، وأخرج أصحاب السنن الأربعة عن عائشة رضي الله عنها قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: ((إنّ أطيب ما أكل الرجل من كسبه، وإنّ ولده من كسبه)) حسنه الترمذي.

(٣) "الفتح"، كتاب الطلاق، باب النفقة، فصل وعلى الرجل أن ينفق على أبويه... إلخ، ٤/٢٢٣، تحت قول "الهداية": لأنّ لهما تأويلاً في مال الولد.

(٤) أخرجه الدارمي في "سننه" (٢٥٣٧)، كتاب البيوع، باب في الكسب وعمل الرجل بيده، ٢/٣٢١، هو عبد الله بن عبد الرحمن بن الفضل بن بهرام بن عبد الصمد التميمي، الدارمي، السمرقندي، أبو محمد، من تصانيفه: "السنن" و"الثلاثيات"، (ت ٢٥٥هـ). "معجم المؤلفين"، ٢/٢٥١.

(٥) أخرجه البخاري في "تأريخه"، باب الألف، ١/٣٧٩، رقم: ١٣٠١.

"التأريخ" (١) وأبو داود (٢) والترمذي (٣) والنسائي (٤) وابن ماجه (٥)، حسنه* الترمذي وصححه أبو حاتم (٦).
[٣٦٣] قوله: (٧) القول للأب (٨): لأن الأصل عدم المال.

(١) "تأريخ البخاري": للإمام الحافظ أبو عبد الله محمد بن إسماعيل الجعفي البخاري، (ت ٢٥٦هـ). ("كشف الظنون"، ١/٢٨٧).

(٢) أخرجه أبو داود في "سننه" (٣٥٢٨)، كتاب البيوع، باب في الرجل يأكل من مال ولده، ٤٠٢/٣.

(٣) أخرجه الترمذي في "سننه" (١٣٦٣)، كتاب الأحكام عن رسول الله صلى الله عليه وسلم، باب ما جاء أن الوالد يأخذ من مال ولده، ٧٦/٣.

(٤) أخرجه النسائي في "سننه" (٤٤٥٩)، كتاب البيوع، باب الحث على الكسب، ص ٧٢٢.

(٥) أخرجه ابن ماجه في "سننه" (٢١٣٧)، كتاب التجارات، باب الحث على المكاسب، ٥/٣.

✽ عبارة المخطوط هكذا: *«بَابُ مَا يَنْفِقُ عَلَيْهِ مَا فَهَمْنَا، وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ»*.

(٦) ذكره ابن حبان في "صحيحه" (٤٢٤٧)، كتاب الرضاع، باب النفقة، ٢٢٧/٦.

(٧) في "الفتح": وإذا اختلفا فقال الابن: هو غني وليس علي نفقته وقال الأب: أنا ذكر في "المنتقى" أن القول للأب والبينة بيّنة الابن.

(٨) "الفتح"، كتاب الطلاق، باب النفقة، فصل وعلى الرجل أن ينفق على أبويه... إلخ، ٢٢٤/٤، تحت قول "الهداية": هو الصحيح.

[٣٦٤] قوله: ^(١) "إلا في الولد* خاصة ^(٢)": هكذا هو في نسخة "منحة الخالق" ٢٢٤/٤ ^(٣) نقلاً عن "الفتح" بلفظة "الولد" بمعنى الابن في المواضع الثلاثة ولعل الصواب في الأولين "الوالد" بزيادة الأب وهو الآتي لولده إذا مات الوالد.

(١) في "الهداية": (والنفقة لكل ذي رحم محرم إذا كان صغيراً فقيراً أو كانت امرأة بالغة فقيرة أو كان ذكراً بالغاً فقيراً زمناً أو أعمى)؛ لأن الصلة في القرابة القريبة واجبة دون البعيدة، والفاصل أن يكون ذا رحم محرم، وقد قال الله تعالى: ﴿وَعَلَى الْوَارِثِ مِثْلُ ذَلِكَ﴾ [البقرة: ٢٣٣] وفي قراءة عبد الله بن مسعود: "﴿وَعَلَى الْوَارِثِ﴾ ذي الرحم المحرم ﴿مِثْلُ ذَلِكَ﴾" ثم لا بد من الحاجة والصغر والأنوثة والزمانة والعمى أمانة الحاجة لتحقيق العجز، فإن القادر على الكسب غني بكسبه بخلاف الأبوين.

في "الفتح": (قوله: فإن القادر على الكسب غني بكسبه) وقدرته على الكسب تتحقق بصحة البدن بعد كونه بالغاً؛ ولهذا أخذ في البالغ الذي تجب نفقته من غير الولاد الزمانة حيث قالوا: والابن الزمن البالغ ويصرّح بما قلنا ما في "الكافي" للحاكم حيث قال في باب نفقة ذوي الأرحام: ولا يجبر الموسر على نفقة أحد من قرابته إذا كان رجلاً صحيحاً، وإن كان لا يقدر على الكسب إلا في الوالد خاصة أو في الجد أبي الأب إذا مات الولد فإنّي أجبر الولد على نفقته وإن كان صحيحاً انتهى، وهذا جواب الرواية وهو يشدّ قول شمس الأئمة السرخسي بخلاف الحلواني على ما قدّمناه.

❖ هكذا في النسخة الهندية [انظر ٣٨٦/٢] أمّا في نسختنا "الفتح": (إلا في الوالد خاصة) كما صوّب الإمام.

(٢) "الفتح"، كتاب الطلاق، باب النفقة، فصل وعلى الرجل أن ينفق على أبويه... إلخ، ٢٢٥/٤، تحت قول "الهداية": فإن القادر على الكسب غني بكسبه.

(٣) "منحة الخالق"، كتاب الطلاق، باب النفقة، ٣٥٠/٤.

[٣٦٥] قوله: صحيحاً^(١): قادراً على الكسب.

[٣٦٦] قوله: بخلاف الحلواني^(٢): القائل أن لا نفقة للأب القادر على

الكسب.

[٣٦٧] قوله: ^(٣)على حاجة الإنسان^(٤):

(١) "الفتح"، كتاب الطلاق، باب النفقة، فصل وعلى الرجل أن ينفق على أبويه... إلخ، ٢٢٥/٤، تحت قول "الهداية": فإن القادر على الكسب غني بكسبه.

(٢) المرجع السابق.

(٣) في "الهداية": (وتجب نفقة الابنة البالغة والابن الزمن على أبويه أثلاثاً على الأب الثلثان وعلى الأم الثلث ولا تجب نفقتهم مع اختلاف الدين لبطلان أهلية الإرث ولا بد من اعتباره ولا تجب على الفقير)؛ لأنها تجب صلة وهو يستحقها على غيره فكيف تستحق عليه! بخلاف نفقة الزوجة وولده الصغير؛ لأنه التزمها بالإقدام على العقد؛ إذ المصالح لا تنتظم دونها ولا يعمل في مثلها الإعسار ثم اليسار مقدّر بالنصاب فيما روي عن أبي يوسف على الأول لكن النصاب نصاب حرمان الصدقة.

في "الفتح": (قوله: ثم اليسار مقدّر بالنصاب) أي: بنصاب الزكاة على ما روي عن أبي يوسف وعن محمد روايتان إحداهما بما يفضل عن نفقة شهر والأخرى بما يفضل عن كسبه كل يوم حتى لو كان كسبه درهماً ويكفيه أربعة دنانق وجب عليه الدانقان للقريب، ومحمل الروايتين على حاجة الإنسان إن كان مكتسباً ولا مال له حاصل اعتبر فضل كسبه اليومي، وإن لم يكن بل كان له مال اعتبر نفقة شهر فينفق ذلك الشهر فإن صار فقيراً ارتفعت نفقتهم عنه، ومال السرخسي إلى قول محمد في الكسب فإنه علله بأن قال: لأن الاستحقاق باعتبار الحاجة فيعتبر في جانب المؤدي بتيسير الأداء وتيسير الأداء موجود إذا كان كسبه يفضل عن نفقته.

(٤) "الفتح"، كتاب الطلاق، باب النفقة، فصل وعلى الرجل أن ينفق على أبويه... إلخ، ٢٢٦/٤، تحت قول "الهداية": ثم اليسار مقدّر على النصاب.

لعل صوابه: "على حالة الإنسان" * لكن هكذا نقل عنه في "منحة الخالق" ٢٣٠/٤^(١).

[٣٦٨] قوله: إلى قول محمد في الكسب^(٢): فأوجب على الكسوب إذا كان يفضل من نفقته وإن لم يكن صاحب نصاب ومال.
[٣٦٩] قوله: ^(٣) كما يقول أبو يوسف^(٤): من اعتبار نصاب زكاته بل نصاب صدقة الفطر وهو نصاب حرمان الصدقة.
[٣٧٠] قوله: وإن كان كسوباً^(٥): بنفقات كسبه *.

✽ هنا بياض في المخطوط فأثبتنا على وفق فهمنا، والله تعالى أعلم.

(١) "منحة الخالق"، كتاب الطلاق، باب النفقة، ٣٦٠ / ٤.

(٢) "الفتح"، كتاب الطلاق، باب النفقة، فصل وعلى الرجل أن ينفق على أبويه... إلخ، ٢٢٦ / ٤، تحت قول "الهداية": ثم اليسار مقدّر على النصاب.

(٣) في "الفتح": (قوله: والفتوى على الأول) أي: على أن اليسار مقدّر بالنصاب لكن لا كما يقول أبو يوسف، وتقدّم تفصيل النصب في باب صدقة الفطر إلا أن النفقة لما كانت حقّ آدمي نفسه تعتبر مجرد القدرة عليه بعد كونه فاضلاً عن حاجته، وصدقة الفطر حقّ يجب لله تعالى بسبب الآدمي وحقوق الله تعالى يراعى فيها من التيسير ما لا يعتبر في حقّ العبد المحتاج وليس ذلك مطلقاً بل إذا لم يكن كسوباً يعتبر أن يكون له قدر نصاب فاضل لتجب عليه النفقة، فإذا أنفق ولم يبق له شيء سقطت، وإن كان كسوباً يعتبر قول محمد وهذا يجب أن يعول عليه في الفتوى.

(٤) "الفتح"، كتاب الطلاق، باب النفقة، فصل وعلى الرجل أن ينفق على أبويه... إلخ، ٢٢٧ / ٤، تحت قول "الهداية": والفتوى على الأول.

(٥) المرجع السابق.

✽ في المخطوط هكذا: ^(٦) ليتنا ننبأ، والله تعالى أعلم.

[٣٧١] قوله: ^(١) عند أبي يوسف رحمه الله تعالى ^(٢): فتحصل أن عن كل من الإمامين كلاً من الروايتين.

- (١) في "الحواشي السعدية": قال المصنف: (لكن النصاب نصاب حرمان الصدقة) أقول: لا كما روي عن أبي يوسف هكذا قيل لكن في "شرح الكنز" للإمام الزيلعي أن اليسار هنا مقدّر بنصاب حرمان الصدقة عند أبي يوسف رحمه الله.
- (٢) "الحواشي السعدية"، كتاب الطلاق، باب النفقة، فصل وعلى الرجل أن ينفق على أبويه... إلخ، ٢٢٧/٤، تحت قول "الهداية": لكن النصاب نصاب حرمان الصدقة.

كتاب العتاق

باب العتق على جعل

[٣٧٢] قوله: ^(١) وقد حصل العجز عن تسليم البدل^(٢): اعلم أنَّ البدل إذا لم يسلم للعاقِد في عقود المعاوضات يجب ردّ المبدل منه على صاحبه فإنّ تعذّر ردّ المبدل منه لعدم إمكان الفسخ.

(١) في "البداية": ومن أعتق عبده على خدمته أربع سنين فقبل العبد فعتق ثمّ مات من ساعته فعليه قيمة نفسه في ماله عند أبي حنيفة وأبي يوسف، وقال محمد: عليه قيمة خدمته أربع سنين.

في "الفتح": أمّا العتق فلاّنه جعل الخدمة وهي معلومة؛ إذ هي خدمة البيت المعتادة في مدّة معلومة عوضاً فتعلّق العتق بقبولها كما في غيره من المعاوضات؛ لأنّه صلح عوضاً؛ لأنّ المنفعة أخذت حكم المال بالعقد، وجه قول محمد وهو قول الشافعي وزفر أنّ الجارية أو الخدمة جعلت بدل ما ليس بمال وهو العتق وقد حصل العجز عن تسليم البدل، ولا يمكن الفسخ؛ إذ العتق لا يفسخ فتجب قيمته أو مثله لو كان مثلياً. ملتقطاً.

(٢) "الفتح"، كتاب العتاق، باب العتق على جعل، ٤/٣١٤، تحت قول "الهداية": ومن أعتق عبده على خدمته أربع سنين.

كتاب الأيمان

باب ما يكون يميناً وما لا يكون يميناً

[٣٧٣] قوله: ^(١) ولأنه يذكر ^(٢):

أقول: ولقد أحسن العلامة النسفي في "الكافي" ^(٣) أورد هذين الدليلين على مذهبين: مشايخ ما وراء النهر أن المدار على العرف ومذهب مشايخ "العراق" ^(٤) أن المدار على ذاتية الصفة حيث قال: (لو قال: وعلم الله لا يكون يميناً أمّا على القول الصحيح؛ فلأنّ الحلف به متعارف وأما على قول العراقيين؛ فلأنّ العلم يذكر بمعنى المعلوم).

(١) في "الهداية": (واليمين بالله تعالى أو باسم آخر من أسماء الله تعالى ك: الرحمن والرحيم أو بصفة من صفاته التي يحلف بها عرفاً ك: عزّة الله وجلاله وكبريائه إلّا قوله: وعلم الله فإنه لا يكون يميناً)؛ لأنّه غير متعارف؛ ولأنّه يذكر ويراد به المعلوم.

(٢) "الهداية"، كتاب الأيمان، باب ما يكون يميناً وما لا يكون يميناً، ٤ / ٣٥٥. [أولین ص ٤٥٩]

(٣) "الكافي"، كتاب الأيمان، باب ما يكون يميناً وما لا يكون يميناً، ٢ / ١٦٨.

(٤) "العراق": جمهورية عربية في غرب آسيا بين سورية والسعودية والكويت وإيران وتركيا، لها منفذ على شطّ العرب، عاصمتها: بغداد ومن مدنها: البصرة، الموصل، كركوك، النجف، كربلاء، سطح أرضها ترسبي في الوسط بين نهري دجلة والفرات تكثر فيه القنوات والسدود والبحيرات والأهوار، المناخ شديد الحرارة قليل الأمطار. ("المنجد" في الأعلام، ص ٣٧٣).

[٣٧٤] قوله: ^(١) على القول المفضل ^(٢):

من إدارة* الأمر على العرف وهو قول مرجوح خلاف المذهب.

[٣٧٥] قوله: ^(٣) أنه يمين ^(٤): سيأتي في ورق القابل ^(٥) أن المختار

عدم كونه يميناً والله تعالى أعلم.

(١) في "الفتح": (قوله: واليمين بالله أو باسم آخر من أسمائه) تفيد لفظة "آخر" أن

المراد بالله اللفظ فتأمل، وإذا قالوا في قوله: والطالب الغالب إنه يمين؛ لأنه تعارف

أهل بغداد الحلف به لزم، إما اعتبار العرف فيما لم يسمع من الأسماء من الكتاب

والسنة فإن "الطالب" لم يسمع بخصوصه بل "الغالب" في قوله تعالى: ﴿وَاللَّهُ

غَالِبٌ عَلَىٰ أَمْرِهِ﴾ [يوسف: ٢١] وإما كونه بناء على القول المفضل في الأسماء،

وفيد قوله آخر أنه لا بد من كونه اسماً خاصاً. ملتقطاً.

(٢) "الفتح"، كتاب الأيمان، باب ما يكون يميناً وما لا يكون يميناً، ٤ / ٣٥٤، تحت

قول "الهداية": واليمين بالله أو باسم آخر من أسمائه.

* في المخطوط هكذا: ^(١) كذا: ^(٢) فثبتنا على ما فهمنا، والله تعالى أعلم.

(٣) في "الفتح": فلو قال: واسم الله وهو عام يقتضي أن لا يكون يميناً والمنقول أنه لو

قال: باسم الله ليس بيمين وفي "المنتقى" رواية ابن رستم عن محمد أنه يمين

فليتأمل عند الفتوى.

(٤) "الفتح"، كتاب الأيمان، باب ما يكون يميناً وما لا يكون يميناً، ٤ / ٣٥٤، تحت

قول "الهداية": واليمين بالله أو باسم آخر من أسمائه.

(٥) انظر "الفتح"، كتاب الأيمان، باب ما يكون يميناً وما لا يكون يميناً، ٤ / ٣٥٧،

تحت قول "الهداية": والحلف بحروف القسم... إلخ.

- [٣٧٦] قوله: ^(١) ورجّحه بعضهم ^(٢): رجّحه صاحب "الاختيار" ^(٣) و"الغاية" ^(٤). "مجمع الأنهر" ^(٥)
- [٣٧٧] قوله: ^(٦) لا يتضمّن.....

(١) في "الفتح": قال بعض مشايخنا: كلّ اسم لا يسمّى به غير الله ك: الله والرحمن فهو يمين، وما يسمّى به غير الله تعالى ك: الحكيم والعليم والقادر والعزیز فإن أراد به يميناً فهو يمين، وإن لم يرد به فليس يميناً، ورجّحه بعضهم بأنّه إن كان مستعملاً لله سبحانه وتعالى ولغيره لا يتعيّن إرادة أحدهما إلّا بالنية.

(٢) "الفتح"، كتاب الأيمان، باب ما يكون يميناً وما لا يكون يميناً، ٤ / ٣٥٤، تحت قول "الهداية": واليمين بالله أو باسم آخر من أسمائه.

(٣) هو عبد الله بن محمود بن مودود ابن محمود الموصلي مجد الدين أبو الفضل الفقيه الحنفي (ت ٦٨٣هـ)، له: "الاختيار شرح المختار"، و"المختار"، "شرح الجامع الكبير" للشيباني في الفروع و"كتاب الفوائد". ("هدية العارفين"، ١ / ٤٦٢).

(٤) "غاية السروجي" = "الغاية شرح الهداية": لأبي العباس أحمد بن إبراهيم السروجي الحنفي، (ت ٧١٠هـ).

(٥) "مجمع الأنهر"، كتاب الأيمان، ٢ / ٢٦٨.

(٦) في "الفتح": أمّا الصفة فالمراد بها اسم المعنى الذي لا يتضمّن ذاتاً ولا يحمل عليها فهو ك: العزّة والكبرياء والعظمة بخلاف نحو العظيم فقيده بكون الحلف بها متعارفاً سواء كان من صفات الفعل أو الذات، وهو قول مشايخ ما وراء النهر؛ ولهذا قال محمّد في قولهم: وأمانة الله أنّه يمين، ثمّ سئل عن معناه فقال لا أدري؛ لأنّه رآهم يحلفون به فحكم بأنّه يمين، ووجهه أنّه أراد معنى والله الأمين فالمراد الأمانة التي تضمّنتها لفظة الأمين ك: عزّة الله التي هي ضمن العزيز ونحو ذلك وعلى هذا فعدم كون وعلم الله وغضبه وسخطه ورحمته يميناً لعدم التعارف، ويزداد العلم بأنّه يراد به المعلوم.

ذاتاً^(١): وعليه مشى في متن "الملتقى"^(٢).

[٣٧٨] قوله: والعظمة بخلاف نحو العظيم^(٣): قلنا: مقام الحلف قرينة كافية على أن المراد هو الذي لا يجوز الحلف إلا به تبارك وتعالى.

[٣٧٩] قوله: ويزداد العلم^(٤):

أقول: لا يختص هذا بالعلم^(٥) أيضاً كما أوضحه في "البداية"^(٦).

[٣٨٠] قوله: ^(٧) والغضب.....

(١) "الفتح"، كتاب الأيمان، باب ما يكون يمينا وما لا يكون يمينا، ٣٥٤ / ٤، تحت قول "الهداية": واليمين بالله أو باسم آخر من أسمائه.

(٢) "الملتقى" = "ملتقى الأبحر"، كتاب الأيمان، ٢٦٨ / ٢: لإبراهيم بن محمد الحلبي، (ت ٩٥٦ هـ). ("كشف الظنون"، ١٨١٤ / ٢).

(٣) "الفتح"، كتاب الأيمان، باب ما يكون يمينا وما لا يكون يمينا، ٣٥٤ / ٤، تحت قول "الهداية": واليمين بالله أو باسم آخر من أسمائه.

(٤) المرجع السابق.

(٥) هنا بياض في المخطوط ولم نقر عليه، والله تعالى أعلم.

(٦) انظر "البداية"، كتاب الأيمان، باب ما يكون يمينا وما لا يكون يمينا، ٣٥٥ / ٤.

(٧) في "الفتح": فقول الشيخ أبي المعين في "تبصرة الأدلة": إنَّ الحلف بالعلم والرحمة والغضب مشروع إن كان مراده الصفة القائمة به فليس على هذا الأصل بل هو على محاذاة قول القائلين في الأسماء أن ما كان بحيث يسمّى به الله تعالى وغيره إن أراد به الله تعالى كان يمينا وإلا لا فجعل مثله في الصفات المجردة عن الدلالة على الذات إن أريد صفته القائمة به فهو يمين وإلا لا، لا يقال: مقتضى هذا أن يجري في قدرة الله مثله، إن أريد به الصفة كان يمينا أو المقدور على أن يراد

مشروع^(١): مجزّادات عن الإضافة.

[٣٨١] قوله: القائمة به^(٢): تعالى أمّا إن أراد صفات غيره تعالى فلا يشرع ولا ينعقد يميناً.

[٣٨٢] قوله: هذا أن يجري في قدرة الله^(٣): الأصل الذي ذكر ثم أن اللفظ إذا احتمل أن يحمل على غير الصفة كالعلم قد يراد به المعلوم فإنّه لا يكون يميناً.

[٣٨٣] قوله: أو المصدر ويكون على حذف مضاف^(٤):

أقول: وهذا أحسن ممّا في "الكافي" إذ جعله جواباً عن الإيراد حيث قال^(٥): (فإن قيل: يقال أيضاً انظروا إلى قدرة الله تعالى والمراد مقدوره ثم قوله: وقدرة الله تعالى على حذف المضاف) اهـ، فإنّه لا يغني بل فيه توسيع مجال للمعترض حيث أبدى احتمالاً آخر وليس المدار على كون اللفظ مستعملاً في غير معنى الصفة بل على كون الكلام محتملاً لعدم إرادة الصفة وهو حاصل على تقدير المضاف أيضاً كما لا يخفى.

بالمصدر المفعول أو المصدر ويكون على حذف مضاف أي: أثر قدرته لا يكون

يميناً وليس المذهب ذلك؛ لأنّا نقول: إنّما اعتبر ذلك فيما لم يتعارف الحلف به

وقدرة الله الحلف بها متعارف فينصرف إلى الحلف بلا تفصيل في الإرادة.

(١) "الفتح"، كتاب الأيمان، باب ما يكون يميناً وما لا يكون يميناً، ٣٥٤/٤، تحت

قول "الهداية": واليمين بالله أو باسم آخر من أسمائه.

(٢) المرجع السابق.

(٣) المرجع السابق.

(٤) المرجع السابق.

(٥) "الكافي"، كتاب الأيمان، باب ما يكون يميناً وما لا يكون يميناً، ١٦٨/٢، ملتقطاً.

- [٣٨٤] قوله: إنما اعتبر ذلك^(١): أي: عدم احتمال معنى آخر غير الصفة.
- [٣٨٥] قوله: فيما لم يتعارف الحلف به^(٢): أما إذا تعورف الحلف به كان العرف قرينة على إرادة معنى الصفة لا غيره مثله* فلا يضره الاحتمال.
- [٣٨٦] قوله: ^(٣) أنه لا اعتبار بالعرف وعدمه^(٤):
- أقول: ويدل عليه ما قدمنا^(٥) عن "الكافي" أن عدم التعارف لا يقتضي* علة عند مشايخ ما وراء النهر دون العراقيين.
- [٣٨٧] قوله: :

(١) "الفتح"، كتاب الأيمان، باب ما يكون يمينا وما لا يكون يمينا، ٤/ ٣٥٥، تحت قول "الهداية": واليمين بالله أو باسم آخر من أسمائه.

(٢) المرجع السابق.

* عبارة المخطوط هكذا: ^{لَمْ يَتَعَارَفْ} فأبقينا على وفق فهمنا، والله تعالى أعلم.

(٣) في "الفتح": والمذهب عندنا أن صفات الله لا هو ولا غيره، وهذا؛ لأن الغير هو ما يصح انفكاكه بزمان أو بمكان أو بوجود ولا يخفى أن هذا اصطلاح محض لا ينبغي أن يبتنى الفقه باعتباره، وظاهر قول هؤلاء أنه لا اعتبار بالعرف وعدمه بل صفة الذات مطلقا يحلف بها تعورف أو لا، وصفة الفعل لا يحلف بها ولو تعورف، وعلى هذا فيلزم أن سمع الله وبصره وعلمه يكون يمينا على قول هؤلاء وعلى اعتبار العرف لا يكون يمينا؛ لأنه لم يتعارف الحلف بها وإن كانت من صفات الذات.

(٤) "الفتح"، كتاب الأيمان، باب ما يكون يمينا وما لا يكون يمينا، ٤/ ٣٥٥، تحت قول "الهداية": واليمين بالله أو باسم آخر من أسمائه.

(٥) انظر المقولة: [٣٧٣] قوله: ولأنه يذكر.

* عبارة المخطوط هكذا: ^{لَمْ يَتَعَارَفْ} فذكرنا على وفق فهمنا، والله تعالى أعلم.

قلت: فكذا يكون تعين اللفظ بمعنى الصفة وعدمه
ويشير إليه كلام المحقق كما سنذكره ...

[٣٨٨] قوله: وعلمه يكون يميناً على قول هؤلاء^(١): لأنها من صفات الذات وإن لم يتعارف الحلف بها وبهذا يظهر أن ظاهر مذهب هؤلاء عدم النظر إلى احتمال معنى آخر غير الصفة بعد كونها من صفات الذات كما لا ينظر في الأسماء إلى إطلاق بعضها على غيره تعالى لكنه خلاف ما أفاده في "الكافي" حيث قدّمنا^(٢) وفيه أن "وعلم الله" ليس يمين عند العراقيين أيضاً لعدم التعين.

[٣٨٩] قوله: وعلى اعتبار العرف^(٣): كما هو مذهب غيرهم وهو الصحيح.

[٣٩٠] قوله: وإن كانت من صفات الذات^(٤): والحاصل أن في الصفات ثلاثة أقوال: الأول: الإضافة بالعرف مطلقاً فما لم يتعارف الحلف به لا يكون يميناً وإن كان من صفات الذات ولم يحتمل معنى آخر غير الصفة ك: كلام الله تعالى إذا لم يتعارف الحلف به وما تعورف يكون يميناً وإن كان من صفات الفعل ك: رحمته تعالى إذا تعورف الحلف بها وإن احتمل معنى آخر غير الصفة ك: القدرة المحتمل لإرادة

(١) "الفتح"، كتاب الأيمان، باب ما يكون يميناً وما لا يكون يميناً، ٤/٣٥٥، تحت

قول "الهداية": واليمين بالله أو باسم آخر من أسمائه.

(٢) انظر المقولة: [٣٧٣] قوله: ولأنه يذكر.

(٣) "الفتح"، كتاب الأيمان، باب ما يكون يميناً وما لا يكون يميناً، ٤/٣٥٥، تحت

قول "الهداية": واليمين بالله أو باسم آخر من أسمائه.

(٤) المرجع السابق.

المقدور. والثاني: ما كان من صفات الذات كان الحلف به حلفاً وإن لم يتعارف وما كان من صفات الفعل لم يكن وإن تعورف ويتعين؛ لأنه عند هذا القائل حلف بغيره تعالى والحلف بغيره لا يصير حلفاً بالعرف. الثالث: ما كان من الصفات لا يحتمل معنى آخر غير الصفة ك: عزته تعالى وجلاله يكون الحلف به حلفاً وإن لم يتعارف وإذا احتمل كالقدرة والعلم والرحمة والغضب والخلق والرزق لا يكون حلفاً إلا إذا تعورف أو نوى الحالف معنى لم يتعارف أو نوى معنى آخر ك: المقدور والمعلوم والمطر والعقوبة والمخلوق به ولا يكذب ظاهراً لعدم العرف بالحلف إلا عند التعارف والتعين لمعنى الصفة فيأليه ينصرف من دون [العرف أو نية] الحالف، أقول: وظاهر كلام "الهداية" يدل على اعتبار الأمرين معاً أعني: التعارف والتعين لمعنى الصفة فإنه استدلل على عدم كون "وعلم الله" يميناً بدليلين: الأول أنه غير متعارف والثاني أنه غير متعين ولا بد أن يكون كل منهما دليلاً مستقلاً بحياله وقد أرشد إليه قول المحقق أن عدم كون هذه يميناً لعدم التعارف ثم قال: "ويزداد العلم بأنه يراد به المعلوم" فوجب أن يكون انعدام أحد الأمرين كافياً في انعدام الحلف فلا يكون الحلف ما لم يعينها لكن قد علمت أن المذهب انعقاد الحلف بـ "قدرة الله تعالى" لتحقيق العرف مع عدم التعين وقد سمعت أن التعين إنما يعتبر عند عدم العرف فلا حاجة إليه، أقول: [فهذا] يقتضي بكفاية وجود أحد الأمرين لانعقاد الحلف إما العرف ولو مع عدم التعين وإما التعين ولو مع عدم العرف إذا إنما يعتبر ذلك لمعنى التعين "فيما لا يتعارف" إلا أن ما لم يتعارف يكون يميناً عند التعين وإلا فقد رجع الكلام إلى القول الثالث وحينئذ ذكره بعد ذلك عنه بقوله: "ورجحه بعضهم... إلخ" إلا أن يكون

نظراً إلى ما ذكره في أسمائه تعالى فإنه خلاف [الأصل] الذي هو المذهب
وحينئذ الجواب بقوله: "لأننا نقول إنما اعتبر ذلك... إلخ"؛ لأن
الاعتراض إنما ورد على جعل التعارف والتعين دليلاً مستقلاً
وحاصل الجواب أن المدار على * تسليمًا للاعتراض
فافهم والله تعالى أعلم.

[٣٩١] قوله: ^(١) [يكون الحلف بها يميناً بكلّ حال] * : [ولو
لم يتعارف].

[٣٩٢] قوله: لا تحتل أن تكون غير صفاته ^(٢): أي: لا تحتل معنى
آخر غير معنى الصفة.

[٣٩٣] قوله: [يعتبر فيها العرف] * : فلم يكن يميناً [لعدم التعارف].

♣ في المخطوط هنا بياض وألفاظ غير قابل للفهم فتركنا بعد تتبع، والله تعالى أعلم.
(١) في "الفتح": قال بعضهم: الأسماء التي لا يسمّى بها غيره ك: ربّ العالمين
والرحمن ومالك يوم الدين إلى آخر ما قدّمنا أول الباب يكون الحلف بها يميناً
بكلّ حال وكذا الصفات التي لا تحتل أن تكون غير صفاته كعزة الله وعظمته
وجلاله وكبريائه وكلامه فينقصد بها اليمين بكلّ حال ولا حاجة إلى عرف فيها
بخلاف الأسماء التي تطلق على غيره تعالى ك: الحيّ والمؤمن والكريم يعتبر فيها
العرف أو نية الحالف وكذا ما يكون من صفته تعالى ك: علم الله وقدرته فإنه قد
يستعمل في المقدور والمعلوم اتساعاً.

♣ "الفتح"، كتاب الإيمان، باب ما يكون يميناً وما لا يكون يميناً، ٣٥٥/٤، تحت
قول "الهداية": واليمين بالله أو باسم آخر من أسمائه.

(٢) المرجع السابق.

♣ المرجع السابق.

- [٣٩٤] قوله: وقدرته^(١): [تعالى فيكون يميناً] لوجود التعارف.
- [٣٩٥] قوله: أي: معلومك^(٢): ويقال: هذا علم أبي حنيفة رضي الله تعالى عنه أي: معلومته. "كافي"^(٣)
- [٣٩٦] قوله: وهو المطر أو الجنة^(٤): قال الله تعالى: ﴿فِي رَحْمَةِ اللَّهِ هُمْ فِيهَا خَالِدُونَ﴾ [آل عمران: ١٥٧]. "كافي"^(٥)

(١) "الفتح"، كتاب الأيمان، باب ما يكون يميناً وما لا يكون يميناً، ٣٥٥/٤، تحت قول "الهداية": واليمين بالله أو باسم آخر من أسمائه.

(٢) في "الهداية": (واليمين بالله تعالى أو باسم آخر من أسماء الله تعالى كالرحمن والرحيم أو بصفة من صفاته التي تحلف بها عرفاً كعزة الله وجلاله وكبريائه إلآ قوله: وعلم الله؛ فإنه لا يكون يميناً) لأنه غير متعارف ولأنه يذكر ويراد به المعلوم، يقال: اللهم اغفر علمك فينا أي: معلومك (ولو قال: وغضب الله وسخطه لم يكن حالفاً) وكذا ورحمة الله؛ لأن الحلف بها غير متعارف؛ ولأن الرحمة قد يراد بها أثرها وهو المطر أو الجنة. ملتقطاً.

(٣) "الهداية"، كتاب الأيمان، باب ما يكون يميناً وما لا يكون يميناً، ٣٥٥/٤. [أولين

ص ٤٥٩]

(٤) "الكافي"، كتاب الأيمان، باب ما يكون يميناً وما لا يكون يميناً، ١٦٨/٢.

(٥) "الهداية"، كتاب الأيمان، باب ما يكون يميناً وما لا يكون يميناً، ٣٥٥/٤. [أولين

ص ٤٥٩]

(٦) "الكافي"، كتاب الأيمان، باب ما يكون يميناً وما لا يكون يميناً، ١٦٨/٢.

فصل في الكفارة

[٣٩٧] قوله: ^(١) ولا في الحديث الصحيح ^(٢): أقول: لكن في "صحيح البخاري" ^(٣): ((لن أعود له وقد حلفت)) وقد علمت أن "حلفت" مجرداً حلف شرعاً.

(١) في "الهداية": (ومن حرم على نفسه شيئاً مما يملكه لم يصر محرماً وعليه إن استباحه كفارة يمين) وقال الشافعي رحمه الله تعالى عليه: لا كفارة عليه.

في "الفتح": في الصحيحين عن عائشة رضي الله عنها كان صلى الله عليه وسلم يمكث عند زينب بنت جحش ويشرب عندها عسلاً فتواصيت أنا وحفصة على أن أئتنا إن دخل عليها فلتقل: إني أجد منك ريح مغاير فدخل على إحدانا فقالت له ذلك فقال: ((لا بل شربت عسلاً عند زينب ولن أعود إليه)) فترلت: ﴿يَأْتِيَا النَّبِيَّ لِمَ تَحَرَّمْ﴾ وهذا أولى بالاعتبار؛ لأن راويه صاحبة القصة وفيه زيادة الصحة وحيث لا مانع من كون نزولها في الأمرين جميعاً وقوله تعالى: ﴿تَبْتَغِي مَرْضَاتِ أَرْوَاجِكَ﴾ [التحریم: ١] وإن كان ظاهراً في أنها في تحریم مارية؛ لأن مرضاتهن كان في ذلك لا في ترك العسل فلا شك أنه أيضاً في ترك شربه عند الضرّة، فإن قيل: إنه روي أنه قال: ((والله لا أذوقه))؛ فلذلك سمّي تحریماً ولزمت التحلة أجيب بأنه لم يذكر في الآية ولا في الحديث الصحيح فلا يجوز أن يحكم به ويقيد به حكم النص.

(٢) "الفتح"، كتاب الأيمان، باب ما يكون يميناً وما لا يكون يميناً، فصل في الكفارة، ٣٧٢/٤، تحت قول "الهداية": وقال الشافعي رحمه الله: لا كفارة عليه.

(٣) أخرجه البخاري في "صحيحه" (٦٦٩١)، كتاب الأيمان والنذور، باب إذا حرم طعامه، ٣٠٠/٤.

[٣٩٨] قوله: ^(١) ذلك القول قول آخر ^(٢): أي: ((لن أعود له)).

[٣٩٩] قوله: في تلك الرواية ^(٣): في حديث الصحيح.

[٤٠٠] قوله: فجاز كونه ^(٤):

أقول: لكن فيه ما قدمت ^(٥) وهو صحة الرواية بزيادة "قد حلفت" فلا مساغ للاحتتمالات بعد ثبوت ما هو حلف شرعاً.

(١) في "الفتح": واعلم أن الذي في الحديث الصحيح هو قوله: ((ولن أعود إليه))، ولا شك أن هذا ليس يمين موجب للكفارة عند أحد فحيث ذكر الله تعالى ما يفيد أن الواقع منه كان يميناً وجب الحكم بأنه كان منه صلى الله عليه وسلم مع ذلك القول قول آخر لم يرو في تلك الرواية ثبت به اليمين فجاز كونه قوله: ((والله لا أذوقه)) وجاز كونه لفظ التحريم إلا أن لفظ "حرم على نفسه" ظاهر في إرادة قال: حرمت كذا ونحوه بخلاف الحلف على تركه، وحاصل الوجه الذي اقتصر عليه المصنف وهو أن لفظه ينبئ عن إثبات الحرمة، وقد أمكن إعماله بإثبات حرمة أي: حرمة ذلك الشيء لغيره وهو اليمين بإثبات موجب اليمين وهو البر إذا لم يفعله والكفارة إن فعله صوناً لكلامه عن الإلغاء فضلاً من الله عليه فعم المعنى المذكور النساء وغيرهن.

(٢) "الفتح"، كتاب الأيمان، باب ما يكون يميناً وما لا يكون يميناً، فصل في الكفارة، ٣٧٣/٤، تحت قول "الهداية": وقال الشافعي رحمه الله: لا كفارة عليه.

(٣) المرجع السابق.

(٤) المرجع السابق.

(٥) انظر المقولة: [٣٩٧] قوله: ولا في الحديث الصحيح.

[٤٠١] قوله: بخلاف الحلف على تركه وحاصل الوجه^(١): [فلا يصار إلى خلاف] الظاهر إلا بدليل ولا دليل فوجب [القول] بأن الذي جعل له يميناً ولم يرو في تلك الرواية كان قوله صلى الله تعالى عليه وسلم: ((حرمت مارية على نفسي))^(٢) فلا تثبت بـ"لن" يمين وهو المقصود.

[٤٠٢] قوله: ^(٣) ولنا أن اللفظ ينبئ عن إثبات الحرمة^(٤):

أقول: والحاصل أنه [حرم على نفسه ممّا يملكه] فإن معناها هو تحريم الحلال كما أن معنى النذر هو إيجاب المباح والعقد كما ينعقد بألفاظه المعيّنة له شرعاً كذلك بالتصريح بمعناه كما صرحوا به في شركة المفاوضة.

(١) "الفتح"، كتاب الإيمان، باب ما يكون يميناً وما لا يكون يميناً، فصل في الكفارة، ٣٧٣/٤، تحت قول "الهداية": وقال الشافعي رحمه الله: لا كفارة عليه.

(٢) ذكره العيني في "عمدة القاري"، كتاب المظالم والغضب، باب الغرفة والعلية المشرفة... إلخ، ٢٢٨/٩، تحت الحديث: ٢٤٦٨.

(٣) في "الهداية": (ومن حرم على نفسه شيئاً ممّا يملكه لم يصر محرماً وعليه إن استباحه كفارة يمين) وقال الشافعي رحمه الله تعالى عليه: لا كفارة عليه، ولنا أن اللفظ ينبئ عن إثبات الحرمة وقد أمكن إحماله بثبوت الحرمة لغيره بإثبات موجب اليمين فيصار إليه. ملتقطاً.

(٤) "الهداية"، كتاب الإيمان، باب ما يكون يميناً وما لا يكون يميناً، فصل في الكفارة، ٣٧٢/٤. [أولین ص ٤٦٢]

باب اليمين في الأكل والشرب

[٤٠٣] قوله: ^(١) فيحكم بتعدد النوع في ذلك ^(٢):

أقول: قلما يوجد شيء لا يتعاده من الشرع أحكام شتى كالغسل من الجنابة فرض وللجمعة سنة وللتبرّد مباح غير أنّ هذا لم يورث اختلافاً

(١) في "الفتح": (قوله: ومن قال: إن لبست أو أكلت أو شربت فعبدني حرّ وقال: نويت شيئاً دون شيء) من الملبوس أو المأكول أو المشروب في: إن أكلت وإن شربت لم تصح نيته فأبى شيء أكل أو لبس أو شرب حنث، والثوب في: إن لبست والمأكول والمشروب في: إن أكلت وإن شربت غير مذكور تنصيصاً فلم تصادف النية محلّها فلغت، وأما مسألة الخروج فقد أنكرها القضاة الأربعة: القاضي أبو الهيثم والقاضي أبو خازم والقاضي القمي والقاضي أبو طاهر الدباس، ومن التزمها أجاب بأن الخروج في نفسه متنوع إلى سفر وغيره حتّى اختلفت أحكامهما فقبلت إرادة أحد نوعيه وبه أجيب عن مسألة المساكنة، وهذا بخلاف ما إذا حلف لا يغتسل أو لا ينكح ثمّ قال: عنيت من جنابة أو امرأة دون امرأة لا يصدّق قضاء ولا ديانة وكذا لا يسكن دار فلان وقال: عنيت بأجر ولم يسبق قبل ذلك كلام بأن استأجرها منه أو استعارها فأبى فحلف ينوي السكنى بالإجارة أو الإعارة لا يصحّ حتّى لو سكنها بغير أجر حنث والحق أنّ الأفعال الخارجية لا تتصوّر أن تكون إلّا نوعاً واحداً لا فرق في ذلك بين الغسل ونحوه ولا بين الخروج ونحوه من الشراء فكما أنّ اتحاد الغسل بسبب أنّه ليس إلّا إمرار الماء كذلك الخروج ليس إلّا قطع المسافة غير أنّه يوصف بالطول والقصر في الزمان فلا تصير منقسمة إلى نوعين إلّا باختلاف الأحكام شرعاً، فإنّ عند ذلك علمنا اعتبار الشرع إياها كذلك كما في الخروج المختلف الأحكام في السفر وغيره والشراء لنفسه وغيره فإنّه مختلف حكمهما فيحكم بتعدد النوع في ذلك. ملنقطاً.

(٢) "الفتح"، كتاب الأيمان، باب اليمين في الأكل والشرب، ٤/ ٤١٠، تحت قول "الهداية": ومن قال: إن لبست أو أكلت أو شربت فعبدني حرّ... إلخ.

في الغسل بل هو في الكلّ سواء.

فإن قلت: الغسل من الجنابة مرة فريضة والتثليث سنة؟

قلت: هذا أيضاً ليس اختلافاً في الغسل بل في إيقاعه مرة أو مراراً. ١٢

[٤٠٤] قوله: ^(١) ثم اعلم أنّ التحقيق ^(٢): رجوع إلى صدر الكلام وهو

الجواب عن أول سؤال. ١٢

[٤٠٥] قوله: ^(٣) من باب حذف المفعول ^(٤):

(١) في "الفتح": ثم اعلم أنّ التحقيق أنّ المفعول في: لا آكل ولا ألبس ليس من باب المقتضى؛ لأنّ المقتضى ما يقدر لتصحيح المنطوق وذلك بأن يكون الكلام ممّا يحكم بكذبه على ظاهره.

(٢) "الفتح"، كتاب الأيمان، باب اليمين في الأكل والشرب، ٤ / ٤١٠، تحت قول "الهداية": ومن قال: إن لبست أو أكلت أو شربت فعبدي حرّ... إلخ.

(٣) في "الفتح": المأكول من ضروريات وجود فعل الأكل ومثله ليس من باب المقتضى وإلا كان كلّ كلام كذلك؛ إذ لا بدّ أن يستدعى معناه زماناً ومكاناً، فكان لا يفرق بين قولنا الخطأ والنسيان مرفوعان، وبين قام زيد وجلس عمرو، فإنّما هو من باب حذف المفعول اقتصاراً وتناسيكا، وطائفة من المشايخ وإن فرقوا بين المقتضى والمحذوف وجعلوا المحذوف يقبل العموم، قلنا أن نقول: عمومه لا يقبل التخصيص، وقد صرح من المحققين جمع بأنّ من العمومات ما لا يقبل التخصيص مثل المعاني إذا قلنا بأنّ العموم من عوارض المعاني كما هو من عوارض الألفاظ وغير ذلك فكذا هذا المحذوف؛ إذ ليس في حكم المنطوق لتناسيه وعدم الالتفات إليه؛ إذ ليس الغرض إلاّ الإخبار بمجرّد الفعل على ما عرف من أنّ الفعل المتعدّي قد ينزل منزلة اللازم لما قلنا والاتّفاق على عدم صحّة التخصيص في باقي المتعلقات من الزمان والمكان حتّى لو نوى لا يأكل في مكان دون آخر أو زمان لا تصحّ نيّته بالاتّفاق.

(٤) "الفتح"، كتاب الأيمان، باب اليمين في الأكل والشرب، ٤ / ٤١٠، تحت قول "الهداية": ومن قال: إن لبست أو أكلت أو شربت فعبدي حرّ... إلخ.

أقول: بل هو من باب تسلط الفعل على مصدره كما تقول: أذن أي: فعل الأذان وكذلك: لا آكل أي: لا أفعل الأكل.

[٤٠٦] قوله: لا تصح نيته بالاتفاق^(١):

أقول: نعم لأنه غير مذكور بخلاف المصدر على ما عرفت ولا نسلم التناسي بل المصدر هو المفعول به المذكور وبه يتم دليل المذهب فإن المأكول إذ ليس مذكوراً ولا منسوباً فكيف يصح تخصيص مأكول دون آخر.

[٤٠٧] قوله: ^(٢) ((لا تقتلوا النساء والصبيان))^(٣): كما يمشي عليه في "الذخيرة" كما يأتي^(٤).

(١) "الفتح"، كتاب الأيمان، باب اليمين في الأكل والشرب، ٤/ ٤١٠، تحت قول "الهداية": ومن قال: إن لبست أو أكلت أو شربت فعبدي حرّ... إلخ.

(٢) في "الفتح": ومن صور تخصيص الحال أن يقول: لا أكلم هذا الرجل وهو قائم ونوى في حال قيامه فنّيته لغو بخلاف ما لو قال: لا أكلم هذا الرجل القائم فإن نيّته تعمل فيما بينه وبين الله تعالى، والفرق بأنّ المفعول في حكم المذكور؛ إذ لا يعقل الفعل إلّا بعقليّته ممنوع بل تقطع بتعقل معنى المتعدّي بدون إخطاره فإنّما هو لازم لوجوده لا مدلولاً للفظ. هذا وكون إرادة نوع ليس تخصيصاً من العام ممّا يقبل المنع؛ لأنه لا يخرج عن قصر عام على بعض متاولاته وأقرب الأمور إليك قوله: ((لا تقتلوا النساء والصبيان)) تخصيص لـ "اقتلوا المشركين" والنساء نوع مندرج تحت المشركين ومعنى تخصيص النوع ليس إلّا إخراج جميع أفرادها.

(٣) "الفتح"، كتاب الأيمان، باب اليمين في الأكل والشرب، ٤/ ٤١٠، تحت قول "الهداية": ومن قال: إن لبست أو أكلت أو شربت فعبدي حرّ... إلخ.

(٤) انظر "الفتح"، كتاب الأيمان، باب اليمين في الأكل والشرب، ٤/ ٤١٠.

[٤٠٨] قوله: ^(١) ملفوظاً^(٢): لعدم لزوم تخصيص عامة* بملفوظ؛ لأن بيان النوع ليس تخصيصاً عنده.

[٤٠٩] قوله: ^(٣) فحكم بالحنث.....

(١) في "الفتح": ولا يجاب بما ذكر في "الذخيرة" جواباً عن إيراد قائل لو صحّت نية الشراء لنفسه فمن حيث إنّه بيان نوع لا بيان تخصيص كان يجب أن يصدّق في القضاء كما في الخروج، وكما في قوله: أنت بائن قلنا: نية الشراء لنفسه بيان نوع من وجه وتخصيص عام من وجه في حقّ الحقوق؛ لأنّ الشراء لنفسه ولغيره سواء في حقّ الحقوق فمن هذا الوجه هو شيء واحد وله عموم فإذا نوى أحدهما كان تخصيصاً، ولكن في حقّ الملك بيان نوع؛ لأنّهما مختلفان في حقّ الملك فوفّرنا على الشبهين حظّهما فقلنا: من حيث إنّه بيان نوع يصحّ هذا البيان فيما بينه وبين الله تعالى وإن لم يكن الاسم ملفوظاً ومن حيث إنّه تخصيص لم يجز في القضاء.

(٢) "الفتح"، كتاب الأيمان، باب اليمين في الأكل والشرب، ٤/ ٤١٠، تحت قول "الهداية": ومن قال: إن لبست أو أكلت أو شربت فعبدني حرّ... إلخ.

❖ في المخطوط هكذا: ^{لما ينفذ} فأثبتنا ما فهمنا، والله تعالى أعلم.

(٣) في "الفتح": (قوله: ومن حلف ليصعدن السماء أو ليقبلن هذا الحجر ذهباً انعقدت يمينه وحنث عقبيها) يعني: إذا حلف مطلقاً كما هي في الكتاب أمّا إذا وقت فقال: لأصعدن غداً لم يحنث حتّى بمضي ذلك الوقت حتّى لو مات قبله لا كفارة عليه؛ إذ لا حنث، وقال زفر: لا ينعقد أصلاً؛ لأنّه مستحيل عادة فيجعل كالمستحيل حقيقة كماء الكوز فلا تنعقد، ولنا أنّ صعود السماء ممكن ولذا صعدته الملائكة وبعض الأنبياء وكذا تحويل الحجر ذهباً بتحويل الله بخلعه صفة الحجريّة وإلباس صفة الذهبيّة بناء على أنّ الجواهر كلّها متجانسة مستوية في قبول الصفات أو

إجماعاً... إلخ^(١):

[قال الإمام أحمد رضا -رحمه الله- في "الفتاوى الرضوية":]

فتبين أنه ليس الوجه مغائرة الحياة المعادة للحياة المعقود عليها الحلف، وإلا لم يتم الاستشهاد لكون العجز إذن عقلاً كما قرره المحقق إعادة بخلاف صعود السماء وقلب الحجر ذهباً فإذن ليس النظر إلا إلى اليأس العادي وهو المقصود.

أقول: ويظهر لي توجيهه أن من حلف على محال عادي فقد عقد على إمكانه العقلي فلم يكن شرط الانعقاد إلا هذا أما من عقد الموقته على ممكن عادي ثم استحال فلا يبعد أن تبقى اليمين؛ لأن هذا الإمكان غير المعقود عليه فليتأمل وليحرر، والله تعالى أعلم، اه ما كتبت عليه^(٢).

بإعدام الأجزاء الحجرية وإبدالها بأجزاء ذهبية، والتحويل في الأول أظهر وهو ممكن عند المتكلمين على ما هو الحق ولعله من إثبات كرامات الأولياء فكان البر متصوراً فتعتقد اليمين موجبة لخلفه وهو الكفارة للعجز الثابت عادة فلا يرجى زواله وصار كما إذا مات الحالف فإنه يحنث في آخر جزء كما قلنا مع احتمال إعادة الحياة فيه فيثبت معه احتمال أن يفعل المحلوف عليه ولكن لم يعتبر ذلك الاحتمال بخلاف العادة فحكم بالحنث إجماعاً بخلاف مسألة الكوز.

(١) "الفتح"، كتاب الأيمان، باب اليمين في الأكل والشرب، ٤/١٦٤، تحت قول "الهداية": ومن حلف ليصعدن السماء... إلخ.

(٢) "الفتاوى الرضوية"، ١٣/٥٣٤-٥٣٥.

باب اليمين في الكلام

[٤١٠] قوله: ^(١) "لأنّ تلك عرض تلاشى لا يمكن"^(٢):

أقول: فيه أنّ الحياة عرض لا تبقى زمانين فالحياة التي بعد الحلف غير التي كانت عند الحلف والجواب أنّ مبنى الأيمان على العرف وأهل العرف يعدّونها واحدة مستمرة والمعادة غيرها.

(١) في "الهداية": (ولو قال: ليلة أكلّم فلاناً فهو على الليل خاصة ولو قال: إن كلمت فلاناً إلّا أن يقدم فلان أو قال: حتّى يقدم فلان أو قال: إلّا أن يأذن فلان أو حتّى يأذن فلان فامرأته طالق فكلمه قبل القدوم والإذن حنث، ولو كلمه بعد القدوم والإذن لم يحنث وإن مات فلان سقطت اليمين) خلافاً لأبي يوسف؛ لأنّ الممنوع عنه كلام ينتهي بالإذن والقدوم ولم يبق بعد الموت متصوّر الوجود فسقطت اليمين، وعنده التصوّر ليس بشرط، فعند سقوط الغاية تتأبّد اليمين.

في "الفتح": فإن قيل: لا نسلم عدم تصوّر البر بموته؛ لأنّه سبحانه قادر على إعادة فلان فيمكن أن يقدم ويأذن، فالجواب أنّ الحياة المعادة غير الحياة المحلوف على إذنه فيها وقدمه وهي الحياة القائمة حالة الحلف؛ لأنّ تلك عرض تلاشى لا يمكن إعادتها بعينها، وإن أعيدت الرّوح فإنّ الحياة غير الرّوح لأنّه أمر لازم للرّوح فيما له روح.

(٢) "الفتح"، كتاب الأيمان، باب اليمين في الكلام، ٤/٤٢٤، تحت قول "الهداية": بعد موت من إليه الإذن والقدوم متصوّر الوجود.

أقول: لكن لقائل أن يقول: لا نظر في الحلف إلى صفة الحياة خصوصها بل إلى تسليم زمانه في هذا الأمر إلى ذلك الشخص والشخص لا يتبدل متبدل بدليل الحشر والإذن وإن لم يمكن إلا من حي فلا يستلزم ذلك عقد الحلف على تلك الحياة بعينها، ألا ترى! أن الإذن لا يمكن أيضاً إلا من عاقل ولو جُنَّ فلان لا يسقط اليمين لاحتمال أن يعود عقله والمسألة منصوص عليها وأكبر ظني أنها في "الخانية"^(١)، ولو قيل إن شرط بقاء المؤقتة تصوّر البر لا مجرد احتمال عقلي لحصل الجواب عن هذا ويظهر لي توجيهه أن من حلف على شيء محال عادة فقد عقد على إمكانه العقلي فلم يكن شرط الانعقاد إلا هذا أمّا من عقد على ممكن عادة ثم استحال في المؤقتة فلا يبعد أن لا تبقى اليمين؛ لأنّ هذا الإمكان غير المعقود عليه فليتأمل وليحرّر.

(١) "الخانية"، كتاب الأيمان، فصل في الخروج، ١/٣٢٢.

باب اليمين في الحج والصلاة والصوم

[٤١١] قوله: ^(١) "وجودياً بحث، قال في "شرح العقائد" ^(٢):

أقول: وجودي من حيث ضم الشفتين.

[٤١٢] قوله: ^(٣) "لما ذكرته وإن عقدها على الفرض" ^(٤): من أن الفعل

قد حصل والقعدة ركن زائد غير مقصود.

[٤١٣] قوله: حتى يقعد ^(٥): لأن الفرض لا يحصل إلا بها.

(١) في "الهداية": (من قال: عهدي حرّ إن لم أحجّ العام، وقال: حججت وشهد شاهداً أنه ضحى العام بالكوفة لم يعتق عبده) غاية الأمر أن هذا النفي ممّا يحيط علم الشاهد به ولكنه لا يميّز بين نفي ونفي تيسيراً. ملتقطاً.

في "العناية": (قوله: لكن لا يميّز بين نفي ونفي تيسيراً) نوقض بمسألة "السير الكبير": رجلان شهدا على رجل أنا سمعناه يقول: المسيح ابن الله ولم يقل: قول النصارى فبانت منه امرأته، والرجل يقول: وصلت بقولي قول النصارى جازت هذه الشهادة، وإن قامت على النفي، وأجاب الإمام قاضي خان بأن هذه الشهادة شهادة قامت على أمر وجودي وهو سكوت الزوج عقيب قوله: المسيح ابن الله. ملتقطاً.

في "الحواشي السعدية": (قوله: وهو سكوت الزوج) أقول: في كون السكوت وجودياً بحث، قال في "شرح العقائد": السكوت هو ترك التكلم.

(٢) "الحواشي السعدية"، كتاب الأيمان، باب اليمين في الحج والصلاة والصوم، ٤/٥٣، تحت قول "العناية": وهو سكوت الزوج.

(٣) في "الفتح": إذا حلف لا يصلي صلاة فهل يتوقف حثه على قعوده قدر التشهد بعد الركعتين؟ اختلفوا فيه، والأظهر أنه إن عقد يمينه على مجرد الفعل وهو إذا حلف لا يصلي صلاة يحث قبل القعدة لما ذكرته، وإن عقدها على الفرض كصلاة الصبح أو ركعتي الفجر ينبغي أن لا يحث حتى يقعد.

(٤) "الفتح"، ٤/٥٦، تحت قول "الهداية": ولو حلف لا يصلي صلاة... إلخ.

(٥) المرجع السابق.

باب اليمين في الضرب والقتل

[٤١٤] قوله: ^(١) لا يغتسل أو لا يتوضأ*:

لعل صوابه: لا يغسل أو لا يوضؤ.

(١) في "الهداية": (ولو قال: إن غسلتك فعبدي حرّ فغسله بعد ما مات يحنث)؛ لأنّ الغسل الإسالة.

في "الفتح": والمعنى المراد به التطهير أو إزالة الوسخ والكلّ يتحقق في حالة الموت كالحياة، ولو حلف لا يغسل فلاناً أو لا يحمله أو لا يمسّه أو لا يلبسه فهو على الحياة والموت. ملتقطاً.

♣ هذه العبارة سقطت من نسختنا "الفتح" لكنّها موجودة في نسخة الهندية [انظر "الفتح"، كتاب الأيمان، باب اليمين في الضرب والقتل، ٥٥٤ / ٢].

كتاب الحدود

باب الوطء الذي يوجب الحد والذي لا يوجبه

[٤١٥] قوله: ^(١) عليّ بـمال دون مالك تبخل ^(٢): لعلّ صوابه: "بـمالي"
-بياء المتكلم- يدلّ عليه قوله رضي الله تعالى عنه: "دون مالك".

(١) في "البداية": ولا حدّ على من وطئ جارية ولده وولد ولده.

في الفتح: وهذا لأنّ الشبهة حكمية؛ لأنها عن دليل هو ما أخرج الطبراني في "الأصغر" والبيهقي في "دلائل النبوة" عن جابر جاء رجل إليه عليه الصلاة والسلام فقال: يا رسول الله إنّ أبيه يريد أن يأخذ ماليه فقال عليه الصلاة والسلام: ((ادعه له)) فلمّا جاء قال له عليه الصلاة والسلام: ((إنّ ابنك يزعم أنّك تريد أن تأخذ ماله)) فقال: سله هل هو إلّا عمّاته أو قراباته أو ما أنفقته على نفسي وعتالي، قال: فهبط جبريل عليه السلام فقال: يا رسول الله إنّ الشيخ قال في نفسه شعراً لم تسمعه أذناه، فقال له عليه الصلاة والسلام: ((قلت في نفسك شعراً لم تسمعه أذنك فهاته)) فقال: لا يزال يزيّدنا الله بك بصيرة ويقيناً، ثمّ أنشأ يقول:

غذوتك مولوداً ومنتك يافعاً	تعل بما أجنى عليك وتنهل
إذا ليلة ضافتك بالسقم لم أبت	لسقمك إلّا ساهراً أتململ
تخاف الردى نفسى عليك	وإنّها لتعلم أنّ الموت حتم موكل
كأنى أنا المطروق دونك بالذي	طرقت به دوني فعينى تهمل
فلما بلغت السن والغاية التى	إليك مراماً فيك كنت أومل
جعلت جزائى غلظة وفظاظة	كأنك أنت المنعم المتفضل
فليتك إذ لم ترع حقّ أبوتى	فعلت كما الجار المجاور يفعل
فأوليتنى حقّ الجوار ولم تكن	عليّ بـمال دون مالك تبخل

قال: فبكى صلى الله عليه وسلم ثمّ أخذ بتلييب ابنه وقال: ((اذهب أنت ومالك لأبيك)). ملتقطاً.

(٢) "الفتح"، كتاب الحدود، باب الوطء الذي يوجب الحد والذي لا يوجبه، ٣٧/٥،
تحت قول "الهداية": ولا حدّ على من وطئ جارية ولده... إلخ.

باب حدّ الشرب

[٤١٦] قوله: ^(١) قال الترمذي * ^(٢): صوابه: المنذري.

[٤١٧] قوله: ^(٣) وعمار بن مطر ^(٤):

أقول: ليس عمار ^(٥) في [رواية الطحاوي ^(٦) حيث قال:] حدثني ابن أبي

(١) في "الهداية": (ومن سكر من النبيذ حدّ) لما روي أنّ عمر أقام الحدّ على أعرابي سكر من النبيذ.

في "الفتح": وأجود حديث في هذا الباب حديث سعد بن أبي وقاص أنّه عليه الصلاة والسلام نهى عن قليل ما أسكر كثيره، أخرجه النسائي وابن حبان. قال المنذري: لأنّه من حديث محمد بن عبد الله بن عمار الموصلي وهو أحد الثقات عن الوليد بن كثير وقد احتجّ به الشيخان عن الضحاك بن عثمان، وقد احتجّ به مسلم عن بكير بن عبد الله بن الأشج عن عامر بن سعد بن أبي وقاص، وقد احتجّ بهما الشيخان، وحيثنذ فجوابهم بعدم ثبوت هذه غير صحيح وكذا حمله على ما به حصل السكر وهو القدح الأخير؛ لأنّ صريح هذه الروايات القليل.

♣ هكذا في النسخة الهندية [انظر "الفتح"، ٢/ ٦٢٠] أمّا في نسختنا: (قال المنذري).

(٢) "الفتح"، كتاب الحدود، باب حدّ الشرب، ٨٠/ ٥، تحت قول "الهداية": ومن سكر من النبيذ حدّ... إلخ.

(٣) في "الفتح": وما أسند إلى ابن مسعود "كلّ مسكر حرام" قال: هي الشربة التي أسكرتك، أخرجه الدار قطني، ضعيف فيه الحجاج بن أرطاة وعمار بن مطر، قال: وإنّما هو من قول إبراهيم: يعني: النخعي.

(٤) "الفتح"، كتاب الحدود، باب حدّ الشرب، ٨٠/ ٥، تحت قول "الهداية": ومن سكر من النبيذ حدّ... إلخ.

(٥) هو عمار بن مطر العبدي الرهاوي يكنّى أبا عثمان. ("ميزان الاعتدال"، ٣/ ١٦٥).

(٦) أخرجه الطحاوي في "شرح معاني الآثار" (٦٣٣٩)، كتاب الأشربة، باب ما يحرم من النبيذ، ١٥/ ٤.

داود قال: ثنا نعيم وغيره أنا حجاج عن حماد عن إبراهيم عن علقمة قال: سألت ابن مسعود رضي الله تعالى عنه عن قول رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم في المسكر قال: الشربة له الأخيرة اه، نعم رواه الدار قطني^(١) عن عمار بن مطر ثنا جرير بن عبد الحميد عن الحجاج.

[٤١٨] قوله: ^(٢) وما روي عن ابن عباس^(٣): رضي الله تعالى عنه رواه النسائي^(٤).

[٤١٩] قوله: وكثيرها والمسكر^(٥): صوابه: "السكر" بدون الميم.

[٤٢٠] قوله: لم يسلم، نعم هو من طريق جيدة^(٦): بناء على أنه عن ابن شبرمة^(٧) عن عبد الله بن شدّاد بن الهاد عن ابن عباس وابن شبرمة لم

- (١) أخرجه الدار قطني في "سننه" (٤٥٨٥)، كتاب الأشربة، ٢٩٦/٤.
- (٢) في "الفتح": وما روي عن ابن عباس من قوله: حرمت الخمر بعينها قليلاً وكثيرها والمسكر من كلّ شراب فإنه لم يسلم، نعم هو من طريق جيدة هي عن أبي عون عن ابن شدّاد عن ابن عباس: حرمت الخمر بعينها والمسكر من كلّ شراب، وفي لفظ: وما أسكر من كلّ شراب.
- (٣) "الفتح"، كتاب الحدود، باب حدّ الشرب، ٨٠/٥، تحت قول "الهداية": ومن سكر من النبيذ حدّ... إلخ.
- (٤) أخرجه النسائي في "سننه" (٥٦٩٥)، كتاب الأشربة، ذكر الأخبار التي اعتلّ بها من أباح شراب السكر، ص ٨٩٧.
- (٥) "الفتح"، كتاب الحدود، باب حدّ الشرب، ٨٠/٥، تحت قول "الهداية": ومن سكر من النبيذ حدّ... إلخ.
- (٦) المرجع السابق.
- (٧) هو أبو شبرمة عبد الله بن شبرمة الكوفي، القاضي الفقيه، (ت ١٤٤هـ).
- ("تقريب التهذيب"، رقم: ٣٤٠١، ص ٥١٤).

يسمعه عن ابن شدّاد، بيّنه النسائي ٣٣١/٢^(١).

[٤٢١] قوله: ^(٢) وما أسكر من كلّ شراب، قال ^(٣): أي: النسائي ولم يتقدّم ذكره فلعلّ في.....

[٤٢٢] قوله: قال: وهذا أولى بالصواب^(٤):

أقول: أبو عون^(٥) ابن شبرمة..... فرواه حدثنا فهد ثنا أبو نعيم الفضل بن دكين كما حدث عنه عن

(١) "سنن النسائي"، كتاب الأشربة، ذكر الأخبار التي اعتلّ بها... إلخ، ص ٨٩٧.

(٢) في "الفتح": وفي لفظ: وما أسكر من كلّ شراب، قال: وهذا أولى بالصواب من حديث ابن شبرمة فهذا إنّما فيه تحريم الشراب المسكر، وإذا كانت طريقه أقوى وجب أن يكون هو المعتبر، ولفظ "السكر" تصحيف ثمّ لو ثبت ترجّح المنع السابق عليه بل هذا الترجيح في حقّ ثبوت الحرمة ولا يستلزم ثبوت الحرمة ثبوت الحدّ بالقليل إلّا بسماع أو بقياس فهم يقيسونه بجامع كونه مسكراً ولأصحابنا فيه منع خصوصاً وعموماً أمّا خصوصاً فمنعوا أنّ حرمة الخمر معلّلة بالإسكار وذكروا عنه عليه الصلاة والسلام: ((حرمت الخمر بعينها والسكر... إلخ))، وفيه ما علمت ثمّ قوله: ((بعينها)) ليس معناه أنّ علّة الحرمة عينها بل إنّ عينها حرمت، ولذا قال في الحديث: ((قليلها وكثيرها)) والرواية المعروفة فيه بالباء لا باللام، ولو كان، كان المراد ما ذكرنا وهذا هو مراد المصنّف بما ذكر في الأشربة من نفي تعليلها بالإسكار.

(٣) "الفتح"، كتاب الحدود، باب حدّ الشرب، ٨٠ / ٥، تحت قول "الهداية": ومن سكر من النبيذ حدّ... إلخ.

(٤) المرجع السابق.

(٥) هو محمد بن عبيد الله بن سعيد، أبو عون الثقفي، الكوفي، ثقة من الرابعة.

("تقريب التهذيب، حرف الميم، ص ٨٧٤).

مسعر أبو بكر بن أبي خيثمة في "تأريخه" وأخرجه من طريقه القاسم بن أصبغ فقال: حدثنا أحمد بن زهير يعني: أبا بكر بن أبي خيثمة ثنا أبو نعيم... إلخ، قال ابن حزم: صحيح وتابع أبا نعيم جعفر بن عون فرواه عن مسعر كذلك ونافع عن مسعر عن الثوري فرواه عن ابن عون كذلك رواية مسعر والثوري وعبد الله بن عتيّاش عن أبي عون وفي "التهذيب" للطبري^(١) حدثنا محمد بن موسى ثنا داود بن أبي هند عن عكرمة عن ابن عباس قال: حرّم الله الخمر بعينها والسكر من كلّ شراب وبالجملة رواه ابن عبّاس وعبد الله بن شدّاد وعن ابن شدّاد هو الذي روى عنه ابن شبرمة فقال وربما عبد الله بن شدّاد روى عنه النسائي ورواه عن ابن عون الإمام الأعظم وسفيان الثوري ومسعر وأبو سلمة وعبد الله بن عتيّاش ورواه عن مسعر أبو نعيم الفضل بن دكين وخلاد بن يحيى وسفيان الثوري وشعبة وسفيان وإبراهيم ابن عيينة وجعفر بن عون كلّهم يقولون: السكر من كلّ شراب بدون الميم وإنّما تفرّد بالميم شعبة فكيف يدعى أنّ السكر تصحيف بل خلافه [هو الأولى به] إن فرض خلاف ولا خلاف؛ فإنّ السكر يحتمل المعنيين: (١) السكر بالفعل (٢) بالقوّة فيحمل التحمّل على الحكم والله

(١) هو محمد بن جرير بن يزيد الطبري، أبو جعفر، المؤرخ، المفسر، الامام. ولد في آمل طبرستان، واستوطن بغداد وتوفي بها سنة ٣١٠ هـ. له: "أخبار الرسل والملوك" يعرف بـ "تأريخ الطبري"، "جامع البيان في تفسير القرآن" يعرف بـ "تفسير الطبري"، "اختلاف الفقهاء"، "تهذيب الآثار" وغير ذلك.

("الأعلام" للزركلي، ٦/٦٩، "كشف الظنون"، ١/٥١٤).

تعالى أعلم. أبو نعيم ثنا مسعر بن كدام عن أبي عون الثقفي عن عبد الله بن شداد بن الهاد عن عبد الله بن عباس قال: حرمت الخمر بعينها والسكر من كلّ الشراب اه، وهكذا أورده الإمام الأعظم في "مسنده"^(١) عن أبي عون بلا واسطة وكذلك أخرجه الطبراني في "معجمه الكبير"^(٢) عن أبي عون وأخرجه أبو نعيم في "الحلية"^(٣) عن خلّاد بن يحيى عن مسعر عن أبي عون قال: وقد رواه عن مسعر سفيان الثوري وشعبة وسفيان وإبراهيم بن عيينة وتفرد شعبة عن مسعر فقال: والمسكر من كلّ شراب اه، فثبت بذلك ترجيح [ما عليه عامة] الرواة وهو السكر بدون الميم، والله تعالى أعلم.

[قال الإمام أحمد رضا - رحمه الله - في "الفتاوى الرضوية":]

قال الطبري في "تهذيب الآثار"^(٤): حدثنا محمد بن موسى ثنا عبد الله بن عيسى ثنا داود بن أبي هند عن عكرمة عن ابن عباس رضي الله تعالى عنهما قال: حرّم الله الخمر بعينها والسكر من كلّ شراب، وأمّا ابن شداد فروى عنه أبو عون وعمار الدهني وأبو شبرمة على الوجوه التي علمت وعياش العامري عن أبي بكر بن أبي خيثمة قال: حدثنا محمد بن الصباح البزار أخبرنا شريك عن عياش العامري عن عبد الله بن شداد عن ابن عباس قال: حرمت الخمر بعينها والسكر من كلّ شراب، وقال:

(١) أخرجه الإمام الأعظم في "مسنده"، حرمت الخمر والسكر من كل شراب، ص ٥١٩.

(٢) أخرجه الطبراني في "الكبير" (١٠٨٣٩)، باب العين، عبد الله بن شداد عن ابن عباس، ٣٣٨/١٠.

(٣) أخرجه أبو نعيم في "الحلية" (١٠٤٦٠)، مسعر بن كدام، ٢٦٢/٧.

(٤) "تهذيب الآثار": لأبي جعفر محمد بن جرير الطبري (ت ٣١٠هـ).

("كشف الظنون"، ١/٥١٤).

وعياش العامري هو عياش بن عمر، قلت: ثقة من رجال مسلم وسليمان الشيباني وعنه شعبة عن ابن أبي خثيمة أيضاً وبلغه إلى أم المؤمنين ميمونة حيث قال: حدثنا علي الجعد أخبرنا شعبة عن سليمان الشيباني عن عبد الله بن شداد عن عبد الله بن عباس عن خالته ميمونة بنت الحارث رضي الله تعالى عنهم ورواه عن أبي عون الإمام الأعظم وسفيان الثوري ومسعر بن كدام و عبد الله بن عياش وقد وقعت روايتهم جميعاً في "مسند الإمام" ^(١) وشريك وأبو سلمة عند البزار ^(٢) *.

ورواه عن مسعر أبو نعيم الفضل بن دكين عند الطحاوي ^(٣) وابن أبي خثيمة ومن طريقه القاسم بن أصبغ فقال: حدثنا أحمد بن زهير (يعني: أبا

(١) انظر "مسند أبي حنيفة" مع شرح القاري، حرمت الخمر والسكر من كل شراب، ص ٥١٩.

(٢) "مسند البزار"، مسند طاوس عن ابن عباس، ١١/١٠٠، حديث: ٤٨١٧، (وجدنا الرواية عن ابن شبرمة عن عمار الدهني عن عبد الله بن شداد عن ابن عباس... إلخ) ❀ قال البزار: وقد رواه أبو عون عن عبد الله بن شداد، ورواه عن أبي عون، مسعر والثوري وشريك ولا نعلم رواه عن ابن شبرمة عن عمار الدهني عن ابن شداد عن ابن عباس إلا هشيم ولا عن هشيم إلا أبو سفيان ولم يكن هذا الحديث إلا عند محمد بن حرب وكان واسطياً ثقة، حدثنا زيد بن أكرم أبو طالب الطائي ثنا أبو داود ثنا شعبة عن مسعر عن أبي عون عن عبد الله بن شداد، فذكره، حدثنا أحمد بن منصور ثنا يزيد بن أبي حكيم ثنا سفيان عن أبي سلمة عن أبي عون عن ابن شداد عن ابن عباس، قال: وشعبة يقول: والمسكر، وقد رواه جماعة عن أبي عون فاقصرنا على رواية مسعر ولا نعلم روى الثوري عن مسعر حديثاً مسنداً إلا هذا الحديث، انتهى.

(٣) أخرجه الطحاوي في "مشكل الآثار"، باب بيان مشكل ما روي عن ابن عباس... إلخ، ١٢/٥٠٥. (مؤسسة الرسالة)

بكر بن أبي خيثمة) ثنا أبو نعيم الفضل بن دكين عن مسعر عن أبي عون عن عبد الله بن شداد عن ابن عباس رضي الله تعالى عنهما قال: حرمت الخمر بعينها القليل منها والكثير والسكر من كل شراب، قال البدر محمود عيني في "البنية"^(١): (قال ابن حزم: صحيح وتابع أبا نعيم جعفر بن عون فرواه عن مسعر كذلك... إلخ) وكذا تابعه قال ابن حزم: صحيح خلاد بن يحيى عند أبي نعيم في "الحلية"^(٢) وسفيان الثوري وشعبة وسفيان وإبراهيم ابنا عينة رفعه عن مسعر فقال عن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم كما في "الحلية" وبالجملته هؤلاء أربعة عن ابن عباس منهم: ابن شداد وعنه خمسة، منهم: أبو عون وعنه ستة، منهم، مسعر وعنه سبعة، منهم شعبة لم يذكر أحد منهم والسكر بزيادة الميم إلا شعبة قال أبو نعيم^(٣): (تفرّد شعبة بلفظه عن مسعر فيه فقال: والسكر من كل شراب) اهـ. فرواية الجماعة هي الأحقّ بالقبول إن فرض التنافي وأين التنافي! فإنّ السكر من كل شراب أو ما أسكر من كل شراب يحتمل القدر السكر من كل شراب احتمالاً جلياً واضحاً فكيف يقضى بالمحتمل على المتعين! وبالله التوفيق وبه ثبت والله الحمد أنّ أبا عون لم يخالف شعبة عن مسعر سائر الجملة من مسعر وعن أبي عون وعن ابن شداد وعن ابن عباس رضي الله تعالى عنهم، والعجب من الإمام ابن الهمام كيف تبع النسائي على هذا الكلام وزعم أنّ لفظ "السكر" تصحيف؟! وما التوفيق إلا بالله الخبير اللطيف

(١) "البنية"، كتاب الأشربة، ١٢/ ٣٥٤.

(٢) "حلية الأولياء"، مسعر بن كدام، ٧/ ٢٦٢، رقم: ١٠٤٦٠.

(٣) المرجع السابق.

والحمد لله رب العالمين^(١).

[٤٢٣] قوله: ثم لو ثبت ترجح المنع^(٢): وهو ما تقدّم^(٣) بيانه في تحريم [القليل].

[٤٢٤] قوله: ولو كان المراد* ما ذكرنا^(٤): لعلّ صوابه: ولو كان، كان المراد ما ذكرنا.

(١) "الفتاوى الرضوية"، ٢٥/١٧٨-١٨١.

(٢) "الفتح"، كتاب الحدود، باب حدّ الشرب، ٥/٨١، تحت قول "الهداية": ومن سكر من النبيذ حدّ... إلخ.

(٣) انظر "الفتح"، كتاب الحدود، باب حدّ الشرب، ٥/٨٠، تحت قول "الهداية": ومن سكر من النبيذ حدّ... إلخ.

❦ هكذا في نسخة الهندية التي عند الإمام [انظر "الفتح"، ٢/٦٢٠] أمّا في نسختنا: (ولو كان، كان المراد ما ذكرنا).

(٤) "الفتح"، كتاب الحدود، باب حدّ الشرب، ٥/٨١، تحت قول "الهداية": ومن سكر من النبيذ حدّ... إلخ.

كتاب السير

باب الغنائم وقسمتها

فصل في كيفية القسمة

[٤٢٥] قوله: ^(١) "عندنا إذا دعت الحاجة جاز"^(٢): عندنا يخص ذلك بالذمي؛ لأن المسألة التي استنبطه الشراح مفهوماً، أجمعت المتون* على تقييدها بالذمي لا غير أي: تلك* عبارة الكتاب^(٣): "لا يسهم لمملوك" إلى قوله: "ولا ذمي ولكن يرضخ لهم".....* وفي التعبير بالكافر مراداً به

(١) في "الهداية": (ولا يسهم لمملوك ولا امرأة ولا صبي ولا ذمي ولكن يرضخ لهم على حسب ما يرى الإمام) والمرأة يرضخ لها إذا كانت تداوي الجرحى وتقوم على المرضى؛ لأنها عاجزة عن حقيقة القتال فيقام هذا النوع من الإعانة مقام القتال بخلاف العبد؛ لأنه قادر على حقيقة القتال، والذمي إنما يرضخ له إذا قاتل أو دل على الطريق ولم يقاتل؛ لأن فيه منفعة للمسلمين إلا أنه يزداد على السهم في الدلالة إذا كانت فيه منفعة عظيمة، ولا يبلغ به السهم إذا قاتل؛ لأنه جهاد. ملتقطاً.

في "الفتح": وهل يستعان بالكافر عندنا إذا دعت الحاجة جاز، وهو قول الشافعي رحمه الله وابن المنذر، وجماعة لا يجوزون ذلك.

(٢) "الفتح"، كتاب السير، باب الغنائم وقسمتها، فصل في كيفية القسمة، ٢٤٢/٥، تحت قول "الهداية": ولا يسهم لمملوك... إلخ.

♣ في المخطوط هكذا: *استنبطه الشراح من كتب العبدان*، وما ذكرنا فهو ما فهمنا، والله تعالى أعلم.

♣ عبارة المخطوط: *وتبين شديداً*، والله تعالى أعلم.

(٣) انظر "البدية"، كتاب السير، باب الغنائم وقسمتها، فصل في كيفية القسمة، ٢٤١/٥.

♣ عبارة المخطوط هكذا: *وكان* ولم نطلع عليه بعد تتبع، والله تعالى أعلم.

الذمي خاصة كما سيأتي^(١) في وصايا الكتاب، من جاء وصية المسلم للكافر نصّ عن "غاية البيان"^(٢) و"الكفاية" وغيرهما أنّ المراد بالكافر الذمي كما بيّنته في "المحجة المؤتمنة في آية الممتحنة"^(٣) وهنا خصوص

(١) انظر "الهداية"، كتاب الوصايا، باب في صفة الوصية ما يجوز من ذلك... إلخ، ٣٥٥/٩.

(٢) "غاية البيان ونادرة الأقران" شرح "الهداية" للمرغيناني: لأمر كاتب بن أمير عمر قوام الدين الحنفي الإتقاني الفارابي (ت ١٧٥٨هـ). ("كشف الظنون"، ٢/٢٠٣٣).

(٣) قال الإمام أحمد رضا - رحمه الله تعالى - في "المحجة المؤتمنة":

في "الهداية": (يجوز أن يوصي المسلم للكافر، والكافر للمسلم. فالأول لقوله تعالى: ﴿لَا يَنْهَكُمُ اللَّهُ عَنِ الَّذِينَ لَمْ يُقَاتِلُوكُمْ فِي الدِّينِ﴾ الآية [الممتحنة: ٨]، والثاني لأنهم بعقد الذمة ساووا المسلمين في المعاملات، ولهذا جاز التبرع من الجانبين في حالة الحياة فكذا بعد الممات). (انظر "الهداية"، كتاب الوصايا، باب في صفة الوصية، ٣٥٥/٩). وفي "الجامع الصغير": (الوصية لأهل الحرب باطلة)؛ لقوله تعالى: ﴿إِنَّمَا يَنْهَكُمُ اللَّهُ عَنِ الَّذِينَ قَاتَلُوكُمْ فِي الدِّينِ﴾ الآية [الممتحنة: ٩]. ("الجامع الصغير"، كتاب الوصايا، ص ٥٢٤). والمراد بالكافر الذمي خاصاً [بدليل قوله: (إنهم بعقد الذمة)].

[ولذا شرح الإمام أكمل الدين في "العناية" هكذا]: (وصية المسلم للكافر الذمي وعكسها جائزة). (انظر "العناية"، كتاب الوصايا، باب في صفة الوصية، ٣٥٥/٩).

[قال الإمام الإتقاني في "غاية البيان":] (أراد بالكافر الذمي؛ لأنّ الحرب لا تجوز له الوصية على ما نبين)، [ونحوه في "الجوهرة النيرة" و"المستصفى"].

("غاية البيان"، كتاب الوصايا، ٩٦/٨، "الجوهرة النيرة"، كتاب الوصايا، ٣٦٩/٢).

[وقال في "الكفاية":] (أراد به الذمي بدليل التعليل ورواية "الجامع الصغير": أنّ الوصية لأهل الحرب باطلة). (انظر "الكفاية"، كتاب الوصايا، باب في صفة الوصية، ٣٥٥/٩).

[وعبر ذلك في "الوافي" و"الكتز" و"التنوير" وغيرها من المتون بما يلي:] (يجوز أن يوصي المسلم للذمي وبالعكس). ("الكتز"، كتاب الوصايا، ص ٤٧٧). =

= [في "التفسير الأحمدى":] (والحاصل: أن الآية الأولى إن كانت في الذمي والثانية في الحربي كما هو الظاهر وعليه الأكثرون كان دالاً على جواز الإحسان إلى الذمي دون الحربي، ولهذا تمسك صاحب "الهداية" في باب الوصية: أن الوصية للذمي جائزة دون الحربي؛ لأنه نوع إحسان، ولهذا المعنى قال في باب الزكاة: إن الصدقة النافلة يجوز إعطاؤها للذمي دون الحربي).

(التفسيرات الأحمدية، الممتحنة، تحت الآية: ٩، ص ٦٩٩-٧٠٠).

[في "النهاية" للإمام السغناقي و"غاية البيان" للإمام الإيتاني و"البحر الرائق" و"غنية ذوي الأحكام" للعلامة الشرنبلالي] واللفظ لـ "البحر": (صَحَّ دفع غير الزكاة إلى الذمي لقوله تعالى: ﴿لَا يَنْهَكُمُ اللَّهُ عَنِ الَّذِينَ لَمْ يُقَاتِلُوكُمْ فِي الدِّينِ﴾ الآية. وقيد بالذمي؛ لأن جميع الصدقات فرضاً كانت أو واجبةً أو تطوعاً لا تجوز للحربي اتفاقاً كما في "غاية البيان"؛ لقوله تعالى: ﴿يَنْهَكُمُ اللَّهُ عَنِ الَّذِينَ قَاتَلُوكُمْ فِي الدِّينِ﴾، وأطلقه فشمّل المستأمن، وقد صرح به في "النهاية").

("البحر"، كتاب الزكاة، باب المصرف، ٢/٤٢٣-٤٢٤).

[في "تبين الحقائق" للإمام الزيلعي ثم في "فتح الله المعين" للسيد أبي السعود الأزهري:] (لا يجوز دفع الزكاة إلى ذمي، وقال زفر: يجوز لقوله تعالى: ﴿لَا يَنْهَكُمُ اللَّهُ عَنِ الَّذِينَ لَمْ يُقَاتِلُوكُمْ فِي الدِّينِ﴾ صرف الصدقات كلها إليهم بخلاف الحربي المستأمن حيث لا يجوز دفع الصدقة إليه؛ لقوله تعالى: ﴿إِنَّمَا يَنْهَكُمُ اللَّهُ عَنِ الَّذِينَ قَاتَلُوكُمْ فِي الدِّينِ﴾، وأجمعوا على أن فقراء أهل الحرب خرجوا من عموم الفقراء)، ملخصاً.

("التبيين"، كتاب الزكاة، باب المصرف، ٢/١١٩، "فتح الله المعين"، كتاب الزكاة، باب المصرف، ١/٤٠٨).

[في "الجوهرة النيرة":] (إنما جازت الوصية للذمي، ولم تجز للحربي لقوله تعالى: ﴿لَا يَنْهَكُمُ اللَّهُ عَنِ الَّذِينَ لَمْ يُقَاتِلُوكُمْ فِي الدِّينِ وَلَمْ يُخْرِجُوكُمْ مِنْ دِينِكُمْ أَنْ تَبَرُّوهُمْ﴾ ثم

قال: ﴿إِنَّمَا يَنْهَكُمُ اللَّهُ عَنِ الَّذِينَ قَتَلُواكُمْ فِي الدِّينِ﴾ (الآية).

(*"الجوهرة"*، كتاب الوصايا، ٢/٣٦٩).

[في *"الكافي"*:] (يجوز أن يدفع غير الزكاة إلى ذمي، وقال أبو يوسف والشافعي: لا

يجوز كالزكاة، ولنا قوله تعالى: ﴿لَا يَنْهَكُمُ اللَّهُ عَنِ الَّذِينَ لَمْ يُقَتِّلُواكُمْ فِي الدِّينِ وَلَمْ

يُخْرِجُواكُمْ مِنْ دِينِكُمْ أَنْ تَبْرُوهُمْ﴾. (*"الكافي"*، كتاب الزكاة، باب المصرف، ١/١٩١).

[في *"فتح القدير"*:] (الفقراء في الكتاب عام خصّ منه الحربي بالإجماع، مستندين إلى

قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا يَنْهَكُمُ اللَّهُ عَنِ الَّذِينَ قَتَلُواكُمْ فِي الدِّينِ﴾).

(انظر *"الفتح"*، كتاب الزكاة، باب من يجوز دفع الصدقة إليه ومن لا يجوز، ٢/٢٠٧-٢٠٨).

(*"الفتاوى الرضوية"*، الرسالة: *"المحجة المؤتمنة في آية الممتحنة"*، ١٤/٤٣٧-٤٤١).

اليهود ليسوا من المشركين الذين قال رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم في الآثار

الأول أنه لا نستعين بهم أولئك عبدة الأوثان وهؤلاء أهل الكتاب والغلبة لنا؛ لأننا

الأعلون عليهم وهم أتباع لنا وهكذا حكمهم الآن عند كثير من أهل العلم منهم أبو

حنيفة وأصحابه رضي الله تعالى عنهم يقولون: لا بأس بالاستعانة بأهل الكتاب في

قتال من سواهم إذا كان حكمنا هو الغالب ويكرهون ذلك إذا كان أحكامنا بخلاف

ذلك ونعوذ بالله من تلك الحال.

[في *"المتعصر"* للعلامة يوسف الحنفي:] الممتنع الاستعانة بالمشرك واليهود ليسوا من

المشركين هكذا حكمهم عند أبي حنيفة وأصحابه إذا كان حكمنا هو الغالب بخلاف

ما إذا لم يكن غالباً نعوذ بالله، (ملتقطاً).

(ما بين المعكوفين معرب من الأردية)

(*"الفتاوى الرضوية"*، الرسالة: *"المحجة المؤتمنة في آية الممتحنة"*، ١٤/٥٠٧-٥٠٨).

آخر نصّ عليه الإمام الطحاوي في "مشكل الآثار"^(١) نقلاً عن أبي حنيفة وأصحابه رضي الله تعالى عنهم أنّ الجواز إنّما هو في الكتابي أمّا المشرك فلا، ولا كرامته* حيث قال^(٢): (هكذا حكمهم الآن عند كثير من أهل العلم منهم: أبو حنيفة وأصحابه رضي الله تعالى عنهم يقولون: لا بأس بالاستعانة بأهل الكتاب في قتال من سواهم إذا كان حكمنا هو الغالب ويكرهون ذلك إذا كانت أحكامنا بخلاف ذلك ونعوذ بالله من تلك الحال) اه، وقال قبله^(٣): (اليهود ليسوا من المشركين الذين قال رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم أنّه لا يستعين بهم أولئك عبدة الأوثان وهؤلاء أهل الكتاب) وتام الكلام في رسالتنا المذكورة بتوفيق الله تعالى.

[٤٢٦] قوله: ^(٤) وأسند الواقدي إلى محيصة^(٥): الذي في "نصب

(١) "مشكل الآثار": لأبي جعفر أحمد بن محمد بن سلامة بن سلمة الأزدي الطحاوي، (ت ٣٢١هـ). ("الأعلام" للزركلي، ١/٢٠٦).

* في المخطوط هكذا: **بِقَوْلِهِمْ**، وما ذكرنا فهو موافق لفهمنا، والله تعالى أعلم.

(٢) "مشكل الآثار"، باب بيان مشكل ما روي عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في الاستعانة... إلخ، ١٦٦/٢، الجزء الثالث، تحت الحديث: ٢٧٦٣.

(٣) المرجع السابق ص ١٦٥.

(٤) في "الفتح": وأسند الواقدي إلى محيصة قال: وخرج رسول الله صلى الله عليه وسلم بعشرة من يهود المدينة غزا بهم أهل خيبر وأسهم لهم كسهمان المسلمين ويقال: أحذاهم ولم يسهم لهم.

(٥) "الفتح"، كتاب السير، باب الغنائم وقسمتها، فصل في كيفية القسمة، ٢٤٣/٥، تحت قول "الهداية": ولا يسهم لمملوك... إلخ.

الراية"^(١): أخرج الواقدي عن حرام بن سعد بن محيصة فإذن هو مرسل.
[٤٢٧] قوله: ^(٢) في غزوة بدر رجاء أن يسلم ^(٣): إلى هنا كله كلام
الإمام الشافعي كما بيّنه في "نصب الراية"^(٤).

(١) "نصب الراية"، كتاب السير، باب الغنائم وقسمتها، فصل في كيفية القسمة،
٦٣٩/٣.

(٢) في "الفتح": وقال الشافعي رحمه الله: ردّه صلى الله عليه وسلم المشرك والمشرّكين
كان في غزوة بدر ثمّ إنّ عليه الصلاة والسلام استعان في غزوة خيبر بيهود من بني
قينقاع واستعان في غزوة حنين سنة ثمان بصفوان بن أمية وهو مشرك، فالردّ إن كان
لأجل أنّه مخير بين أن يستعين به وأن يرده كما له ردّ المسلم المعنى يخافه فليس
واحد من الحديثين مخالفاً للآخر، وإن كان لأجل أنّه مشرك فقد نسخ ما بعده، ولا
بأس أن يستعان بالمشرّكين على قتال المشركين إذا خرجوا طوعاً ويرضخ لهم ولا
يسهم لهم ولا يكون لهم راية تخصّصهم ولم يثبت عن النبي صلى الله عليه وسلم أنّه
أسهم لهم، ولعلّ ردّه من ردّه في غزوة بدر رجاء أن يسلم.

(٣) "الفتح"، كتاب السير، باب الغنائم وقسمتها، فصل في كيفية القسمة، ٢٤٣/٥،
تحت قول "الهداية": ولا يسهم لمملوك... إلخ.

(٤) "نصب الراية"، كتاب السير، باب الغنائم وقسمتها، فصل في كيفية القسمة،
٦٤١/٣.

باب المستأمن

[٤٢٨] قوله: ^(١) لم يملكها ^(٢): لأنه لم يأخذها قهراً وبقي النكاح.

[٤٢٩] قوله: ^(٣) عدم القضاء كما في.....

(١) في "الفتح": لو تزوج في دار الحرب منهم ثم أخرجها إلى دار الإسلام قهراً ملكها فينفسخ النكاح ويصح بيعه فيها، وإن طاوخته فخرجت طوعاً معه لا يصح بيعها؛ لأنه لم يملكها، واعلم أنهم أخذوا في تصويرها ما إذا أضمر في نفسه أنه يخرجها لبيعها ولا بد منه، فإنه لو أخرجها كرهاً لا لهذا الغرض بل لاعتقاده أن له أن يذهب بزوجه حيث شاء إذا أوفاها معجل مهرها ينبغي أن لا يملكها.

(٢) "الفتح"، كتاب السير، باب المستأمن، ٢٦٧/٥، تحت قول "الهداية": وإذا دخل المسلم دار الحرب تاجراً... إلخ.

(٣) في "الهداية": (وإذا دخل المسلم دار الحرب بأمان فأدانه حربياً أو أدان هو حربياً أو غضب أحدهما صاحبه ثم خرج إلينا واستأمن الحربي لم يقض لواحد منهما على صاحبه بشيء) أما الإدانة فلأن القضاء يعتمد الولاية ولا ولاية وقت الإدانة أصلاً ولا وقت القضاء على المستأمن؛ لأنه ما التزم حكم الإسلام فيما مضى من أفعاله وإنما التزم ذلك في المستقبل.

في "الفتح": ولكن يفتى بأنه يجب عليه القضاء فيما بينه وبين الله تعالى، وهذا قاصر كما ترى لا يشمل وجه عدم القضاء على المسلم؛ ولذا قال أبو يوسف: يقضى على المسلم وعموم عدم القضاء كما في "الهداية" قول أبي حنيفة ومحمد، واستشكل قولهما بأن المسلم ملتزم أحكام الإسلام مطلقاً وصار كما لو خرجا مسلمين، وكون أبي حنيفة اعتبر ديانة كل منهما عند القضاء هو أيضاً مما يحتاج إلى موجب، وأجاب في "الكافي" بأن ذلك للتسوية بين الخصمين، ولا يخفى ضعفه؛ فإن وجوب التسوية بينهما ليس في أن يبطل حق أحدهما بلا موجب لوجوب إبطال حق الآخر بموجب بل إنما ذلك في الإقبال والإقامة والإجلاس ونحو ذلك، والإدانة البيع بالدين، والاستدانة الابتياح بالدين.

"الهداية"^(١): أي: عدم القضاء المذكور في "الهداية" ليس قولهم جميعاً بل هو قول الطرفين فقط.

[٤٣٠] قوله: لو خرجا مسلمين^(٢): فإنه يقضى لأحدهما على صاحبه في الاستدانة لكونها حين كانت بالتراضي والآن هما تحت الولاية مع التزام أحكام الإسلام من الفريقين.

[٤٣١] قوله: اعتبر ديانة^(٣): أي: كونهما جميعاً مسلمين.

[٤٣٢] قوله: ممّا يحتاج إلى موجب، وأجاب في "الكافي"^(٤): فإنّ المسلم [فيما وإن لم يكن له] على صاحبه لعدم التزام صاحبه بأحكام الإسلام [فيما مضى فلم لا يقضى على المسلم لصاحبه مع التزامه بها] حيث يكون.

[٤٣٣] قوله: للتسوية بين الخصمين^(٥): فإذا لم تكن تقضى على الحربي للمسلم فالتسوية في أن لا تقضى للحربي أيضاً على المسلم.

[٤٣٤] قوله: أحدهما بلا موجب^(٦): وهو الحربي المستأمن.

[٤٣٥] قوله: ولا وقت القضاء على المستأمن^(٧):

(١) "الفتح"، كتاب السير، باب المستأمن، ٥/٢٦٨، تحت قول "الهداية": وإذا دخل المسلم دار الحرب بأمان... إلخ.

(٢) المرجع السابق.

(٣) المرجع السابق.

(٤) المرجع السابق.

(٥) المرجع السابق.

(٦) المرجع السابق.

(٧) "الهداية"، كتاب السير، باب المستأمن، ٥/٢٦٧. [أولین ص ٥٦٤]

أقول: لو كان انهدام الولاية [عند انعقاد السبب كافياً في] امتناع القضاء وإن كانت الولاية ثابتة حين القضاء [فلا حاجة] إلى هذه الزيادة وهذا أيضاً يؤيد [الاحتمال] الآتي؛ فإنَّ الولاية ثابتة على مسلم حين القضاء باعتبار ما مضى أيضاً [لالتزامه أحكام] الإسلام في كل حين [ولكنه مناف] قوله^(١): (يقضى على المسلم)؛ لأنَّ الولاية ثابتة حال القضاء وهو ملتزم [بحكم] الإسلام حيث يكون.

[٤٣٦] قوله: ^(٢) ولا ترجيح لأحدهما على الآخر^(٣): بخلاف مسألة المسلم والمستأمن فإنه يلزم في القضاء على المسلم ترجيح المستأمن عليه حيث يقضى له ولا يقضى عليه.

(١) انظر "الفتح"، كتاب السير، باب المستأمن، ٢٦٧/٥، تحت قول "الهداية": وإذا دخل المسلم دار الحرب بأمان... إلخ.

(٢) في "الهداية": (وإذا دخل المسلم دار الحرب بأمان فأدانه حربي أو أدان هو حربيًا أو غصب أحدهما صاحبه ثم خرج إلينا واستأمن الحربي لم يقض لواحد منهما على صاحبه بشيء ولو خرجا مسلمين قضى بالدين بينهما ولم يقض بالغصب) أمّا المدينة فلأنها وقعت صحيحة لوقوعها بالتراضي والولاية ثابتة حالة القضاء لالتزامهما بأحكام الإسلام.

في "الفتح": ولا ترجيح لأحدهما على الآخر إذ لم يقض لأحدهما دون الآخر بل سَوَّينا بينهما وعلى قول أبي يوسف لا يحتاج إلى هذه العلاوة؛ إذ يقضى للحربي على المسلم على قوله كما ذكرنا.

(٣) "الفتح"، كتاب السير، باب المستأمن، ٢٦٨/٥، تحت قول "الهداية": وإذا دخل المسلم دار الحرب بأمان... إلخ.

[٤٣٧] قوله: إلى هذه العلاوة^(١): أي: إلى قوله: ولا ترجيح... إلخ^(٢).

[٤٣٨] قوله: ^(٣) أنه ليس على الإمام إقامته^(٤):

أقول: الظاهر.....

(١) "الفتح"، كتاب السير، باب المستأمن، ٢٦٨/٥، تحت قول "الهداية": وإذا دخل

المسلم دار الحرب بأمان... إلخ.

(٢) هكذا يبدو لنا من المخطوط، والله تعالى أعلم.

(٣) في "الهداية": (وإذا دخل مسلمان دار الحرب بأمان فقتل أحدهما صاحبه عمداً أو خطأ

فعلى القاتل الدية في ماله وعليه الكفارة في الخطأ) أما الكفارة فلا إطلاق الكتاب، وأما

الدية فلأن العصمة الثابتة بالإحراز بدار الإسلام لا تبطل بعارض لدخول بالأمان، وإنما

لا يجب القصاص؛ لأنه لا يمكن استيفاؤه إلا بمنعة، ولا منعة دون الإمام وجماعة

المسلمين، ولم يوجد ذلك في دار الحرب، وإنما تجب الدية في ماله في العمد.

في "الفتح": وإذا سقط القصاص وجبت الدية؛ لأنه بسقوطه بعارض مقارن للقتل

ينقلب كقتل الرجل ابنه، ولا يخفى أن المراد أنه ليس على الإمام إقامته إذا طلب

الولي تمكينه منه، ولا يحل لولي المقتول قتل القاتل إذا قدر عليه؛ لأن القتل لم

ينعقد سبباً موجباً للقصاص وهو مشكل؛ لأن كون الولاية قاصرة وقت السبب لا

تمنع من القضاء عند الطلب إذا كانت ثابتة عنده كما لو رفع إلى قاض مطالبة بضمن

مبيع صدر البيع فيه قبل ولاية القاضي فإن ولايته منعدمة عند السبب، وعليه أن

يقضي بالضمن عند المرافعة؛ لأن العصمة المؤثرة بالإسلام قائمة، والقتل العمد

العدوان ثابت وهو السبب، والمانع وهو استيفاء الإمام منتف لما ذكر عن أبي

يوسف أن الإقامة ينفرد بها الولي فمنعه منه خلاف الدليل.

(٤) "الفتح"، كتاب السير، باب المستأمن، ٢٦٩/٥، تحت قول "الهداية": وإذا دخل

مسلمان دار الحرب بأمان فقتل... إلخ.

[٤٣٩] قوله: لا تمنع من القضاء عند الطلب^(١):

فإن قلت: لِمَ لَمْ يحكم على الحربي المستأمن بما أَدان من مسلم مستأمن في دارهم فإنه حين القضاء تحت ولايتنا وإن لم يكن عند انعقاد السبب؟.

قلت: دخوله تحت ولايتنا ليس لأنه صار من أهل ولايتنا بل برضاه بأحكام الإسلام حين استأمن وإنما التزم فيما يأتي لا فيما مضى، فالولاية حين القضاء منتفية فيما مضى وإن كانت ثابتة فيما يأتي؛ ولذا إن أَدان مسلم مسلماً في دار الحرب ثم رفعنا إلينا قضيته بالدين على المديون؛ لأنَّ الولاية عليه بالإسلام لا بمجرد رضاه، والإسلام يعمُّ الحكم فيما مضى وفيما يأتي فكانت الولاية حين القضاء ثابتة في الماضي والآتي جميعاً، ألا ترى أنَّ الحربيين إذا أتيا دارنا مسلمين قضيتهما لأحدهما على الآخر لاعترافهما بأحكام الإسلام! فتناولت الولاية حين القضاء به في كلِّ ما جرى. وقد ذكرنا كلاماً نفيساً إن شاء الله تعالى ممَّا يتعلق بهذا على هامش "رد المحتار" قبيل باب قطع الطريق، ٣/٣٣٧^(٢).

[٤٤٠] قوله: أفاد أنَّ الحربي الذي دخل دار الإسلام من [قبل استئمان] مملوك له مباح لنا غير معصوم.

(١) "الفتح"، كتاب السير، باب المستأمن، ٥/٢٦٩، تحت قول "الهداية": وإذا دخل مسلمان دار الحرب بأمان فقتل... إلخ.

(٢) "جَدَّ الممتار"، كتاب الحدود، باب كيفية القطع وإثباته، ٥/٣٦٠-٣٦١.

باب العشر والخراج

[٤٤١] قوله: ^(١) "وظهر منه أيضاً أن كون المسلم ^(٢):"

هذا تقرير الإمام شمس الأئمة السرخسي ولم يرتض به الشارح المحقق في باب زكاة الزروع ١٢/٢ ^(٣) وحقق أن هذا ليس في ابتداء التوظيف في شيء بل هو انتقال وظيفة تقررت على الماء.

(١) في "الهداية": (ومن أحياء أرضاً مواتاً فهي عند أبي يوسف معتبرة بحيزها، فإن كانت من حيز أرض الخراج فهي خراجية) والبصرة عنده عشرية (وقال محمد: إن أحيائها بشر حفرها أو بعين استخراجها أو ماء دجلة أو الفرات أو الأنهار العظام التي لا يملكها أحد فهي عشرية وإن أحيائها بماء الأنهار التي احتفرها الأعاجم فهي خراجية) لما ذكرنا من اعتبار الماء؛ إذ هو السبب للنماء ولأنه لا يمكن توظيف الخراج ابتداء على المسلم كرهاً فيعتبر في ذلك الماء؛ لأن السقي بماء الخراج دلالة التزامه.

في "الفتح": وقد ظهر من قوله: "ولأنه لا يمكن توظيف الخراج على المسلم" إلى آخره أن المراد بموضوع المسألة: أعني قوله: ومن أحياء أرضاً مواتاً لمسلم، ولا بد من ذلك؛ لأنه لو أحيائها ذمي كانت خراجية سواء سقيت عند محمد بماء السماء أو نحوه أو لا وسواء كانت عند أبي يوسف من حيز أرض الخراج أو العشر، وظهر منه أيضاً أن كون المسلم لا يبدأ بتوظيف الخراج كما ذكره محمد في "الزيادات" هو فيما إذا لم يكن منه صنع يستدعي ذلك وهو السقي بماء الخراج، وهذا؛ لأن الخراج جزاء المقاتلة على حمايتهم فما سقي بما حموه وجب فيه.

(٢) "الفتح"، كتاب السير، باب العشر والخراج، ٢٨١/٥، تحت قول "الهداية": وفي "الجامع الصغير": كل أرض فتحت عنوة... إلخ

(٣) انظر "الفتح"، كتاب الزكاة، باب زكاة الزروع والثمار، ١٩٨/٢، تحت قول "الهداية": لأن الوظيفة تدور في مثله مع الماء.

[٤٤٢] قوله: ^(١) "وهو السقي من ماء الخراج... إلخ":

أقول: لا يخفى عليك أن هذا الكلام إنما يناسب مذهب محمد وإلا فأبويوسف لا يعتبر السقي من ماء الخراج فلا وجه لإيراده في هذا المقام ظاهراً فتأمل فإنّ الجواب واضح فإنّ المسألة قد ذكر فيها القولين فإذا خصّ تصديرها بالمسلم خصّ في قول محمد أيضاً وثبت عن قول محمد أن المسلم إذا أحى أرضاً بماء خراجي وظف عليه الخراج بدءاً فوجب تقييد قولهم المذكور بما إذا لم يأت منه ما يدل على التزامه.

(١) في "البداية": ومن أحيا أرضاً مواتاً فهي عند أبي يوسف معتبرة بحيزها.

في "العناية": (قوله: ومن أحيا أرضاً مواتاً... إلخ) قيل هذا الإطلاق محمول على المقيّد، وهو ما إذا كان المحيي مسلماً وأما إذا كان ذميّاً فعليه الخراج وإن كانت من حيز أرض العشر، وإذا كان هذا مقيّداً بكونه مسلماً وجب أن يقيّد قولهم: المسلم لا يبتدأ بتوظيف الخراج بأنه إذا لم يكن منه صنيع يقتضي ذلك وهو السقي من ماء الخراج.

(٢) "العناية"، كتاب السير، باب العشر والخراج، ٥/ ٢٨٠، تحت قول "الهداية": ومن أحيا أرضاً مواتاً فهي عند أبي يوسف معتبرة بحيزها.

باب أحكام المرتدين

[٤٤٣] قوله: ^(١) وأبقوا المسلمين كما وقع ^(٢): الذي في "رد المحتار"
٤٧٠/٣ ^(٣) نقلاً عنه: (ونفوا المسلمين).

(١) في "الفتح": في البلاد التي استولى عليها التتر وأجروا أحكامهم فيها وأبقوا المسلمين
كما وقع في خوارزم وغيرها إذا استولى عليها الزوج بعد الردة ملكها؛ لأنها صارت
دار حرب في الظاهر من غير حاجة إلى أن يشتريها من الإمام.

(٢) "الفتح"، كتاب السير، باب أحكام المرتدين، ٣١٠ / ٥، تحت قول "الهداية": وأما
المرتدة فلا تقتل ولكن تحبس... إلخ.

(٣) "رد المحتار"، كتاب الجهاد، باب المرتد، ٣٨٧ / ٦.

كتاب المفقود

[٤٤٤] قوله: ^(١) التي يعتد بها وهذه ليست ^(٢): بل هو أحسن ما يعتد به وقد اختاره الإمام المحقق في "الفتح" ^(٣) للحديث.

(١) في "البداية": إذا غاب الرجل فلم يعرف له موضع ولا يعلم أحي هو أم ميّت؟ نصب القاضي من يحفظ ماله ويقوم عليه ويستوفي حقه ولا يبيع ما لا يخاف عليه الفساد في نفقة ولا غيرها وإذا تمّ له مائة وعشرون سنة من يوم ولد حكمنا بموته. ملقطاً.

في "العناية": (قوله: وإذا تمّ له مائة وعشرون سنة) اختلفت روايات أصحابنا في مدة المفقود، فروى الحسن عن أبي حنيفة أنّها مائة وعشرون سنة من يوم ولد فإذا مضت هذه المدة حكمنا بموته. قيل: وهذا يرجع إلى قول أهل الطبائع والنجوم فإنهم يقولون: لا يجوز أن يعيش أحد أكثر من هذه المدة، وفي ظاهر الرواية يقدر بموت الأقران فإنه إذا لم يبق أحد من أقرانه حيّاً حكم بموته، وفي المروي عن أبي يوسف بمائة سنة؛ لأنّ الظاهر أن لا يعيش أحد في زماننا أكثر من مائة سنة، وقدر بعضهم بتسعين؛ لأنّه متوسط ليس بغالب ولا نادر، والأرفق أن يقدر بتسعين؛ لأنّه أقلّ ما ذكر فيه من المقادير. ملقطاً.

في "الحواشي السعدية": (قوله: والأرفق... إلخ) أقول: في التعليل نوع قصور والأولى أن يضمّ إليه والتفحص عن حال الأقران أنّهم ماتوا أولاً غير ممكن عادة كما صرح به العلامة الكاكي ولكن لا يخفى أنّ سلب الإمكان إنّما يصحّ إذا اعتبر أقرانه في جمع البلدان ثمّ ذكر في "شروح الفرائض السراجية" أنّه ذهب بعضهم إلى أنّها سبعون سنة لما ورد في الحديث المشهور في أعمار هذه الأمة ففي تعليل الشارح بحث إلّا أن يقال: المراد المقادير التي يعتد بها وهذه ليست كذلك فليتامل.

(٢) "الحواشي السعدية"، كتاب المفقود، ٣٧٣/٥، تحت قول "العناية": والأرفق... إلخ.

(٣) انظر "الفتح"، كتاب المفقود، ٣٧٤/٥، تحت قول "الهداية": وإذا تمّ له مائة وعشرون سنة... إلخ.

كتاب الشركة

[٤٤٥] قوله: ^(١) وفي كذا من التجارات البزازية ^(٢): أو في عموم التجارات كما يأتي ^(٣) متناً.

[٤٤٦] قوله: ^(٤) [فأجاز شريكه كان بينهم أثلاثاً]*: ويكون شركة ملك لا عقد [كما ذكر] في "رد المحتار" ص ٥٤٢ و ٥٤٤ ^(٥).

(١) في "البداية": الشركة ضربان: شركة أملاك، وشركة عقود، فشركة الأملاك: العين يرثها رجلان أو يشتريانها فلا يجوز لأحدهما أن يتصرف في نصيب الآخر إلا بإذنه، وكل واحد منهما في نصيب صاحبه كالأجنبي والضرب الثاني: شركة العقود، وركنها الإيجاب والقبول، وهو أن يقول أحدهما: شاركتك في كذا وكذا ويقول الآخر: قبلت. في "الفتح": (قوله: والضرب الثاني شركة العقود... إلخ) ثم فسرهما المصنف بقوله: وهو أن يقول أحدهما: شاركتك في كذا وكذا ويقول الآخر: قبلت، أي: في كذا من المال وفي التجارات البزازية أو البقالية في العنان أو في كل مالي ومالك وهما متساويان وفي جميع التجارات.

(٢) "الفتح"، كتاب الشركة، ٣٧٨/٥، تحت قول "الهداية": والضرب الثاني... إلخ.

(٣) انظر "الهداية"، كتاب الشركة، ٣٧٩/٥.

(٤) في "الفتح": روى ابن سماعة عن أبي يوسف رحمه الله أن أحد الشريكين إذا قال لرجل: أشركتك في هذا العبد فأجاز شريكه كان بينهم أثلاثاً؛ لأن الإجازة في الانتهاء كالإذن في الابتداء، وكذا لو أشركه أحدهما في نصيبه ولم يسم في كم أشركه ثم أشركه الآخر في نصيبه كان له النصف.

❖ "الفتح"، كتاب الشركة، ٣٨٨/٥، تحت قول "الهداية": وإن ورث أحدهما مالاً... إلخ.

(٥) "رد المحتار"، كتاب الشركة، فصل في الشركة الفاسدة، ٥٠٢-٥٠٣.

فصل في الشركة الفاسدة

[٤٤٧] قوله: ^(١) لا يملكه إلا بالشراء^(٢):

أقول: هذا عجيب؛ فإن الملك هاهنا بمعنى الاختيار والتوكيل بالشراء وهو تمليك الشراء بدون التوكيل.

(١) في "الهداية": (لا تجوز الشركة في الاحتطاب والاصطياد، وما اصطاده كل واحد منهما أو احتطبه فهو له دون صاحبه) وعلى هذا الاشتراك في أخذ كل شيء مباح؛ لأن الشركة متضمنة معنى الوكالة، والتوكيل في أخذ المال المباح باطل؛ لأن أمر الموكل به غير صحيح والوكيل يملكه بدون أمره فلا يصلح نائباً عنه.

في "العناية": (قوله: لأن أمر الموكل به غير صحيح) والوكيل يملكه دليلان على المطلوب، تقرير الأول: المدعي أن التوكيل في أخذ المباح باطل؛ لأنه يقتضي صحة أمر الموكل بما وكل به وهو أخذ المباح، وأمر الموكل بأخذه غير صحيح؛ لأنه صادم غير محل ولايته، وتقرير الثاني: التوكيل بأخذ المباح باطل؛ لأن الوكيل يملكه بدون أمر الموكل، ومن تملك شيئاً بدون أمر الموكل لا يصلح أن يكون نائباً عنه؛ لأن التوكيل إثبات ولاية التصرف فيما هو ثابت للموكل وليس بثابت للوكيل، وهذا المعنى لا يتحقق فيمن يملك بدون أمره لثلاً يلزم إثبات الثابت، ونوقض الثاني بالتوكيل بشراء عبد غير معين؛ فإن الوكيل يملكه بدون أمر الموكل بالشراء لنفسه قبل التوكيل وبعده ومع ذلك صلح أن يكون نائباً عن الموكل، والجواب أن معناه يملكه بدون أمر الموكل بلا عقد، وصورة النقص ليست كذلك فإنه لا يملكه إلا بالشراء.

(٢) "العناية"، كتاب الشركة، فصل في الشركة الفاسدة، ٥/ ٤١٠، تحت قول "الهداية": لأن أمر الموكل به غير صحيح.

[٤٤٨] قوله: ^(١) والكلام في التوكيل ^(٢):

فإن هنا لا يثبت حق على الموكل.

[٤٤٩] قوله: ملكه له ملك الموكل ^(٣): فلا شركة بل يستبد به القائل.

[٤٥٠] قوله: فلم لا يكون للغير؟ يجاب بأن إطلاق ^(٤):

أقول: الإحراز بسبب الملك وقد تم له فملك ولا ينقل لغيره بمجرد القصد كمن شري غير مضاف إلى زيد ونيتته أنه يشتريه لزيد لم يكن لزيد.

(١) في "الفتح": (قوله: بدون أمر الموكل فلا يصلح الوكيل نائباً) عن الموكل؛ لأن التوكيل إثبات ولاية لم تكن ثابتة للوكيل، وهذا لم يوجد ها هنا فإذا لم تثبت الوكالة لم تثبت الشركة، واستشكل بالتوكيل بشراء عبد بغير عينه فإنه يجوز مع أن الوكيل يملك شراءه لنفسه قبل التوكيل وبعده، وحاصل الجواب أن الوكيل ليس قادراً باعتبار آخر وهو شغل ذمة الموكل بالثمن لو لا الوكالة فيها تثبت له ولاية أن يشغل ذمته به بعد أن لم يكن يقدر عليه. وحاصل هذا أن التوكيل بما يوجب حقاً على الموكل يتوقف على إثباته الولاية عليه في ذلك، والكلام في التوكيل بخلافه، وإنما الوجه أن الشرع جعل سبب ملك المباح سبق اليد إليه، فإذا وكله به فاستولى عليه سبق ملكه له ملك الموكل، ولو قيل عليه هذا إذا استولى عليه بقصده لنفسه فأما إذا قصد ذلك لغيره فلم لا يكون للغير؟ يجاب بأن إطلاق نحو قوله صلى الله عليه وسلم: ((الناس شركاء في ثلاث)) لا يفرق بين قصد وقصد.

(٢) "الفتح"، كتاب الشركة، فصل في الشركة الفاسدة، ٥ / ٤١٠، تحت قول "الهداية": لأن أمر الموكل به.

(٣) المرجع السابق.

(٤) المرجع السابق.

كتاب الوقف

[٤٥١] قوله: ^(١) ولو لم يجعل آخره للفقراء ^(٢): ولا يجعل للبيعة شيء كما في "الإسعاف" ^(٣).

[٤٥٢] قوله: والأكسية ^(٤): الذي في "رد المحتار" ^(٥) عنه: (دوماً وند).

[٤٥٣] قوله: ^(٦) ((نفقة الرجل على نفسه.....

(١) في "الفتح": وشرط صحة وقفه أن يكون قرية عندنا وعندهم، فلو وقف على بيعة مثلاً فإذا خربت يكون للفقراء كان ابتداءً، ولو لم يجعل آخره للفقراء كان ميراثاً عنه.

(٢) "الفتح"، كتاب الوقف، ٤١٧/٥.

(٣) "الإسعاف في أحكام الأوقاف"، أوقاف أهل الذمة والصابئة... إلخ، ص ١١٩: للشيخ برهان الدين إبراهيم بن موسى بن أبي بكر الطرابلسي (ت ٩٢٢ هـ).

(٤) "كشف الظنون"، ٨٥/١، "فهرس مخطوطات"، ٤٧/١.

(٥) "الفتح"، كتاب الوقف، ٤٣٢/٥، تحت قول "الهداية": ولا يجوز وقف ما ينقل ويحول.

(٦) "رد المحتار"، كتاب الوقف، مطلب في وقف الدراهم والدنانير، ٥٥٨/٦.

(٦) في "الهداية": (إذا جعل الواقف غلة الوقف لنفسه أو جعل الولاية إليه جاز عند أبي يوسف) قال رضي الله عنه: ذكر فصلين شرط الغلة لنفسه وجعل الولاية إليه أما الأول فهو جائز عند أبي يوسف ولا يجوز على قياس قول محمد ولأبي يوسف ما روي أن النبي عليه الصلاة والسلام كان يأكل من صدقته والمراد منها صدقته الموقوفة، ولا يحل الأكل منها إلا بالشرط فدل على صحته؛ ولأن الوقف إزالة الملك إلى الله تعالى على وجه القرية على ما بيناه فإذا شرط البعض أو الكل لنفسه، فقد جعل ما صار مملوكاً لله تعالى لنفسه لا أنه يجعل ملك نفسه لنفسه، وهذا جائز كما إذا بنى خاناً أو سقاية أو جعل أرضه مقبرة، وشرط أن يتزله أو يشرب منه أو يدفن فيه، ولأن مقصوده القرية وفي الصرف إلى نفسه ذلك، قال عليه الصلاة والسلام: ((نفقة الرجل على نفسه صدقة)). ملتقطاً.

صدقة^(١): ذكره * هكذا في "التبيين"^(٢) حيث قال: (مقصوده القربة وفي الصرف إلى نفسه ذلك، قال عليه الصلاة والسلام: ((نفقة المرء على نفسه صدقة))) اهـ.

[٤٥٤] قوله: ^(٣) التعميم بلفظ الكل في قول محمد^(٤):

(١) "الهداية"، كتاب الوقف، ٤٣٨/٥. [أولین ص ٦٢٣]

✽ في المخطوط هكذا: *فإنه لم يطلع عليه، والله تعالى اعلم.*

(٢) "التبيين"، كتاب الوقف، ٢٦٨/٤.

(٣) في "الهداية": (ومن جعل مسجداً تحته سرداب أو فوقه بيت وجعل باب المسجد إلى الطريق، وعزله عن ملكه فله أن يبيعه، وإن مات يورث عنه)؛ لأنه لم يخلص لله تعالى لبقاء حق العبد متعلقاً به ولو كان السرداب لمصالح المسجد جاز كما في مسجد بيت المقدس، وروى الحسن عنه أنه قال: إذا جعل السفلى مسجداً وعلى ظهره مسكن فهو مسجد، وعن محمد على عكس هذا وعن أبي يوسف أنه جوز في الوجهين حين قدم بغداد ورأى ضيق المنازل فكأنه اعتبر الضرورة. ملتقطاً.

في "العناية": (قوله: وعن أبي يوسف أنه... إلخ) يعني: فيما إذا كان تحته سرداب أو فوقه بيت وعن محمد أنه أجاز ذلك كله أي: ما تحته سرداب وفوقه بيت مستغل أو دكاكين وإنما ذكر قول محمد بهذا الطريق ولم يقل وعن أبي يوسف ومحمد مع أن هذين القولين منهما في الحكم سواء ليتهيأ له ما ذكر لكل واحد منهما من دخول مخصوص في مصر مخصوص؛ أو لأنه ذكر زيادة التعميم بلفظ الكل في قول محمد.

(٤) "العناية"، كتاب الوقف، ٤٤٥/٥، تحت قول "الهداية": وعن أبي يوسف أنه... إلخ.

أقول: ما ثمَّه إلَّا وجهان فقوله: "جَوَزَ في الوجهين" وقوله: "أجاز ذلك كله" سواء في التعميم.
 [٤٥٥] قوله: ^(١) لم يزل ملكه عن ذلك ^(٢): لا متولّي للمقبرة عادة ولو نصب جاز.

(١) في "الهداية": (ومن بنى سقاية للمسلمين) أو خانًا يسكنه بنو السبيل أو رباطًا أو جعل أرضه مقبرة لم يزل ملكه عن ذلك حتى يحكم به الحاكم عند أبي حنيفة.

(٢) "الهداية"، كتاب الوقف، ٤٤٧/٥. [أولین ص ٦٢٥]

كتاب البيوع

[٤٥٦] قوله: ^(١) [(البيع ينعقد)*]: الانعقاد عبارة عن انضمام كلام أحد العاقلين إلى الآخر والبيع عبارة عن أثر شرعي يظهر في المحل عند الإيجاب والقبول حتى يكون العاقد قادراً على التصرف وإليه أشار بقوله: (البيع ينعقد) حيث لم يقل: البيع هذان اللفظان. "كفاية" ^(٢)

[٤٥٧] قوله: (بالإيجاب والقبول) ^(٣): الإيجاب عبارة عما يتقدم من أحد العاقلين؛ فإن الإيجاب هاهنا هو إثبات لا إلزام حكم على وجه يأثم صاحبه عند تركه. "نهاية" ^(٤)

[٤٥٨] قوله: ^(٥) كما في المفاوضة ^(٦):

أقول: ذكر المحقق في "الفتح" ^(٧): (لفظ المفاوضة) ثم أفاد: (ليس

(١) في "الهداية": (البيع ينعقد بالإيجاب والقبول إذا كانا بلفظي الماضي) مثل أن يقول أحدهما: بعْتُ والآخر اشتريتُ ولا ينعقد بلفظين أحدهما لفظ المستقبل والآخر لفظ الماضي. ملتقطاً.

♣ "البداية"، كتاب البيوع، ٤٥٦/٥. [آخرين ص ٢]

(٢) انظر "الكفاية"، كتاب البيوع، ٤٥٦/٥، تحت قول "الهداية": البيع ينعقد بالإيجاب والقبول.

(٣) "الهداية"، كتاب البيوع، ٤٥٦/٥. [آخرين ص ٢]

(٤) "النهاية"، كتاب البيوع، ص ٥٥٥، ملتقطاً.

(٥) في "العناية": انعقاد البيع لا ينحصر في لفظ "بعْتُ واشتريتُ" بل كل ما دلَّ على ذلك ينعقد به، وقيدته بذلك؛ لأن بعض العقود قد يحتاج إلى اللفظ ولا ينعقد بدونه كما في المفاوضة. ملتقطاً.

(٦) "العناية"، كتاب البيوع، ٤٥٨/٥، تحت قول "الهداية": رضيت أو أعطيتك.

(٧) انظر "الفتح"، كتاب الشركة، ٣٧٨/٥، تحت قول "الهداية": والضرب الثاني شركة العقود.

اللفظ المذكور بلازم بل المعنى)، اه. وقال في "الهداية"^(١) تحت قوله: "لا تنعقد إلا بلفظة المفاوضة، اه: (لو بينا جميع ما تقتضيه تجوز؛ لأنّ المعبر هو المعنى) اه، ومثله في "الدر المختار"^(٢) والجواب أنّ المراد لفظ يؤدّي مؤدّى لفظ المفاوضة وذلك ببيان جميع مقتضياتها فالعبرة للمعنى أي: لمعنى هذا اللفظ يشترط تأديّه في ضمن لفظ ما وإن لم يكن لفظ المفاوضة بخصوصه فعلى هذا يكون اللفظ شرطاً في المفاوضة ولا تنعقد بمعنى أدّى من دون لفظ بخلاف البيع ولعلّ ذلك والله أعلم قصور الدلالة والإشارة عن أداء معناها بدون العبارة فافهم وحينئذ يجدد الاعتراض؛ فإنّ المدار آل إلى المعنى بيد أنّه إنّما يتأدّى من دون لفظ وربما لا فيشترط [اللفظ] وإن لم يكن موضوعاً له في الأصل تأمل وعلى كلّ فالأسلم التمثيل بالنكاح فإنّه يبتني على اللفظ ولا يتحقّق في حقّ العاقلين بدونه وإن ثبت عند الناظر برؤيتهما تسكنان بيتاً واحداً أو ينسبط كلّ إلى الآخر انبساط الأزواج.

[٤٥٩] قوله: ^(٣) والكتاب^(٤): أن يكتب: أما بعد فقد بعث عبدي فلاناً

(١) انظر "الهداية"، كتاب الشركة، ٣٨٢/٥.

(٢) "الدر المختار"، كتاب الشركة، ٤٧١/٦.

(٣) في "الهداية": (وإذا أوجب أحد المتعاقدين البيع فالآخر بالخيار إن شاء قبل في المجلس وإن شاء ردّ) وهذا خيار القبول؛ لأنّه لو لم يثبت له الخيار يلزمه حكم البيع من غير رضاه وإذا لم يفد الحكم بدون قبول الآخر فللموجب أن يرجع عنه قبل قبوله لخلوه عن إبطال حق الغير وإنّما يمتدّ إلى آخر المجلس؛ لأنّ المجلس جامع المتفرقات فاعتبرت ساعاته ساعة واحدة دفعاً للعسر وتحقيقاً لليسر والكتاب كالخطاب وكذا الإرسال حتى اعتبر مجلس بلوغ الكتاب وأداء الرسالة.

(٤) "الهداية"، كتاب البيوع، ٤٦١/٥. [آخرين ص ٢]

منك بألف درهم فلمّا بلغه الكتاب قال في مجلسه ذلك: اشتريتُ أو قبلتُ، تمّ البيع. "كفاية"^(١)

[٤٦٠] قوله: وكذا الإرسال^(٢): وهو أن يرسل البائع رسولاً فيقول البائع: بعث هذا من فلان الغائب بألف درهم فاذهب إلى فلان وقل له فذهب الرسول فأخبره بما قال فقال المشتري في مجلسه ذلك: اشتريتُ أو قبلتُ، تمّ البيع؛ لأنّ الرسول معبر وسفير. "نهاية"^(٣)

[٤٦١] قوله: ^(٤) ((المتبايعان بالخيار ما لم يتفرقا))^{*}: والمراد عنه تفرق الأقوال فراغيهما عن الإيجاب والقبول بهذا صرح في "الكفاية"^(٥).

[٤٦٢] قوله: ^(٦) (والأعواض المشار إليها)^(٧): إن لم يكن من الأموال

(١) انظر "الكفاية"، كتاب البيوع، ٥/ ٤٦١، تحت قول "الهداية": والكتاب كالخطاب.

(٢) "الهداية"، كتاب البيوع، ٥/ ٤٦١. [آخرين ص ٢]

(٣) "النهاية"، كتاب البيوع، ص ٥٥٧.

(٤) في "الهداية": (وأيتهما قام عن المجلس قبل القبول بطل الإيجاب)؛ لأنّ القيام دليل الإعراض والرجوع وقال الشافعي: يثبت لكل واحد منهما خيار المجلس لقوله عليه السلام: ((المتبايعان بالخيار ما لم يتفرقا)) ولنا أنّ في الفسخ إبطال حق الآخر فلا يجوز والحديث محمول على خيار القبول. ملتقطاً.

♣ "الهداية"، كتاب البيوع، ٥/ ٤٦٤. [آخرين ص ٤]

(٥) انظر "الكفاية"، كتاب البيوع، ٥/ ٤٦٥، تحت قول "الهداية": والحديث محمول على خيار القبول.

(٦) في "البداية": والأعواض المشار إليها لا يحتاج إلى معرفة مقدارها في جواز البيع.

(٧) "البداية"، كتاب البيوع، ٥/ ٤٦٦. [آخرين ص ٤]

الربوية؛ فإنها إذا بيعت بجنسها عند جهالة مقدارها لا يجوز؛ لاحتمال الربا على ما يجيء^(١).

[٤٦٣] قوله: ^(٢) قال: (ويجوز بإناء)^(٣): قيل: هذا محمول على ما إذا كان الإناء من خزف أو حديد أو خشب أو ما أشبه ذلك ممّا لا يحتمل الزيادة والنقصان وأمّا إذا كان سبباً يحتمل الزيادة والنقصان كالزنبيل والجوالق والغرائر لا يجوز كذا في "المغني"^{*}. "نهاية"^(٤)
[٤٦٤] قوله: ^(٥) وهو عدم المبيع والضمن^(٦): فإن البيع لا ينعقد في

(١) انظر "الهداية"، كتاب البيوع، ٥/ ٤٧٠.

(٢) في "البداية": ويجوز بيع الطعام والحبوب مكايلة ومجازفة ويجوز بإناء بعينه لا يعرف مقداره وبوزن حجر بعينه لا يعرف مقداره.

(٣) "البداية"، كتاب البيوع، ٥/ ٤٧١. [آخرين ص ٦]

* نقل الإمام هذه المسألة عن "النهاية" كما يشير في آخر كلامه: (كذا في "المغني"، ١٢ "نهاية") لكن لم نفز على فهم عبارة المخطوط فلذا ذكرنا عبارة "النهاية" تماماً.

(٤) "النهاية"، كتاب البيوع، ص ٥٥٩.

(٥) في "الهداية": (ويجوز بإناء بعينه لا يعرف مقداره وبوزن حجر بعينه لا يعرف مقداره)؛ لأنّ الجهالة لا تفضي إلى المنازعة لما أنّه يتعجّل فيه التسليم فيندر هلاكه قبله بخلاف السلم؛ لأنّ التسليم فيه متأخر والهلاك ليس بنادر قبله فتتحقق المنازعة. في "الفتح": وأورد على التعليل بأنّ الجهالة لا تفضي إلى المنازعة ما إذا باع عبداً من أربعة يأخذ المشتري أيهم شاء أو باع بأيّ ثمن شاء فالبيع باطل مع أنّه لا يفضي إلى المنازعة أجيب بأنّ المبطل في المورد معنى آخر وهو عدم المبيع والضمن لا الجهالة، وكان مقتضاه أنّه لا يجوز في عبد من ثلاثة لكن جاز على خلاف القياس كما سيأتي.

(٦) "الفتح"، كتاب البيوع، ٥/ ٤٧٢، تحت قول "الهداية": ويجوز بإناء بعينه لا يعرف مقداره... إلخ.

غير معين فكان بيعاً بلا مبيع اهـ، "فتح" ص ٩٠^(١).
أقول: فعلى هذا رك* إبطال كل بيع فيه إيهام في مبيع أو ثمن وإذا
جاز حيث جاز بالبيان في المجلس فإنما يجوز بعقد آخر وهو التعاطي
كما يأتي ص ٩٠^(٢) تأمل فثم فروع ربما لا تلثم عليه.
[٤٦٥] قوله: ^(٣) وهي أن تكون في.....

(١) انظر "الفتح"، كتاب البيوع، ٥/ ٤٧٤، تحت قول "الهداية": ومن باع صبرة طعام
كل قفيز بدرهم... إلخ.

❦ في المخطوط هكذا: *تملى بركب* وما أبقينا فهو على ما فهمنا، والله تعالى أعلم.
(٢) انظر "الفتح"، كتاب البيوع، ٥/ ٤٧٤، تحت قول "الهداية": ومن باع صبرة طعام
كل قفيز بدرهم... إلخ.

(٣) في "الهداية": (ومن باع صبرة طعام كل قفيز بدرهم جاز البيع في قفيز واحد عند أبي
حنيفة إلا أن يسمي جملة قفزاتها وقالوا: يجوز في الوجهين) ولهما أن الجهالة بيدهما
إزالتها ومثلها غير مانع وكما إذا باع عبداً من عبيد على أن المشتري بالخيار. ملتقطاً.
في "الفتح": وقد أورد عليه نقض إجمالي لو صح ما ذكر من أن الجهالة التي بيدهما
إزالتها غير مانعة من الصحة لزم صحة البيع بالرقم عندهما، وأنه يجوز بيع عبد من
أربعة، على أن المشتري مخير في تعيينه، وأن يجوز البيع بأي ثمن شاء لكن البيع في
الكل باطل أجيب بأن البيع بالرقم تمكنت الجهالة به في صلب العقد وهو جهالة
الثن بسبب الرقم وصار بمنزلة القمار للخطر الذي فيه أنه سيظهر كذا وكذا،
وجوازه إذا علم في المجلس بعقد آخر هو التعاطي كما قاله الحلواني بخلاف ما
نحن فيه؛ لأنه كما يعلم بكيل البائع يعلم بكيل المشتري ومثل هذا القول البيع بأي
ثمن شاء، ومثله في أحد العبيد الأربعة في جانب المبيع؛ فإن البيع لا ينعقد في غير

الثلث^(١): أما ما مرّ ص ٨٣^(٢) شرحاً أنّ البيع بقيمته أو بما تريد يعود جائزاً إذا علم في المجلس ويأتي مثله متناً ص ١١٣^(٣) فيحمل على انعقاد عقد آخر بالتراخي وهو التعاطي كما مرّ آنفاً^(٤) عن الحلواني^(٥).
أقول: وإنما اشترط كونه في المجلس مع أنّ العقد الجديد لا يتوقف عليه؛ لأنّ التعاطي بعد عقد فاسد لا يصحّ إلا بعد متاركة ويجعل إذا وقع في المجلس متاركة لا بعده لتقرّر الفساد.

معين فكان بيعاً بلا مبيع وكان مقتضى هذا أن لا يجوز في عبد من ثلاثة إلا أنه يثبت بدلالة نصّ شرط الخيار ثلاثة أيام ولا يخفى أنّ كلّ أجوبة هذه النقوض تصلح أدلة لأبي حنيفة؛ فإنّها تضمّنت تسليم أنّ الجهالة وإن كانت بيدهما إزالتها بعد كونها في صلب العقد وهي أن تكون في الثمن كالبيع بالرقم وبأيّ ثمن شاء أو في المبيع كبيع عبد من أربعة تمنع جواز البيع.

(١) "الفتح"، كتاب البيوع، ٥/ ٤٧٤، تحت قول "الهداية": ومن باع صبرة طعام كلّ قفيز بدرهم... إلخ.

(٢) انظر "الفتح"، كتاب البيوع، ٥/ ٤٦٧، تحت قول "الهداية": لا تصحّ حتى تكون معلومة القدر.

(٣) انظر "الهداية"، كتاب البيوع، باب خيار الشرط، ٥/ ٥٠١.

(٤) انظر "الفتح"، كتاب البيوع، ٥/ ٤٧٤، تحت قول "الهداية": ومن باع صبرة طعام كلّ قفيز بدرهم... إلخ.

(٥) هو عبد العزيز بن أحمد بن نصر بن صالح الحلواني البخاري، أبو محمد، شمس الأئمة، الحنفي، (ت ٤٤٨هـ، وقيل: ٤٥٦هـ)، له: "المبسوط"، "النوادر"، "الفتاوى" و"شرح أدب القاضي". ("الأعلام"، ٤/ ١٣، "هدية العارفين"، ١/ ٥٧٧).

[٤٦٦] قوله: ^(١) [وهو شرط فاسد]*:

وحاصل الفرق بينهما هو أنَّ الشئيين الموصوفين بوصف إذا دخلا في عقد واحد كان قبول كل واحد منهما شرطاً لصحة العقد في الآخر بذلك الوصف فإذا انعدم ذلك الوصف في أحدهما كان ذلك شرطاً فاسداً في الآخر فبالنظر إلى وجود ذلك الشيء كان شرطاً وبالنظر إلى انعدام ذلك الوصف كان فاسداً وأما إذا كان أحدهما معدوماً بذاته ووصفه لم يكن هو داخلاً في نفس العقد حتى يكون قبوله شرطاً في صحة العقد في الآخر؛ لأنه معدوم فلا يتصور القبول في المعدوم بل يجعل ذلك غلطاً فلما لم يجعل ذلك شرطاً لم يفسد العقد في الآخر. "نهاية"^(٢)

[٤٦٧] قوله: في المعدوم^(٣):

فإنَّ المشروط في المسألة الأولى معدوم فهو العشرة بخلاف
الثانية وإن كان * "كفاية"

(١) في "الهداية": إذا اشترى ثوبين على أنهما هرويان فإذا أحدهما مروّي حيث لا يجوز فيهما وإن بين ثمن كل واحد منهما؛ لأنه جعل القبول في المروي شرطاً لجواز العقد في الهروي وهو شرط فاسد ولا قبول يشترط في المعدوم فافترقا.

♣ "الهداية"، كتاب البيوع، ٥ / ٤٨١. [آخرين ص ٨]

(٢) "النهاية"، كتاب البيوع، ص ٥٧٢.

(٣) "الهداية"، كتاب البيوع، ٥ / ٤٨١-٤٨٢. [آخرين ص ٨]

♣ هنا بياض في المخطوط ولم نقر عليه، والله تعالى أعلم.

فصل ومن باع داراً دخل بناؤها في البيع

[٤٦٨] قوله: ^(١) فالمذكور في رواية ابن رستم عن محمد* ^(٢): في نسخة: (فالمذكور رواية ابن رستم) ^(٣) ولم أكن أحصله إلا أن يوفق له ويوقف شيئاً فإنه لم يصحّ على تلك النسخة تركيب الكلام، والمعنى على هذه النسخة: (وأما النقد) أي: بيانه أو دليله -على حذف المضاف- فما ذكر، على أن الألف واللام في (المذكور) صلة الموصول في رواية ابن رستم... إلخ.

(١) في "الهداية": (وأجرة الكيال وناقد الثمن على البائع) أما الكيل فلا بدّ منه للتسليم وهو على البائع ومعنى هذا إذا بيع مكايلة وكذا أجرة الوزان والذراع والعداد وأما النقد فالمذكور رواية ابن رستم عن محمد؛ لأنّ النقد يكون بعد التسليم ألا ترى أنّه يكون بعد الوزن والبائع هو المحتاج إليه ليمتّز ما تعلّق به حقّه من غيره أو ليعرف المعيب ليردّه.

* في نسختنا: (فالمذكور رواية ابن رستم عن محمد) وعلّق عليه الإمام؛ لأنّ في نسخته إضافة العبارة فلذا ذكر لبيان الصواب.

(٢) "الهداية"، كتاب البيوع، فصل ومن باع داراً دخل بناؤها في البيع، ٤٩٥/٥. [آخرين ص ١٣]

(٣) هو إبراهيم بن رستم أبو بكر المروزي، أحد الأعلام، تفقّه على محمد بن الحسن وتفقّه عليه الجمّ الغفير، روى عنه إمام أئمة الحديث أبو عبد الله أحمد بن حنبل وأبو خيثمة زهير بن حرب، عرض عليه المأمون القضاء فامتنع وانصرف إلى منزله فتصدّق بعشرة آلاف درهم، مات بنيسابور سنة ٢١١هـ.

("الجواهر المضية"، ص ٣٧-٣٨، الجزء الأول، ملتقطاً).

[٤٦٩] قوله: ^(١) للمساواة ^(٢): أي: في تعيين حق كل واحد منهما وفي المالية أيضاً؛ لأنّ الدين أنقص من العين. "كفاية" ^(٣)

(١) في "الهداية": (ومن باع سلعة بثمن قيل للمشتري: ادفع الثمن أولاً) لأنّ حق المشتري تعيين في المبيع فيقدم دفع الثمن ليتعين حق البائع بالقبض لما أنّه لا يتعين بالتعيين تحقيقاً للمساواة.

(٢) "الهداية"، كتاب البيوع، فصل ومن باع داراً دخل بناؤها في البيع، ٤٩٦/٥. [آخرين ص ١٣]

(٣) انظر "الكفاية"، كتاب البيوع، فصل ومن باع داراً دخل بناؤها في البيع، ٤٩٦/٥، تحت قول "الهداية": تحقيقاً للمساواة.

باب خيار الشرط

[٤٧٠] قوله: ^(١) «(إذا بايعت فقل: لا خلافة ولي الخيار ثلاثة أيام)»*:
ومعنى قوله: «(لا خلافة)» أي: العدول عن البيع البات إلى الخيار ليس مني
غرور وخداع لك بل المقصود التروّي ويحتمل أنه «(لا خلافة)» من جهة
البائع «(لي)» يعني: إثبات الخيار لي حتى أتروي وأدفع الغبن عن نفسي إن
كان في هذا البيع. "كفاية"^(٢)
[٤٧١] قوله: ^(٣) «بيع شرط فيه إقالة فاسدة»: بأن قال: بعثك هذا

(١) في "الهداية": (خيار الشرط جائز في البيع للبائع والمشتري ولهما الخيار ثلاثة أيام
فما دونها) والأصل فيه ما روي أنّ حبان بن منقذ بن عمرو الأنصاري رضي الله عنه
كان يغبن في البياعات فقال له النبي عليه السلام: «(إذا بايعت فقل: لا خلافة ولي
الخيار ثلاثة أيام)».

♣ "الهداية"، كتاب البيوع، باب خيار الشرط، ٤٩٨/٥. [آخرين ص ١٣]

(٢) انظر "الكفاية"، باب خيار الشرط، ٤٩٩/٥، تحت قول "الهداية": حبان بن منقذ.
(٣) في "الهداية": (ولو اشترى على أنه إن لم ينقد الثمن إلى ثلاثة أيام فلا بيع بينهما جاز
وإلى أربعة أيام لا يجوز عند أبي حنيفة وأبي يوسف وقال محمد: يجوز إلى أربعة
أيام أو أكثر فإن نقد في الثلاث جاز في قولهم جميعاً) والأصل فيه أنّ هذا في معنى
اشتراط الخيار؛ إذ الحاجة مسّت إلى الانفساخ عند عدم النقد تحرّزاً عن المماطلة في
الفسخ فيكون ملحقاً به وقد مرّ أبو حنيفة على أصله في الملحق به ونفى الزيادة على
الثلاث وكذا محمد في تجويز الزيادة وأبو يوسف أخذ في "الأصل" بالآثر وفي هذا
بالقياس وفي هذه المسألة قياس آخر وإليه مال زفر وهو أنه بيع شرط فيه إقالة فاسدة
لتعلّقها بالشرط واشتراط الصحيح منها فيه مفسد للعقد فاشتراط الفاسد أولى.

♣ "الهداية"، كتاب البيوع، باب خيار الشرط، ٥٠٣/٥. [آخرين ص ١٤]

العين على أن ثقيله لم يصح وهذه إقالة صحيحة؛ لأنها غير معلقة.
"كفاية" (١)

[٤٧٢] قوله: (٢) [اعتباراً بالبيع الصحيح المطلق]*: إذا هلك المبيع في يد البائع ينفسخ البيع. "كفاية" (٣).

[٤٧٣] قوله: (٤) ولا أصل له في الشرع (٥): هذا احتراز عن الضمان في غصب المدبر حيث اجتمع البدلان هناك في ملك رجل واحد؛ فإن

(١) انظر "الكفاية"، كتاب البيوع، باب خيار الشرط، ٥/٥٠٣، تحت قول "الهداية":
بيع شرط فيه إقالة فاسدة... إلخ.

(٢) في "الهداية": (ولو قبضه المشتري وهلك في يده في مدة الخيار ضمنه بالقيمة) ولو هلك في يد البائع انفسخ البيع ولا شيء على المشتري اعتباراً بالبيع الصحيح المطلق. ملتقطاً.

✽ "الهداية"، كتاب البيوع، باب خيار الشرط، ٥/٥٠٤. [آخرين ص ١٤]
(٣) انظر "الكفاية"، كتاب البيوع، باب خيار الشرط، ٥/٥٠٥، تحت قول "الهداية":
اعتباراً بالصحيح المطلق.

(٤) في "الهداية": (وخيار المشتري لا يمنع خروج المبيع عن ملك البائع إلا أن المشتري لا يملكه) عند أبي حنيفة رحمه الله وقالوا: يملكه ولأبي حنيفة أنه لما لم يخرج الثمن عن ملكه فلو قلنا بأنه يدخل المبيع في ملكه لاجتمع البدلان في ملك رجل واحد حكماً للمعاوضة ولا أصل له في الشرع؛ لأن المعاوضة تقتضي المساواة ولأن الخيار شرع نظراً للمشتري ليتروى فيقف على المصلحة ولو ثبت الملك وبما يعتق عليه من غير اختياره بأن كان قريبه فيفوت النظر. ملتقطاً.

(٥) "الهداية"، كتاب البيوع، باب خيار الشرط، ٥/٥٠٥. [آخرين ص ١٥]

الغاصب لو غصب المدبّر وأبق المدبّر من يده يجب الضمان على الغاصب ولا يخرج المدبّر من ملك المدبّر. "نهاية"^(١)
 [٤٧٤] قوله: ^(٢) إذا دخله عيب^(٣): فيفسخ العقد ضرورة؛ إذ لو لزم البيع فيه للزم بعد موته وذا لا يجوز لعدم المحل فكان مضموناً بالقيمة كالمقبوض على سوم الشراء. "كفاية"^(٤)

(١) "النهاية"، كتاب البيوع، باب خيار الشرط، ص ٥٧٨.

(٢) في "الهداية": (وخيار المشتري لا يمنع خروج المبيع عن ملك البائع فإن هلك في يده هلك بالثمن وكذا إذا دخله عيب) بخلاف ما إذا كان الخيار للبائع ووجه الفرق أنه إذا دخله عيب يمتنع الرد، والهلاك لا يعرى عن مقدّمة عيب فيهلك، والعقد قد انبرم فيلزمه الثمن بخلاف ما تقدّم. ملتقطاً.

(٣) "الهداية"، كتاب البيوع، باب خيار الشرط، ٥/٥٠٦. [آخرين ص ١٥]

(٤) انظر "الكفاية"، باب خيار الشرط، ٥/٥٠٦، تحت قول "الهداية": ووجه الفرق أنه إذا دخله عيب.

باب خيار الرؤية

[٤٧٥] قوله: ^(١) [فلو عاد إليه بسبب]*:

بأن يرد المشتري الثاني بالعيب بقضاء القاضي وعن أبي يوسف رحمه الله أنه لا يعود خيار الرؤية بعد سقوطه وفي "فتاوى قاضي خان": وهو الصحيح. "كفاية" ^(٢)

(١) في "الهداية": (ومن اشترى عدل زطي ولم يره فباع منه ثوباً أو وهبه وسلمه لم يرد شيئاً منها إلا من عيب وكذلك خيار الشرط)؛ لأن خيار الرؤية والشرط يمنعان تماماً بخلاف خيار العيب؛ لأن الصفقة تتم مع خيار العيب بعد القبض وإن كانت لا تتم قبله وفيه وضع المسألة فلو عاد إليه بسبب هو فسخ فهو على خيار الرؤية كذا ذكره شمس الأئمة السرخسي وعن أبي يوسف أنه لا يعود بعد سقوطه كخيار الشرط. ملتقطاً.

♣ "الهداية"، كتاب البيوع، باب خيار الرؤية، ٥/٥٤٦. [آخرين ص ٢٣]

(٢) انظر "الكفاية"، كتاب البيوع، باب خيار الرؤية، ٥/٥٤٦، تحت قول "الهداية":
فلو عاد إليه بسبب هو فسخ.

باب خيار العيب

[٤٧٦] قوله: ^(١) (حتى يعاوده بعد البلوغ) ^(٢): أي: حتى يعاوده بعد البلوغ في يد البائع ثم يبيعه فيعاوده في يد المشتري فحينئذ يكون عيباً وحاصل الكلام أن هذه الأشياء لو كانت قائمة به حالة الصغر ثم عاوده في يد المشتري في حالة الصغر كان له الرد وكذلك لو كانت في يد البائع بعد البلوغ ثم عاودت في يد المشتري؛ لأنه عين ما كان في يد البائع ولو حدث ذلك في يد المشتري بعد البلوغ لا يكون له الرد؛ لأنه غير ما كان في يد البائع. "كفاية" ^(٣)

[٤٧٧] قوله: ^(٤) فكان إنهاء فصار كالموت ^(٥):
والحاصل أن زوال الملك ليس بفعله بل بالحكم الأصلي.

(١) في "البداية": وكل ما أوجب نقصان الثمن في عادة التجار فهو عيب والإباق والبول في الفراش والسرقة في الصغير عيب مالم يبلغ فإذا بلغ فليس ذلك بعيب حتى يعاوده بعد البلوغ.

(٢) "البداية"، كتاب البيوع، باب خيار العيب، ٥ / ٦. [آخرين ص ٢٣]

(٣) انظر "الكفاية"، كتاب البيوع، باب خيار العيب، ٥ / ٦-٦، تحت قول "الهداية": حتى يعاوده بعد البلوغ.

(٤) في "الهداية": (ومن اشترى عبداً فأعتقه أو مات عنده ثم اطلع على عيب رجع بنقصانه) أما الموت فلأن الملك ينتهي به والامتناع حكمي لا بفعله وأما الإعتاق فالقياس فيه أن لا يرجع لأن الامتناع بفعله فصار كالقتل وفي الاستحسان يرجع؛ لأن العتق إنهاء الملك لأن آدمي ما خلق في الأصل محلاً للملك وإنما يثبت الملك فيه مؤقتاً إلى الإعتاق فكان إنهاء فصار كالموت وهذا؛ لأن الشيء يتقرر بانتهائه.

(٥) "الهداية"، كتاب البيوع، باب خيار العيب، ١٥ / ٦. [آخرين ص ٢٦]

- [٤٧٨] قوله: ^(١) لا يتعلّق به حكم دنياوي ^(٢): فكان فعله كلاً فعل.
- [٤٧٩] قوله: فيصير كالمستفيد به ^(٣): فيصير كمن باع ما اشتراه وأطلع على العيب لا يرجع بالنقصان.
- [٤٨٠] قوله: [بخلاف الإعتاق؛ لأنه لا يوجب الضمان لا محالة] ^(٤):
- فلا يشبه البيع فيبقى محض إنهاء فيرجع بالنقصان.
- [٤٨١] قوله: بفعل مضمون منه ^(٥):

أقول: ليس الأكل موجباً للضمان بنفسه قال تعالى: ﴿خَلَقَ لَكُمْ مَّا فِي الْأَرْضِ جَمِيعًا﴾ [البقرة: ٢٩] وإنما هو بعارض ملك الغير بخلاف القتل؛ فإنّه محذور بنفسه وإنما سقط الضمان بعارض الملك فافترقا.

(١) في "الهداية": (فإن قتل المشتري العبد أو كان طعاماً فأكله لم يرجع بشيء عند أبي حنيفة أما القتل فالمذكور ظاهر الرواية وعن أبي يوسف رحمه الله أنّه يرجع)؛ لأنّ قتل المولى عبده لا يتعلّق به حكم دنياوي فصار كالموت حتف أنفه فيكون إنهاء ووجه الظاهر أنّ القتل لا يوجد إلّا مضموناً وإنما يسقط الضمان هاهنا باعتبار الملك فيصير كالمستفيد به عوضاً بخلاف الإعتاق؛ لأنه لا يوجب الضمان لا محالة كإعتاق المعسر عبداً مشتركاً وأما الأكل فعلى الخلاف فعندهما يرجع وعنده لا يرجع استحساناً وعلى هذا الخلاف إذا لبس الثوب حتّى تخرق لهما أنّه صنع في المبيع ما يقصد بشرائه ويعتاد فعله فيه فأشبه الإعتاق وله أنّه تعدّر الرد بفعل مضمون منه في المبيع فأشبه البيع والقتل.

(٢) "الهداية"، كتاب البيوع، باب خيار العيب، ١٦/٦. [آخرين ص ٢٧]

(٣) المرجع السابق.

♣ المرجع السابق.

(٤) المرجع السابق.

باب البيع الفاسد

[٤٨٢] قوله: ^(١) [فإنه مال عند البعض]*:

أراد أن كل واحد منهما مال متقوم عند البعض أي: عند أهل الذمة.
"كفاية"^(٢)

[٤٨٣] قوله: فإنه مال عند البعض^(٣): يأتي^(٤) في الأشربة أن الأصح

بقاء ماليتها.

[٤٨٤] قوله: هذا على الرواية التي*: بل هو على كلتا الروايتين كما

حَقَّق في "الدر المختار"^(٥).

(١) في "الهداية": البيع بالميتة والدم باطل وكذا بالحرّ لانعدام ركن البيع وهو مبادلة المال بالمال؛ فإنّ هذه الأشياء لا تعدّ مالاً عند أحد والبيع بالخمير والخنزير فاسد لوجود حقيقة البيع وهو مبادلة المال بالمال؛ فإنه مال عند البعض والباطل لا يفيد ملك التصرف.

❖ "الهداية"، كتاب البيوع، باب البيع الفاسد، ٤٣/٦. [آخرين ص ٣٣]

(٢) انظر "الكفاية"، كتاب البيوع، باب البيع الفاسد، ٤٤/٦، تحت قول "الهداية": فإنه مال عند البعض.

(٣) "الهداية"، كتاب البيوع، باب البيع الفاسد، ٤٣/٦. [آخرين ص ٣٣]

(٤) انظر "الهداية"، كتاب الأشربة، ٢٩/٩.

❖ لم نعثر على هذا المقام في نسخنا "الهداية"، والله تعالى أعلم.

(٥) لم نفرز عليه.

[٤٨٥] قوله: ^(١) [فسقط التقوم أصلاً]*: أي: لم يظهر حكم التقوم في نفسه ولا فيما يقابله.

[٤٨٦] قوله: ^(٢) وكيل البائع بأقل من الثمن ^(٣): أي: وكيله بالشراء أما

(١) في "الهداية": أما بيع الخمر والخنزير إن كان قوبل بالدين كالدراهم والدنانير فالبيع باطل وإن كان قوبل بعين فالبيع فاسد حتى يملك ما يقابله وإن كان لا يملك عين الخمر والخنزير ووجه الفرق أن الخمر مال وكذا الخنزير مال عند أهل الذمة إلا أنه غير متقوم لما أن الشرع أمر بإهانتته وترك إعزازه وفي تملكه بالعقد مقصوداً إعزاز له وهذا لأنه متى اشتراهما بالدراهم فالدراهم غير مقصودة لكونها وسيلة لما أنها تجب في الذمة وإنما المقصود الخمر فسقط التقوم أصلاً بخلاف ما إذا اشترى الثوب بالخمر.

❖ "الهداية"، كتاب البيوع، باب البيع الفاسد، ٤٦/٦. [آخرين ص ٣٣]

(٢) في "الهداية": (ومن اشترى جارية بألف درهم حالة أو نسيئة فقبضها ثم باعها من البائع بخمس مائة قبل أن ينقد الثمن الأول لا يجوز البيع الثاني) وقال الشافعي رحمه الله: يجوز.

في "الفتح": (قوله: ومن اشترى جارية بألف درهم... إلخ) بمثل الثمن أو أكثر جاز وإن باعها من البائع بأقل لا يجوز عندنا وكذا لو اشترى عبده أو مكاتبه ولو اشترى ولده أو والده أو زوجته فذلك عنده وعندهما يجوز لتباين الأملاك وكان كما لو اشتراه آخر وهو يقول: كلّ منهم بمنزلة الآخر ولذا لا تقبل شهادة أحدهما للآخر، ولو اشترى وكيل البائع بأقل من الثمن الأول جاز عنده خلافاً لهما؛ لأنّ تصرف الوكيل عنده يقع لنفسه فلذا يجوز للمسلم أن يوكل ذمياً بشراء خمر وبيعها عنده ولكن ينتقل الملك إلى الموكل حكماً فكان كما لو اشتراه لنفسه فمات فورثه البائع وعندهما عقد الوكيل كعقده.

(٣) "الفتح"، كتاب البيوع، باب البيع الفاسد، ٦٨/٦، تحت قول "الهداية": ومن باع جارية بألف درهم... إلخ.

وكيله بالبيع فلا يجوز له أن يشتري بالأقل لنفسه أو لغيره؛ لأنه البائع فلا يشتري ما باع بأقل وهو المراد في قول "مختصر الكرخي"^(١): لا يجوز أن يشتري ذلك وكيل البائع في قولهم جميعاً وقد بيناه في "فتاوانا"^(٢).

[٤٨٧] قوله: ^(٣) فلا بد أن يراد حقيقة النعل^(٤):

[٤٨٨] قوله: ^(٥) في التقدّم والتأخر.....

(١) "مختصر الكرخي": للإمام أبي الحسين عبد الله بن الحسين الكرخي، (ت ٥٣٤٠هـ). ("كشف الظنون"، ٢/ ١٦٣٤).

(٢) انظر "الفتاوى الرضوية"، ١٧/ ٦٢٥-٦٢٦.

(٣) في "الهداية": (ومن اشترى نعلًا على أن يحذوها البائع قال: أو يشركها فالباع فاسد) وفي الاستحسان: يجوز للتعامل فيه فصار كصبيغ الثوب وللتعامل جوزنا الاستصناع. ملتقطًا. في "الفتح": المراد اشترى أديمًا على أن يجعله البائع نعلًا له فأطلق عليه اسم النعل باعتبار أوله. ويمكن أن يراد حقيقة أي: نعل رجل واحدة على أن يحذوها أي: أن يجعل معها مثلاً آخر ليتّم نعلًا للرجلين، ومنه حذوت النعل بالنعل أي: قدرته بمثال قطعه، ويدلّ عليه قوله: أو يشركه فجعله مقابلًا لقوله: نعلًا ولا معنى لأن يشتري أديمًا على أن يجعل له شراكًا فلا بد أن يراد حقيقة النعل.

(٤) "الفتح"، كتاب البيوع، باب البيع الفاسد، ٨٥/ ٦، تحت قول "الهداية": ومن اشترى نعلًا... إلخ.

✽ عبارة المخطوط هكذا: **نَزَّيَّرَ** ولم نفر على فهمه، والله تعالى أعلم.

(٥) في "الهداية": (ولا يجوز البيع إلى قدوم الحاج) وكذلك إلى الحصاد والدياس والقطاف والجزاز؛ لأنها تتقدّم وتتأخر ولو كفل إلى هذه الأوقات جاز؛ لأنّ الجهالة اليسيرة متحملة في الكفالة وهذه الجهالة يسيرة مستدركة لاختلاف الصحابة رضي الله تعالى عنهم فيها ولأنّه معلوم الأصل.

في "العناية": (قوله: وهذه الجهالة يسيرة... إلخ) فعائشة رضي الله عنها كانت تجيز

والفاحشة^(١): الفرق بين الجهالة اليسيرة والفاحشة في "الفتح"^(٢) و"الكفاية"^(٣).
[٤٨٩] قوله: ^(٤) بخلاف ما ذكرت فإنّ الفساد فيه في صلب العقد^(٥):

البيع إلى العطاء وإن احتمل التقدّم والتأخّر لكونها يسيرة، وابن عباس رضي الله عنهما منعه ونحن أخذنا بقوله، وهذا قد يشير إلى أنّ الجهالة اليسيرة ما كانت في التقدّم والتأخّر، والفاحشة ما كان في الوجود كهبوب الرّيح مثلاً، والبيع لمّا لم يكن محتملاً للجهالة في أصل الثمن لم يكن محتملاً لها في وصفه.

(١) "العناية"، كتاب البيوع، باب البيع الفاسد، ٨٧/٦، تحت قول "الهداية": وهذه الجهالة يسيرة لاختلاف الصحابة... إلخ.

(٢) انظر "الفتح"، كتاب البيوع، باب البيع الفاسد، ٨٧/٦، تحت قول "الهداية": لاختلاف الصحابة.

(٣) انظر "الكفاية"، كتاب البيوع، باب البيع الفاسد، ٨٧/٦، تحت قول "الهداية": وهذه الجهالة يسيرة مستدركة.

(٤) في "الهداية": (لو باع إلى هذه الآجال ثمّ تراضيا بإسقاط الأجل قبل أن يأخذ الناس في الحصاد والدياس وقبل قدوم الحاج جاز البيع أيضاً وقال زفر رحمه الله: لا يجوز) ولنا أنّ الفساد للمنازعة وقد ارتفع قبل تقرّره وهذه الجهالة في شرط زائد لا في صلب العقد فيمكن إسقاطه بخلاف ما إذا باع الدرهم بالدرهمين ثمّ أسقطا الدرهم الزائد؛ لأنّ الفساد في صلب العقد. ملتقطاً.

في "العناية": فإن قيل: الجهالة تقرّرت في ابتداء العقد فلا يفيد سقوطها كما إذا باع الدرهم بالدرهمين ثمّ أسقطا الدرهم الزائد، أجاب بأنّ هذه الجهالة في شرط زائد وهو الأجل لا في صلب العقد فيمكن إسقاطه بخلاف ما ذكرت فإنّ الفساد فيه في صلب العقد.

(٥) "العناية"، كتاب البيوع، باب البيع الفاسد، ٨٨/٦، تحت قول "الهداية": ولو باع إلى هذه الآجال.

(في صلب العقد) أي: مذكور فيه؛ لأنه في نفس البدلين على ما يأتي^(١)
 بعد أسطر من معناه ومَرَّ مثل هذا في "الفتح" ص ٩٠^(٢).
 [٤٩٠] قوله: ^(٣) وانقلابه صحيحاً في آخر الصرف^(٤): لكن في
 "البدائع"^(٥) خلافه.

(١) انظر "العناية"، كتاب البيوع، باب البيع الفاسد، ٨٨/٦.

(٢) انظر "الفتح"، كتاب البيوع، ٥/٤٧٤-٤٧٥، تحت قول "الهداية": ولهما أن هذه
 الجهالة بيدهما... إلخ.

(٣) في "الفتح": والذي يحتاج بعد هذا إلى الجواب ما إذا سقط الرطل الخمر فيما إذا
 باع بألف ورطل خمر نصّ محمد على جواز البيع وانقلابه صحيحاً في آخر
الصرف.

(٤) "الفتح"، كتاب البيوع، باب البيع الفاسد، ٨٨/٦، تحت قول "الهداية": ولو باع
 إلى هذه الآجال... إلخ.

(٥) "البدائع"، كتاب البيوع، الخلوة عن شبهة الربا، ٤/٤٢٩.

فصل في أحكامه

[٤٩١] قوله: ^(١) أو نقد وأديا ضمانهما^(٢): نص [على] المتوهم [فإنهما إن لم] يؤديا الضمان لا يجوز [التناول] أيضاً بل [رشد وخصص به] فإن تخصيص حكم خبث الربح إنما هو بعد أداء الضمان أمّا قبله فالأصل والربح كلاهما خبيثان كما صرح به في "التبيين"^(٣) وقد حققنا المسألة على هامش "رد المحتار"^(٤) من كتاب الغصب.

[٤٩٢] قوله: بدل مال الغير^(٥): أي: بعد التصرف؛ إذ لو تصرف بعد ما ضمن كان تصرفاً في ملك نفسه ولا كلام فيه.

(١) في "البداية": ومن اشترى جارية بيعاً فاسداً وتقابضا فباعها وربح فيها تصدق بالربح ويطيب للبائع ما ربح في الثمن.

في "الفتح": الأصل في هذا أن المال نوعان: نوع لا يتعين في عقود المعاوضات كالدراهم والدنانير ونوع يتعين وهو ما سواهما، والخبث نوعان: خبث في البدل لعدم الملك في المبدل، وخبث لفساد الملك، فالخبث لعدم الملك يعمل في النوعين حتى أن الغاصب أو المودع إذا تصرفا في المغصوب والوديعة وهما عرض أو نقد وأديا ضمانهما وفضل ربح وجب التصديق به عند أبي حنيفة ومحمد؛ لأنه بدل مال الغير فيما يتعين فيثبت فيه حقيقة الخبث وفيما لا يتعين إن لم يكن ما اشتراه به بدل مال الغير؛ لأن العقد لا يتعلق به بل بمثله في الذمة.

(٢) "الفتح"، كتاب البيوع، باب البيع الفاسد، فصل في أحكامه، ١٠٤/٦، تحت قول "الهداية": ومن اشترى جارية بيعاً فاسداً... إلخ.

(٣) "التبيين"، كتاب الغصب، ٣٢٢/٦.

(٤) "جد الممتار"، كتاب الغصب، ٣٤٧-٣٤٨، تحت المقولة: [٤٣٥٧].

(٥) "الفتح"، كتاب البيوع، باب البيع الفاسد، فصل في أحكامه، ١٠٤/٦، تحت قول "الهداية": ومن اشترى جارية بيعاً فاسداً... إلخ.

فصل فيما يكره

[٤٩٣] قوله: ^(١) دفع الضرر عن غيره لا الإضرار به ^(٢):

أقول: الضميران في "غيره" و"به" يمكن أن يكونا للصغير ففاعل النظر الذي لم يسمه في قوله المنظور إليه هو البائع ويمكن أن يكونا للبائع فالفاعل الشرع أي: الشرع إنما أراد أن يدفع الضرر عن الصغير؛ لا أن يلحق الضرر بالبائع.

[٤٩٤] قوله: وإنما الكراهة لمعنى مجاور ^(٣): والأمر بالاسترداد للشفقة لا للفساد.

(١) في "الهداية": (ومن ملك مملوكين صغيرين أحدهما ذورحم محرم من الآخر لم يفرق بينهما، وكذلك إن كان أحدهما كبيراً) حتى لو كان أحد الصغيرين له والآخر لغيره لا بأس ببيع واحد منهما ولو كان التفريق بحق مستحق لا بأس به كدفع أحدهما بالجناية وبيعه بالدين وردّه بالعيب؛ لأن المنظور إليه دفع الضرر عن غيره لا الإضرار به (فإن فرق كره له ذلك وجاز العقد) وعن أبي يوسف أنه لا يجوز في قرابة الولاد ويجوز في غيرها وعنه أنه لا يجوز في جميع ذلك لما روينا؛ فإن الأمر بالإدراك والترد لا يكون إلا في البيع الفاسد ولهما أن ركن البيع صدر من أهله في محله وإنما الكراهة لمعنى مجاور فشابه كراهة الاستيلاء. ملتقطاً.

(٢) "الهداية"، كتاب البيوع، باب البيع الفاسد، فصل فيما يكره، ١١١/٦. [آخرين

ص ٥٢]

(٣) المرجع السابق.

باب الإقالة

[٤٩٥] قوله: ^(١) وعند محمد [رحمه الله] ^(٢): فيكون كالإقالة في البعض بعد هلاك البعض وهو جائز.
 [٤٩٦] قوله:*: كالإمام خلافاً لمحمد.

(١) في "الهداية": (الإقالة جائزة في البيع بمثل الثمن الأول فإن شرط أكثر منه أو أقل فالشرط باطل ويرد مثل الثمن الأول) والأصل أن الإقالة فسخ في حق المتعاقدين، بيع جديد في حق غيرهما إلا أن لا يمكن جعله فسخاً فتبطل وهذا عند أبي حنيفة وعند أبي يوسف هو بيع إلا أن لا يمكن جعله بيعاً فيجعل فسخاً إلا أن لا يمكن فتبطل وعند محمد هو فسخ إلا إذا تعذر جعله فسخاً فيجعل بيعاً إلا أن لا يمكن فتبطل. ملتقطاً.

(٢) "الهداية"، كتاب البيوع، باب الإقالة، ٦/ ١١٥. [آخرين ص ٥٢]
 ❁ لم نفرز عليه، والله تعالى أعلم.

باب المراجعة والتولية

[٤٩٧] قوله: ^(١) وهو صادق لم يكن خائناً^(٢): قيده في "الهندية" ١٦١/٣ ^(٣) بقيد حسن وهو أن يكون عند البائع أن المشتري يعلم أن الرقم غير الثمن وإلا كان خائناً فيختير المشتري "محيط السرخسي".

(١) في "البداية": المراجعة: نقل ما ملكه بالعقد الأول بالثمن الأول مع زيادة ربح. في "الفتح": قوله: "بالثمن الأول"؛ فإن كون مقابله ثمنًا مطلقاً يفيد أن ما ملكه بالضرورة مبيع مطلقاً ثم إنما لم تجز المراجعة في ذلك، والذي يلزم وروده على التقدير الذي صححناه به الإيراد ما إذا اشتراه بثمن نسيئة لا يجوز أن يربح عليه مع أنه يصدق النقل بالثمن الأول إلا أن يقال إذا كان فيه أجل فالثمن الأول بمقابلة شيئين فلم يصدق في أحدهما أنه يمثل الثمن الأول والحق أنه وارد على الطرد وكون المراجعة غير صحيحة هو معنى عدم وجودها شرعاً فيرد السؤال، وعلى عكسه مسائل: إذا باعه مراجعة بما قام عليه وكذا لو ملكه بهبة أو إرث أو وصية وقومه قيمته ثم باعه مراجعة على تلك القيمة أنه يجوز، وصورة هذه المسألة أن يقول: قيمته كذا أو رقمه كذا فأرباحك على القيمة أو رقمه، ومعنى الرقم أن يكتب على الثوب المشتري مقداراً سواء كان قدر الثمن أو أزيد ثم يربحه عليه وهو إذا قال: رقمه كذا وهو صادق لم يكن خائناً، فإن غبن المشتري فيه فمن قبل جهله، وأجيب بما حاصله أن الغصب ملحق بالمعاوضات؛ ولذا صح إقرار المأذون به لما كان إقراره بالمعاوضات جائزاً فالقيمة بالقضاء بها بمنزلة الثمن الذي اشترى به. ملتقطاً.

(٢) "الفتح"، كتاب البيوع، باب المراجعة والتولية، ١٢٢/٦، تحت قول "الهداية": المراجعة نقل ما ملكه بالعقد الأول... إلخ.

(٣) "الهندية"، كتاب البيوع، الباب الرابع عشر، ١٦١/٣.

باب الربا

[٤٩٨] قوله: ^(١) فلم يتحقق الفضل ^(٢): فإن الفضل زيادة أحدهما على الآخر في المعيار ولا معيار فلا زيادة.

[٤٩٩] قوله: ^(٣) وحقيقة الفضل غير مانع فيه ^(٤): وفيه أنه أجاز التفاضل والصحيح الإسناد بأحاديث وردت في الباب كما فصله في "الفتح" ^(٥).
[٥٠٠] قوله: ^(٦) بالأواقي ^(٧):

(١) في "الهداية": (ويجوز بيع الحفنة بالحفتين والتفاحة بالتفاحتين) لأن المساواة بالمعيار ولم يوجد فلم يتحقق الفضل ولهذا كان مضموناً بالقيمة عند الإلتلاف.

(٢) "الهداية"، كتاب البيوع، باب الربا، ٦/ ١٥٣. [آخرين ص ٦٣]

(٣) في "الهداية": (وإذا عدم الوصفان: الجنس والمعنى المضموم إليه حلّ التفاضل والنساء) لعدم العلة المحرّمة، وقال الشافعي: الجنس بانفراده لا يحرم النساء؛ لأنّ بالتقديّة وعدمها لا يثبت إلا شبهة الفضل وحقيقة الفضل غير مانع فيه حتى يجوز بيع الواحد بالاثنتين فالشبهة أولى ولنا أنه مال الربا من وجه نظراً إلى القدر أو الجنس والنقدية أوجبت فضلاً في المالية فتتحقق شبهة الربا وهي مانعة كالحقيقة. ملتقطاً.

(٤) "الهداية"، كتاب البيوع، باب الربا، ٦/ ١٥٤. [آخرين ص ٦٣]

(٥) انظر "الفتح"، كتاب البيوع، باب الربا، ٦/ ١٥٤، تحت قول "الهداية": وقال الشافعي رحمه الله: الجنس بانفراده... إلخ.

(٦) في "الهداية": (وكل ما ينسب إلى الرطل فهو وزني) معناه ما يباع بالأواقي.

(٧) "الهداية"، كتاب البيوع، باب الربا، ٦/ ١٥٨. [آخرين ص ٦٤]

الأوقية ثلث ربع الرطل في عرف "مصر"^(١) و"الشام" وأقطاره وربما كانت في غيرها نصف عشر الرطل، أفاده المحقق في "الفتح"^(٢).
[٥٠١] قوله: ^(٣) لا تتعين^(٤):

وإذا لم تتعين كانت ديناً في الذمة فكان الكالئ بالكالئ؛ فإن الثمن كالئ * وإن عين؛ لأنه لا يتعين بالتعيين.

(١) "مصر": سميت "مصر" بمصر بن مصرام بن حام بن نوح - عليه السلام - وهي من فتوح عمرو بن العاص في أيام عمر بن الخطاب رضي الله تعالى عنه، قال صاحب "الزيج": طول "مصر" أربع وخمسون درجة وثلثان، وعرضها تسع وعشرون درجة وربع في الإقليم الثالث. ("معجم البلدان"، ٤/ ٢٧٢).

(٢) انظر "الفتح"، كتاب البيوع، باب الربا، ٦/ ١٥٩، تحت قول "الهداية": وكل ما ينسب إلى الرطل فهو وزني.

(٣) في "الهداية": (ويجوز بيع الفلس بالفلسين بأعيانهما) عند أبي حنيفة وأبي يوسف وقال محمد: لا يجوز؛ لأن الثمنية تثبت باصطلاح الكل فلا تبطل باصطلاحهما وإذا بقيت أثماناً لا تتعين فصار كما إذا كانا بغير أعيانهما وكبيع الدرهم بالدرهمين ولهما أن الثمنية في حقهما تثبت باصطلاحهما؛ إذ لا ولاية للغير عليهما فتبطل باصطلاحهما وإذا بطلت الثمنية تتعين بالتعيين ولا يعود وزنياً لبقاء الاصطلاح على العد؛ إذ في نقضه في حق العد فساد العقد فصار كالجوزة بالجوزتين بخلاف النقود؛ لأنها للثمنية خلقة وبخلاف ما إذا كانا بغير أعيانهما؛ لأنه كالئ بالكالئ وقد نهي عنه وبخلاف ما إذا كان أحدهما بغير عينه؛ لأن الجنس بانفراده يحرم النساء.

(٤) "الهداية"، كتاب البيوع، باب الربا، ٦/ ١٦٢. [آخرين ص ٦٥]

* في المخطوط: فكان الثمن لا يتعين فصار كالجوزة بالجوزتين وبخلاف ما إذا كانا بغير أعيانهما؛ لأنه كالئ بالكالئ وقد نهي عنه وبخلاف ما إذا كان أحدهما بغير عينه؛ لأن الجنس بانفراده يحرم النساء.

[٥٠٢] قوله: وإذا بطلت الثمنية تتعين بالتعيين^(١): والدليل على أن معنى الثمنية في الفلوس باصطلاح الناس أنها ثمن الخسيس من الأشياء دون النفيس وأنها تروج في بعض الأوقات دون البعض بخلاف الذهب والفضة. "نهاية"^(٢)

[٥٠٣] قوله: يحرم النساء^(٣): فيه أن عدم التعيين لا يستلزم النساء، ألا ترى أن البيع بالنقود بيع؛ لأنه قال: *
[٥٠٤] قوله: ^(٤) فإن كانت حنطة يجوز بيعها بالحنطة^(٥):

(١) "الهداية"، كتاب البيوع، باب الربا، ٦/ ١٦٢. [آخرين ص ٦٥]

(٢) "النهاية"، كتاب البيوع، باب الربا، ص ٦٣٢.

(٣) "الهداية"، كتاب البيوع، باب الربا، ٦/ ١٦٣. [آخرين ص ٦٥]

* عبارة المخطوط هكذا: *بِحَبْلِ نَارٍ يَنْتَهِى إِلَيْهِ النَّارُ* والله تعالى أعلم.

(٤) في "الهداية": (ويجوز بيع الرطب بالتمر مثلاً بمثل) عند أبي حنيفة وقالوا: لا وله أن الرطب تمر لقوله عليه السلام حين أهدي إليه رطب: ((أَوْ كُلْ تَمْرَ خَيْرَ هَكَذَا؟)) سَمَاهُ تَمْرًا وَبِيعَ التَّمْرَ بِمِثْلِهِ جَائِزٌ لَمَّا رَوَيْنَا؛ وَلَآتُهُ لَوْ كَانَ تَمْرًا جَازَ الْبَيْعَ بِأَوَّلِ الْحَدِيثِ. ملتقطاً.

في "الكفاية": (ولآته لو كان تمرًا... إلخ) فإن قيل فبالنظر إلى هذا التردد ينبغي أن يجوز بيع الحنطة المقلية بغير المقلية؛ لأن المقلية لا تخلو إما إن كانت حنطة أو لم تكن فإن كانت حنطة يجوز بيعها بالحنطة لقوله عليه السلام: ((الحنطة بالحنطة)) وإن لم تكن حنطة يجوز أيضاً لقوله عليه السلام: ((إذا اختلف النوعان فبيعوا كيف شئتم)).

(٥) "الكفاية"، كتاب البيوع، باب الربا، ٦/ ١٦٨، تحت قول "الهداية": ولآته لو كان تمرًا... إلخ.

أقول: نعم حنطة لكن لا يسوي الكيل بينهما لا حالاً ولا مآلاً؛ لأنَّ المقلية تنتفخ بخلاف الرطب والتمر فالكيل مسوّ حالاً ولا علينا أن نتكفل ما يؤول الأمر إليه.

[٥٠٥] قوله: ^(١) ولم يرد بإطلاق اسم الزبيب على العنب ^(٢):

أقول: فيكون نوعين فيجوز فلا فرق.

[٥٠٦] قوله: ^(٣) المنقع بالمنقع منهما ^(٤): در آنرا منقی گویند،

المنقع بالفتح مخففاً لا غير من أنقع الزبيب في الخابية ونقعه: ألقاه فيها ليتل ويخرج منه الحلاوة واسم الشراب نقيع كذا في "المغرب" وأما المنقع بالتشديد من التنقيع لم يورد في الكتب المتداولة من اللغة. "نهاية" ^(٥)

(١) في "الكفاية": والفرق لأبي حنيفة رحمه الله بين بيع التمر بالرطب وبيع العنب بالزبيب على هذه الرواية هو أن النصّ ورد بإطلاق لفظ التمر على الرطب في قوله عليه السلام: ((أو كل تمر خبير هكذا؟)) ولم يرد بإطلاق اسم الزبيب على العنب.
(٢) "الكفاية"، كتاب البيوع، باب الربا، ٦/ ١٧٠، تحت قول "الهداية": وقيل لا يجوز بالاتفاق.

(٣) في "الهداية": (يجوز بيع الرطب بالتمر مثلاً بمثل) عند أبي حنيفة وقالوا: لا يجوز (وكذلك العنب بالزبيب) وقيل لا يجوز بالاتفاق اعتباراً بالحنطة المقلية بغير المقلية والرطب بالرطب يجوز متماثلاً كيلاً عندنا؛ لأنه بيع التمر بالتمر وكذا بيع الحنطة الرطبة أو المبلولة بمثلها أو باليابسة أو التمر أو الزبيب المنقع بالمنقع منهما متماثلاً عند أبي حنيفة وأبي يوسف وقال محمد: لا يجوز جميع ذلك. ملقطاً.

(٤) "الهداية"، كتاب البيوع، باب الربا، ٦/ ١٧٠. [آخرين ص ٦٧]

(٥) "النهاية"، كتاب البيوع، باب الربا، ص ٦٣٤.

- [٥٠٧] قوله: ^(١) الكُفْرَى ^(٢): بضَمِّ الكاف وفتح الفاء وتشديد الراء، كُفْمُ النخل؛ لأنه يستر ما في جوفه كذا في "المغرب" وفارسيته: غنجة خرما وهو أول ما ينشق عنه النخل. "نهاية" ^(٣)
- [٥٠٨] قوله: ^(٤) وبخلاف الزنا ^(٥): حيث لا يجوز في دار الحرب أيضاً وإن لم تكن لهم عصمة.
- [٥٠٩] قوله: إن قيس عليه الربا ^(٦): في عدم الجواز في دار الحرب.

(١) في "الهداية": ولو باع البسر بالتمر متفاضلاً لا يجوز؛ لأن البسر تمر بخلاف الكفري حيث يجوز بيعه بما شاء من التمر اثنان بواحد؛ لأنه ليس بتمر فإن هذا الاسم له من أول ما تنعقد صورته لا قبله والكفري عددي متفاوت حتى لو باع التمر به نسيئة لا يجوز للجهالة. ملتقطاً.

(٢) "الهداية"، كتاب البيوع، باب الربا، ٦ / ١٧١. [آخرين ص ٦٧]

(٣) "النهاية"، كتاب البيوع، باب الربا، ص ٦٣٤.

(٤) في "الهداية": (ولا ربا بين المولى وعبد ولا بين المسلم والحربي في دار الحرب) خلافاً لأبي يوسف والشافعي رحمهما الله، لهما الاعتبار بالمستأمن منهم في دارنا، ولنا قوله عليه الصلاة والسلام: ((لا ربا بين المسلم والحربي في دار الحرب)) ولأن مالهم مباح في دارهم فبأي طريق أخذه المسلم أخذ مالا مباحا إذا لم يكن فيه غدر بخلاف المستأمن منهم؛ لأن ماله صار محظوراً بعقد الأمان. ملتقطاً.

في "الفتح": فإذا أخذه بغير الطريق المشروعة يكون غدراً وبخلاف الزنا إن قيس عليه الربا؛ لأن البضع لا يستباح بالإباحة بل بالطريق الخاص، أما المال فيباح بطيب النفس به وإباحته، وهذا لا يفيد لمعارضة إطلاق النصوص إلا بعد ثبوت حجية حديث مكحول.

(٥) "الفتح"، باب الربا، ٦ / ١٧٨، تحت قول "الهداية": ولا بين المسلم والحربي.

(٦) المرجع السابق.

باب الحقوق

[٥١٠] قوله: ^(١) ولا تدخل الظلة ^(٢): [له] سائبان ووهم في
 ["المغرب" ^(٣)] كما بينه في "الإيضاح" ^(٤) وعليه جرى في "الفتح" ^(٥) وغيره.

(١) في "الهداية": (ومن اشترى بيتاً فوقه بيت بكلّ حقّ هو له لم يكن له الأعلى، ومن اشترى داراً بحدودها فله العلوّ والكنيف) جمع بين المنزل والبيت والدار فاسم الدار يتنظم العلوّ؛ لأنّه اسم لما أدير عليه الحدود والعلوّ من توابع الأصل وأجزائه فيدخل فيه. والبيت اسم لما ييات فيه والعلوّ مثله والشيء لا يكون تبعاً لمثله فلا يدخل فيه إلّا بالتنصيص عليه والمنزل بين الدار والبيت؛ لأنّه يتأتّى فيه مرافق السكنى مع ضرب قصور؛ إذ لا يكون فيه منزل الدواب فلشبهه بالدار يدخل العلوّ فيه تبعاً عند ذكر التوابع ولشبهه بالبيت لا يدخل فيه بدونه وقيل في عرفنا يدخل العلوّ في جميع ذلك؛ لأنّ كلّ مسكن يسمّى بالفارسيّة: خانه ولا يخلو عن علوّ وكما يدخل العلوّ في اسم الدار يدخل الكنيف؛ لأنّه من توابعه ولا تدخل الظلّة إلّا بذكر.

(٢) "الهداية"، كتاب البيوع، باب الحقوق، ٦ / ١٨٠. [آخرين ص ٧٠]

(٣) "المغرب"، باب الظاء، الظاء مع اللام، تحت اللفظ: ظلل، ٢ / ٣٤.

(٤) "الإيضاح"، كتاب البيع، باب الحقوق والاستحقاق، ٢ / ١٤٤.

(٥) انظر "الفتح"، كتاب البيوع، باب الحقوق، ٦ / ١٨٠، تحت قول "الهداية": ومن اشترى منزلاً فوقه منزل.

باب الاستحقاق

فصل في بيع الفضولي

[٥١١] قوله: قال: أخبرنا الحسن^(١): صوابه: "الحي" أي: الجماعة.

(١) "العناية"، كتاب البيوع، باب الاستحقاق، فصل في بيع الفضولي، ٦/ ١٩١، تحت قول "الهداية": ومن باع ملك غيره بغير أمره... إلخ.

مسائل منشورة

[٥١٢] قوله: ^(١) [عدم جواز بيع الحنطة بالحنطة وزناً معلوماً]*: انقسام الحنطة وزناً حرام.

[٥١٣] قوله: [ويدخل في إطلاق المساواة المصوغ بالمصوغ]*: يخرج غير النقيدين بالصياغة عن الوزنية.

(١) في "الفتح": (قوله: فإن باع فضة بفضة أو ذهباً بذهب لا يجوز إلا مثلاً بمثل وإن اختلفا في الجودة والصياغة) فیدخل الإناء بالإناء فلو باعاهما مجازفة ولم يعلمَا كمیتهما وكانا في نفس الأمر متساويين لم یجز، أما عدم جواز بيع الحنطة بالحنطة وزناً معلوماً فلعدم العلم بالمساواة كيلاً؛ إذ المساواة وزناً لا تستلزمه بالنسبة إلى الكيل، روى محمد عن أبي حنيفة عن الوليد بن سريع عن أنس بن مالك قال: أتى عمر بن الخطاب رضي الله عنه بإناء كسر وإنّي قد أحكمت صياغته فبعثني به لأبيعه فأعطيت وزنه وزيادة، فذكرت ذلك لعمر فقال: أما الزيادة فلا هذا ويدخل في إطلاق المساواة المصوغ بالمصوغ والتبر بالآنية، حتى لو باع إناء فضة أو ذهب بإناء فضة أو ذهب وأحدهما أثقل من الآخر لا يجوز. ملتقطاً.

♣ "الفتح"، كتاب البيوع، مسائل منشورة، ٦/ ٢٦٠، تحت قول "الهداية": فإن باع فضة بفضة أو ذهباً... إلخ.

♣ المرجع السابق.

كتاب الصرف

[٥١٤] قوله: ^(١) [من جنس الأثمان]*: زاد الجنس ليشمل الثمن الاصطلاحي كالفلوس ولكن نص البحر ^(٢) وغيره ^(٣) أن لا صرف إلا في الأثمان الخلقية.

[٥١٥] قوله: ^(٤) فيتحقق الفضل في.....

(١) في "البداية": الصرف هو البيع إذا كان كل واحد من عوضيه من جنس الأثمان.

❖ "البداية"، كتاب الصرف، ٢٥٨ / ٦. [آخرين ص ٨٨]

(٢) انظر "رد المحتار"، كتاب البيوع، باب الصرف، ٥٥٢ / ٧، (عن "البحر").

(٣) انظر "الدر"، كتاب البيوع، باب الصرف، ٥٥٢ / ٧.

(٤) في "البداية": ولا بد من قبض العوضين قبل الافتراق.

في "الفتح": لما ثبت نص الشرع بإلزام التقابض علله الفقهاء بما ذكره المصنف، وحله أن للتقدم مزية على النسبة فيتحقق الفضل في أحد العوضين وهو الرّبا، ولما كان مظنة أن يقال: هذا غير لازم في قبض العوضين لجواز أن يجعل معاً نسبة قال: لا بد شرعاً من قبض أحد العوضين كي لا يلزم الكالئ بالكالئ أي: الدّين بالدّين فلو لم يقبض الآخر لزم الرّبا بما قلنا وأيضاً يلزم الترجيح بلا مرجح؛ لأنّهما مستويان في معنى الثمنية فإذا وجب قبض أحدهما فكذا الآخر لعدم الأولوية، فإن قيل: تعليل الكتاب يخص الثمنين المحضين اللذين لا يتعيّنان والحكم وهو لزوم التقابض ثابت وإن كان أحدهما يتعيّن بالتعيين كالمصوغ فأجاب بأن ذلك لإطلاق ما روينا من قوله صلى الله عليه وسلم: ((الذهب بالذهب والفضة بالفضة)) وعلل الإطلاق المذكور بأن المتعيّن أيضاً كالمصوغ فيه شبهة عدم التعيين؛ إذ فيه شبهة الثمنية إذ

أحد^(١): أي: شبهة والشبهة ملحقة هاهنا بالحقيقة.

[٥١٦] قوله: أنّ الثابت شبهة الشبهة^(٢): لأنّ مزية النقد فيها شبهة الفضل وفي المصوغ شبهة النقدية.

[٥١٧] قوله: ^(٣) [ولا الأجل]*: الحاصل أنّ في الأجل لا يقع القبض وفي الخيار لا يعتبر شرعاً وإن وقع؛ لأنّه لا يستحقّه؛ لأنّ الخيار يمنع الملك.

[٥١٨] قوله: ^(٤) أو لاحتماله وجهة الصحة^(٥):

قد خلق ثمنك، والشبهة في باب الربا كالحقيقة على ما مرّ غير مرّة ولما كان المعول عليه تناول النص بإطلاقه لم يدفعه أنّ الثابت شبهة الشبهة بل وجب بالنص إلحاق شبهة شبهة الربا بشبهة الربا في هذا الحكم.

(١) "الفتح"، كتاب الصرف، ٢٦١/٦، تحت قول "الهداية": ولا بدّ من قبض العوضين قبل الافتراق.

(٢) المرجع السابق.

(٣) في "الهداية": (ولا بدّ من قبض العوضين قبل الافتراق وإن باع الذهب بالفضّة جاز التفاضل ووجب التقابض فإن افترقا في الصرف قبل قبض العوضين أو أحدهما بطل العقد) لفوات الشرط وهو القبض ولهذا لا يصحّ شرط الخيار فيه ولا الأجل؛ لأنّ بأحدهما لا يبقى القبض مستحقّاً وبالتالي يفوت القبض المستحقّ إلّا إذا أسقط الخيار في المجلس فيعود إلى الجواز لارتفاعه قبل تقررره وفيه خلاف زفر. ملتقطاً.

❖ "الهداية"، كتاب الصرف، ٢٦٣/٦. [آخرين ص ٨٩]

(٤) في "الهداية": (وإن كان يتخلّص السيف بغير ضرر جاز البيع في السيف وبطل في الحلية) لأنّه أمكن إفراده بالبيع فصار كالطوق والجارية وهذا إذا كانت الفضة المفردة أزيد ممّا فيه فإن كانت مثله أو أقلّ منه أو لا يدري لا يجوز البيع للربا أو لاحتماله وجهة الصحة من وجه وجهة الفساد من وجهين فترجّحت.

(٥) "الهداية"، كتاب الصرف، ٢٦٦/٦. [آخرين ص ٩٠]

أقول: الاحتمال كاف من التحريم في الزبا ألا ترى أن المجازفة حرام وإن يتفقا أن أحدهما ليزيد على الآخر فلم يبق إلا احتمال المماثلة فيجوز القبض إلا وثب التحريم مع تأدي* الاحتمالين فالذي أفاد كآته زيادة في الإفادة وليحرر، والله تعالى أعلم.

[٥١٩] قوله: ^(١) انعقد العقد صحيحاً^(٢): فلا حاجة [إلى تصحيح العقد] وإنما الكلام فيه.

* في المخطوط هكذا: *الانلة فبمزا لشهر العتب المخرم من تار* وأبقينا على ما فهمنا، والله تعالى أعلم.

(١) في "الهداية": (ومن باع درهمين وديناراً بدرهم ودينارين جاز البيع وجعل كل جنس منهما بخلافه) وقال زفر والشافعي: لا يجوز، ولهما أن في الصرف إلى خلاف الجنس تغيير تصرفه؛ لأنه قابل الجملة بالجملة ومن قضيته الانقسام على الشيوع لا على التعيين والتغير لا يجوز وإن كان فيه تصحيح التصرف ولنا أن المقابلة المطلقة تحتل مقابلة الفرد بالفرد كما في مقابلة الجنس بالجنس وأنه طريق متعين لتصحيحه فيحمل عليه تصحيحاً لتصرفه وفيه تغيير وصفه لا أصله؛ لأنه يبقى موجه الأصلي وهو ثبوت الملك في الكل بمقابلة الكل وصار هذا كما إذا باع نصف عبد مشترك بينه وبين غيره ينصرف إلى نصيبه تصحيحاً لتصرفه بخلاف ما عد من المسائل أما مسألة المراهبة فلأنه يصير تولية في القلب بصرف الزبح كله إلى الثوب والطريق في المسألة الثانية غير متعين؛ لأنه يمكن صرف الزيادة على الألف إلى المشتري وفي الثالثة أضيف البيع إلى المنكر وهو ليس بمحل للبيع والمعين ضده وفي الأخيرة انعقد العقد صحيحاً والفساد في حالة البقاء وكلامنا في الابتداء. ملقطاً.

(٢) "الهداية"، كتاب الصرف، ٦/ ٢٧٠. [آخرين ص ٩١]

[٥٢٠] قوله: ^(١) فلا تقع المقاصة ^(٢):

لأن دين البائع أقوى من دين المشتري والمقاصة إنما يكون عند المساواة.

[٥٢١] قوله: ^(٣) فيبقى بيعاً بلا ثمن فيبطل ^(٤):

فإن قلت: إن بطل ثمنيتها لم تبطل ماليتها لهم فليكن بيعاً بسلعة.
قلت: تجعلونه مقايضة وإنما عقداً بيعاً مطلقاً وأيضاً يصير بيع معدوم
من دون سلم؛ لأن المقايضة بيع من كل جانب.

(١) في "الهداية": (ومن كان له على آخر عشرة دراهم فباعه الذي عليه العشرة ديناراً بعشرة دراهم ودفع الدينار وتقاصا العشرة بالعشرة فهو جائز) ومعنى المسألة إذا باع بعشرة مطلقة ووجهه أنه يجب بهذا العقد ثمن يجب عليه تعيينه بالقبض لما ذكرنا والذين ليس بهذه الصفة فلا تقع المقاصة بنفس المبيع لعدم المجانسة.

(٢) "الهداية"، كتاب الصرف، ٦/ ٢٧٢. [آخرين ص ٩٢]

(٣) في "الهداية": (وإذا اشترى بها [أي: بالدراهم المفضوشة] سلعة فكسدت وترك الناس المعاملة بها بطل البيع عند أبي حنيفة وقال أبو يوسف: عليه قيمتها يوم البيع وقال محمد: قيمتها آخر ما تعامل الناس بها) ولأبي حنيفة أن الثمن يهلك بالكساد؛ لأن الثمنية بالاصطلاح وما بقي فيبقى بيعاً بلا ثمن فيبطل وإذا بطل البيع يجب رد المبيع إن كان قائماً وقيمه إن كان هالكاً كما في البيع الفاسد. ملتقطاً.

(٤) "الهداية"، كتاب الصرف، ٦/ ٢٧٧. [آخرين ص ٩٣]

كتاب الكفالة

- [٥٢٢] قوله: ^(١) [لأنه موجب التصرف فيثبت بدون التنصيص عليه]*:
- قوله: (لأنه موجب التصرف) أي: لأن دفع المكفول به إلى المكفول له موجب تصرف الكفالة بالنفس والموجبات تثبت في التصرف بدون ذكرها صريحاً كثبوت الملك بالشراء. [نهاية"^(٢)]
- [٥٢٣] قوله: ولا يشترط قبول الطالب التسليم^(٣): كالمشتري يبرأ بدفع الثمن بلا شرط.
- [٥٢٤] قوله: ^(٤) كما في التعزير^(٥): أي: يجبر المطلوب على إعطاء الكفيل في الشيء الذي يجب فيه التعزير. "كفاية"^(٦)

(١) في "الهداية": (ومن كفل بنفس آخر ولم يقل: إذا دفعت إليك فأنا بريء فدفعه إليه فهو بريء)؛ لأنه موجب التصرف فيثبت بدون التنصيص عليه ولا يشترط قبول الطالب التسليم كما في قضاء الدين.

♣ "الهداية"، كتاب الكفالة، ٦/ ٢٩٠. [آخرين ص ٩٧]

(٢) "النهاية"، كتاب الكفالة، ص ٦٦٩.

(٣) "الهداية"، كتاب الكفالة، ٦/ ٢٩٠. [آخرين ص ٩٧]

(٤) في "الهداية": (ولا تجوز الكفالة بالنفس في الحدود والقصاص عند أبي حنيفة) معناه لا يجبر عليها عنده وقالوا: يجبر في حد القذف؛ لأن فيه حق العبد وفي القصاص؛ لأنه خالص حق العبد بخلاف الحدود الخالصة لله تعالى فيليق بها الاستيثاق كما في التعزير.

(٥) "الهداية"، كتاب الكفالة، ٦/ ٢٩٥. [آخرين ص ٩٨]

(٦) انظر "الكفاية"، كتاب الكفالة، ٦/ ٢٩٥-٢٩٦.

[٥٢٥] قوله: ^(١) (ولا يحبس فيها حتى يشهد شاهدان... إلخ) ^(٢): كأنه قيل: إذا لم يجبر على الكفالة عنده فكيف يفعل؛ فإنه ربما يضر؟ فأجاب ^(٣) بأنه يحبس إذا حصلت التهمة.

[٥٢٦] قوله: ^(٤) [ولا يشترط القبول]*: قوله: (ولا يشترط) جواب سؤال مقدّر وقال بعضهم: يشترط القبول من المريض والأصح لا يشترط القبول منه. "نهاية" ^(٥)

(١) في "البداية": ولا تجوز الكفالة بالنفس في الحدود والقصاص عند أبي حنيفة رحمه الله ولو سمحت نفسه به يصح بالإجماع ولا يحبس فيها حتى يشهد شاهدان مستوران أو شاهد عدل يعرفه القاضي.

(٢) "البداية"، كتاب الكفالة، ٢٩٦/٦. [آخرين ص ٩٨]

(٣) انظر "الهداية"، كتاب الكفالة، ٢٩٦/٦.

(٤) في "الهداية": (ولا تصح الكفالة إلا بقبول المكفول له في المجلس إلا في مسألة واحدة وهي أن يقول المريض لوارثه: تكفل عني بما علي من الدين فكفل به مع غيبة الغرماء جاز) لأن ذلك وصية في الحقيقة ولهذا تصح وإن لم يسم المكفول لهم ولهذا قالوا: إنما تصح إذا كان له مال أو يقال: إنه قائم مقام الطالب لحاجته إليه تفرغاً لذمته وفيه نفع الطالب فصار كما إذا حضر بنفسه وإنما يصح بهذا اللفظ ولا يشترط القبول؛ لأنه يراد به التحقيق دون المساومة ظاهراً في هذه الحالة فصار كالأمر بالنكاح. ملتقطاً.

❖ "الهداية"، كتاب الكفالة، ٣١٦/٦. [آخرين ص ١٠٤]

(٥) "النهاية"، كتاب الكفالة، ص ٦٧٨، ملخصاً.

[٥٢٧] قوله: ^(١) [والتبرّع لا يعتمد قيام الدين]*: في حقّ المكفول عنه بل يعتمد بالكفيل لو أقرّ رجل أنّ لفلان على فلان كذا وأنا كفيل بذلك المال تصحّ الكفالة وعليه أداء الدين. "كفاية" ^(٢)

(١) في "الهداية": (وإذا مات الرّجل وعليه ديون ولم يترك شيئاً فتكفّل عنه رجل للغرماء لم تصحّ عند أبي حنيفة رحمه الله وقالوا: تصحّ) وله أنّه كفّل بدين ساقط؛ لأنّ الدّين هو الفعل حقيقة ولهذا يوصف بالوجوب لكنّه في الحكم مال؛ لأنّه يثول إليه في المال وقد عجز بنفسه ويخلفه ففات عاقبة الاستيفاء فيسقط ضرورة والتبرّع لا يعتمد قيام الدين. ملتقطاً.

❁ "الهداية"، كتاب الكفالة، ٣١٨/٦. [آخرين ص ١٠٦]

(٢) انظر "الكفاية"، كتاب الكفالة، ٣١٨/٦، تحت قول "الهداية": والتبرّع لا يعتمد قيام الدين.

باب كفالة الرجلين

[٥٢٨] قوله: ^(١) "لأنَّ أداء نائبه كأدائه"^(٢): فيكون كأنَّ صاحبه أدَّى بنفسه وقد أدَّى في الكفيل أيضاً سبب الرجوع والأصيل إذا أدَّى إلى الدائن بنفسه وقد أدَّى أي: الكفيل، يرجع على الكفيل بما أدَّى إليه.

[٥٢٩] قوله: ^(٣) "أن يجعل كلَّ واحد منهما أصيلاً في حقِّ وجوب الألف عليه"^(٤):

أقول: الذي في "فتح القدير"^(٥): (يجعل المال على أحدهما وعق

(١) في "الهداية": (وإذا كان الدَّين على اثنين وكلَّ واحد منهما كفيل عن صاحبه فما أدَّى أحدهما لم يرجع على شريكه حتَّى يزيد ما يؤدِّيه على النصف فيرجع بالزيادة) لأنَّ كلَّ واحد منهما في النصف أصيل وفي النصف الآخر كفيل ولأنَّه لو وقع في النصف عن صاحبه فيرجع عليه فلصاحبه أن يرجع؛ لأنَّ أداء نائبه كأدائه فيؤدِّي إلى الدور. ملتقطاً.

(٢) "الهداية"، كتاب الكفالة، باب كفالة الرجلين، ٦/٣٣٨. [آخرين ص ١١٠]

(٣) في "الهداية": (وإذا كوتب العبدان كتابة واحدة وكلَّ واحد منهما كفيل عن صاحبه فكلَّ شيء أذاه أحدهما رجع على صاحبه بنصفه) ووجهه أنَّ هذا العقد جائز استحساناً وطريقه أن يجعل كلَّ واحد منهما أصيلاً في حقِّ وجوب الألف عليه فيكون عتقهما معلقاً بأدائه ويجعل كفيلاً بالألف في حقِّ صاحبه.

(٤) "الهداية"، كتاب الكفالة، باب كفالة الرجلين، ٦/٣٤٠. [آخرين ص ١١١]

(٥) انظر "الفتح"، كتاب الكفالة، باب كفالة الرجلين، ٦/٣٤٠، تحت قول "الهداية": جائز استحساناً.

الآخر معلقاً بأدائه كما في الولد المولود في الكتابة فيجعل كل منهما في حق المولى كأن المال كله عليه وعق الآخر معلقاً بأدائه فيطالب كل منهما بجميع المال بحكم الإصالة لا الكفالة، وفي الحقيقة المال مقابل بهما فينقسم عليهما بخلاف ما إذا اختلفت كتابتهما؛ لأن عتق كل منهما معلق بمال عليه على حدة فتعذر تصحيحه وفيما وراء ذلك الاعتبار المصحح الحقيقة هي المعتبرة... إلخ)، وحاصله أن الكتابة لما كانت واحدة فيجعل في حق المولى كأن أحدهما هو المكاتب بالمال كله والآخر معلق العتق على أداءه فيؤخذ أحدهما بكل المال بحكم الكتابة [دون] الكفالة ويعتق الآخر بأداءه بحكم التعليق ويعتبر ذلك في حق كل واحد منهما فيكون كل مطالباً بالمال كله إصالة لا كفالة فلا يكون كفالة ببدل الكتابة ولا شرطاً فاسداً فيها يفسدها.

[٥٣٠] قوله: ويجعل كفيلاً بالألف في حق صاحبه^(١): وإنما يحتاج إلى ذلك عند أداء أحدهما لأجل الرجوع لا في الابتداء للمطالبة؛ لأن المطالبة على كل بحكم الإصالة دون الكفالة كما قررنا^(٢) وحالة البقاء أسهل.

(١) "الهداية"، كتاب الكفالة، باب كفالة الرجلين، ٦/ ٣٤٠. [آخرين ص ١١١]

(٢) انظر المقولة السابقة.

كتاب الحوالة

[٥٣١] قوله: ^(١) [والتوى عند أبي حنيفة رحمه الله أحد الأمرين وهو

إمّا أن يجحد... إلخ] ^(٢):

أقول: توهم الارتفاع باق في الجحود أيضاً بإكذابه نفسه فإذا لا يكون التوى إلا الموت مفلساً.

(١) في "البداية": ولا يرجع المحتال على المحيل إلا أن يتوى حقه والتوى عند أبي

حنيفة رحمه الله أحد الأمرين وهو إمّا أن يجحد الحوالة ويحلف ولا بيّنه له عليه
أو يموت مفلساً.

(٢) "البداية"، كتاب الحوالة، ٦/ ٣٥١. [آخرين ص ١١٣]

كتاب أدب القاضي

[٥٣٢] قوله: ^(١) ولا قدرة دون العلم ^(٢):

أقول: المراد علم نفسه أمّا العمل بعلم غيره ففي مرتبة الجواب.

[٥٣٣] قوله: ^(٣) تقلّدوا من معاوية رضي الله [تعالى] عنه ^(٤): ما وسوس

الموسوس من هذا اللفظ إلى بعض الموسوسين فسيكشفه الله تعالى بعد نحو ستة أوراق في شرح قوله ^(٥): [إحتاط به بعض القضاة وهو ظلم] فقد أطلق الظلم على الخطأ [الاجتهاد] وإنّما أراد عدم إصابة الحق ^(٦).

(١) في "الهداية": (ولا تصحّ ولاية القاضي حتّى يجتمع في المولى شرائط الشهادة ويكون من أهل الاجتهاد) فالصحيح أنّ أهلية الاجتهاد شرط الأولوية فأما تقليد الجاهل فصحيح عندنا خلافاً للشافعي رحمه الله وهو يقول: إنّ الأمر بالقضاء يستدعي القدرة عليه ولا قدرة دون العلم. ملتقطاً.

(٢) "الهداية"، كتاب أدب القاضي، ٦/ ٣٦٠. [آخرين ص ١١٦]

(٣) في "الهداية": (ثمّ يجوز التقلّد من السلطان الجائر كما يجوز من العادل) لأنّ الصحابة رضي الله عنهم تقلّدوا من معاوية رضي الله عنه والحقّ كان بيد علي رضي الله عنه في نوبته.

(٤) "الهداية"، كتاب أدب القاضي، ٦/ ٣٦٤. [آخرين ص ١١٧]

(٥) انظر "الهداية"، كتاب أدب القاضي، فصل في القضاء بالمواريث، ٦/ ٤٣٠، ٤٣٢.

(٦) قال الإمام أحمد رضا - رحمه الله تعالى - في حاشيته على "الطحطاوي شرح الدرر" في هذه المسألة على قوله: لأنّ الصحابة تقلّدوه من معاوية:

("ط"، كتاب القضاء، ٣/ ١٨١).

أقول: ما أشنع مثلاً وأفظعه ألا يستجرب به الفسقة الظلمة الهمزة للهمزة الذين في قلوبهم

مرض إلى تسكين بغض عظيم من صحابة رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم والقصد المتعين المفترض على كل مسلم أن الجائر هو الواضع شيئاً غير موضعه كما أن العادل هو الذي يضع كل شيء في موضعه ولا شك أن السيد معاوية رضي الله تعالى عنه لما خرج على الإمام المرتضى والخليفة المجتبي ولقد كانا والله إمامي حق وخليفتي صدق وأدعى ما ادعى فقد وضع الشيء في غير موضعه؛ إذ لم يكن غير السمع والطاعة في وسعه وليس قولهم هذا بأعجب من قول النبي صلى الله عليه وسلم لحواريه وابن عمته وأحد عشرته سيدنا ومولانا زبير بن العوام رضي الله تعالى عنه: ((تحاربه -أي: سيدنا علياً كرم الله وجهه أحسن تكريم- وأنت ظالم له)) [أخرجه الحاكم في "المستدرک" (٥٦٢٩)، ٤/٤٤٦ بلفظ: ((لتقاتلنه)) مكان: تحاربه] أو كما قال صلى الله تعالى عليه وسلم فليس لفظ "الجائر" أكبر من لفظ "الظالم" والإيمان يشهد بأنه لم يرد هاهنا ما ارتكن في الأذهان إلا ما ذكرنا في تأويل الجوار من وضع الشيء في غير موضعه فإن كان هذا الوضع عن تعنت وعناد فهو المذموم المشؤوم أو عن خطأ في اجتهاد فصاحبه معذور ومأجور غير مأذور قطعاً فيقبح هذا اللفظ؛ لأن فيه فتح باب انتهاك حرمة الأصحاب.

(هامش "ط"، ص ٢٤٤-٢٤٥).

فصل في الحبس

[٥٣٤] قوله: ^(١) [والمسألتان تؤيدان القولين الأخيرين والتخريج على ما قال في "الكتاب"]*:
 أقول: لكن قضية هذا أن لا يحبس فيهما أصلاً وإن ثبت يساره بالبيّنة أو إقراره؛ إذ لا حبس إلا في الدين الصحيح فليتأمل.

(١) في "الهداية": (ولا يحبسه فيما سوى ذلك إذا قال: إنّي فقير إلا أن يثبت غريمه أن له مالاً فيحبسه)؛ لأنّه لم توجد دلالة اليسار فيكون القول قول من عليه الدّين وعلى المدعي إثبات غناه ويروى أنّ القول لمن عليه الدّين في جميع ذلك؛ لأنّ الأصل هو العسرة ويروى أنّ القول له إلا فيما بدله مال وفي النفقة القول قول الزوج: إنّه معسر وفي إعتاق العبد المشترك القول للمعتق والمسألتان تؤيدان القولين الأخيرين والتخريج على ما قال في "الكتاب": إنّه ليس بدّين مطلق بل هو صلة حتّى تسقط النفقة بالموت على الاتفاق.

♣ "الهداية"، كتاب أدب القاضي، فصل في الحبس، ٦/ ٣٧٨، [آخرين ص ١٢١]

باب كتاب القاضي إلى القاضي

[٥٣٥] قوله: ^(١) للحاجة على ما نبين ^(٢): يعني: إذا جاء رجل وقال: اسمع شهودي فإنني قاصر عن الجمع بين الشهود والخصم فاكتب كتاباً بما جرى عندك إلى القاضي بلا خصمي لإحياء حقّي فكتب له القاضي في الحقوق كلّها إلّا في حدود وقود.

[٥٣٦] قوله: ^(٣) [والأمانة المجحودة والمضاربة المجحودة]*: وإنما قيد الأمانة والمضاربة بالمجحودة ليكونا بمنزلة الدين؛ إذ لو لم تكن مجحودة لكان من جملة الأعيان المنقولة ولا يقبل كتاب القاضي فيها. "كفاية" ^(٤)

(١) في "الهداية": (ويقبل كتاب القاضي إلى القاضي في الحقوق إذا شهد به عنده) للحاجة على ما نبين (فإن شهدوا على خصم حاضر حكم بالشهادة).

(٢) "الهداية"، باب كتاب القاضي إلى القاضي، ٦/ ٣٨٢. [آخرين ص ١٢٢]

(٣) في "الهداية": (ويقبل كتاب القاضي إلى القاضي في الحقوق إذا شهد به عنده) وقوله: في الحقوق يندرج تحته الدين والنكاح والنسب والمغصوب والأمانة المجحودة والمضاربة المجحودة؛ لأن كلّ ذلك بمنزلة الدين وهو يعرف بالوصف لا يحتاج فيه إلى الإشارة. ملتقطاً.

❖ "الهداية"، باب كتاب القاضي إلى القاضي، ٦/ ٣٨٣. [آخرين ص ١٢٢]

(٤) انظر "الكفاية"، كتاب أدب القاضي، باب كتاب القاضي إلى القاضي، ٦/ ٣٨٣، تحت قول "الهداية": والأمانة المجحودة والمضاربة المجحودة.

مسائل شتى من كتاب القضاء

- [٥٣٧] قوله: ^(١) ما يستر مهبه ^(٢): الذي في "البحر" ٣٦/٧ ^(٣): (جهته).
- [٥٣٨] قوله: ما يستر مهبه، ولو اتخذ بشراً ^(٤): الذي في "وجيز الكردي" ٤١٤/٦ ^(٥): (ما يستر جهته) وهكذا عنها في "البحر" ٣٦/٧ ^(٦).

(١) في "الهداية": (وإذا كان علو لرجل وسفل لآخر فليس لصاحب السفل أن يتد فيه وتداً ولا ينقب فيه كوة عند أبي حنيفة رحمه الله وقالوا: يصنع ما لا يضر بالعلو وإذا كانت زائغة مستطيلة تنشعب منها زائغة مستطيلة وهي غير نافذة فليس لأهل الزائغة الأولى أن يفتحوا باباً في الزائغة القصوى وإن كانت مستديرة قد لزق طرفاها فلهم أن يفتحوا) باباً؛ لأن لكل واحد منهم حق المرور في كلها. ملتقطاً.

في "الفتح": لو فتح صاحب البناء في علو بنائه باباً أو كوة لم يكن لصاحب الساحة منعه، ولصاحب الساحة أن يبني في ملكه ما يستر مهبه، ولو اتخذ بشراً في ملكه أو كرباساً أو بالوعة فنز منها حائط جاره وطلب جاره منه تحويله لم يجبر عليه، فإن سقط الحائط من ذلك لا يضمن، هذا كله ظاهر المذهب وجواب الرواية.

(٢) "الفتح"، مسائل شتى من كتاب القضاء، ٤١٤/٦، تحت قول "الهداية": وإن كانت زائغة مستطيلة تنشعب منها... إلخ.

(٣) "البحر"، كتاب القضاء، مسائل شتى من كتاب القضاء، ٥٦/٧.

(٤) "الفتح"، مسائل شتى من كتاب القضاء، ٤١٤/٦، تحت قول "الهداية": وإن كانت زائغة مستطيلة تنشعب منها... إلخ.

(٥) "البزاية"، كتاب الحيطان، الفصل الأول، ٤١٤/٦، (هامش "الهندية").

(٦) "البحر"، كتاب القضاء، مسائل شتى من كتاب القضاء، ٥٦/٧.

[٥٣٩] قوله: ^(١) "إن كان إذا صعد يقع بصره في دار جاره ^(٢)": أي: أراد أن يلزمه.

[٥٤٠] قوله: ^(٣) "أن يشاركه في بناءها لا أن يستقل هو بذلك ^(٤)": أقول: هذا ظاهر إذا رفع جدار في أرض مشتركة بينهما كما سيأتي أما لو كان بينهما طريق مثلاً فانظر هل يؤمر الأول باتخاذ السترة أم الجار؟

(١) في "الفتح": ذكر أبو الليث في "فتاواه": حجرة سطحها ووسطها جاره متساويان فأخذ جاره حتى يتخذ حائطاً بينه وبين جاره ليس له ذلك، فلو أراد أن يمنعه من الصعود حتى يتخذ سترة، إن كان إذا صعد يقع بصره في دار جاره، له المنع وإن كان لا يقع لكن يقع إذا كانوا على السطح ليس له المنع.

(٢) "الفتح"، مسائل شتى من كتاب القضاء، ٦/٤١٥، تحت قول "الهداية": وإن كانت زائغة مستطيلة تنشعب منها... إلخ.

(٣) في "الفتح" عن "فصول العمادي": وعلى قياس المسألة المتقدمة وهي أن لا يمنع صاحب الساحة من أن يفتح صاحب العلو كوة ينبغي أن يقال في هذه: ليس للجار حق المنع من الصعود وإن كان بصره يقع في دار جاره؛ ألا ترى أن محمداً رحمه الله لم يجعل لصاحب الساحة حق منع صاحب البناء عن فتح الكوة في علوه مع أن بصره يقع في الساحة، والمراد من قوله: يأخذ جاره ببناء السترة أن يشاركه في بنائها لا أن يستقل هو بذلك ويدل عليه بعض العبارات في "كتاب الحيطان": دار بين رجلين قسماها وقال أحدهما: نبني حاجزاً بيتنا ليس على الآخر إجابته، وإن كان أحدهما يؤذي الآخر بالاطلاع عليه كان للقاضي أن يأمرهما ببنائه يتخارجان نفقته بقدر حصة كل منهما يفعلها القاضي للمصلحة.

(٤) "الفتح"، مسائل شتى من كتاب القضاء، ٦/٤١٥، تحت قول "الهداية": وإن كانت زائغة مستطيلة تنشعب منها... إلخ.

عبارة "جامع الفصولين"^(١) نقلاً عن "فتاوى الفقيه"^(٢) فيما نقل عنها هذا المحقق: أخذ جاره يتخذ سترة بين السطحين لا يجبر عليه؛ إذ لا يجبر المالك على البناء في ملكه وأن يمنعه من الصعود فلو يقع بصره في دار جاره إذا صعد فله منعه؛ إذ فيه ضرر زائد وإلا لا فهذا يقتضي أن لا يجبر في هذه الصورة أحد منهما؛ لأنّ كلّ يملك ملكاً على حدة فلا يجبر أن يبني في ملكه وعبارة المحقق^(٣) عن "الفتاوى": (لو أراد أن يمنعه من الصعود حتّى يتخذ سترة... إلخ) يحتمل فيه رجوع الكناية في "يتخذ" إلى كليهما أي: تمنعه أن يصعد ما لم يتخذ هو سترة أو ما لم يتخذ جاره سترة، على الأول يؤمر بأحد أمرين: إمّا أن يترك الصعود أو يتخذ سترة، وعلى الثاني يكفّ عن الصعود ما لم يتخذ جاره سترة لنفسه وكذلك عبارة "البحر"^(٤) عن "استحسان الإمام الرازي"^(٥): (الدار إذا كانت مجاورة

(١) "جامع الفصولين"، الفصل الخامس والثلاثون فيما يمنع عنه وما لا يمنع... إلخ،

ص ١٩٥، الجزء الثاني: للشيخ بدر الدين محمود بن إسرائيل، الشهير بابن قاضي سماونة، الحنفي، (ت ٨٢٣هـ). ("كشف الظنون"، ١/٥٦٦، "الأعلام"، ٧/١٦٥).

(٢) "فتاوى الفقيه" = "فتاوى أبي الليث": لنصر بن محمد بن أحمد، أبي الليث السمرقندي، (ت ٣٨٣هـ). ("كشف الظنون"، ٢/١٢٢٠).

(٣) انظر "الفتح"، مسائل شتى من كتاب القضاء، ٦/٤١٥، تحت قول "الهداية": وإن كانت زائغة مستطيلة تنشعب منها... إلخ.

(٤) "البحر"، كتاب القضاء، مسائل شتى من كتاب القضاء، ٧/٥٥.

(٥) "كتاب الاستحسان": لأبي سفيان الرازي، الحنفي.

("كشف الظنون"، ٢/١٣٨٩، "الجواهر المضية"، ص ٢٥٣، الجزء الثاني).

للدور فأراد صاحبها أن يبني فيها تنوراً للخبز الدائم أو رحي للطحين أو مدقات للقصارين لم يجز؛ لأن ذلك يضر بجيرانه ضرراً فاحشاً لا يمكن التحرز عنه بخلاف الحمام؛ لأنه لا يضر إلا بالنداوة ويمكن التحرز عنه بأن يبني حائطاً بينه وبين جاره) اهـ، فإن ضمير "بين" أيضاً يحتمل الوجهين وذكر في "البحر"^(١) عن الإمام الحسام الشهيد أن الفتوى على منع الضرر البين وجعل يسوق كلامه إلى أن قال^(٢): (ولو فتح صاحب البناء في علو بنائه باباً أو كوة لا يلي صاحب الساحة منعه بل له أن يبني ما يستر جهته) اهـ، فهذا ظاهر في أن الضمير لصاحب الساحة وقد أوضحه نقل المحقق في صدر هذه الصفحة^(٣) عن "الأصل" بلفظ: (ولصاحب الساحة أن يبني في ملكه ما يستر) لكن هذا عن "الأصل" الذي هو في كتب ظاهر الرواية، لا جرم قال المحقق بعده: (هذا كله ظاهر المذهب وجواب الرواية) فبقي الأمر بعده مشتبهاً على جواب المتأخرين.

أقول: ويتراءى لي والله تعالى أعلم أن الاطلاع على حريم الجار إن كان من السطح إن صعدوا السطح فها هنا - كما علمت - لا دعوى لهم إلا يمنع هذا عمل صعود سطحه ويقال لهم: إن أردتم تمنع نساءكم بسطحكم فابنوا عليه ساتراً وإن كان من السطح على محل النساء في الدار فإن كان السطحان متلاحقين فالحكم ما أشار إليه المحقق بقوله^(٤):

(١) "البحر"، كتاب القضاء، مسائل شتى من كتاب القضاء، ٥٥/٧.

(٢) "البحر"، كتاب القضاء، مسائل شتى من كتاب القضاء، ٥٥-٥٦/٧.

(٣) انظر "الفتح"، مسائل شتى من كتاب القضاء، ٤١٤/٦، تحت قول "الهداية": وإن

كانت زائغة مستطيلة تنشعب منها... إلخ.

(٤) انظر المرجع السابق، ص ٤١٥.

(المراد من قوله: يأخذ... إلخ) وما لم يبين الساتر يمنع هذا من الصعود كما في "فتاوى الفقيه" وإن كان بينهما فصل فالمنع من الصعود معلوم إلا أن تقع له حاجة فيقدم الإعلام مرة أو مرتين كما في "جامع الفصولين"^(١) وسيأتي^(٢) للمحقق عن "فتاوى الفقيه" في ارتقاء الشجرة والعادة الفاشية في بلادنا النداء ثلاثاً وهذا أحسن، أما بناء الستر فلا جبر على أحد أما هذا فلا أنه لا جبر على مالك أن يبني في ملكه بناء لحاجة غيره، وأما هؤلاء فلأن حاجة هذا في سطحه من الزوائد وحاجة أولئك أصلية تمنع هذا عن الصعود إلا لحاجة [و]بعد الإسلام منع بحق^(٣) وبعد منعه لا حاجة لهم إلى بناء ستر بل أن تنفع هذا فلا جبر ويقال لهذا: أنت ابن ساتر على سطحك إن شئت أن لا يحتاج إلى إعلام وإن كان الاطلاع عليه في الأرض والأرضان متلاحقتان فالحكم ما فصل المحقق عن "كتاب الحيطان" وإلا فهأهنا لا سبيل إلى إخراج هذا عن أرضه ولا إلى أن يجبر على البناء في ملكه لحاجة غيره بل يقال لهم: ابنوا ساتراً لكم إن شئتم فظهر أن لا جبر على بناء الساتر لأحد من الفريقين في شيء من الصور. هذا ما ظهر لي والعلم بالحق عند ربّي فليتأمل وليحرّر وبه ظهر أن الضمير في قوله: "حتى يتخذ سترة" لهذا الممنوع من الصور والله تعالى أعلم.

(١) "جامع الفصولين"، الفصل الخامس والثلاثون، الجزء الثاني، ص ١٩٥.

(٢) انظر "الفتح"، مسائل شتى من كتاب القضاء، ٦/ ٤١٥، تحت قول "الهداية": وإن

كانت زائغة مستطيلة تشعب منها... إلخ.

(٣) هكذا يبدو لنا من عبارة المخطوط، والله تعالى أعلم.

كتاب الشهادات

[٥٤١] قوله:: إن نكح أخوان بأختين* ثم وطئ أحدهما زوجة الآخر والآخر أيضاً وهي زوجة الآخر شبهة لزم لكل واحد منهما طلق امرأته ونكح موطوءته. "نهاية"^(١)

[٥٤٢] قوله: ^(٢) والخليفتين من بعده^(٣): وإنما خصهما بالذكر؛ لأنّ تمهيد قواعد شرائع الإسلام وإظهار طرق الأحكام كان في خلافتهما أكثر أو لورود حديث خاص في حقهما وهو قوله عزيز: ((اقتدوا بالذين من بعدي أبي بكر وعمر))^(٤).

❖ في المخطوط: *إنكما فرى زكركمنا نرضى*، وما أثبتنا فهو موافق لفهمنا، والله تعالى أعلم.

(١) لم نعثر عليه.

(٢) في "الهداية": (والشهادة على مراتب، منها: الشهادة في الزنا يعتبر فيها أربعة من الرجال ولا تقبل فيها شهادة النساء) لحديث الزهري: مضت السنة من لدن رسول الله صلى الله عليه وسلم والخليفتين من بعده أن لا شهادة للنساء في الحدود والقصاص ولأنّ فيها شبهة البدلية لقيامها مقام شهادة الرجال فلا تقبل فيما يندرى بالشبهات.

(٣) "الهداية"، كتاب الشهادات، ٦/ ٤٥٠. [آخرين ص ١٣٨]

(٤) أخرجه الطبراني في "الأوسط" (٣٨١٦)، باب العين، من اسمه: علي، ٣/ ٤٣.

باب من تقبل شهادته ومن لا تقبل

[٥٤٣] قوله: ^(١) لذلك الغرض ^(٢): أي: العائد إلى العباد وفي اللفظ مسامحة جليّة وكان المناسب: "لذلك الإفادة".

(١) في "الهداية": لا تقبل شهادة (المحدود في قذف وإن تاب) لقوله تعالى: ﴿وَلَا تَقْبَلُوا لَهُمْ شَهَادَةً أَبَدًا﴾ [النور: ٤]. ملتقطاً.

في "الفتح": (قوله: ولا المحدود في قذف وإن تاب) وقال الشافعي ومالك وأحمد: تقبل إذا تاب، والمراد بتوبته الموجبة لقبول شهادته أن يكذب نفسه في قذفه وهل يعتبر معه إصلاح العمل؟ فيه قولان: في قول يعتبر لقوله تعالى: ﴿إِلَّا الَّذِينَ تَابُوا مِنْ بَعْدِ ذَلِكَ وَأَصْلَحُوا﴾ [النور: ٥] وقيل: لا. فصلاح العمل كان ثابتاً له فلم يبق إلا التوبة بإكذاب نفسه، وأصله أن الاستثناء في قوله تعالى: ﴿إِلَّا الَّذِينَ تَابُوا﴾ ينصرف إلى الجملة الأخيرة أو إلى الكل، لا يقال: رد الاستثناء إلى الجملة الأخيرة ينفي الفائدة؛ لأنه معلوم شرعاً أن التوبة تزيل الفسق بغير هذه الآية لأننا نقول: كون التوبة تزيل استحقاق العقاب بعد ثبوته لا يعرف عقلاً بل سمعاً، وذلك بإيراد ما يدل عليه من السمع وهذا منه وكون آية أخرى تنفيده لا يضر للقطع بأن طريق القرآن تكرار الدوال خصوصاً إذا كان مطلوب التأكيد كـ: ﴿أَقِيمُوا الصَّلَاةَ﴾ [البقرة: ٤٣] وقد تكرر قوله تعالى: ﴿إِلَّا الَّذِينَ تَابُوا﴾ لذلك الغرض، ففي آية: ﴿إِلَّا الَّذِينَ تَابُوا﴾ إلى قوله: ﴿فَأُولَٰئِكَ أَتُوبُ عَلَيْهِمْ وَأَنَا التَّوَّابُ الرَّحِيمُ﴾ [البقرة: ١٦٠]. ملتقطاً.

(٢) "الفتح"، كتاب الشهادات، باب من تقبل شهادته ومن لا تقبل، ٤٧٦/٦، تحت قول "الهداية": ولا المحدود في قذف وإن تاب.

باب الاختلاف في الشهادة

[٥٤٤] قوله: ^(١) فحينئذ لا يرد البحث الثاني أصلاً^(٢): الحمد لله هذا كله من هنا إلى آخر الصفحة فما ظهر للعبد الضعيف وذكره على هامش

(١) في "الهداية": (الشهادة إذا وافقت الدعوى قبلت، وإن خالفها لم تقبل)؛ لأنّ تقدّم الدعوى في حقوق العباد شرط قبول الشهادة وقد وجدت فيما يوافقها وانعدمت فيما يخالفها.

في "العناية": أمّا الموافقة بين لفظيهما فليست بشرط، ألا ترى أنّ المدّعي يقول: ادعى عليّ غريمي هذا والشاهد يقول: أشهد بذلك، واستدلّ المصنّف على ذلك بقوله: "لأنّ تقدّم الدعوى في حقوق العباد شرط قبول الشهادة وقد وجدت في ما يوافقها وانعدمت فيما يخالفها" أمّا أنّ تقدمها فيها شرط لقبولها فلأنّ القاضي نصب لفصل الخصومات فلا بدّ منها ولا نعني بالخصومة إلّا الدعوى وأمّا وجودها عند الموافقة فلعدم ما يهدرها من التكذيب.

في "الحواشي السعدية": (قوله: وأمّا وجودها عند الموافقة... إلخ) أقول: كذا ذكره الشارحون وعندي الأولى أن يقال: أمّا وجودها عند الموافقة فظاهر وأمّا عدمها عند المخالفة فكذلك لظهور أن ليس المراد من تقدّم الدعوى تقدّم أية دعوى كانت بل تقدّم دعوى ما يشهد به الشهود فحينئذ لا يرد البحث الثاني أصلاً على أنّ الدعوى لو جعلت معدومة لما قبلت لو أتى المدّعي بشاهدين آخرين وأيضاً ما ذكره في الجواب مخالف لما سيأتي في مسألة الشهادة بالآلف والخمسائة إذا ادعى المدّعي الآلف حيث جعل سكوت المدّعي عن الخمسمائة تكذيباً للشاهد وتفسيراً له ولهذا لم تقبل فليتأمل.

(٢) "الحواشي السعدية"، كتاب الشهادات، باب الاختلاف في الشهادة، ٥٠١/٦، تحت قول "العناية": وأمّا وجودها عند الموافقة... إلخ.

"قرة العيون"^(١) ١٤٢/١^(٢) فالحمد لله على حسن التفهيم.
[٥٤٥] قوله: ^(٣) أقول: مخالف لما سيجيء^(٤): وليقرره* الشارح نفسه
وفاقاً للمتن ص ٥٨^(٥) فما هنا سبق قلم.

(١) "قرة عيون الأخيار تكملة رد المحتار": للسيد علاء الدين محمد بن محمد أمين
بن عمر بن عبد العزيز الحنفي (ت ١٣٠٦ هـ). ("إيضاح المكنون"، ٢/٢٢٥).
(٢) لم نعثر عليه.

(٣) في "العناية": وأما عدمها عند المخالفة فلوجود ذلك؛ لأن الشهادة لتصديق الدعوى
فإذا خالفتها فقد كذبتها فصار وجودها وعدمها سواء، وفيه بحث من وجهين: أحدهما
أنه قال: تقدم الدعوى شرط قبول الشهادة وقد وجدت فيما يوافقها وهو مسلم، ولكن
وجود الشرط لا يستلزم وجود المشروط، والثاني أنه عند المخالفة تعارض كلام
المدعي والشاهد فما المرجح لصدق الشاهد حتى اعتبر دون كلام المدعي؟
والجواب عن الأول أن علة قبول الشهادة التزام الحاكم سماعها عند صحتها وتقدم
الدعوى شرط ذلك، فإذا وجد فقد انتفى المانع فوجب القبول لوجود العلة وانتفاء
المانع لا أن وجود الشرط استلزم وجوده، وعن الثاني بأن الأصل في الشهود العدالة لا
سيما على قول أبي يوسف ومحمد رحمهما الله، ولا يشترط عدالة المدعي لصحة
دعواه فرجحنا جانب الشهود عملاً بالأصل.

في "الحواشي السعدية": (قوله: وعن الثاني [إلى قوله:] عملاً بالأصل) أقول: مخالف
لما سيجيء أن إكذاب المدعي شاهده تفسيق له فراجعه.

(٤) "الحواشي السعدية"، كتاب الشهادات، باب الاختلاف في الشهادة، ٥٠١/٦،
تحت قول "العناية": وعن الثاني [إلى قوله:] عملاً بالأصل.

✽ في المخطوط هكذا: ^(٢) ^(٣)، فذكرنا على ما فهمنا، والله تعالى أعلم.

(٥) انظر "العناية"، كتاب الشهادات، باب الاختلاف في الشهادة، ٥٠٨/٦، تحت قول
"الهداية": قلنا: هذا إكذاب في غير المشهود به الأول... إلخ.

[٥٤٦] قوله: ^(١) ويحتاج إلى الفرق ^(٢):

كل ما مر من المسائل.....*.

[٥٤٧] قوله: على قول أبي حنيفة ^(٣): فإن إكذاب أحد الشاهدين

حاصل فيما إذا ادعى البعض*.

(١) في "الهداية": (ويعتبر اتفاق الشاهدين في اللفظ والمعنى عند أبي حنيفة، فإن شهد

أحدهما بألف والآخر بالفين لم تقبل الشهادة عنده وعندهما تقبل على الألف إذا

كان المدعي يدعي الألفين) ولأبي حنيفة رحمه الله أنهما اختلفا لفظاً، وذلك يدل

على اختلاف المعنى؛ لأنه يستفاد باللفظ، وهذا لأن الألف لا يعبر به عن الألفين

بل هما جملتان متبايتان فحصل على كل واحد منهما شاهد واحد فصار كما إذا

اختلف جنس المال. ملتقطاً.

في "الفتح": لو ادعى مائة دينار فقال أحدهما: نيسابورية وقال الآخر: بخارية والمدعي

يدعي النيسابورية وهي أجود يقضى بالبخارية بلا خلاف ينقل ويحتاج إلى الفرق

على قول أبي حنيفة وهو أنهما اتفقا على الكمية والجنس فصار كما لو شهد

أحدهما بألف والآخر بألف وخمسمائة.

(٢) "الفتح"، كتاب الشهادات، باب الاختلاف في الشهادة، ٥٠٤/٦، تحت قول

"الهداية": ويعتبر اتفاق الشاهدين... إلخ.

♣ عبارة المخطوط هكذا: بِزَيَادَةِ الْقِيَمَةِ ولم نفر على فهمها، والله تعالى أعلم.

(٣) "الفتح"، كتاب الشهادات، باب الاختلاف في الشهادة، ٥٠٤/٦، تحت قول

"الهداية": ويعتبر اتفاق الشاهدين... إلخ.

♣ هكذا في المخطوط، لعل العبارة هنا ساقطة، والله تعالى أعلم.

[٥٤٨] قوله: وهو أنّهما اتّفقا على الكميّة والجنس^(١):

أقول: لعلّ الضمير للدعوى والشهادة أي: كان يدّعي الأكثر وشهد بالأقلّ والأكثر ما يتضمّن فقد اتّفقا على الكم والجنس بخلاف العكس، فإنّ الأقلّ لا يتضمّن الأكثر فإن قيل: يحصل التضمّن من جهة الشهادة؛ لأنّها أكثر قلنا: سكوت المدّعي عن الزيادة نفي لها؛ إذ لو كانت له لما تركها كما سيأتي^(٢) بخلاف الشاهد؛ لأنّ سكوته عنها نفي لعلمه بها لا لوجودها في الواقع فافهم والله تعالى أعلم.

[٥٤٩] قوله: ^(٣) وإن شئت بالتثنية^(٤): لعلّ صوابه: "بالتثنية" عطف على قوله: "بالضرورة" أي: الاختلاف ثابت بالبداهة وإن شئت فهذا تنبيه

(١) "الفتح"، كتاب الشهادات، باب الاختلاف في الشهادة، ٥٠٤/٦، تحت قول "الهداية": ويعتبر اتفاق الشاهدين... إلخ.

(٢) انظر "الفتح"، كتاب الشهادات، باب الاختلاف في الشهادة، ٥٠٥-٥٠٦/٦، تحت قول "الهداية": وإن شهد أحدهما بألف والآخر بألف وخمسة مائة... إلخ.

(٣) في "العناية": (قوله: ولأبي حنيفة رحمه الله أنّهما اختلفا لفظاً)؛ لأنّ أحدهما مفرد والآخر تثنية، واختلاف الألفاظ إفراداً وتثنيةً يدلّ على اختلاف المعاني الدالّة هي عليها بالضرورة، وإن شئت بالتثنية؛ فإنّ الألف لا يعبر به عن الألفين لا حقيقة ولا مجازاً والألفان لا يعبر بهما عن الألف كذلك فكان كلام كلّ منهما كلاماً مبيّناً لكلام الآخر.

(٤) "العناية"، كتاب الشهادات، باب الاختلاف في الشهادة، ٥٠٣/٦، تحت قول "الهداية": ولأبي حنيفة رحمه الله أنّهما اختلفا لفظاً.

فإن ما يذكر لإيضاح الضروري يسمّى تنبيهاً.

[٥٥٠] قوله: ^(١) ما نقل عن "المبسوط" ^(٢): انظر ما بيّنت على هامش "الهداية" ص ١١٠ ^(٣).

(١) في "العناية": (قوله: وحصل على كلّ واحد منهما شاهد واحد) فلا يثبت شيء منهما وصار اختلافهما هذا كاختلافهما في جنس المال، شهد أحدهما بكر شعير والآخر بكر حنطة، قيل ذكر في "المبسوط": إذا ادّعى ألفين وشهدا بألف قبلت بالاتفاق ووجوب الموافقة بين الدعوى والشهادة كوجوبها بين الشاهدين فما جواب أبي حنيفة عن ذلك؟ وأجيب بأنّ اشتراط الاتفاق بينهما ليس حسب اشتراطه بين الشاهدين؛ فإنّه لو ادّعى الغصب وشهدا بالإقرار به قبلت، ولو شهد أحد الشاهدين بالغصب والآخر بالإقرار به لم تقبل ولقائل أن يقول: قد تقدّم في تلقين الشاهد إذا كان في موضع التهمة بأن ادّعى ألفاً وخمسمائة وأنكر المدّعى عليه خمسمائة وشهد الشاهدان بألف فالقاضي يقول: يحتمل أنّه أبرأه عن خمسمائة واستفاد الشاهد علماً بذلك ووفق في شهادته كما وفق القاضي أنّه لا يجوز بالاتفاق وبين هذه المسألة وما نقلت من "المبسوط" ما ترى من التناقض، فالحقّ في الجواب لأبي حنيفة أن يحمل ما نقل عن "المبسوط" على ما إذا وفق الشهادة بدعوى الإبراء أو الإيفاء.

(٢) "العناية"، كتاب الشهادات، باب الاختلاف في الشهادة، ٥٠٤/٦، تحت قول "الهداية": وحصل على كلّ واحد منهما شاهد واحد.

(٣) انظر المقولة القابلة.

[٥٥١] قوله: ^(١) [قبلت شهادتهما بالألف]*: انظره مع ما مر ^(٢) آنفاً متناً: أن لو شهد أحدهما بألف وآخر بزيادة والمدعي لا يدعي إلا الألف لا تقبل لظهور التكذيب إلا أن يوفق فإذا ردت؛ لأن التكذيب ظاهر فلأن ترد تصريح التكذيب أولى ولا يظهر الفرق بأن الزيادة هاهنا من غير جنس المدعي به؛ لأنها دنائير والدعوى دراهم، فليحزر والله تعالى أعلم؛ فإن مناط الرد هو تكذيب المدعي شاهده ظاهراً؛ إذ لو كان له ألف وخمس مائة لما اكتفى على دعوى ألف فكان سكوته عند خمس مائة كنصه أنها ليست لي، قال في "غاية البيان" ^(٣): (قال المدعي: لم يكن حقّي إلا الألف فشهادة الذي زاد على الألف باطلة لتكذيب المدعي إياه؛ لأن تكذيبه تفسيق وكذا إذا ادعى الألف ولم يقل: لم يكن حقّي إلا الألف بل سكت عما زاد عليه فشهد أحدهما بألف وخمس مائة كان شهادته باطلة؛ لأن التكذيب هو الظاهر؛ لأن السكوت في موضع البيان بيان فكان سكوته عما زاد على الألف نفيًا له وهو تكذيب)، اه ثم ذكر مسألة التوفيق

(١) في "الهداية": (وإذا شهدا بألف وقال أحدهما: قضاة خمسمائة قبلت شهادتهما بالألف ولم يسمع قوله: إنه قضاة خمسمائة. وينبغي للشاهد أن لا يشهد بألف حتى يقر المدعي أنه قبض خمسمائة) وفي "الجامع الصغير": رجلان شهدا على رجل بقرض ألف درهم فشهد أحدهما أنه قد قضاها فالشهادة جائزة على القرض لاتفاقهما عليه وتفرّد أحدهما بالقضاء على ما بينا وذكر الطحاوي عن أصحابنا أنه لا تقبل وهو قول زفر رحمه الله؛ لأن المدعي أكذب شاهد القضاء، قلنا: هذا إكذاب في غير المشهود به الأول وهو القرض ومثله لا يمنع القبول. ملتقطاً.

❖ "البداية"، كتاب الشهادات، باب الاختلاف في الشهادات، ٥٠٦/٦. [آخرين ص ١٥١]

(٢) انظر "البداية"، كتاب الشهادات، باب الاختلاف في الشهادات، ٥٠٥/٦-٥٠٦، ملخصاً.

(٣) "غاية البيان"، كتاب الشهادات، باب الاختلاف في الشهادات، ١٤٩/٥.

والكلام كله جار فيما إذا ادعى ألف درهم ومائة دينار؛ إذ لو كانت الدنانير له لم يتركها فالسكوت نفي والنفي إكذاب.

فإن قيل: إكذاب في غير ما ادّعاه فإنه لم يدّع الدنانير؟ قلت: كل زيادة من الشاهد كذلك؛ لأن المدعي لم يدّع الزيادة فيكون هدماً لأصل المسألة والتحقيق أنه إكذاب في نفس الدعوى لما علمت أن سكوته نفي فكأنه قال: "لي ألف مفردة" وهذا يشهد أن له ألفاً مقرونة فاختلفا بخلاف ما إذا شهدا له وعليه فأكذبهما فيما شهدا عليه؛ فإنه ليس من دعواه في شيء. فإن قلت: فيلزم الردّ فيما إذا شهدا بالأقلّ كأن ادعى ألفين فشهدا بألف؛ لأنه يدّعي ألفاً مقرونة بألف مفردة فاختلفا.

قلت: إنّما يشهدان بما يعلمان كإفرادهما الألف ليس نفيّاً لألف آخر بل بعلمهما به بخلاف المدعي فنفيه نفي للواقع بل في "العناية"^(١) بعد ما نقل عن "المبسوط": (الاتفاق على القبول في هذه زعم أنه محمول على ما إذا وفق* الشهادة بدعوى الإبراء أو الإيفاء) اه، أي: يقول: "كان لي

(١) انظر "العناية"، كتاب الشهادات، باب الاختلاف في الشهادات، ٥٠٤/٦، تحت قول "الهداية": وحصل على كلّ واحد منهما شاهد واحد... إلخ.

✦ هكذا قال والذي في "الهنديّة" ١٤٧/٣: (ادّعى ألفاً وخمسة مائة فشهدوا بخمسة مائة يقضي بخمسة مائة من غير دعوى التوفيق وكذا لو ادّعى ألفاً وشهدوا بخمسة مائة كذا في "فتاوى قاضي خان"، إذا ادّعى على رجل خمس مائة وشهد له الشهود بألف درهم لا تقبل شهادتهم إلّا إذا وفق فتقبل ويقضي بالخمس مائة ولا يحتاج إلى إقامة البيّنة على التوفيق كذا في "المحيط")، اهـ [الهنديّة]، كتاب الشهادات، الباب السابع، الفصل الأوّل، ٤٩٥/٣، ولو احتاجت الشهادة بالأقلّ أيضاً إلى التوفيق لارتفع الفرق بينها وبين الشهادة بالأكثر مع أطباق أسفار المذهب عليه.

ألفان كما شهدا لكن أبرأته عن ألف أو استوفيت" ثم رأيت في "غاية البيان"^(١) ص ١٠٥ ما نصّه: (إذا شهد أحدهما بألف والآخر بألف وخمسة مائة والمدعي يدعي ألفاً وخمسة مائة قبلت على الألف؛ لأنهما اتفقا عليه لفظاً ومعنى وانفرد أحدهما بذكر الخمسة مائة وذلك ليس بقادح في الشهادة بألف كما إذا شهد أحدهما بمائة درهم والآخر بمائة درهم ومائة دينار والمدعي يدعيهما) اهـ، فتقيده "بأن المدعي يدعيهما" يفيد أن لو ادّعى أحدهما لم تقبل شهادة من ذكر كليهما أي: إلا إذا وفق وهذا هو السالك على الجادة فكيف تقبل إذا صرح بالتكذيب، ثم رأيت مثله في "الفتح"^(٢) ٥٨/٦ ولفظه بعد ذكر المسألة: (وانفراد أحدهما بالشهادة بجملة أخرى منصوص على خصوص كميّتها لا يقدح في الشهادة بألف كما لو شهد أحدهما بألف درهم ومائة دينار وهو يدعيهما، ولو كان إنما يدعي الألف وسكت عن التوفيق لم يقض بشيء؛ لأنه إكذاب لشاهد الألف وخمسة مائة ظاهراً؛ لأنّ السكوت في موضع البيان بيان إلا إن وفق وما لم يوفق صريحاً لا يقضي بشيء، ولا يكفي احتمال التوفيق في الأصحّ بخلاف ما إذا قال: "ما كان لي إلا ألف"؛ لأنه إكذاب صريح لا يحتمله التوفيق فلا يقضى بشيء) اهـ. ثم بحمد الله وله الحمد أبداً رأيت ما هو كالنصّ التصريح في "الهندية"^(٣) عن "المحيط" ١٥٠/٣: (وإن شهد الآخر بألف درهم ومائة دينار تقبل شهادتهما على الألف إذا كان المدعي

(١) "غاية البيان"، كتاب الشهادات، باب الاختلاف في الشهادات، ١٤٩/٥.

(٢) انظر "الفتح"، كتاب الشهادات، باب الاختلاف في الشهادات، ٥٠٥/٦-٥٠٦،

تحت قول "الهداية": وإن شهد أحدهما بألف والآخر بألف... إلخ.

(٣) "الهندية"، كتاب الشهادات، الباب الثامن في الاختلاف بين الشاهدين، ٥٠٦/٣.

يَدَّعي الدراهم والدنانير جملة أمّا إذا كان يدعي الدراهم وحدها لا تقبل الشهادة كذا في "المحيط" اهـ، فليتأمل وليحرّر والله تعالى أعلم.
[٥٥٢] قوله: ^(١) وجوابه سيأتي ^(٢): متناً ^(٣) أنّه إكذاب في غير المشهود به فلا يمنع.

(١) في "الهداية": (إذا شهدا بألف وقال أحدهما: قضاء منها خمسمائة قبلت شهادتهما بالألف ولم يسمع قوله: إنّهُ قضاء إلّا أن يشهد معه آخر) وعن أبي يوسف رحمه الله أنّه يقضي بخمسمائة؛ لأنّ شاهد القضاء مضمون شهادته أن لا دين إلّا خمسمائة، وجوابه ما قلنا.

في "العناية": (قوله: وجوابه ما قلنا) أنّهما اتّفقا على وجوب الألف وانفرد أحدهما بالقضاء والقضاء يتلو الوجوب لا محالة، وعورض بأنّ المدّعي كذب من شهد بقضائه خمسمائة وتكذيبه تفسيق له، وكيف يقضى بشهادته!؟ وجوابه سيأتي.

(٢) "العناية"، كتاب الشهادات، باب الاختلاف في الشهادة، ٥٠٦/٦، تحت قول "الهداية": وجوابه ما قلنا.

(٣) انظر "الهداية"، كتاب الشهادات، باب الاختلاف في الشهادة، ٥٠٧-٥٠٨/٦.

كتاب الرجوع عن الشهادة

[٥٥٣] قوله: ^(١) فلا ضمان عليهم ^(٢): على شهود الأصل بالإجماع إذا كان رجوعهم بهذا التفسير وأما لو قالوا: أشهدناهم وغلطنا في شهادتنا فعند محمد رحمه الله عليهم الضمان في هذه الصورة وعندهما لا ضمان أيضاً. "نهاية" ^(٣)

(١) في "البداية": وإذا رجع شهود الفرع ضمنوا ولو رجع شهود الأصل وقالوا: لم نشهد شهود الفرع على شهادتنا فلا ضمان عليهم وإن قالوا: أشهدناهم وغلطنا ضمنوا وهذا عند محمد رحمه الله وعند أبي حنيفة وأبي يوسف رحمهما الله: لا ضمان عليهم.

(٢) "البداية"، كتاب الرجوع عن الشهادة، ٥٤٩/٦. [آخرين ص ١٦٠]

(٣) "النهاية"، كتاب الشهادات، باب الرجوع عن الشهادة، ص ٧٤٤-٧٤٥، ملقطاً.

كتاب الوكالة

[٥٥٤] قوله: ^(١) [لا يجوز التوكيل بالخصومة إلا برضا الخصم]*: وفي "فتاوى العتابي": التوكيل بغير رضا الخصم لا يجوز، معناه لا يجبر خصمه على قبول الوكالة وعندهما يجبر وهو المختار والشريف وغيره سواء. "نهاية" ^(٢)

[٥٥٥] قوله: ^(٣) [والملك يثبت للموكل خلافة عنه]*: جواب سؤال مقدّر وهو أن يقال: لما ثبت الملك للموكل ينبغي أن يثبت الحقوق أيضاً راجعة إلى الموكل؛ لأنّ الحقوق تابعة للملك فأجاب عنه بهذا وقال: نعم الملك يثبت للموكل ابتداء لكن يثبت له

(١) في "الهداية": قال أبو حنيفة رحمه الله: لا يجوز التوكيل بالخصومة إلا برضا الخصم إلا أن يكون الموكل مريضاً أو غائباً مسيرة ثلاثة أيام فصاعداً وقالوا: يجوز التوكيل بغير رضا الخصم وهو قول الشافعي رحمه الله.

♣ "الهداية"، كتاب الوكالة، ٥٥٩/٦. [آخرين ص ١٦٢]

(٢) "النهاية"، كتاب الوكالة، ص ٧٤٨.

(٣) في "الهداية": (والعقد الذي يعقده الوكلاء على ضربين: كلّ عقد يضيفه الوكيل إلى نفسه كالبيع والإجارة فحقوقه تتعلق بالوكيل دون الموكل، يسلم المبيع ويقبض الثمن ويطالب بالثمن إذا اشترى ويقبض المبيع ويخاصم في العيب ويخاصم فيه) لأنّ كلّ ذلك من الحقوق والملك يثبت للموكل خلافة عنه اعتباراً للتوكيل السابق كالعبد يتهب ويصطاد ويحتطب هو الصحيح. ملتقطاً.

♣ "الهداية"، كتاب الوكالة، ١٦/٧. [آخرين ص ١٦٣-١٦٤]

خلافة عن الوكيل لا إصالة فكان الوكيل أصيلاً في حقوق العقد
فلذلك يضاف الحقوق إلى الوكيل، وحاصله أن الوكيل خلف عن
الموكل في حق استفادة التصرف والموكل خلف عن الوكيل في حق
المالك. "نهاية"^(١)

(١) "النهاية"، كتاب الوكالة، ص ٧٥٠.

باب الوكالة بالبيع والشراء

فصل في الوكالة في الشراء

[٥٥٦] قوله: ^(١) [وكذا إذا سَمِيَ نوع الدابة بأن قال: حماراً]*:

أي: لو قال: اشتر لي حماراً فهو جائز؛ لأنَّ الجنس صار معلوماً بالتسمية وإنَّما بقيت الجهالة في الوصف فيصحَّ الوكالة بدون تسمية الثمن فإن قيل لا كذلك فالحمير أنواع منها ما يصلح لركوب العظماء ومنها ما لا يصلح إلاَّ للحمل عليه قلنا: هذا اختلاف الوصف مع أنَّ ذلك يصير معلوماً بمعرفة حال الموكل حتَّى قالوا: إنَّ القاضي إذا أمر إنساناً أن يشتري له حماراً ينصرف إلى ما يركب مثله حتَّى لو اشتراه مقطوع الذنب والأذنين لا يجوز عليه بخلاف ما إذا أمره الوالي بذلك كذا في "المبسوط" وصرح فيه بأنَّ التوكيل بشراء الحمار بدون ذكر الثمن جائز. "نهاية" ^(٢)

(١) في "الهداية": (ومن وكل رجلاً بشراء شيء فلا بدَّ من تسمية جنسه وصفته أو جنسه ومبلغ ثمنه) وفي "الجامع الصغير": ومن قال لآخر: اشتر لي ثوباً أو دابة أو داراً فالوكالة باطلة (وإن سَمِيَ ثمن الدار ووصف جنس الدار والثوب جاز) معناه نوعه وكذا إذا سَمِيَ نوع الدابة بأن قال: حماراً أو نحوه. ملتقطاً.

❖ "الهداية"، كتاب الوكالة، باب الوكالة بالبيع والشراء، فصل في الشراء، ٢٩/٧.

[آخرين ص ١٦٥]

(٢) "النهاية"، كتاب الوكالة، باب الوكالة بالبيع والشراء، ص ٧٥١-٧٥٢.

[٥٥٧] قوله: ^(١) [فيكون بيعاً وعليه العهدة]*:

على فلان عهدة الأخذ بتسليم الثمن و(لأنه صار مشترياً بالتعاطي) دال على هذا وهو أن الضمير في (وعليه) راجع إلى فلان وكذلك ما ذكر شمس الأئمة رحمه الله تعالى نص فيه أيضاً حيث قال: وكانت العهدة عليه ثم قال يعني: أن فلاناً بمنزلة المشتري للعبد منه ابتداء فيكون عهدة الأخذ على المشتري هكذا ذكره الإمام قاضي خان. "نهاية"^(٢)

[٥٥٨] قوله: [وهو المعتبر في الباب]*: أي: التراضي بمبادلة المال بالمال وهو المعتبر في باب البيع لقوله تعالى: ﴿إِلَّا أَنْ تَكُونَ تِجَارَةً عَنْ

(١) في "الهداية": (ومن قال لآخر: يعني هذا العبد لفلان فباعه ثم أنكر أن يكون فلان أمره ثم جاء فلان وقال: أنا أمرته بذلك فإن فلاناً يأخذه) لأن قوله السابق إقرار منه بالوكالة عنه فلا ينفعه الإنكار اللاحق (فإن قال فلان: لم أمره لم يكن ذلك له)؛ لأن الإقرار يرتد برده (إلا أن يسلمه المشتري له فيكون بيعاً عنه وعليه العهدة)؛ لأنه صار مشترياً بالتعاطي كمن اشترى لغيره بغير أمره حتى لزمه ثم سلمه المشتري له ودلت المسألة على أن التسليم على وجه البيع يكفي للتعاطي وإن لم يوجد نقد الثمن وهو يتحقق في النفيس والخسيس لاستتمام التراضي وهو المعتبر في الباب.

♣ "البداية"، كتاب الوكالة، باب الوكالة بالبيع والشراء، فصل في الشراء، ٥٢/٧.

[آخرين ص ١٦٩]

(٢) "النهاية"، كتاب الوكالة، باب الوكالة بالبيع والشراء، ص ٧٥٦.

♣ "الهداية"، كتاب الوكالة، باب الوكالة بالبيع والشراء، فصل في الشراء، ٥٢/٧.

[آخرين ص ١٦٩]

تَرَضٍ ﴿[النساء: ٢٩] وهذا موجود في البيع بالتعاطي فكان بيعاً صحيحاً وإن لم يتلفظا بلفظ البيع والشراء. "نهاية"^(١)

[٥٥٩] قوله: ^(٢) [إذا أمره أن يسلم ما عليه أو يصرف ما عليه]*: أي: يعقد عقد السلم أو يعقد عقد الصرف من غير تعيين المسلم إليه ومن يعقد به عقد الصرف بأن قال: اسلم مالي عليك في كذا كان على الاختلاف أما لو قال: اسلم مالي عليك إلى فلان في كذا صح بالإجماع وإنما خصهما نصاً لوهم من يهم بآته لا يجوز التوكيل فيهما لاشتراط القبض في المجلس.

(١) "النهاية"، كتاب الوكالة، باب الوكالة بالبيع والشراء، ص ٧٥٦.

(٢) في "الهداية": (ومن له على آخر ألف درهم فأمره أن يشتري بها هذا العبد فاشتره جاز وإن أمره أن يشتري بها عبداً بغير عينه فاشتره فمات في يده قبل أن يقبضه الأمر مات من مال المشتري وإن قبضه الأمر فهو له) وهذا عند أبي حنيفة رحمه الله وقالوا: هو لازم للأمر إذا قبضه المأمور وعلى هذا إذا أمره أن يسلم ما عليه أو يصرف ما عليه، ولأبي حنيفة رحمه الله أنهما تتعين في الوكالات ألا ترى أنه لو قيد الوكالة بالعين منها أو بالدين منها ثم استهلك العين أو أسقط الدين بطلت الوكالة وإذا تعينت كان هذا تمليك الدين من غير من عليه الدين من دون أن يوكله بقبضه وذلك لا يجوز كما إذا اشترى بدين على غير المشتري أو يكون أمراً بصرف ما لا يملكه إلا بالقبض قبله وذلك باطل. ملتقطاً.

❖ "الهداية"، كتاب الوكالة، باب الوكالة بالبيع والشراء، فصل في الشراء، ٥٤ / ٧.

[آخرين ص ١٧٠]

[٥٦٠] قوله: [ولأبي حنيفة رحمه الله أنهما تتعين في الوكالات]*: بعد التسليم إلى الوكيل؛ لأنه ذكر الإمام المعروف بخواهر زاده أنها يتعين في الوكالات بعد القبض فأما قبل القبض لا يتعين حتى لو أشار إلى دراهم بعينها ولم [يسلم] الوكيل لا يبطل الوكالة. "نهاية"^(١)

[٥٦١] قوله: إذا اشترى بدين على غير المشتري^(٢): بأن كان لزيد على عمرو دين مثلاً فاشترى زيد من آخر شيئاً بذلك الدين الذي له على عمرو لا يجوز فكان تقديره كما إذا اشترى المشتري شيئاً بدين على غير نفسه. "نهاية"^(٣)

♣ "الهداية"، كتاب الوكالة، باب الوكالة بالبيع والشراء، فصل في الشراء، ٥٥/٧.

[آخرين ص ١٧٠]

(١) لم نعثر عليه.

(٢) "الهداية"، كتاب الوكالة، باب الوكالة بالبيع والشراء، فصل في الشراء، ٥٧/٧.

[آخرين ص ١٧٠]

(٣) "النهاية"، كتاب الوكالة، باب الوكالة بالبيع والشراء، ص ٧٥٧.

باب في البيع

[٥٦٢] قوله: ^(١) [أو أخذ به كفيلاً فتوى المال عليه]*: قيل المراد من الكفالة هنا الحوالة؛ لأنَّ التَّوى لا يتحقَّق في الكفالة وقيل بل الكفالة على حقيقتها؛ فإنَّ التَّوى يتحقَّق فيها بأن مات الكفيل والمكفول عنه مفلساً وذكر في "الجامع الصغير". "نهاية" ^(٢)

(١) في "البداية": ومن أمر رجلاً ببيع عبده فباعه وأخذ بالثمن رهناً فضاع في يده أو أخذ به كفيلاً فتوى المال عليه فلا ضمان عليه.

♣ "البداية"، كتاب الوكالة، باب في البيع، ٧/ ٨٨. [آخرين ص ١٧٦]

(٢) "النهاية"، كتاب الوكالة، فصل في البيع، ص ٧٦٣.

باب الوكالة بالخصومة والقبض

[٥٦٣] قوله: ^(١) [الوكيل بالخصومة وكيل بالقبض]*: أطلق في الرواية ليتناول التوكيل بالخصومة العين والدين جميعاً؛ فإنه ذكر الإمام المحجوبي رحمه الله التوكيل بالخصومة في الدين والعين جميعاً وكيل بالقبض عند علمائنا الثلاثة. "نهاية" ^(٢)

[٥٦٤] قوله: ^(٣) ويصح إذا استثنى الإقرار ^(٤): يريد إن تناول الخصومة الإقرار إماماً أنه فرد من أفرادها وحق من حقوقها والكُل باطل أما الأول فلأن الإقرار ضدها فكيف يكون فرداً لها وأما الثاني فلأن الحق لا يصح إستثناؤه ألا ترى! أنه لو وكله بالبيع وقال: لا تسلم المبيع أو لا تقبض

(١) في "الهداية": (الوكيل بالخصومة وكيل بالقبض) عندنا خلافاً لزفر رحمه الله ولنا أن من ملك شيئاً ملك إتمامه وتمام الخصومة وانتهاؤها بالقبض. ملتقطاً.

♣ "البداية"، كتاب الوكالة، باب الوكالة بالخصومة والقبض، ٩٩/٧. [آخرين ص ١٧٧]
(٢) "النهاية"، كتاب الوكالة، باب الوكالة بالخصومة، ص ٧٦٤.

(٣) في "الهداية": (وإذا أقر الوكيل بالخصومة على موكله عند القاضي جاز إقراره عليه ولا يجوز عند غير القاضي) عند أبي حنيفة ومحمد استحساناً إلا أنه يخرج عن الوكالة وقال أبو يوسف: يجوز إقراره عليه وإن أقر في غير مجلس القضاء وقال زفر والشافعي رحمهما الله: لا يجوز في الوجهين وهو قول أبي يوسف رحمه الله أولاً وهو القياس؛ لأنه مأمور بالخصومة وهي منازعة والإقرار يضاده؛ لأنه مسالمة والأمر بالشيء لا يتناول ضده؛ ولهذا لا يملك الصلح والإبراء ويصح إذا استثنى الإقرار وجه الاستحسان أن التوكيل صحيح قطعاً وصحته بتناوله ما يملكه قطعاً. ملتقطاً.

(٤) "الهداية"، كتاب الوكالة، باب الوكالة بالخصومة والقبض، ١٠٧/٧. [آخرين ص ١٧٩]

الثمن لم يصحّ وذلك؛ لأنّ حقّ الشيء من لوازمه ولازم شيء لا ينتفي عنه بخلاف الفرد لجواز بحقّ العام في ضمن فرد آخر لكن بينهما يصحّ الاستثناء فثبت أنّ الإقرار ليس من حقوقها وهذا التقرير واضح يستغني به عما جرى من المحشّين^(١) من النقض والإبراء.

[٥٦٥] قوله: أنّ التوكيل صحيح قطعاً^(٢): فيجب حمله على ما يصحّ قطعاً وذلك مطلق الجواب لا ما يصحّ تارة ولا يصحّ أخرى وهو الإنكار؛ فإنّه حرام عند كون الخصم محقّقاً.

[٥٦٦] قوله: ^(٣) في مقابلة الخصومة أو لأنّه سبب له ^(٤): قوله: (أو

(١) انظر "الفتح"، ١٠٧/٧-١٠٨، تحت قول "الهداية": إذا استثنى الإقرار.

(٢) "الهداية"، كتاب الوكالة، باب الوكالة بالخصومة والقبض، ١٠٩/٧. [آخرين

ص ١٧٩]

(٣) في "الهداية": ولو استثنى الإقرار فعن أبي يوسف رحمه الله أنّه لا يصحّ وعن محمد رحمه الله أنّه يصحّ. فبعد ذلك يقول أبو يوسف رحمه الله: إنّ الوكيل قائم مقام الموكل وإقراره لا يختصّ بمجلس القضاء فكذا إقرار نائبه وهما يقولان: إنّ التوكيل يتناول جواباً يسمّى خصومة حقيقة أو مجازاً والإقرار في مجلس القضاء خصومة مجازاً إمّا؛ لأنّه خرج في مقابلة الخصومة أو لأنّه سبب له؛ لأنّ الظاهر إتيانه بالمستحقّ وهو الجواب في مجلس القضاء فيختصّ به لكن إذا أقيمت البيّنة على إقراره في غير مجلس القضاء يخرج من الوكالة حتّى لا يؤمر بدفع المال إليه؛ لأنّه صار مناقضاً. ملتقطاً.

(٤) "الهداية"، كتاب الوكالة، باب الوكالة بالخصومة والقبض، ١١٢/٧-١١٣. [آخرين

ص ١٧٩]

لأنه) أي: لأن الخصومة على تأويل التخاصم سبب للجواب أي: الخصومة سبب للجواب والجواب سبب للإقرار؛ لأن الجواب يكون تارة بـ"نعم" وتارة بـ"لا" فكانت الخصومة سبباً للإقرار بالواسطة وقد يسمّى المسبّب باسم السبب كما يقال: صلاة العيد سنة مع أنّها واجبة باعتبار أنّها تثبت بالسنة كما سمّي جزاء السيئة الذي هو مسبّب السيئة باسم السيئة إطلاقاً. "نهاية"^(١)

(١) "النهاية"، كتاب الوكالة، باب الوكالة بالخصومة، ص ٧٦٧.

كتاب الدعوى

[٥٦٧] قوله: ^(١) وهو حدّ عام صحيح ^(٢): يقول العبد الضعيف غفر الله تعالى له: عندي في صحّته وقفة؛ فإنّ زيداً إن ادّعى على عمرو ألفاً فأجاب بالإيفاء ينقلب عمرو مدّعياً مع أنّه يجبر وزيد يدّعي عليه وهو لا يجبر وكذلك إن ادّعت المرأة قدر [ما] يجعل لمثلها عرفاً يكون القول قولها وتكون مدّعي عليها [مع] أنّها لا تجبر.

[٥٦٨] قوله: ^(٣) الشبهة؛ فإنّ شبهة.....

(١) في "الهداية": (المدّعي من لا يجبر على الخصومة إذا تركها والمدّعي عليه من يجبر على الخصومة) ومعرفة الفرق بينهما من أهمّ ما يبتنى عليه مسائل الدعوى وقد اختلفت عبارات المشايخ رحمهم الله فيه فمنها ما قال في الكتاب: وهو حدّ عام صحيح وقيل: المدّعي من لا يستحقّ إلّا بحجّة كالخارج.

(٢) "الهداية"، كتاب الدعوى، ٧/ ١٤٤. [آخرين ص ١٨٥]

(٣) في "الهداية": (وإن ادّعى عقاراً حدّده وذكر أنّه في يد المدّعي عليه وأنّه يطالبه به) قوله في الكتاب: "وذكر أنّه في يد المدّعي عليه" لا بدّ منه؛ لأنّه إنّما يتصبّ خصماً إذا كان في يده، وفي العقار لا يكتفي بذكر المدّعي وتصديق المدّعي عليه أنّه في يده بل لا تثبت اليد فيه إلّا بالبيّنة أو علم القاضي هو الصحيح نفياً لتهمة المواضعة إذ العقار عساه في يد غيرهما بخلاف المنقول. ملتقطاً.

في "نتائج الأفكار": اعلم أنّ في ثبوت اليد على العقار شبهة لكونه غير مشاهد بخلاف المنقول فإنّه فيه مشاهد فوجب دفعها في دعوى العقار بإثباته بالبيّنة لتصحّ الدعوى وبعد ثبوته يكون احتمال كون اليد لغير المالك بحقّ شبهة الشبهة فلا تعتبر وأما

الشبهة^(١): أي: زال الاشتباه وحصل الجزم بالصورة المحتملة لاحتمال شبهة الشبهة فإنه حينئذ تعود شبهة الشبهة شبهة لزوال الشبهة الأولى *

اليد في المنقول فلكونه مشاهداً لا يحتاج إلى إثباته لكن فيه شبهة كون اليد لغير المالك فوجب دفعها لتصح الدعوى اهـ، ورد عليه هذا الجواب بعضهم بأنه قد صرح في "الهداية" والشروح بأنه لا بد من المطالبة في العقار أيضاً ليزول احتمال كونه مرهوناً أو محبوساً بالثمن، ويعلم من هذا أنهم اعتبروا ذلك الاحتمال وأوجبوا دفعه في العقار أيضاً، وهذا ليس من شبهة الشبهة التي لم يعتبروها كما لا يخفى على المتدبر فتدبر اهـ. وقال بعض الفضلاء: وإن أردت تحقيق المقام وتلخيص الكلام فاستمع لما يتلى عليك مستعينا بالملك العلام ومستمداً من ولى الفيض والإلهام، فأقول: لا شك أن في العقار شبهة في ثبوت اليد على المدعي ثم شبهة في كونها بغير حق، وأن الثانية شبهة الشبهة، وذلك ظاهر لمن تتبع أقاويلهم، وأن شبهة الشبهة غير معتبرة إلا إذا اندفعت الشبهة فإن شبهة الشبهة حينئذ تكون معتبرة، ألا يرى أنهم إذا شهدوا على رجل بالزنا بامرأة غائبة فإنه يحد؛ لأن الذي فيه هو شبهة دعوى النكاح إذا حضرت ثم شبهة صدقها في تلك الدعوى فلا تعتبر لكونها شبهة الشبهة.

(١) "نتائج الأفكار"، كتاب الدعوى، ١٥٥/٧، تحت قول "الهداية": يجب أن يقول في يده بغير حق.

* في المخطوط: *نزلت في الخبر*، والله تعالى أعلم.

باب اليمين

[٥٦٩] قوله: ^(١) والأول أولى ^(٢): وهو القضاء بعد العرض ثلاث مرّات فصار هذا كإمهال المرتدّ ثلاثة أيّام فإنّه أولى وإن قتل ولم يمهل جاز. "نهاية" ^(٣)

[٥٧٠] قوله: ^(٤) والحجر في اللقيط ^(٥): يعني: إذا كان الصبي في يد رجل التقطه وهو لا يعتبر عن نفسه فادّعت امرأة حرّة الأصل أنّه أخوها تريد قصر يد الملتقط لما لها من حقّ الحضانة وأرادت استحلافه فنكل

(١) في "الهداية": (وإذا نكل المدّعى عليه عن اليمين قضى عليه بالنكول وألزمه ما ادّعى عليه وينبغي للقاضي أن يقول له: إنّي أعرض عليك اليمين ثلاثاً فإن حلفت وإلا قضيتُ عليك بما ادّعاه، فإذا كرّر العرض عليه ثلاث مرّات قضى عليه بالنكول) وهذا التكرار ذكره الخصاف رحمه الله لزيادة الاحتياط والمبالغة في إِبْلاء العذر فأما المذهب أنّه لو قضى بالنكول بعد العرض مرّة جاز لما قدّمناه هو الصحيح والأول أولى ثمّ النكول قد يكون حقيقياً وقد يكون حكيمياً. ملتقطاً.

(٢) "الهداية"، كتاب الدعوى، باب اليمين، ١٦٨/٧. [آخرين ص ١٨٨]

(٣) "النهاية"، كتاب الدعوى، باب اليمين، ص ٧٧٩، ملتقطاً.

(٤) في "الهداية": (وإذا ادّعت المرأة طلاقاً قبل الدخول استحلف الزوج فإن نكل ضمن نصف المهر في قولهم جميعاً) لأنّ الاستحلاف يجري في الطلاق عندهم لا سيّما إذا كان المقصود هو المال وكذا في النسب إذا ادّعى حقّاً كالإرث والحجر في اللقيط والنفقة وامتناع الرجوع في الهبة؛ لأنّ المقصود هذه الحقوق وإنّما يستحلف في النسب المجرد عندهما إذا كان يثبت بإقراره كالأب والابن في حقّ الرجل والأب في حقّ المرأة. ملتقطاً.

(٥) "الهداية"، كتاب الدعوى، باب اليمين، ١٧٧/٧. [آخرين ص ١٩٠]

يثبت لها حق نقل الصبي إلى حجرها ولا يثبت النسب وكذا إذا ادعى رجل النفقة بسبب الأخوة. "نهاية"^(١)

[٥٧١] قوله: ^(٢) [لو قال: اقطع يدي فقطعها لا يجب الضمان]*: حيث لا يجري البذل فيها ألا يرى أنه لو قال لآخر: اقتلني فقتله يوخذ بالقصاص في رواية وبالدية في أخرى وفي "التتمة": يجب الدية في قول علمائنا الثلاثة كذا ذكره التمرتاشي. "نهاية"^(٣)

[٥٧٢] قوله: ^(٤) لا يكفل لعدم الفائدة^(٥): لأنه لا فائدة في أخذ

(١) "النهاية"، كتاب الدعوى، باب اليمين، ص ٧٨١.

(٢) في "الهداية": (ومن ادعى قصاصاً على غيره فجحدته استحلف) بالإجماع (ثم إن نكل عن اليمين فيما دون النفس يلزمه القصاص وإن نكل في النفس حبس حتى يحلف أو يقر) وهذا عند أبي حنيفة رحمه الله وقالوا: لزمه الأرض فيهما ولأبي حنيفة رحمه الله أن الأطراف يسلك بها مسلك الأموال فيجري فيها البذل بخلاف الأنفس فإنه لو قال: اقطع يدي فقطعها لا يجب الضمان وهذا إعمال للبذل إلا أنه لا يباح لعدم الفائدة وهذا البذل مفيد لاندفاع الخصومة به فصار كقطع اليد للأكلة وقلع السن للوجع وإذا امتنع القصاص في النفس واليمين حق مستحق يحبس به كما في القسامة. ملتقطاً.

❖ "الهداية"، كتاب الدعوى، باب اليمين، ٧/ ١٧٩ - ١٨٠. [آخرين ص ١٩٠]

(٣) "النهاية"، كتاب الدعوى، باب اليمين، ص ٧٨٢.

(٤) في "الهداية": (وإذا قال المدعي: لي بيّنة حاضرة قيل لخصمه أعطه كفيلاً بنفسك ثلاثة أيام) والتقدير بثلاثة أيام مروي عن أبي حنيفة رحمه الله وهو الصحيح ثم لا بد من قوله: لي بيّنة حاضرة للتكفيل ومعناه في المصر حتى لو قال المدعي: لا بيّنة لي أو شهودي غيب لا يكفل لعدم الفائدة. ملتقطاً.

(٥) "الهداية"، كتاب الدعوى، باب اليمين، ٧/ ١٨١. [آخرين ص ١٩١]

الكفيل هاهنا؛ لأنَّ الغائب كالهالك من وجه وليس كلَّ غائب يؤوب وإنَّ أراد المدعي استحلاف الخصم يتمكَّن منه في الحال فلا معنى للاشتغال بأخذ الكفيل وكذلك إذا أقام شاهداً واحداً؛ لأنَّ الشاهد لا يثبت للمدعي كما لا يثبت بنفس الدعوى. "نهاية"^(١)

[٥٧٣] قوله: لا عبرة بالتسمية؛ لأنَّه قد يكون العبرة ولو أنَّ رجلاً يدعي ملكاً إرثاً على جماعة وهم منكرون الإرث ورفع المدعي إلى القاضي فالقاضي يطلب منه بيِّنة عاجز عن البيِّنة فللقاضي أن يحلفوا [كلَّهم] ولا يكتفي بيِّنة أحدهم، نعم وهو صحيح وعليه خلاصته.

[٥٧٤] قوله: ^(٢) فالاستثناء منصرف إليهما^(٣): أي: الاستثناء المذكور بقوله: (إلا أن يكون غريباً) وهذا التفسير إنَّما يحتاج إليه على رواية "القدوري". "نهاية"^(٤)

(١) "النهاية"، كتاب الدعوى، باب اليمين، ص ٧٨٢.

(٢) في "الهداية": (وإذا قال المدعي: لي بيِّنة حاضرة قيل لخصمه: أعطه كفيلاً بنفسك ثلاثة أيام فإن فعل وإلا أمر بملازمته إلا أن يكون غريباً فيلزم مقدار مجلس القاضي) وكذا لا يكفل إلا إلى آخر المجلس، فالاستثناء منصرف إليهما. ملتقطاً.

(٣) "الهداية"، كتاب الدعوى، باب اليمين، ١٨٢ / ٧. [آخرين ص ١٩١]

(٤) "النهاية"، كتاب الدعوى، باب اليمين، ص ٧٨٢.

فصل في كيفية اليمين والاستحلاف

[٥٧٥] قوله: ^(١) [إلا إذا عرض]*: صفة التعريض أن يقول المدعى عليه إذا عرض القاضي اليمين عليه: بالله ما بعت أيها القاضي! أن الإنسان قد يبيع شيئاً ثم يقايل فيه فحيثئذ يلزم القاضي الاستحلاف على حكم الشيء في الحال وصار العدول عن اليمين على مقتضى الدعوى. "نهاية" ^(٢)

(١) في "الهداية": (ومن ادعى أنه ابتاع من هذا عبده بألف فجحد استحلف بالله ما بينكما بيع قائم فيه ولا يستحلف بالله ما بعت ويستحلف في الغصب بالله ما يستحق عليك ردّه ولا يحلف بالله ما غصبت وفي النكاح بالله ما بينكما نكاح قائم في الحال وفي دعوى الطلاق بالله ما هي بائن منك الساعة بما ذكرت ولا يستحلف بالله ما طلقها) وهذا قول أبي حنيفة ومحمد رحمهما الله، أما على قول أبي يوسف رحمه الله يحلف في جميع ذلك على السبب إلا إذا عرض المدعى عليه بما ذكرنا فحيثئذ يحلف على الحاصل. ملتقطاً.

❖ "الهداية"، كتاب الدعوى، باب اليمين، فصل في كيفية اليمين والاستحلاف،

١٨٧/٧. [آخرين ص ١٩٢]

(٢) "النهاية"، كتاب الدعوى، باب اليمين، فصل في كيفية اليمين والاستحلاف، ص ٧٨٣.

باب التحالف

[٥٧٦] قوله: ^(١) "لأنّ تملكها لا يكون إلّا بالتراضي"^(٢): بخلاف العبد لوجود رضا الزوج وبه علم أن لو انعكس الدعوى فقال: على الجارية وقالت: على العبد، يعكس الحكم فيكون لها عين الجارية إذا قضي بها وقيمة العبد إن قضي به.

[٥٧٧] قوله: ^(٣) "اختلفا في البدل أو في المبدل"^(٤): أي: في المعقود عليه وهو المنافع وهذا احتراز عن اختلافهما في الأجل؛ فإنّه لا يجري التحالف بينهما فيه بل القول فيه قول من ينكر. "نهاية"^(٥)

[٥٧٨] قوله: على وفاق القياس على ما مرّ^(٦): إشارة إلى قوله في

(١) في "الهداية": ولو ادّعى الزوج النكاح على هذا العبد والمرأة تدّعيه على هذه الجارية فهو كالمسألة المتقدمة إلّا أنّ قيمة الجارية إذا كانت مثل مهر المثل يكون لها قيمتها دون عينها؛ لأنّ تملكها لا يكون إلّا بالتراضي ولم يوجد فوجبت القيمة.

(٢) "الهداية"، كتاب الدعوى، باب التحالف، ٧/٢١٦. [آخرين ص ١٩٨]

(٣) في "الهداية": (وإذا اختلف المتبايعان في البيع فادّعى أحدهما ثمنًا وادّعى البائع أكثر منه أو اعترف البائع بقدر من المبيع وادّعى المشتري أكثر منه فأقام أحدهما البيّنة قضي له بها، وإن أقام كلّ واحد منهما بيّنة كانت البيّنة المثبتة للزيادة أولى وإن اختلفا في الإجارة قبل استيفاء المعقود عليه تحالفا وترادا) معناه اختلفا في البدل أو في المبدل؛ لأنّ التحالف في البيع قبل القبض على وفاق القياس على ما مرّ. ملتقطاً.

(٤) "الهداية"، كتاب الدعوى، باب التحالف، ٧/٢١٧. [آخرين ص ١٩٨]

(٥) "النهاية"، كتاب الدعوى، باب التحالف، ص ٧٨٩.

(٦) "الهداية"، كتاب الدعوى، باب التحالف، ٧/٢١٧. [آخرين ص ١٩٨]

أول هذا الباب؛ لأنَّ البائع يدّعي زيادة الثمن والمشتري ينكره. "نهاية"^(١)
[٥٧٩] قوله: ^(٢) لأنه هو المستحقّ عليه^(٣): لأنَّ الذي كان يستحقّه قد
استوفاه فلم يبق إلا ما هو عليه.

[٥٨٠] قوله: ^(٤) والتصرّف للحال وهو سالم للعبد^(٥): أي: التصرف
للحال سالم للعبد لاتّفاق العبد والمولى على ثبوت الكتابة فلا يكون العبد
مدّعياً بل يكون منكراً لما يدّعيه المولى من الزيادة فحسب. "نهاية"^(٦)

(١) "النهاية"، كتاب الدعوى، باب التحالف، ص ٧٨٩.

(٢) في "الهداية": (وإن اختلفا في الإجارة قبل استيفاء المعقود عليه تحالفا وتراداً فإن وقع الاختلاف في الأجرة يبدأ بيمين المستأجر وإن وقع في المنفعة يبدأ بيمين المؤجر وأيهما نكل لزمه دعوى صاحبه وأيهما أقام البيّنة قبلت ولو أقامهاا فبيّنة المؤجر أولى إن كان الاختلاف في الأجرة وإن كان في المنافع فبيّنة المستأجر أولى وإن كان فيهما قبلت بيّنة كلّ واحد منهما فيما يدّعيه من الفضل وإن اختلفا بعد الاستيفاء لم يتحالفا وكان القول قول المستأجر) ولو جرى التحالف هاهنا وفسخ العقد فلا قيمة؛ لأنَّ المنافع لا تتقوّم بنفسها بل بالعقد وتبيّن أنّه لا عقد وإذا امتنع فالقول للمستأجر مع يمينه؛ لأنه هو المستحقّ عليه. ملقطاً.

(٣) "الهداية"، كتاب الدعوى، باب التحالف، ٧/٢١٨. [آخرين ص ١٩٩]

(٤) في "الهداية": (وإذا اختلف المولى والمكاتب في مال الكتابة لم يتحالفا عند أبي حنيفة وقالوا: يتحالفا وتفسخ الكتابة) ولأبي حنيفة أنّ البذل مقابل بفكّ الحجر في حقّ اليد والتصرّف للحال وهو سالم للعبد وإتّما ينقلب مقابلاً بالعتق عند الأداء فقبله لا مقابلة فبقي اختلافاً في قدر البذل لا غير فلا يتحالفا. ملقطاً.

(٥) "الهداية"، كتاب الدعوى، باب التحالف، ٧/٢١٩. [آخرين ص ١٩٩]

(٦) "النهاية"، كتاب الدعوى، باب التحالف، ص ٧٨٩.

باب ما يدعيه الرجلان

[٥٨١] قوله: ^(١) معناه من واحد ^(٢): احترز به من أن يكون من اثنين فإنهما سواء فيه ولا أولوية للشراء على الهبة حيثئذ على ما يجيء بعد هذا في قوله: (ولو ادعى أحدهم الشراء من رجل والآخر الهبة والقبض من غيره) إلى أن قال: (قضي بينهم أرباعاً). "نهاية" ^(٣)

[٥٨٢] قوله: ^(٤) [ولم يتعرضا لجهة الملك... إلخ] ^(٥):

أقول: هذا إنما يمضي إن كانت توقيت في بيان البيّنة دون بيان المتداعين فإنه لو ذكر أحدهما أنني أملكه منذ عشر سنين والآخر أنني أملكه وخمس فكيف يقال لعل سبب ملك المؤخر مقدّم؛ فإن الرجل

(١) في "الهداية": (ولو ادعى اثنان كلّ واحد منهما أنه اشترى منه هذا العبد وأقاما بيّنة فكلّ واحد منهما بالخيار إن شاء أخذ نصف العبد بنصف الثمن وإن شاء تركه وإن ادعى أحدهما شراء والآخر هبة وقبضا) معناه من واحد (وأقاما بيّنة ولا تأريخ معهما) فالشراء أولى. ملتقطاً.

(٢) "الهداية"، كتاب الدعوى، باب ما يدعيه الرجلان، ٧/ ٢٣٧. [آخرين ص ٢٠٣]

(٣) "النهاية"، كتاب الدعوى، باب ما يدعيه الرجلان، ص ٧٩٤.

(٤) في "الهداية": (ولو ادعى أحدهما الشراء من رجل والآخر الهبة والقبض من غيره والثالث الميراث من أبيه والرابع الصدقة والقبض من آخر قضي بينهم أرباعاً) (فإن أقام الخارج البيّنة على ملك مؤرخ وصاحب اليد بيّنة على ملك أقدم تأريخاً كان أولى) وهذا عند أبي حنيفة وأبي يوسف وهو رواية عن محمد وعنه أنه لا تقبل بيّنة ذي اليد رجع إليه؛ لأن البيّتين قامتا على مطلق الملك ولم يتعرضا لجهة الملك فكان التقدّم والتأخر سواء. ملتقطاً.

(٥) "الهداية"، كتاب الدعوى، باب ما يدعيه الرجلان، ٧/ ٢٤٥. [آخرين ص ٢٠٥]

أعرف بحاله فليحرّر والله تعالى أعلم.

[٥٨٣] قوله: ^(١) [كذلك النسيج في الثياب]*: أي: النسيج كالتاج في أنه لا يتكرّر وكلّ حكم عرفته في التاج فهو في النسيج كذلك هذا إذا ادّعى ثبوت الملك لنفسه بسبب النسيج؛ فإنّ النسيج سبب من أسباب الملك كالغزل حتّى أنّ من غصب غزل غيره ونسجه ملكه كما إذا غصب قطن غيره وغزله كذلك. "نهاية" ^(٢)

[٥٨٤] قوله: ^(٣) [ولأنّ السبب]*:

جواب عمّا قاله محمد رحمه الله إنّ العمل بالبيتين ممكن، قلنا: لا

(١) في "البداية": وإن أقام الخارج وصاحب اليد كلّ واحد منهما بيّنة على التاج فصاحب اليد أولى، ولو أقام أحدهما البيّنة على الملك والآخر على التاج فصاحب التاج أولى أيّهما كان، ولو قضى بالتاج لصاحب اليد ثمّ أقام ثالث البيّنة على التاج يقضى له إلّا أن يعيدها ذو اليد وكذلك النسيج في الثياب التي لا تنسج إلّا مرّة وكذلك كلّ سبب في الملك لا يتكرّر.

❖ "البداية"، كتاب الدعوى، باب ما يدّعيه الرجلان، ٧/ ٢٥٢. [آخرين ص ٢٠٦]

(٢) "النهاية"، كتاب الدعوى، باب ما يدّعيه الرجلان، ص ٧٩٨.

(٣) في "الهداية": (وإن أقام كلّ واحد منهما البيّنة على الشراء من الآخر ولا تأريخ معهما تهاترت البيّتان وترك الدار في يد ذي اليد) قال: وهذا عند أبي حنيفة وأبي يوسف وعلى قول محمد يقضى بالبيتين ويكون للخارج. ولهما أنّ الإقدام على الشراء إقرار منه بالملك للبائع فصار كأنّهما قامتا على الإقرارين وفيه التهاتر بالإجماع كذا هاهنا ولأنّ السبب يراد لحكمه وهو الملك. ملتقطاً.

❖ "الهداية"، كتاب الدعوى، باب ما يدّعيه الرجلان، ٧/ ٢٥٦. [آخرين ص ٢٠٧]

يمكن؛ لأنه لا يمكن القضاء ببينة ذي اليد إلا بملك مستحقّ عليه وأنه لا يفيدُه وإنما يعتبر إمكان العمل بالبيتين عند إمكان ثبوت موجبهما. "كفاية"^(١)

[٥٨٥] قوله: ^(٢) [ولو كانت في أيديهما]*: وادّعى أحدهما النصف والآخر الجميع وأقاما البينة فالدار كلّها لمُدّعي الجميع فوجه ذلك هو أن دعوى كلّ واحد منهما منصرفة إلى ما في يده أولى ليكون يده يداً محقّة في حقّه وهذا لأنّ حمل أمور المسلمين على الصحة واجب فصاحب النصف لا يدّعي شيئاً ممّا في يد صاحب الجميع وصاحب الجميع يدّعي شيئاً ممّا في يد صاحب النصف فعليه إثباته بالبينة وإن أقاما البينة فالدار كلّها لصاحب الجميع؛ لأنه اجتمع بيّنة الخارج وبيّنة ذي اليد فيما في يد صاحب النصف فبيّنة الخارج أولى بالقبول. "نهاية"^(٣)

(١) انظر "الكفاية"، كتاب الدعوى، باب ما يدّعيه الرجلان، ٧/٢٥٦-٢٥٧، تحت قول "الهداية": ولأنّ السبب يراد لحكمه.

(٢) في "البداية": وإذا كانت دار في يد رجل ادّعاها اثنان أحدهما جميعها والآخر نصفها وأقاما البينة فلصاحب الجميع ثلاثة أرباعها ولصاحب النصف ربعها عند أبي حنيفة وقالوا: هي بينهما أثلاثاً، ولو كانت في أيديهما سلّم لصاحب الجميع نصفها على وجه القضاء ونصفها لا على وجه القضاء.

❦ "البداية"، كتاب الدعوى، باب ما يدّعيه الرجلان، ٧/٢٦٠. [آخرين ص ٢٠٧]

(٣) "النهاية"، كتاب الدعوى، باب ما يدّعيه الرجلان، ص ٨٠٠.

فصل في التنازع بالأيدي

[٥٨٦] قوله: ^(١) [والآخر متعلق بلجامها فالراكب أولى]*: أما إذا كان أحدهما ممسكاً بلجام الدابة والآخر متعلق بذنبها، قال مشايخنا: ينبغي أن يقضى للذي هو ممسك بلجامها لأنه لا يتعلق باللجام غالباً إلا المالك أما الذنب فإنه كما يتعلق به المالك يتعلق به غير المالك. "نهاية"^(٢)

(١) في "الهداية": (وإذا تنازعا في دابة أحدهما ركبها والآخر متعلق بلجامها فالراكب أولى) لأن تصرفه أظهر فإنه يختص بالملك.

♣ "البداية"، كتاب الدعوى، باب ما يدّعيه الرجلان، فصل في التنازع بالأيدي
٢٦٣/٧. [آخرين ص ٢٠٨]

(٢) "النهاية"، كتاب الدعوى، باب ما يدّعيه الرجلان، فصل في التنازع بالأيدي، ص ٨٠٠.

كتاب الإقرار

[٥٨٧] قوله: ^(١) "لأنَّ الضرب لا يكثر المال"^(٢): الحاصل أنَّ الإقرار إنما وقع بالمضروب لا حاصل الضرب والمضروب أو المضروب فيه لا يكثر بالضرب وإن كان الحاصل أكثر عدداً.

(١) في "الهداية": (ولو قال لفلان: علي خمسة في خمسة يريد الضرب والحساب لزمه خمسة)؛ لأنَّ الضرب لا يكثر المال.

(٢) "الهداية"، كتاب الإقرار، ٧/ ٣٢٠. [آخرين ص ٢١٩]

باب الاستثناء وما في معناه

[٥٨٨] قوله: ^(١) وبطل الاستثناء^(٢): قوله: (فإن استثنى الجميع لزمه الإقرار) هذا إذا استثنى بعين اللفظ الذي تكلم به في صدر الكلام بأن قال: نسائي طوالق إلا نسائي فإنه لا يصح الاستثناء أما إذا قال: نسائي طوالق إلا هؤلاء أو قال: إلا فلانة وفلانة وفلانة فاستثنى الكل بأساميهن يصح الاستثناء ولا يقع الطلاق عليهن وكذا لو قال: عبيدي أحرار إلا عبيدي وهذا الفقه وهو أن الاستثناء تصرف لفظي فينتي على صحة اللفظ لا على صحة الحكم ألا ترى أنه إذا قال لامرأته: أنت طالق ست تطليقات إلا أربعاً يصح الاستثناء حتى يقع تطليقتان وإن كان الست لا صحة لها من حيث الحكم؛ لأن الطلاق لا مزيد له على الثلاث ومع هذا لا يجعل كأنه قال: أنت طالق ثلاثاً إلا أربعاً لما ذكرنا أن صحة الاستثناء تتبع صحة اللفظ دون الحكم. "كفاية"^(٣)

(١) في "الهداية": (ومن استثنى متصلاً بإقراره صح الاستثناء ولزمه الباقي) وسواء استثنى الأقل أو الأكثر فإن استثنى الجميع لزمه الإقرار وبطل الاستثناء (ولو قال: له علي مائة درهم إلا ديناراً أو إلا قفيز حنطة لزمه مائة درهم إلا قيمة الدينار أو القفيز) وهذا عند أبي حنيفة وأبي يوسف (ولو قال: له علي مائة درهم إلا ثوباً لم يصح الاستثناء وقال محمد: لا يصح فيهما) وقال الشافعي: يصح فيهما، ولهما أن المجانسة في الأول ثابتة من حيث الثمنية وهذا في الدينار ظاهر والمكيل والموزون أو صافهما أثمان أما الثوب فليس بثمن أصلاً. ملتقطاً.

(٢) "الهداية"، كتاب الإقرار، باب الاستثناء وما في معناه، ٣٢٩/٧. [آخرين ص ٢٢٠]

(٣) انظر "الكفاية"، كتاب الإقرار، باب الاستثناء وما في معناه، ٣٢٩/٧-٣٣١، تحت قول "الهداية": فإن استثنى الجميع لزمه الإقرار. ملتقطاً.

[٥٨٩] قوله: والمكيل والموزون أوصافهما أثمان^(١): قوله: (أوصافهما) أي: بعضها (أثمان) أي: مثل بعض أوصاف الأثمان فإنه كما أن رديء الأثمان وجيّدتها سواء كذلك رديء المكيلات والموزونات وجيّدتها وكما أنه يكفي في الأثمان بيان الأوصاف ولا يجب الإشارة كذلك هاهنا وكما أن الأثمان يجب في ذمة كذا [هاهنا] بخلاف الثوب فإن جيّده ورديئه ليس بسواء ويجب فيه الإشارة ولا يكفي بيان الأوصاف (أما الثوب فليس بثمن أصلاً) أي: لا بالذات وهو ظاهر ولا بالأوصاف....* بخلاف المكيلات والموزونات؛ فإنها أثمان يجب [في الذمة] كما ذكرنا (لهذا لا يجب بمطلق عقد المعاوضة) إنما قال: (بمطلق عقد المعاوضة)؛ لأنه في السلم يتّصف بأوصاف الأثمان وهذا وأولى المحشين... إلخ في نفسه...* قد يكون أوصاف لها ولا يخفى ذلك أن الأثمان لا يكون أوصافاً لها وإن قيل بحذف المضاف أي: أوصاف الأثمان يكون أوصافاً فهذا هو عين ما بيّنا عند تكلف وتأويل بتكلف شديد وتأويل ركيك وقد حسن تقريری استاذي وأبي مقدم المحققين نقی المدققين أدام الله ظلّه.

[٥٩٠] قوله: ^(٢) فإن كان الأوّل فقد أبطل ^(٣):

(١) "الهداية"، كتاب الإقرار، باب الاستثناء وما في معناه، ٣٣٢/٧. [آخرين ص ٢٢٠]

❖ في المخطوط: "نبأ وما تركنا فلم نفز عليه، والله تعالى أعلم.

❖ عبارة المخطوط هكذا: *وبما اراد من فرض المحسن في نفسه* والله تعالى أعلم.

(٢) في "الهداية": (ومن أقر بحق وقال: إن شاء الله متصلاً بإقراره لا يلزمه الإقرار)؛ لأن الاستثناء بمشيئة الله إما إبطال أو تعليق فإن كان الأوّل فقد أبطل وإن كان الثاني فكذلك إما لأن الإقرار لا يحتمل التعليق بالشرط أو لآته شرط لا يوقف عليه.

(٣) "الهداية"، كتاب الإقرار، باب الاستثناء وما في معناه، ٣٣٣/٧. [آخرين ص ٢٢٠]

أقول: إذا كان إبطالاً فكيف يقبل استثناء الكل! وسيأتي^(١) آخر الصفحة القابلة من المصنّف رحمه الله تعالى الفرق بين إن شاء الله تعالى وبين قوله: على ألف من ثمن خمر إلى ذلك تعليق فيعتبر وهذا إبطال فلا، فافهم.

[٥٩١] قوله: ^(٢) بخلاف ما إذا قال مكان العرصة: أرضاً^(٣): لعل هذا بناء على عرفهم أمّا في عرفنا: زمين كالعرصة*.

(١) انظر "الهداية"، كتاب الإقرار، باب الاستثناء وما في معناه، ٣٤١-٣٤٢.

(٢) في "الهداية": (ومن أقر بدار واستثنى بناءها لنفسه فللمقر له الدار والبناء ولو قال: بناء هذه الدار لي والعرصة لفلان فهو كما قال)؛ لأنّ العرصة عبارة عن البقعة دون البناء فكأنّه قال: بياض هذه الأرض لفلان دون البناء بخلاف ما إذا قال مكان العرصة: أرضاً حيث يكون البناء للمقر له؛ لأنّ الإقرار بالأرض إقرار بالبناء كالإقرار بالدار. ملتقطاً.

(٣) "الهداية"، كتاب الإقرار، باب الاستثناء وما في معناه، ٣٣٦/٧. [آخرين ص ٢٢١] ❦ في المخطوط: ^{نسخة بالبرقة}، والله تعالى أعلم.

باب إقرار المريض

[٥٩٢] قوله: ^(١) [وحالتا المرض حالة واحدة]*: أي: حالة أول المرض وحالة آخره بعد أن يتصلها الموت حالة واحدة وهو جواب سؤال مقدر يرد على قوله: لأنَّ حقَّ غرماء الصحة تعلّق بهذا المال بأن يقال: لو كان تعلّق الذين المقدّم مانعاً عن الإقرار بدين آخر ينبغي أن لا يصحّ إقرار المريض بالدين ثانياً بعد ما أقرَّ أولاً في حال مرضه لتعلّق حقّ المقرّ له الأول بماله كما لا يصحّ إقراره في حال المرض إذا كان له غرماء الصحة لتعلّق حقّ غرماء الصحة بماله فأجاب عنه وقال: ليس كذلك؛ لأنّ الإقرارين في حالة المرض بمنزلة إقرار واحد لكون أحوال المرض بمنزلة حالة واحدة في حقّ الحجر كما أن أحوال الصحة كلّها بمنزلة حالة واحدة في حقّ الإطلاق. "كفاية"^(٢)

(١) في "الهداية": (وإذا أقر الرجل في مرض موته بدين وعليه ديون في صحته وديون لزمته في مرضه بأسباب معلومة فدين الصحة والدين المعروف الأسباب مقدّم) وقال الشافعي رحمه الله: دين المرض ودين الصحة يستويان لاستواء سببهما وهو الإقرار الصادر عن عقل ودين ومحلّ الوجوب الذمة القابلة للحقوق فصار كإنشاء التصرف مبايعة ومناكحة ولنا أن الإقرار لا يعتبر دليلاً إذا كان فيه إبطال حقّ الغير وفي إقرار المريض ذلك؛ لأنّ حقّ غرماء الصحة تعلّق بهذا المال استيفاء ولهذا منع من التبرع والمحاباة إلّا بقدر الثلث بخلاف النكاح؛ لأنّه من الحوائج الأصلية وهو بمهر المثل وبخلاف المبايعة بمثل القيمة؛ لأنّ حقّ الغرماء تعلّق بالمالية لا بالصورة وفي حالة الصحة لم يتعلّق حقّهم بالمال لقدرته على الاكتساب فيتحقّق التمييز وهذه حالة العجز وحالتا المرض حالة واحدة؛ لأنّه حالة الحجر بخلاف حالتي الصحة والمرض.

❖ "الهداية"، كتاب الإقرار، باب إقرار المريض، ٣٥٧/٧. [آخرين ص ٢٢٦]

(٢) انظر "الكفاية"، كتاب الإقرار، باب إقرار المريض، ٣٥٧/٧-٣٥٩، تحت قول "الهداية": وحالتا المرض واحدة.

كتاب الصلح

باب الصلح بالدين

فصل في الدين المشترك

[٥٩٣] قوله: ^(١) لأنه قاض بنصيبه لا مقتض ^(٢): أي: أحد الشريك قضي الدين الذي عليه للمديون وأما أخذ منه شيء فهو يضمن حصة الشريك كانت ولا يرد أن الأمر دائر بين أن يكون قاضياً ومقتضياً والجواب أن القضايا إما أن يكون بعد الوجوب فتعين أن يكون الثاني مقام الدين الأول فيكون قاضياً [لا مقتضياً].

(١) في "الهداية": (وإذا كان الدين بين شريكين فصالح أحدهما من نصيبه على ثوب فشريكه بالخيار إن شاء اتبع الذي عليه الدين بنصفه وإن شاء أخذ نصف الثوب إلا أن يضمن له شريكه ربع الدين، ولو استوفى أحدهما نصف نصيبه من الدين كان لشريكه أن يشاركه فيما قبض ثم يرجعان على الغريم بالباقي، ولو اشترى أحدهما بنصيبه من الدين سلعة كان لشريكه أن يضمّنه ربع الدين؛ لأنه صار قابضاً حقّه بالمقاصة كمالاً؛ لأنّ مبنى البيع على المماكسة بخلاف الصلح؛ لأنّ مبناه على الإغماض والحطيطة فلو ألزمناه دفع ربع الدين يتضرّر به فيتخير القابض كما ذكرنا ولا سبيل للشريك على الثوب في البيع؛ لأنه ملكه بعقده والاستيفاء بالمقاصة بين ثمنه وبين الدين وللشريك أن يتبع الغريم في جميع ما ذكرنا؛ لأنّ حقّه في ذمته باق؛ لأنّ القابض استوفى نصيبه حقيقة لكن له حقّ المشاركة فله أن لا يشاركه فلو سلم له ما قبض ثمّ توى ما على الغريم له أن يشارك القابض؛ لأنه إنّما رضي بالتسليم ليسلم له ما في ذمّة الغريم ولم يسلم ولو وقعت المقاصة بدين كان عليه من قبل لم يرجع عليه الشريك؛ لأنه قاض بنصيبه لا مقتض ولو أبرأه عن نصيبه فكذلك. ملقطاً.

(٢) "الهداية"، كتاب الصلح، فصل في الدين المشترك، ٧/ ٤٠٤. [آخرين ص ٢٣٨]

فصل في التخارج

[٥٩٤] قوله: ^(١) "لأنه شبهة الشبهة"^(٢): لأنه لا يعلم أولاً هل في التركة مال ربوي أم لا؟ وعلى تقدير وجوده لا يعلم أن هذا يزيد على مقداره فيجوز أو لا، فلا يكون احتمالاً على أحد الاحتمالين وذلك شبهة الشبهة.

[٥٩٥] قوله: ^(٣) [لتقدم حاجة الميت، ولو فعلوا قالوا: يجوز]*:

أقول: ما ذكر على الوجهين فلا يخفى على العارف أن وجه القياس أشبه بالاستحسان ووجه الاستحسان بالقياس؛ لأن في هذا نظر إلى ظاهر الأمر وفي ذلك إلى الحرج والضرورة.

(١) في "الهداية": (وإذا كان في التركة دين على الناس فأدخلوه في الصلح على أن يخرجوا المصالح عنه ويكون الدين له فالصلح باطل وإن شرطوا أن يبرأ الغرماء منه ولا يرجع عليهم بنصيب المصالح فالصلح جائز؛ لأنه إسقاط وهو تملك الدين ممن عليه الدين وهو جائز وهذه حيلة الجواز، وأخرى أن يعجلوا قضاء نصيبه متبرعين، وفي الوجهين ضرر ببقية الورثة والأوجه أن يقرضوا المصالح مقدار نصيبه ويصالحوا عما وراء الدين، ويحيلهم على استيفاء نصيبه من الغرماء، ولو لم يكن في التركة دين وأعيانها غير معلومة والصلح على المكيل والموزون قيل: لا يجوز لاحتمال الربا وقيل: يجوز؛ لأنه شبهة الشبهة. ملتقطاً.

(٢) "الهداية"، باب الصلح في الدين، فصل في التخارج، ٧/٤١٣. [آخرين ص ٢٤١]

(٣) في "الهداية": وإن كان على الميت دين مستغرق لا يجوز الصلح ولا القسمة؛ لأن التركة لم يملكها الوارث، وإن لم يكن مستغرقاً لا ينبغي أن يصالحوا ما لم يقضوا دينه لتقدم حاجة الميت، ولو فعلوا قالوا: يجوز وذكر الكرخي رحمه الله في القسمة أنها لا تجوز استحساناً وتجاوز قياساً.

❖ "الهداية"، باب الصلح في الدين، فصل في التخارج، ٧/٤١٣. [آخرين ص ٢٤١]

[٥٩٦] قوله: أنها لا تجوز استحساناً^(١): لا دلالة لهذا على أن الدين مطلقاً يمنع تملك الوارث كما ذكره في "العناية"^(٢) بل لعل وجه الاستحسان أن التركة محبوسة لحق الدائن والقسمة تنافي الحبس فلذا لا تنفذ تصرفات الورثة فيها وإن كان الدين غير محيط على أظهر الوجهين وبالجمله فالكتب مشحونة بقيد الاستغراق عند الحكم بالمنع عن الملك لكن ومع ذلك حكم في "الخانية" و"الهندية" وغيرهما ببطان البيع إذا باع أحد الورثة نصيبه قبل إيفاء الدين ولم يقيد هنا بالاستغراق وكذلك لفظة (قالوا) في "الهداية" تدل على ضعفه وأيضاً الاستحسان مقدم على القياس إلا فيما استثنى فيه وقوله تعالى: ﴿مِنْ بَعْدِ وَصِيَّةٍ يُوصِي بِهَا أَوْ دَيْنٍ﴾ [النساء: ١٢] يدل بظاهره أن استحقاق الورثة بعد الأداء محيطاً كان أو غيره فالمقام محتاج إلى التحرير، والله تعالى أعلم.

[٥٩٧] قوله: وتجاوز قياساً^(٣): لعلم ما فيه على الدائن من المشقة أن يجمع من كل شيئاً فشيئاً وإذا تفرق * بعض الورثة.

(١) "الهداية"، كتاب الصلح، باب الصلح في الدين، فصل في التخرج، ٤١٣/٧.

[آخرين ص ٢٤١]

(٢) "العناية"، كتاب الصلح، باب الصلح في الدين، فصل في التخرج، ٤١٣/٧، تحت قول "الهداية": وقيل يجوز وهو الأصح... إلخ.

(٣) "الهداية"، كتاب الصلح، باب الصلح في الدين، فصل في التخرج، ٤١٣/٧.

[آخرين ص ٢٤١]

* عبارة المخطوط هكذا: *يُنْبَأُ وَلَا تَزُولُ إِلَّا فِي نَيْمٍ* والله تعالى أعلم.

كتاب المضاربة

باب المضارب يضارب

[٥٩٨] قوله: ^(١) ولا يعرى ^(٢): لأنَّ الملك المستند ثابت من وجه دون وجه أن يتصدَّق الأول.

(١) في "الهداية": (وإذا دفع المضارب المال إلى غيره مضاربة ولم يأذن له ربُّ المال لم يضمن بالدفع ولا بتصرّف المضارب الثاني حتّى يربح فإذا ربح ضمن الأول لربِّ المال) وهذا رواية الحسن عن أبي حنيفة رحمه الله وقالوا رحمهما الله: إذا عمل به ضمن ربح أو لم يربح وهذا ظاهر الرواية وقال زفر رحمه الله: يضمن بالدفع عمل أو لم يعمل وهو رواية عن أبي يوسف رحمه الله وهذا إذا كانت المضاربة صحيحة فإن كانت فاسدة لا يضمنه الأول وإن عمل الثاني ثم ذكر في الكتاب: يضمن الأول ولم يذكر الثاني وقيل: ينبغي أن لا يضمن الثاني عند أبي حنيفة رحمه الله وعندهما يضمن بناء على اختلافهم في مودع المودع وقيل: ربُّ المال بالخيار إن شاء ضمن الأول وإن شاء ضمن الثاني بالإجماع وهو المشهور وهذا عندهما ظاهر وكذا عنده ووجه الفرق له بين هذه وبين مودع المودع أنَّ المودع الثاني يقبضه لمنفعة الأول فلا يكون ضامناً أمّا المضارب الثاني يعمل فيه لنفع نفسه فجاز أن يكون ضامناً ثم إن ضمن الأول صحّت المضاربة بين الأول وبين الثاني وكان الربح بينهما على ما شرطاً؛ لأنَّ قرار الضمان على الأول فكأنَّه ضمنه ابتداءً ويطيّب الربح للثاني ولا يطيب للأعلى؛ لأنَّ الأسفل يستحقّه بعمله ولا خبث في العمل والأعلى يستحقّه بملكه المستند بأداء الضمان ولا يعرى عن نوع خبث. ملتقطاً.

(٢) "الهداية"، كتاب المضاربة، باب المضارب يضارب، ٧/ ٤٣١. [آخرين ص ٢٤٧]

فصل فيما يفعله المضارب

[٥٩٩] قوله: ^(١) فلأن الوكيل يملك ذلك فالمضارب أولى ^(٢): الفرق في الوكيل أن عند الإمام الثاني لا يملك الوكيل تأخير الثمن عن المشتري أصلاً وعندهما يملكه لأن الثمن للمؤكّل وفي المضارب الإجماع على جواز ذلك له أما عندهما فلأن الوكيل يملكه وإن ضمن فالمضارب أولى ولا يضمن؛ لأنه يملك الإقالة ثم يبيع نسيئة بخلاف الوكيل وأما عنده فالوكيل وإن كان لا يملك التأخير؛ لأنه لا يملك الإقالة لكن المضارب يملكه؛ لأنه يملكها فدلّل الجواز عنده ما هو دليل عدم ضمان المضارب عندهما ودليل الجواز عندهما الاستدلال بالأدنى على الأعلى.

[٦٠٠] قوله: ^(٣) لأن رب المال رضي بشركته لا بشركة غيره ^(٤): هذا الدليل قاصر؛ فإنه لا يجري في صورة خلط مال المضاربة بماله فافهم، [و] ما ذكره بعد يعم فلا ضير في اقتصار بعض ما ذكر على بعض الصور.

(١) في "الهداية": (ويجوز للمضارب أن يبيع ويشتري بالنقد والنسيئة) ولو باع بالنقد ثم أخرج الثمن جاز بالإجماع أما عندهما فلأن الوكيل يملك ذلك فالمضارب أولى إلا أن المضارب لا يضمن. ملتقطاً.

(٢) "الهداية"، كتاب المضاربة، فصل فيما يفعله المضارب، ٧/ ٤٤٠. [آخرين ص ٢٥١]
(٣) في "الهداية": والأصل أن ما يفعله المضارب ثلاثة أنواع: نوع يملكه بمطلق المضاربة ونوع لا يملكه بمطلق العقد ويملكه إذا قيل له: اعمل برأيك وذلك مثل دفع المال مضاربة أو شركة إلى غيره وخلط مال المضاربة بماله أو بمال غيره؛ لأن رب المال رضي بشركته لا بشركة غيره وهو أمر عارض لا يتوقف عليه التجارة فلا يدخل تحت مطلق العقد ولكنه جهة في التمييز فمن هذا الوجه يوافق فيدخل فيه عند وجود الدلالة وقوله: اعمل برأيك دلالة على ذلك ونوع لا يملكه لا بمطلق العقد ولا بقوله: اعمل برأيك إلا أن ينص عليه رب المال وهو الاستدانة. ملتقطاً.

(٤) "الهداية"، فصل فيما يفعله المضارب، ٧/ ٤٤٠. [آخرين ص ٢٥٢]

كتاب الوديعة

[٦٠١] قوله: ^(١) مؤنة الردّ فيما له حمل ^(٢): مؤنة الذهاب به وردّه على المودع؛ لأنّ المالك لم يأمره باستصحابها وكان له أن يردها حين أراد السفر فلمّا لم يردد استصحب، كان متبرّعاً لكن قد يعرض له الموت في السفر فيلزم المالك مؤنة الردّ.

[٦٠٢] قوله: ^(٣) ولا يقضي بالنكول ^(٤): فإنّ النكول لا يصير حجة إلا بقضاء القاضي والقضاء [لا ينفسخ] فلو قضي بالنكول للأول وكان يجوز أن ينكل للثاني أيضاً فيشتركان أولاً فيشترك الأول حين * القضاء، فتأمل.

(١) في "الهداية": (الوديعة أمانة في يد المودع إذا هلك لم يضمّنها وللمودع أن يسافر بالوديعة وإن كان لها حمل ومؤنة) عند أبي حنيفة وقالوا: ليس له ذلك إذا كان لها حمل ومؤنة وقال الشافعي: ليس له ذلك في الوجهين، ولهما أنّه تلزمه مؤنة الردّ فيما له حمل ومؤنة. ملتقطاً.

(٢) "الهداية"، كتاب الوديعة، ٤٥٧/٧. [آخرين ص ٢٥٩]

(٣) في "الهداية": (ومن كان في يده ألف فادعاهما رجلان كلّ واحد منهما أنّها له أودعها إياه وأبى أن يحلف لهما فالألف بينهما وعليه ألف أخرى بينهما) ثمّ إن حلف لأحدهما يحلف للثاني فإن حلف فلا شيء لهما لعدم الحجة وإن نكل أعني للثاني يقضي له لوجود الحجة وإن نكل للأول يحلف للثاني ولا يقضي بالنكول ولو نكل للثاني أيضاً يقضي بها بينهما نصفين على ما ذكر في الكتاب لاستوائهما في الحجة. ملتقطاً.

(٤) "الهداية"، كتاب الوديعة، ٤٦٢/٧. [آخرين ص ٢٦٢]

✽ عبارة المخطوط هكذا: *فمنزّلان أو لا ينزّلان لا دلّ فيقول القفا* والله تعالى أعلم.

[٦٠٣] قوله: ^(١) إذا أقر بالوديعه^(٢): أي: أن النكول مفيد؛ لأنه عندهما إقرار فإذا نكل للثاني كان مقرراً له وقد دفع العبد بالقضاء إلى غيره وهو الأول لنكوله الأول فكان ضامناً؛ لأن بإقراره للثاني ظهر أنه كان متعدياً بإقراره للأول فيضمن فيفيد النكول فيحلف أما عند أبي يوسف: إذا قضى بالوديعه لرجل وأقر المودع لغيره لا يضمن للمقر له؛ لأن الدفع إلى الأول كان بالقضاء فلا يفيد النكول فلا يحلف.

[٦٠٤] قوله: إذا أقر بالوديعه^(٣): أي: لكل فإن النكول عندهما إقرار وعندنا بذل كما مر^(٤). ١٢

[٦٠٥] قوله: بعض الإطناب^(٥): أي: بيان أوصاف العبد وحالاته أي: قوله: (كذا وكذا). ١٢

(١) في "الهداية": لو قضى القاضي للأول حين نكل ذكر الإمام البزدوي في "شرح الجامع الصغير" أنه يحلف للثاني وإذا نكل يقضي بها بينهما؛ لأن القضاء للأول لا يطل حق الثاني؛ لأنه يقدمه إما بنفسه أو بالقرعة وكل ذلك لا يطل حق الثاني. وذكر الخصاف أنه نفذ قضاؤه للأول ووضع المسألة في العبد وإنما نفذ لمصادفته محل الاجتهاد؛ لأن من العلماء من قال: يقضي للأول ولا ينتظر لكونه إقراراً دلالة ثم لا يحلف للثاني ما هذا العبد لي؛ لأن نكوله لا يفيد بعد ما صار للأول، وهل يحلفه بالله ما لهذا عليك هذا العبد ولا قيمته وهو كذا وكذا ولا أقل منه. قال: ينبغي أن يحلفه عند محمد رحمه الله خلافاً لأبي يوسف رحمه الله بناء على أن المودع إذا أقر بالوديعه ودفع بالقضاء إلى غيره يضمنه عند محمد خلافاً له وهذه فريضة تلك المسألة وقد وقع فيه بعض الإطناب. ملتقطاً.

(٢) "الهداية"، كتاب الوديعه، ٧/ ٤٦٣. [آخرين ص ٢٦٢]

(٣) المرجع السابق.

(٤) انظر "الهداية"، كتاب الدعوى، باب اليمين، ٧/ ١٧٠-١٧٣.

(٥) "الهداية"، كتاب الوديعه، ٧/ ٤٦٣-٤٦٤. [آخرين ص ٢٦٢]

كتاب الهبة

باب الرجوع في الهبة

فصل ومن وهب جارية إلا حملها... إلخ

[٦٠٦] قوله: ^(١) وبطل الاستثناء ^(٢):

إذا استثناء ما في البطن على ثلاثة أقسام، في قسم يجوز التصرف والاستثناء يبطل مثل هذه الصورة [والنكاح] والخلع وغيرهما وقسم يبطل فيه أصل التصرف كالبيع والرهن والإجارة وقسم يجوز فيه التصرف والاستثناء جميعاً كالوصية. ١٢

[٦٠٧] قوله: لأن الاستثناء لا يعمل إلا في محل... إلخ ^(٣):

قال في "الكفاية" ^(٤): الأصل أن ما لا يصح إفرازه بالعقد لا يصح استثناءه من العقد والهبة لا يعمل في الحمل لكونه جزءاً منها حقيقةً وحكماً ولهذا يتحرك بتحريكها ويسكن بسكونها وهو متصل بها اتصال خلقة ويدخل في بيعها وإعتاقها ووصيتها بدون الذكر فلا يجوز الاستثناء؛ لأن الاستثناء في الأطراف والأجزاء لا يتحقق؛ لأن الدليل المستتب قائم

(١) في "الهداية": (ومن وهب جارية إلا حملها صحّت الهبة وبطل الاستثناء) لأن

الاستثناء لا يعمل إلا في محل يعمل فيه العقد والهبة لا تعمل في الحمل.

(٢) "البداية"، كتاب الهبة، باب الرجوع في الهبة، ٥١٠/٧. [آخرين ص ٢٧٥]

(٣) "الهداية"، كتاب الهبة، باب الرجوع في الهبة، ٥١٠/٧. [آخرين ص ٢٧٥]

(٤) انظر "الكفاية"، كتاب الهبة، باب الرجوع في الهبة، فصل ومن وهب جارية إلا

حملها... إلخ، ٥١٠/٧، تحت قول "الهداية": ومن وهب جارية إلا حملها... إلخ.

ولأن الاستثناء تصرف في اللفظ فلا يعمل إلا في الملفوظ والحمل بمنزلة جزء من أجزائها فيكون في حكم الأوصاف واللفظ يرد على الذات لا على الأوصاف فلا يصح استثناءه؛ لأنه ليس بملفوظ وإذا لم يكن تصحيحه استثناء يبقى شرطاً فاسداً؛ لأنه على خلاف مقتضى العقد؛ لأن العقد يقتضي دخول جميع الأوصاف وهذا يقتضي خلافه.

[٦٠٨] قوله: ^(١) لأنه لم يبق الجنين على ملكه فأشبه الاستثناء^(٢):

لأنه لم يبق الجنين على ملك الواهب لخروجه عنه بالإعتاق فلم يكن هبة مشاع فتكون جائزة فأشبه الاستثناء في إمكان تجويز الهبة هكذا في "العناية"^(٣) ووجه المشابهة بالاستثناء أنه لم يبق في ملك الواهب كما لم يبق الحمل في صورة الاستثناء في ملكه.

(١) في "الهداية": الهبة لا تبطل بالشروط الفاسدة وهذا هو الحكم في النكاح والخلع والصلح عن دم العمد بخلاف البيع والإجارة والرهن؛ لأنها تبطل بها (ولو أعتق ما في بطنها ثم وهبها جاز)؛ لأنه لم يبق الجنين على ملكه فأشبه الاستثناء (ولو دبر ما في بطنها ثم وهبها لم يجز فإن وهبها له على أن يردها عليه أو على أن يعتقها أو يتخذها أم ولد أو وهب له داراً أو تصدق عليه بدار على أن يرد عليه شيئاً منها أو يعوضه شيئاً منها فالهبة جائزة والشرط باطل) لأن هذه الشروط تخالف مقتضى العقد فكانت فاسدة والهبة لا تبطل بها ألا ترى أن النبي عليه السلام أجاز العمري وأبطل شرط المعمر بخلاف البيع. ملتقطاً.

(٢) "الهداية"، كتاب الهبة، باب الرجوع في الهبة، فصل ومن وهب جارية إلا حملها... إلخ، ٥١١/٧. [آخرين ص ٢٧٥]

(٣) انظر "العناية"، كتاب الهبة، باب الرجوع في الهبة، فصل ومن وهب جارية إلا حملها... إلخ، ٥١١/٧، تحت قول "الهداية": ولو أعتق ما في بطنها... إلخ.

[٦٠٩] قوله: أجاز العمرى^(١):

والعمرى تمليك بطريق الهبة بشرط الرد عليه حتى مات المعمر؛ لأنَّ معنى العمرى أن تقول: ملكتك هذه الدار ما دمت حيّاً أو عمرك فإذا متَّ فهي لي.

(١) "الهداية"، كتاب الهبة، باب الرجوع في الهبة، فصل ومن وهب جارية إلّا حملها... إلخ،

٥١٣/٧. [آخرين ص ٢٧٦]

كتاب الإجازات

باب ما يجوز من الإجارة وما يكون خلافاً فيها

[٦١٠] قوله: ^(١) والزرع بقل ^(٢): البقل [تكرار] وسبى والمراد به هاهنا ما [ينبت] الأرض به خضراء فيقابل الشجر بالمعنى إلا وهو الطويل ويدخل فيه أشجار الحنطة والشعير.

[٦١١] قوله: ^(٣) لأن الرطاب ^(٤): جمع رطبة بمعنى سبست تروآن گیا ہے دواب از سبست بر خورانیدن آن بسیار مره "صراح" ^(٥)

(١) في "الهداية": (ويجوز استئجار الأراضي للزراعة وللمستأجر الشرب والطريق وإن لم يشترط ولا يصح العقد حتى يسمى ما يزرع فيها أو يقول على أن يزرع فيها ما شاء ويجوز أن يستأجر الساحة لبني فيها أو ليغرس فيها نخلاً أو شجراً ثم إذا انقضت مدة الإجارة لزمه أن يقلع البناء والغرس ويسلمها إليه فارغة)؛ لأنه لا نهاية لها وفي إبقائها إضرار بصاحب الأرض بخلاف ما إذا انقضت المدة والزرع بقل حيث يترك بأجر المثل إلى زمان الإدراك. ملتقطاً.

(٢) "الهداية"، كتاب الإجازات، باب ما يجوز من الإجارة وما يكون خلافاً فيها، ٢٥ / ٨. [آخرين ص ٢٨٢]

(٣) في "الهداية": (وفي "الجامع الصغير": إذا انقضت مدة الإجارة وفي الأرض رطبة فإنها تقلع)؛ لأن الرطاب لا نهاية لها فأشبهه الشجر.

(٤) "الهداية"، كتاب الإجازات، باب ما يجوز من الإجارة وما يكون خلافاً فيها، ٢٥ / ٨. [آخرين ص ٢٨٢]

(٥) "الصراح" = "صراح اللغة من الصحاح"، باب الباء، فصل الراء، ٥٣ / ١: لأبي الفضل محمد بن عمر بن خالد القرشي، المشتهر بجمالي، (ت....) وفرغ منها ٦٨١ هـ. ("معجم المؤلفين"، ٣ / ٣٦٩، "كشف الظنون"، ٢ / ١٠٧٧).

باب الإجارة الفاسدة

[٦١٢] قوله: ^(١) [لأنَّ أوصافها أثمان]*:

قوله: (أوصافها أثمان) أي: كأثمان في كونه ديناً حاصله أنَّ المكيل والموزون إذا بيّن قدره ووصفه بدون الإشارة في البيع والإجارة يكون ديناً على الذمة كأثمان ولا يشترط التأجيل في الدين.

[٦١٣] قوله: ^(٢) [إذا استأجره ليحمل نصف طعامه بالنصف الآخر]*:

(١) في "الهداية": (ويجوز استئجار الظئر بأجرة معلومة ويجوز بطعامها وكسوتها استحساناً عند أبي حنيفة رحمه الله وقالوا: لا يجوز ولو سُمّي الطعام وبيّن قدره جاز) أيضاً (ولا يشترط تأجيله)؛ لأنَّ أوصافها أثمان. ملتقطاً.

❖ "الهداية"، كتاب الإجازات، باب الإجارة الفاسدة، ٤٧/٨. [آخرين ص ٢٨٩]

(٢) في "الهداية": (ومن دفع إلى حائك غزلاً لينسجه بالنصف فله أجر مثله وكذا إذا استأجر حماراً يحمل عليه طعاماً بقفيز منه فالإجارة فاسدة)؛ لأنّه جعل الأجر بعض ما يخرج من عمله فيصير في معنى قفيز الطحان وقد نهى النبي صلى الله عليه وسلم عنه وهو أن يستأجر ثوراً ليطحن له حنطة بقفيز من دقيقه وهذا أصل كبير يعرف به فساد كثير من الإجازات لا سيّما في ديارنا والمعنى فيه أنَّ المستأجر عاجز عن تسليم الأجر وهو بعض المنسوج أو المحمول؛ إذ حصوله بفعل الأجير فلا يعدّ هو قادراً بقدرة غيره، وهذا بخلاف ما إذا استأجره ليحمل نصف طعامه بالنصف الآخر حيث لا يجب له الأجر؛ لأنَّ المستأجر ملك الأجر في الحال بالتعجيل فصار مشتركاً بينهما ومن استأجر رجلاً لحمل طعام مشترك بينهما لا يجب الأجر؛ لأنَّ ما من جزء يحمله إلّا وهو عامل لنفسه فيه فلا يتحقّق تسليم المعقود عليه.

❖ "الهداية"، كتاب الإجازات، باب الإجارة الفاسدة، ٥٠/٨. [آخرين ص ٢٨٩-٢٩٠]

أقول وبالله التوفيق: إذا استأجره ليحمل نصفه بنصفه فقد تضمن العقد تقديم التسليم؛ إذ لا يتحقق منه العمل إلا وقد وقع التسليم فقد تضمن العقد اشتراط التعجيل والأجر يملك باشتراطه وإذا علمت هذا فنقول: ماذا يقول القائل في هذه الإجارة أجائزة هي أم باطلة؟ فإن كانت باطلة فقد وضح أن لا أجر وأن لا ملك للحامل في شيء؛ لأنه إنما يملك أجره فإذا بطلت بطل فإن كانت جائزة فجوازها يقتضي بطلانها؛ لأن جوازها يستلزم صيرورة الحامل شريكاً وصيرورته شريكاً يستلزم بطلانها كما بينه [المصنف] رحمه الله تعالى وكل شيء يستلزم وجوده عدمه فهو محال فوجب القول ببطلان هذه الإجارة وأن الحامل لا شيء له أصلاً، هذا معنى ما أفاد الشيخ قدس سره وبه اندفعت الاعتراضات التي أوردها المحشون رحمهم الله تعالى والله الحمد.

باب الإجارة على أحد الشرطين

[٦١٤] قوله: ^(١) [في البيع يجب الثمن بنفس العقد]*:

قوله: (بنفس العقد) فيجب المبيع أي: يتحقق الملك في المبيع بنفس العقد تحقيقاً للمساواة والمبيع وقت العقد مجهول.

(١) في "الهداية": (قال للخيّاط: إن خطت هذا الثوب فارسيًا فبدرهم وإن خطته روميًا فبدرهمين جاز وأي عمل من هذين العاملين عمل استحقّ الأجر به وكذا إذا خيرّه بين ثلاثة أشياء وإن خيرّه بين أربعة لم يجز) والمعتبر في جميع ذلك البيع والجامع دفع الحاجة غير أنّه لا بدّ من اشتراط الخيار في البيع وفي الإجارة لا يشترط ذلك؛ لأنّ الأجر إنّما يجب بالعمل وعند ذلك يصير المعقود عليه معلوماً وفي البيع يجب الثمن بنفس العقد فتتحقّق الجهالة على وجه لا ترتفع المنازعة إلاّ بإثبات الخيار. ملتقطاً.

♣ "الهداية"، كتاب الإجازات، باب الإجارة على أحد الشرطين، ٨ / ٧٠. [آخرين

ص ٢٩٥]

مسائل منشورة

[٦١٥] قوله: ^(١) فأحرق الحصائد ^(٢): جمع حصيدة ما بقي من أصول الزرع بعد الحصاد.

[٦١٦] قوله: ^(٣) [المحمل المعتاد]*: نرم وآرام غيرنده.

[٦١٧] قوله: وجه الاستحسان أن المقصود هو الراكب وهو معلوم والمحمل تابع وما فيه من الجهالة يرتفع بالصرف إلى المعتاد فلا يفضي إلى المنازعة*.

[٦١٨] قوله: [إذا لم ير الوطاء والدثر]*: الدثر: جامه كه برهودج زيان بيندار وهو المناسب في هذا المقام والوطاء هو الفرش.

(١) في "البداية": ومن استأجر أرضاً أو استعارها فأحرق الحصائد فاحترق شيء في أرض أخرى فلا ضمان عليه.

(٢) "البداية"، كتاب الإجازات، مسائل منشورة، ٨ / ٨٩. [آخرين ص ٣٠١]

(٣) في "الهداية": (ومن استأجر جملاً ليحمل عليه محملاً وراكبين إلى مكة جاز وله المحمل المعتاد) وفي القياس لا يجوز. وجه الاستحسان أن المقصود هو الراكب وهو معلوم والمحمل تابع، وما فيه من الجهالة يرتفع بالصرف إلى المتعارف فلا يفضي ذلك إلى المنازعة وكذا إذا لم ير الوطاء والدثر. ملتقطاً.

♣ "البداية"، كتاب الإجازات، مسائل منشورة، ٨ / ٩٠. [آخرين ص ٣٠١]

♣ هذه عبارة "الهداية" بتمامها فذكر الإمام لتصحيح العبارة التي في نسخة الإمام أو هذه العبارة سقطت فيها فلذا نبه عليه.

(انظر "الهداية"، كتاب الإجازات، مسائل منشورة، ٨ / ٩٠. [آخرين ص ٣٠١])

♣ "الهداية"، كتاب الإجازات، مسائل منشورة، ٨ / ٩٠. [آخرين ص ٣٠١]

كتاب المكاتب

[٦١٩] قوله: ^(١) شرطه عليه ^(٢):

أي: على أحدهما ربّ العبد والأمة.

(١) في "البداية": إذا كاتب المولى عبده أو أمته على مال شرطه عليه وقبل العبد ذلك صار مكاتباً.

(٢) "البداية"، كتاب المكاتب، ٨ / ٩١. [آخرين ص ٣٠٢]

باب كتابة عبد المشترك

[٦٢٠] قوله: ^(١) لا يرجع عليها^(٢): لأنه هو الذي أعتقها كلها* عندهما.

[٦٢١] قوله: لأنها لما عجزت^(٣): دليل قول الإمام.

[٦٢٢] قوله: وردت في الرق^(٤): أي: رد نصفها في رق الساكت بحكم العجز.

(١) في "الهداية": (وإذا كانت جارية بين رجلين كاتبها فوطئها أحدهما فجاءت بولد فادّعه ثم وطئها الآخر فجاءت بولد فادّعه ثم عجزت فهي أم ولد للأول ويضمن لشريكه نصف قيمتها ونصف عقرها ويضمن شريكه كمال عقرها وقيمة الولد ويكون ابنه وأيهما دفع العقر إلى المكاتبه جاز وهذا كله قول أبي حنيفة وقال أبو يوسف ومحمد: هي أم ولد للأول ولا يجوز وطء الآخر فلا يثبت نسب الولد منه ولا يكون حرّاً عليه بالقيمة ويلزمه جميع العقر ويضمن الأول لشريكه، وإن كانا كاتبها ثم أعتقها أحدهما وهو موسر ثم عجزت يضمن المعتق لشريكه نصف قيمتها ويرجع بذلك عليها عند أبي حنيفة وقالوا: لا يرجع عليها؛ لأنها لما عجزت وردت في الرق تصير كأنها لم تزل قنة والجواب فيه على الخلاف في الرجوع وفي الخيارات وغيرها كما هو مسألة تجزؤ الإعتاق وقد قرّرناه في الإعتاق فأما قبل العجز ليس له أن يضمن المعتق عند أبي حنيفة. ملتقطاً.

(٢) "البداية"، كتاب المكاتب، باب كتابة عبد المشترك، ٨/ ١٣٩. [آخرين ص ٣١٩]

* في المخطوط هكذا: ^{النفقة} فثبتنا في المتن على وفق فهمنا، والله تعالى أعلم.

(٣) "الهداية"، كتاب المكاتب، باب كتابة عبد المشترك، ٨/ ١٣٩. [آخرين ص ٣١٩]

(٤) المرجع السابق.

[٦٢٣] قوله: لم تزل قنّة^(١): فحيثُ يظهر الإضرار الذي وصل من المعتق إلى الساكت وهو جعل نصيبه كالمكاتب فيصح أن يرجع عليه أما قبل العجز فقد كانت مكاتبه من الساكت أيضاً فلم يزد فيها عتق المعتق شيئاً فلا يرجع.

[٦٢٤] قوله: [فأما قبل العجز]*: عن أداء البدل إلى الساكت.

(١) "الهداية"، كتاب المكاتب، باب كتابة عبد المشترك، ٨ / ١٣٩. [آخرين ص ٣١٩] ❖ المرجع السابق.

كتاب الولاء

[٦٢٥] قوله: ^(١) وسببه العتق ^(٢):

لا الإعتاق كما هو مذهب البعض.

[٦٢٦] قوله: وكذلك المرأة تعتق ^(٣):

أي: تحصل [ولاء معتقها لها].

[٦٢٧] قوله: والتركة على حكم ملكه ^(٤):

دفع دخل مقدّر وهو أنّه كيف تعتق [العبد]؛ لأنّه ليس على ملكه
والعتق إنّما هو على ملكه تقرير الدفع ظاهر.....

(١) في "الهداية": الولاء نوعان: ولاء عتاقة ويسمّى ولاء نعمة وسببه العتق على ملكه في الصحيح، وولاء موالة وسببه العقد ولهذا يقال: ولاء العتاقة وولاء الموالة والحكم يضاف إلى سببه (وإذا أعتق المولى مملوكه فولأؤه له) لقوله عليه السلام: ((الولاء لمن أعتق)) ولأنّ التناصر به فيعقله وقد أحياه معنى بإزالة الرّق عنه فيرثه ويصير الولاء كالولاد ولأنّ الغنم بالغرم وكذلك المرأة تعتق لما رويها (فإن شرط أنّه سائبة فالشرط باطل والولاء لمن أعتق وإذا أدّى المكاتب عتق والولاء للمولى وإن عتق بعد موت المولى وكذا العبد الموصى بعتقه أو بشرائه وعتقه بعد موته)؛ لأنّ فعل الوصي بعد موته كفعله والتركة على حكم ملكه. ملتقطاً.

(٢) "الهداية"، كتاب الولاء، ٨/ ١٥٢. [آخرين ص ٣٢٤]

(٣) "الهداية"، كتاب الولاء، ٨/ ١٥٥. [آخرين ص ٣٢٥]

(٤) المرجع السابق.

كتاب الإكراه

فصل وإن أكره على أن يأكل الميتة أو يشرب الخمر... إلخ

[٦٢٨] قوله: ^(١) [وكذا اليمين والظهار لا يعمل فيهما الإكراه لعدم احتمالهما الفسخ]*: وما وقع عليه الإكراه نوعان: الحسية كالإكراه على لحم الخنزير ونحوه والشرعية كالعتاق والطلاق، [ثُمَّ] الأمور ثلاثة أنواع: إذا كان الإكراه كاملاً في بعضها يباح وفي بعضها يرخّص وفي بعضها يحرم أمّا الذي يباح كأكل الميتة وشرب الخمر ونحوهما والذي يرخّص كإجراء كلمة الكفر والذي يبقى محرماً كالإكراه على القتل والإكراه على الزنا وأنّ الشرعية على نوعين: الانشاء والإقرار، والانشاء نوعان: نوع يحتمل الفسخ ويتوقّف على الرضا وأمثاله فيفسد بنوع الإكراه ما يوجب الإلجاء وما لا يوجب الإلجاء ونوع لا يحتمل الفسخ ولا يتوقّف على

(١) في "الهداية": (لو أكره على التوكيل بالطلاق والعتاق ففعل الوكيل جاز استحساناً) لأنّ الإكراه مؤثّر في فساد العقد والوكالة لا تبطل بالشروط الفاسدة ويرجع على المكره استحساناً؛ لأنّ مقصود المكره زوال ملكه إذا باشر الوكيل والنذر لا يعمل فيه الإكراه؛ لأنّه لا يحتمل الفسخ ولا رجوع على المكره بما لزمه؛ لأنّه لا مطالب له في الدنيا فلا يطالب به فيها وكذا اليمين والظهار لا يعمل فيهما الإكراه لعدم احتمالهما الفسخ وكذا الرجعة والإيلاء والفيء فيه باللسان؛ لأنّها تصحّ مع الهزل والخلع من جانبه طلاق أو يمين لا يعمل فيه الإكراه فلو كان هو مكرهاً على الخلع دونها لزمها البذل لرضاها بالالتزام.

❖ "الهداية"، كتاب الإكراه، فصل وإن أكره على أن يأكل الميتة أو يشرب الخمر... إلخ،

١٨١ / ٨. [آخرين ص ٣٣٥]

الرضا كالطلاق واليمين والنذر والذي فلا يؤثر الإكراه فيها ولا يفسد هذه التصرف وأما الإقرار فهو يبطل بالكراه سواء كان أقر بما يحتمل الفسخ أو لا يحتمل. "مختار الفتاوى" (١)

[٦٢٩] قوله: (٢) بانت منه حكماً لا ديانة (٣): الأصل أن من ابتلي بهذا فتكلم كلمة الكفر أو فعل فعله - والعياذ بالله - فإن لم يخبرها عن نيته بشيء لم تحكم بينونة امرأته لاحتمال أن تكون قلبه مطمئناً بالإيمان فلا تبين بالشك وإن أخبرها فقال: فعلت ما أرادوا مكرهاً وقلبي مطمئن بالإيمان فذلك وإن قال: فعلته وقد خطر بباله مخلص فقد كفر وبانت وإن قال: نويت غير ما أرادوا مني حكمنا بالبينونة؛ لأنه أقر أنه أتى بما لم يكره عليه فيؤاخذ به بإقراره وزعمه أنه أراد خلاف الظاهر تأويل لا يسمع كمن قال لامرأته: أنت طالق فحكمه بالطلاق وإن زعم أنني أردت الطلاق عن الوثاق لم يصدقه كذا هذا، نعم لا يمكن التكفير؛ لأنه قد أخبر بما يحتمل ولا إكفار مع الاحتمال هذا في الحكم وأما ديانة فإن فعل ما أرادوا وقلبه مطمئن بالإيمان ولم يخطر بباله مخلص لم يكفر ولم تبين وكذا إذا خطر فصرف نيته إلى ذلك المخلص أما إذا خطر ولم ينو بل نوى ما أرادوا كفر وبانت والعياذ بالله تعالى.

(١) "مختار الفتاوى": للإمام برهان الدين علي بن أبي بكر المرغيناني (ت ٥٩٣هـ).

(٢) "كشف الظنون"، ٢/١٦٢٢.

(٣) في "الهداية": ولو قال الذي أكره على إجراء كلمة الكفر: أخبرت عن أمر ماض ولم أكن فعلت بانت منه حكماً لا ديانة؛ لأنه أقر أنه طائع بإتيان ما لم يكره عليه.

(٣) "الهداية"، كتاب الإكراه، فصل وإن أكره على أن يأكل الميتة أو يشرب الخمر... إلخ،

١٨٤/٨. [آخرين ص ٣٣٥]

كتاب الحجر

[٦٣٠] قوله: ^(١) "كما في شراء الفضولي"^(٢): فإنَّ الفضوليَّ إن باع صار متوقفاً على إجازة [الولي] وإن اشترى نفذ عليه ولم يتوقف.

(١) في "الهداية" (الأسباب الموجبة للحجر ثلاثة: الصغر والرق والجنون فلا يجوز تصرف الصغير إلا بإذن وليه ولا تصرف العبد إلا بإذن سيده ولا تصرف المجنون المغلوب بحال، ومن باع من هؤلاء شيئاً وهو يعقل البيع ويقصده فالولي بالخيار إن شاء أجازته إذا كان فيه مصلحة وإن شاء فسخه) فإن قيل: التوقف عندكم في البيع أما الشراء فالأصل فيه النفاذ على المباشر قلنا: نعم إذا وجد نفاذاً عليه كما في شراء الفضولي وهاهنا لم نجد نفاذاً لعدم الأهلية أو لضرر المولى فوقفناه. ملتقطاً.

(٢) "الهداية"، كتاب الحجر، ٨/ ١٨٧. [آخرين ص ٣٣٦]

باب الحجر للفساد

[٦٣١] قوله: ^(١) لا غرض له فيه ولا مصلحة ^(٢):

كالإحراق والإغراق.

[٦٣٢] قوله: الماجن ^(٣):

الماجن: مردشوخ چشم بيباك در اقوال و افعال.

[٦٣٣] قوله: في العقوبة ^(٤):

لأنَّ اليد نعمة زائدة وإطلاق اللسان واعتبار البيان نعمة أصلية ففيه تفويت نعمة الأصلية.

(١) في "الهداية": (قال أبو حنيفة رحمه الله: لا يحجر على الحرّ العاقل البالغ السفیه وتصرفه في ماله جائز وإن كان مبذراً مفسداً يتلف ماله فيما لا غرض له فيه ولا مصلحة وقال أبو يوسف ومحمد رحمهما الله وهو قول الشافعي رحمه الله: يحجر على السفیه ويمنع من التصرف في ماله) ولأبي حنيفة رحمه الله أنه مخاطب عاقل فلا يحجر عليه اعتباراً بالترشيد وهذا؛ لأنَّ في سلب ولايته إهدار آدميته وإحاقه بالبهائم وهو أشدَّ ضرراً من التبذير فلا يتحمل الأعلى لدفع الأدنى حتَّى لو كان في الحجر دفع ضرر عام كالحجر على المتطبِّب الجاهل والمفتي الماجن والمكاري المفلس جاز فيما يروى عنه؛ إذ هو دفع ضرر الأعلى بالأدنى ولا يصحَّ القياس على منع المال؛ لأنَّ الحجر أبلغ منه في العقوبة. ملتقطاً.

(٢) "الهداية"، كتاب الحجر، باب الحجر للفساد، ٨/ ١٩١. [آخرين ص ٣٣٧]

(٣) "الهداية"، كتاب الحجر، باب الحجر للفساد، ٨/ ١٩٣. [آخرين ص ٣٣٨]

(٤) المرجع السابق.

[٦٣٤] قوله: ^(١) وأطلق عنه جاز ^(٢): والقياس أن لا يجوز؛ [لأن قضاءه لا في مجتهد] فيه.

[٦٣٥] قوله: فنفس القضاء مختلف فيه ^(٣): فإنه قضاء عند الثاني فتوى عند الثالث * (فلا بد... إلخ).

[٦٣٦] قوله: ^(٤) ثم لا يتأتى التفرع ^(٥):

(١) في "البداية": (وإذا حجر القاضي عليه ثم رفع إلى قاض آخر فأبطل حجره وأطلق عنه جاز) لأن الحجر منه فتوى وليس بقضاء ألا يرى أنه لم يوجد المقضى له والمقضى عليه ولو كان قضاء فنفس القضاء مختلف فيه فلا بد من الإمضاء حتى لو رفع تصرفه بعد الحجر إلى القاضي الحاجر أو إلى غيره فقضى يبطلان تصرفه ثم رفع إلى قاض آخر نفذ إبطاله لاتصال الإمضاء به فلا يقبل النقض بعد ذلك.

(٢) "البداية"، كتاب الحجر، باب الحجر للفساد، ٨ / ١٩٣. [آخرين ص ٣٣٨]

(٣) "الهداية"، كتاب الحجر، باب الحجر للفساد، ٨ / ١٩٤. [آخرين ص ٣٣٨]

* عبارة المخطوط هكذا: *فإنه لا يجوز أن يرفع الحجر إلى قاض آخر* وذكرنا على ما فهمنا، والله تعالى أعلم.

(٤) في "الهداية": (عند أبي حنيفة إذا بلغ الغلام غير رشيد لم يسلم إليه ماله حتى يبلغ خمساً وعشرين سنة فإن تصرف فيه قبل ذلك نفذ تصرفه فإذا بلغ خمساً وعشرين سنة يسلم إليه ماله وإن لم يؤنس منه الرشد وقالوا: لا يدفع إليه ماله أبداً حتى يؤنس منه رشده ولا يجوز تصرفه فيه) ولأبي حنيفة رحمه الله أن منع المال عنه بطريق التأديب ولا يتأدب بعد هذا ظاهراً وغالباً ولأن المنع باعتبار أثر الصبا وهو في أوائل البلوغ وينقطع بتطاول الزمان فلا يبقى المنع ولهذا قال أبو حنيفة: لو بلغ رشيداً ثم صار سفيهاً لا يمنع المال عنه؛ لأنه ليس بأثر الصبا ثم لا يتأتى التفرع على قوله وإنما التفرع على قول من يرى الحجر فعندهما لما صح الحجر لا ينفذ بيعه إذا باع توفيراً. ملتقطاً.

(٥) "الهداية"، كتاب الحجر، باب الحجر للفساد، ٨ / ١٩٥. [آخرين ص ٣٣٩]

أي: تفريع القدوري^(١) رحمه الله بقوله^(٢): فإن باع لم ينفذ.
[٦٣٧] قوله: ^(٣) ثم صار سفيهاً^(٤):

يحتاج إلى القضاء عند الثاني بخلاف الثالث.

(١) هو أحمد بن محمد بن أحمد بن جعفر بن حمدان أبو الحسين القدوري، فقيه حنفي. (ت ٤٢٨هـ). وصنف "المختصر" المعروف باسمه "القدوري" في فقه الحنفية. ومن كتبه: "التجريد"، "شرح مختصر الكرخي"، وغير ذلك.
("الأعلام"، ١/٢١٢، "هدية العارفين"، ١/٧٤).

(٢) "مختصر القدوري"، كتاب الحجر، ص ١٥٧.

(٣) في "الهداية": الصبي الذي يعقل البيع والشراء ويقصده ولو باع قبل حجر القاضي جاز عند أبي يوسف؛ لأنه لا بد من حجر القاضي عنده لأن الحجر دائريين الضرر والنظر والحجر لنظره فلا بد من فعل القاضي وعند محمد لا يجوز؛ لأنه يبلغ محجوراً عنده إذ العلة هي السفه بمنزلة الصبا وعلى هذا الخلاف إذا بلغ رشيداً ثم صار سفيهاً.

(٤) "الهداية"، كتاب الحجر، باب الحجر للفساد، ٨/١٩٦. [آخرين ص ٣٣٩]

كتاب المأذون

- [٦٣٨] قوله: ^(١) وصار كالغصب^(٢): معناه لو أذن المولى للعبد المغضوب يصحّ فلو غصب المأذون لا يبطل الإذن فكذا هاهنا.
- [٦٣٩] قوله: ^(٣) لإتلافه محلاً^(٤): أي: بالاستيلاد؛ إذ به يمتنع... إلخ.
- [٦٤٠] قوله: ^(٥) أكثر من قيمتها^(٦): قيد الأكثر؛ لإفادة أنّ الزيادة لا يضمنها المولى إنما يضمن نفس [القيمة]. ١٢
- [٦٤١] قوله: بين حكميهما^(٧): أي: التدبير والإذن.

(١) في "الهداية": (وإذا أذن المولى لعبده في التجارة إذنًا عامًا جاز تصرفه في سائر التجارات، وإذا أبق العبد صار محجوراً عليه) وقال الشافعي: يبقى مأذوناً؛ لأنّ الإباق لا ينافي ابتداء الإذن فكذا لا ينافي البقاء وصار كالغصب. ملتقطاً.

(٢) "الهداية"، كتاب المأذون، ٨/ ٢٢٧. [آخرين ص ٣٥٠]

(٣) في "الهداية": (وإذا ولدت المأذون لها من مولاها فذلك حجر عليها) ويضمن المولى قيمتها إن ركبها ديون لإتلافه محلاً تعلق به حقّ الغرماء؛ إذ به يمتنع البيع وبه يقضى حقهم. ملتقطاً.

(٤) "الهداية"، كتاب المأذون، ٨/ ٢٢٧. [آخرين ص ٣٥١]

(٥) في "الهداية": (وإذا استندانت الأمة المأذون لها أكثر من قيمتها فدبرها المولى فهي مأذون لها على حالها) لانعدام دلالة الحجر؛ إذ العادة ما جرت بتحصيل المدبرة ولا منافاة بين حكميهما أيضاً والمولى ضامن لقيمتها لما قرّرناه في أمّ الولد.

(٦) "البداية"، كتاب المأذون، ٨/ ٢٢٧. [آخرين ص ٣٥١]

(٧) "الهداية"، كتاب المأذون، ٨/ ٢٢٧. [آخرين ص ٣٥١]

[٦٤٢] قوله: لما قرّرناه في أم الولد^(١): من أنه يمتنع البيع وبه يقضى حقّهم.

[٦٤٣] قوله: ^(٢) أو ثبت حجره^(٣): باعه المولى من غيره فحيثئذ يحجر كما * فحيثئذ لا يصحّ إقراره أيضاً.

[٦٤٤] قوله: ولهذا لا يصحّ إقرار المأذون^(٤): أي: [في رقبته] حتّى لا تباع رقبته بهذا الإقرار إجماعاً.

[٦٤٥] قوله: من يده^(٥): حيث لم يبق له حيثئذ يد.

(١) "الهداية"، كتاب المأذون، ٨/ ٢٢٧. [آخرين ص ٣٥١]

(٢) في "الهداية": (وإذا حجر على المأذون فأقراره جائز فيما في يده من المال عند أبي حنيفة رحمه الله) وقال أبو يوسف ومحمد رحمهما الله: لا يجوز إقراره، لهما أن المصحّح لإقراره إن كان هو الإذن فقد زال بالحجر وإن كان اليد فالحجر أبطلها؛ لأن يد المحجور غير معتبرة وصار كما إذا أخذ المولى كسبه من يده قبل إقراره أو ثبت حجره بالبيع من غيره ولهذا لا يصحّ إقراره في حق الرقبة بعد الحجر وله أن المصحّح هو اليد ولهذا لا يصحّ إقرار المأذون فيما أخذه المولى من يده واليد باقية حقيقة، وشرط بطلانها بالحجر حكماً فراغها عن حاجته وإقراره دليل تحقّقها وهذا بخلاف ما إذا باعه؛ لأن العبد قد تبدّل بتبدّل الملك على ما عرف فلا يبقى ما ثبت بحكم الملك ولهذا لم يكن خصماً فيما باشره قبل البيع. ملتقطاً.

(٣) "الهداية"، كتاب المأذون، ٨/ ٢٢٨. [آخرين ص ٣٥١]

♣ في المخطوط هكذا: *كأنه منتهك* والله تعالى أعلم.

(٤) "الهداية"، كتاب المأذون، ٨/ ٢٢٨. [آخرين ص ٣٥١]

(٥) المرجع السابق.

- [٦٤٦] قوله: عن حاجته^(١): أي: فراغ ما في يده من الأكساب.
- [٦٤٧] قوله: وإقراره دليل تحققها^(٢): فلو قيل لو كان إقراره دليل تحققها لصحّ بما انتزعه المولى من يده قبل الإقرار أجاب بقوله: (بخلاف... إلخ).
- [٦٤٨] قوله: على ما عرف^(٣): إشارة إلى حديث بريرة^(٤) رضي الله عنها.
- [٦٤٩] قوله: ^(٥) بخلاف الوارث^(٦): جواب سؤال مقدّر وهو إن سلمنا

(١) "الهداية"، كتاب المأذون، ٨/ ٢٢٨. [آخرين ص ٣٥١]

(٢) المرجع السابق.

(٣) "الهداية"، كتاب المأذون، ٨/ ٢٢٩. [آخرين ص ٣٥١]

(٤) أخرجه البخاري في "صحيحه" (٦٧٥١)، كتاب الفرائض، باب الولاء لمن أعتق... إلخ، ٤/ ٣٢٢: عن عائشة قالت: اشترت بريرة فقال النبي صلى الله عليه وسلم: ((اشترها، فإنّ الولاء لمن أعتق)) وأهدي لها شاة فقال: ((هو لها صدقة، ولنا هدية)).

(٥) في "الهداية": (وإذا لزمته ديون تحيط بماله ورقبته لم يملك المولى ما في يده ولو أعتق من كسبه عبداً لم يعتق عند أبي حنيفة وقالوا: يملك ما في يده ويعتق وعليه قيمته) لأنّه وجد سبب الملك في كسبه وهو ملك رقبته ولهذا يملك إعتاقه ووطء الجارية المأذون لها وهذا آية كماله بخلاف الوارث؛ لأنّه يثبت الملك له نظراً للمورث والنظر في ضده عند إحاطة الدّين بتركته، أمّا ملك المولى فما ثبت نظراً للعبد وله أنّ ملك المولى إنّما يثبت خلافة عن العبد عند فراغه عن حاجته كمملك الوارث على ما قرّناه والمحيط به الدّين مشغول بها فلا يخلفه فيه وإذا عرف ثبوت الملك وعدمه فالعتق فريسته وإذا نفذ عندهما يضمن قيمته للغرماء لتعلّق حقهم به (وإن لم يكن الدّين محيطاً بماله جاز عتقه في قولهم جميعاً).

(٦) "الهداية"، كتاب المأذون، ٨/ ٢٢٩. [آخرين ص ٣٥٢]

إنابته ملكاً ثابتاً في رقبته وأكسابه لكن المانع من التصرف متحقق وهو إحاطة الدين فإنها تمنع عن ذلك كما في التركة فإن لوارثه ملكاً فيها بالبعض [قطعاً] لكن حين أحاط الدين بها تقضى الديون ولا يصح إعتاقاً للوارث، تقرير الجواب (لأنه إنما يثبت الملك له) أي: للوارث (نظراً للمورث) كيلا يتعطل سعيه في الدار الدنيا ولهذا يقدم الأقرب فالأقرب (والنظر في ضده) أي: إيصال المال إليهم (عند إحاطة الدين بتركته) المورث بل النظر حيثئذ في المولى يوصل المال إليهم بل تقضي ديونه منها (أما ملك المولى فما ثبت نظراً للعبد) حتى يراعى نظر العبد بعدم العتق حتى يقضى دينه الذي اعترفه.

[٦٥٠] قوله: كملك الوارث^(١): يثبت خلافة عند الفراغ عن حوائج المورث من الدين.

[٦٥١] قوله: لتعلق حقهم به^(٢): أي: الغرماء بالعتق؛ لأنه كسب العبد المأذون المديون.

[٦٥٢] قوله: بماله جاز عتقه^(٣): المولى عبداً من كسبه وهذا على أن العتق* بمعنى الاستحقاق أو عتق ذلك العبد الذي اعتقه المولى وهذا لا يحتاج التأويل.

(١) "الهداية"، كتاب المأذون، ٨ / ٢٣٠. [آخرين ص ٣٥٢]

(٢) المرجع السابق.

(٣) "البداية"، كتاب المأذون، ٨ / ٢٣٠. [آخرين ص ٣٥٢]

* عبارة المخطوط هكذا: ان العتق فثبتنا ما فهمنا، والله تعالى أعلم.

[٦٥٣] قوله: ^(١) قيمته جاز^(٢): والقياس أن لا يجوز [فإنه كسبه إملاكه فصار] كبيع الشيء من نفسه وهذا لا يصح؛ (لأنه) أي: المولى (كالأجنبي عن كسبه) المأذون (إذا كان عليه) المأذون (دين) فافترق [البائع والمشتري] ثم اعلم أنه قد كتب في "هداية" طبعت التي حشأها التحرير الفاضل المولوي عبد الحي^(٣) تحت قوله: (وإن باع) أي: المأذون المديون، انتهى. أقول: لو باع أجنبياً فكيف يقضي وهو له ثمن مال الغير وكيف بيع مال الغير؟! فتدبر.

[٦٥٤] قوله: لأنه لا تهمة فيه^(٤):

أقول: أفاد الأستاذ مدّ ظله العالی أن هذا الدليل في مريض باع شيئاً من أجنبي بمثل القيمة كما لا يخفى والمسألة أنه يجوز فالصواب في

(١) في "الهداية": (وإذا باع من المولى شيئاً بمثل قيمته جاز وإن باعه بنقصان لم يجز مطلقاً) لأنه متهم في حقه بخلاف ما إذا حابى الأجنبي عند أبي حنيفة؛ لأنه لا تهمة فيه وبخلاف ما إذا باع المريض من الوارث بمثل قيمته حيث لا يجوز عنده؛ لأن حق بقية الورثة تعلق بعينه حتى كان لأحدهم الاستخلاص بأداء قيمته أما حق الغرماء تعلق بالمالية لا غير فافترقا وقالوا: إن باعه بنقصان يجوز البيع ويخير المولى إن شاء أزال المحاباة وإن شاء نقض البيع وعلى المذهبين السير من المحاباة والفاحش سواء (وإن باعه المولى شيئاً بمثل القيمة أو أقل جاز البيع)؛ لأن المولى أجنبي عن كسبه إذا كان عليه دين على ما بيناه. ملتقطاً.

(٢) "البداية"، كتاب المأذون، ٨ / ٢٣١. [آخرين ص ٣٥٢]

(٣) حواشي عبد الحي اللكنوي على "الهداية"، كتاب المأذون، ٢ / ٣٥٢.

(٤) "الهداية"، كتاب المأذون، ٨ / ٢٣١. [آخرين ص ٣٥٢]

الدليل هو الذي في "البحر"^(١) مسألة قبيل هذه المسألة وهو أنه هناك بخلاف ذاك فتأمل واستقم.

[٦٥٥] قوله: وقال: إن باعه^(٢): هذا الخلاف في مسألة المتن أي: قوله: (وإن باعه المولى بنقصان لم يجن).

[٦٥٦] قوله: إن باعه بنقصان^(٣): أي: المأذون المولى شيئاً [ينقص الغبن] من الغرماء.

[٦٥٧] قوله: دين على ما بيناه^(٤): هذا أيضاً مؤيد لما قدمه^(٥) سابقاً من أي: (قيمه جاز؛ لأنه كالأجنبي) [أي: المولى ع تصنيف را مصنف نيكو كندبيان فافهم واستقم].

(١) "البحر"، كتاب المأذون، ٨ / ١٨٢.

(٢) "الهداية"، كتاب المأذون، ٨ / ٢٣٢. [آخرين ص ٣٥٢]

(٣) المرجع السابق.

(٤) المرجع السابق.

(٥) انظر "الهداية"، كتاب المأذون، ٨ / ٢٣١.

فصل وإذا أذن ولي الصبي للصبي في التجارة... إلخ

[٦٥٨] قوله: ^(١) بطريقين ^(٢): بمباشرة وليه له وبمباشرة لنفسه.[٦٥٩] قوله: احتمال تبذل الحال ^(٣): فإنه يحتمل تبذل حال الصبي

من الهداية إلى غيرها.

[٦٦٠] قوله: ^(٤) صاحب الشرط ^(٥): حاكم فوجداري وفوجدار.

(١) في "الهداية": (وإذا أذن ولي الصبي للصبي في التجارة فهو في البيع والشراء كالعبد المأذون إذا كان يعقل البيع والشراء حتى ينفذ تصرفه) أن التصرف المشروع صدر من أهله في محله عن ولاية شرعية فوجب تنفيذه على ما عرف تقريره في الخلافات والصبا سبب الحجر لعدم الهداية لا لذاته وقد ثبتت نظراً إلى إذن الولي وبقاء ولايته لنظر الصبي لاستيفاء المصلحة بطريقين واحتمال تبذل الحال بخلاف الطلاق والعناق؛ لأنه ضار محض فلم يؤهل له والنافع المحض كقبول الهبة والصدقة يؤهل له قبل الإذن والبيع والشراء دائر بين النفع والضرر فيجعل أهلاً له بعد الإذن لا قبله لكن قبل الإذن يكون موقوفاً منه على إجازة الولي لاحتمال وقوعه نظراً وصحة التصرف في نفسه. ملتقطاً.

(٢) "الهداية"، كتاب المأذون، فصل وإذا أذن ولي الصبي... إلخ، ٨ / ٢٤٠. [آخرين ص ٣٥٥]

(٣) المرجع السابق.

(٤) في "الهداية": وذكر الولي في الكتاب يتنظم الأب والجدة عند عدمه والوصي والقاضي والوالي بخلاف صاحب الشرط؛ لأنه ليس إليه تقليد القضاة والشرط أن يعقل.

(٥) "الهداية"، فصل وإذا أذن ولي الصبي... إلخ، ٨ / ٢٤١. [آخرين ص ٣٥٥]

كتاب الغصب

[٦٦١] قوله: ^(١) الغصب في اللغة أخذ الشيء ^(٢): وعمّم من أن يكون مالا أو غيره يقال: غصب زوجة فلان أو ولده، كذا في "الكفاية شرح الهداية" ^(٣).

أقول: هذا أيضاً فرق بين معنى الغصب لغة وشرعاً فإنّ غصب الزوجة والولد غصب لغة لا شرعاً فالغصب اللغوي أعمّ من الغصب الشرعي من هذه الجهة وأيضاً من جهة أنّ غصب الخمر وكذا مال الحربي في دار الحرب غصب لغة ولا غصب شرعاً لعدم التقوّم أو الاحترام كما سيجيء ^(٤).

[٦٦٢] قوله: محترم بغير إذن ^(٥): احتراز عن غصب مال الحربي في دار الحرب. "كفاية" ^(٦).

(١) في "الهداية": الغصب في اللغة: أخذ الشيء من الغير على سبيل التغلب للاستعمال فيه وفي الشريعة: أخذ مال متقوم محترم بغير إذن المالك على وجه يزيل يده ثم إن كان مع العلم فحكمه المأثم والمغرم وإن كان بدونه فالضمان؛ لأنه حقّ العبد فلا يتوقّف على قصده ولا إثم؛ لأنّ الخطأ موضوع. ملتقطاً.

(٢) "الهداية"، كتاب الغصب، ٨ / ٢٤٣. [آخرين ص ٣٥٦]

(٣) انظر "الكفاية"، كتاب الغصب، ٨ / ٢٤٣، تحت قول "الهداية": في اللغة أخذ الشيء.

(٤) انظر "العناية"، كتاب الغصب، ٨ / ٢٤٤.

(٥) "الهداية"، كتاب الغصب، ٨ / ٢٤٤. [آخرين ص ٣٥٦]

(٦) انظر "الكفاية"، كتاب الغصب، ٨ / ٢٤٤، تحت قول "الهداية": محترم.

- [٦٦٣] قوله: [ثم إن كان مع العلم]*:
- بأنه ملك المغصوب كما إذا* عليه صاحب المغصوب منه وملكه إذا اشترى شيئاً كذا في "الكفاية"^(١).
- [٦٦٤] قوله: فحكمه المأثم والمغرم^(٢):
- أورد عليه صاحب "التتائج"^(٣) بأن هذا إنما يتم فيما إذا هلك المغصوب في يد الغاصب وأما إذا كان قائماً في يده فحكمه رد العين كما سيأتي في الكتاب، اهـ. وفي "منتهى الأرب"^(٤): المغرم كـ مُكْرَم: آنچه ادائے آن لازم باشد وتاوان.
- [٦٦٥] قوله: لأن الخطأ موضوع^(٥): قال صلى الله تعالى عليه وسلم^(٦): ((رفع عن أمتي الخطأ والنسيان)).

♣ "الهداية"، كتاب الغصب، ٨/ ٢٤٦. [آخرين ص ٣٥٦]

♣ في المخطوط: كما زسنتم لله والله تعالى اعلم.

(١) لم نعثر عليه.

(٢) "الهداية"، كتاب الغصب، ٨/ ٢٤٦. [آخرين ص ٣٥٦]

(٣) انظر "نتائج الأفكار"، كتاب الغصب، ٨/ ٢٤٦، تحت قول "الهداية": ثم إن كان مع العلم فحكمه المأثم... إلخ.

(٤) "منتهى الأرب" = "منتهى الأرب في لغات العرب" (فارسي): لعبد الرحيم ابن عبد الكريم الصفى بورى الهندى فرغ سنة ١٢٥٧ هـ. ("إيضاح المكنون"، ٢/ ٥٧١).

(٥) "الهداية"، كتاب الغصب، ٨/ ٢٤٦. [آخرين ص ٣٥٦]

(٦) ذكره السيوطي في "جمع الجوامع" (١٢٥٦٣)، قسم الأقوال، حرف الراء، الراء الفاء، ٤/ ٣٦٩.

[٦٦٦] قوله: ^(١) ﴿بِمِثْلِ مَا آعْتَدَيَّ عَلَيْكُمْ﴾ ^(٢): فلأن القيمة أيضاً مثل معنى ولو لم تكن صورة فلا يتم [التقرير] والمثل إذا أطلق ينصرف إلى ما هو المثل صورة ومعنى.

[٦٦٧] قوله: مراعاة الجنس والمالية ^(٣): فإن الحنطة مثل الحنطة جنساً ومالية؛ لأن مالية الحنطة المؤداة مثل مالية الحنطة المغصوبة؛ لأن الجودة ساقط العبرة في الربويات فكان أدفع للضرر؛ فإن الغاصب فوت على المغصوب منه الصورة والمعنى فالجبر التام أن يتداركه بما هو مثله صورة ومعنى.

[٦٦٨] قوله: ^(٤) العدديات المتفاوتة ^(٥): كالزمان والسفر جل والبطيخ

(١) في "الهداية": (ومن غصب شيئاً له مثل كالمكيل والموزون فهلك في يده فعليه مثله) وفي بعض النسخ: فعليه ضمان مثله ولا تفاوت بينهما وهذا لأن الواجب هو المثل لقوله تعالى: ﴿فَمَنْ آعْتَدَيَّ عَلَيْكُمْ فَأَعْتَدُوا عَلَيْهِ بِمِثْلِ مَا آعْتَدَيَّ عَلَيْكُمْ﴾ [البقرة: ١٩٤] ولأن المثل أعدل لما فيه من مراعاة الجنس والمالية فكان أدفع للضرر.

(٢) "الهداية"، كتاب الغصب، ٨/ ٢٤٦. [آخرين ص ٣٥٦]

(٣) المرجع السابق.

(٤) في "الهداية": (ومن غصب ما لا مثل له فعليه قيمته يوم غصبه) معناه العدديات المتفاوتة، أما العددي المتقارب فهو كالمكيل حتى يجب مثله لقلّة التفاوت وفي البر المخلوط بالشعير القيمة؛ لأنه لا مثل له (وعلى الغاصب ردّ العين المغصوبة) معناه ما دام قائماً لقوله عليه الصلاة والسلام: ((على اليد ما أخذت حتى ترد)) وقال عليه الصلاة والسلام: ((لا يحل لأحد أن يأخذ متاع أخيه لاعباً ولا جاداً فإن أخذه فليرده عليه)) وردّ القيمة مخلص خلفاً؛ لأنه قاصر إذ الكمال في ردّ العين والمالية وقيل: الموجب الأصلي القيمة وردّ العين مخلص ويظهر ذلك في بعض الأحكام. ملتقطاً.

(٥) "الهداية"، كتاب الغصب، ٨/ ٢٤٨. [آخرين ص ٣٥٧]

والدواب والثياب.

[٦٦٩] قوله: أما العددي المتقارب^(١): ك: الجوز والبيض.

[٦٧٠] قوله: [لأنه لا مثل له]*:

أقول: في زمان له مثل ويقال له بضم إن كان الفارسية* وهو نوع من النخلة فيجب المثل.

[٦٧١] قوله: ((لاعباً ولا جاداً))^(٢):

أي: كوشش كنده معناه: لا يأخذ غير مريد للسرقة بل مريداً إدخال الغيظ على أخيه فهو لاعب في مذهب السرقة، جاد في إدخال الغيظ على أخيه حاصل ما في "الكفاية"^(٣).

[٦٧٢] قوله: ويظهر ذلك في بعض الأحكام^(٤): فإنه لو أبرأه عن الضمان حال قيام العين يصح حتى لو هلك بعده لا يجب الضمان ولو لا أن الموجب الأصلي القيمة لما صح الإبراء؛ لأن الإبراء عن العين لا يصح ولو كفل بالمغصوب يصح ولو لم يكن الضمان واجباً لكان كفالة بالعين ولو غصب جارية قيمتها ألف وله ألف نقد وحال عليه الحول فإنه لا يجب الزكاة على هذا الألف؛ لأنه صار مديوناً ولا يجب الزكاة على

(١) "الهداية"، كتاب الغصب، ٨/ ٢٤٩. [آخرين ص ٣٥٧]

✽ المرجع السابق.

✽ في المخطوط هكذا: ^{ربنا ربنا ربنا} والله تعالى اعلم.

(٢) "الهداية"، كتاب الغصب، ٨/ ٢٤٩. [آخرين ص ٣٥٧]

(٣) انظر "الكفاية"، كتاب الغصب، ٨/ ٢٤٩، تحت قول "الهداية": ((لاعباً ولا جاداً)).

(٤) "الهداية"، كتاب الغصب، ٨/ ٢٤٩. [آخرين ص ٣٥٧]

المديون قيل: والأول هو الصحيح؛ لأنَّ الموجب الأصلي لو كان القيمة لجاز للغاصب أن يمتنع عن ردِّ العين إن قدر على القيمة؛ لأنَّ المصير إلى الخلف إنَّما يكون عند عدم القدرة على الأصل وليس كذلك والجواب عن مسألة الإبراء إنَّما هو بعرضية أن يوجد فله شبهة الوجود في الحال والقيمة كذلك فكان الإبراء صحيحاً عن هذا الوجه وعن مسألة الكفالة أنَّ الكفالة بالأعيان المضمونة بنفسها صحيحة والمغصوب منها وقد تقدَّم في الكفالة وعن مسألة الزكاة بما ذكرنا في مسألة الإبراء، ملخص الحواشي^(١).

[٦٧٣] قوله: ^(٢) أن يعلم ما يدَّعيه^(٣): من الإفلاس وعدم قدرته أداء الثمن.

[٦٧٤] قوله: لأنَّ الغصب بحقيقته يتحقَّق فيه^(٤): أي: حقيقة الغصب وماهيته؛ فإنَّ إزالة اليد شرط لوجود الغصب.

(١) حواشي عبد الحي اللكنوي على "الهداية"، كتاب الغصب، آخرين ص ٣٥٧.

(٢) في "الهداية": (ومن غصب ما لا مثل له فعليه قيمته يوم غصبه وعلى الغاصب ردِّ العين المغصوبة والواجب الردُّ في المكان الذي غصبه) لتفاوت القيم بتفاوت الأماكن (فإن ادَّعى هلاكها حبسه الحاكم حتَّى يعلم أنَّها لو كانت باقية لأظهرها ثم قضى عليه ببطلانها)؛ لأنَّ الواجب ردِّ العين والهلاك بعارض فهو يدعي أمراً عارضاً بخلاف الظاهر فلا يقبل قوله كما إذا ادَّعى الإفلاس وعليه ثمن متاع فيحبس إلى أن يعلم ما يدَّعيه فإذا علم الهلاك سقط عنه ردُّه فيلزمه ردُّ بدله وهو القيمة (والغصب فيما يتقل ويحوَّل) لأنَّ الغصب بحقيقته يتحقَّق فيه دون غيره؛ لأنَّ إزالة اليد بالنقل. ملقطاً.

(٣) "الهداية"، كتاب الغصب، ٨/ ٢٥٠. [آخرين ص ٣٥٧]

(٤) المرجع السابق.

[٦٧٥] قوله: ^(١) [وإذا غصب عقاراً]*: هاهنا إما مجاز إطلاق لفظ الغصب أو مراد به معناه اللغوي وإلا فلا غصب فيما لا ينقل ولا يحول كما تقدّم ^(٢) آنفاً.

[٦٧٦] قوله: [وجحود الوديعة]*: أي: في العقار فإنه إذا كان وديعة في يد شخص فجحده كان ضامناً بالاتفاق فالقول بالضمان في هذه الصورة وقد ثبت أن جحود الوديعة غصب مع عدم القول به في غير صورة الجحود تناقض ظاهر. "عناية" ^(٣)

(١) في "الهداية": [وإذا غصب عقاراً فهلك في يده لم يضمنه] وهذا عند أبي حنيفة وأبي يوسف وقال محمد: يضمنه وهو قول أبي يوسف الأول وبه قال الشافعي لتحقيق إثبات اليد ومن ضرورته زوال يد المالك لاستحالة اجتماع اليدين على محل واحد في حالة واحدة فيتحقق الوصفان وهو الغصب على ما بيناه فصار كالمنقول وجحود الوديعة ولهما أن الغصب إثبات اليد بإزالة يد المالك بفعل في العين وهذا لا يتصور في العقار؛ لأن يد المالك لا تزول إلا بإخراجه عنها وهو فعل فيه لا في العقار فصار كما إذا بعد المالك عن المواشي وفي المنقول النقل فعل فيه وهو الغصب ومسألة الجحود ممنوعة ولو سلم فالضمان هناك بترك الحفظ الملتزم وبالجحود تارك لذلك، (وما نقص منه بفعله أو سكناه ضمنه في قولهم جميعاً).

♣ "البداية"، كتاب الغصب، ٨/ ٢٥٠. [آخرين ص ٣٥٧]

(٢) انظر المرجع السابق.

♣ "الهداية"، كتاب الغصب، ٨/ ٢٥١. [آخرين ص ٣٥٨]

(٣) انظر "العناية"، كتاب الغصب، ٨/ ٢٥١، تحت قول "الهداية": وجحود الوديعة.

[٦٧٧] قوله: وهو الغصب^(١):

أي: إزالة يد المالك وإثبات يد الغاصب.

[٦٧٨] قوله: ومسألة الجحود ممنوعة^(٢): فإنه ذكر في "المختلفات"

أن الوديعة لو كانت عقاراً لا يضمن. "عناية"^(٣)

[٦٧٩] قوله: ضمنه في قولهم جميعاً^(٤): المراد من قوله: "قولهم"

جميعاً" الشيخين والإمام محمد [والإمام الشافعي فأما على قول الثابت عند الثالث والإمام الشافعي فظاهر وأما على قول الشيخين فلا] إلتلاف وبه يضمن العقار وبهذا يندفع ما يرد أنه ليس بغصب [ثم مآل] تقرير الدفع أنه إلتلاف يضمن.

[٦٨٠] قوله: ^(٥) فيأخذ رأس ماله ويتصدق^(٦): صورته أنه إذا غصب

أرضاً وزرع فيها كراً فجاءت بأربعة أكرار وقد كانت لحقه قدر كثر مؤنة من إخراجات الزراعة ونقص زراعة ذلك الغاصب في أرضه قدر كثر

(١) "الهداية"، كتاب الغصب، ٨ / ٢٥١. [آخرين ص ٣٥٨]

(٢) "الهداية"، كتاب الغصب، ٨ / ٢٥٢. [آخرين ص ٣٥٨]

(٣) انظر "العناية"، كتاب الغصب، ٨ / ٢٥٢، تحت قول "الهداية": ومسألة الجحود

ممنوعة.

(٤) "الهداية"، كتاب الغصب، ٨ / ٢٥٢. [آخرين ص ٣٥٨]

(٥) في "الهداية": (وإن انتقص بالزراعة يغرم النقصان) لأنه ألتف البعض فيأخذ رأس

ماله ويتصدق بالفضل وهذا عند أبي حنيفة ومحمد وقال أبو يوسف: لا يتصدق

بالفضل وسنذكر الوجه من الجانبين.

(٦) "الهداية"، كتاب الغصب، ٨ / ٢٥٣. [آخرين ص ٣٥٨]

فأخذ منه كراً فقد صرف للغاصب كرين فبقي في يده كران وكان رأس ماله كراً فإنه قد كان زرع كراً، تفضل كراً فيتصدق به.

[٦٨١] قوله: لا يتصدق بالفضل^(١): لأن المنهي ربح ما لا يملك وهو غير مضمون وهو قد ضمن هاهنا.

[٦٨٢] قوله: وسنذكر الوجه من الجانبين^(٢): أي: في هذا الفصل في مسألة (من غصب عبداً فاستغله).

[٦٨٣] قوله: ^(٣) وإذا هلك^(٤): لأن أكثر ما في الباب أن البائع غاصب والمشتري غاصب الغاصب وغاصب الغاصب يبرأ بالرد على الغاصب إلا إذا ثبت رده بالبيّنة كذا هذا وذكر في الباب الأول من "فتاواه" الدابة التي في يدك ملكي * فقبل أن يقيم المدعي البيّنة دفع الأول إلى رجل آخر ثم قال للمدعي: إن الحمار كان في يدي ملك فلان دفعت إليه فادع عليه إن كان لك حق لا يجبر القاضي المدعى عليه على إحضاره؛ لأن بمجرد الدعوى بدون إقامة البيّنة لم يضره حتى يتعلّق به حق المدعي.

(١) "الهداية"، كتاب الغصب، ٨ / ٢٥٣. [آخرين ص ٣٥٨]

(٢) "الهداية"، كتاب الغصب، ٨ / ٢٥٤. [آخرين ص ٣٥٨]

(٣) في "الهداية": (وإذا هلك النقلي في يد الغاصب بفعله أو بغير فعله ضمنه) وفي أكثر نسخ "المختصر": وإذا هلك الغصب والمنقول هو المراد لما سبق أن الغصب فيما ينقل وهذا؛ لأن العين دخل في ضمانه بالغصب السابق إذ هو السبب وعند العجز عن رده يجب ردّ القيمة أو يتقرّر بذلك السبب ولهذا تعتبر قيمته يوم الغصب.

(٤) "البداية"، كتاب الغصب، ٨ / ٢٥٤. [آخرين ص ٣٥٨]

✽ عبارة المخطوط هكذا: أذن الرابطة التي في يدك ملكي بالرد والله تعالى أعلم.

خصوصهما ذلك في آخر فصل ما يصح خصماً لغيره ومن الآخر.....
[٦٨٤] قوله: يجب ردّ القيمة^(١): أي: على رأي من يرى أنّ الموجب الأصلي في الغصب ردّ العين.

[٦٨٥] قوله: يتقرّر بذلك السبب^(٢): عند من يرى أنّ الموجب الأصلي هو القيمة.

[٦٨٦] قوله: ولهذا تعتبر قيمته^(٣): أورد عليه في "التأنيج"^(٤) ما حاصله أنّ الجواب عام للمثلي وغير المثلي وأما المثلي فتمّ على قول الثاني لا على قول الطرفين كما قد مرّ^(٥).

[٦٨٧] قوله: ^(٦) وإن نقص في يده ضمن النقصان^(٧): قوله: (وإن نقص... إلخ) سواء كان ذلك النقصان في بدنه بأن كانت جارية فأعورت

(١) "الهداية"، كتاب الغصب، ٨ / ٢٥٤. [آخرين ص ٣٥٨]

(٢) المرجع السابق.

(٣) المرجع السابق.

(٤) انظر "نتائج الأفكار"، كتاب الغصب، ٨ / ٢٥٥، (تكملة "الفتح").

(٥) انظر "الهداية"، كتاب الغصب، ٨ / ٢٤٦-٢٤٧.

(٦) في "الهداية": (وإن نقص في يده ضمن النقصان) لأنّه دخل جميع أجزائه في ضمانه بالغصب فما تعذر ردّ عينه يجب ردّ قيمته بخلاف تراجع السعر إذا ردّ في مكان الغصب؛ لأنّه عبارة عن فتور الرغبات دون فوت الجزء وبخلاف المبيع؛ لأنّه ضمان عقد أمّا الغصب فقبض والأوصاف تضمن بالفعل لا بالعقد على ما عرف قال رضي الله عنه: ومراده غير الربوي أمّا في الربويات لا يمكنه تضمين النقصان مع استرداد الأصل؛ لأنّه يؤدّي إلى الربا.

(٧) "البداية"، كتاب الغصب، ٨ / ٢٥٤. [آخرين ص ٣٥٨]

أو كانت شابة فصارت عنده عجوزاً أو ناهدة الشدين فانكسر ثديها أو لم يكن في بدنه كما لو غصب عبداً محترفاً ففسي ذلك عند الغاصب أو كان قارئاً ففسي القرآن. "كفاية"^(١)

[٦٨٨] قوله: يجب ردّ قيمته^(٢): حيث لا يجب النقصان.

[٦٨٩] قوله: وبخلاف المبيع^(٣): حيث لا يجب النقصان أيضاً.

[٦٩٠] قوله: والأوصاف تضمن بالفعل^(٤): لأنه يحلّ الذات بجميع أجزائها فكانت مضمونة.

[٦٩١] قوله: لا بالعقد^(٥):

لأنه لا يرد إلا على الأعيان كذا في "الكفاية"^(٦).
أقول: إلا خالقاً.... عقد*.

[٦٩٢] قوله: تضمين النقصان^(٧): لأنه يكون حيث يباع بالجنس مع الفضل؛ لأنّ الأوصاف....* ألا ترى أنّ جيدها ورديتها سواء!.

(١) انظر "الكفاية"، كتاب الغصب، ٨/ ٢٥٤-٢٥٥، تحت قول "الهداية": وإن نقص في يده... إلخ.

(٢) "الهداية"، كتاب الغصب، ٨/ ٢٥٤-٢٥٥. [آخرين ص ٣٥٨-٣٥٩]

(٣) "الهداية"، كتاب الغصب، ٨/ ٢٥٥. [آخرين ص ٣٥٩]

(٤) المرجع السابق.

(٥) المرجع السابق.

(٦) انظر "الكفاية"، كتاب الغصب، ٨/ ٢٥٥، تحت قول "الهداية": وبخلاف المبيع.
✽ في المخطوط: *انظر في خلاصة* والله تعالى أعلم.

(٧) "الهداية"، كتاب الغصب، ٨/ ٢٥٥. [آخرين ص ٣٥٩]

✽ في المخطوط هكذا: *فيها* والله تعالى أعلم.

[٦٩٣] قوله: ^(١) فاستغله فنقصته الغلة^(٢): فأجره: دور كرايه داد اورا (فنقصته) أي: العبد (الغلة) الإيجار (فعليه) الغاصب (النقصان لما يتنا) من أن المغصوب دخل جميع أجزاءه في ضمانه بالغصب.
[٦٩٤] قوله: عندهما أيضاً^(٣):

كما كان في مسألة (وإذا انتقص بالزراعة).
[٦٩٥] قوله: [أما الضمان فظاهر]*: لأن المغصوب دخل في ضمان الغاصب.

[٦٩٦] قوله: والملك المستند ناقص^(٤): إلى وقت الغصب.

[٦٩٧] قوله: (له أن يستعين)^(٥): أي: جاز له أي: للغاصب.

(١) في "الهداية": (ومن غصب عبداً فاستغله فنقصته الغلة فعليه النقصان ويتصدق بالغلة) قال رضي الله عنه: وهذا عندهما أيضاً وعنده لا يتصدق بالغلة، لأبي يوسف أنه حصل في ضمانه وملكه أما الضمان فظاهر وكذلك الملك؛ لأن المضمونات تملك بأداء الضمان مستنداً عندنا ولهما أنه حصل بسبب خيث وهو التصرف في ملك الغير وما هذا حاله فسيبيله التصديق؛ إذ الفرع يحصل على وصف الأصل والملك المستند ناقص فلا ينعدم به الخبث (فلو هلك العبد في يد الغاصب حتى ضمنه له أن يستعين بالغلة في أداء الضمان). ملتقطاً.

(٢) "البداية"، كتاب الغصب، ٨/ ٢٥٥. [آخرين ص ٣٥٩]

(٣) "الهداية"، كتاب الغصب، ٨/ ٢٥٥. [آخرين ص ٣٥٩]

* "الهداية"، كتاب الغصب، ٨/ ٢٥٦. [آخرين ص ٣٥٩]

(٤) المرجع السابق.

(٥) المرجع السابق.

فصل في ما يتغير بعمل الغاصب

[٦٩٨] قوله: ^(١) وعند الشافعي يضمنه ^(٢): أي: الغاصبُ النقصانُ.

[٦٩٩] قوله: لكنه يباع ^(٣): المغصوب المتغير فيه ك: الدقيق.

[٧٠٠] قوله: وهو أحق به ^(٤): (وهو) أي: المغصوب أحق بالغاصب

(من الغرماء بعد موته) أي: الغاصب حتى لو ترك مالا إلا
المغصوبة لا يؤدي* بل يباع وتعطى المغصوب منه.

(١) في "الهداية": (وإذا تغيرت العين المغصوبة بفعل الغاصب حتى زال اسمها وأعظم منافعتها زال ملك المغصوب منه عنها وملكها الغاصب وضمنها ولا يحل له الانتفاع بها حتى يؤدي بدلها) وهذا كله عندنا وقال الشافعي رحمه الله: لا ينقطع حق المالك وهو رواية عن أبي يوسف رحمه الله غير أنه إذا اختار أخذ الدقيق لا يضمنه النقصان عنده؛ لأنه يؤدي إلى الربا وعند الشافعي يضمنه وعن أبي يوسف أنه يزول ملكه عنه لكنه يباع في دينه وهو أحق به من الغرماء بعد موته، للشافعي أن العين باقية فيبقى على ملكه وتتبعه الصنعة كما إذا هبت الريح في الحنطة وألقتها في طاحونة فطحنت ولا معتبر بفعله؛ لأنه محظور فلا يصلح سبباً للملك على ما عرف فصار كما إذا انعدم الفعل أصلاً وصار كما إذا ذبح الشاة المغصوبة وسلخها وأزبها ولنا أنه أحدث صنعة متقومة، صير حق المالك هالكاً من وجه.

(٢) "الهداية"، كتاب الغصب، فصل في ما يتغير بعمل الغاصب، ٢٦٠ / ٨. [آخرين

ص ٣٦٠]

(٣) المرجع السابق.

(٤) المرجع السابق.

❖ عبارة المخطوط هكذا: ^(١) والله أعلم بالصواب لا يؤدي ذلك إلى إبطال ما عليه الجمهور والله تعالى أعلم.

[٧٠١] قوله: على ما عرف^(١):

قال في "العناية"^(٢): أي: في الأصول من أنَّ الفعل المحظور لا يصلح سبباً للنعمة وهو الملك، انتهى.

أقول: هاهنا نظر؛ فإنَّ البيع عند الجمعة أمر محظور مثبت تمليك على ما عرف في الأصول في [تقسيم النهي والقبح إلى الذات] وغيره.

[٧٠٢] قوله: وأزبها^(٣):

الإرب -بالكسر-: العضو، والتأريب: عضو عضو كردن وپاؤسر بریدن.

[٧٠٣] قوله: صنعة متقومة، صير حق المالك^(٤):

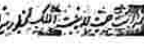
فأين قيمة الدقيق أزيد من قيمة الحنطة حيث لا يثبت الملك لمحظورية الفعل* ثم بالتأريب لا يتبدل اسم الشاة بل يقال لها: شاة مذبوحة وللحية شاة حية ولا يفوت المقصود منها بل يتحقق ما هو المقصود.

(١) "الهداية"، كتاب الغصب، فصل في ما يتغير بعمل الغاصب، ٨/ ٢٦٠. [آخرين ص ٣٦٠]

(٢) انظر "العناية"، كتاب الغصب، فصل في ما يتغير بعمل الغاصب، ٨/ ٢٦٠، تحت قول "الهداية": ولا معتبر بفعله... إلخ.

(٣) "الهداية"، فصل في ما يتغير بعمل الغاصب، ٨/ ٢٦٠. [آخرين ص ٣٦٠]

(٤) "الهداية"، كتاب الغصب، فصل في ما يتغير بعمل الغاصب، ٨/ ٢٦٠. [آخرين ص ٣٦٠-٣٦١]

* في المخطوط هكذا:  والله تعالى اعلم.

[٧٠٤] قوله: ^(١) بعض المقاصد ^(٢): متعينة بالإشارة والآن ليس بمتعين*.

[٧٠٥] قوله: أن الاسم باق ^(٣):

أقول: [يقال] للأول فضة وذهب وللثاني دراهم ودنانير إلا أن يقال إن التسمية بالاسم الثاني للآخر لا ينافي.

[٧٠٦] قوله: ^(٤) (ومن غصب ساجدة) ^(٥): بالجيم بمعنى جوب آبنوس، في "الكفاية": ساجدة بالجيم بمعنى جوب آبنوس كذا في "المغرب" هذا خلاصة

(١) في "الهداية": (وإن غصب فضة أو ذهباً فضرها دراهم أو دنانير أو آنية لم يزل مالكةا عنها عند أبي حنيفة فيأخذها ولا شيء للغاصب وقالوا: يملكها الغاصب وعليه مثلها)؛ لأنه أحدث صنعة معتبرة صيرت حق المالك هالكاً من وجه ألا ترى أنه كسره وفات بعض المقاصد والتبر لا يصلح رأس المال في المضاربات والشركات والمضروب يصلح لذلك وله أن العين باق من كل وجه ألا ترى أن الاسم باق ومعناه الأصلي الثمنية وكونه موزوناً وأنه باق حتى يجري فيه الربا باعتباره وصلاحيته لرأس المال من أحكام الصنعة دون العين وكذا الصنعة فيها غير متقومة مطلقاً؛ لأنه لا قيمة لها عند المقابلة بجنسها.

(٢) "الهداية"، فصل في ما يتغير بعمل الغاصب، ٨/ ٢٦٤. [آخرين ص ٣٦٢]

* عبارة المخطوط هكذا: لا تسمى بغير إجازة إلا أن يسمى والله تعالى أعلم.

(٣) "الهداية"، فصل في ما يتغير بعمل الغاصب، ٨/ ٢٦٤. [آخرين ص ٣٦٢]

(٤) في "البداية": ومن غصب ساجدة فبنى عليها زال ملك مالكةا عنها ولزم الغاصب قيمتها.

(٥) "البداية"، فصل في ما يتغير بعمل الغاصب، ٨/ ٢٦٤. [آخرين ص ٣٦٢]

ما في "الكفاية"^(١) في كذا في * وقال به صاحب "العناية"^(٢) أيضاً.
 أقول: [يقال] لا يتعلّق على هذا التقدير قوله^(٣) (ثم قال الكرخي والفقيه
 أبو جعفر -رحمهما الله- إنّما لا ينقض إذا بنى في حوالي الساحة أمّا إذا
 بنى على نفس الساحة ينقض)؛ فإنّه لا يبنى والبناء في حوالي الساحة -بالحاء-
 يدلّ على وفور علمه وكمال فهمه وفضله كما لا يخفى.
 [٧٠٧] قوله: ^(٤) لكنّ الكلام في انتقاض هذا الوجه.....

(١) انظر "الكفاية"، كتاب الغصب، فصل في ما يتغير بعمل الغاصب، ٨/ ٢٦٤، تحت
 قول "الهداية": ساحة.

✽ في المخطوط هكذا: *نذكر ما ذكرناه والله تعالى أعلم.*

(٢) انظر "العناية"، كتاب الغصب، فصل في ما يتغير بعمل الغاصب، ٨/ ٢٦٤، تحت
 قول "الهداية": ومن غصب ساحة.

(٣) انظر "الهداية"، كتاب الغصب، فصل في ما يتغير بعمل الغاصب، ٨/ ٢٦٥.

(٤) في "الهداية": (ومن غصب ساحة فبنى عليها زال ملك مالکها عنها ولزم الغاصب
 قيمتها) وقال الشافعي: للمالك أخذها، والوجه من الجانبين قدّمناه، ووجه آخر لنا
 فيه أنّ فيما ذهب إليه إضراراً بالغاصب بنقض بنائه الحاصل من غير خلف، وضرر
 المالك فيما ذهبنا إليه مجبور بالقيمة.

في "نتائج الأفكار": بيانه أنّ فيما قاله الشافعي رضي الله تعالى عنه إضراراً بالغاصب؛
 لأنّ فيه إبطال حقّه، وفيما قلنا إضراراً بالمالك ولكن ضرر المالك مجبور بالعوض
 وهو القيمة فكان فوات حقّه كلا فوات، وضرر الغاصب ليس بمجبور بشيء
 فيفوت حقّه لا إلى خلف فكان قطع حقّ المالك أولى من قطع حقّ الغاصب كذا
 في "غاية البيان" أقول: لقائل أن يقول: يشكل هذا الوجه من التعليل بما إذا غصب
 ساحة -بالحاء المهملة- فبنى عليها؛ فإنّه لا يزول ملك المالك عنها كما سيأتي في

المذكور^(١): لعلَّ الفارق أنَّ الساجة -بالجيم- يصير تابعاً للبناء بخلاف الساجة -بالحاء- وكأنَّه نظر إلى ما يأتي في الصفحة القابلة^(٢) عن "القدوري"^(٣) من كتاب الصرف.

قلت: وفيه نظر واضح؛ فإنَّ الاستهلاك قد يكون بجعله تابعاً للغير وقد يكون لا بهذا الوجه، فالنظر إنَّما هو في أنَّ البناء على الساجة أو الساجة هل يكون استهلاكاً أو لا؟ ولا أثر للتابعية والمتبوعية ألا ترى أنَّ الصياغة تستهلك الحديد مع أنَّ الصيغة ليست إلَّا تابعة*.

[٧٠٨] قوله: ^(٤) [والصحيح أنَّ الفاحش ما يفوت به.....]

الكتاب مع جريان الوجه المذكور بعينه هناك أيضاً كما لا يخفى، نعم يوجد هناك وجه آخر فارق بينهما، لكنَّ الكلام في انتقاض هذا الوجه المذكور في مسألتنا هذه بتلك المسألة الآتية فتأمل.

(١) "نتائج الأفكار"، كتاب الغصب، فصل فيما يتغير بعمل الغاصب، ٨/ ٢٦٥، تحت قول "الهداية": "وجه آخر لنا فيه... إلخ.

(٢) انظر "نتائج الأفكار"، كتاب الغصب، فصل فيما يتغير بعمل الغاصب، ٨/ ٢٦٥، تحت قول "الهداية": "وجواب الكتاب يرد ذلك.

(٣) "القدوري" = "مختصر القدوري": للإمام أبي الحسين أحمد بن محمد بن أحمد بن جعفر القدوري، البغدادي، الحنفي، (ت ٤٢٨ هـ).

("الأعلام"، ١/ ٢١٢، "كشف الظنون"، ٢/ ١٦٣١).

❦ في المخطوط هكذا: *نفسه ليس له*، والله تعالى اعلم.

(٤) في "الهداية": (ومن خرق ثوب غيره خرقاً يسيراً ضمن نقصانه والثوب لمالكه وإن خرق خرقاً كبيراً يبطل عامة منافعه فلمالكه أن يضمَّنه جميع قيمته) لأنَّه استهلاك من هذا الوجه فكأنَّه أحرَّقه ثمَّ إشارة الكتاب إلى أنَّ الفاحش ما يبطل به عامة

بعض العين^{*}: اختلف المتأخرون في الحدّ الفاصل بين الخرق اليسير والفاحش فقيل: إن أوجب نقصان ربع القيمة فصاعداً فهو فاحش وإن كان دون ذلك فهو يسير وقيل: إن أوجب نقصان نصف القيمة وإلا فيسير وقيل: إن لم يصلح بعده الثوب ففاحش وإلا فيسير وقيل: إن كان بحيث ينفع به باللبس بخياطة ففاحش وإلا فيسير وقيل: ما فات به عامة المنافع - كما قال القدوري^(١) - وقيل: معناه بحيث لا يصلح لثوب وقيل ما يفوت به بعض العين وبعض المنفعة ويبقى البعض ففاحش وإلا فيسير وإليه ذهب صاحب "الهداية" ويفهمه من كلام الإمام محمد رحمه الله.

[٧٠٩] قوله: وجنس المنفعة^(٢): أي: كلّ المنفعة لا كلّ منفعة بمعنى سلب العموم لا عموم السلب.

[٧١٠] قوله: جعل في "الأصل"^(٣): إذا غصب الغاصب ثوباً وقطعه قميصاً فقبل أن يخطه جاء المالك فهو بالخيار إن شاء أخذ الثوب وضمنه النقصان وإن شاء ترك الثوب عليه وضمنه جميع القيمة، ١٢

المنافع والصحيح أنّ الفاحش ما يفوت به بعض العين وجنس المنفعة ويبقى بعض العين وبعض المنفعة واليسير ما لا يفوت به شيء من المنفعة وإنما يدخل فيه النقصان؛ لأنّ محمداً جعل في "الأصل" قطع الثوب نقصاناً فاحشاً والفائت به بعض المنافع. ملتقطاً.

♣ "الهداية"، فصل في ما يتغير بعمل الغاصب، ٨/ ٢٦٨. [آخرين ص ٣٦٣]

(١) "مختصر القدوري"، كتاب الغصب، ص ٢٢٦.

(٢) "الهداية"، كتاب الغصب، فصل في ما يتغير بعمل الغاصب، ٨/ ٢٦٨. [آخرين

ص ٣٦٣]

(٣) المرجع السابق.

"مبسوط"^(١) فَإِنَّ التَّخْيِيرَ حَكْمُ الْخُرْقِ الْفَاحِشِ مَعَ أَنَّهُ صَالِحٌ لِلْقَمِيصِ وَإِنْ لَمْ يَصْلَحْ لِلْقَبَاءِ.

[٧١١] قوله: فاحشاً والفائت^(٢): أي: مع أَنَّ الفائت.

[٧١٢] قوله: ^(٣) ((ليس لعرق ظالم حق))^(٤): أي: لغاصب شجر فَإِنَّ

المراد بالعرق ذو العرق [والمعنى] عرق الشجرة كما صرح به في "المغرب"^(٥) فالمعنى: ليس لذي شجر ظالم أي: ظلام أخذه أي: بالغصب

(١) "المبسوط"، كتاب الغصب، ٩٢/٦، الجزء الحادي عشر: لشمس الأئمة محمد

بن أحمد بن أبي سهل السرخسي، (ت ٤٨٣هـ). ("كشف الظنون"، ٢/١٥٨٠).

(٢) "الهداية"، فصل في ما يتغير بعمل الغاصب، ٨/٢٦٨-٢٦٩. [آخرين ص ٣٦٣]

(٣) في "الهداية": (ومن غصب أرضاً فغرس فيها أو بنى قيل له: اقلع البناء والغرس

وردها) لقوله عليه الصلاة والسلام: ((ليس لعرق ظالم حق))، ولأنَّ ملك صاحب

الأرض باقٍ فَإِنَّ الأرض لم تنصر مستهلكة والغصب لا يتحقق فيها ولا بدّ للملك

من سبب فيؤمر الشاغل بتفريغها كما إذا شغل ظرف غيره بطعامه (فإن كانت

الأرض تنقص بقلع ذلك فللمالك أن يضمن له قيمة البناء والغرس مقلوعاً

ويكونان له) وقوله: قيمته مقلوعاً معناه قيمة بناء أو شجر يؤمر بقلعه؛ لأنَّ حقه فيه إذ

لا قرار له فيه فتقوم الأرض بكون الشجر والبناء وتقوم وبها شجر أو بناء لصاحب

الأرض أن يأمره بقلعه فيضمن فضل ما بينهما. ملتقطاً.

(٤) "الهداية"، فصل في ما يتغير بعمل الغاصب، ٨/٢٦٩. [آخرين ص ٣٦٣]

(٥) "المغرب" = "المغرب في ترتيب المغرب"، العين مع الرائ، ٥٦/٢: لناصر بن

عبد السيد أبي المكارم ابن علي، أبو الفتح، برهان الدين الخوارزمي المَطَرَزِي،

(ت ٦١٠هـ). ("كشف الظنون"، ٢/١٧٤٧، الأعلام "للزركلي، ٧/٣٤٨).

فهناك حذف "ذي" المضاف وتوصيف الشيء بصفة صاحبه أي: الظلم.
[٧١٣] قوله: والغصب لا يتحقق فيها^(١): لعدم النقل والنقل شرط
كما [مر^(٢)].

[٧١٤] قوله: من سبب^(٣): وليس هاهنا بسبب حتى يملك الغاصب.
[٧١٥] قوله: لأنَّ حقَّه فيه^(٤): في البناء والشجر المقلوعين.
[٧١٦] قوله: اعتباراً بفصل الساحة^(٥):
فإنَّه - رحمه الله تعالى - يأمر بقلع البناء للاشتغال بملك الغير في فصل
الساحة [والصبغة] مشتركة.

(١) "الهداية"، فصل في ما يتغير بعمل الغاصب، ٨ / ٢٧٠. [آخرين ص ٣٦٣]
(٢) انظر "الهداية"، كتاب الغصب، فصل في ما يتغير بعمل الغاصب، ٨ / ٢٥٠.
(٣) "الهداية"، كتاب الغصب، فصل في ما يتغير بعمل الغاصب، ٨ / ٢٧٠. [آخرين
ص ٣٦٣]

(٤) المرجع السابق.
(٥) في "الهداية": (ومن غصب ثوباً فصبغه أحمر أو سويقاً فلته بسمن فصاحبه
بالخيار إن شاء ضمنه قيمة ثوب أبيض ومثل السويق وسلمه للغاصب وإن شاء
أخذهما وغرم ما زاد الصبغ والسمن فيهما) وقال الشافعي في الثوب: لصاحبه أن
يمسكه ويأمر الغاصب بقلع الصبغ بالقدر الممكن اعتباراً بفصل الساحة بنى فيها.
(٦) "الهداية"، كتاب الغصب، فصل في ما يتغير بعمل الغاصب، ٨ / ٢٧٠. [آخرين
ص ٣٦٣]

فصل ومن غصب عيناً فغيبها... إلخ

[٧١٧] قوله: ^(١) وتخريج الثانية ^(٢): في أي: بدون الجبر.

أقول: هذه رواية *

[٧١٨] قوله: ^(٣) وما ذكرناه شرط ^(٤): من أي: وجب الرد كما أخذ

(١) في "الهداية": (وما نقصت الجارية بالولادة في ضمان الغاصب فإن كان في قيمة الولد وفاء به انجبر النقصان بالولد وسقط ضمانه عن الغاصب) وقال زفر والشافعي: لا ينجر النقصان بالولد، ولنا أن سبب الزيادة والنقصان واحد وهو الولادة أو العلوق على ما عرف وعند ذلك لا يعدّ نقصاناً فلا يوجب ضماناً وصار كما إذا غصب جارية سميّة فهزلت ثم سمت أو سقطت ثنيّتها ثم نبتت أو قطع يد المغصوب في يده وأخذ أرشها وأذاه مع العبد يحسب عن نقصان القطع وولد الظبية ممنوع وكذا إذا ماتت الأم وتخريج الثانية أن الولادة ليست بسبب لموت الأم. ملتقطاً.

(٢) "الهداية"، فصل ومن غصب عيناً فغيبها... إلخ، ٨ / ٢٧٩. [آخرين ص ٣٦٦]

✽ عبارة المخطوط هكذا: *إنه «الغيب»* والله تعالى أعلم.

(٣) في "الهداية": (ومن غصب جارية فزنى بها فحبلت ثم ردّها وماتت في نفاسها يضمن قيمتها يوم علقت ولا ضمان عليه في الحرّة، هذا عند أبي حنيفة وقالوا: لا يضمن في الأمة أيضاً)، له أنه غصبها وما انعقد فيها سبب التلف وردت وفيها ذلك فلم يوجد الرد على الوجه الذي أخذه فلم يصحّ الرد وصار كما إذا جنت في يد الغاصب جناية فقتلت بها في يد المالك أو دفعت بها بأن كانت الجناية خطأ يرجع على الغاصب بكلّ القيمة كذا هذا بخلاف الحرّة؛ لأنها لا تضمن بالغصب ليبقى ضمان الغصب بعد فساد الرد وفي فصل الشراء الواجب ابتداء التسليم وما ذكرناه شرط صحّة الرد والزنا سبب لجلد مؤلم لا جراح ولا متلف فلم يوجد السبب في يد الغاصب. ملتقطاً.

(٤) "الهداية"، فصل ومن غصب عيناً فغيبها... إلخ، ٨ / ٢٨١. [آخرين ص ٣٦٧]

(شرط... إلخ).

[٧١٩] قوله: ^(١) [حتى تضمن بالعقود]*: والعقود تنعقد على الأعيان لا الأوصاف بخلاف الغصب كما مر ^(٢).

(١) في "الهداية": (لا يضمن الغاصب منافع ما غصبه إلا أن ينقص باستعماله فيغرم النقصان) وقال الشافعي: يضمنها فيجب أجر المثل ولا فرق في المذهبين بين ما إذا عطّلها أو سكنها وقال مالك: إن سكنها يجب أجر المثل وإن عطّلها لا شيء عليه، له أن المنافع أموال متقومة حتى تضمن بالعقود فكذا بالغصب.

* "الهداية"، كتاب الغصب، فصل ومن غصب عيناً فغيبها... إلخ، ٨ / ٢٨١. [آخرين ص ٣٦٧]

(٢) انظر "العناية"، كتاب الغصب، ٨ / ٢٥٥، تحت قول "الهداية": أما الغصب فقبض... إلخ. و"الكفاية"، كتاب الغصب، ٨ / ٢٥٥، تحت قول "الهداية": ويخلاف المبيع.

فصل في غصب ما لا يتقوّم

[٧٢٠] قوله: ^(١) لآته مستثنى عن عقودهم ^(٢): ﴿وَأَخَذِهِمُ الرِّبَا وَقَدْ هُمُوا

عَنْهُ﴾ [النساء: ١٦١]. ١٢

[٧٢١] قوله: لآنا ما ضمنا لهم ترك التعرض له ^(٣): كان القياس أن لا نتعرض للمرتد؛ لآته من مال الذمي.

(١) في "الهداية": (وإذا أتلف المسلم خمر الذمي أو خنزيره ضمن قيمتهما فإن أتلفهما لمسلم لم يضمن) وقال الشافعي: لا يضمنهما للذمي أيضاً، ولنا أن التقوّم باق في حقهم؛ إذ الخمر لهم كالخلّ لنا والخنزير لهم كالشاة لنا ونحن أمرنا بأن نتركهم وما يدينون والسيف موضوع فيتعذر الإلزام وإذا بقي التقوّم فقد وجد إتلاف مال مملوك متقوّم فيضمنه بخلاف الميتة والدم؛ لأنّ أحداً من أهل الأديان لا يدين تمولهما إلا أنه تجب قيمة الخمر وإن كان من ذوات الأمثال؛ لأنّ المسلم ممنوع عن تملكه لكونه إعزازاً له بخلاف ما إذا جرت المبايعة بين الذمين؛ لأنّ الذمي غير ممنوع عن تملك الخمر وتملكها وهذا بخلاف الربا؛ لآته مستثنى عن عقودهم وبخلاف العبد المرتد يكون للذمي؛ لآنا ما ضمنا لهم ترك التعرض له لما فيه من الاستخفاف بالدين. ملتقطاً.

(٢) "الهداية"، كتاب الغصب، فصل في غصب ما لا يتقوّم، ٨/ ٢٨٧. [آخرين ص ٣٦٨]

(٣) المرجع السابق.

كتاب الشفعة

[٧٢٢] قوله: ^(١) ولأنَّ ضرر القسمة^(٢):

من ضرر الدخيل وهو المشتري.

[٧٢٣] قوله: ^(٣) في سكة أخرى^(٤):

وإلا فليس بجار بل خليط في المرافق، هذا ما فهمت وجهه.

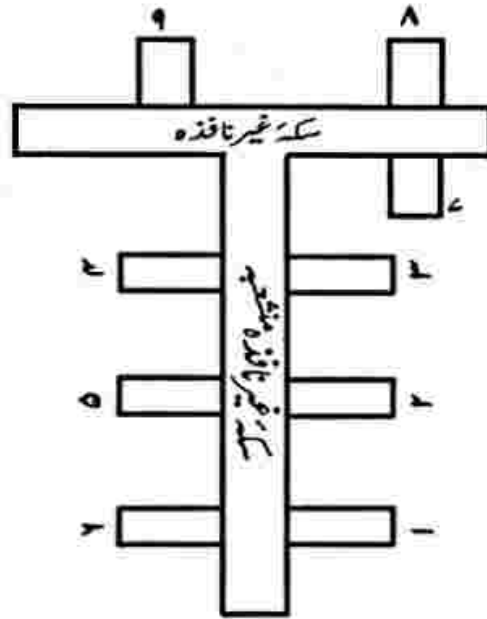
(١) في "الهداية": (الشفعة واجبة للخليط في نفس المبيع ثم للخليط في حق المبيع كالشرب والطريق ثم للجار) أفاد هذا اللفظ ثبوت حق الشفعة لكل واحد من هؤلاء وأفاد الترتيب، أما الترتيب فلقلوله عليه الصلاة والسلام: ((الشريك أحق من الخليط والخليط أحق من الشفيع)) فالشريك في نفس المبيع والخليط في حقوق المبيع والشفيع هو الجار ولأنَّ الاتصال بالشركة في المبيع أقوى؛ لأنه في كل جزء وبعده الاتصال في الحقوق؛ لأنه شركة في مرافق الملك والترجيح يتحقق بقوة السبب ولأنَّ ضرر القسمة إن لم يصلح علّة صلح مرجحاً. ملتقطاً.

(٢) "الهداية"، كتاب الشفعة، ٨ / ٣٠٠. [آخرين ص ٣٧٤]

(٣) في "الهداية": (وليس للشريك في الطريق والشرب والجار شفعة مع الخليط في الرقبة فإن سلم فالشفعة للشريك في الطريق، فإن سلم أخذها الجار) والمراد بهذا الجار الملاصق وهو الذي على ظهر الدار المشفوعة وبابه في سكة أخرى. ملتقطاً.

(٤) "الهداية"، كتاب الشفعة، ٨ / ٣٠١. [آخرين ص ٣٧٤]

[٧٢٤] قوله: ^(١) فإن كانت سكة غير نافذة ^(٢): صورته هكذا:



بيعت مثلاً دار ١ فالشفعة لصاحب دار ٢ لا لصاحب ٨ أو صاحب ٩ وكذا ينصف بين صاحبي داري ١ و ٣ إن بيعت دار ٢ إن لم تكن أحدهما خليطاً ولصاحب دار ١ إن بيعت دار ٣ وكذا لصاحب ٦ أو ٥ إن بيعت ٥ أو ٤ وبين صاحبي ٦ إن بيعت على شرط عدم الاختلاف بأن تكون أحدهما خليطاً وليس الشفعة من جميع هذه الصور الستة بأحد من صاحبي ٨ و ٩، نعم إن ٨ أو ٩ بدله وكذا *

(١) في "الهداية": لا بد أن يكون الطريق أو الشرب خاصاً حتى تستحق الشفعة بالشركة فيه فالطريق الخاص أن لا يكون نافذاً والشرب الخاص أن يكون نهراً لا تجري فيه السفن وما تجري فيه فهو عام وهذا عند أبي حنيفة ومحمد وعن أبي يوسف أن الخاص أن يكون نهراً يسقى منه قراخان أو ثلاثة وما زاد على ذلك فهو عام فإن كانت سكة غير نافذة يتشعب منها سكة غير نافذة.

(٢) "الهداية"، كتاب الشفعة، ٨/ ٣٠٢. [آخرين ص ٣٧٥]

♣ في المخطوط هكذا: *ذكرنا ذلك* والله تعالى أعلم.

باب طلب الشفعة والخصومة فيها

[٧٢٥] قوله: ^(١) وهو ظاهر المذهب وعليه الفتوى ^(٢): لكن الصحيح ما يفتى به قول محمد كما في شرح ^(٣).

(١) في "الهداية": (ولا تسقط الشفعة بتأخير هذا الطلب) عند أبي حنيفة وهو رواية عن أبي يوسف وقال محمد: إن تركها شهراً بعد الإشهاد بطلت ووجه قول أبي حنيفة وهو ظاهر المذهب وعليه الفتوى أن الحق متى ثبت واستقر لا يسقط إلا بإسقاطه وهو التصريح بلسانه. ملقطاً.

(٢) "الهداية"، كتاب الشفعة، باب طلب الشفعة والخصومة فيها، ٨ / ٣١٠. [آخرين

ص ٣٧٨]

(٣) انظر "الكفاية"، كتاب الشفعة، باب طلب الشفعة والخصومة فيها، ٨ / ٣١٠، تحت قول "الهداية": ووجه قول أبي حنيفة رحمه الله.

باب ما يبطل به الشفعة

[٧٢٦] قوله: ^(١) "أَنْ مِنْ بَاعٍ" ^(٢): أصالة أو وكالة.

[٧٢٧] قوله: أو يبيع له ^(٣): أي: وكّل بالبيع.

[٧٢٨] قوله: لا شفعة له ^(٤): دار فيه ثلاثة شركاء: زيد وعمرو وبكر

باع زيد حصّته من عمرو فلبكر الشفعة لكن يشاركه فيها عمرو المشتري لكونه أيضاً من الشركاء إلا أن يسلم لبكر فيبطل ولا شفعة لزيد وإن كان شريكاً لأنه بائع وكذا دار بين رجلين باع أحدهما حصّته من الآخر، لا شفعة للجار؛ لأنّ المشتري شريك فيقدم وإن باع من أجنبي وسلم الشريك فللجار الشفعة ولا عبرة بشركة البائع.

(١) في "الهداية": الأصل أن من باع أو يبيع له، لا شفعة له.

(٢) "الهداية"، كتاب الشفعة، باب ما يبطل به الشفعة، ٨ / ٣٤٠. [آخرين ص ٣٩١]

(٣) المرجع السابق.

(٤) المرجع السابق.

كتاب القسمة

[٧٢٩] قوله: ^(١) وتقضى ديونه منها ^(٢): أي: من الزيادة ولو كان الملك يتمّ للورثة أو الموصى له قبل القسمة فكانت الزيادة نماء ملكهم فلم يجبر قضاء الديون منها ولم يكن سبيلها سبيل الوصية إذا كانت الزيادة من عين الوصية.

(١) في "الهداية": (وينبغي للقاضي أن ينصب قاسماً يرزقه من بيت المال ليقسم بين الناس بغير أجر فإن لم يفعل نصب قاسماً يقسم بالأجر ويجب أن يكون عدلاً مأموناً عالمًا بالقسمة ولا يجبر القاضي الناس على قاسم واحد ولو اصطالحوا فاقسموا جاز إلا إذا كان فيهم صغير فيحتاج إلى أمر القاضي ولا يترك القسام يشتركون وأجرة القسمة على عدد الرؤوس) عند أبي حنيفة وقالوا: على قدر الأنصباء (وإذا حضر الشركاء عند القاضي وفي أيديهم دار أو ضيعة وادّعوا أنهم ورثوها عن فلان لم يقسمها القاضي عند أبي حنيفة حتى يقيموا البيّنة على موته وعدد ورثته وقال أصحابه: يقسمها باعترافهم ويذكر في كتاب القسمة أنه قسمها بقولهم وإن كان المال المشترك ما سوى العقار وادّعوا أنه ميراث قسمه في قولهم جميعاً، ولو ادّعوا في العقار أنهم اشتروه قسمه بينهم) لهما أن اليد دليل الملك والإقرار أمانة الصدق ولا منازع لهم فيقسمه بينهم كما في المنقول الموروث والعقار المشتري وهذا لأنه لا منكر ولا بيّنة إلا على المنكر فلا يفيد إلا أنه يذكر في كتاب القسمة أنه قسمها بإقرارهم ليقتصر عليهم ولا يتعداهم وله أن القسمة قضاء على الميت؛ إذ التركة مبقاة على ملكه قبل القسمة حتى لو حدثت الزيادة قبلها تنفذ وصاياه فيها وتقضى ديونه منها بخلاف ما بعد القسمة.

(٢) "الهداية"، كتاب القسمة، ٨/٣٥٣. [آخرين ص ٣٩٦]

باب دعوى الغلط في القسمة والاستحقاق فيها

[٧٣١] قوله: ^(١) "لأنَّ الاختلاف في مقدار ما حصل له بالقسمة"^(٢): فإن اقتسما محدوداً ثمَّ اختلفا في الحدَّ فقال أحدهما: هذا الحدَّ لي وقد دخل في نصيب صاحبي وقال الآخر: هذا الحدَّ لي وقد دخل في نصيب صاحبي فإن قامت البيّنة لهما جميعاً قال في الكتاب: أخذت بيّنة هذا وبيّنة ذلك؛ لأنَّ كلَّ واحد منهما يثبت الملك لنفسه في جزء بعينه ممَّا في يد صاحبه واجتمع في ذلك الجزء بيّنة ذي اليد والخارج فيقتضى بيّنة الخارج. "قاضي خان"^(٣).

(١) في "الهداية": (وإذا ادّعى أحدهم الغلط وزعم أنَّ ممَّا أصابه شيئاً في يد صاحبه وقد أشهد على نفسه بالاستيفاء لم يصدق على ذلك إلاَّ بيّنة وإن قال: قد استوفيت حقِّي وأخذت بعضه فالقول قول خصمه مع يمينه وإن قال: أصابني إلى موضع كذا فلم يسلمه إلَيَّ ولم يشهد على نفسه بالاستيفاء وكذبه شريكه تحالفاً وفسخت القسمة)؛ لأنَّ الاختلاف في مقدار ما حصل له بالقسمة فصار نظير الاختلاف في مقدار المبيع. ملتقطاً.

(٢) "الهداية"، كتاب القسمة، باب دعوى الغلط في القسمة والاستحقاق فيها، ٣٧١/٨. [آخرين ص ٤٠٤]

(٣) "الخانية"، كتاب القسمة، فصل في ما يدخل في القسمة، ٢/٢١٦، بتصرف.

فصل وإذا استحقَّ بعض نصيب أحدهما بعينه

[٧٣٢] قوله: ^(١) بخلاف المعين ^(٢): يوهم أنه لا رجوع في استحقاق المعين وليس كذلك بل فيه أيضاً خيار الرجوع أو استئناف القسمة وهذا بالإجماع كما أفاده في "رد المحتار" ^(٣).

[٧٣٣] قوله: جازت القسمة على هذا الوجه في الابتداء ^(٤): وهو أن يفرز نصيب أحدهما عن نصيب الآخر في أحد قسمي الدار بحيث لا يكون لذلك الآخر شركة معه في ذلك القسم وإن شاركه فيه ثالث كالقسم المستحق منه بعض شائع ويبقى القسم الآخر مشتركاً بينه وبين

(١) في "الهداية": (وإذا استحقَّ بعض نصيب أحدهما بعينه لم تفسخ القسمة عند أبي حنيفة ورجع بحصة ذلك في نصيب صاحبه وقال أبو يوسف: تفسخ القسمة) لأبي يوسف أن باستحقاق بعض شائع ظهر شريك ثالث لهما والقسمة بدون رضاه باطلة كما إذا استحقَّ بعض شائع في النصيبين وهذا لأنَّ باستحقاق جزء شائع ينعدم معنى القسمة وهو الإفراز؛ لأنه يوجب الرجوع بحصته في نصيب الآخر شائعاً بخلاف المعين، ولهما أن معنى الإفراز لا ينعدم باستحقاق جزء شائع في نصيب أحدهما ولهذا جازت القسمة على هذا الوجه في الابتداء بأن كان النصف المقدَّم مشتركاً بينهما وبين ثالث والنصف المؤخَّر بينهما لا شركة لغيرهما فيه فاقسما. ملتقطاً.

(٢) "الهداية"، كتاب القسمة، باب دعوى الغلط في القسمة... إلخ، فصل وإذا استحقَّ

بعض نصيب أحدهما بعينه، ٣٧٥/٨. [آخرين ص ٤٠٥]

(٣) "رد المحتار"، كتاب القسمة، ٤٤٢/٩.

(٤) "الهداية"، كتاب القسمة، باب دعوى الغلط في القسمة... إلخ، فصل وإذا استحقَّ

بعض نصيب أحدهما بعينه، ٣٧٥/٨. [آخرين ص ٤٠٥]

صاحبه لا حق لثالث فيه وهو النصيب الغير المستحق منه بعد رجوعه مقدّم على صاحبه بعد الاستحقاق مؤخّر.

[٧٣٤] قوله: بأن كان النصف المقدّم مشتركاً بينهما^(١):

بعد القسمة				قبل القسمة			
بكر	بكر	زيد	زيد	بكر	بكر	عمرو	زيد
عمرو	عمرو	عمرو	زيد	عمرو	عمرو	زيد	زيد

بعد القسمة				قبل القسمة		
بكر	زيد	زيد	زيد	بكر	عمرو	زيد
عمرو	عمرو	عمرو	زيد	عمرو	زيد	زيد

فمؤدى هذه القسمة في الخلط الإفراز عين ما يفضي إليه استحقاق نصيب شائع من نصيب أحدهما؛ فإنّ النصيب المستحق عنه مثل بكر والمستحق منه مثل زيد والمقاسم الآخر مثل عمرو والنصيب المستحق منه صار مثل مقدّم الدار أفرزت منه حصّة زيد عن حصّة عمرو يقطع نصيب عمرو وعن المقدّم مع بقاء شركة زيد وبكر فيه شائعاً والنصيب الآخر الذي كان وقع لعمرو صار مثل المؤخّر بعد رجوع المستحق منه في نصيب عمرو حيث بقي مشتركاً بينهما لا شركة فيه لثالث.

(١) "الهداية"، كتاب القسمة، باب دعوى الغلط في القسمة... إلخ، فصل وإذا استحقّ

بعض نصيب أحدهما بعينه، ٨/ ٣٧٥. [آخرين ص ٤٠٥]

كتاب المزارعة

[٧٣٥] قوله: ^(١) (المزارعة بالثلث)^(٢): أراد بالتقييد إفادة التعيين؛ فإنَّ غير المعين فسد بالإجماع.

[٧٣٦] قوله: في معنى قفيز الطحان^(٣): استطحن على أنَّ للطحان قفيزاً ممَّا طحن بطلت الاستطحان.

[٧٣٧] قوله: ^(٤) (وإذا فسدت عنده)^(٥): تفاريع على ما ذهب الإمام رحمه الله.

[٧٣٨] قوله: (وكربها)^(٦): الكرب: شوریدن خاک برائے کاشتن بمعنى: بل چلانا، گئی سے کھودنا.

(١) في "الهداية": (قال أبو حنيفة رحمه الله: المزارعة بالثلث والربع باطللة) اعلم أنَّ المزارعة في الشريعة: هي عقد على الزرع ببعض الخارج. وهي فاسدة عند أبي حنيفة، وقالوا: جائزة، له ما روي أنَّه عليه السلام نهى عن المخابرة وهي المزارعة ولأنَّه استئجار ببعض ما يخرج من عمله فيكون في معنى قفيز الطحان، ولأنَّ الأجر مجهول أو معدوم وكلُّ ذلك مفسد. ملتقطاً.

(٢) "البداية"، كتاب المزارعة، ٨ / ٣٨٤. [آخرين ص ٤٠٨]

(٣) "الهداية"، كتاب المزارعة، ٨ / ٣٨٥. [آخرين ص ٤٠٩]

(٤) في "البداية": وإذا فسدت عنده فإن سقى الأرض وكربها ولم يخرج شيء منه فله أجر مثله.

(٥) "البداية"، كتاب المزارعة، ٨ / ٣٨٥. [آخرين ص ٤٠٩]

(٦) المرجع السابق.

- [٧٤٠] قوله: منفعة البقر ليست من جنس منفعة الأرض^(١): الإجارة هاهنا على منافع الأرض بكون العامل البذر ومنفعته.
- [٧٤١] قوله: فلم يتجانسا بخلاف جانب العامل^(٢): دار زيد* فصار كما إذا استأجر بشرط أن يركبه زيد على فرسه فكان شرطاً فيه نفع أحد المتعاقدين ففسد الإجارة.
- [٧٤٢] قوله: لأنه تجانست المنفعتان^(٣): لأنه يقع العقد حينئذ على منافع العامل وشرط البقر ليس أجنياً عنه؛ لأنه قد تجانست.
- [٧٤٣] قوله: تابعة لمنفعة العامل^(٤): كمستأجر خياط ليخيط بإبرته.
- [٧٤٤] قوله: لأنه يتم شركة بين البذر والعمل^(٥): أي: أن المزارعة دائرة بين الإجارة والشركة كالمضاربة إجارة ابتداء وشركة عند ظهور الربح كذا المزارعة إجارة الأرض أو عمل وذلك في البداية أو شركة عند بروز الخارج وليس لها حقيقة خارجة عن هاتين والمزارعة في هذه الصورة ليست من الإجارة في شيء؛ لأنها إن كانت إجارة عمل فقد شرط العمل على صاحب الأرض نفسه وإن كانت إجارة أرض فقد بقيت في يد ربها فإذا لم تكن إجارة فلا تتم إلا بأن تكون شركة ولا معنى للشركة بين رجلين يكون من أحدهما البذر ومن الآخر العمل ولم يرد

(١) "الهداية"، كتاب المزارعة، ٨ / ٣٩٠. [آخرين ص ٤١٠]

(٢) المرجع السابق.

* هكذا في المخطوط، لعل العبارة سقطت من الكتابة ولم نعثر عليها، والله تعالى أعلم.

(٣) "الهداية"، كتاب المزارعة، ٨ / ٣٩٠. [آخرين ص ٤١٠]

(٤) المرجع السابق.

(٥) المرجع السابق.

الشرع بمثلها [فعلى الوجهين خلت كلام] * إن بطلت.
[٧٤٥] قوله: لا يجوز أيضاً لأنه لا يجوز^(١):

أقول: الشقوق المتصورة سبعة، أربعة منها ذكر المصنف وإثنان ذكرهما الشارح وتضمن كلامه في دليل السادس السابع فقد استكملها ولم يذكر شيئاً منها ما أفاده قوله: (لأنه لا يجوز عند الانفراد) وهو السابع المتروك ظاهراً.

أرض	بذر، بقر، عمل	مصنف	جواز
بذر	أرض، بقر، عمل	شارح	بطلان
بقر	بذر، أرض، عمل	مصنف	بطلان
عمل	بذر، أرض، بقر	مصنف	جواز
أرض، بذر	بقر، عمل	مصنف	جواز
أرض، بقر	بذر، عمل	مصنف	بطلان
أرض، عمل	بذر، بقر	شارح	بطلان

فالحاصل أنه يفسدها إن يشرط مع الأرض العمل مطلقاً أو البقر بلا

بذر ونظمته فقلت:

يفسدها أرض بعمل أو بالثور بلا بذر

الباء في كل الموضعين بمعنى "مع" وإن شئت قلت: يفسدها إن يشرط

مع العمل الأرض مطلقاً أو البذر بلا بقر.

* في المخطوط هكذا: أرضاً بغير بذر؛ وما أثبتنا على ما فهمنا، والله تعالى أعلم.

(١) "الهداية"، كتاب المزارعة، ٨ / ٣٩٠. [آخرين ص ٤١٠]

كتاب الذبائح

فصل فيما يحلّ أكله وما لا يحلّ

[٧٤٦] قوله: ^(١) (ويكره أكل الضبع والضب) ^(٢): والمراد الكراهة التحريمة.

[٧٤٧] قوله: وأما الضبّ فلأنّ النبي عليه السلام نهى عائشة رضي الله عنها ^(٣): في "الخانية" ^(٤): ويحرم أكل الضبع والضب وهوام [الأرض]، وفي "كتر الدقائق" ^(٥) والشيباني وأبو المكارم فرخ وغيرها*: ولا يحلّ الضبع والضب، ١٢ ولا يحلّ سباع الهوام أيضاً ك: الضب واليربوع وابن عرس والسنجاب والفيل والفنك والسمور والدلق، ١٢ "فتاوى سراجية" ^(٦)

(١) في "الهداية": (ويكره أكل الضبع والضب والسلحفاة والزنبور والحشرات كلّها) أما الضبع فلما ذكرنا وأما الضبّ فلأنّ النبي عليه السلام نهى عائشة رضي الله عنها حين سأله عن أكله وهي حجة على الشافعي في إباحته.

(٢) "البداية"، كتاب الذبائح، فصل فيما يحلّ أكله وما لا يحلّ، ٨/٤١٩. [آخرين ص ٤٢٥]
(٣) المرجع السابق.

(٤) "الخانية"، كتاب الصيد والذبائح، ٢/٣٣٧.

(٥) "الكنز"، كتاب الذبائح، فصل فيما يحلّ أكله وما لا يحلّ، ص ٤١٩.

✽ عبارة المخطوط هكذا لكن لم نفز على فهمها، والله تعالى أعلم.

(٦) "السراجية"، كتاب الصيد والذبائح، باب ما يحلّ أكله وما لا يحلّ، ص ٨٧: لعلي بن عثمان بن محمد بن سليمان، أبو محمد، سراج الدين التيمي الأوشي الفرغاني الحنفي، (ت بعد ٥٦٩هـ). ("كشف الظنون"، ٢/١٢٢٤، "الأعلام"، ٤/٣١٠).

كتاب الكراهية

فصل في الوطء والنظر واللمس

[٧٤٨] قوله: ^(١) ((في عينيه الآنك يوم القيامة)) ^(٢): أنك بضم نون:

سيا.

[٧٤٩] قوله: ^(٣) كان يدخل بعض القبائل ^(٤): أي: كان أبو بكر رضي الله تعالى عنه طالباً للمرضعة في تلك القبائل.

[٧٥٠] قوله: مسترضعاً فيهم ^(٥):

استرضاع: شيردهي خواستن يقال: استرضعه أي: طلب مرضعة.

(١) في "الهداية": (لا يجوز أن ينظر الرجل إلى الأجنبية إلا إلى وجهها وكفها فإن كان لا يأمن الشهوة لا ينظر إلى وجهها إلا لحاجة) لقوله عليه السلام: ((من نظر إلى محاسن امرأة أجنبية عن شهوة صبّ في عينيه الآنك يوم القيامة)). ملتقطاً.

(٢) "الهداية"، كتاب الكراهية، فصل في الوطء والنظر واللمس، ٨/ ٤٦٠. [آخرين ص ٤٤٢]

(٣) في "الهداية": أما إذا كانت عجوزاً لا تشتهي فلا بأس بمصافحتها ومسّ يدها لانعدام خوف الفتنة وقد روي أنّ أبا بكر رضي الله عنه كان يدخل بعض القبائل التي كان مسترضعاً فيهم وكان يصافح العجائز وعبد الله بن الزبير رضي الله عنه استأجر عجوزاً لتمرّضه وكانت تغمز رجله وتغلي رأسه وكذا إذا كان شيخاً يأمن على نفسه.

(٤) "الهداية"، كتاب الكراهية، فصل في الوطء والنظر واللمس، ٨/ ٤٦١. [آخرين ص ٤٤٣]

(٥) المرجع السابق.

[٧٥١] قوله: وتفلي رأسه^(١): فلي رأسه: جست سيش رادر سراو.
 [٧٥٢] قوله: يؤذّب إن لجّ^(٢): ستيهيد پيکار کرد.
 [٧٥٣] قوله: وهو بهذه الصفة^(٣): أي: في قلبه شهوة أو أكبر رأيه ذلك.

[٧٥٤] قوله: ^(١) (من أمته التي تحلّ له)^(٢): قيد بالحلّ؛ لأنّ إباحة النظر إلى جميع بدن أمته مبنية على حلّ الوطء وفيما لا يحلّ له من أمته

(١) "الهداية"، كتاب الكراهية، فصل في الوطء والنظر واللمس، ٨ / ٤٦١. [آخرين ص ٤٤٣]

(٢) في "الهداية": حكم العورة في الركبة أخفّ منه في الفخذ وفي الفخذ أخفّ منه في السواة حتّى أنّ كاشف الركبة ينكر عليه برفق وكاشف الفخذ يعنف عليه وكاشف السواة يؤذّب إن لجّ.

(٣) "الهداية"، كتاب الكراهية، فصل في الوطء والنظر واللمس، ٨ / ٤٦٥. [آخرين ص ٤٤٤]

(٤) في "الهداية": نظر المرأة إلى الرجل الأجنبيّ بمنزلة نظر الرجل إلى محارمه؛ لأنّ النظر إلى خلاف الجنس أغلظ فإن كان في قلبها شهوة أو أكبر رأيتها تشتهي أو شكت في ذلك يستحبّ لها أن تغضّ بصرها ولو كان الناظر هو الرجل إليها وهو بهذه الصفة لم ينظر.

(٥) "الهداية"، كتاب الكراهية، فصل في الوطء والنظر واللمس، ٨ / ٤٦٥. [آخرين ص ٤٤٤]

(٦) في "البداية": وينظر الرجل من أمته التي تحلّ له وزوجته إلى فرجها.

(٧) "البداية"، كتاب الكراهية، فصل في الوطء والنظر واللمس، ٨ / ٤٦٦. [آخرين ص ٤٤٥]

كأمته المجوسية وأمته التي هي أخته من الرضاعة كان الحكم في النظر كأمة الغير.

[٧٥٥] قوله: ^(١) ﴿إِلَّا يُعُولِّيهِمْ﴾ ^(٢): ﴿أَوْ آبَائِهِمْ أَوْ أَبْنَاؤُهُمْ أَوْ أَبْنَاءُ بُعُولَتِهِمْ أَوْ إِخْوَانُهُمْ أَوْ بَنَاتُ إِخْوَانِهِمْ أَوْ بَنَاتُ أَخَوَاتِهِمْ﴾ الآية، [النور: ٣١].

(١) في "الهداية": (وينظر الرجل من ذوات محارمه إلى الوجه والرأس والصدر والساقين والعضدين ولا ينظر إلى ظهرها وبطنها وفخذها) والأصل فيه قوله تعالى: ﴿وَلَا يُبْدِينَ زِينَتَهُنَّ إِلَّا لِبُعُولَتِهِمْ﴾ الآية [النور: ٣١].

(٢) "الهداية"، كتاب الكراهية، فصل في الوطء والنظر واللمس، ٤٦٨/٨. [آخرين ص ٤٤٥]

فصل في الاستبراء وغيره

[٧٥٦] قوله: ^(١) ((ولا الحبالى))^(٢): جمع حائل بمعنى نازائنده ازهر حيوان على خلاف القياس للأزواج بالحبالى جمع حبلى: زن حامل.

[٧٥٧] قوله: غير أن الإرادة أمر مبطن^(٣): [وجه جعلنا] استحداث الملك سبباً للاستبراء وحاصله أن السبب حقيقة هو الإرادة والإرادة أمر مخفي فلو جعل سبباً للزم الحرج كما إذا اشترى جارية وأراد وطئها بعد سنة ووطئها فلو كان الإرادة سبباً لا يكون الولد صحيح النسب ولا يرث منه وقال الرجل: أردتها حين [اشتريتها] فقد وقع الاستبراء مع أنه لم يقع

(١) في "الهداية": (ومن اشترى جارية فإنه لا يقربها ولا يلمسها ولا يقبلها ولا ينظر إلى فرجها بشهوة حتى يستبرئها) والأصل فيه قوله عليه السلام في سبايا أوطاس: ((ألا لا توطأ الحبالى حتى يضعن حملهن ولا الحبالى حتى يستبرأن بحیضة)) أفاد وجوب الاستبراء على المولى ودل على السبب في المسببة وهو استحداث الملك واليد؛ لأنه هو الموجود في مورد النص وهذا لأن الحكمة فيه التعرف عن براءة الرحم صيانة للمياه المحترمة عن الاختلاط والأنساب عن الاشتباه وذلك عند حقيقة الشغل أو توهم الشغل بماء محترم وهو أن يكون الولد ثابت النسب ويجب على المشتري لا على البائع؛ لأن العلة الحقيقية لإرادة الوطء والمشتري هو الذي يريده دون البائع فيجب عليه غير أن الإرادة أمر مبطن فيدار الحكم على دليلها وهو التمكن من الوطء والتمكّن إنما يثبت بالملك واليد فانتصب سبباً وأدير الحكم عليه تيسيراً.

(٢) "الهداية"، كتاب الكراهية، فصل في الاستبراء وغيره، ٨ / ٤٧٥. [آخرين ص ٤٤٨]

(٣) "الهداية"، كتاب الكراهية، فصل في الاستبراء وغيره، ٨ / ٤٧٧. [آخرين ص ٤٤٨]

فقوله: مع أنه ليس الأمر كذلك ولا يمكن علمه لخفائه فجعلنا السبب التمكن؛ إذ التمكن من إحداث الملك فجعلناه سبباً. لكاتبه [٧٥٨] قوله: ^(١) ثم يشتريها^(٢): فإنه وإن وجد استحداث الملك المؤكد باليقين لكنه لا يوجب الاستبراء مطلقاً بل عند تحقق [السبب] أو * توهم الشغل بماء محترم وهو منتف هاهنا؛ لأنها كانت قبل ذلك في عصمة نكاحه وإنما الولد للفراش وللعاهر الحجر.

(١) في "الهداية": (والاستبراء في الحامل بوضع الحمل ولا بأس بالاحتياط لإسقاط الاستبراء عند أبي يوسف خلافاً لمحمد) والحيلة إذا لم تكن تحت المشتري حرة أن يتزوجها قبل الشراء ثم يشتريها، ولو كانت فالحيلة أن يزوجه البائع قبل الشراء أو المشتري قبل القبض. ملتقطاً.

(٢) "الهداية"، كتاب الكراهية، فصل في الاستبراء وغيره، ٨ / ٤٨١. [آخرين ص ٤٥٠] ❁ لما مر من الكتاب أنه يعتبر تحقق السبب عند توهم الشغل.

(انظر "الهداية"، كتاب الكراهية، فصل في الاستبراء وغيره، ٨ / ٤٧٨)

فصل في البيع

[٧٥٩] قوله: ^(١) وإثما المعصية بفعل المستأجر، وهو مختار فيه ^(٢)؛
 أقول: يرد عليه النقض ببيع السلاح؛ فإن البيع يرد على عينه ولا معصية
 فيها وإثما المعصية بفعل المشتري وهو مختار فيه فتقطع النسبة ويظهر لي
 أن الفعل ألصق بآلته منه بمكانه؛ لأنه يحتاج إلى الآلة لخصوص نوعه ولا
 كذلك المكان فإنما الحاجة إليه لكونه من جنس المكانيات بل الفعل
 محتاج إلى الآلة بالذات وإلى المكان بالغير لاحتياجه إلى الفاعل المحتاج
 إلى المكان لكونه من الأجسام فافهم.
 [٧٦٠] قوله: ^(٣) ليس بعزيز في كلام.....

(١) في "الهداية": (ومن أجر بيتاً ليتخذ فيه بيت نار أو كنيسة أو بيعة أو يباع فيه الخمر
 بالسواد فلا بأس به) وهذا عند أبي حنيفة، وقالوا: لا ينبغي أن يكره لشيء من
 ذلك؛ لأنه إغانة على المعصية، وله أن الإجارة ترد على منفعة البيت، ولهذا تجب
 الأجرة بمجرد التسليم ولا معصية فيه وإثما المعصية بفعل المستأجر وهو مختار
 فيه فقطع نسبته عنه.

(٢) "الهداية"، كتاب الكراهية، فصل في البيع، ٨/ ٤٩٣. [آخرين ص ٤٥٦]

(٣) في "الهداية": (ومن أجر بيتاً ليتخذ فيه بيت نار أو كنيسة أو بيعة أو يباع فيه الخمر
 بالسواد فلا بأس به) وهذا عند أبي حنيفة وقالوا: لا ينبغي أن يكره لشيء من ذلك.
 في "نتائج الأفكار": ذكر في "الذخيرة" و"المحيط": إذا استأجر الذمي من المسلم داراً
 ليسكنها فلا بأس بذلك؛ لأن الإجارة وقعت على أمر مباح فجازت وإن شرب فيها
 الخمر أو عبد فيها الصليب أو أدخل فيها الخنازير لم يلحق المسلم في ذلك شيء؛
 لأن المسلم لم يؤجرها لها إنما أجر للسكنى فكان بمنزلة ما لو أجر داراً من فاسق

الثقات^(١):

أقول: نعم غير عزيز إن كان الخلاف بين المشايخ أو الاقتصار على قول الإمام أو تظافرت الفتاوى على قول غيره متفقة بحيث مذهب هو قول غير الإمام ما في غير هذه أعني: الاقتصار على قول غيره مع عدم تظافر الفتاوى عليه ففي غاية العزيزة والندرة.

كان مباحاً وإن كان قد يعصي فيها، ولو اتخذ فيها بيعة أو كنيسة أو بيت نار يمكن من ذلك إن كان في السواد، قال شيخ الإسلام: وأراد بهذا إذا استأجرها الذمي ليسكنها ثم أراد بعد ذلك أن يتخذ كنيسة أو بيعة فيها فأما إذا استأجرها في الابتداء ليتخذها بيعة أو كنيسة لا يجوز إلى هنا لفظ "الذخيرة" و"المحيط"، قال: بعض المتأخرين بعد نقل ذلك عن صاحب "المحيط": ولا خفاء فيما بينه وبين ما ذكره المصنف من التنافي، أقول: إن التنافي بينهما ممنوع؛ إذ يجوز أن يكون بناء قول شيخ الإسلام فأما إذا استأجرها في الابتداء ليتخذها بيعة أو كنيسة لا يجوز على قول أبي يوسف ومحمد في هذه المسألة؛ لكون مختار نفسه قولهما، وإنما يلزم التنافي بينهما أن لو قال: لا يجوز عند أبي حنيفة أو قال: لا يجوز عندهم جميعاً وليس فليس، وذكر أحد القولين في المسألة الخلافية بدون بيان الخلاف ليس بعزيز في كلام الثقات.

(١) "نتائج الأفكار"، كتاب الكراهية، فصل في البيع، ٨/ ٤٩٤، تحت قول "الهداية": وله أن الإجارة ترد... إلخ.

مسائل متفرقة

[٧٦١] قوله: ^(١) (بحق فلان أو بحق أنبيائك) ^(٢): ولو قال رجل لغيره: بحق الله أو بالله أن يفعل كذا لا يجب على ذلك الغير أن يأتي بذلك الفعل شرعاً وإن كان الأولى أن يأتي. "كفاية" ^(٣)

[٧٦٢] قوله: ^(٤) وقال بعض الناس ^(٥): العجب منه؛ فإنّ القائل هو

(١) في "الهداية": (ويكره أن يقول الرجل في دعائه: بحق فلان أو بحق أنبيائك ورسلك)؛ لأنه لا حق للمخلوق على الخالق.

(٢) "البداية"، كتاب الكراهية، مسائل متفرقة، ٨ / ٤٩٨. [آخرين ص ٤٥٩]

(٣) حواشي عبد الحي على "الهداية"، كتاب الكراهية، مسائل متفرقة، ٢ / ٤٥٩. (عن "الكفاية")

(٤) في "الهداية": (ويكره اللعب بالشطرنج والنرد والأربعة عشر وكلّ لهو) لأنه إن قامر بها فالميسر حرام بالنص وهو اسم لكلّ قمار وإن لم يقامر بها فهو عبث ولهو، وقال عليه الصلاة والسلام: ((لهو المؤمن باطل إلا الثلاث: تأديبه لفرسه ومناضلته عن قوسه وملاعبته مع أهله))، وقال بعض الناس: يباح اللعب بالشطرنج لما فيه من تشجيع الخواطر وتذكية الأفهام وهو محكي عن الشافعي رحمه الله، لنا قوله عليه السلام: ((من لعب بالشطرنج والنردشير فكأنما غمس يده في دم الخنزير)) ولأنه نوع لعب يصدّ عن ذكر الله وعن الجمع والجماعات فيكون حراماً لقوله عليه السلام: ((ما ألهاك عن ذكر الله فهو ميسر)) ثم إن قامر به تسقط عدالته وإن لم يقامر لا تسقط؛ لأنه متأول فيه، وكره أبو يوسف ومحمد التسليم عليهم تحذيراً لهم ولم ير أبو حنيفة رحمه الله به بأساً ليشغلهم عما هم فيه.

(٥) "الهداية"، كتاب الكراهية، مسائل متفرقة، ٨ / ٤٩٨. [آخرين ص ٤٥٩]

الإمام أبو يوسف رحمه الله تعالى.

[٧٦٣] قوله: قوله عليه السلام: ((من لعب بالشطرنج))^(١):

قلت: غريب بهذا اللفظ والحديث في "مسلم" وليس فيه ذكر الشطرنج، أخرجه عن بريدة قال: قال رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم: ((من لعب بالنردشير فكأنما صبغ يده في لحم خنزير ودمه))، "تخريج زيلعي"^(٢).

[٧٦٤] قوله: ((من لعب بالشطرنج))^(٣): هذا الحديث بالنسبة إلى الشطرنج موضوع إنما هو [النرد وقال] الفيروز آبادي^(٤) در باب تحريم لعب شطرنج حديثه صحيح نشده.

[٧٦٥] قوله: ((ما ألهاك عن ذكر الله فهو ميسر))^(٥): لا يفيد الحديث

(١) "الهداية"، كتاب الكراهية، مسائل متفرقة، ٨ / ٤٩٨. [آخرين ص ٤٥٩]

(٢) "نصب الراية"، كتاب الكراهية، مسائل متفرقة، ٤ / ٥٨٦.

(٣) "الهداية"، كتاب الكراهية، مسائل متفرقة، ٨ / ٤٩٨. [آخرين ص ٤٥٩]

(٤) انظر "سفر السعادة"، خاتمة الكتاب، ص ٥٦٥. هو محمد بن يعقوب بن محمد بن إبراهيم بن عمر، أبو طاهر، مجد الدين الشيرازي الفيروز آبادي من أئمة اللغة والأدب (ت ٨١٧هـ)، من كتبه: "القاموس المحيط"، "المغانم المطابة في معالم طابة"، "بصائر ذوى التمييز في لطائف الكتاب العزيز"، "نزهة الأذهان في تاريخ أصبهان"، "الدرر الغوالي في الأحاديث العوالي"، "الجليس الأنيس في أسماء الخندريس"، "سفر السعادة"، "المراقبة الوفية في طبقات الحنفية" وغيرها وينسب للفيروز آبادي "تنوير المقباس في تفسير ابن عباس". ("الأعلام" للزركلي، ٧ / ١٤٦).

(٥) "الهداية"، كتاب الكراهية، مسائل متفرقة، ٨ / ٤٩٨. [آخرين ص ٤٥٩]

تحريم الشطرنج؛ فإنَّ [المجوزين] والمحجورين يقيّدون جوازه بعدم حرجه في الفرائض والواجبات فإن أردتم بالإلهاء أنّه لو لم يلعب بالشطرنج في هذا الزمان وذكر الله فكان خيراً فهذا ألهاه عن ذكر الله فأقول: على هذا يكون الدنيا وما فيها من الأكل والشرب والنوم والبول والغائط وغيرها ميسراً؛ لأنّه لو لم يأكل ولم يشرب ولم ينم ولم يبيل في هذا الزمان فذكر الله كان خيراً فهذه الأشياء ألّهته عن ذكر الله فافهم.

[٧٦٦] قوله: وكره أبو يوسف ومحمد التسليم عليهم^(١): لعلّه قال هذا....* أي: لمن يلعب مقامراً وإلا فهو مباح.

[٧٦٧] قوله: ^(٢) [لأنّ هذه الأشياء ضرورة لا يجد التاجر بدّاً منها]*: لأنّ من فتح دكاناً للتجارة يجتمع عنده جمع من الناس فلا يخلو من أن يطلب أحد منهم شربة ماء أو نحوه فلو امتنع ينسب إلى البخل فلا يختلفون إليه فينسدّ باب التجارة فصار هذا من ضروراته ومن ملك شيئاً يملك ما هو من ضروراته. "كفاية"^(٣)

(١) "الهداية"، كتاب الكراهية، مسائل متفرقة، ٨/ ٤٩٨. [آخرين ص ٤٥٩]

* عبارة المخطوط هكذا: **فلا بدّ من هذه الأشياء** وما أثبتنا فهو على ما فهمنا، والله تعالى أعلم.

(٢) في "الهداية": (ولا بأس بقبول هدية العبد التاجر وإجابة دعوته واستعارة دابّته وتكره كسوته الثوب وهديته الدراهم والدنانير)؛ لأنّ في هذه الأشياء ضرورة لا يجد التاجر بدّاً منها. ملتقطاً.

* "الهداية"، كتاب الكراهية، مسائل متفرقة، ٨/ ٤٩٨. [آخرين ص ٤٥٩]

(٣) انظر "الكفاية"، كتاب الكراهية، مسائل متفرقة، ٨/ ٤٩٨، تحت قول "الهداية": ولأنّ هذه الأشياء ضرورة... إلخ.

كتاب إحياء الموات

[٧٦٨] قوله: ^(١) هو المكسرة ^(٢): هو ست قبضات والقبضة أربع أصابع والأصبع ست شعيرات بطون بعضها ملتصقة مع ظهور بعضها والشعيرة ست شعرات من شعر البرذون.

[٧٦٩] قوله: ^(٣) فلا ضمان فيه لأنه ^(٤): وإن عطب في الثانية فعلى صاحبها الضمان؛ لأنه متعد.

[٧٧٠] قوله: ^(٥) يدفع قهر غيره وهو اليوم ^(٦): شرط الإحياء أن يكون

(١) في "الهداية": (ومن حفر بئراً في بركة فله حريمها فإن كانت للعطن فحريمها أربعون ذراعاً وإن كانت للناضح فحريمها ستون ذراعاً وهذا عندهما وعند أبي حنيفة أربعون ذراعاً وإن كانت عيناً فحريمها خمس مائة ذراعاً) والذراع هو المكسرة. ملقطاً.

(٢) "الهداية"، كتاب إحياء الموات، ٩/٩. [آخرين ص ٤٦٥]

(٣) في "الهداية": إن احتفر آخر بئراً في حد حريم الأولى للأول أن يصلحه ويكبسه تبرعاً ولو أراد أخذ الثاني فيه قيل له أن يأخذه بكبسه؛ لأن إزالة جناية حفره به كما في الكناسة يلقيها في دار غيره فإنه يؤخذ برفعها وقيل يضمه النقصان ثم يكبسه بنفسه كما إذا هدم جدار غيره وهذا هو الصحيح ذكره في "أدب القاضي" للخصاف وذكر طريق معرفة النقصان وما عطب في الأولى فلا ضمان فيه؛ لأنه غير متعد إن كان بإذن الإمام فظاهر وكذا إن كان بغير إذنه عندهما.

(٤) "الهداية"، كتاب إحياء الموات، ٩/٩. [آخرين ص ٤٦٥]

(٥) في "الهداية": (وما ترك الفرات أو الدجلة وعدل عنه الماء ويجوز عوده إليه لم يجز إحياءه) لحاجة العامة إلى كونه نهراً (وإن كان لا يجوز أن يعود إليه فهو كالموات إذا لم يكن حريماً لعامة)؛ لأنه ليس في ملك أحد؛ لأن قهر الماء يدفع قهر غيره وهو اليوم في يد الإمام.

(٦) "الهداية"، كتاب إحياء الموات، ٩/١٠. [آخرين ص ٤٦٦]

الأرض في قهر الإمام فإذا عدل عنه ولم يجر عوده فات قهر الماء فصار في قهر الإمام فيجوز إحياءه إذا لم يكن حريماً لعامر. كفاية^(١)

[٧٧١] قوله: ^(٢) إلى إلقاء الطين ^(٣): لنقية بطن النهر.

[٧٧٢] قوله: تثبت اليد عليه ^(٤): أي: على المسناة وهو الحريم.

[٧٧٣] قوله: وإن كانت مسألة مبتدأة ^(٥): أي: هذا كله إن كانت المسألة مبنية على تلك المسألة بثبوت الاختلاف في تلك وإن كانت هذه مسألة مبتدئة كما هو التحقيق؛ لأنّ لحافر النهر في الموات حريماً باتفاق الأصحاب فحينئذ يحتاج إلى تعليل جديد للقولين منقول لهما.

[٧٧٤] قوله: أنّ الحريم في يد صاحب النهر ^(٦): فيحتاج صاحب النهر إلى البيّنة.

(١) انظر "الكفاية"، كتاب إحياء الموات، ١٠ / ٩، تحت قول "الهداية": لأنّ قهر الماء يدفع قهر غيره.

(٢) في "الهداية": (ومن كان له نهر في أرض غيره فليس له حريم عند أبي حنيفة إلا أن يقيم بيّنة على ذلك وقالوا: له مسناة النهر يمشي عليها ويلقي عليها طينه) لأنّ النهر لا يتفع به إلا بالحريم لحاجته إلى المشي وإلى إلقاء الطين، ووجه البناء أنّ باستحقاق الحريم تثبت اليد عليه اعتباراً تبعاً للنهر وإن كانت مسألة مبتدأة فلهما أنّ الحريم في يد صاحب النهر باستمساكه الماء به، والقضاء في موضع الخلاف قضاء ترك ولا نزاع فيما به استمساك الماء إنّما النزاع فيما ورائه ممّا يصلح للغرس. ملقطاً.

(٣) "الهداية"، كتاب إحياء الموات، ١٠ / ٩. [آخرين ص ٤٦٦]

(٤) المرجع السابق.

(٥) المرجع السابق.

(٦) "الهداية"، كتاب إحياء الموات، ١٠ / ٩. [آخرين ص ٤٦٧]

[٧٧٥] قوله: قضاء ترك^(١): هو في مسألة المصراع حتى لو أقام البيّنة على خلافه قبلت ولو كان القضاء قضاء ملك لم تقبل بيّنته على خلافه أبداً.

[٧٧٦] قوله: ولا نزاع فيما به استمسك الماء^(٢): فإنّ الاستمسك يحرم الأرض الممتدّ من بطن النهر إلى شاطئه.
[٧٧٧] قوله: ^(٣) (ولآخر خلف المسنة أرض تلزقها)^(٤): بأن يكون له عليه غرس مثلاً.

(١) "الهداية"، كتاب إحياء الموات، ١١ / ٩. [آخرين ص ٤٦٧]

(٢) المرجع السابق.

(٣) في "البداية" عن "الجامع الصغير": نهر لرجل إلى جنبه مسنة ولآخر خلف المسنة أرض تلزقها وليست المسنة في يد أحدهما فهي لصاحب الأرض عند أبي حنيفة وقالوا: هي لصاحب النهر.

(٤) "البداية"، كتاب إحياء الموات، ١١ / ٩. [آخرين ص ٤٦٧]

فصل في كرى الأنهار

[٧٧٨] قوله: ^(١) فلا يلزمه إنفاع غيره ^(٢): الصواب نفع غيره؛ لأنَّ
الإنفاع في معنى النفع غير مسموع. "كفاية" ^(٣)

(١) في "الهداية": أنَّ المقصد من الكرى الانتفاع بالسقي وقد حصل لصاحب الأعلى
فلا يلزمه إنفاع غيره.

(٢) "الهداية"، كتاب إحياء الموات، فصل في كرى الأنهار، ١٦/٩. [آخرين ص ٤٧٢]

(٣) انظر "الكفاية"، كتاب إحياء الموات، فصل في كرى الأنهار، ١٦/٩، تحت قول
"الهداية": فلا يلزمه إنفاع غيره.

فصل في الدعوى والاختلاف والتصرف فيه

[٧٧٩] قوله: ^(١) (وتصح دعوى الشرب) ^(٢): أي: يدعي أن الشرب لي لكن الأرض للغير.

[٧٨٠] قوله: وإذا كان نهر لرجل ^(٣): (وإذا كان نهر لرجل) كزيد (يجري) إلى بستان زيد أو أرضه لكنه جار (في أرض غيره) كعمرو (فأراد صاحب الأرض) أي: العمرو (أن لا يجري النهر) لزيد (في أرضه) بحيث ادعى أن النهر لي فلي أن لا أجريه [فقال زيد: بل هو لي] فتنازعا في أنه من ذا الذي يملكه يقول كل منهما أنه لي، دفع القضية إلى القاضي (ترك) القاضي تلك النهر (على حاله) أي: جارياً مملوكاً لزيد مقضياً له؛ (لأنه) زيد (مستعمل له) أي: النهر (بإجراء ماءه) إلى بستانه أو أرضه وليس للعمرو فيه شيء إلا ومتعلق بملكه والاتصال به فالزيد مستعمل والعمرو متعلق (فعند الاختلاف) في أنه من يملكه يدعيه كل منهما (يكون القول

(١) في "الهداية": (وتصح دعوى الشرب بغير أرض استحساناً وإذا كان نهر لرجل يجري في أرض غيره فأراد صاحب الأرض أن لا يجري النهر في أرضه ترك على حاله) لأنه مستعمل له بإجراء مائه فعند الاختلاف يكون القول قوله فإن لم يكن في يده ولم يكن جارياً فعليه البيّنة أن هذا النهر له أو أنه قد كان مجراه له في هذا النهر يسوقه إلى أرضه ليسقيها فيقضى له لإثباته بالحجة ملكاً له أو حقاً مستحقاً فيه وعلى هذا المصنّف في نهر أو على سطح أو الميزاب أو الممشى في دار غيره فحكم الاختلاف فيها نظيره في الشرب. ملتقطاً.

(٢) "البداية"، كتاب إحياء الموات، فصل في الدعوى والاختلاف والتصرف فيه،

١٧/٩. [آخرين ص ٤٧٢]

(٣) المرجع السابق.

قوله)* أي: الزيد فإنَّ القول في هذه الصورة للمستعمل كما إذا تنازعا في فرس، أحدهما راكبه ومستعمل له وثانيهما متعلق بلجامه يقضى بالفرس للراكب المستعمل كما مر^(١).

[٧٨١] قوله: مستحقاً فيه وعلى هذا^(٢): رجل له مجرى ماء إلى بستانه في بستان غيره أو مجرى ميزاب في دار قوم أو ممشى في دار قوم قد كان يأخذ إلى منزله فقال صاحب البستان أو الدار: لا أدعك لتجري الماء إلى بستانك ولا أدعك تمشي في داري وقال صاحب البستان والميزاب والممشى: إنه حق لي فإن كان الماء يجري إلى بستانه وقت المنازعة أو كان ماشياً في داره وقت المنازعة فالقول قول صاحب البستان؛ لأنَّ صاحب البستان مستعمل له والآخر متعلق؛ لأنَّ ملكه متصل به فيقضى بذلك للمستعمل إلا أن يقيم الآخر بيّنة على ما ادّعى وإن لم يكن الماء جارياً ولا كان ماشياً فيها وقت المنازعة فالقول قول صاحب الدار؛ لأنَّ صاحب البستان غير مستعمل.

[٧٨٢] قوله: المصب^(٣): المصب في النهر يقال له في الهندية: گول.

[٧٨٣] قوله: المصب في نهر^(٤): يعني: موضع اجتماع ما يفضل من

الماء.

♣ ما بين القوسين عبارة "البداية" و"الهداية".

(١) انظر "الهداية"، كتاب الدعوى، باب ما يدعيه الرجلان، فصل في التنازع بالأيدي

٢٦٣/٧.

(٢) "الهداية"، فصل في الدعوى والاختلاف... إلخ، ١٨/٩. [آخرين ص ٤٧٤]

(٣) المرجع السابق.

(٤) المرجع السابق.

[٧٨٤] قوله: أو على سطح^(١): يجري ما سطح زيد على سطح العمرو فذلك المجري يقوله: "المصب".

[٧٨٥] قوله: ^(٢) والدالية والسانية^(٣): دالية: تنه دراز كه درسر آن يك طرف رسن از برگ خرما ومانند آن بندند ودر طرف ديگر دلو وونحو آن بسته بدان آياشنى نمايند. "منتهى الأرب"^(٤). سانية: بريا كردن دولا ب وآب كشيدن بشتريگاؤ بمنزلة بريا كردن آسياسست. ترجمه فارسي. جسر: بالفتح پل وبدين معنى بكسر نيز آمده. "منتخب اللغات"^(٥) قنطرة: بالفتح نيك بستن پل بزرگ وبناى بلند. "منتخب اللغات"^(٦)

[٧٨٦] قوله: بمنزلة طريق خاص^(٧): فليس لأحد منهم أن يبنى ولا يفتح باباً فيه من دار أخرى ولا يسيل فيه ماء ولا يشرع فيه ميزاباً ولا كنيفاً.

(١) "الهداية"، فصل في الدعوى والاختلاف... إلخ، ١٨/٩. [آخرين ص ٤٧٤]

(٢) في "الهداية": ومعنى الضرر بالنهر ما يئنه من كسر صفته وبالماء أن يتغير عن سنته الذي كان يجري عليه والدالية والسانية نظير الرحي ولا يتخذ عليه جسراً ولا قنطرة بمنزلة طريق خاص بين قوم.

(٣) "الهداية"، فصل في الدعوى والاختلاف... إلخ، ١٨/٩. [آخرين ص ٤٧٤]

(٤) "منتهى الأرب"، باب الدال، ٥٠/٢.

(٥) "منتخب اللغات"، (فارسي)، باب الجيم مع الراء، ص ١٩٨: للشيوخ الفاضل،

الحكيم، غياث الدين بن جلال الدين، الصديقي، الرامفوري، (ت ١٢٦١هـ).

(٦) [إيضاح المكنون، ١٥١/٢ و ٥٦٩ و "نزهة الخواطر"، ٤٠٢/٧].

(٧) "منتخب اللغات"، باب القاف مع التاء، ص ٥٣٢.

(٧) "الهداية"، فصل في الدعوى والاختلاف... إلخ، ١٩/٩. [آخرين ص ٤٧٤]

[٧٨٧] قوله: ^(١) وكذا إذا كانت القسمة بالكوى ^(٢):

يمنع من توسيع الكوة.

[٧٨٨] قوله: وكذا إذا أراد ^(٣): نهر على فمه كوة (أراد) صاحب الكوة (أن يؤخرها عن فم النهر فيجعلها) في العمق (في أربعة أذرع) مثلاً ليحيى الماء ويجتمع في هذا الأرض (فيزداد) قهر الماء زيادة كوة موضع دخول*.

[٧٨٩] قوله: بخلاف ما إذا أراد أن يسفل ^(٤): صورته أنه كان الماء في النهر في أعلى الفم ثم لما قل وضعف جريانه جعلها في
[٧٩٠] قوله: ^(٥) تنشف بعض الماء ^(٦): أي: شراب بعضى خشك شده.

(١) في "الهداية": ويمنع من أن يوسع فم النهر؛ لأنه يكسر ضفة النهر ويزيد على مقدار حقه في أخذ الماء وكذا إذا كانت القسمة بالكوى وكذا إذا أراد أن يؤخرها عن فم النهر فيجعلها في أربعة أذرع منه لاحتباس الماء فيه فيزداد دخول الماء بخلاف ما إذا أراد أن يسفل كواه أو يرفعها حيث يكون له ذلك في الصحيح.

(٢) "الهداية"، فصل في الدعوى والاختلاف... إلخ، ٩/ ١٩. [آخرين ص ٤٧٥]

(٣) المرجع السابق.

♣ في المخطوط هكذا: نهر زيادة كوة من نهر الله، والله تعالى أعلم.

(٤) "الهداية"، فصل في الدعوى والاختلاف... إلخ، ٩/ ١٩. [آخرين ص ٤٧٥]

(٥) في "الهداية": (وكذا إذا أراد أن يسوق شربه في أرضه الأولى حتى ينتهي إلى هذه الأرض الأخرى) لأنه يستوفي زيادة على حقه؛ إذ الأرض الأولى تنشف بعض الماء قبل أن تسقى الأرض الأخرى وهو نظير طريق مشترك أراد أحدهم أن يفتح فيه باباً إلى دار أخرى ساكنها غير ساكن هذه الدار التي يفتحها في هذا الطريق.

(٦) "الهداية"، فصل في الدعوى والاختلاف... إلخ، ٩/ ١٩. [آخرين ص ٤٧٥]

يجفّ الماء في الأرض.

[٧٩١] قوله: إلى دار أخرى ساكنها^(١): هذا القيد لإتمام النظر فإنه كما أنّ هناك شيثان: أحدهما له شرب والآخر ليس له الشرب كذلك يجب في النظر أي: ويكون أصلاً: أحدهما له طريق والآخر [لا فإن] قلت: تغائر الأرضين

قلت: الطريق ليس للدار ولآ وجب للدار [الكبرى] طريق أكبر و[الصغرى] أصغر كما في الأرض [الكبرى] شربه أكبر و[الصغرى] أصغر بل الطريق للمالك فيجب لإتمام النظر تغائرها فتأمل فيه. [٧٩٢] قوله: ^(٢) [لم يكن عليه ضمانها]*: بقيمة نَزَّ الأرض أي: ... زائد*.

(١) "الهداية"، كتاب إحياء الموات، فصل في الدعوى والاختلاف... إلخ، ٢٠/٩. [آخرين ص ٤٧٥]

(٢) في "البداية": وإذا سقى الرجل أرضه أو مخرها ماء فسال من مائها في أرض رجل فغرقها أو نزلت أرض جاره من هذا الماء لم يكن عليه ضمانها.

♣ البداية"، كتاب إحياء الموات، فصل في الدعوى والاختلاف... إلخ، ٢١/٩. [آخرين ص ٤٧٦]

♣ عبارة المخطوط هكذا: *بغير نزل الماء من الأرض نزلت الأرض عليه* والله تعالى أعلم.

كتاب الأشربة

[٧٩٣] قوله: ^(١) [ولأنه مشتق من مخامرة العقل]*:

أقول: "القاموس" معروف بذكر المجاز وسوقه مساق الموضوع له وقد عيب عليه هذا كثيراً ^(٢).

[٧٩٤] قوله: والحديث الأول ^(٣): "والحديث الأول" لم أجده في شيء

(١) في "الهداية": (الأشربة المحرمة أربعة: الخمر وهي عصير العنب إذا غلى واشتد وقذف بالزبد، والعصير إذا طبخ حتى يذهب أقل من ثلثيه) أما الخمر فالكلام فيها في عشرة مواضع: أحدها في بيان مائيتها وهي النية من ماء العنب إذا صار مسكراً وهذا عندنا وهو المعروف عند أهل اللغة وأهل العلم وقال بعض الناس: هو اسم لكل مسكر لقوله عليه السلام: ((كل مسكر خمر)) وقوله عليه السلام: ((الخمر من هاتين الشجرتين)) وأشار إلى الكرمة والنخلة؛ ولأنه مشتق من مخامرة العقل وهو موجود في كل مسكر، ولنا أنه اسم خاص بإطباق أهل اللغة فيما ذكرناه ولهذا اشتهر استعماله فيه وفي غيره غيره؛ ولأن حرمة الخمر قطعية وهي في غيرها ظنية، وإنما سمي خمرًا لتخمره لا لمخامرته العقل على أن ما ذكرتم لا ينافي كون الاسم خاصاً فيه؛ فإن النجم مشتق من النجوم وهو الظهور ثم هو اسم خاص للنجم المعروف لا لكل ما ظهر، وهذا كثير النظير، والحديث الأول طعن فيه يحيى بن معين رحمه الله، والثاني أريد به بيان الحكم؛ إذ هو اللائق بمنصب الرسالة. ملتقطاً.

❁ "الهداية"، كتاب الأشربة، ٩/٢٣. [آخرين ص ٤٧٧]

(٢) انظر "القول المانوس في صفات القاموس"، الصفة الثالثة والثلاثون، ص ٣٠٧.

(٣) "الهداية"، كتاب الأشربة، ٩/٢٥. [آخرين ص ٤٧٧]

من كتب الحديث. "تخرج زيلعي"^(١)، طعن فيه يحيى بن معين رحمه الله، روي عن يحيى بن معين رحمه الله أنه قال: الأحاديث الثلاثة ليست بثابتة عن رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم أحدها: قوله عليه السلام: "لا نكاح إلا بولي وشاهدي عدل" والثاني: "من مس ذكره فليتوضأ" والثالث: "كل مسكر خمر" وكان يحيى بن معين إماماً حافظاً متقناً، قال أحمد بن حنبل رحمه الله: كل حديث لا يعرفه يحيى بن معين فليس بحديث. "غاية"^(٢)

[٧٩٥] قوله: والثاني أريد به بيان الحكم^(٣): "والثاني" وهو قوله: عن ((الخمر من هاتين الشجرتين)) "أريد به بيان الحكم" وهو الحرمة؛ لأن [نقيع التمر حرام لا بيان] الحقيقة؛ لأن النبي صلى الله عليه وسلم مبعوث لبيان الأحكام لا لبيان الحقائق [بأن يقول: هذا حجر وهذا شجر]؛ لأن كل واحد يعلم ذلك من أحاد الناس. "غاية البيان"^(٤)

[٧٩٦] قوله: ^(٥) به يتميز^(٦): أي: بقذف الزبد يتميز الصافي من الكدر؛

(١) "نصب الراية"، كتاب الأشربة، ٣/٥.

(٢) انظر "العناية"، كتاب الأشربة، ٩/٢٥-٢٦، تحت قول "الهداية": والحديث الأول.

(٣) "الهداية"، كتاب الأشربة، ٩/٢٦. [آخرين ص ٤٧٧]

(٤) "غاية البيان"، كتاب الأشربة، ٧/١٤٧.

(٥) في "الهداية": والثاني في حدّ ثبوت هذا الاسم وهذا الذي ذكره في الكتاب قول أبي حنيفة رحمه الله وعندهما إذا اشتد صار خمراً ولا يشترط القذف بالزبد لأن الاسم يثبت به وكذا المعنى المحرم وهو المؤثر في الفساد بالاشتداد ولأبي حنيفة رحمه الله أن الغليان بداية الشدة وكمالها بقذف الزبد وسكونه؛ إذ به يتميز الصافي من الكدر.

(٦) "الهداية"، كتاب الأشربة، ٩/٢٧. [آخرين ص ٤٧٧]

لأنَّ أسفله يصير أعلاه فيتميز رائقه من كدره. "عيني"^(١)
 [٧٩٧] قوله: ^(٢) لا يتعدى حكمه إلى سائر المسكرات^(٣): وهو حرمة
 القليل كالكثير.
 [٧٩٨] قوله: يعديه إليها^(٤): كالحذّ وحرمة البيع إلّا التكفير فإنّه ليس
 *

[٧٩٩] قوله: وتعليله لتعدية الاسم^(٥): فإنّه يثبت اسم الخمر لسائر
 الأشربة بمعنى المخامرة ثمّ يثبت حكم الخمر في سائر الأشربة فهذا
 تعليل لتعدية الاسم.

(١) "البنية"، كتاب الأشربة، ٣٤٨/١٢.

(٢) في "الهداية": فإنّه تعالى سمّاه رجسًا، والرّجس ما هو محرّم العين، وقد جاءت
 السنّة متواترة أنّ النبيّ عليه السلام حرّم الخمر، وعليه انعقد الإجماع؛ ولأنّ قليله
 يدعو إلى كثيره ثمّ هو غير معلول عندنا حتّى لا يتعدّى حكمه إلى سائر المسكرات
 والشافعي رحمه الله يعدّيه إليها وهذا بعيد؛ لأنّه خلاف السنّة المشهورة وتعليله
 لتعدية الاسم والتعليل في الأحكام لا في الأسماء، واختلفوا في سقوط ماليّتها
 والأصحّ أنّه مال؛ لأنّ الطباع تميل إليها وتضنّ بها، ومن كان له على مسلم دين
 فأوفاه ثمن خمر لا يحلّ له أن يأخذه ولا للمديون أن يؤدّيه؛ لأنّه ثمن بيع باطل
 وهو غصب في يده أو أمانة على حسب ما اختلفوا فيه كما في بيع الميتة. ملقطًا.

(٣) "الهداية"، كتاب الأشربة، ٢٨/٩. [آخرين ص ٤٧٨]

(٤) المرجع السابق.

✽ عبارة المخطوط هكذا: ^{سبب نفيها} ولم نفز عليها، والله تعالى أعلم.

(٥) "الهداية"، كتاب الأشربة، ٢٨/٩. [آخرين ص ٤٧٨]

[٨٠٠] قوله: والتعليل في الأحكام لا في الأسماء^(١): لأن وضع اللغة ليس بقياس وأنه توقيفي. "كفاية"^(٢)

[٨٠١] قوله: والأصح أنه مال^(٣): فيكون البيع فاسداً لا باطلاً حتى يملك بالقبض.

[٨٠٢] قوله: لأنه ثمن بيع باطل^(٤): لأن الإفراز لو ثبت بدين كان البيع باطلاً.

[٨٠٣] قوله: كما في بيع الميتة^(٥): اختلف في ثمنه هل يكون غصباً وهو [الأصح] أم أمانة؟

[٨٠٤] قوله: ^(٦) [جواز تخليها]*: التخليل: سرقة كردن شراب بنمك وغيره اندوختن كه سكرش زائل شود. لكاتبه

[٨٠٥] قوله: ^(٧) ويسمى الباذق^(٨): الباذق بكسر الذال وفتحها: ما

(١) "الهداية"، كتاب الأشربة، ٢٨/٩. [آخرين ص ٤٧٨]

(٢) انظر "الكفاية"، كتاب الأشربة، ٢٨/٩، تحت قول "الهداية": ثم هو غير معلول.

(٣) "الهداية"، كتاب الأشربة، ٢٩/٩. [آخرين ص ٤٧٨]

(٤) المرجع السابق.

(٥) المرجع السابق.

(٦) في "الهداية": أما الخمر فالكلام فيها في عشرة مواضع، والعاشر: جواز تخليها. ملتقطاً.

* "الهداية"، كتاب الأشربة، ٢٩/٩. [آخرين ص ٤٧٨]

(٧) في "الهداية": وأما العصير إذا طبخ حتى يذهب أقل من ثلثيه وهو المطبوخ أدنى طبخة ويسمى الباذق والمنصف وهو ما ذهب نصفه بالطبخ فكل ذلك حرام عندنا.

(٨) "الهداية"، كتاب الأشربة، ٢٩/٩. [آخرين ص ٤٧٩]

طبخ من عصير العنب أدنى طبخة فصار شديداً. "قاموس"^(١)
 الباذق من عصير العنب: ما طبخ أدنى طبخة فصار شديداً. ١٢ "مغرب"^(٢)
 [٨٠٦] قوله: والمنصّف^(٣): قوله: (والمنصّف) مرفوع لا غير، معطوف
 على المطبوخ في قوله: (وهو المطبوخ أدنى طبخة) والمعنى أنّ العصير
 المطبوخ الذهاب أقلّ من ثلثيه على قسمين أحدهما: المطبوخ أدنى طبخة
 وهو المسمّى بـ"الباذق" والآخر: المنصّف وهو ما ذهب نصفه بالطبخ وكلّ
 واحد منهما حرام عندنا والطلاء عام للباذق والمنصّف. "نتائج الأفكار"^(٤)
 [٨٠٧] قوله: ^(٥) الرطب فهو حرام مكروه^(٦): قوله: (فهو حرام
 مكروه) إشارة إلى أنّ حرمة نقيع التمر ليست كحرمة الخمر؛ لأنّ حرمة
 الخمر قطعية قويّة وهذه اجتهادية ضعيفة. "غاية"^(٧)

(١) "القاموس" = "القاموس المحيط والقابوس الوسيط"، باب القاف، فصل الباء،
 ٢٨٥ / ٣: للإمام مجد الدين أبي طاهر محمد بن يعقوب الفيروز آبادي، الشيرازي،
 (ت ٨١٧هـ). ("كشف الظنون"، ١٣٠٦ / ٢، ١٥٣٦).

(٢) "المغرب"، باب الباء، الباء مع الذال، ٦٤ / ١.

(٣) "الهداية"، كتاب الأشربة، ٢٩ / ٩. [آخرين ص ٤٧٩]

(٤) انظر "نتائج الأفكار"، كتاب الأشربة، ٣٠ / ٩، تحت قول "الهداية": والمنصّف
 وهو... إلخ. ملتقطاً.

(٥) في "الهداية": وأما نقيع التمر وهو السكر وهو النّيء من ماء التمر أي: الرطب فهو
 حرام مكروه، وقال شريك بن عبد الله: إنه مباح لقوله تعالى: ﴿تَتَّخِذُونَ مِنْهُ سَكَرًا
 وَرِزْقًا حَسَنًا﴾ [النحل: ٦٧] امتنّ علينا به وهو بالمحرّم لا يتحقّق.

(٦) "الهداية"، كتاب الأشربة، ٣٠ - ٣١ / ٩. [آخرين ص ٤٧٩]

(٧) "غاية البيان"، كتاب الأشربة، ١٥٠ / ٧.

[٨٠٨] قوله: [وقال شريك بن عبد الله: إنه مباح] *:

وإليه مال الطحاوي^(١) من أئمتنا.

[٨٠٩] قوله: ^(٢) وأما نقيع الزبيب^(٣): وإنما قيد بنقيع الزبيب؛ لأن نبيذ الزبيب وهو الذي طبخ أدنى طبخة يحل شربه إلى سكر عند أبي حنيفة وأبي يوسف كالمثلث العنبي عندهما وعند الأوزاعي وشريك يباح نبيذ الزبيب وإنما يحرم القدح المسكر.

[٨١٠] قوله: إذا اشتد غلى^(٤): وقذف بالزبد على الخلاف.

[٨١١] قوله: ^(٥) لأنه مال متقوم^(٦): [قوله: لأنه مال متقوم فيه] نظر أما أولاً فلأنهم صرحوا بأن معنى تقوم المال إباحة الانتفاع به شرعاً

❁ "الهداية"، كتاب الأشربة، ٩ / ٣١. [آخرين ص ٤٧٩]

(١) "شرح معاني الآثار"، كتاب الأشربة، باب الخمر المحرمة ما هي، ٧ / ٤، تحت الحديث: ٦٢٩٤.

(٢) في "الهداية": وأما نقيع الزبيب وهو النبيء من ماء الزبيب فهو حرام إذا اشتد غلى إلا أن حرمة هذه الأشربة دون حرمة الخمر. ملتقطاً.

(٣) "الهداية"، كتاب الأشربة، ٩ / ٣١. [آخرين ص ٤٧٩]

(٤) المرجع السابق.

(٥) في "الهداية": ويجوز بيعها [أي: نقيع الزبيب] ويضمن متلفها عند أبي حنيفة خلافاً لهما فيهما؛ لأنه مال متقوم وما شهدت دلالة قطعية بسقوط تقومها بخلاف الخمر غير أن عنده يجب قيمتها لا مثلها على ما عرف ولا ينتفع بها بوجه من الوجوه؛ لأنها محرمة، وعن أبي يوسف أنه يجوز بيعها إذا كان الذاهب بالطبخ أكثر من النصف دون الثلثين.

(٦) "الهداية"، كتاب الأشربة، ٩ / ٣١. [آخرين ص ٤٧٩]

وسيجيء التصريح عن قريب بأن هذه الأشربة ممّا لا ينتفع به بوجه من الوجوه فكيف يتصوّر التقوم فيها؟ وأما ثانياً فلأنّ الدلالة القطعية إنّما تعتبر في حقّ وجوب الاعتقاد دون وجوب العمل وما نحن فيه من العمليات فينبغي أن يكتفى فيه بمجرد غلبة الظنّ.

[٨١٢] قوله: يجب قيمتها لا مثلها على ما عرف^(١): أي: أنّ [المسلم]

ممنوع عن التصرف في الحرام فلا يكون مأموراً بإعطاء المثل. ١٢

[٨١٣] قوله: ^(٢) قالوا^(٣): أي: فخر الإسلام وغيره في شروح "الجامع

الصغير"^(٤).

[٨١٤] قوله: وإن سكر منه^(٥): أي: إذا شرب منه ما يغلب على ظنه

(١) "الهداية"، كتاب الأشربة، ٣١/٩ - ٣٢. [آخرين ص ٤٧٩]

(٢) في "الهداية": (الأشربة المحرّمة أربعة: الخمر وهي عصير العنب إذا غلى واشتدّ وقذف بالزبد والعصير إذا طبخ حتّى يذهب أقل من ثلثيه ونقيع التمر ونقيع الزبيب إذا اشتدّ وغلى وقال في "الجامع الصغير": وما سوى ذلك من الأشربة فلا بأس به) قالوا: هذا الجواب على هذا العموم والبيان لا يوجد في غيره، وهو نصّ على أنّ ما يتخذ من الحنطة والشعير والعسل والنّرة حلال عند أبي حنيفة ولا يحدّ شاربه عنده وإن سكر منه ولا يقع طلاق السكران منه بمنزلة النائم ومن ذهب عقله بالبنج ولبن الرماك، وعن محمد: أنّه حرام ويحدّ شاربه ويقع طلاقه إذا سكر منه كما في سائر الأشربة المحرّمة. ملتقطاً.

(٣) "البداية"، كتاب الأشربة، ٣٢/٩. [آخرين ص ٤٧٩ - ٤٨٠]

(٤) "شرح جامع صغير" لقاضي خان، كتاب الأشربة، ١٦٣/٢.

(٥) "الهداية"، كتاب الأشربة، ٣٢/٩. [آخرين ص ٤٨٠]

أنّه لا يسكر من غير لهو ولا طرب كما يأتي^(١) في نبذ التمر والزبيب إذا طبخا أدنى طبخة فهو حلال عند أبي حنيفة وإن قصد السكر واللهو فحرام بالاتفاق كما مرّ^(٢) لكن لا حدّ عنده؛ لأنّ له أن يقول: شربت بقصد يحلّ فاتفق إن أسكر.

[٨١٥] قوله: ولا يقع طلاق السكران منه بمنزلة النائم^(٣): الأصل فيه أنّ السكران من المحرّم كان القياس يقتضي أن لا يقع طلاقه كالنائم فإنّه ما الفرق بينهما بل هو أزيد منه ثم اعتبروا طلاقه وعتاقه عتاقاً عليه فلمّا لم يكن هذه الأشربة حراماً فلم العتاب فأجري على أصل ما اقتضاه القياس. لكاتبه

[٨١٦] قوله: ومن ذهب عقله بالبنج^(٤): قال شيخ الإسلام خواهر زاده في "شرحه": أكل قليل سقمونيا والبنج مباح للتداوي وما زاد على ذلك إذا يقتل أو يذهب العقل حرام. "غاية البيان"^(٥)

[٨١٧] قوله: ولبن الرماك^(٦): ولبن الرماك قلت: الذي يفعله ترك مصر من لبن الرماك ينبغي أن يكون حراماً؛ لأنّهم يأخذون اللبن الخالص من الرمكة ويتركون أياماً حتّى يشتدّ جداً ويخلطون به السكر ويشربونه

(١) انظر "الهداية"، كتاب الأشربة، ٣٣/٩.

(٢) انظر "الهداية"، كتاب الأشربة، ٣١/٩.

(٣) "الهداية"، كتاب الأشربة، ٣٢/٩. [آخرين ص ٤٨٠]

(٤) "الهداية"، كتاب الأشربة، ٣٢/٩. [آخرين ص ٤٨٠]

(٥) "غاية البيان"، كتاب الأشربة، ١٥١/٧.

(٦) "الهداية"، كتاب الأشربة، ٣٢/٩. [آخرين ص ٤٨٠]

للهو والطرب ويسكرون منه كما يسكر أحدنا من غيره من المسكرات وربما يضيفون إليه أشياء آخر ويسكرون منه كالخمر. "عيني"^(١)

[٨١٨] قوله: وعن محمد [رحمه الله]^(٢): والفتوى على قول محمد رحمه الله تعالى كذا ذكره الإمام المحبوبي^(٣).

[٨١٩] قوله:^(٤) (ثم رجع إلى قول أبي حنيفة)^(٥): يعني: قال مثل ما قال أبو حنيفة رحمه الله في نبذ التمر والزبيب إذا طبخ أدنى طبخة يحل شربه إلى السكر.

[٨٢٠] قوله: يروى عن ابن عباس رضي الله عنهما^(٦): روي عن ابن

(١) "البنية"، كتاب الأشربة، ٣٧١/١٢.

(٢) "الهداية"، كتاب الأشربة، ٣٢/٩. [آخرين ص ٤٨٠]

(٣) انظر "الكفاية"، كتاب الأشربة، ٣٢/٩.

(٤) في "الهداية": (وكان أبو يوسف يقول: ما كان من الأشربة يبقى بعد ما يبلغ عشرة أيام ولا يفسد فإني أكرهه ثم رجع إلى قول أبي حنيفة) وقوله الأول مثل قول محمد أن كل مسكر حرام إلا أنه تفرد بهذا الشرط ومعنى قوله: "يلغى" ويشتد ومعنى قوله: "ولا يفسد" لا يحمض ووجهه أن بقاء هذه المدة من غير أن يحمض دلالة قوته وشدة فكان آية حرمة ومثل ذلك مروي عن ابن عباس رضي الله عنهما، وأبو حنيفة يعتبر حقيقة الشدة على الحد الذي ذكرناه فيما يحرم أصل شربه وفيما يحرم السكر منه على ما نذكره إن شاء الله تعالى، وأبو يوسف رجع إلى قول أبي حنيفة فلم يحرم كل مسكر ورجع عن هذا الشرط أيضاً.

(٥) "البداية"، كتاب الأشربة، ٣٢/٩. [آخرين ص ٤٨٠]

(٦) المرجع السابق.

عبّاس رضي الله تعالى عنه أنّه قال: كلّ نبيذ يفسد عند إبتانه فلا بأس به وكلّ نبيذ يزداد جودة على طول الترك بعد إبتانه فلا خير فيه فالإبتان عندهم عشرة يريد أنّ كلّ نبيذ يفسد أي: يحمض عند إبتانه فلا بأس بشربه؛ لأنّه قبل إبتانه كان حلوّاً وعند إبتانه صار خلافاً ما إذا لم يحمض عند إبتانه ولكن غلى واشتدّ وزاد مرارة لا يحلّ شربه عندهم.

[٨٢١] قوله: على الحدّ الذي ذكرناه^(١): وهو الغليان والشدة والقذف بالزبد فيما يحرم أصل شربه وهو الخمر وفيما يحرم السكر منه وهو نبيذ التمر والزبيب إذا طبخ كلّ واحد منهما أدنى طبخة يعني: كما أنّ الخمر لا يثبت إلّا وأن يثبت على هذا الحدّ من الغليان والاشتداد والقذف بالزبد كذلك لا يثبت كون السكر من هذين الشرايين حراماً إلّا بثبوت هذا الحدّ فيهما وهو الغليان والاشتداد والقذف بالزبد. "كفاية"^(٢)

[٨٢٢] قوله: ^(٣) (وقال في "المختصر")^(٤): أي: "مختصر القدوري"

(١) "الهداية"، كتاب الأشربة، ٩/٣٣. [آخرين ص ٤٨٠]

(٢) انظر "الكفاية"، كتاب الأشربة، ٩/٣٣، تحت قول "الهداية": وأبو حنيفة يعتبر حقيقة الشدة... إلخ.

(٣) في "الهداية": (وقال في "المختصر": ونبيذ التمر والزبيب إذا طبخ كلّ واحد منهما أدنى طبخة حلال وإن اشتدّ إذا شرب منه ما يغلب على ظنه أنّه لا يسكره من غير لهو ولا طرب ولا بأس بالخليطين) وما روي أنّه عليه السلام نهى عن الجمع بين التمر والزبيب، والزبيب والرطب، والرطب والبسر، محمول على حالة الشدة وكان ذلك في الابتداء. ملتقطاً.

(٤) "البداية"، كتاب الأشربة، ٩/٣٣. [آخرين ص ٤٨٠]

وهو عطف على قوله في أول كتاب الأشربة، قال: الأشربة المحرمة أربعة. "غاية البيان"^(١).

أقول: لا حاجة إلى هذا التكلف ممّا لا يخفى فافهم.

[٨٢٣] قوله: (ولا بأس بالخليطين)^(٢): وهو عبارة عن نقيع التمر ونقيع الزبيب يخلطان فيطبخ بعد ذلك أدنى طبخة ويترك إلى أن يغلي ويشتد.

[٨٢٤] قوله: محمول على حالة الشدة^(٣):

أي: على العسرة والقحط حيث كره للأغنياء الجمع بين النعمتين بل المستحب أن يأكل أحدهما ويؤثر بالآخر على جاره حتى لا يشبع هو وجاره جائع وما روينا من الإباحة محمول على حالة السعة بين الناس حيث أباح الجمع بين النعمتين هكذا روي عن إبراهيم النخعي رحمه الله كذا في "مبسوط شيخ الإسلام" [رحمه الله].
"كفاية"^(٤).

(١) "غاية البيان"، كتاب الأشربة، ٧/ ١٥١-١٥٢.

(٢) "البداية"، كتاب الأشربة، ٩/ ٣٣. [آخرين ص ٤٨٠]

(٣) "الهداية"، كتاب الأشربة، ٩/ ٣٣. [آخرين ص ٤٨١]

(٤) انظر "الكفاية"، كتاب الأشربة، ٩/ ٣٣-٣٤، تحت قول "الهداية": محمول على حالة الشدة.

[٨٢٥] قوله: ^(١) والإصلاح مباح ^(٢): ناظر إلى قول الشافعي: (يكره التخليل).
 [٨٢٦] قوله: وكذا الصالح للمصالح ^(٣): ناظر إلى قوله: (ولا يحل الخلّ الحاصل به).

(١) في "الهداية": (وإذا تخلّلت الخمر حلّت سواء صارت خلّاً بنفسها أو بشيء يطرح فيها ولا يكره تخليلها) وقال الشافعي: يكره التخليل ولا يحلّ الخلّ الحاصل به، له أنّ في التخليل اقتراباً من الخمر على وجه التموّل والأمر بالاجتناب ينافيه، ولنا قوله عليه السلام: ((نعم الإدام الخلّ)) من غير فصل وقوله عليه السلام: ((خير خلّكم خلّ خمركم)) ولأنّ بالتخليل يزول الوصف المفسد وتثبت صفة الصلاح، والإصلاح مباح، وكذا الصالح للمصالح اعتباراً بالمتخلّل بنفسه وبالذباغ والاقتراب لإعدام الفساد فأشبهه الإراقة. ملقطاً.

(٢) "الهداية"، كتاب الأشربة، ٣٩/٩. [آخرين ص ٤٨٣]

(٣) المرجع السابق.

فصل في طبخ العصير

[٨٢٧] قوله: ^(١) بيانه عشرة أرطال عصير طبخ ^(٢):

أقول: وحاصله أن تنظر إلى ثلثي الكل وكان في مسألتنا ٦، $\frac{2}{3}$ ثم تنظر إلى الذهاب وهو واحد فبقي للذهاب ٥، $\frac{2}{3}$ وهذا كان به ينبغي ذهابه من ٩ إلا أنه أهرق هاهنا ٣ فبقيت ٦ فتتأمل أن النسبة التي لـ ٥، $\frac{2}{3}$ إلى ٩ حاصلة لأي عدد إلى الباقي بعد الإهراق وهو ٦ يحصل الجواب بالأربعة المتناسبة ٢، $\frac{2}{9}$ والله تعالى أعلم.

(١) في "الهداية": الأصل أن ما ذهب بغليانه بالنار وقذفه بالزبد يجعل كأن لم يكن ويعتبر ذهاب ثلثي ما بقي ليحل الثلث الباقي، بيانه عشرة أرطال عصير طبخ حتى ذهب رطل ثم أهرق منه ثلاثة أرطال تأخذ ثلث العصير كله وهو ثلاثة وثلث وتضربه فيما بقي بعد المنصب وهو ستة فيكون عشرين ثم تقسم العشرين على ما بقي بعد ما ذهب بالطبخ منه قبل أن ينصب منه شيء وذلك تسعة فيخرج لكل جزء من ذلك اثنان وتسعان فعرفت أن الحلال فيما بقي منه رطلان وتسعان. ملتقطاً.

(٢) "الهداية"، كتاب الأشربة، فصل في طبخ العصير، ٤١/٩. [آخرين ص ٤٨٥]

كتاب الصيد

فصل في الجوارح

- [٨٢٨] قوله: ^(١) صاد صيوداً^(٢): ولو أنه صاد صيوداً من هذه*.
- [٨٢٩] قوله: بأن كان في المفازة^(٣): يعني: لم يأخذه الصائد بعد.
- "كفاية"^(٤)
- [٨٣٠] قوله: لأن الحرفة قد تنسى^(٥): أو قد يشتد عليه الجوع فيأكل

(١) في "الهداية": (ويجوز الاصطياد بالكلب المعلم والفهد والبازي وسائر الجوارح المعلمة وفي "الجامع الصغير": وكل شيء علمته من ذي ناب من السباع وذي مخلب من الطيور فلا بأس بصيده، ولا خير فيما سوى ذلك إلا أن تدرك ذكاته ولو أنه صاد صيوداً ولم يأكل منها ثم أكل من صيد لا يؤكل هذا الصيد؛ لأنه علامة الجهل ولا ما يصيده بعده حتى يصير معلماً على اختلاف الروايات كما بيناها في الابتداء، وأما الصيد التي أخذها من قبل فما أكل منها لا تظهر الحرمة فيه لانعدام المحلية وما ليس بمحرز بأن كان في المفازة بأن لم يظفر صاحبه بعد تثبت الحرمة فيه بالاتفاق وما هو محرز في بيته يحرم عنده خلافاً لهما، هما يقولان: إن الأكل ليس يدل على الجهل فيما تقدم؛ لأن الحرفة قد تنسى. ملتقطاً.

(٢) "البداية"، كتاب الصيد، فصل في الجوارح، ٤٩/٩. [آخرين ص ٤٨٨]

✽ هكذا في المخطوط ولم نغز على فهمه، والله تعالى أعلم.

(٣) "الهداية"، كتاب الصيد، فصل في الجوارح، ٥٠/٩. [آخرين ص ٤٨٨]

(٤) انظر "الكفاية"، فصل في الجوارح، ٥٠/٩، تحت قول "الهداية": بأن كان في المفازة. بتصرف.

(٥) "الهداية"، كتاب الصيد، فصل في الجوارح، ٥٠/٩. [آخرين ص ٤٨٨]

مع علمه. "زيلعي"^(١).

[٨٣١] قوله: إذا افترس^(٢): استخوان گردن شكستن. "م"^(٣)

[٨٣٢] قوله: ^(٤) وهذا إذا تمكّن من ذبحه^(٥): أي: وجوب التذكية

(١) "التبيين"، كتاب الصيد، ١١٦/٧.

(٢) "الهداية"، كتاب الصيد، فصل في الجوارح، ٥١/٩. [آخرين ص ٤٨٩]

(٣) "منتخب اللغات"، باب الألف مع السين، ص ٥٥.

(٤) في "الهداية": (وإن أدرك المرسل الصيد حيّاً وجب عليه أن يذكيه، وإن ترك تذكيته حتى مات لم يؤكل وكذا البازي والسهم)؛ لأنه قدر على الأصل قبل حصول المقصود بالبدل؛ إذ المقصود هو الإباحة ولم تثبت قبل موته فبطل حكم البدل، وهذا إذا تمكّن من ذبحه أما إذا وقع في يده ولم يتمكّن من ذبحه وفيه من الحياة فوق ما يكون في المذبوح لم يؤكل في ظاهر الرواية وعن أبي حنيفة وأبي يوسف أنه يحلّ وهو قول الشافعي؛ لأنه لم يقدر على الأصل فصار كما إذا رأى الماء ولم يقدر على الاستعمال ووجه الظاهر أنه قدر اعتباره؛ لأنه ثبت يده على المذبوح وهو قائم مقام التمكّن من الذبح؛ إذ لا يمكن اعتباره؛ لأنه لا بدّ له من مدّة والناس يتفاوتون فيها على حسب تفاوتهم في الكياسة والهداية في أمر الذبح فأدير الحكم على ما ذكرنا بخلاف ما إذا بقي فيه من الحياة مثل ما يبقى في المذبوح؛ لأنه ميت حكماً، ألا ترى أنه لو وقع في الماء وهو بهذه الحالة لم يحرم كما إذا وقع وهو ميت والميت ليس بمذبوح وفصل بعضهم فيها تفصيلاً وهو أنه إن لم يتمكّن لفقد الآلة لم يؤكل، وإن لم يتمكّن بضيق الوقت لم يؤكل عندنا خلافاً للشافعي؛ لأنه إذا وقع في يده لم يبق صيداً فبطل حكم ذكاة الاضطرار وهذا إذا كان يتوهم بقاؤه أما إذا شقّ بطنه وأخرج ما فيه ثم وقع في يد صاحبه حلّ.

(٥) "الهداية"، كتاب الصيد، فصل في الجوارح، ٥٢/٩. [آخرين ص ٤٨٩]

مطلقاً سواء كانت فيه حياة بيّنة أو خفية.

[٨٣٣] قوله: وعن أبي حنيفة وأبي يوسف رحمهما الله أنه يحل^(١):

ظاهره ولو كان عدم التمكن لفقد الآلة لا مضيق الوقت.

[٨٣٤] قوله: والميت ليس بمذبح^(٢): ولم يتمكن من ذبحه؛ إذ فيه

الكلام.

[٨٣٥] قوله: وهذا إذا كان يتوهم بقاؤه^(٣): أي: عدم أكله وظاهر

الرواية مع عدم التمكن من ذبحه.

[٨٣٦] قوله: ^(٤) ما هو فوق حياة المذبوح^(٥): وقوله: "حياة المذبوح"

تكون غالباً بيّنة واضحة لورود الدم وشدة الاضطراب فكيف بفوقها حياة

خفية! والذي يجيء فيما إذا لم يتمكن عن الذبح وكلام المحشي هاهنا

في التمكن.

(١) "الهداية"، كتاب الصيد، فصل في الجوارح، ٥٢/٩. [آخرين ص ٤٨٩]

(٢) المرجع السابق.

(٣) المرجع السابق.

(٤) في "العناية": (قوله: وإن أدرك المرسل الصيد حيّاً وجب عليه... إلخ) المرسل إن

أدرك الصيد حيّاً فلا يخلو إما أن يتمكن من ذبحه أو لا، فإن تمكن من ذبحه ولم

يذبح حتى مات لم يؤكل سواء كانت الحياة فيه بيّنة أو خفية، وإن ذبح حلّ.

في "الحواشي السعدية": (قوله: أو خفية) أقول: المراد بالحياة الخفية هاهنا ما هو فوق

حياة المذبوح لا ما هو مثلها أو دونها وإلا لا تجب الذكاة كما يجيء.

(٥) "الحواشي السعدية"، كتاب الصيد، فصل في الجوارح، ٥٢/٩، تحت قول

"العناية": أو خفية.

[٨٣٧] قوله: ^(١) ولم يذبح حتى مات أكل ^(٢): أي: لعدم تمكنه؛ إذ هو الفرض وكان الأولى تركه؛ لأنه موهم أوهم العلامة السعدي ^(٣) خلاف المقصود.

(١) في "العناية": المرسل إن أدرك الصيد حيًّا فلا يخلو إمّا أن تمكن من ذبحه أو لا، فإن تمكن من ذبحه ولم يذبح حتى مات لم يؤكل سواء كانت الحياة فيه بيّنة أو خفية، وإن ذبح حلّ في قول أصحابنا جميعًا وكذلك حكم البازي والسهم، وذلك؛ لأنه قدر على الأصل قبل حصول المقصود بالبدل؛ لأنّ المقصود بالبدل إباحة الأكل ولم يثبت قبل موته والقدرة على الأصل قبل ذلك تبطل البدل وإن لم يتمكن من ذبحه لعدم الآلة أو ضيق الوقت فإمّا أن يكون فيه من الحياة فوق ما يكون في المذبوح أو لا فإن كان لم يؤكل في ظاهر الرواية، وعن أبي حنيفة وأبي يوسف أنّه يؤكل وهو قول الشافعي رحمه الله ووجه ظاهر الرواية أنّه إن لم يقدر حقيقة فقد قدر اعتباراً؛ لأنه ثبت يده على المذبوح وهو قائم مقام التمكّن من الذبح؛ إذ لا يمكن اعتباره أي: اعتبار التمكّن من الذبح؛ لأنه لا بدّ له من مدّة والناس يتفاوتون فيها على حسب تفاوتهم في الكياسة والهداية في أمر الذبح فمنهم من يتمكن في ساعة ومنهم من لا يتمكن في أكثر، وما كان كذلك لا يدار الحكم عليه لعدم انضباطه فأدير على ما ذكرناه من ثبوت اليد على المذبوح، وإن لم تكن الحياة فيه فوق ما تكون في المذبوح بل كانت بمقدار ما يكون فيه ولم يذبح حتى مات أكل؛ لأنه ميّت حكماً. ملتقطاً.

(٢) "العناية"، كتاب الصيد، فصل في الجوارح، ٥٢/٩، تحت قول "الهداية": وإن أدرك المرسل الصيد حيًّا... إلخ.

(٣) انظر "الحواشي السعدية"، كتاب الصيد، فصل في الجوارح، ٥٢/٩، تحت قول "العناية": أو خفية.

[٨٣٨] قوله: ^(١) ولم يدركه حلّ ^(٢): الأولى تركه كما علمت وكما فعل في "الهداية" ^(٣).

[٨٣٩] قوله: ^(٤) هذا الذي ذكرنا ^(٥): أي: أنه لا يؤكل عنده إذا شقّ بطنه وأخرج ما فيه. "عناية" ^(٦).

[٨٤٠] قوله: حلّ أكله عند أبي حنيفة [رحمه الله] ^(٧): أي: يحلّ عند أبي حنيفة رحمه الله بالذكاة. "كفاية" ^(٨).

(١) في "العناية": إذا شقّ الكلب المعلم بطنه وأخرج ما فيه ثم وقع في يد صاحبه ولم يدركه حلّ؛ لأنّ ما بقي اضطراب المذبوح فلا يعتبر.

(٢) "العناية"، كتاب الصيد، فصل في الجوارح، ٥٣/٩، تحت قول "الهداية": وهذا.

(٣) انظر "الهداية"، كتاب الصيد، فصل في الجوارح، ٥٣/٩.

(٤) في "الهداية": أمّا إذا شقّ بطنه وأخرج ما فيه ثم وقع في يد صاحبه حلّ؛ لأنّ ما بقي اضطراب المذبوح فلا يعتبر كما إذا وقعت شاة في الماء بعد ما ذبحت، وقيل هذا قولهما، أمّا عند أبي حنيفة فلا يؤكل أيضاً، هذا الذي ذكرنا إذا ترك التذكية فلو أنه ذكاه حلّ أكله عند أبي حنيفة وكذا المتردية والنطيحة والموقوذة والذي بقر الذئب بطنه وفيه حياة خفية أو بيّنة وعليه الفتوى لقوله تعالى: ﴿إِلَّا مَا ذَكَّيْتُمْ﴾ [المائدة: ٣] استثناء مطلقاً من غير فصل. ملتقطاً.

(٥) "الهداية"، كتاب الصيد، فصل في الجوارح، ٥٣/٩. [آخرين ص ٤٩٠]

(٦) انظر "العناية"، كتاب الصيد، فصل في الجوارح، ٥٣/٩، تحت قول "الهداية": هذا الذي ذكرنا.

(٧) "الهداية"، كتاب الصيد، فصل في الجوارح، ٥٣/٩. [آخرين ص ٤٩٠]

(٨) انظر "الكفاية"، كتاب الصيد، فصل في الجوارح، ٥٣/٩، تحت قول "الهداية": وكذا المتردية والنطيحة... إلخ.

- [٨٤١] قوله: وكذا المتردية^(١): المتردية التي تقع في البئر أو تسقط من الجبل ونحوه. المتردية هي التي تتردى من مكان عال أو في بئر فتموت والنطيحة هي التي تنطحها أخرى فتموت والموقوذة هي المقتولة بالخشب، قال قتادة: كانوا يضربونها بالعصا فإذا ماتت أكلوها. "معالم التنزيل"^(٢)
- [٨٤٢] قوله: والنطيحة^(٣): نطح: شاخ زدن گاؤ وگوسفند و امثال آن.
- [٨٤٣] قوله: والموقوذة^(٤): شاة وقيد گوسفند كشته بچوب.
- [٨٤٤] قوله: وعليه الفتوى^(٥): أي: على قول أبي حنيفة. "كفاية"^(٦)
- [٨٤٥] قوله: من غير فصل^(٧): أي: بين أن يكون للمذبوح حياة خفية أو بيّنة. "كفاية"^(٨)

(١) "الهداية"، كتاب الصيد، فصل في الجوارح، ٥٣/٩. [آخرين ص ٤٩٠]

(٢) "معالم التنزيل" = "تفسير البغوي"، المائدة، تحت الآية: ٣، ٦/٢: للإمام محيي السنة أبي محمد حسين بن مسعود الفراء البغوي الشافعي، (ت ٥١٦ هـ).
("كشف الظنون"، ٤٤٤/١، ١٧٢٦/٢، ملقطاً).

(٣) "الهداية"، كتاب الصيد، فصل في الجوارح، ٥٣/٩. [آخرين ص ٤٩٠]

(٤) المرجع السابق.

(٥) المرجع السابق.

(٦) انظر "الكفاية"، كتاب الصيد، فصل في الجوارح، ٥٣/٩، تحت قول "الهداية": وكذا المتردية والنطيحة... إلخ.

(٧) "الهداية"، كتاب الصيد، فصل في الجوارح، ٥٣/٩. [آخرين ص ٤٩٠]

(٨) انظر "الكفاية"، كتاب الصيد، فصل في الجوارح، ٥٣/٩، تحت قول "الهداية": وكذا المتردية والنطيحة... إلخ.

فصل في الرمي

[٨٤٦] قوله: ^(١) خَصَّ من ذلك الخنزير^(٢): أي: لو كان مسموع الحسّ خنزيراً فرمى فأصاب ظبياً لا تؤكل تلك الظبية.
[٨٤٧] قوله: (وإن تبين أنه حسّ آدمي)^(٣): بعد إن رمى فأصاب ظبياً مثلاً.

[٨٤٨] قوله: (ولو رمى إلى طائر فأصاب صيداً)^(٤): ولو علم أنّ الطائر غير وحشي لم يحل الصيد.
[٨٤٩] قوله: (ومرّ الطائر)^(٥): أي: لم يصب الطائر وقد كان رماه بل أصاب صيداً [كظبي] مثلاً.

(١) في "الهداية": (ومن سمع حسّاً ظنّه حسّ صيد فرماه أو أرسل كلباً أو بازياً عليه فأصاب صيداً ثمّ تبين أنّه حسّ صيد حلّ المصاب) أيّ صيد كان؛ لأنّه قصد الاصطياد، وعن أبي يوسف أنّه خَصَّ من ذلك الخنزير لتغليظ التحريم (وإنّ تبين أنّه حسّ آدمي أو حيوان أهلي لا يحلّ المصاب، ولو رمى إلى طائر فأصاب صيداً ومرّ الطائر ولا يدري وحشي هو أو غير وحشي حلّ الصيد). ملتقطاً.

(٢) "الهداية"، كتاب الصيد، فصل في الرمي، ٥٦/٩. [آخرين ص ٤٩٣]

(٣) "البداية"، كتاب الصيد، فصل في الرمي، ٥٧/٩. [آخرين ص ٤٩٣]

(٤) المرجع السابق.

(٥) المرجع السابق.

كتاب الرهن

[٨٥٠] قوله: (كتاب الرهن)^(١):

أقول: المناسبة بينه وبين كتاب الصيد أن بالصيد يحبس الحيوان المتوحش ويخرج عن حيز الامتناع لاستيفاء حق ثابت للإنسان فيه وهو الانتفاع بدليل قوله تعالى: ﴿هُوَ الَّذِي خَلَقَ لَكُمْ مَا فِي الْأَرْضِ جَمِيعًا﴾ [البقرة: ٢٩] لاستيفاء الحق بيد أن المحبوس بالصيد الصيد* بخلاف الرهن فأخر عنه.

[٨٥١] قوله: ^(٢) يكتفي فيه بالتخلية^(٣): أي: أراد بالتخلية رفع الموانع عن القبض. ١٢ "غاية البيان"^(٤)

[٨٥٢] قوله: ^(٥) (مفرغاً متميزاً تم العقد)^(٦): أي: لم يكن الرهن متصلاً بغيره اتصال خلقة كما لو رهن الثمر على رأس الشجر بدون الشجر؛ لأن المرهون متصل بغير المرهون خلقة فصار كالشائع. ١٢ "كفاية"^(٧)

(١) "البداية"، كتاب الرهن، ٩/ ٦٤. [آخرين ص ٥٠٠]

* في المخطوط هكذا: *فإنه لا ينبغي أن يبيد من الجبروت، فميد يبروت والله تعالى أعلم.*

(٢) في "الهداية": (الرهن ينعقد بالإيجاب والقبول ويتم بالقبض) ثم يكتفي فيه بالتخلية. ملتقطاً.

(٣) "الهداية"، كتاب الرهن، ٩/ ٦٩. [آخرين ص ٥٠٠]

(٤) "غاية البيان"، كتاب الرهن، ٧/ ١٧٨.

(٥) في "البداية": وإذا قبضه المرتهن محوزاً مفرغاً متميزاً تم العقد فيه.

(٦) "البداية"، كتاب الرهن، ٩/ ٧٠. [آخرين ص ٥٠٠]

(٧) انظر "الكفاية"، كتاب الرهن، ٩/ ٦٩-٧٠، تحت قول "الهداية": محوزاً.

[٨٥٣] قوله: ^(١) وفارقتك ^(٢): وفارقت المحبوبة إياك أيتهما النفس (برهن لا فكاك) خلاص (له) وذلك الرهن (يوم الوداع فأمسى) صار (الرهن قد غلقا) صار مملوكاً [بهذا]....

[٨٥٤] قوله: ^(٣) استيفاء منه عيناً ^(٤): فإذا ماطل المديون يباع في الدين هذا العين حاجة.

[٨٥٥] قوله: ^(٥) والاستيفاء يتلو الوجوب ^(٦): ولا وجوب في دين سيجب كالدرء.

[٨٥٦] قوله: الرهن بالأعيان المضمونة بأنفسها ^(٧): وهي التي يجب ردّ مثلها أو قيمتها بعد الهلاك بخلاف البيع في يد البائع فإنه وإن كان

(١) في "الهداية": الرهن ينبئ عن الحبس الدائم، قال الله تعالى: ﴿كُلُّ نَفْسٍ بِمَا كَسَبَتْ رَهِينَةٌ﴾ [المذثر: ٣٨] وقال قائلهم:

وفارقتك برهن لا فكاك له يوم الوداع فأمسى الرهن قد غلقا

(٢) "الهداية"، كتاب الرهن، ٧١/٩. [آخرين ص ٥٠١]

(٣) في "الهداية": الحاصل أنّ عندنا حكم الرهن صيرورة الرهن محتبساً بدينه بإثبات يد الاستيفاء عليه وعنده [أي: عند الشافعي] تعلّق الدين بالعين استيفاء منه عيناً بالبيع.

(٤) "الهداية"، كتاب الرهن، ٧٣/٩. [آخرين ص ٥٠٢]

(٥) في "الهداية": (ولا يصحّ الرهن إلّا بدين مضمون) لأنّ حكمه ثبوت يد الاستيفاء،

والاستيفاء يتلو الوجوب، قال رضي الله عنه: ويدخل على هذا اللفظ الرهن

بالأعيان المضمونة بأنفسها؛ فإنه يصحّ الرهن بها ولا دين ويمكن أن يقال: إنّ

الموجب الأصلي فيها هو القيمة وردّ العين مخلص على ما عليه أكثر المشايخ.

(٦) "الهداية"، كتاب الرهن، ٧٣/٩. [آخرين ص ٥٠٢]

(٧) المرجع السابق.

هلاكه يؤدي إلى سقوط الثمن عن المشتري إن لم يقبضه البائع أو رده إلى المشتري إن كان قبض لكن ليس هذه ضمان المبيع الهالك؛ لأنه إذا هلك في يد البائع هلك على ملكه والمالك لا يضمن مملوكه. [٨٥٧] قوله: ^(١) لا تبطل الحوالة المقيّدة به ^(٢): بأن أحال دائته على غاصب ماله ليستوفي من المغصوب.

(١) في "الهداية": وهو [أي: الرهن] دين ولهذا تصحّ الكفالة بها ولئن كان لا تجب إلّا بعد الهلاك ولكنّه تجب عند الهلاك بالقبض السابق ولهذا تعتبر قيمته يوم القبض فيكون رهناً بعد وجود سبب وجوبه فيصحّ كما في الكفالة، ولهذا لا تبطل الحوالة المقيّدة به بهلاكه بخلاف الوديعة.

(٢) "الهداية"، كتاب الرهن، ٩/ ٧٥. [آخرين ص ٥٠٢]

باب ما يجوز ارتهانه والارتهان به وما لا يجوز

[٨٥٨] قوله: ^(١) "بدون الشجر جائز"^(٢): ولهذا سمي بعد القطع جذعاً لا شجراً فكان استثناء الشجر استثناء للمنبت فكان رهناً لما سوى المنبت من الأرض وذلك جائز بخلاف رهن الأرض دون البناء؛ إذ البناء اسم للموضوع على وجه الأرض فكان ذلك رهناً بجميع الأرض وذلك مشغول بملك الراهن. "ك"^(٣)

[٨٥٩] قوله: ^(٤) "بقي رهناً بحصته"^{*}: أي: مضموناً بحصته كما إذا هلك الباقي يقسم الدين على قيمة الباقي وقيمة المستحق فما أصاب الباقي يهلك بحصته وما أصاب المستحق يبقى ديناً في ذمته وإن كان في قيمة الباقي وفاء بالدين لا يذهب جميع الدين بخلاف ما لو رهن الباقي ابتداء وفيه وفاء بالدين.^(٥)

(١) في "الهداية": المرهون إذا كان متصلاً بما ليس بمرهون لم يجز؛ لأنه لا يمكن

قبض المرهون وحده، وعن أبي حنيفة أن رهن الأرض بدون الشجر جائز.

(٢) "الهداية"، باب ما يجوز ارتهانه والارتهان به وما لا يجوز، ٨٥/٩. [آخرين ص ٥٠٩]

(٣) انظر "الكفاية"، كتاب الرهن، باب ما يجوز ارتهانه والارتهان به وما لا يجوز، ٨٥/٩، تحت قول "الهداية": لأن الشجر اسم للنابت.

(٤) في "البداية": ولو رهن الدار بما فيها جاز ولو استحق بعضه إن كان الباقي يجوز ابتداء الرهن عليه وحده بقي رهناً بحصته وإلا بطل كله.

❖ "البداية"، باب ما يجوز ارتهانه والارتهان به وما لا يجوز، ٨٥/٩. [آخرين ص ٥١٠]

(٥) انظر "الكفاية"، كتاب الرهن، باب ما يجوز ارتهانه والارتهان به وما لا يجوز، ٨٥/٩، تحت قول "الهداية": ولو استحق بعضه إن كان الباقي يجوز... إلخ.

- [٨٦٠] قوله: ^(١) وقال زفر [رحمه الله]: لا يجوز ^(٢): فإنه رهن بالدرك بخلاف الرهن بالفعل لا سوم رهن فإذا لم يصح الرهن لبطل ^{*}.
- [٨٦١] قوله: ^(٣) وقد حصل الاستيفاء ^(٤): لأنه من جنس حقه وقد

(١) في "الهداية": (ويصح الرهن برأس مال السلم وبثمن الصرف والمسلم فيه) وقال زفر: لا يجوز؛ لأن حكمه الاستيفاء وهذا استبدال لعدم المجانسة وباب الاستبدال فيها مسدود ولنا أن المجانسة ثابتة في المالية فيتحقق الاستيفاء من حيث المال وهو المضمون على ما مر.

(٢) "الهداية"، كتاب الرهن، باب ما يجوز ارتهانه... إلخ، ٨٧/٩. [آخرين ص ٥١١]

* في المخطوط: *بغير الرهن بالفعل لا سوم رهن فإذا لم يصح الرهن لبطل* وما أثبتنا فهو ما فهمنا، والله تعالى أعلم.

(٣) في "الهداية": (ويجوز رهن الدراهم والدنانير والمكيل والموزون فإن رهنه بجنسها فهلكت هلكت بمثلها من الدين وإن اختلفا في الجودة)؛ لأنه لا معتبر بالجودة عند المقابلة بجنسها، وهذا عند أبي حنيفة وعندهما يضمن القيمة من خلاف جنسه ويكون رهنًا مكانه وفي "الجامع الصغير": فإن رهن إبريق فضة وزنه عشرة عشرة فضاع فهو بما فيه فإن كانت قيمته أقل من الدين فهو على الخلاف المذكور، لهما أنه لا وجه إلى الاستيفاء بالوزن ولا إلى اعتبار القيمة فصرنا إلى التضمن بخلاف الجنس، وله أن الجودة ساقطة العبرة في الأموال الربوية عند المقابلة بجنسها واستيفاء الجيد بالردىء جائز كما إذا تجوز به وقد حصل الاستيفاء بالإجماع ولهذا يحتاج إلى نقضه، ولا يمكن نقضه بإيجاب الضمان وقيل: هذه فريضة ما إذا استوفى الزيوف مكان الجياد فهلكت ثم علم بالزيادة يمنع الاستيفاء وهو معروف غير أن البناء لا يصح على ما هو المشهور. ملتقطاً.

(٤) "الهداية"، كتاب الرهن، باب ما يجوز ارتهانه... إلخ، ٩٤/٩. [آخرين ص ٥١٦]

قبضه على وجه الاستيفاء ولهذا يحتاج إلى نقضه ولا يمكن نقضه بإيجاب الضمان؛ لأنه لا بدّ له من مطالب ومطالب ولا مطالب هاهنا؛ لأنه لو كان إمّا أن يكون هو الراهن أو المرتهن ولا يجوز أن يكون الراهن هو المطالب للنقض بعد قضاء دينه بالردّيء؛ لأنّ ذلك يضرّه ولا ينفعه ولا يجوز أن يكون هو المرتهن؛ لأنّ المرتهن مطالب فلا يصحّ أن يكون مطالباً للتدافع. "كفاية"^(١)

[٨٦٢] قوله: ^(٢) إذا كانت قيمته مثل وزنه^(٣): أي: حاصله أنّه لا يمكن الجبر على الانفكاك؛ لأنّ الانفكاك إمّا أن يكون [يعطاء] الراهن المرتهن دينه ناقصاً فهذا ربّاً؛ لأنّ ذلك النقصان إنّما هو بمقابلة الجودة وإمّا أن

(١) انظر "الكفاية"، كتاب الرهن، باب ما يجوز ارتهانه والارتهان به وما لا يجوز، ٩٤/٩، تحت قول "الهداية: وقد حصل الاستيفاء بالإجماع.

(٢) في "الهداية": ولو انكسر الإبريق ففي الوجه الأوّل وهو ما إذا كانت قيمته مثل وزنه عند أبي حنيفة وأبي يوسف لا يجبر على الفكاك ولا إلى أن يفتكه مع النقصان وعند محمد إن شاء افتكه ناقصاً، وإن شاء جعله بالدّين اعتباراً لحالة الانكسار بحالة الهلاك، قلنا: الاستيفاء عند الهلاك بالماليّة، وطريقه أن يكون مضموناً بالقيمة ثمّ تقع المقاصّة وفي جعله بالدّين إغلاق الرهن وهو حكم جاهلي فكان التضمين بالقيمة أولى وفي الوجه الثالث وهو ما إذا كانت قيمته أقلّ من وزنه ثمانية يضمن قيمته جيّداً من خلاف جنسه أو رديئاً من جنسه وتكون رهناً عنده، وهذا بالاتفاق. ملتقطاً.

(٣) "الهداية"، كتاب الرهن، باب ما يجوز ارتهانه والارتهان به وما لا يجوز، ٩٥/٩.

[آخرين ص ٥١٦-٥١٧]

يكون [مالاً] يعطيه دينه كاملاً ويأخذ منه إبريقه وهو منكسر فضته فضرر من المرتهن للراهن كذا*.

[٨٦٣] قوله: وإن شاء جعله بالدين^(١): فيصير ملكاً للمرتهن ويذهب الدين. "غاية"^(٢)

[٨٦٤] قوله: فكان التضمين بالقيمة أولى^(٣): في عبارته تسامح والحق: "فكان التضمين بالقيمة واجباً أو صواباً".

[٨٦٥] قوله: قيمته أقل من وزنه ثمانية^(٤): بحيث يكون الوزن عشرة - كما وضع المسألة فيه عن "الجامع الصغير" - وتكون قيمته ثمانية... إلخ. لكاتبه

[٨٦٦] قوله: قيمته جيداً من خلاف جنسه^(٥): إنما كان إذا رهن الدراهم وضمن الدراهم أيضاً ولو كان رهن إبريق فضة فضمن الدراهم فلا ربا كما لا ربا إذا ضمن الدنانير وقد كان رهن إبريق فضة.

* في المخطوط هكذا: *هو من نفسه يمين من الإبريق* وأثبتنا على وفق فهمنا، والله تعالى أعلم.

(١) "الهداية"، كتاب الرهن، باب ما يجوز ارتهانه والارتهان به وما لا يجوز، ٩٦/٩.

[آخرين ص ٥١٧]

(٢) لم نعثر عليه، والله تعالى أعلم.

(٣) "الهداية"، كتاب الرهن، باب ما يجوز ارتهانه والارتهان به وما لا يجوز، ٩٦/٩.

[آخرين ص ٥١٧]

(٤) المرجع السابق.

(٥) المرجع السابق.

فصل ومن رهن عبيدين بألف... إلخ

[٨٦٧] قوله: ^(١) في يد البائع ^(٢): أي: إذا نقد المشتري بعض الثمن وأراد أن يأخذ بعض المبيع لا يملك ذلك فكذا هنا والجامع أن كل واحد من المبيع والمرهون محبوس بكل الدين والضمن فيكون محبوساً بكل جزء من أجزائهما ليكون حاملاً له على قضائهما. "كافي" ^(٣)

[٨٦٨] قوله: ^(٤) وهذا بخلاف الهبة من رجلين ^(٥): لأن موجب الهبة ثبوت الملك والشيء الواحد يستحيل أن يكون كله مملوكاً لرجلين لكل واحد منهما على الكمال في زمان واحد فدخل فيه الشيوع ضرورة. "كفاية" ^(٦)

(١) في "الهداية": (ومن رهن عبيدين بألف فقضى حصّة أحدهما لم يكن له أن يقبضه حتى يؤدى باقي الدين) وحصّة كل واحد منهما ما يخصه إذا قسم الدين على قيمتهما وصار كالمبيع في يد البائع. ملقطاً.

(٢) "الهداية"، كتاب الرهن، باب ما يجوز ارتهانه والارتهان به وما لا يجوز، فصل ومن رهن عبيدين بألف... إلخ، ٩/٩٩. [آخرين ص ٥١٩]

(٣) "الكافي"، كتاب الرهن، فصل ومن رهن عبيدين بألف... إلخ، ٣/٢٩٦ (١٥٠).

(٤) في "الهداية": (فإن رهن عيناً واحدة عند رجلين بدين لكل واحد منهما عليه جاز وجميعها رهن عند كل واحد منهما) لأن الرهن أضيف إلى جميع العين في صفقة واحدة ولا شيوع فيه، وموجبه صيرورته محتبساً بالدين وهذا ممّا لا يقبل الوصف بالتجزّي فصار محبوساً بكل واحد منها وهذا بخلاف الهبة من رجلين.

(٥) "الهداية"، كتاب الرهن، باب ما يجوز ارتهانه والارتهان به وما لا يجوز، فصل ومن رهن عبيدين بألف... إلخ، ٩/١٠١. [آخرين ص ٥١٩]

(٦) انظر "الكفاية"، باب ما يجوز ارتهانه والارتهان به وما لا يجوز، فصل ومن رهن عبيدين بألف... إلخ، ٩/١٠٢، تحت قول "الهداية": وهذا بخلاف الهبة من رجلين.

[٨٦٩] قوله: ^(١) "وجعل في كتاب الشهادات هذا وجه الاستحسان"^(٢):
قال الفقيه أبو الليث في "شرح الجامع الصغير": قال في كتاب الشهادات:
إن الرهن في القياس باطل وفي الاستحسان جائز وبالقياس نأخذ. "غاية
البيان"^(٣)

[٨٧٠] قوله: ^(٤) "وما ذكرناه وإن كان قياساً لكنّ محمداً... إلخ"^(٥):
ووجه الاستحسان ضعيف؛ لأنّ ذلك عمل على خلاف ما قامت به البيّنة.

(١) في "الهداية": (وإن رهن رجلان بدين عليهما رجلاً رهنًا واحداً فهو جائز والرهن رهن بكلّ الدين، وللمرتهن أن يمسكه حتّى يستوفي جميع الدين فإن أقام الرجلان كلّ واحد منهما البيّنة على رجل أنّه رهنه عبده الذي في يده وقبضه فهو باطل) ولا يقال إنّ يكون رهنًا لهما كأنّهما ارتناه معاً إذا جهل التأريخ بينهما وجعل في كتاب الشهادات هذا وجه الاستحسان. ملتقطاً.

(٢) "الهداية"، كتاب الرهن، باب ما يجوز ارتهانه والارتهان به وما لا يجوز، فصل ومن رهن عبيدين بألف... إلخ، ١٠٣/٩. [آخرين ص ٥٢٠]

(٣) "غاية البيان"، كتاب الرهن، باب ما يجوز ارتهانه وما لا يجوز، ٢١٧/٧، بتصرف.

(٤) في "الهداية": وجعل في كتاب الشهادات هذا وجه الاستحسان؛ لأنّا نقول: هذا عمل على خلاف ما اقتضته الحجة؛ لأنّ كلّاً منهما أثبت بيّنته حبساً يكون وسيلة إلى مثله في الاستيفاء، وبهذا القضاء يثبت حبس يكون وسيلة إلى شطره في الاستيفاء، وليس هذا عملاً على وفق الحجة وما ذكرناه وإن كان قياساً لكنّ محمداً أخذ به لقوّته.

(٥) "الهداية"، كتاب الرهن، باب ما يجوز ارتهانه والارتهان به وما لا يجوز، فصل ومن رهن عبيدين بألف... إلخ، ١٠٣/٩. [آخرين ص ٥٢٠]

"كفاية"^(١)[٨٧١] قوله: ^(٢) على ما وصفنا ^(٣):

أي: يكون نصف العبد رهناً لهذا [ونصفه رهناً لهذا].

(١) انظر "الكفاية"، كتاب الرهن، باب ما يجوز ارتبانه... إلخ، فصل ومن رهن عبيدين

بألف... إلخ، ٩/١٠٣، تحت قول "الهداية": وما ذكرناه وإن كان قياساً... إلخ.

(٢) في "البداية": ولو مات الراهن والعبد في أيديهما فأقام كل واحد منهما البيّنة علىوصفنا كان في يد كل واحد منهما نصفه رهناً يبيعه بحقه استحساناً.

(٣) "البداية"، كتاب الرهن، باب ما يجوز ارتبانه والارتبان به وما لا يجوز، فصل ومن

رهن عبيدين بألف... إلخ، ٩/١٠٣. [آخرين ص ٥٢٠]

باب الرهن يوضع على يد العدل

- [٨٧٢] قوله: ^(١) يبطل لحق الورثة^(٢): كما في سائر الوكالات تبطل بموت المؤكل حيث ينتقل الملك إلى الورثة. "غاية البيان"^(٣)
- [٨٧٣] قوله: ^(٤) وليس للمرتهن أن يبيعه إلا برضا الرهن^(٥): أي: إذا لم يكن الرهن سَلْطَةً على بيعه. "غاية البيان"^(٦)

(١) في "الهداية": (وإن مات الرهن لم ينزل)؛ لأنَّ الرهن لا يبطل بموته ولأنَّه لو بطل إنما يبطل لحق الورثة.

(٢) "الهداية"، باب الرهن يوضع على يد العدل، ١٠٦/٩. [آخرين ص ٥٢٢]

(٣) "غاية البيان"، باب ما يجوز ارتهانه وما لا يجوز، فصل في نفقة الرهن، ٢٢١/٧.

(٤) في "الهداية": (وليس للمرتهن أن يبيعه إلا برضا الرهن وليس للرهن أن يبيعه إلا برضا المرتهن فإن حلَّ الأجل وأبى الوكيل الذي في يده الرهن أن يبيعه والرهن غائب أجبر على بيعه وكذلك الرجل يؤكِّل غيره بالخصومة وغاب المؤكِّل فأبى أن يخاصم أجبر على الخصومة) للوجه الثاني وهو أن فيه إتياء الحق بخلاف الوكيل بالبيع، قيل لا يجبر اعتباراً بالوجه الأول وقيل يجبر رجوعاً إلى الوجه الثاني وهذا أصح، (وإذا باع العدل الرهن فقد خرج من الرهن، والضمن قائم مقامه فكان رهنًا، وإن لم يقبض بعد) لقيامه مقام ما كان مقبوضًا وإذا توى كان مال المرتهن لبقاء عقد الرهن في الضمن، وكذلك إذا قتل العبد الرهن وغرم القاتل قيمته؛ لأنَّ المالك يستحقُّه من حيث المالِية وإن كان بدل الدم فأخذ حكم ضمان المال في حقَّ المستحق فبقي عقد الرهن. ملتقطًا.

(٥) "البداية"، باب الرهن يوضع على يد العدل، ١٠٧/٩. [آخرين ص ٥٢٢]

(٦) "غاية البيان"، باب ما يجوز ارتهانه وما لا يجوز، فصل في نفقة الرهن، ٢٢١/٧.

[٨٧٤] قوله: أَنَّ فِيهِ إِتَوَاءَ الْحَقِّ بِخِلَافِ الْوَكِيلِ^(١): فَإِنَّهُ لَا يَجْبَرُ لَوْ امْتَنَعَ عَنِ الْبَيْعِ؛ لِأَنَّ الْوَكِيلَ بِالْبَيْعِ إِذَا امْتَنَعَ عَنِ الْبَيْعِ لَا يَتَضَرَّرُ بِهِ الْمُؤَكَّلُ؛ لِأَنَّهُ يَتِمَكَّنُ مِنَ الْبَيْعِ بِنَفْسِهِ وَأَمَّا الْعَدْلُ إِذَا امْتَنَعَ عَنِ الْبَيْعِ يَتَضَرَّرُ بِهِ الْمُرْتَهَنُ؛ لِأَنَّهُ لَا يَتِمَكَّنُ مِنَ الْبَيْعِ بِنَفْسِهِ.

[٨٧٥] قوله: بِالْوَجْهِ الْأَوَّلِ^(٢): وَهُوَ أَنَّهُ مِنْ حَقِّقِ الرِّهْنِ بِالْشَّرْطِيَّةِ.

[٨٧٦] قوله: إِلَى الْوَجْهِ الثَّانِي^(٣): وَهُوَ أَنَّ فِيهِ إِتَوَاءَ الْحَقِّ.

[٨٧٧] قوله: فَقَدْ خَرَجَ مِنَ الرِّهْنِ^(٤): لِأَنَّهُ صَارَ مُلْكًا لِلْمُشْتَرِي وَمُلْكُهُ لَا يَكُونُ رَهْنًا.

[٨٧٨] قوله: وَإِنْ كَانَ بَدَلَ الدَّمِ^(٥): جَوَابُ إِشْكَالٍ مَقْدَرٌ وَهُوَ أَنْ يَقَالَ إِنَّ قِيَمَةَ الْعَبْدِ ضَمَانُ الدَّمِ بِدَلِيلٍ أَنَّهُ يَنْقُصُ مِنْهُ عَنْ دِيَةِ الْحَرْزِ فَإِذَا كَانَ ضَمَانُ الدَّمِ وَالدَّمُ لَيْسَ بِمَمْلُوكٍ لَهُ وَلَا يَصَحُّ رَهْنُهُ فَكَذَلِكَ بَدَلُهُ وَاسْتِحْقَاقُ الْمَالِكِ إِيَّاهُ لَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّهُ ضَمَانُ الْمَالِ كَالِدِيَّةِ فَالْجَوَابُ أَنَّهُ وَإِنْ كَانَ بَدَلَ الدَّمِ فَإِنَّ الْمَالِكَ يَسْتَحِقُّهُ بِاعْتِبَارِ أَنَّهُ ضَمَانُ مَالِيَّتِهِ فَأَخَذَ حَكْمَ ضَمَانِ الْمَالِ فِي حَقِّ الْمُسْتَحَقِّ وَهُوَ الْمَوْلَى بِخِلَافِ الدِّيَةِ؛ لِأَنَّ الضَّمَانَ فِيهِ لَا يَسْتَحَقُّ بِاعْتِبَارِ الْمَالِيَّةِ إِذْ لَيْسَ فِيهِ ثُبُوتُ الْمَالِيَّةِ وَهَاهُنَا الْمَالِيَّةُ مُتَحَقِّقَةٌ وَهِيَ حَقُّ الْمَالِكِ فَبِالْقَتْلِ يَتَلَفُ حَقُّهُ فَأَخَذَ بِهَذَا الْإِعْتِبَارِ

(١) "الهداية"، باب الرهن يوضع على يد العدل، ١٠٧/٩. [آخرين ص ٥٢٣]

(٢) المرجع السابق.

(٣) المرجع السابق.

(٤) "البداية"، باب الرهن يوضع على يد العدل، ١٠٧/٩. [آخرين ص ٥٢٣]

(٥) "الهداية"، باب الرهن يوضع على يد العدل، ١٠٨/٩. [آخرين ص ٥٢٣]

حكم ضمان المال وإن كان بدل الدم. "كفاية"^(١)
 [٨٧٩] قوله: ^(٢) لأنه لم يتعلّق بهذا التوكيل حقّ المرتهن^(٣): لأنّ
 التوكيل بعد العقد إنّما يقع لحقّ الراهن خاصة دون حقّ المرتهن ألا ترى
 أنّ المرتهن لا يملك مطالبة هذا الوكيل بالبيع ولا يمنع الراهن من عزله
 وإذا وقعت الوكالة خاصة لحقّ الراهن لم يثبت الرجوع على غيره وصار
 كمن وكلّ رجلاً ببيع شيء وأن يقضى عنه دينه ففعل ثمّ لزمه ضمان لم
 يرجع على المقتضى وليس كذلك الوكالة المشروطة في الرهن لأنّها حق
 المرتهن بدلالة أنّه يملك المطالبة بالبيع ويمنع الراهن من العزل فإذا وقع
 البيع لحقه وسلم له غرضه جاز أن يلزمه الضمان كذا ذكره القدوري في
 "شرحه". "غاية البيان"^(٤)

(١) انظر "الكفاية"، كتاب الرهن، باب الرهن يوضع على يد العدل، ١٠٨/٩، تحت
 قول "الهداية": وإن كان بدل الدم.

(٢) في "الهداية": (وإن باع العدل الرهن فأوفى المرتهن الثمن ثمّ استحقّ الرهن فضمنه
 العدل كان بالخيار، إن شاء ضمن الراهن قيمته، وإن شاء ضمن المرتهن الثمن
 الذي أعطاه، وليس له أن يضمنه غيره) ولو كان التوكيل بعد عقد الرهن غير
 مشروط في العقد فما لحقّ العدل من العهدة يرجع به على الراهن قبض الثمن
 المرتهن أم لا؛ لأنه لم يتعلّق بهذا التوكيل حقّ المرتهن فلا رجوع كما في الوكالة
 المفردة عن الرهن إذا باع الوكيل ودفع الثمن إلى من أمره الموكل. ملتقطاً.

(٣) "الهداية"، كتاب الرهن، باب الرهن يوضع على يد العدل، ١٠٩/٩. [آخرين
 ص ٥٢٤]

(٤) "غاية البيان"، باب ما يجوز ارتهانه وما لا يجوز، فصل في نفقة الرهن، ٢٢٣/٧.

[٨٨٠] قوله: إذا باع الوكيل^(١):

أقول: [المعنى الثاني] أي: فبقي الدين على الراهن غير معقول هناك فإنَّ الشارح رحمه الله لا يذكر هناك أنه هل يرجع على الراهن أم لا بل مقصوده أنَّ المشتري لا يرجع على العدل بل يرجع على المرتهن كما لا يخفى عمَّن له أدنى بصيرة.

[٨٨١] قوله: ^(٢) فإن ضمن الراهن فقد مات بالدين^(٣): أي: ذهب بالدين كذا في "غاية البيان"^(٤).

أقول: يعني: لا رجوع للمرتهن على الراهن بالدين. لكاتبه

(١) "الهداية"، كتاب الرهن، باب الرهن يوضع على يد العدل، ١٠٩/٩. [آخرين ص ٥٢٤]

(٢) في "الهداية": (وإن مات العبد المرهون في يد المرتهن ثم استحقه رجل فله الخيار إن شاء ضمن الراهن وإن شاء ضمن المرتهن فإن ضمن الراهن فقد مات بالدين وإن ضمن المرتهن يرجع على الراهن بما ضمن من القيمة وبدئته) أمّا بالقيمة فلاَّته مغرور من جهة الراهن وأما بالدين فلاَّته انتقض اقتضاؤه فيعود حقه كما كان فإن قيل لمّا كان قرار الضمان على الراهن برجوع المرتهن عليه والملك في المضمون يثبت لمن عليه قرار الضمان فتبين أنَّه رهن ملك نفسه فصار كما إذا ضمن المستحق الراهن ابتداء.

(٣) "البداية"، كتاب الرهن، باب الرهن يوضع على يد العدل، ١٠٩/٩. [آخرين ص ٥٢٥]

(٤) "غاية البيان"، كتاب الرهن، باب ما يجوز ارتهانه وما لا يجوز، ٢٢٣/٧.

[٨٨٢] قوله: فلأنه مغرور^(١):

أي: الراهن غره حيث رهن ملك الغير وصار كأنه هو الذي أوجب عليه الضمان. "غاية البيان"^(٢)

[٨٨٣] قوله: وأما بالدين^(٣):

أي: أما الرجوع بالدين فلأن المرتهن لم يصير مستوفياً لدينه بهلاك الرهن؛ لأن الرهن لم يكن ملك الراهن. "غاية البيان"^(٤)

[٨٨٤] قوله: فإن قيل لما كان قرار^(٥):

حاصل الإيراد أنه إذا ضمن المستحق المرتهن فالحكم أنه يرجع بالضمان على الراهن فتقرر الضمان على الراهن لا على المرتهن والشيء المضمون يملكه من يكون عليه قرار ضمانه فذلك الشيء والمستحق ملك الراهن ولما كان ملك الراهن فتبين أنه رهن ملك نفسه فصار كما إذا ضمن المستحق الراهن ابتداء والحكم في ذلك الصورة أنه لا يرجع المرتهن على الراهن بشيء فينبغي أن يحكم هاهنا أيضاً بهذا الحكم.

(١) "الهداية"، كتاب الرهن، باب الرهن يوضع على يد العدل، ١٠٩/٩. [آخرين

ص ٥٢٥]

(٢) "غاية البيان"، كتاب الرهن، باب ما يجوز ارتهانه وما لا يجوز، ٢٢٣/٧.

(٣) "الهداية"، باب الرهن يوضع على يد العدل، ١٠٩/٩. [آخرين ص ٥٢٥]

(٤) "غاية البيان"، كتاب الرهن، باب ما يجوز ارتهانه وما لا يجوز، ٢٢٣/٧.

(٥) "الهداية"، كتاب الرهن، باب الرهن يوضع على يد العدل، ١٠٩/٩. [آخرين

ص ٥٢٥]

حاصل الجواب أنَّ رهن ملك نفسه لا يمكن إلاَّ بأن يكون يضاف ملكه الآن إلى أوان الرهن أو ما قبله كما في الوجه الأول حيث ضمنه باعتبار القبض السابق على الرهن فيه والملك إليه وأما هاهنا فليس كذلك؛ لأنَّ رجوع المرتهن على الراهن إمَّا بسبب الغرور والغرور يتحقَّق بالتسليم والتسليم بعد العقد فهذا الملك تكون متأخراً عن عقد الرهن وإمَّا بسبب انتقال الملك من [المرتهن إلى] الراهن فكأنَّ المرتهن وكيله من حيث انتقال الملك فإنَّ الوكيل أيضاً ينتقل الملك [إلى المؤكِّل] فالمرتهن يملكه أولاً بأداء الضمان ثمَّ لَمَّا رجع بالضمان على الراهن انتقل الملك من المرتهن إلى الراهن فملك الراهن متأخراً عن العقد فلا يستند ملكه إلى أوان الرهن فلم يرهن ملك نفسه.....

باب التصرف في الرهن والجناية عليه وجنانيته على غيره

[٨٨٥] قوله: ^(١) وإذا أعار المرتهن ^(٢): فيه أي: في لفظ العارية تسامح؛ لأن الإعارة تمليك المنافع بغير عوض والتمليك متفرع على الملك ولا يملكها المرتهن فكيف يملكها غيره! ولكن لما عومل فيه معاملة الإعارة من عدم الضمان وتمكن الاسترداد المعير أطلق عليه لفظة الإعارة [مجازاً].

[٨٨٦] قوله: ^(٣) هذا بخلاف الإجارة والبيع والهبة من أجنبي ^(٤): قيد بقوله: "من أجنبي"؛ لأنه لو أعار المرتهن الرهن من الراهن أو أجره منه أو أودعه عنده كان للمرتهن أن يسترده والإجارة باطلة كذا في "فتاوى قاضي خان". "كفاية" ^(٥)

(١) في "البداية": وإذا أعار المرتهن الرهن للراهن ليعمله أو ليعمل له عملاً فقبضه خرج من ضمان المرتهن.

(٢) "البداية"، كتاب الرهن، باب التصرف في الرهن... إلخ، ١١٥/٩. [آخرين ص ٥٣٠]

(٣) في "الهداية": (لو أعاره أحدهما أجنبياً بإذن الآخر سقط حكم الضمان ولكل واحد منهما أن يرده رهناً كما كان) لأن لكل واحد منهما حقاً محترماً فيه وهذا بخلاف الإجارة والبيع والهبة من أجنبي إذا باشرها أحدهما بإذن الآخر حيث يخرج عن الرهن فلا يعود إلا بعقد مبتدأ.

(٤) "الهداية"، باب التصرف في الرهن... إلخ، ١١٦/٩. [آخرين ص ٥٣٠]

(٥) انظر "الكفاية"، كتاب الرهن، باب التصرف في الرهن والجناية عليه وجنانيته على غيره، ١١٦/٩، تحت قول "الهداية": وهذا بخلاف الإجارة... إلخ.

[٨٨٧] قوله: ^(١) لثبوت يد العارية بالاستعمال ^(٢): لأن يد العارية غير مضمونة وقبض الرهن مضمون فإذا ثبت يد العارية بالاستعمال انتفى الضمان. "كفاية" ^(٣)

[٨٨٨] قوله: وكذا إذا أذن الراهن للمرتهن ^(٤): يعني: في صورة العارية ثم إنهما إن اختلفا في وقت الهلاك فالقول للمرتهن والبيّنة على الراهن.
[٨٨٩] قوله: ^(٥) لأنه متبرّع بإثبات ملك اليد ^(٦): (لأنه) أي: المعير (متبرّع بإثبات ملك اليد) للمعير (فيعتبر) ذلك الإثبات (بإثبات ملك العين واليد جميعاً وهو) أي: إثبات ملك العين واليد جميعاً (قضاء الدين) أي:

(١) في "الهداية": (ولو هلك في حالة العمل هلك بغير ضمان) لثبوت يد العارية بالاستعمال وهي مخالفة ليد الرهن فانتهى الضمان (وكذا إذا أذن الراهن للمرتهن بالاستعمال) لما بيّناه.

(٢) "الهداية"، باب التصرف في الرهن... إلخ، ٩/ ١١٧. [آخرين ص ٥٣٠]

(٣) انظر "الكفاية"، كتاب الرهن، باب التصرف في الرهن والجناية عليه وجنائه على غيره، ٩/ ١١٦-١١٧، تحت قول "الهداية": لثبوت يد العارية بالاستعمال.

(٤) "البداية"، باب التصرف في الرهن... إلخ، ٩/ ١١٧. [آخرين ص ٥٣٠]

(٥) في "الهداية": (ومن استعار من غيره ثوباً ليرهنه فما رهنه به من قليل أو كثير فهو جائز)؛ لأنه متبرّع بإثبات ملك اليد فيعتبر بالتبرع بإثبات ملك العين واليد وهو قضاء الدين، ويجوز أن ينفصل ملك اليد عن ملك العين ثبوتاً للمرتهن كما ينفصل زوالاً في حق البائع، والإطلاق واجب الاعتبار خصوصاً في الإعارة؛ لأن الجهالة فيها لا تفضي إلى المنازعة.

(٦) "الهداية"، باب التصرف في الرهن... إلخ، ٩/ ١١٧. [آخرين ص ٥٣١]

[يؤدّي أحد دينه فللدائن] أن يستعمله كيف يشاء * المستعير في الاستعمال قياساً عليه فإن قيل: لم لا يجوز أن يكون ذلك للجمع بين الملكين فلا يصحّ الاعتبار والقياس؟ قلنا: إنّ الاقتران لا يمنع لعدم الاستلزام بين الملكين فإنّه (يجوز أن يفصل ملك اليد عن ملك العين ثبوتاً للمرتهن) بحيث يثبت له ملك اليد لا ملك العين (كما يفصل) الملكان (زوالاً في حق البائع) بحيث يزول منه ملك اليد دون ملك العين بأن باع بشرط الخيار وسلم فله ملك العين لا ملك اليد (والإطلاق واجب الاعتبار) يعني: لما أطلق المعير ولم يعيّن المرهون به كالتسعة أو العشرة أو الدراهم أو الدنانير أو يرهنه من زيد أو عمرو كان للمستعير أن يعمل بمقتضى الإطلاق (خصوصاً في الإعارة)؛ لأنّ مبنائها على المسامحة فلا يجري فيها المضايقة كذا في "الكفاية"^(١) (لأنّ الجهالة فيها) أي: الإعارة (لا تفضي إلى المنازعة) البالغة المانعة من التسليم والتسليم [فإنّها هي المفيدة للعقد أي:] المنازعة على هذا الوجه وعدم الإفضاء يداً لمنازعة؛ لأنّ من استعار دابة له أن يركب بنفسه وله أن يركب غيره وله أن يحمل عليه ما شاء كذا في "العناية"^(٢) و"الكفاية"^(٣).

♣ في المخطوط هكذا: ^{نحو} "نيز" والله تعالى أعلم.

- (١) انظر "الكفاية"، باب التصرف في الرهن والجناية عليه وجنائه على غيره، ١١٧/٩.
- (٢) انظر "العناية"، كتاب الرهن، باب التصرف في الرهن والجناية عليه وجنائه على غيره، ١١٧/٩، تحت قول "الهداية": لأنّ الجهالة فيها لا تفضي إلى المنازعة.
- (٣) انظر "الكفاية"، كتاب الرهن، باب التصرف في الرهن والجناية عليه وجنائه على غيره، ١١٧/٩، تحت قول "الهداية": خصوصاً في الإعارة.

[٨٩٠] قوله: ^(١) لأنَّ غرضه الاحتباس ^(٢):

أي: احتباس الشيء المستعار.

[٨٩١] قوله: لأنَّ غرضه أن يصير مستوفياً ^(٣): (لأنَّ غرضه) أي: المعير (أن يصير) المرتهن (مستوفياً للأكثر) من الرهن المستعير (بمقابلته عند الهلاك ليرجع) المعير (عليه) أي: على الرهن المستعير بهذا القدر فإذا رهنه بأقلَّ فعند الهلاك إنما يرجع المعير على المستعير بذلك القدر فلم يحصل غرضه كذا في "الكفاية" ^(٤).

(١) في "الهداية": (ولو عيّن قدراً لا يجوز للمستعير أن يرهنه بأكثر منه ولا بأقلَّ منه) لأنَّ التقييد مفيد وهو ينفي الزيادة؛ لأنَّ غرضه الاحتباس بما تيسر أداؤه وينفي النقصان أيضاً؛ لأنَّ غرضه أن يصير مستوفياً للأكثر بمقابلته عند الهلاك ليرجع عليه (وكذلك التقييد بالجنس وبالمرتهن وبالبلد) لأنَّ كلَّ ذلك مفيد لتيسر البعض بالإضافة إلى البعض وتفاوت الأشخاص في الأمانة والحفظ (فإذا خالف كان ضامناً وإن وافق) بأن رهنه بمقدار ما أمره به (إن كانت قيمته مثل الدين أو أكثر فهلك عند المرتهن يبطل المال عن الرهن ووجب مثله لربِّ الثوب على الرهن)؛ لأنَّه صار قاضياً دينه بماله بهذا القدر وهو الموجب للرجوع دون القبض بذاته؛ لأنَّه برضاه وكذلك إن أصابه عيب ذهب من الدين بحسابه ووجب مثله لربِّ الثوب على الرهن على ما بيناه. ملتقطاً.

(٢) "الهداية"، كتاب الرهن، باب التصرف في الرهن... إلخ، ٩/١١٧. [آخرين ص ٥٣١]

(٣) المرجع السابق.

(٤) انظر "الكفاية"، كتاب الرهن، باب التصرف في الرهن والجناية عليه وجنائته على

غيره، ٩/١١٧-١١٨، تحت قول "الهداية": وهو ينفي الزيادة.

[٨٩٢] قوله: (وكذلك التقييد بالجنس وبالمرتهن وبالبلد)^(١): قوله: (بالجنس) أي: برهن بالدراهم أم بالدنانير (وبالمرتهن) أي: برهن عند زيد أم عمرو (وبالبلد) أي: برهن ببصرة أم كوفة.

[٨٩٣] قوله: ذلك مفيد لتيسر البعض بالإضافة إلى البعض^(٢): (لتيسر) ليسهل أداء (البعض) مثلاً الدراهم (بالإضافة إلى البعض) مثلاً الدنانير فهذا ناظر إلى التقييد بالجنس وتفاوت الأشخاص (في الأمانة) فله أن يقيد بزيد دون عمرو (والحفظ) فله أن يعين مصراً كذا في "الكفاية"^(٣) حيث قال: (لتيسر البعض... إلخ) يرجع إلى التقييد بالمرتهن وقوله: (والحفظ) إلى القيد بالبلد انتهى، ملخصاً، فتأمل فيه.

[٨٩٤] قوله: [فإذا خالف]^{*}: المستعير، إن رهن عند زيد بالدراهم في "بصرة" وقد أمره المعير بأن يرهن عند عمرو بالدنانير في "كوفة" كان المستعير ضامناً.

[٨٩٥] قوله: (وإن وافق)^(٤): عطف على قوله: (فإذا خالف) أي: وإن وافق المستعير والمعير بأن... إلخ.

(١) "البداية"، باب التصرف في الرهن... إلخ، ١١٧/٩-١١٨. [آخرين ص ٥٣١]

(٢) "الهداية"، باب التصرف في الرهن... إلخ، ١١٨/٩. [آخرين ص ٥٣١]

(٣) انظر "الكفاية"، كتاب الرهن، باب التصرف في الرهن والجناية عليه وجنانيته على غيره، ١١٨/٩، تحت قول "الهداية": لتيسر البعض بالإضافة... إلخ.

* "البداية"، كتاب الرهن، باب التصرف في الرهن والجناية عليه وجنانيته على غيره، ١١٨/٩. [آخرين ص ٥٣١]

(٤) "البداية"، باب التصرف في الرهن... إلخ، ١١٨/٩. [آخرين ص ٥٣١]

[٨٩٦] قوله: (ووجب مثله)^(١): أي: مثل ما سقط عن الراهن بهلاك الثوب. "كفاية"^(٢)

[٨٩٧] قوله: دون القبض^(٣): قبض المستعير عن المعير.

[٨٩٨] قوله: بذاته؛ لأنه برضاه^(٤): أي: القبض (برضاه) أي: المعير فلا يكون موجباً للرجوع.

[٨٩٩] قوله: على ما بيناه^(٥): أي: لأنه صار قاضياً هذا القدر من الدين بماله والجزء معتبر بالكل. "كافي"^(٦)

[٩٠٠] قوله: ^(٧) وعلى الراهن بقية دينه للمرتهن^(٨): فلأن المرتهن

(١) "البداية"، باب التصرف في الرهن... إلخ، ١١٨/٩. [آخرين ص ٥٣١]

(٢) انظر "الكفاية"، كتاب الرهن، باب التصرف في الرهن والجناية عليه وجنائه على غيره، ١١٨/٩، تحت قول "الهداية": ووجب مثله لرب الثوب على الراهن.

(٣) "الهداية"، باب التصرف في الرهن... إلخ، ١١٨/٩. [آخرين ص ٥٣١]

(٤) المرجع السابق.

(٥) المرجع السابق

(٦) "الكافي"، كتاب الرهن، باب التصرف في الرهن والجناية عليه... إلخ، ٣٠١/٣ (١٥٥).

(٧) في "الهداية": (وإن وافق) بأن رهنه بمقدار ما أمره به (وإن كانت قيمته أقل من الدين ذهب بقدر القيمة وعلى الراهن بقية دينه للمرتهن) لأنه لم يقع الاستيفاء بالزيادة على قيمته وعلى الراهن لصاحب الثوب ما صار به موفياً لما بيناه (ولو كانت قيمته مثل الدين فأراد المعير أن يفتكه جبراً عن الراهن لم يكن للمرتهن إذا قضى دينه أن يمتنع)؛ لأنه غير متبرع حيث يخلص ملكه.

(٨) "الهداية"، باب التصرف في الرهن... إلخ، ١١٨/٩. [آخرين ص ٥٣١]

صار مستوفياً هذا القدر من رهنه.

[٩٠١] قوله: لما بيناه^(١): وهو قوله: "لأنه صار قاضياً" دينه بماله.
"كفاية"^(٢)

[٩٠٢] قوله: لأنه غير متبرّع^(٣):

أي: المعير غير متبرّع في الفكاك بل له حقّ وملك إلى المرهون كذا في بعض الحواشي^(٤) (حيث) تعليل لكون المعير غير متبرّع في الفكاك (يخلص ملكه ولهذا) أي: لكونه غير متبرّع (يرجع) المعير (على الراهن بما أدى) ولو كان متبرّعاً لم يرجع كما لا يخفى (فأجبر المرتهن على الدفع بخلاف الأجنبي إذا قضى الدين) أي: دين المرتهن (لأنه) أي: الأجنبي (متبرّع) في أداء الدين (إذ هو) أي: الأجنبي (لا يسعى في تخلص ملكه)؛ لأنه ليس بمملوك له (ولا في تفرغ ذمته)؛ لأنه لا ذمته له لكونه أجنبياً (فكان للطالب) أي: طالب الدين أي: ربّ الدين أعني: المرتهن (أن لا يقبله). لكاتبه

(١) "الهداية"، كتاب الرهن، باب التصرف في الرهن والجناية عليه وجنایته على غيره،

١١٨/٩. [آخرین ص ٥٣١]

(٢) انظر "الكفاية"، كتاب الرهن، باب التصرف في الرهن والجناية عليه وجنایته على

غيره، ١١٨/٩، تحت قول "الهداية": على ما بيناه.

(٣) "الهداية"، كتاب الرهن، باب التصرف في الرهن والجناية عليه وجنایته على غيره،

١١٨/٩. [آخرین ص ٥٣٢]

(٤) انظر "حواشي الهداية"، كتاب الرهن، باب التصرف في الرهن والجناية عليه

وجنایته على غيره، ٥٣٢/٢.

[٩٠٣] قوله: ^(١) على ما بينا ^(٢): وهو أنه صار قاضياً دينه بماله فإذا لم يتحقق الموجب للضمان لم يتحقق الضمان.

[٩٠٤] قوله: [ولو اختلفا في ذلك]*: أي: المعير (في ذلك) أي: في كون الهلاك حال الرهن أو غيره فقال المعير: هلك حال الرهن كذا في "العناية" ^(٣).

أقول: لأن يثبت الضمان على الراهن المستعير وقال المستعير: (ينكر الإيفاء) أي: إيفاء دين المرتهن من مال المعير وذلك الإنكار (بدعواه) أي: الراهن (الهلاك في هاتين الحالتين) أي: قبل الرهن أو بعد الافتكاك؛ (لأنه لا يصير قاضياً بهذا على ما بينا) والمعير يدعي إيفاء الراهن دين المرتهن من مال ذلك المعير فالقول قول [الراهن]*

(١) في "الهداية": (ولو هلك الثوب العارية عند الراهن قبل أن يرهنه أو بعد ما افتكه ضمان عليه) لأنه لا يصير قاضياً بهذا وهو الموجب على ما بينا (ولو اختلفا في ذلك فالقول للراهن) لأنه ينكر الإيفاء بدعواه الهلاك في هاتين الحالتين (كما لو اختلفا في مقدار ما أمره بالرهن به فالقول للمعير) لأن القول قوله في إنكار أصله فكذا في إنكار وصفه.

(٢) "الهداية"، كتاب الرهن، باب التصرف في الرهن... إلخ، ١١٩/٩. [آخرين ص ٥٣٢]

♣ المرجع السابق.

(٣) انظر "العناية"، كتاب الرهن، باب التصرف في الرهن والجناية عليه وجنابته على غيره، ١١٩/٩، تحت قول "الهداية": ولو اختلفا في ذلك.

♣ هنا عبارة سقطت في المخطوط، والله تعالى أعلم.

[٩٠٥] قوله: (فالقول للراهن)؛ لأنه ينكر الإيفاء بدعواه الهلاك في هاتين الحالتين^(١): فإن قيل إذا ادعى الراهن الهلاك بعد الفكك فقد أقر بسبب وجوب الضمان وهو رهنه الثوب بدينه ثم ادعى ما ينسخه وهو الفكك فلا بد له من حجة كما إذا ادعى الغاصب رد المغصوب أجيب بأن موجب الضمان فراغ ذمته عن الدين بمالية الرهن ولم يضر بذلك. "عناية"^(٢)

[٩٠٦] قوله: (كما لو اختلفا)^(٣): هكذا وقع في النسخ ولكن الصواب: "ولو اختلفا في مقدار ما أمره" مكان (كما)؛ لأنه في لفظ (كما) يختلف الغرض؛ إذ في الأول: القول للراهن وهو المستعير وفي الثاني: القول قول المعير فكيف يصح التشبيه إلا أن يقال: التشبيه في الإنكار من غير نظر إلى كون المنكر معيراً أو مستعيراً. "كفاية"^(٤)

[٩٠٧] قوله: (اختلفا)^(٥): أي: المعير والمستعير (في مقدار ما أمره) أي: أمر المعير المستعير (بالرهن به) بأن قال المعير: أمرته بالرهن [بعشرة] وقال المستعير: لا بل [بتسعة].

(١) "الهداية"، باب التصرف في الرهن... إلخ، ١١٩/٩. [آخرين ص ٥٣٢]

(٢) انظر "العناية"، كتاب الرهن، باب التصرف في الرهن والجناية عليه وجنائه على غيره، ١١٩/٩، تحت قول "الهداية": ولو اختلفا في ذلك.

(٣) "البداية"، باب التصرف في الرهن... إلخ، ١١٩/٩. [آخرين ص ٥٣٢]

(٤) انظر "الكفاية"، كتاب الرهن، باب التصرف في الرهن والجناية عليه وجنائه على غيره، ١١٩/٩، تحت قول "الهداية": كما لو اختلفا في مقدار ما أمره بالرهن به.

(٥) "البداية"، باب التصرف في الرهن... إلخ، ١١٩/٩. [آخرين ص ٥٣٢]

[٩٠٨] قوله: في إنكار أصله^(١): أي: العارية وإرجاع ضمير المذكر إليها بتأويل العقد وحذف المضاف.

[٩٠٩] قوله: ^(٢) بدين موعود وهو أن يرهنه^(٣): أي: صورة الرهن الموعود أن يقول المعير: أعرتك هذا على أن ترهن ذلك عند زيد ليقرضك زيد ألفاً مثلاً.

[٩١٠] قوله: (قدر الموعود)^(٤): أي: يضمن المرتهن للراهن بالهلاك قدر... إلخ.

[٩١١] قوله: لما بينا أنه كالموجود^(٥): قوله: (لما بينا) إشارة إلى ما ذكر في باب ما يجوز ارتهانه بقوله: لأنّ الموعود جعل كالموجود باعتبار الحاجة كذا في "الكفاية"^(٦)، (أنه) أي: الموعود (كالموجود... إلخ).

(١) "الهداية"، باب التصرف في الرهن... إلخ، ٩/١١٩. [آخرين ص ٥٣٢]

(٢) في "الهداية": (ولو رهنه المستعير بدين موعود وهو أن يرهنه ليقرضه كذا فهلك في يد المرتهن قبل الإقراض والمسمى والقيمة سواء يضمن قدر الموعود المسمى) لما بينا أنه كالموجود.

(٣) "البداية"، باب التصرف في الرهن... إلخ، ٩/١١٩. [آخرين ص ٥٣٢]

(٤) "البداية"، كتاب الرهن، باب التصرف في الرهن... إلخ، ٩/١٢٠. [آخرين ص ٥٣٢]

(٥) "الهداية"، كتاب الرهن، باب التصرف في الرهن... إلخ، ٩/١٢٠. [آخرين ص ٥٣٢]

(٦) انظر "الكفاية"، كتاب الرهن، باب التصرف في الرهن والجناية عليه وجنابته على غيره، ٩/١٢٠، تحت قول "الهداية": لما بينا.

[٩١٢] قوله: ^(١) من الضمان حين رهنهما ^(٢):

أي: ضمان التعدي بالاستخدام والركوب كذا في "الكفاية" ^(٣).

[٩١٣] قوله: خالف ثم عاد إلى الوفاق ^(٤): خالف بأن أخذ منهما نفعا

غير الرهن.

[٩١٤] قوله: (فلم يعطب ثم عطب) ^(٥):

عطوب بضمّتين: هلاك شدن.

[٩١٥] قوله: وهذا بخلاف المستعير ^(٦): أي: إذا استعار عينا لينتفع بها

فخالف ثم عاد إلى الوفاق لم يبرأ عن الضمان. "كفاية" ^(٧)

(١) في "الهداية": (ولو استعار عبداً أو دابة ليرهنه فاستخدم العبد أو ركب الدابة قبل أن يرهنهما ثم رهنهما بمال مثل قيمتهما ثم قضى المال فلم يقبضهما حتى هلكا عند المرتهن فلا ضمان على الراهن) لأنه قد برئ من الضمان حين رهنهما فإنه كان أميناً خالف ثم عاد إلى الوفاق (وكذا إذا افتك الرهن ثم ركب الدابة أو استخدم العبد فلم يعطب ثم عطب بعد ذلك من غير صنعه لا يضمن) لأنه بعد الفكك بمنزلة المودع لا بمنزلة المستعير لانتهاء حكم الاستعارة بالفكك وقد عاد إلى الوفاق فبرأ عن الضمان وهذا بخلاف المستعير.

(٢) "الهداية"، باب التصرف في الرهن... إلخ، ٩/ ١٢٠. [آخرين ص ٥٣٢]

(٣) انظر "الكفاية"، كتاب الرهن، باب التصرف في الرهن والجناية عليه وجنائه على غيره،

٩/ ١٢٠-١٢١، تحت قول "الهداية": لأنه قد برئ من الضمان حين رهنهما.

(٤) "الهداية"، باب التصرف في الرهن... إلخ، ٩/ ١٢١. [آخرين ص ٥٣٣]

(٥) "البداية"، باب التصرف في الرهن... إلخ، ٩/ ١٢١. [آخرين ص ٥٣٣]

(٦) "الهداية"، باب التصرف في الرهن... إلخ، ٩/ ١٢١. [آخرين ص ٥٣٣]

(٧) انظر "الكفاية"، كتاب الرهن، باب التصرف في الرهن والجناية عليه وجنائه على

غيره، ٩/ ١٢١، تحت قول "الهداية": بخلاف المستعير.

- [٩١٦] قوله: بخلاف المستعير^(١): (إذا استعار عيناً ليستفيع بها) وشرط المعير أن يتفيع المستعير بالعين بهذا النفع الخاص (فخالف) بأن انتفع بغير [النفع] الذي [شرط] (ثم عاد إلى الوفاق) بأن انتفع بالنفع المشروط (لم يبرأ عن الضمان) هذا شرح ما في "الكفاية" وقد رسمنا على عبارتها خطأ ولا بد من القيد وإلا فلا يتصور الخلاف ثم العود إلى الوفاق كما لا يخفى.
- [٩١٧] قوله: ^(٢) (وجناية الراهن على الرهن مضمونة)^(٣): أي: إذا استهلك الراهن الرهن أي: المرهون فتلك الجناية أي: يجب على الراهن ... *
- [٩١٨] قوله: تفويت حق لازم محترم^(٤): عني بـ "اللازم" أن يقدر على إسقاطه بانفراده وبـ "المحترم" أن يكون غيره ممنوعاً عن إبطاله.
- [٩١٩] قوله: ^(٥) على صفة الدين^(٦): بأن كان الدين دراهم أو دنانير أما إذا كان الدين مكيلاً فلا يسقط. "كفاية"^(٧)

- (١) "الهداية"، باب التصرف في الرهن... إلخ، ٩/ ١٢١. [آخرين ص ٥٣٣]
- (٢) في "الهداية": (وجناية الراهن على الرهن مضمونة)؛ لأنه تفويت حق لازم محترم.
- (٣) "البداية"، باب التصرف في الرهن... إلخ، ٩/ ١٢١. [آخرين ص ٥٣٣]
- * في المخطوط: *بلا/الز/م/م* والله تعالى أعلم.
- (٤) "الهداية"، باب التصرف في الرهن... إلخ، ٩/ ١٢١. [آخرين ص ٥٣٣]
- (٥) في "الهداية": (وجناية المرتهن عليه تسقط من دينه بقدرها) ومعناه أن يكون الضمان على صفة الدين.

- (٦) "الهداية"، باب التصرف في الرهن... إلخ، ٩/ ١٢١. [آخرين ص ٥٣٣]
- (٧) انظر "الكفاية"، كتاب الرهن، باب التصرف في الرهن والجناية عليه وجنابته على غيره، ٩/ ١٢١، تحت قول "الهداية": ومعناه أن يكون الضمان على صفة الدين.

[٩٢٠] قوله: ^(١) قال: وجناية الرهن ^(٢): مرهون كما [إذا كان] عبداً مثلاً قتل الراهن أو المرتهن أو استهلك [مالهما].

[٩٢١] قوله: والمراد بالجناية على النفس ما يوجب المال ^(٣): وهو ما إذا كانت الجناية خطأً في نفس أو فيما دون النفس أما الجناية الموجبة للقصاص فمعتبرة أما على المرتهن فلا يشكل وأما على الراهن فلأن المستحق به دمه والمولى من دمه كأجنبي آخر ألا ترى أن إقرار المولى عليه بالجناية الموجبة للقصاص لا يصح وبالجناية الموجبة للمال يصح وإقراره على نفسه بالجناية الموجبة للقصاص صحيح وبالموجبة للمال باطل. "كفاية" ^(٤)

(١) في "الهداية": (وجناية الرهن على الراهن والمرتهن وعلى مالهما هدر) وهذا عند أبي حنيفة وقالوا: جنايته على المرتهن معتبرة والمراد بالجناية على النفس ما يوجب المال أما الوفاقية فلأنها جناية المملوك على المالك ألا ترى أنه لو مات كان الكفن عليه بخلاف جناية المغصوب على المغصوب منه؛ لأن الملك عند أداء الضمان يثبت للغاصب مستنداً حتى يكون الكفن عليه فكانت جناية على غير المالك فاعتبرت ولهما في الخلافة أن الجناية حصلت على غير مالكة وفي الاعتبار فائدة وهو دفع العبد إليه بالجناية فتعتبر.

(٢) "البداية"، باب التصرف في الرهن... إلخ، ٩/ ١٢١. [آخرين ص ٥٣٣]

(٣) "الهداية"، باب التصرف في الرهن... إلخ، ٩/ ١٢١. [آخرين ص ٥٣٣]

(٤) انظر "الكفاية"، كتاب الرهن، باب التصرف في الرهن والجناية عليه وجنايته على غيره، ٩/ ١٢١، تحت قول "الهداية": والمراد بالجناية على النفس ما يوجب المال.

[٩٢٢] قوله: أما الوفاقية^(١): يعني: وجه المسألة التي اتفقوا على حكمها وهي أن جناية الرهن على الراهن هدر؛ لأنها جناية المملوك على المالك فيما يوجب المال بدليل أنه إذا مات وجب الكفن على مولاه وكل ما كان كذلك فهو هدر؛ لأنه لو جنى على غيره وجب على مولاه من ماله فإذا جنى عليه شيء لكان واجباً عليه له وذلك باطل ونوقض بالمغصوب إذا جنى على مالكة المغصوب منه فإنها توجب الضمان وأجاب المصنف رحمه الله بما في الكتاب بقوله: بخلاف... إلخ.

[٩٢٣] قوله: ألا ترى أنه لو مات^(٢): توضيح لكون العبد مملوكاً وإن كان مرهوناً.

[٩٢٤] قوله: للغاصب مستنداً^(٣): لما كان المتوهم أن يتوهم أن الغاصب يملكه عند أداء الضمان فالجناية التي من العبد في حالة عدم أداء الضمان جناية على المالك؛ فإن الغاصب لم يملكه الآن فهو ملك المغصوبة منه فإنه لا يتصور المملوكة لغيرهما بلا عقد وكذا لا يعقل الحرية أزاحه بقوله: "مستنداً" أي: يثبت الملك مستنداً إلى وقت الغصب فالعبد مملوك للمالك في وقت الجناية أيضاً فالجناية على غير المالك، هذا ما عندي والله تعالى أعلم.

[٩٢٥] قوله: حتى يكون الكفن عليه^(٤): إلى وقت الغصب.

(١) "الهداية"، باب التصرف في الرهن... إلخ، ٩/ ١٢١. [آخرين ص ٥٣٣]

(٢) المرجع السابق.

(٣) المرجع السابق.

(٤) "الهداية"، باب التصرف في الرهن... إلخ، ٩/ ١٢١-١٢٢. [آخرين ص ٥٣٣]

[٩٢٦] قوله: ولهما في الخلافة^(١): أي: في جناية الرهن على المرتهن. "كفاية"^(٢)

[٩٢٧] قوله: ^(٣) غرض صحيح^(٤): وهو زيادة الاستيثاق؛ لأنه إن [يفدي] المرتهن طهر المحل فيبقى الدين على حاله كما مر^(٥).

(١) "الهداية"، كتاب الرهن، باب التصرف في الرهن... إلخ، ١٢٢/٩. [آخرين ص ٥٣٣]

(٢) انظر "الكفاية"، كتاب الرهن، باب التصرف في الرهن والجناية عليه وجنابته على غيره، ١٢٢/٩، تحت قول "الهداية": ولهما في الخلافة.

(٣) في "الهداية": (ومن رهن عبداً يساوي ألفاً بألف إلى أجل فنقص في السعر فرجعت قيمته إلى مائة ثم قتل رجل وغرم قيمته مائة ثم حلّ الأجل فإنّ المرتهن يقبض المائة قضاء عن حقّه ولا يرجع على الراهن بشيء وإن كانت قيمة العبد ألفين وهو رهن بألف وقد جنى العبد يقال لهما: أفدياه فإن تشاحا فالقول لمن قال: أنا أفدي راهناً كان أو مرتهنًا) أمّا المرتهن فلأنه ليس في الفداء إبطال حق الراهن وفي الدفع الذي يختاره الراهن إبطال حق المرتهن وكذا في جناية ولد الرهن إذا قال المرتهن: أنا أفدي له ذلك وإن كان المالك يختار الدفع؛ لأنه إن لم يكن مضموناً فهو محبوس بدينه وله في الفداء غرض صحيح ولا ضرر على الراهن فكان له أن يفدي. ملتقطاً.

(٤) "الهداية"، كتاب الرهن، باب التصرف في الرهن والجناية عليه وجنابته على غيره، ١٢٧/٩. [آخرين ص ٥٣٧]

(٥) انظر "البداية"، كتاب الرهن، باب التصرف في الرهن والجناية عليه وجنابته على غيره، ١٢٥/٩.

فصل ومن رهن عصيراً... إلخ

[٩٢٨] قوله: ^(١) (وتجوز الزيادة في الرهن) ^(٢): بأن رهن ثوباً بعشرة ثم [زاد] الراهن ثوباً آخر بالدين الأول.

[٩٢٩] قوله: (ولا تجوز في الدين) عند أبي حنيفة ^(٣): بأن رهن ثوباً بعشرة ثم يزيد عشرة أخرى على هذا [الثوب].

[٩٣٠] قوله: ^(٤) مثل ما كان له على المحتال عليه ^(٥): إن كان للمحيل على المحتال عليه دين.

(١) في "الهداية": (وتجوز الزيادة في الرهن ولا تجوز في الدين) عند أبي حنيفة ومحمد ولا يصير الرهن رهناً بها وقال أبو يوسف: تجوز الزيادة في الدين أيضاً وقال زفر والشافعي: لا تجوز فيهما.

(٢) "البداية"، كتاب الرهن، باب التصرف في الرهن والجناية عليه وجنائه على غيره، فصل ومن رهن عصيراً... إلخ، ٩/١٣٢. [آخرين ص ٥٤٠]

(٣) "الهداية"، كتاب الرهن، باب التصرف في الرهن والجناية عليه وجنائه على غيره، فصل ومن رهن عصيراً... إلخ، ٩/١٣٢. [آخرين ص ٥٤٠]

(٤) في "الهداية": (إذا أحال الراهن المرتهن بالدين على غيره ثم هلك الرهن بطلت الحوالة ويهلك بالدين)؛ لأنه في معنى البراءة بطريق الأداء؛ لأنه يزول به عن ملك المحيل مثل ما كان له على المحتال عليه أو ما يرجع عليه به إن لم يكن للمحيل على المحتال عليه دين؛ لأنه بمنزلة الوكيل.

(٥) "الهداية"، كتاب الرهن، باب التصرف في الرهن والجناية عليه وجنائه على غيره، فصل ومن رهن عصيراً... إلخ، ٩/١٣٦. [آخرين ص ٥٤٣]

كتاب الجنائيات

باب ما يوجب القصاص وما لا يوجبه

[٩٣١] قوله: ^(١) "لأنه لا مساواة بينهما وقت الجناية"^(٢): إنما قيد بهذا؛ لأنّ الذمي إذا قتل ذميّاً ثمّ أسلم فيقتل عنده أيضاً؛ لأنّ المعتبر المساواة وقت الجناية ولو لم يتساويا الآن. لكاتبه

[٩٣٢] قوله: ^(٣) "إن كان فعلاً مشروعاً"^(٤): إن أحرق بالنار فلا يحرق بها.

[٩٣٣] قوله: كما في كسر العظم^(٥): أي: عمداً فإنه لا يجب القصاص

(١) في "الهداية": (يقتل الحرّ بالحرّ والحرّ بالعبد والمسلم بالذمي) خلافاً للشافعي، له قوله عليه السلام: ((لا يقتل مؤمن بكافر)) ولأنّ لا مساواة بينهما وقت الجناية وكذا الكفر مبيح فيورث الشبهة. ملتقطاً.

(٢) "الهداية"، كتاب الجنائيات، باب ما يوجب القصاص وما لا يوجبه، ١٥١/٩. [آخرين ص ٥٤٦]

(٣) في "الهداية": (ولا يستوفي القصاص إلّا بالسيف) وقال الشافعي: يفعل به مثل ما فعل إن كان فعلاً مشروعاً فإن مات وإلّا تحرّز رقبته؛ لأنّ مبنى القصاص على المساواة ولنا قوله عليه السلام: ((لا قود إلّا بالسيف)) والمراد به السلاح ولأنّ فيما ذهب إليه استيفاء الزيادة لو لم يحصل المقصود بمثل ما فعل فيحزّ فيجب التحرّز عنه كما في كسر العظم.

(٤) "الهداية"، باب ما يوجب القصاص وما لا يوجبه، ١٥٦/٩. [آخرين ص ٥٤٧]

(٥) المرجع السابق.

أصلاً إلا في السنّ لتوهمّ الزيادة فلأن يسقط البعض منه أولى. "كفاية"^(١)
 [٩٣٤] قوله: ^(٢) [واحتمال العفو من الصغير منقطع]*: أي: في حال
 استيفاء القصاص؛ لأنّ الصغير ليس من أهل العفو وإنّما يتوهمّ عفوّه بعد
 بلوغه وشبهة عفوّه بتوهمّ إعراضه لا يمنع استيفاء القصاص بخلاف
 الكبيرين وأحدهما غائب؛ لأنّ هناك شبهة العفو موجودة لجواز أن يكون
 الغائب عفا والحاضر لا يشعر به وعفو الغائب صحيح.

(١) انظر "الكفاية"، كتاب الجنائيات، باب ما يوجب القصاص وما لا يوجبه، ٩/١٥٧،

تحت قول "الهداية": ولا يستوفي القصاص إلا بالسيف.. إلخ.

(٢) في "الهداية": (ومن قتل وله أولياء صغار وكبار فللكبار أن يقتلوا القاتل عند أبي
 حنيفة وقالوا: ليس لهم ذلك حتّى يدرك الصغار) لأنّ القصاص مشترك بينهم ولا
 يمكن استيفاء البعض لعدم التجزّي وفي استيفائهم الكلّ إبطال حقّ الصغار فيؤخّر
 إلى إدراكهم كما إذا كان بين الكبيرين وأحدهما غائب أو كان بين الموليين، وله أنّه
 حقّ لا يتجزأ لثبوته بسبب لا يتجزأ وهو القرابة واحتمال العفو من الصغير منقطع
 فيثبت لكلّ واحد منهما كمالاً كما في ولاية الإنكاح بخلاف الكبيرين؛ لأنّ احتمال
 العفو من الغائب ثابت ومسألة المولين ممنوعة.

♣ "الهداية"، كتاب الجنائيات، باب ما يوجب القصاص وما لا يوجبه، ٩/١٦٣.

[آخرين ص ٥٤٩]

باب القصاص فيما دون النفس

- [٩٣٥] قوله: ^(١) [لامتناع المماثلة في القلع]*: لعدم العلم بزيادة الثاني.
- [٩٣٦] قوله: تحمى له المرأة ^(٢): المرأة بكسر الميم ومدّ الهمزة: آلة الرؤية ورأيت بخطّ بعض العلماء أنّ المراد بها هنا فولاذ صقيل يرى به الوجه لا المرأة المعروفة من الزجاج. "شامي" ^(٣)
- [٩٣٧] قوله: وتقابل عينه بالمرأة ^(٤): وتسدّ عينه الأخرى. "زيلعي" ^(٥)
- [٩٣٨] قوله: ^(٦) [لما تلونا]*: وفي بعض النسخ: "لما ذكرنا" إشارة

(١) في "الهداية": (ومن ضرب عين رجل فقلعها لا قصاص عليه) لامتناع المماثلة في القلع وإن كانت قائمة فذهب ضوؤها فعليه القصاص لإمكان المماثلة على ما قال في الكتاب تحمى له المرأة ويجعل على وجهه قطن رطب وتقابل عينه بالمرأة فيذهب ضوؤها وهو مأثور عن جماعة من الصحابة رضي الله عنهم.

♣ "الهداية"، باب القصاص فيما دون النفس، ١٦٨/٩. [آخرين ص ٥٥٣]

(٢) المرجع السابق.

(٣) "ردّ المحتار"، كتاب الجنایات، باب القود فيما دون النفس، ١٩٦/١٠.

(٤) "الهداية"، باب القصاص فيما دون النفس، ١٦٨/٩. [آخرين ص ٥٥٣]

(٥) "التبيين"، كتاب الجنایات، باب القصاص فيما دون النفس، ٢٣٦/٧.

(٦) في "الهداية": (ومن ضرب عين رجل فقلعها لا قصاص عليه وفي السنن القصاص وفي كلّ شجة تتحقّق فيها المماثلة القصاص) لما تلونا. ملتقطاً.

♣ "الهداية"، باب القصاص فيما دون النفس، ١٦٨/٩. [آخرين ص ٥٥٣]

في نسختنا "الهداية": (لما تلونا) لكن في نسخة الإمام: (لما ذكرنا) كما قال صاحب "العناية": وفي بعض النسخ لما ذكرنا وهو إشارة إلى قوله: وهو ينبى عن المماثلة.

(انظر "العناية"، باب القصاص فيما دون النفس، ١٦٨/٩، تحت قول "الهداية": لما تلونا)

إلى قوله^(١): (وهو ينبئ عن المماثلة) اهـ. ١٢

[٩٣٩] قوله: ^(٢) وقال عليه السلام: ((لا قصاص في العظم))^(٣): من قوله تعالى: ﴿وَالْجُرُوحُ قِصَاصٌ﴾ [المائدة: ٤٥].

[٩٤٠] قوله: [بخلاف السن؛ لأنه يرد بالمبرد]*: وقيل تبرد إلى موضع أصل السن. "شامي"^(٤)

وإذا قلع السن فإنه لا يقلع سنه قصاصاً لتعذر اعتبار المماثلة فيه فربما يفسد به الثانية ولكن يرد بالمبرد إلى موضع أصل السن. "كفاية"^(٥)
[٩٤١] قوله: ^(٦) إلا في الحرّ يقطع طرف العبد^(٧): يعني: لا يجب فيه

(١) انظر "الهداية"، كتاب الجنائيات، باب القصاص فيما دون النفس، ١٦٧/٩.

(٢) في "الهداية": (ولا قصاص في عظم إلا في السن) وقال عليه والسلام: ((لا قصاص في العظم)) والمراد غير السن ولأن اعتبار المماثلة في غير السن متعذر لاحتمال الزيادة والنقصان بخلاف السن؛ لأنه يرد بالمبرد. ملتقطاً.

(٣) "الهداية"، باب القصاص فيما دون النفس، ١٦٨/٩. [آخرين ص ٥٥٣]

✽ المرجع السابق.

(٤) "التنوير"، كتاب الجنائيات، باب القود فيما دون النفس، ١٩٧/١٠.

(٥) انظر "الكفاية"، كتاب الجنائيات، باب القصاص فيما دون النفس، ١٦٨-١٦٩، تحت قول "الهداية": ولا قصاص في عظم إلا في السن.

(٦) في "الهداية": (ولا قصاص بين الرجل والمرأة فيما دون النفس ولا بين الحر والعبد ولا بين العبدین) خلافاً للشافعي في جميع ذلك إلا في الحرّ يقطع طرف العبد ويعتبر الأطراف بالنفس لكونها تابعة لها ولنا أن الأطراف يسلك بها مسلك الأموال فيعدم التماثل بالتفاوت في القيمة وهو معلوم قطعاً بتقويم الشرع فأمكن اعتباره.

(٧) "الهداية"، باب القصاص فيما دون النفس، ١٦٩/٩. [آخرين ص ٥٥٤]

القصاص عنده أيضاً. "عناية"^(١) أعني: لا يقطع طرف الحر لقطعه طرف العبد.

[٩٤٢] قوله: في القيمة وهو معلوم^(٢): فإن قيمة يد الرجل خمس مائة دينار وقيمة يد المرأة نصفها.

[٩٤٣] قوله: ^(٣) أو جرحه جائفة^(٤): الجائفة: هي التي تصل إلى الجوف من الصدر أو الظهر أو البطن فلا قصاص لانتفاء شرطه بل يجب ثلث الدية ولا تكون الجائفة في الرقبة والحلق واليدين والرجلين ولو في الأنثيين والدبر فهي جائفة، "إتقاني". "شامي"^(٥)

[٩٤٤] قوله: فبرأ منها فلا قصاص^(٦): فلو لم تبرأ فإن كانت في سارية

(١) انظر "العناية"، كتاب الجنائيات، باب القصاص فيما دون النفس، ١٦٩/٩، تحت قول "الهداية": إلا في الحر يقطع طرف العبد.

(٢) "الهداية"، كتاب الجنائيات، باب القصاص فيما دون النفس، ١٧٠/٩. [آخرين ص ٥٥٤]

(٣) في "الهداية": (ومن قطع يد رجل من نصف الساعد أو جرحه جائفة فبرأ منها فلا قصاص عليه) لأنه لا يمكن اعتبار المماثلة فيه إذ الأول كسر العظم ولا ضابط فيه وكذا البرء نادر فيفضي الثاني إلى الهلاك ظاهراً.

(٤) "البداية"، كتاب الجنائيات، باب القصاص فيما دون النفس، ١٧١/٩. [آخرين ص ٥٥٤]

(٥) "رد المحتار"، كتاب الجنائيات، باب القود فيما دون النفس، ٢٠١/١٠.

(٦) "البداية"، كتاب الجنائيات، باب القصاص فيما دون النفس، ١٧١/٩. [آخرين ص ٥٥٤]

[يجب القصاص فإن لم تسر بعد ينظر إلى أن يظهر الحال من] إبراء أو السراية، ابن كمال^(١).

[٩٤٥] قوله: ولا ضابط فيه^(٢): فإنه لا ينكسر من الموضع الذي يراد كسره.

[٩٤٦] قوله: وكذا البرء نادر^(٣): الجائفة* ١٢

[٩٤٧] قوله: فيفضي الثاني إلى الهلاك^(٤): وقد برأ الرجل وهلك الجارح.

[٩٤٨] قوله: ^(٥) فله أن يتجاوز^(٦): تجوز: عفو كردن^(٧).

[٩٤٩] قوله: بدون حقه^(٨): أي: بما هو دون حقه وهو قطع اليد الشلاء. ١٢

(١) "الإيضاح"، كتاب الجنایات، باب القود فيما دون النفس، ٢/ ٤٤٣، ملخصاً.

(٢) "الهداية"، باب القصاص فيما دون النفس، ٩/ ١٧١. [آخرين ص ٥٥٤]

(٣) المرجع السابق.

✽ في المخطوط هكذا: *بما لا ينكر الجائفة*، ولم نقر على فهمه، والله تعالى أعلم.

(٤) "الهداية"، باب القصاص فيما دون النفس، ٩/ ١٧١. [آخرين ص ٥٥٤]

(٥) في "الهداية": (وإذا كانت يد المقطوع صحيحة ويد القاطع شلاء أو ناقصة الأصابع فالمقطوع بالخيار إن شاء قطع اليد المعيبة ولا شيء له غيرها وإن شاء أخذ الأرض كاملاً) لأن استيفاء الحق كاملاً متعذر فله أن يتجاوز بدون حقه وله أن يعدل إلى العوض كالمثلى إذا انصرم عن أيدي الناس بعد الإتلاف.

(٦) "الهداية"، باب القصاص فيما دون النفس، ٩/ ١٧١. [آخرين ص ٥٥٤]

(٧) انظر "منتهى الأرب"، باب الجيم، ١/ ٣١٤-٣١٥، تحت اللفظ: جوز.

(٨) "الهداية"، باب القصاص فيما دون النفس، ٩/ ١٧١. [آخرين ص ٥٥٤]

- [٩٥٠] قوله: كالمثلي إذا انصرم^(١): يعني: لم يبق منه إلا ناقص الصفة كان المالك بالخيار إن شاء أخذه ناقصاً وإن شاء عدل إلى القيمة كذا هاهنا فيسقط حقه كما إذا رضي بالرديء مكان الجيد.
- [٩٥١] قوله: ^(٢) فيسقط بفواته^(٣): لأن اختياره حين وجود المعيبة.
- [٩٥٢] قوله: ^(٤) ما بين قرنيه^(٥): أي: استوعبت الجرح ناحيتي الرأس لصغر رأسه الشجة (وهي لا تستوعب ما بين قرني الشاج) الجارح لكبر رأسه (فالمشجوج) المجروح (بالخيَّار... إلخ).
- [٩٥٣] قوله: مشينة^(٦): شأن شيناً: عيب كرها. أو.
- [٩٥٤] قوله: استيفائه^(٧): أي: استيفاء المشجوج من الشاج.

(١) "الهداية"، باب القصاص فيما دون النفس، ٩/ ١٧١. [آخرين ص ٥٥٤]

(٢) في "الهداية": (ولو سقطت المؤنة قبل اختيار المجنى عليه أو قطعت ظلماً فلا شيء له) عندنا؛ لأن حقه متعين في القصاص وإنما ينتقل إلى المال باختياره فيسقط بفواته.

(٣) "الهداية"، باب القصاص فيما دون النفس، ٩/ ١٧١. [آخرين ص ٥٥٤]

(٤) في "الهداية": (ومن شج رجلاً فاستوعبت الشجة ما بين قرنيه وهي لا تستوعب ما بين قرني الشاج فالمشجوج بالخيار إن شاء اقتصر بمقدار شجته يبتدى من أي الجانبين شاء وإن شاء أخذ الأرض)؛ لأن الشجة موجبة لكونها مشينة فقط فيزداد الشين بزيادتها وفي استيفائه ما بين قرني الشاج زيادة على ما فعل ولا يلحقه من الشين باستيفائه قدر حقه ما يلحق المشجوج فينتقص فيختير كما في الشلاء والصحيحة وفي عكسه يختير أيضاً؛ لأنه يتعذر الاستيفاء كمالاً للتعدي إلى غير حقه.

(٥) "الهداية"، باب القصاص فيما دون النفس، ٩/ ١٧٢. [آخرين ص ٥٥٤]

(٦) "الهداية"، باب القصاص فيما دون النفس، ٩/ ١٧٢، ملتقطاً. [آخرين ص ٥٥٤]

(٧) "الهداية"، باب القصاص فيما دون النفس، ٩/ ١٧٢. [آخرين ص ٥٥٥]

[٩٥٥] قوله: وفي عكسه يخيّر أيضاً^(١): أي: لو كان المشجوج أكبر رأساً من الشاج فلو استوفى منه قدر الشجّ ازداد في الشين لصغر رأس الشاج من رأسه فيتناول موضعاً لم يتناوله من المشجوج ولو استوفى قدر حقه فينقص حقه لكبر رأسه من رأس الشاج فيخيّر إن شاء أخذ الأرش وإن شاء اقتصر على قدر حقه وإن كان أدون مساحة.

[٩٥٦] قوله: للتعدي إلى غير حقه^(٢): أي: في مقدار الشين لا في قدر الشجة. "كفاية"^(٣)

[٩٥٧] قوله: ^(٤) استقصاها بالقطع^(٥): استقصاء: تمام كردن ونهايت چيزی رسیدن.

(١) "الهداية"، كتاب الجنایات، باب القصاص فيما دون النفس، ١٧٢/٩. [آخرين ص ٥٥٥]

(٢) المرجع السابق.

(٣) انظر "الكفاية"، باب القصاص فيما دون النفس، ١٧٢/٩، تحت قول "الهداية": للتعدي إلى غير حقه.

(٤) في "الهداية": والشفة إذا استقصاها بالقطع يجب القصاص لإمكان اعتبار المساواة.

(٥) "الهداية"، كتاب الجنایات، باب القصاص فيما دون النفس، ١٧٢/٩. [آخرين ص ٥٥٥]

فصل وإذا اصططح القاتل وأولياء القتيل... إلخ

[٩٥٨] قوله: ^(١) ﴿فَمَنْ عَفَى لَهُ مِنْ أَخِيهِ﴾ ^(٢): تقدير الآية على قول ابن عباس والحسن والضحاك ومجاهد رضي الله عنهم فمن أعطي له على سهولة وأريد به ولي القتيل يقال خذ ما أتاك عفواً أي: سهلاً من أخيه أي: من جهة أخيه المقتول ﴿شَيْءٌ﴾ أي: شيء من المال بطريق الصلح ويكره؛ لأنه مجهول القدر فإنه مقدّر بما تراضيا عليه ﴿فَاتَّبَاعٌ بِالْمَعْرُوفِ﴾ أي: فله اتباع أي: فلولي القتيل اتباع المصالح ﴿بِالْمَعْرُوفِ﴾ أي: مطالبة ببدل الصلح على مجاملة وحسن معاملة ﴿وَأَدَاءٌ إِلَيْهِ بِإِحْسَنٍ﴾ أي: وعلى المصالح أداء إلى ولي القتيل ﴿بِإِحْسَنٍ﴾ في الأداء وقال جماعة وهو مروى عن عمر وابن عباس وابن مسعود رضي الله عنهم: الآية في عفو بعض الأولياء وبدل عليه قوله: ﴿شَيْءٌ﴾ فإنه يراد به البعض وتقديره ﴿فَمَنْ عَفَى لَهُ﴾ وهو القاتل ﴿مِنْ أَخِيهِ﴾ في الدين وهو المقتول ﴿شَيْءٌ﴾ من القصاص بأن كان للقتيل أولياء فعفا بعضهم فقد صار نصيب الباقيين مالاً وهو الدية على حصصهم

(١) في "الهداية": (وإذا اصططح القاتل وأولياء القتيل على مال سقط القصاص ووجب المال قليلاً كان أو كثيراً) لقوله تعالى: ﴿فَمَنْ عَفَى لَهُ مِنْ أَخِيهِ شَيْءٌ﴾ الآية [البقرة: ١٧٨] على ما قيل نزلت الآية في الصلح وقوله عليه السلام: ((من قتل له قتيلاً))، الحديث.

(٢) "الهداية"، كتاب الجنایات، باب القصاص فيما دون النفس، فصل وإذا اصططح القاتل وأولياء القتيل... إلخ، ٩/ ١٧٤. [آخرين ص ٥٥٥]

من الميراث ﴿فَاتَّبَاعُ بِالْمَعْرُوفِ﴾ أي: فليتبع الذين لم يعفوا القاتل بطلب حصصهم ﴿بِالْمَعْرُوفِ﴾ أي: بقدر حقوقهم من غير زيادة ﴿وَأَدَاءُ إِلَيْهِ بِإِحْسَنٍ﴾ [البقرة: ١٧٨] أي: وليؤد القاتل إلى غير العافي حقه وافيًا غير ناقص وأريد بالمصدر في قوله: ﴿فَاتَّبَاعُ﴾ و﴿وَأَدَاءُ إِلَيْهِ﴾ الأمر بهذا الفعل كما في قوله تعالى: ﴿فَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ﴾ [النساء: ٩٢]. "كفاية"^(١)

[٩٥٩] قوله: ((من قتل له قتيل))^(٢): ((فأمله بين خيرتين: إن شاؤوا أقادوا وإن شاؤوا أخذوا الدية))^(٣)، تم الحديث.
[٩٦٠] قوله:^(٤) القصاص حق جميع الورثة وكذا الدية خلافاً لمالك

(١) انظر "الكفاية"، باب القصاص فيما دون النفس، فصل وإذا اصططح القاتل وأولياء القتيل... إلخ، ٩/ ١٧٤-١٧٥، تحت قول "الهداية": نزلت الآية في الصلح.
(٢) "الهداية"، كتاب الجنائيات، باب القصاص فيما دون النفس، فصل وإذا اصططح القاتل وأولياء القتيل... إلخ، ٩/ ١٧٤. [آخرين ص ٥٥٥]
(٣) انظر "الكفاية"، باب القصاص فيما دون النفس، ٩/ ١٧٥، تحت قول "الهداية": نزلت الآية في الصلح.

أخرجه الترمذي بمعناه (١٤١١)، كتاب الدييات، باب ما جاء في حكم ولي القتيل... إلخ، ١٠٣/٣.

(٤) في "الهداية": (وإذا عفا أحد الشركاء من الدّم أو صالح من نصيبه على عوض سقط حق الباقيين عن القصاص وكان لهم نصيبهم من الدية) وأصل هذا أن القصاص حق جميع الورثة وكذا الدية خلافاً لمالك والشافعي في الزوجين.

والشافعي [رحمهما الله] في الزوجين^(١): هذا اللَّفْظ كما ترى يدلّ على أنّه ليس للزوجين حقّ في القصاص والدية جميعاً عندهما وفي "المبسوط": ولكلّ وارث في دم العمد نصيب بميراثه عندنا وقال مالك رحمه الله: لا يرث الزوج الزوجة من الدية شيئاً وكذا في عامة الكتب التخصيص بالدية ثمّ قال في "المبسوط": وكذلك ثبت حقّ الزوج والزوجة في القصاص عندنا وعلى قول ابن أبي ليلى لا يثبت حقّهما في القصاص والتخصيص بقول ابن أبي ليلى في الخلاف يؤذّن بأن لا خلاف لمالك في القصاص وفي بعض الفوائد التنصيص على خلاف مالك في الدية لا ينافي خلافه في القصاص بل ينبغي أن يكون له فيه خلاف بالطريق الأولى؛ لأنّ الدية مال والمال ممّا لا خلاف فيه أنّ الزوج والزوجة يرثان فلما لم ير مالك فيه الإرث فلاّن لا يرى في القصاص لهما بطريق الأولى. "كفاية"^(٢)

[٩٦١] قوله: ^(٣) امتنع بمعنى راجع إلى القاتل^(٤): وهو ثبوت العصمة للقاتل بعفو البعض من القصاص فيجب المال.

(١) "الهداية"، باب القصاص فيما دون النفس، فصل وإذا اصططح القاتل وأولياء

القتيل... إلخ، ٩/ ١٧٥. [آخرين ص ٥٥٦]

(٢) انظر "الكفاية"، كتاب الجنائيات، باب القصاص فيما دون النفس، فصل وإذا

اصططح القاتل وأولياء القتيل... إلخ، ٩/ ١٧٥، تحت قول "الهداية": وأصل هذا أنّ القصاص... إلخ.

(٣) في "الهداية": وإذا سقط القصاص ينقلب نصيب الباقيين مالاً؛ لأنّه امتنع بمعنى راجع إلى القاتل وليس للعافي شيء من المال؛ لأنّه أسقط حقّه بفعله ورضاه.

(٤) "الهداية"، كتاب الجنائيات، باب القصاص فيما دون النفس، فصل وإذا اصططح

القاتل وأولياء القتيل... إلخ، ٩/ ١٧٧. [آخرين ص ٥٥٦]

فصل في حكم الفعلين

- [٩٦٢] قوله: ^(١) "فإن شاء الإمام" ^(٢): قال شمس الأئمة السرخسي: يشير إلى أن الخيار للإمام عند أبي حنيفة وليس كذلك بل الخيار للولي فعلى هذا يكون قوله: "فإن شاء الإمام" معناه يبين لهم أن لهم الخيار. ١٢
- [٩٦٣] قوله: للاختلاف ^(٣): فإن أحدهما قتل والآخر قطع.
- [٩٦٤] قوله: بين الفعلين ^(٤): إذ الطرف يسلك به مسلك الأموال بخلاف النفس. "كفاية" ^(٥)

[٩٦٥] قوله: لأن الموجب القود ^(٦): للقطع والقتل عمداً. ١٢

(١) في "الهداية": (وإن كان قطع يده عمداً ثم قتله عمداً قبل أن تبرأ يده فإن شاء الإمام قال: اقطعه ثم اقلوه وإن شاء قال: اقلوه) وهذا عند أبي حنيفة رحمه الله وقالوا: يقتل ولا تقطع يده وله أن الجمع متعذر إما للاختلاف بين الفعلين هذين؛ لأن الموجب القود وهو يعتمد المساواة في الفعل وذلك بأن يكون القتل بالقتل والقطع بالقطع وهو متعذر. ملتقطاً.

(٢) "البداية"، باب القصاص فيما دون النفس، فصل في حكم الفعلين، ١٨٤/٩. [آخرين ص ٥٥٩]

(٣) "الهداية"، باب القصاص فيما دون النفس، فصل في حكم الفعلين، ١٨٤/٩. [آخرين ص ٥٥٩]

(٤) المرجع السابق.

(٥) انظر "الكفاية"، كتاب الجنائيات، باب القصاص فيما دون النفس، فصل في حكم الفعلين، ١٨٤/٩، تحت قول "الهداية": فإن شاء الإمام قال اقطعه... إلخ.

(٦) "الهداية"، فصل في حكم الفعلين، ١٨٤/٩. [آخرين ص ٥٥٩]

[٩٦٦] قوله: وهو متعذر^(١): أي: حصول المساواة متعذر في صورة الجمع لخلو القطع.

[٩٦٧] قوله: ^(٢) وكذا لا موجب له^(٣): جواب عما قال: (وموجه القطع لو اقتصر أو القتل إذا سرى... إلخ) يمنع كون القتل موجباً للقطع (من حيث كونه قطعاً)؛ فإنَّ موجهه من حيث هو ليس إلا لقطع فليس القتل موجباً له (فلا يتناوله العفو).

(١) "الهداية"، كتاب الجنایات، باب القصاص فيما دون النفس، فصل في حكم الفعلين، ٩/ ١٨٤. [آخرين ص ٥٥٩]

(٢) في "الهداية": (ومن قطع يد رجل فعفا المقطوعة يده عن القطع ثم مات من ذلك فعلى القاطع الدية في ماله وإن عفا عن القطع وما يحدث منه ثم مات من ذلك فهو عفو عن النفس ثم إن كان خطأ فهو من الثلث وإن كان عمداً فهو من جميع المال) وكان ينبغي أن يجب القصاص وهو القياس؛ لأنه هو الموجب للعمد إلا أن في الاستحسان تجب الدية وكذا لا موجب له من حيث كونه قطعاً فلا يتناوله العفو بخلاف العفو عن الجنایة. ملتقطاً.

(٣) "الهداية"، كتاب الجنایات، باب القصاص فيما دون النفس، فصل في حكم الفعلين، ٩/ ١٨٦. [آخرين ص ٥٦٠]

باب الشهادة في القتل

[٩٦٨] قوله: ^(١) [والمطلق ليس بمجمل]*: فإنَّ المطلق ما يدلّ على ذات [مبهمّة] والمجمل ما ازدحمت فيه المعاني.

(١) في "الهداية": (وإذا اختلف شاهدا القتل في الأيام أو في البلد أو في الذي كان به القتل فهو باطل وكذا إذا قال أحدهما: قتله بعضا وقال الآخر: لا أدري بأيّ شيء قتله فهو باطل وإن شهدا أنّه قتله وقالوا: لا ندري بأيّ شيء قتله ففيه الدية استحساناً) والقياس أن لا تقبل هذه الشهادة؛ لأنّ القتل يختلف باختلاف الآلة فجهل المشهود به. وجه الاستحسان أنّهم شهدوا بقتل مطلق والمطلق ليس بمجمل فيجب أقلّ موجبيه وهو الدية. ملتقط.

❦ "الهداية"، كتاب الجنائيات، باب الشهادة في القتل، ١٩٩/٩. [آخرين ص ٥٦٥]

كتاب الديات

[٩٦٩] قوله: ^(١) والظاهر بسلامة أطرافه ^(٢): إنما قيد بـ"الظاهر"؛ لأنَّ عن الأعضاء ما لا يظهر سلامته في بعض الرضيع كاللِّسان سلامته كان بالكلام وعصبة الأذن؛ فإنَّ سلامتها بالسمع والذكر؛ فإنَّ سلامته بالتحرك وقد لا يعلم ذلك في بعض الرضيع إلا أنَّ الظاهر هو السلامة فيكتفي.

(١) في "الهداية": (وفي شبه العمدة مغلظة على العاقلة وكفارة على القاتل وكفارته عتق رقبة مؤمنة فإن لم يجد فصيام شهرين متتابعين ولا يجرى فيه الإطعام ويجزئه رضيع أحد أبويه مسلم) لأنه مسلم به، والظاهر بسلامة أطرافه (ولا يجرى ما في البطن)؛ لأنه لا تعرف حياته ولا سلامته.

(٢) "الهداية"، كتاب الديات، ٢٠٦/٩. [آخرين ص ٥٦٨]

فصل في الشجاج

[٩٧٠] قوله: ^(١) لا سيّما إلى زيادة^(٢): فإنّ التعجيل فيه زيادة من التأجيل ألا ترى أنّ في العرف يزيد قيمة الشيء معجلاً منه ففي التعجيل زيادة من حيث الوصف (ولمّا لم يجز التخليط) أي: الزيادة على عشرة آلاف دراهم (باعتبار العمديّة قدرّاً) فينبغي أن (لا يجوز وصفاً) أيضاً أي: لا يعجل فإنّ فيها زيادة من حيث الوصف كما ذكرنا، هذا حاصل ما في "الكفاية"^(٣).

(١) في "الهداية": (وإذا قتل الأب ابنه عمداً فالدية في ماله في ثلاث سنين) وهذا لأنّ القياس يأبى تقوّم الأدمي بالمال لعدم التماثل والتقويم ثبت بالشرع وقد ورد به مؤجلاً لا معجلاً فلا يعدل عنه لا سيّما إلى زيادة. ملنقطاً.

(٢) "الهداية"، كتاب الديات، فصل في الشجاج، ٩/ ٢٣١. [آخرين ص ٥٨١]

(٣) انظر "الكفاية"، كتاب الديات، فصل في الشجاج، ٩/ ٢٣١.

باب ما يحدث الرجل في الطريق

فصل في الحائط المائل

[٩٧١] قوله: ^(١) يصير متعدياً بالامتناع عن التسليم ^(٢): مع أنه لا صنع منه مباشرة ولا مباشرة شرط هو متعدي فيه.

[٩٧٢] قوله: من الواجب وله تعلق ^(٣): كأنه قيل إن الهواء حقهم فعليهم التفريغ إذا اشتغلت بحائطه فأجاب بأن له تعلقاً بالحائط نقضاً وبناء (فيتعين لدفع هذا الضرر) بأن ينقضه؛ لأن ولاية النقض إليه.

[٩٧٣] قوله: دون الخطأ ^(٤): الخطأ يخفف فيه وهذا دونه.

(١) في "الهداية": (وإذا مال الحائط إلى طريق المسلمين فطوب صاحب به بنقضه وأشهد عليه فلم ينقضه في مدة يقدر على نقضه حتى سقط ضمن ما تلف به من نفس أو مال) فإذا امتنع صار متعدياً بمنزلة ما لو وقع ثوب إنسان في حجره يصير متعدياً بالامتناع عن التسليم إذا طوب به ولأننا لو لم نوجب عليه الضمان يمتنع عن التفريغ فينقطع المارة حذراً على أنفسهم فيتضررون به ودفع الضرر العام من الواجب وله تعلق بالحائط فيتعين لدفع هذا الضرر، ثم فيما تلف به من النفوس تجب الدية وتحملها العاقلة؛ لأنه في كونه جناية دون الخطأ فيستحق فيه التخفيف بالطريق الأولى كيلا يؤدي إلى استئصاله والإجحاف به. ملتقطاً.

(٢) "الهداية"، كتاب الديات، باب ما يحدث الرجل في الطريق، فصل في الحائط

المائل، ٩/٢٥٣. [آخرين ص ٥٩١]

(٣) المرجع السابق.

(٤) المرجع السابق.

[٩٧٤] قوله: والإجحاف به^(١): يعني: بإتلاف ماله بأداء الدية.
 [٩٧٥] قوله: ^(٢) وصورة الإشهاد أن يقول الرجل: اشهدوا أنني قد
 تقدّمت^(٣): الذي تقدّم إلى صاحب الحائط.
 [٩٧٦] قوله: ^(٤) قال: (وإن مال إلى دار رجل)^(٥): هذه العبارة داخلة
 في الشرح في النسخة المطبوعة في المطبع العلوي^(٦) حيث لم يرسم
 عليها الخط ولم يكتب: "قال".

(١) "الهداية"، كتاب الديات، باب ما يحدث الرجل في الطريق، فصل في الحائط
 المائل، ٢٥٣/٩. [آخرين ص ٥٩١]

(٢) في "الهداية": وصورة الإشهاد أن يقول الرجل: اشهدوا أنني قد تقدّمت إلى هذا
الرجل في هدم حائطه هذا.

(٣) "الهداية"، باب ما يحدث الرجل في الطريق، فصل في الحائط المائل، ٢٥٤/٩.
 [آخرين ص ٥٩١]

(٤) في "الهداية": (وإن مال إلى دار رجل فالمطالبة إلى مالك الدار خاصة) إذا مال إلى
الطريق فأجله القاضي أو من أشهد عليه حيث لا يصح؛ لأنّ الحقّ لجماعة المسلمين
وليس إليهما إبطال حقّهم ولو باع الدار بعد ما أشهد عليه وقبضها المشتري برئ من
ضمانه بخلاف إشراع الجناح؛ لأنّه كان جانباً بالوضع ولم ينفسخ بالبيع فلا يبرأ على
ما ذكرنا. ملتقطاً.

(٥) "البداية"، كتاب الديات، باب ما يحدث الرجل في الطريق، فصل في الحائط
 المائل، ٢٥٤/٩. [آخرين ص ٥٩٢]

(٦) انظر "الهداية"، كتاب الديات، باب ما يحدث الرجل في الطريق، فصل في الحائط
 المائل، ٤٩١/٢.

[٩٧٧] قوله: أو من أشهد عليه^(١): أي: على صاحب الجدار.
 [٩٧٨] قوله: وليس إليهما إبطال حقهم^(٢): فإن القاضي أقيم للنظر
 وفي هذا ضرر [لا نظر أو من شهد عليه].....
 [٩٧٩] قوله: فلا يبرأ علي ما ذكرنا^(٣): عندي أنه على هذا يجب
 الضمان على البائع أيضاً فيما إذا بناء الحائط مال ابتداءً؛ لأنه كالجناح
 تعد بناء ابتداءً والله أعلم.

[٩٨٠] قوله: ^(٤) (لا يضمنه)؛ لأن التفريغ عنه^(٥): أي: عن القتل
 الأول برفعه مفوض إلى [أوليائه]؛ لأنهم الذين يتولون رفعه وطولب
 بالفرق بينهما وبين ما إذا وقع الجناح في الطريق وتعثر إنسان بنقضه
 ومات ثم تعثر رجل بالقتيل ومات فإن دية القتيلين على صاحب الجناح
 وأجيب بأن إشراع الجناح في نفسه جناية وهو فعله فصار كأنه ألقاه بيده
 عليه فكان حصول القتل في الطريق مضافاً إلى فعله كحصول نقض
 الجناح في الطريق ومن ألقى شيئاً في الطريق كان ضامناً لما عطب به

(١) "الهداية"، كتاب الديات، باب ما يحدث الرجل في الطريق، فصل في الحائط
 المائل، ٩/ ٢٥٤. [آخرين ص ٥٩٢]

(٢) المرجع السابق.

(٣) المرجع السابق.

(٤) في "الهداية": (ولو سقط الحائط المائل على إنسان بعد الإشهاد فقتله فتعثر بالقتيل
 غيره فعطب لا يضمنه) لأن التفريغ عنه إلى الأولياء لا إليه قال: (وإن عطب
 بالنقض ضمنه) لأن التفريغ إليه.

(٥) "الهداية"، كتاب الديات، باب ما يحدث الرجل في الطريق، فصل في الحائط
 المائل، ٩/ ٢٥٥. [آخرين ص ٥٩٣]

وإن لم يملك تفريغ الطريق عنه بخلاف مسألة الحائط؛ فإنَّ نفس البناء ليس بجناية وبعد ذلك لم يوجد منه فعل يصير به جانياً لكن جعل كالفاعل بترك النقض في الطريق مع القدرة على التفريغ والترك مع القدرة وجد في حق النقض لا في حق القتل فلذلك جعل فاعلاً في حق القتل الأول لا في حق القتل الثاني كذا في "العناية"^(١).

أقول: على هذا يجب أن يكون دية القتلين على صاحب الجناح [فيما] إذا بناه مائلاً بدوياً فإنه كالجناح تعد ابتداءً.

[٩٨١] قوله: وإن عطب بالنقض ضمنه^(٢): بنى شكسته بازگردیده.

(١) انظر "العناية"، كتاب الديات، باب ما يحدث الرجل في الطريق، فصل في الحائط المائل، ٩/٢٥٦.

(٢) "الهداية"، باب ما يحدث الرجل في الطريق، فصل في الحائط المائل، ٩/٢٥٥. [آخرين ص ٥٩٣]

باب جنابة البهيمة والجنابة عليها

- [٩٨٢] قوله: ^(١) (أو كدمت) ^(٢): المراد [بالكدم: كزیدن].
- [٩٨٣] قوله: (أو خبطت وكذا) ^(٣): [المراد بالخبط: دست زدن].
- [٩٨٤] قوله: (أو وقفها في الطريق) ^(٤): استاده كرد دابه رادرراه.
- [٩٨٥] قوله: ^(٥) ما لا يفعل ذلك ^(٦): أي: لا يفعل الزوث والبول.
- [٩٨٦] قوله: ثم هو أكثر ضرراً بالمارة من السير ^(٧): كأنه قيل أما يلحقه بما إذا راثت أو بالت في السير حيث لا يضمن؟ فأجاب بأن الروث والبول بعد الإيقاف أكثر ضرراً بالمار حتى من الزوث والبول في حالة السير (لما أنه) أي: الروث والبول بعد الإيقاف يقع في محل واحد

(١) في "البداية": الراكب ضامن لما أوطأت الدابة ما أصابت بيدها أو رجلها أو رأسها أو كدمت أو خبطت وكذا إذا صدمت ولا يضمن ما نفحت برجلها أو ذنبها فإن أوقفها في الطريق ضمن النفحة أيضاً.

(٢) "البداية"، كتاب الديات، باب جنابة البهيمة والجنابة عليها، ٩/ ٢٥٧. [آخرين ص ٥٩٤]

(٣) "البداية"، باب جنابة البهيمة والجنابة عليها، ٩/ ٢٥٧-٢٥٨. [آخرين ص ٥٩٤]

(٤) "البداية"، باب جنابة البهيمة والجنابة عليها، ٩/ ٢٥٩. [آخرين ص ٥٩٤]

(٥) في "الهداية": (فإن راثت أو بالت في الطريق وهي تسير فعطب به إنسان لم يضمن وكذا إذا أوقفها لذلك) لأن من الدواب ما لا يفعل ذلك إلا بالإيقاف، وإن أوقفها لغير ذلك فعطب إنسان بروثها أو بولها ضمن؛ لأنه متعد في هذا الإيقاف؛ لأنه ليس من ضرورات السير ثم هو أكثر ضرراً بالمارة من السير لما أنه أدم منه فلا يلحق به. ملتقطاً.

(٦) "الهداية"، باب جنابة البهيمة والجنابة عليها، ٩/ ٢٥٩. [آخرين ص ٥٩٤]

(٧) المرجع السابق.

وفي السير في محالٍ ففي كل محل يكون أقل فيكون أدوم منه في السير كما لا يخفى.

[٩٨٧] قوله: ^(١) والمراد النفحة ^(٢): إنما قيد بهذا؛ لأن الوطء لا خلاف فيه أنه يضمن به السائق والقائد كلاهما فلو فسر أحد بالوطء لا يثبت الخلاف في الوطء ولا خلاف في الوطء لأحد فلذا فسر، هذا حاصل ما في "الكفاية" ^(٣).

[٩٨٨] قوله: كبجها بلجامها ^(٤): أي: لگامش بكشد پس نتواند گزید.

[٩٨٩] قوله: [لأن فعلها مضاف إليهم] *: الراكب والسائق والقائد.

(١) في "الهداية": (والسائق ضامن لما أصابت بيدها أو رجلها والقائد ضامن لما أصابت بيدها دون رجلها) والمراد النفحة وقال أكثر المشايخ: إن السائق لا يضمن النفحة أيضاً وإن كان يراها؛ إذ ليس على رجلها ما يمنعها به فلا يمكنه التحرز عنه بخلاف الكدم لإمكانه كبجها بلجامها وبهذا ينطق أكثر النسخ وهو الأصح وقال الشافعي: يضمنون النفحة كلهم؛ لأن فعلها مضاف إليهم.

(٢) "الهداية"، كتاب الديات، باب جنابة البهيمة والجنابة عليها، ٩/ ٢٦٠. [آخرين ص ٥٩٥]

(٣) انظر "الكفاية"، كتاب الديات، باب جنابة البهيمة والجنابة عليها، ٩/ ٢٦٠، تحت قول "الهداية": والمراد النفحة.

(٤) "الهداية"، كتاب الديات، باب جنابة البهيمة والجنابة عليها، ٩/ ٢٦٠. [آخرين ص ٥٩٥]

* "الهداية"، كتاب الديات، باب جنابة البهيمة والجنابة عليها، ٩/ ٢٦١. [آخرين ص ٥٩٥]

- [٩٩٠] قوله: ^(١) وإذا اصطدم ^(٢): باهم صدمه خوردين وسواردين.
 [٩٩١] قوله: وإذا اصطدم فارسان ^(٣): أو ماشيان وهما حرّان خطأ.
 [٩٩٢] قوله: [فانهار] ^{*}: انهار: فرودريدبنا.
 [٩٩٣] قوله: فانهار عليهما ^(٤): أي: يجفّ البير وذهب إلى قعر الأرض
 وغار إليه.

[٩٩٤] قوله: ^(٥) وروي عن علي رضي الله عنه ^(٦): عن عبد الرزاق في

(١) في "الهداية": (وإذا اصطدم فارسان فماتا فعلى عاقلة كلّ واحد منهما دية الآخر) وقال زفر والشافعي: يجب على عاقلة كلّ واحد منهما نصف دية الآخر لما روي ذلك عن علي رضي الله عنه ولأنّ كلّ واحد منهما مات بفعله وفعل صاحبه؛ لأنّه بصدمته ألم نفسه وصاحبه فيهدر نصفه ويعتبر نصفه كما إذا كان الاصطدام عمداً أو جرح كلّ واحد منهما نفسه وصاحبه جراحة أو حفراً على قارعة الطريق بشراً فانهار عليهما يجب على كلّ واحد منهما النصف فكذا هذا.

(٢) "البداية"، باب جناية البهيمة والجناية عليها، ٩/ ٢٦١. [آخرين ص ٥٩٥]

(٣) المرجع السابق.

♣ "الهداية"، باب جناية البهيمة والجناية عليها، ٩/ ٢٦١. [آخرين ص ٥٩٦]

(٤) المرجع السابق.

(٥) في "الهداية": وروي عن علي رضي الله عنه أنّه أوجب على كلّ واحد منهما كلّ الدية فتعارضت روايته فرجحنا بما ذكرنا وفيما ذكر من المسائل الفعلان محظوران فوضح الفرق هذا الذي ذكرنا إذا كانا حرّين في العمد والخطأ ولو كانا عبيدين يهدر الدم في الخطأ؛ لأنّ الجناية تعلّقت برقبته دفعاً وفداء وقد فاتت لا إلى خلف من غير فعل المولى فهدر ضرورة وكذا في العمد؛ لأنّ كلّ واحد منهما هلك بعد ما جنى ولم يخلف بدلاً.

(٦) "الهداية"، باب جناية البهيمة والجناية عليها، ٩/ ٢٦٢. [آخرين ص ٥٩٦]

"مصنّفه"^(١) في القسامة عن أشعث عن الحكم عن عليّ أنّ رجلين صدم أحدهما صاحبه فضمن كلّ واحد منهما صاحبه يعني: الدية.

[٩٩٥] قوله: هذا الذي^(٢): أي: وجوب نصف الدية في العمد على عاقلة كلّ واحد منهما وفي الخطأ الدية الكاملة.

[٩٩٦] قوله: [هذا الذي ذكرنا]*: [عن] الشافعي من الاصطدام عمداً وإن يجرح كلّ واحد منهما نفسه وصاحبه أو يقرّ بحفر على قارعة [الطريق] فانهار عليهما.

[٩٩٧] قوله: وقد فاتت لا إلى خلف^(٣): وقد فاتت أي: الرقبة حاصله أنّ الضمان [على الصورتين] أحدهما أن يدفع إليه بقيمة وثانيهما أن يفديه عنه فإما من ماله أو من مال المولى ولا يتصور الصور الثلاثة أما الأولى فلائها قد فاتت فكيف تدفع! وأما الثانية فلائها فاتت لا إلى خلف فلا مال له فمن [أين يفدي] من ماله؟ وأما الثالثة فلائ فوتها من غير فعل المولى لم يضمن ويفدى من ماله والقتيل خطأ لا يمكن أي: ولا يتصوران

[٩٩٨] قوله: ولم يخلف بدلاً^(٤): حتّى يعطي أولياء الزيد بدل العمر

(١) أخرجه عبد الرزاق في "مصنّفه" (١٨٦٥١)، كتاب العقول، باب المقتتلان والذي يقع على الآخر أو يضربه، ٩/ ٣٩١: لعبد الرزاق بن همام الصنعاني، (ت ٢١١هـ). ("كشف الظنون"، ٢/ ١٠٠٨).

(٢) "الهداية"، باب جناية البهيمة والجناية عليها، ٩/ ٢٦٢. [آخرين ص ٥٩٦]

♣ المرجع السابق.

(٣) المرجع السابق.

(٤) المرجع السابق.

وأولياء العمر بدل الزيد.

[٩٩٩] قوله: ^(١) (فقتلته كان ديته) ^(٢):

الراكب الذي ألقاه الفرس بنخسه. ١٢

[١٠٠٠] قوله: ^(٣) وانتقل إليه لمعنى الأمر ^(٤):

أقول: فلا يلزم الضمان على الناحس للانتقال وعلى الراكب كما مرّ
فلا ضمان هذا في النفحة وأما في الوطء وغيره فالضمان عليهما بل
يرجع الناحس على الراكب قيل نعم وقيل لا وهو الأصحّ كما سيجيء
فمن هاهنا دفع التهافت في بين قوله: هذا وقوله (فيما سيجيء) فالدية
عليهما والله تعالى أعلم.

(١) في "الهداية": (وإن ألقى الراكب فقتلته كان ديته على عاقلة الناحس)؛ لأنه متعدّ في
تسببه وفيه الدية على العاقلة.

(٢) "البداية"، كتاب الديات، باب جناية البهيمة والجناية عليها، ٩/٢٦٧. [آخرين
ص ٥٩٩]

(٣) في "الهداية": وإن نخسها بإذن الراكب كان ذلك بمنزلة فعل الراكب لو نخسها ولا
ضمان عليه في نفحتها؛ لأنه أمره بما يملكه إذ النخس في معنى السوق فصَحّ أمره به
وانتقل إليه لمعنى الأمر.

(٤) "الهداية"، كتاب الديات، باب جناية البهيمة والجناية عليها، ٩/٢٦٨. [آخرين
ص ٦٠٠]

باب جناية المملوك والجناية عليه

[١٠٠١] قوله: ^(١) بين الصحابة رضوان الله عليهم ^(٢):

فعن ابن عباس رضي الله تعالى عنه مثل مذهبنا وعن عمر وعلي رضي الله تعالى عنهما مثل مذهبه ^(٣).

[١٠٠٢] قوله: كما في الدين ^(٤): إذا قتل رجلاً [خطأ] فالدية من ماله ولا تجب على العاقلة.

(١) في "الهداية": (وإذا جنى العبد جناية خطأ قيل لمولاه: إما أن تدفعه بها أو تفديه) وقال الشافعي: جنايته في رقبته يباع فيها إلا أن يقضي المولى الأرض، وفائدة الاختلاف في اتباع الجاني بعد العتق والمسألة مختلفة بين الصحابة رضوان الله عليهم، له أن الأصل في موجب الجناية أن يجب على المتلف؛ لأنه هو الجاني فتجب في ذمته كما في الدين ولنا أن الأصل في الجناية على آدمي حالة الخطأ أن تتباعد عن الجاني تحرراً عن استئصاله والإجحاف به والأصل في العاقلة عندنا النصرة حتى تجب على أهل الديوان بخلاف الذمي؛ لأنهم لا يتعاقلون فيما بينهم فلا عاقلة فتجب في ذمته صيانة للدم عن الهدر ولهذا يسقط الموجب بموت العبد لفوات محل الواجب وإن كان له حق النقل إلى الفداء كما في مال الزكاة فصار كالعبد في صدقة الفطر. ملتقطاً.

(٢) "الهداية"، كتاب الديات، باب جناية المملوك والجناية عليه، ٢٧٠ / ٩. [آخرين ص ٦٠١]

(٣) انظر "نتائج الأفكار"، كتاب الديات، باب جناية المملوك والجناية عليه، ٢٧٠ / ٩.

(٤) "الهداية"، باب جناية المملوك والجناية عليه، ٢٧١ / ٩. [آخرين ص ٦٠١]

- [١٠٠٣] قوله: على أهل الديوان^(١):
ديوان: كتاب كه دران لشكريان واهل عطيه مكتوب باشند وأول من وضعه
في الإسلام عمر رضي الله تعالى عنه.
[١٠٠٤] قوله: كما في مال الزكاة^(٢): فإن الواجب أداء الزكاة من مال
النصاب فإن هلك ينتقل إلى مال آخر ويؤدى عنه.
[١٠٠٥] قوله: كالعبد في صدقة الفطر^(٣): فإنها تجب عن العبد على
المولى ولا تسقط بموت العبد.
[١٠٠٦] قوله: ^(٤) وعند اختياره الواجب^(٥): أي: الواجب إذا اختار
المولى الدفع ولا تأجيل في الأعيان فتلزمه [حالاً].

(١) "الهداية"، كتاب الديات، باب جناية المملوك والجناية عليه، ٩/ ٢٧٢. [آخرين ص ٦٠١-٦٠٢]

(٢) "الهداية"، باب جناية المملوك والجناية عليه، ٩/ ٢٧٢. [آخرين ص ٦٠٢]

(٣) المرجع السابق.

(٤) في "الهداية": (فإن دفعه ملكه ولي الجناية وإن فداه فداه بأرشها وكل ذلك يلزمه
حالاً) أما الدفع فلأن التأجيل في الأعيان باطل وعند اختياره الواجب عين وأما
الفداء فلأنه جعل بدلاً عن العبد في الشرع وإن كان مقدراً بالمتلف ولهذا سمي
فداء فيقوم مقامه ويأخذ حكمه فلهذا وجب حالاً كالمبدل (وأيهما اختاره وفعله
لا شيء لولي الجناية غيره) فإن لم يختر شيئاً حتى مات العبد بطل حق المجنى
عليه لفوات محلّ حقه على ما بيناه (فإن عاد فجنى كان حكم الجناية الثانية
كحكم الجناية الأولى). ملتقطاً.

(٥) "الهداية"، باب جناية المملوك والجناية عليه، ٩/ ٢٧٣. [آخرين ص ٦٠٢]

[١٠٠٧] قوله: على ما بيناه^(١): إشارة إلى قوله: (غير أنَّ الواجب الأصلي هو الدفع).

[١٠٠٨] قوله: ^(٢) على قدر أرش جنائيهما^(٣): لأنَّ المستحقَّ إنما يستحقَّ عوضاً عما فات عليه فلا بدَّ من أن يقسم على قدر المعوَّض كذا في "الإيضاح"^(٤).

[١٠٠٩] قوله: ^(٥) لزوال الملك به^(٦):

حقيقة في الأولين وحكماً في الآخرين.

[١٠١٠] قوله: بخلاف الإقرار^(٧): أي: جنى العبد جناية فقال وليه

(١) "الهداية"، باب جناية المملوك والجناية عليه، ٩/ ٢٧٤. [آخرين ص ٦٠٢]

(٢) في "الهداية": (وإن جنى جنائيتين قيل للمولى إما أن تدفعه إلى وليي الجنائيتين يقتسمانه على قدر حقيهما وإما أن تفديه بأرش كل واحد واحد منهما) لأنَّ تعلّق الأولى برقبته لا يمنع تعلّق الثانية بها كالديون المتلاحقة؛ ألا ترى أنَّ ملك المولى لم يمنع تعلّق الجناية فحقّ المجني عليه الأول أولى أن لا يمنع، ومعنى قوله على قدر حقيهما: على قدر أرش جنائيهما.

(٣) "البداية"، باب جناية المملوك والجناية عليه، ٩/ ٢٧٤. [آخرين ص ٦٠٢]

(٤) لم نعثر عليه.

(٥) في "الهداية": (فإن أعتقه المولى وهو لا يعلم بالجناية ضمن الأقل من قيمته ومن أرشها وإن أعتقه بعد العلم بالجناية وجب عليه الأرش) وعلى هذين الوجهين البيع والهبة والتدبير والاستيلاء؛ لأنَّ كل ذلك ممّا يمنع الدفع لزوال الملك به بخلاف الإقرار على رواية "الأصل". ملتقطاً.

(٦) "الهداية"، باب جناية المملوك والجناية عليه، ٩/ ٢٧٥. [آخرين ص ٦٠٣]

(٧) المرجع السابق.

للمولى: ادفعه أو افده فقال: ليس العبد لي إنما هو لزيد وعندي هو وديعة أو عارية أو إجارة حيث لا يصير مختاراً للفداء؛ لأنّ اختيار الفداء إنّما هو بنقل الملك ولم يوجد فإنّه يجوز أن يكون الأمر على ما قال المقرّ ويكون العبد وديعة حذراً أو كان استعاره أو استأجره أو ارتهنه فلم يكن أنّه ملك في العبد فكيف النقل فإنّه طرح لتملكه [والمقرّ له] يقول: إنّ الظنّ هو كونه ملكاً للمقرّ فإذا أمر غيره فقد أنقل الملك فأشبه البيع مختاراً للفداء.

[١٠١١] قوله: ^(١) [وإطلاق الجواب]*: يريد به قوله: (ضمن الأقل من قيمته ومن أرشها... إلخ) وقيل: يريد به قوله في أول الباب: (وإذا جنى العبد جناية خطأ) فإنّه ينتظم النفس وما دونه كذا في "العناية"^(٢).
أقول: الإرادة به الثانية لا تخلو من الخطأ كما لا يخفى.
[١٠١٢] قوله: وكذا المعنى لا يختلف^(٣):
لأنّ كلّ واحد منهما في [عوض] مال.

(١) في "الهداية": وإطلاق الجواب في الكتاب ينتظم النفس وما دونها وكذا المعنى لا يختلف وإطلاق البيع ينتظم البيع بشرط الخيار للمشتري؛ لأنّه يزيل الملك بخلاف ما إذا كان الخيار للبائع ونقضه وبخلاف العرض على البيع؛ لأنّ الملك ما زال ولو باعه بيعاً فاسداً لم يصير مختاراً حتّى يسلمه؛ لأنّ الزوال به بخلاف الكتابة الفاسدة.

❖ "الهداية"، باب جناية المملوك والجناية عليه، ٢٧٥/٩. [آخرين ص ٦٠٣]

(٢) انظر "العناية"، كتاب الديات، باب جناية المملوك والجناية عليه، ٢٧٥/٩، تحت قول "الهداية": وإطلاق الجواب.

(٣) "الهداية"، باب جناية المملوك والجناية عليه، ٢٧٥/٩. [آخرين ص ٦٠٣]

[١٠١٣] قوله: لأنه يزيل الملك^(١): قال^(٢) في باب خيار الشرط: (وخيار البائع يمنع خروج المبيع عن ملكه) ثم قال^(٣): (خيار المشتري لا يمنع خروج المبيع عن ملك البائع) انتهى.

[١٠١٤] قوله: لأن الزوال به^(٤): أي: بالتسليم فإن التمام في الفاسد إنما هو بالتسليم من البائع والقبض من المشتري.

[١٠١٥] قوله: بخلاف الكتابة الفاسدة^(٥): أي: جنى العبد جنابة فكاتبه المولى كتابةً فاسدة صار مختاراً [للفداء بنفس العقد قبل] قبض البدل؛ لأنَّ موجهه [يثبت قبل قبض البدل].

[١٠١٦] قوله: ^(٦) ولو ضربه^(٧): أدخلها في الشرح في النسخة* المطبوعة

(١) "الهداية"، باب جنابة المملوك والجنابة عليه، ٩/ ٢٧٥. [آخرين ص ٦٠٣]

(٢) انظر "الهداية"، كتاب البيوع، باب خيار الشرط، ٥/ ٥٠٣.

(٣) انظر "الهداية"، كتاب البيوع، باب خيار الشرط، ٥/ ٥٠٤.

(٤) "الهداية"، باب جنابة المملوك والجنابة عليه، ٩/ ٢٧٦. [آخرين ص ٦٠٣]

(٥) المرجع السابق.

(٦) في "الهداية": وإعتاق المجنى عليه بأمر المولى بمنزلة إعتاق المولى فيما ذكرنا؛ لأنَّ فعل المأمور مضاف إليه ولو ضربه فنقصه فهو مختار إذا كان عالماً بالجنابة؛ لأنه حبس جزءاً منه وكذا إذا كانت بكرًا فوطئها وإن لم يكن معلقاً لما قلنا بخلاف التزويج؛ لأنه عيب من حيث الحكم وبخلاف وطء الثيب على ظاهر الرواية؛ لأنه لا ينقص من غير إعتاق وبخلاف الاستخدام؛ لأنه لا يختص بالملك ولهذا لا يسقط به خيار الشرط.

(٧) "الهداية"، باب جنابة المملوك والجنابة عليه، ٩/ ٢٧٦. [آخرين ص ٦٠٣]

♣ وفي نسختنا أيضاً هكذا.

- من المطبعة العلوية^(١) ولم يرسم عليه الخط ولم يكتب.
- [١٠١٧] قوله: بكرأ فوطئها^(٢): فإنه أيضاً عيب.
- [١٠١٨] قوله: من حيث الحكم^(٣): لا من حيث الحقيقة أو يوجب كما لا يصير به مختاراً كما إذا أقر على العبد بالسرقة.
- [١٠١٩] قوله: لا يختص بالملك^(٤): فلم يدل على الاختيار.
- [١٠٢٠] قوله: ولهذا لا يسقط^(٥): أي: لأنه لا يختص بالملك؛ لأنه لو اختص لصار بالاستخدام مختار الملك بأن يبطل خياره.
- [١٠٢١] قوله: لا يحنث في يمينه^(٦): لأنه لم يوجد فعل يخالف

(١) انظر "الهداية"، كتاب الديات، باب جناية المملوك والجناية عليه، ص ٥٠٢.

(٢) "الهداية"، باب جناية المملوك والجناية عليه، ٢٧٦/٩. [آخرين ص ٦٠٤]

(٣) المرجع السابق.

(٤) المرجع السابق.

(٥) المرجع السابق.

(٦) في "الهداية": لو علّق الطلاق أو العتاق بالشرط ثم حلف أن لا يطلق أو لا يعتق ثم وجد الشرط وثبت العتق والطلاق لا يحنث في يمينه تلك كذا هذا ولنا أنه علّق الإعتاق بالجناية والمعلّق بالشرط ينزل عند وجود الشرط ألا يرى أن من قال لامرأته: إن دخلت الدار فوالله لا أقربك يصير ابتداء الإيلاء من وقت الدخول؛ لأنّ غرضه طلاق أو عتق يمكنه الامتناع عنه؛ إذ اليمين للمنع فلا يدخل تحته ما لا يمكنه الامتناع عنه؛ ولأنه حرّضه على مباشرة الشرط بتعليق أقوى الدواعي إليه والظاهر أنه يفعلها فهذا دلالة الاختيار. ملتقطاً.

(٧) "الهداية"، باب جناية المملوك والجناية عليه، ٢٧٧/٩. [آخرين ص ٦٠٤]

يمينه تلك.

[١٠٢٢] قوله: ألا يرى^(١): مستند على أنه لم يوجد منه فعل.

[١٠٢٣] قوله: ولأنه حرّضه^(٢): دليل ثان على صيرورته مختاراً فهو عطف على (لنا... إلخ).

[١٠٢٤] قوله: مباشرة الشرط^(٣): وهو القتل أو الرمي أو الشجاج.

[١٠٢٥] قوله: [بتعليق أقوى الدواعي إليه]*:

أقول: فلا يحث إذا قال: والله لا [أقربك].....

[١٠٢٦] قوله: والظاهر أنه يفعله^(٤): رغبة منه في الحرية.

[١٠٢٧] قوله: ^(٥) ووجه ذلك^(٦): أي: بيان الفرق بين حالة الإعتاق

وحالة عدمه.

(١) "الهداية"، باب جناية المملوك والجناية عليه، ٩ / ٢٧٧. [آخرين ص ٦٠٤]

(٢) المرجع السابق.

(٣) المرجع السابق.

* المرجع السابق.

(٤) المرجع السابق.

(٥) في "الهداية": (وإذا قطع العبد يد رجل عمداً فدفع إليه بقضاء أو بغير قضاء فأعتقه

ثم مات من اليد فالعبد صلح بالجناية وإن لم يعتقه ردّ على المولى وقيل للأولياء:

اقتلوه أو اعفوا عنه) ووجه ذلك وهو أنه إذا لم يعتقه وسرى تبين أن الصلح وقع

باطلاً فإذا سرى تبين أن المال غير واجب وإنما الواجب هو القود فكان الصلح

واقعاً بغير بدل فبطل والباطل لا يورث الشبهة كما إذا وطئ المطلقة الثلاث في

عدّتها مع العلم بحرمتها عليه فوجب القصاص. ملتقطاً.

(٦) "الهداية"، باب جناية المملوك والجناية عليه، ٩ / ٢٧٨. [آخرين ص ٦٠٤]

[١٠٢٨] قوله: بحرمتها عليه^(١): حيث لا يصير شبهة لدرء الحد.
 [١٠٢٩] قوله: ^(٢) وهذا الوضع يرد إشكالا^(٣): إنما خصّ هذا الوضع
 بورود الإشكال؛ لأنّ الوضع هذا في الدفع بالصلح بخلاف الأول؛ فإنّ
 الوضع هناك في الدفع بأنّه موجب الجنابة والصلح يتضمّن معنى العفو
 لإنبائه عن الحطّ فيأخذ حكم العضو وهو عدم القصاص [ولا إنباء
 للدفع] بأنّه موجب الجنابة عن الحطّ ولا يتضمن معنى [العفو] فلا يأخذ
 حكمه فيجب القصاص وقد أوجب فلا [يرد] في الوضع [إشكالا].
 [١٠٣٠] قوله: [وها هنا قال: يجب]*:
 حيث قال: (قيل للأولياء: اقتلوه).

(١) "الهداية"، باب جنابة المملوك والجنابة عليه، ٩/ ٢٧٨. [آخرين ص ٦٠٥]
 (٢) في "الهداية": رجل قطع يد رجل عمداً فصالح القاطع المقطوعة يده على عبد
 ودفعه إليه فأعتقه المقطوعة يده ثمّ مات من ذلك فالعبد صلح بالجنابة إلى آخر ما
 ذكرنا من الرواية، وهذا الوضع يرد إشكالا فيما إذا عفا عن اليد ثمّ سرى إلى
 النفس ومات حيث لا يجب القصاص هنالك وها هنا قال: يجب قيل ما ذكر هاهنا
 جواب القياس فيكون الوضعان جميعاً على القياس والاستحسان وقيل: بينهما
 فرق ووجهه أن العفو عن اليد صحّ ظاهراً؛ لأنّ الحقّ كان له في اليد من حيث
 الظاهر فيصحّ العفو ظاهراً فبعد ذلك وإن بطل حكماً يبقى موجوداً حقيقة فكفى
 ذلك لمنع وجوب القصاص، أمّا هاهنا الصلح لا يبطل الجنابة بل يقرّرها حيث
 صالح عنها على مال فإذا لم يبطل الجنابة لم تمتنع العقوبة هذا إذا لم يعتقه أمّا إذا
 أعتقه فالتخريج ما ذكرناه من قبل.

(٣) "الهداية"، باب جنابة المملوك والجنابة عليه، ٩/ ٢٧٩. [آخرين ص ٦٠٥]

♣ المرجع السابق.

[١٠٣١] قوله: وقيل بينهما فرق^(١): أي: بين مسألة الصلح والعفو فرق فلا يأخذ حكمه.

[١٠٣٢] قوله: فالتخريج ما ذكرناه^(٢): هو قوله: (لأنَّ إقدامه على الإعتاق يدلُّ على قصد تصحيح الصلح). "كفاية"^(٣)

[١٠٣٣] قوله: ^(٤) فيضمنهما بالإتلاف^(٥): فإنَّ الإتلاف وارد عليهما.

[١٠٣٤] قوله: في مقابلته الحقَّ^(٦): بل يرجح الملك على الحقَّ.

[١٠٣٥] قوله: لأنَّه دونه^(٧): أي: لأنَّ الحقَّ دون الملك.

(١) "الهداية"، باب جنابة المملوك والجنابة عليه، ٩/ ٢٧٩. [آخرين ص ٦٠٥]

(٢) المرجع السابق.

(٣) انظر "الكفاية"، كتاب الديات، باب جنابة المملوك والجنابة عليه، ٩/ ٢٧٩، تحت

قول "الهداية": أمَّا إذا أعتقه فالتخرج ما ذكرنا.

(٤) في "الهداية": (وإذا جنى العبد المأذون له جنابة وعليه ألف درهم فأعتقه المولى

ولم يعلم بالجنابة فعليه قيمتان قيمة لصاحب الدين وقيمة لأولياء الجنابة) لأنَّه

أُتلف حقَّين كلَّ واحد منهما مضمون بكلِّ القيمة على الانفراد الدفع للأولياء

والبيع للغرماء فكذا عند الاجتماع ويمكن الجمع بين الحقَّين إيفاء من الرقبة

الواحدة بأن يدفع إلى وليِّ الجنابة ثمَّ يباع للغرماء فيضمنهما بالإتلاف بخلاف ما

إذا أُلْفِه أجنبيَّ حيث تجب قيمة واحدة للمولى ويدفعها المولى إلى الغرماء؛ لأنَّ

الأجنبيَّ إنَّما يضمن للمولى بحكم الملك فلا يظهر في مقابلته الحقَّ؛ لأنَّه دونه.

(٥) "الهداية"، باب جنابة المملوك والجنابة عليه، ٩/ ٢٧٩-٢٨٠. [آخرين ص ٦٠٦]

(٦) "الهداية"، باب جنابة المملوك والجنابة عليه، ٩/ ٢٨٠. [آخرين ص ٦٠٦]

(٧) المرجع السابق.

[١٠٣٦] قوله: ^(١) كولد المرهونة ^(٢): ولدت بعد الرهن [فالولد] مرهون.
 [١٠٣٧] قوله: ^(٣) ومن أعتق جارية... إلخ ^(٤): اعلم أن المسألة على ثلاثة أوجه، الأول: أن يقطع المولى يدها ويهلك مالها ويدعي القطع والاستهلاك في زمان رقبها وهي تنكر والثاني: أن يأخذ مالها والمال المأخوذ قائم في يده والدعوى الدعوى والثالث: أن يطئها ويأخذ من غلتها ويأتي المسألة بحiale وهاهنا أصلان اتفق عليهما علماؤنا رحمهم الله: الأول أن من أقر بسبب الضمان ثم ادعى ما يرثه من الضمان لا يسمع منه إلا بحجة والثاني أن الإسناد إلى حالة معهودة منافية للضمان يوجب

(١) في "الهداية": (وإذا استدان الأمة المأذون لها أكثر من قيمتها ثم ولدت فإنه يباع الولد معها في الدين وإن جنت جنابة لم يدفع الولد معها) والفرق أن الدين وصف حكمي فيها واجب في ذمتها متعلق برقبته استيفاء فيسري إلى الولد كولد المرهونة بخلاف الجنابة.

(٢) "الهداية"، كتاب الديات، باب جنابة المملوك والجنابة عليه، ٢٨٠/٩. [آخرين ص ٦٠٦]
 (٣) في "الهداية": (ومن أعتق جارية ثم قال لها: قطعت يدك وأنت أمتي وقالت: قطعتها وأنا حرة فالقول قولها وكذلك كل ما أخذ منها إلا الجماع والغلة) استحساناً، وهذا عند أبي حنيفة وأبي يوسف رحمهما الله، وقال محمد: لا يضمن إلا شيئاً قائماً بعينه يؤمر برده عليها؛ لأنه منكر وجوب الضمان لإسناده الفعل إلى حالة معهودة منافية له كما في المسألة الأولى وكما في الوطء والغلة. وفي الشيء القائم أقر بيدها حيث اعترف بالأخذ منها ثم ادعى التملك عليها وهي منكرة والقول قول المنكر فلهذا يؤمر بالرد إليها.

(٤) "الهداية"، باب جنابة المملوك والجنابة عليه، ٢٨١/٩. [آخرين ص ٦٠٧]

سقوط المقرّ به فالمسألة الثانية اتّفقوا عليه وأخرجوه من الأصل الأوّل وكذا الثالثة متّفق عليها مخرجة من الأصل الثاني لكنّهم اختلفوا في المسألة الأولى فعند الثاني القول فيها قول المولى ولا يجب عليه الضمان وعندهما القول قولها ويجب عليه الضمان ومن الخلاف أنّ الثاني أخرجه من الثاني وقال: (إنّه منكر وجوب الضمان لإسناده الفعل إلى حالة معهودة منافية له) فيكون القول قوله ويجب الضمان (كما في المسألة الأولى وكما في الوطاء والغلة) إجماعاً ثمّ محمد رحمه الله اتّفق معهما فيما إذا كان [منكراً] في إيجاب الضمان ويجعل القول قوله وهاهنا ما أوجب الضمان وجعل القول قوله فاحتاج إلى الفرق بين القائم وبين الهالك فقال ما حاصله: إنّ مسألة الهالك مخرجة من الأصل الثاني ومسألة القائم من الأوّل فإنّه إقرار ولا الضمان إن ثمّ ادعى [التملّك] عليها المبرئ له عن الضمان وهي تنكر والقول [قول] منكر وهما أخرجاه من الأصل

[١٠٣٨] قوله: ^(١) وذكر في بعض النسخ قول محمد مع أبي حنيفة* وذكر في "الزيادات" ^(٢): وذكر في "الزيادات" ^(٣): عبد قتل مولاه وله ابنان

(١) في "الهداية": (وإذا كان عبد بين رجلين فقتل مولى لهما فعفا أحدهما بطل الجميع عند أبي حنيفة وقالوا: يدفع الذي عفا نصف نصيبه إلى الآخر أو يفديه بربع الدية) وذكر في بعض النسخ: قتل ولياً لهما والمراد القريب أيضاً وذكر في بعض النسخ: قول محمد مع أبي حنيفة وذكر في "الزيادات". ملتقطاً.

❖ هكذا في نسختنا لكن في المخطوط: (وفي أكثرها مع أبي يوسف)

(٢) "الهداية"، باب جناية المملوك والجنانية عليه، ٩ / ٢٨٥. [آخرين ص ٦٠٩]

(٣) "الزيادات": للإمام محمد بن الحسن الشيباني (ت ١٨٩هـ) وقد شرحها جماعة.

("كشف الظنون"، ٢ / ٩٦٢)

فعفا أحد الابنين بطل ذلك كله عند أبي حنيفة ومحمد رحمهما الله وعند أبي يوسف رحمه الله الجواب فيه كالجواب في مسألة الكتاب ولم يذكر اختلاف الرواية، لأبي يوسف رحمه الله أن حق القصاص ثبت في العبد على سبيل الشيع؛ لأن ملك المولى لا يمنع استحقاق القصاص له فإذا عفا أحدهما انقلب نصيب الآخر وهو النصف مالا غير أنه شائع في الكل فيكون نصفه في نصيبه والنصف في نصيب صاحبه فما يكون في نصيبه سقط ضرورة أن المولى لا يستوجب على عبده مالا وما كان في نصيب صاحبه بقي ونصف النصف هو الربع فلهذا يقال: ادفع نصف نصيبك أو افتده بربع الدية ولهما أن ما يجب من المال يكون حق المقتول؛ لأنه بدل دمه ولهذا تقضى منه ديونه وتنفذ به وصاياه ثم الورثة يخلفونه فيه عند الفراغ من حاجته والمولى لا يستوجب على عبده ديناً فلا تخلفه الورثة وعلى هذا في النسخة المطبوع العلوية وعلى هذه شرح في "الكفاية" وقال هكذا في بعض النسخ وشرح عليها صاحب "غاية البيان" ^(١) انتهى وعليها حاشية المولوي عبد الحليم ^(٢) هذا ثم عبارة النسخة المكتوبة في المتن من قوله: (لأنه مبق على أصل الحرية في حق الدم) إلى ما قال: (وله أن القصاص) عبارة ملخص الحواشي للمولوي عبد الحليم رحمه

(١) "غاية البيان"، كتاب الديات، باب جناية المملوك والجنانية عليه، ٣١ / ٨.

(٢) هو محمد عبد الحليم بن محمد أمين الله اللكنوي الأنصاري، فاضل، له علم بالحكمة والطب القديم، (ت ١٢٨٥ هـ). من كتبه: الأقوال الأربعة، حاشية على "شرح نفيس بن عوض" في الطب، و"قمر الأقمار" حاشية على "نور الأنوار في شرح المنار" في أصول الفقه. ("الأعلام" للزركلي، ١٨٦ / ٦)

الله تعالى* ومن قوله: (وله أن القصاص... إلخ)، محصل عبارة "الكفاية" حيث قال صاحب "الكفاية"^(١): (لأبي حنيفة رحمه الله تعالى أن القصاص واجب لكل واحد منهما في النصف من غير تعيين فإذا انقلب مالا احتمل الوجوب من كل وجه بأن يعتبر متعلقاً بنصيب صاحبه واحتمل السقوط من كل وجه بأن يعتبر متعلقاً بنصيب نفسه واحتمل النصف بأن يعتبر متعلقاً بهما شائعاً فلا يجب المال بالشك)، انتهى.

✦ عبارة المخطوط هكذا ولم نفز على فهمها، والله تعالى أعلم.

(١) انظر "الكفاية"، كتاب الديات، باب جناية المملوك والجناية عليه، ٢٨٥ / ٩.

فصل في الجناية على العبد

[١٠٣٩] قوله: ^(١) لهما ^(٢): أبو يوسف والشافعي رحمهما الله.
 [١٠٤٠] قوله: [وصار كقليل القيمة وكالغصب] *: أي: صار كالعبد
 الذي قيمته قليل من عشرة آلاف درهم وصار كالعبد المغصوب بحيث
 [تجب] في [كل من] الصورتين قيمة [قليل من عشرة آلاف درهم].
 [١٠٤١] قوله: ^(٣) بمقابلة.....

(١) في "الهداية": (ومن قتل عبداً خطأ فعليه قيمته لا تزداد على عشرة آلاف درهم فإن كانت
 قيمته عشرة آلاف درهم أو أكثر قضي له بعشرة آلاف إلا عشرة وفي الأمة إذا زادت
 قيمتها على الدية خمسة آلاف إلا عشرة) وهذا عند أبي حنيفة ومحمد وقال أبو يوسف
 والشافعي: تجب قيمته بالغة ما بلغت، لهما أن الضمان بدل المالية ولهذا يجب
 للمولى وهو لا يملك العبد إلا من حيث المالية ولو قتل العبد المبيع قبل القبض يبقى
 العقد وبقاؤه ببقاء المالية أصلاً أو بدلاً وصار كقليل القيمة وكالغصب. ملتقطاً.

(٢) "الهداية"، كتاب الديات، فصل في الجناية على العبد، ٢٨٦/٩. [آخرين ص ٦١٠]

* "الهداية"، كتاب الديات، فصل في الجناية على العبد، ٢٨٧/٩. [آخرين ص ٦١٠]

(٣) في "الهداية": ولأبي حنيفة ومحمد قوله تعالى: ﴿وَدِيَّةٌ مُّسَلَّمَةٌ إِلَىٰ أَهْلِهَا﴾ [النساء:

٩٢] أوجبها مطلقاً وهي اسم للواجب بمقابلة الآدمية، ولأن فيه معنى الآدمية حتى
 كان مكلفاً وفيه معنى المالية والآدمية أعلاهما فيجب اعتبارها بإهدار الأدنى عند
 تعذر الجمع بينهما وضمان الغصب بمقابلة المالية؛ إذ الغصب لا يرد إلا على
 المال، وبقاء العقد يتبع الفائدة حتى يبقى بعد قتله عمداً وإن لم يكن القصاص بدلاً
 عن المالية فكذلك أمر الدية وفي قليل القيمة الواجب بمقابلة الآدمية إلا أنه لا سمع
 فيه فقدّرناه بقيمته رأياً بخلاف كثير القيمة؛ لأن قيمة الحر مقدرة بعشرة آلاف
 ونقصنا منها في العبد إظهاراً لانحطاط رتبته وتعين العشرة بأثر عبد الله بن عباس

الآدمية^(١): ولذا تجب بقتل الحرّ فإنّها لو كانت بمقابلة الماليّة [فلا تجب الدية بقتل الحرّ].

[١٠٤٢] قوله: وبقاء العقد^(٢): جواب عن قولهما: (ولو قتل العبد المبيع قبل القبض يبقى العقد... إلخ).

[١٠٤٣] قوله: يتبع الفائدة^(٣): يعني: أنّ بقاء العقد إنّما هو لفائدة وذلك لا يدلّ على أنّ الضمان بدل الماليّة كما لا يدلّ على أنّ القصاص بدل الماليّة فيما إذا قتل العبد عمداً حيث يبقى العقد هناك أيضاً لكن لفائدة وهو التخيير بين فسخ البيع وبين استيفاء القود فلما لم يدلّ على أنّ القصاص بدل المالية فكذلك أمر الدية.

[١٠٤٤] قوله: وفي قليل القيمة^(٤):

جواب عمّا قالوا: (وصار كقليل القيمة).

[١٠٤٥] قوله: عبد الله بن مسعود رضي الله عنه*: هكذا في عامة الكتب

رضي الله عنهما قال: (وفي يد العبد نصف قيمته لا يزداد على خمسة آلاف إلا خمسة) لأنّ اليد من الآدمي نصفه فتعتبر بكمّله وينقص هذا المقدار إظهاراً لانحطاط رتبته وكلّ ما يقدر من دية الحرّ فهو مقدّر من قيمة العبد؛ لأنّ القيمة في العبد كالدّية في الحرّ؛ إذ هو بدل الدم على ما قرّناه.

(١) "الهداية"، كتاب الديات، فصل في الجناية على العبد، ٩/ ٢٨٧. [آخرين ص ٦١٠]

(٢) المرجع السابق.

(٣) المرجع السابق.

(٤) "الهداية"، كتاب الديات، فصل في الجناية على العبد، ٩/ ٢٨٨. [آخرين ص ٦١٠]

* هكذا في المخطوط لكن في نسختنا "الهداية": (عبد الله ابن عباس رضي الله عنهما)

("الهداية"، كتاب الديات، فصل في الجناية على العبد، ٩/ ٢٨٨). [آخرين ص ٦١٠]

وفي بعضها: عبد الله بن عباس والأثر لا يبلغ بقيمة العبد دية الحر وينقص منه عشرة دراهم رواه القدوري في "شرح مختصر الكرخي"^(١) وعبد الرزاق^(٢) وابن أبي شيبة^(٣) وبه قال الشعبي^(٤) والنخعي وهذا الأثر كالمرفوع؛ فإن المقادير لا تعرف إلا بالسماع من صاحب النبي صلى الله تعالى عليه وسلم.

[١٠٤٦] قوله: (إلا خمسة)^(٥): استثناء من خمسة آلاف كما في ﴿أَلْفَ

سَنَةٍ إِلَّا خَمْسِينَ عَامًا﴾ [العنكبوت: ١٤].

[١٠٤٧] قوله: فهو مقدّر من قيمة العبد^(٦): يعني: يجب في موضحة العبد نصف عشر قيمته كما أنّ في الحر كذلك من ديته وعلى هذا فقس.

(١) "شرح مختصر الكرخي": لأبي الحسين أحمد بن محمد القدوري (ت ٤٢٨ هـ).

("كشف الظنون"، ٢/ ١٦٣٤)

(٢) أخرجه عبد الرزاق في "مصنّفه" (١٨٤٩٤)، كتاب العقول، باب دية المملوك، ٩/ ٣٥٨.

(٣) أخرجه ابن أبي شيبة في "مصنّفه"، كتاب الديات، من قال: لا يبلغ به دية الحر، ٦/ ٣٣١.

(٤) هو عامر بن شراحيل بن عبد ذي كبار، الشعبي الحميري، أبو عمرو راوية من التابعين، يضرب المثل بحفظه، ولد ونشأ ومات فجأة بالكوفة، اتصل بعبد الملك بن مروان، فكان نديمه وسميره ورسوله إلى ملك الروم وكان فقيهاً، شاعراً، نسبته إلى شعب وهو بطن من همدان، (ت ١٠٣ هـ). ("الأعلام" للزركلي، ٣/ ٢٥١).

(٥) "البداية"، كتاب الديات، فصل في الجناية على العبد، ٩/ ٢٨٨. [آخرين ص ٦١٠]

(٦) "الهداية"، كتاب الديات، فصل في الجناية على العبد، ٩/ ٢٨٨. [آخرين ص ٦١٠]

[١٠٤٨] قوله: كالدية في الحر؛ إذ هو^(١): أي: القيمة كذا في "العناية"^(٢).
 [١٠٤٩] قوله: ^(٣) وفيه الكلام^(٤): أي: في وجوبه على وجه يستوفي ولا
 كلام في أصل الوجوب؛ لأنّ الوجوب لإفادة الاستيفاء فإذا فات
 المطلوب منه سقط اعتباره. "كفاية"^(٥)

(١) "الهداية"، كتاب الديات، فصل في الجناية على العبد، ٢٨٨/٩. [آخرين ص ٦١٠]
 (٢) انظر "العناية"، كتاب الديات، باب جناية المملوك والجناية عليه، فصل في الجناية
 على العبد، ٢٨٨/٩، تحت قول "الهداية": لأنّ القيمة في العبد كالدية في الحر.
 (٣) في "الهداية": (ومن قطع يد عبد فأعتقه المولى ثمّ مات من ذلك فإن كان له ورثة
 غير المولى فلا قصاص فيه ولا اقتصاص منه وهذا عند أبي حنيفة وأبي يوسف وقال
 محمد: لا قصاص في ذلك وعلى القاطع أرش اليد وما نقصه ذلك إلى أن يعتقه
 ويبطل الفضل) وفيه الكلام واجتماعهما لا يزيل الاشتباه؛ لأنّه الملك على اعتبار
 إحدى الحالتين والورثة بالولاء على اعتبار الأخرى، ولهما أنا ثبوت الولاية
 للمولى فيستوفيه وهذا لأنّ المقضي له معلوم والحكم متحد فوجب القول
 بالاستيفاء بخلاف الفصل الأول؛ لأنّ المقضي له مجهول ولا معتبر باختلاف
 السبب هاهنا؛ لأنّ الحكم لا يختلف بخلاف تلك المسألة؛ لأنّ ملك اليمين يغير
 ملك النكاح حكماً والإعتاق لا يقطع السراية لذاته بل لاشتباه من له الحق وذلك
 في الخطأ دون العمد؛ لأنّ العبد لا يصلح مالكا للمال، وإذا امتنع القصاص في
 الفصلين عند محمد يجب أرش اليد وما نقصه من وقت الجرح إلى وقت الإعتاق؛
 لأنّه حصل على ملكه ويبطل الفضل، وعندهما الجواب في الفصل الأول
 كالجواب عند محمد في الثاني. ملتقطاً.

(٤) "الهداية"، كتاب الديات، فصل في الجناية على العبد، ٢٨٩/٩. [آخرين ص ٦١١]
 (٥) انظر "الكفاية"، كتاب الديات، باب جناية المملوك والجناية عليه، فصل في الجناية
 على العبد، ٢٨٩/٩، تحت قول "الهداية": وفيه الكلام.

[١٠٥٠] قوله: على اعتبار إحدى الحالتين^(١): إن كان عبداً باعتبار حالة الجرح قبل العتق.

[١٠٥١] قوله: على اعتبار الأخرى^(٢): إن كان حرّاً [باعتبار] حالة الموت بعد العتق.

[١٠٥٢] قوله: لأنّ العبد لا يصلح مالكا للمال^(٣): فلا يصحّ أن يجعل مالكا للمال في الحالتين، على الأولى هو المولى وعلى الثانية هو العبد فجاء الاشتباه.

[١٠٥٣] قوله: كالجواب عند محمد [رحمه الله] في الثاني^(٤): أي: يجب الأرش والنقصان ويبطل القصد ويجب في الفصل الثاني القصاص.

[١٠٥٤] قوله: ^(٥) والفرق^(٦): بين الفصلين فإنّ في الأول قد جعلنا عبيدين وفي الثاني جعل أحدهما عبداً وأخرى [حرّاً] واجب دية.....

(١) "الهداية"، كتاب الديات، فصل في الجناية على العبد، ٢٨٩ / ٩. [آخرين ص ٦١١]

(٢) المرجع السابق.

(٣) "الهداية"، كتاب الديات، فصل في الجناية على العبد، ٢٩١ / ٩. [آخرين ص ٦١١]

(٤) "الهداية"، كتاب الديات، فصل في الجناية على العبد، ٢٩٢ / ٩. [آخرين ص ٦١٢]

(٥) في "الهداية": (ومن قال لعبديه: أحكما حرّاً ثمّ شجاً فأوقع العتق على أحدهما فأرشهما للمولى ولو قتلها رجل تجب دية حرّ وقيمة عبد) والفرق أنّ البيان إنشاء من وجه وإظهار من وجه على ما عرف وبعد الشجة بقي محلاً للبيان فاعتبر إنشاء في حقهما وبعد الموت لم يبق محلاً للبيان فاعتبرناه إظهاراً محضاً وأحدهما حرّ يبقين فتجب قيمة عبد ودية حرّ. ملتقطاً.

(٦) "الهداية"، كتاب الديات، فصل في الجناية على العبد، ٢٩٢ / ٩. [آخرين ص ٦١٢]

[١٠٥٥] قوله: أَنَّ البيان انشاء^(١): (أَنَّ البيان) أي: التعيين المتعلق (انشاء) للعتق (من وجه) فَإِنَّ حَرِيَّةَ هذا لم توجد قبل البيان ويعدها قد وجد فهذا هو الانشاء وأيضاً يشترط صلاحية المحل حيث لا يصحّ إذا بَيَّن [العتق فيه بموت أحدهما] (وإظهار من وجه) وهذا ظاهر بحيث يجبر على البيان* ولو كان انشاء من وجه [لما أجبر عليه؛ إذ المرء لا يُجبر على إنشاء العتق].....

[١٠٥٦] قوله: فاعتبر إنشاء في حقهما^(٢): فلما كان إنشاء فلم يوجد العتق قبل البيان في أحد فكانا مملوكين فأرشهما للمولى.

[١٠٥٧] قوله: فاعتبرناه إظهاراً^(٣): أي: إظهاراً لما هو حرّ فكاتبه أحدهما ... قبل البيان بالضرورة ... فأَيَّ شيء ... فلَمَّا كان أحدهما حرّاً عند دية الحرّ لورثته وقيمة العبد لمولاه.

[١٠٥٨] قوله: ^(٤) [وقال الشافعي: يضمّنه كلّ القيمة]*: وفي تضمين

(١) "الهداية"، كتاب الديات، فصل في الجناية على العبد، ٢٩٢/٩. [آخرين ص ٦١٢]

♣ في المخطوط هكذا: ~~فَإِنَّ~~ ^{فَإِنَّ} ~~بَيَّن~~ ^{بَيَّن} وما أثبتنا فهو موافق لفهمنا، والله تعالى أعلم.

(٢) "الهداية"، كتاب الديات، فصل في الجناية على العبد، ٢٩٢/٩. [آخرين ص ٦١٢]

(٣) المرجع السابق.

(٤) في "الهداية": (ومن فقاً عيني عبد فإن شاء المولى دفع عبده وأخذ قيمته وإن شاء أمسكه ولا شيء له من النقصان عند أبي حنيفة وقالوا: إن شاء أمسك العبد وأخذ ما نقصه وإن شاء دفع العبد وأخذ قيمته) وقال الشافعي: يضمّنه كلّ القيمة ويمسك الجنة؛ لأنّه يجعل الضمان مقابلاً للفائت فبقي الباقي على ملكه كما إذا قطع إحدى يديه أو فقاً إحدى عينيه ونحن نقول: إنّ المالية قائمة في الذات وهي معتبرة في حق الأطراف لسقوط اعتبارها في حق الذات قصراً عليه وإذا كانت معتبرة وقد وجد إتلاف النفس من وجه بتفويت جنس المنفعة.

♣ "الهداية"، كتاب الديات، فصل في الجناية على العبد، ٢٩٣/٩. [آخرين ص ٦١٢]

كل القيمة مع [إمساك الجثة] فالشافعي رحمه الله يخالف علمائنا رحمهم الله بأسرهم في خيار الدفع [وإمساك العبد] يجوز عندهم [لاعتبار] الخلاف بين علمائنا رحمهم الله في أنه من [فقاً عيني عبد] هل له النقصان؟ قالوا: نعم وقال: لا فاحفظ.

[١٠٥٩] قوله: مقابلاً بالفائت^(١):

والفائت العينان وقد اعتبرها الشارع كلاً حيث يجب كل الدية لفقئهما من الحر فيضمنه كل القيمة بدل العينين وما قالوا إنه إذا أخذ القيمة فيدفع العبد فمردود بأنه كل القيمة بدل العينين هناك [فبقي العبد] على ملكه فلم يدفعه.

[١٠٦٠] قوله: فبقي الباقي على ملكه^(٢): فإذا كان الباقي ملكاً له فقابلته القيمة.

[١٠٦١] قوله: كما إذا قطع إحدى يديه أو فقاً إحدى عينيه^(٣): حيث يضمن نصف القيمة ولا يدفع بل يمسكه فكذا هناك يضمن كل القيمة ويمسكه والشائع اعتبر الإثنين بالكل والإحدى بالنصف فلذا يضمن كل القيمة في الإثنين والنصف في الإحدى فلم جاء الفرق في حكم الإمساك؟.

[١٠٦٢] قوله: إن المالية قائمة في الذات^(٤): بخلاف الحر فإنها [ليست] المالية فيه قائمة في الذات.

(١) "الهداية"، كتاب الديات، فصل في الجناية على العبد، ٩/٢٩٣. [آخرين ص ٦١٢]

(٢) المرجع السابق.

(٣) المرجع السابق.

(٤) المرجع السابق.

[١٠٦٣] قوله: في حقّ الذات قصراً عليه^(١): أي: لأنّ اعتبار المالتية في حقّ الذات قصراً عليه ساقط أي: لم يقتصر اعتبار المالتية في حقّ الذات فحسب بل اعتبرت في حقّ الأطراف أيضاً. "كفاية"^(٢)

[١٠٦٤] قوله: ^(٣) فوفّرنا على الشبهين^(٤): [فعملنا] بالشبهة الأولى أي: الآدمية في الإمساك حيث لم نوجب النقصان فإنّ من أحكام الآدمية عدم الانقسام [و] التملّك وبالتالي أي: المالتية في الدفع حيث أوجبنا القيمة فإنّ من أحكامها التملّك والانقسام فإن قلت: لم لم [يحاسب] حتّى يجب النقصان في الإمساك ولا عنه القيمة في الدفع قلت: *.

(١) "الهداية"، كتاب الديات، فصل في الجناية على العبد، ٩/٢٩٣. [آخرين ص ٦١٢]

(٢) انظر "الكفاية"، كتاب الديات فصل في الجناية على العبد، ٩/٢٩٣-٢٩٤، تحت

قول "الهداية": لسقوط اعتبارها في حقّ الذات... إلخ

(٣) في "الهداية": (ومن فقاً عيني عبد فإن شاء المولى دفع عبده وأخذ قيمته وإن شاء أمسكه ولا شيء له من النقصان عند أبي حنيفة) وله أنّ المالتية وإن كانت معتبرة في الذات فالآدمية غير مهددة فيه وفي الأطراف أيضاً، ألا ترى أنّ عبداً لو قطع يد عبد آخر يؤمر المولى بالدفع أو الفداء وهذا من أحكام الآدمية؛ لأنّ موجب الجناية على المال أن تباع رقبته فيها ثمّ من أحكام الأولى أن لا ينقسم على الأجزاء ولا يتملّك الجثة ومن أحكام الثانية أن ينقسم ويتملّك الجثة فوفّرنا على الشبهين حظهما من الحكم. ملتقطاً.

(٤) "الهداية"، كتاب الديات، فصل في الجناية على العبد، ٩/٢٩٤. [آخرين ص ٦١٣]

* هكذا في المخطوط، لعلّ العبارة سقطت من الكتابة، والله تعالى أعلم.

فصل في جناية المدبر وأمّ الولد

[١٠٦٥] قوله: ^(١) "يجب الأقل من قيمته ومن الأرض ^(٢)": أي: يعطى الأرض إن كان أقل والقيمة أكثر (لأنه لا حقّ لوليّ الجناية في أكثر من الأرض) فكيف يأخذه ويعطي القيمة وإن كان أقل والأرض أكثر؟ لأنّ الواجب على المولى كان الدفع إذ الفداء إنّما يجب عند الاختيار وإنّما وجب شيء آخر لكونه مانعاً عن تسليمه بالتدبير (ولا منع من المولى في أكثر من القيمة) فعلة وجوب القيمة وهو المنع لم يوجد في أكثر من القيمة فلا يعطيه.

[١٠٦٦] قوله: ولا تخيير بين الأقل والأكثر ^(٣): كأنه قيل: لِمَ لا تخيرونه بين الأقل والأكثر؟ بل توجبون الأقل حتّى أجاب بقوله: (ولا تخيير بين الأقل والأكثر؛ لأنه لا يفيد في جنس واحد لا اختياره الأقل لا محالة) فلا يفيد التخيير فكأنه قيل: [لِمَ يفيد التخيير] بين الدفع والفداء مع أنه لا يختار الدفع؟ وأجاب بقوله: (بخلاف القن... إلخ).

(١) في "الهداية": (وإذا جنى المدبر أو أمّ الولد جناية ضمن المولى الأقل من قيمته ومن أرضها) وإنّما يجب الأقل من قيمته ومن الأرض؛ لأنه لا حقّ لوليّ الجناية في أكثر من الأرض ولا منع من المولى في أكثر من القيمة ولا تخيير بين الأقل والأكثر؛ لأنه لا يفيد في جنس واحد لا اختياره الأقل لا محالة بخلاف القن؛ لأنّ الرغبات صادقة في الأعيان فيفيد التخيير بين الدفع والفداء (وجنایات المدبر وإن توالّت لا توجب إلّا قيمة واحدة)؛ لأنه لا منع منه إلّا في رقبة واحدة وتعتبر قيمته لكل واحد في حال الجناية عليه؛ لأنّ المنع في هذا الوقت يتحقّق. ملتقطاً.

(٢) "الهداية"، فصل في جناية المدبر وأمّ الولد، ٩/ ٢٩٥. [آخرين ص ٦١٣]

(٣) المرجع السابق

[١٠٦٧] قوله: [وتعتبر قيمته لكل واحد في حال الجنابة عليه]*: حتى لو قتل إنساناً خطأ وقيمته ألف درهم فزادت قيمته حتى صارت ألفين وقتل آخر بعد ذلك خطأ ثم أصابه عيب فرجعت قيمته إلى خمس مائة ثم قتل آخر خطأ فعلى مولاه ألفا درهم؛ لأنه جنى على الثاني وقيمته ألفان ولو لم تكن منه إلا تلك الجنابة لكان المولى ضامناً لقيمته ألفين ثم ألف من هذين الألفين لولي القتل الأوسط خاصة وخمس مائة من الألف الأولى بين القتل الأول وبين الأوسط؛ لأنه لا حق في هذه الخمس مائة لولي القتل الثالث وإنما حقه في قيمته يوم جنى على وليه ويقسم هذه الخمس مائة بين الأوسط والأول يضرب فيها للأول بعشرة آلاف وللأوسط بتسعة آلاف؛ لأنه وصل إليه من حقه ألف والخمس مائة الباقية بينهم جميعاً يضرب فيها للآخر بعشرة آلاف إلا ما أخذ؛ لأنه وصل إليه من حقه مقدار المأخوذ وكذلك للأوسط لا يضرب بما أخذ في المرتين وإنما يضرب بما بقي من حقه فتقسم الخمس مائة بينهم على ذلك ما وصل من حقه كذا في "الكفاية"^(١).

❖ "الهداية"، كتاب الديات، فصل في جنابة المدبر وأم الولد، ٢٩٥/٩. [آخرين ص ٦١٤]

(١) انظر "الكفاية"، كتاب الديات، باب جنابة المملوك والجنابة عليه، فصل في جنابة المدبر وأم الولد، ٢٩٥-٢٩٦، تحت قول "الهداية": وتعتبر قيمته لكل واحد منهما... إلخ.

باب القسامة

[١٠٦٨] قوله: ^(١) سنذكره من بعد إن شاء الله تعالى*: (أنه قتل وليه عمداً أو خطأً) فكذاك الجواب يدلّ عليه إطلاق الجواب في "الكتاب" وهكذا الجواب في "المبسوط" وعن أبي يوسف رحمه الله في غير رواية الأصل أن في القياس تسقط القسامة والدية عن الباقيين من أهل المحلّة ويقال للولي: ألك بيّنة؟ فإن قال: لا، يستحلف المدعى عليه على قتله يميناً واحدة ووجهه أن القياس يأباه لاحتمال وجود القتل من غيرهم وإنما عرف بالنص فيما إذا كان في مكان ينسب إلى المدعى عليهم والمدعى يدعي القتل عليهم وفيما وراءه بقي على أصل القياس وصار كما إذا ادعى القتل على واحد من غيرهم أهل محلّة وفي الاستحسان تجب القسامة والدية على أهل المحلّة؛

(١) في "الهداية": (وإذا وجد القتل في محلّة ولا يُعلم من قتله أُستحلف خمسون رجلاً منهم يتخيّرهم الولي بالله ما قتلناه ولا علمنا له قاتلاً فإذا حلفوا قضى على أهل المحلّة بالدية ولا يُستحلف الولي ومن أبى منهم اليمين حبس حتى يحلف) لأن اليمين فيه مستحقة لذاتها تعظيماً لأمر الدم، ولهذا يجمع بينه وبين الدية بخلاف النكول في الأموال؛ لأن اليمين بدل عن أصل حقّه، ولهذا يسقط ببذل المدعى وفيما نحن فيه لا يسقط ببذل الدية، هذا الذي ذكرنا إذا ادعى الولي القتل على جميع أهل المحلّة وكذا إذا ادعى على البعض لا بأعيانهم والدعوى في العمد أو الخطأ؛ لأنهم لا يتميزون عن الباقي، ولو ادعى على البعض بأعيانهم أنه قتل وليه عمداً أو خطأً. ملتقطاً.

✽ لم نجد العبارة في نسخنا التي بين أيدينا لكن عبارة "الكفاية" تؤيد أنها عبارة "الهداية" كما قال: (قوله: وكذا لو ادعى على البعض بأعيانهم سنذكره من بعد إن شاء الله تعالى).

(انظر "الكفاية"، باب القسامة، ٩/٣٠٩-٣١٠، تحت قول "الهداية": وكذا جمع عمر... إلخ)

لأنه لا فصل في إطلاق النصوص بين دعوى ودعوى فنوجه بالنص لا بالقياس بخلاف ما إذا ادعى على واحد من غيرهم؛ لأنه ليس فيه نص فلو أوجبناهما لأوجبناهما دية وقسامة بالقياس وهو ممتنع ثم حكم ذلك أن يثبت ما ادعاه إذا كان له بينة وإن لم تكن استحلفه يمينا واحدة؛ لأنه ليس بقسامة لانعدام النص وامتناع القياس ثم إن حلف برئ وإن نكل والدعوى في المال تثبت به وإن كان في القصاص فهو على اختلاف مضي* في كتاب الدعوى) وعليه كتب الحاشية صاحب "العناية"^(١) والنسخة المندرجة في المتن [عليها] مشى صاحب "الكفاية"^(٢).

[١٠٦٩] قوله: ^(٣) وقد ذكرناه^(٤): هذا هو الموضع الذي وعد بيانه بقوله: (وسنذكره من بعد إن شاء الله تعالى) وهاهنا قال: (وقد ذكرناه) فلعله رحمه

♣ قوله: فهو على اختلاف مضي في كتاب الدعوى، قال في كتاب الدعوى، باب اليمين قال: ("ومن ادعى قصاصا على غيره فجحدته استحلف" بالإجماع "ثم إن نكل عن اليمين فيما دون النفس يلزمه القصاص، وإن نكل في النفس حبس حتى يحلف أو يقر" وهذا عند أبي حنيفة رحمه الله، وقالوا: لزمه الأرش فيهما) انتهى، ١٢ منه. (انظر "الهداية"، كتاب الدعوى، باب اليمين، ٧/١٧٨).

(١) انظر "العناية"، كتاب الدعوى، باب اليمين، ٧/١٧٨-١٨٠، تحت قول "الهداية": ومن ادعى قصاصا على غيره فجحدته... إلخ.

(٢) انظر "الكفاية"، كتاب الدعوى، باب اليمين، ٧/١٧٩، تحت قول "الهداية": خصوصا إذا كان امتناع القصاص... إلخ.

(٣) في "الهداية": (وإن ادعى الولي على واحد من أهل المحلة بعينه لم تسقط القسامة عنهم) وقد ذكرناه وذكرنا فيه القياس والاستحسان.

(٤) "الهداية"، كتاب الديات، باب القسامة، ٩/٣١٩. [آخرين ص ٦٢٦]

الله توهم أنه ذكره وقيل في بعض النسخ: "ذكره" ثمه فعلى هذا يستقيم قوله: (وقد ذكرناه)، كذا في "الكفاية"^(١) ولعله أبعد وذلك النسخة التي كتبت على حاشية هذا الكتاب ثمه فانظر.

[١٠٧٠] قوله: ^(٢) وقد بيناه من قبل ووجه الفرق... إلخ^(٣): وهو قوله في نسخة المكتوبة على حاشية (وفي الاستحسان تجب القسامة والدية على أهل المحلة - إلى أن قال: - بخلاف ما إذا ادعى على واحد من غيرهم؛ لأنه ليس فيه نص فلو أوجبناهما لأوجبناهما بالقياس وهو ممتنع) هذا ما عندي وما قال صاحب "العناية"^(٤): (يريد به قوله: هذا الذي ذكرنا إذا ادعى الولي القتل على جميع أهل المحلة)، انتهى. فشطط بوجهه: أما أولاً فلأنه لم يذكر هناك مسألة ما إذا ادعى على واحد من غيرهم إنما قال^(٥): (هذا الذي ذكرنا إذا ادعى الولي القتل على جميع أهل المحلة وكذا إذا ادعى على البعض لا بأعيانهم ولو ادعى على البعض بأعيانهم فكذلك الجواب)، انتهى، ملخصاً وأما ثانياً لم يبين ثمه فرقاً بين مسألتين إنما ذكر جواباً في مسألة وقال في الأخرى: وكذا إذا كان كذا

(١) انظر "الكفاية"، كتاب الديات، باب القسامة، ٣١٩/٩، تحت قول "الهداية": وقد ذكرنا فيه القياس والاستحسان.

(٢) في "الهداية": (وإن ادعى على واحد من غيرهم سقطت عنهم) وقد بيناه من قبل ووجه الفرق هو أن وجوب القسامة عليهم دليل على أن القاتل منهم فتعيينه واحداً منهم لا ينافي ابتداء الأمر؛ لأنه منهم.

(٣) "الهداية"، كتاب الديات، باب القسامة، ٣١٩/٩. [آخرين ص ٦٢٦]

(٤) انظر "العناية"، باب القسامة، ٣١٩/٩، تحت قول "الهداية": وقد بيناه من قبل.

(٥) انظر "الهداية"، كتاب الديات، باب القسامة، ٣١٠/٩.

ولو كان كذا فكذلك الجواب وهكذا الجواب في "المبسوط"^(١) فإن قلت: قد ذكر الفرق برواية أبي يوسف رحمه الله.

أقول: قد ردّ وفرّق أبو يوسف على غير رواية الأصل وهذه قريب الفرق وحقيقته وجوه آخر ذكرها *

[١٠٧١] قوله:^(٢) لأن الخصومة قائمة مع الكلّ على ما بيناه^(٣): عند هذا العبد أنه أراد بهذا قوله فيما سبق^(٤): (ولو ادّعى على البعض بأعيانهم أنه قتل وليه عمداً أو خطأ فكذلك الجواب) أي: يستحلف خمسون رجلاً من أهل المحلة؛ فإنّ الاستحلاف من خمسين دال على أنّ الخصومة مع الكلّ في هذه الصورة أيضاً هذا وما قال صاحب "العناية"^(٥): (إشارة إلى ما ذكر من مسألة وإن ادّعى الولي على واحد من أهل المحلة بعينه في بيان الفرق بقوله: وهو أنّ وجوب القسامة عليهم دليل على أنّ القاتل منهم فتعيينه واحداً منهم لا ينافي ابتداء الأمر فخطأ فاحش؛ فإنه لا علاقة لهذا الأمر في قيام الخصومة مع الكلّ ووجود أخرى في إبطالها لا يُرفض ذكرها خوف الإطناب وأمّا العاقل فيكفيه الإشارة.

(١) "المبسوط"، كتاب الديات، باب القسامة، الجزء السادس والعشرون، ١٣/١٣٧-١٣٨. ❁ في المخطوط هكذا: *منه زب الزة ومنه زب الزة* ^{الطلب} فما ذكرنا على وفق فهمنا، والله تعالى أعلم.

(٢) في "الهداية": (ولو ادّعى على واحد من أهل المحلة بعينه فشهد شاهدان من أهلها عليه لم تقبل الشهادة) لأنّ الخصومة قائمة مع الكلّ على ما بيناه والشاهد يقطعها عن نفسه فكان متّهماً.

(٣) "الهداية"، كتاب الديات، باب القسامة، ٩/٣٢٢. [آخرين ص ٦٢٧]

(٤) انظر "الهداية"، كتاب الديات، باب القسامة، ٩/٣١٠.

(٥) انظر "العناية"، باب القسامة، ٩/٣٢٢، تحت قول "الهداية": على ما بيناه.

كتاب الوصايا

باب في صفة الوصية ما يجوز من ذلك وما يستحب منه وما يكون رجوعاً منه

[١٠٧٢] قوله: ^(١) غاية الأمر أنه يستند عند الإجازة ^(٢): ما ذكره المحشون في شرح هذا المقام من أن المعنى يستند حقهم عند موت الموصي لأوّل وقت المرض فيثبت عند الإجازة بحكم الاستناد غير أن الاستناد إنما يعمل في شيء موجود والإجازة قد ثبتت وذهبت مالها من قرار*؛ لأنها حين وقعت لم تجد لها محلاً والشيء لا ثبوت له إلا بمحلّه فالعبد الضعيف لا يحصله؛ فإن الثبوت له معنيان: أحدهما: الثبوت النفس الأمري والآخر: العلمي والمتّفي هاهنا قبل الموت هو الثاني دون الأوّل والذي تحتاج إليه الإجازة لثبوتها وصحتها في نفس الأمر هو الأوّل دون الثاني فكما يظهر بالموت أن الحق كان لهم من حين المرض كذلك يظهر أن الإجازة حين وقعت صادفت محلّها فجعلها متلاشية لعدم مصادفتها المحلّ بجواب السؤال المقدّر من باب المصادرة على المطلوب فتأمل لعلّ الله يحدث بعد ذلك أمراً.

(١) في "الهداية": (الوصية غير واجبة وهي مستحبة ولا تجوز بما زاد عليّ الثلث إلا أن يجيزه الورثة بعد موته وهم كبار ولا معتبر بإجازتهم في حال حياته) لأنها قبل ثبوت الحقّ إذ الحقّ يثبت عند الموت فليس لهم أن يرجعوا عنه؛ لأنّ الساقط متلاش غاية الأمر أنه يستند عند الإجازة لكنّ الاستناد يظهر في حقّ القائم وهذا قد مضى وتلاشى. ملتقطاً.

(٢) "الهداية"، كتاب الوصايا، باب في صفة الوصية ما يجوز من ذلك وما يستحب منه

وما يكون رجوعاً منه، ٣٤٧/٩. [آخرين ص ٦٣٩]

* في المخطوط هكذا: قد منعت رزقيت البائس رزقاً، والله تعالى أعلم.

[١٠٧٣] قوله: يظهر في حقّ القائم^(١): كما في العقود الموقوفة إذا لحقتها الإجازة وكثبوت الملك في الغصب حتّى أدّى ضمانه فيثبت الملك فيهما مستنداً إلى أوّل العقد والغصب.

[١٠٧٤] قوله: ^(٢) (الموصي) عندنا^(٣): حتّى تصحّ في مشاع تحمل [القسمة] ويتمّ من غير قبض ويجبر الوارث على التسليم بعد الإجازة خلافاً [للشافعي].

[١٠٧٥] قوله: ^(٤) لفظ "الجامع الصغير".....

(١) "الهداية"، كتاب الوصايا، باب في صفة الوصية... إلخ، ٣٤٧/٩. [آخرين ص ٦٣٩]

(٢) في "الهداية": (وكّل ما جاز بإجازة الوارث يتملّكه المجاز له من قبّل الموصي عندنا وعند الشافعي من قبّل الوارث).

(٣) "الهداية"، كتاب الوصايا، باب في صفة الوصية... إلخ، ٣٤٩/٩. [آخرين ص ٦٣٩]

(٤) في "البداية": ويجوز أن يوصي المسلم للكافر والكافر للمسلم.
في "نتائج الأفكار" عن "الكفاية": أراد به الذمّي بدليل التعليل ورواية "الجامع الصغير": أنّ الوصية لأهل الحرب باطلة انتهى، أقول فيه: أنّ قوله: "يجوز أن يوصي المسلم للكافر" لفظ القدوري والتعليل ورواية "الجامع الصغير" إنّما هما من كلام المصنّف فكيف يصحّ جعل كلام المصنّف دليلاً على إرادة القدوري بالكافر الذمّي دون مطلق الكافر كما هو الظاهر من لفظه على أنّ المراد بأهل الحرب في رواية "الجامع الصغير" هو الحربي الغير المستأمن؛ لأنّ لفظ "الجامع الصغير" هكذا: الوصية لحربي هو في دارهم باطلة كما ذكر في "الكافي" وغيره فبقي الحربي المستأمن خارجاً عن مسألة "الجامع الصغير" فكيف تكون رواية "الجامع الصغير" دليلاً على كون المراد بالكافر في لفظ الكتاب هو الذمّي دون ما يعمّ الحربي المستأمن؟ وقد صرّح في "المحيط" وغيره بأنّه يجوز أن يوصي المسلم للحربي المستأمن في ظاهر الرواية كما يجوز أن يوصي للذمّي.

هكذا: الوصية^(١):

أقول: الذي في نسختين صحيحتين هكذا: الوصية لأهل الحرب باطلة اهـ، وهكذا نقل عنه في "الهداية"^(٢) نعم ذكر في "الكافي"^(٣) ما قاله الشارح فلعل الإمام النسفي زاده بياناً.... * والله تعالى أعلم.

(١) "نتائج الأفكار"، كتاب الوصايا، باب في صفة الوصية ما يجوز من ذلك... إلخ، ٣٥٥/٩، تحت قول "الهداية": ويجوز أن يوصي المسلم للكافر... إلخ.

(٢) انظر "الهداية"، كتاب الوصايا، باب في صفة الوصية ما يجوز من ذلك... إلخ، ٣٥٥/٩.

(٣) "الكافي"، كتاب الوصايا، باب صفة الوصية وما يجوز... إلخ، ٣٥٠/٣ (٢٠٤).

✽ في المخطوط هكذا: **وَلَمْ يُطْلَعْ عَلَيْهِ** والله تعالى أعلم.

باب الوصي وما يملكه

[١٠٧٦] قوله: ^(١) ويثبت له الملك فيه والولاية عليه إلا أنه يجبر على

البيع ^(٢):

أقول: للعبد الضعيف فيه وقفة؛ فإن المولى سبحانه وتعالى يقول وقوله الحق: ﴿وَلَنْ يَجْعَلَ اللَّهُ لِلْكَافِرِينَ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ سَبِيلًا﴾ [النساء: ١٤١] فهذا سلب مطلق عام موكد فلم يبق شيء من أفراد الولاية حيث لكافر على مسلم أبداً وثبوت الملك لا يستلزم ثبوت الولاية ألا ترى أن مالك الجارية الحامل مالك لما في بطنها ولا ولاية له عليه أصلاً! فقد صرحوا أن لا ولاية

(١) في "الهداية": (ومن أوصى إلى عبد أو كافر أو فاسق أخرجهم القاضي عن الوصاية ونصب غيرهم) وهذا اللفظ يشير إلى صحة الوصية؛ لأن الإخراج يكون بعدها وقيل في الكافر: باطل أيضاً لعدم ولايته على المسلم، ووجه الصحة ثم الإخراج أن أصل النظر ثابت لقدرة العبد حقيقة وولاية الفاسق على أصلنا وولاية الكافر في الجملة إلا أنه لم يتم النظر لتوقف ولاية العبد على إجازة المولى وتمكنه من الحجر بعدها والمعاداة الدينية الباعثة للكافر على ترك النظر في حق المسلم واتهام الفاسق بالخيانة فيخرجه القاضي من الوصاية ويقيم غيره مقامه إتماماً للنظر. ملتقطاً.

في "الكفاية": (وولاية الكافر على المسلم في الجملة) وهو ما إذا اشترى عبداً مسلماً فإنه يصح شراؤه ويثبت له الملك فيه والولاية عليه إلا أنه يجبر على البيع والجبر على البيع لا يشعر بعدم الولاية.

(٢) "الكفاية"، كتاب الوصايا، باب الوصي وما يملكه، ٩/٤٢٣-٤٢٤، تحت قول "الهداية": وولاية الكافر على المسلم في الجملة.

لأحد على الجنين كما في "غمز العيون"^(١) وغيره^(٢) ولهذا يجبر الكافر على بيع المسلم؛ إذ لو ترك في يده لتصرف فيه من دون ولاية عليه فيكون ظلماً وإعدام الظلم واجب وإن كان بذاك وجه آخر أن لو ترك لاستخدمه وفيه إذلال المسلم وإنقاذ المسلم من الإذلال واجب أمّا قول الشيخ الماتن قدس سرّه: (وولاية الكافر في الجملة) فإنما يريد به -والله أعلم- أن له ولاية ما ولو على قومه لا على المسلم فصحت الوصاية نظراً إلى أهليته في الأصل؛ لأنه [شرعاً] عاقل بالغ قادر أهل للحفظ والتصرف، أوجب الإخراج لعدم ولايته على المسلم فافهم والله سبحانه وتعالى أعلم.

[١٠٧٧] قوله: ^(٣) ثم الجدّ قائم مقام الأب فيما انتقل إليه^(٤): الأب كانت له ولاية الإنكاح بنفسه وبإقامة غيره مقامه فكذلك الجدّ له ولاية الإنكاح بنفسه وبإقامة غيره مقامه وكذلك الموصي كان له ولاية التصرف في ماله بنفسه وبإقامة غيره مقامه فكذلك الوصي لقيامه مقامه. "كفاية"^(٥)

(١) "غمز عيون البصائر"، الفن الثالث، الجمع والفرق، القول في الملك، ٣/ ١٣٤.

(٢) "البحر"، كتاب العتق، ٤/ ٣٩١.

(٣) في "الهداية": الولاية التي كانت ثابتة للموصي تنتقل إلى الوصي في المال وإلى الجدّ في النفس ثم الجدّ قائم مقام الأب فيما انتقل إليه فكذا الوصي.

(٤) "الهداية"، كتاب الوصايا، باب الوصي وما يملكه، ٩/ ٤٢٨. [آخرين ص ٦٧٩-٦٨٠]

(٥) انظر "الكفاية"، كتاب الوصايا، باب الوصي وما يملكه، ٩/ ٤٢٨، تحت قول "الهداية": ثم الجدّ قائم مقام الأب... إلخ. ملقطاً.

[١٠٧٨] قوله: ^(١) (ومقاسمة الوصي الموصى له عن الورثة جائزة) ^(٢): صورته: رجل أوصى لرجل آخر بثلث ماله وله ورثة صغار أو كبار غيب فقاسم الوصي الموصى له وأعطى له الثلث وأمسك الثلثين للورثة فالقسم نافذة على الورثة حتى لو هلك حصّة الورثة في يده لم يرجع الورثة على الموصى له بشيء؛ لأنّ ولايته نافذة على الصغار وعلى حفظ مال الكبار والموصى له خصم والقسم بين الخصمين نفذت وأما في عكسه وهو أن يكون الوارث كبيراً حاضراً والموصى له غائباً فقاسم الوصي مع الوارث فأعطى الوارث حصّه وأمسك الثلث للموصى له، لم تنفذ القسم على الموصى له حتى لو هلك ما في يده كان للموصى له أن يرجع على الورثة بثلث ما في أيدهم؛ لأنّه لا ولاية للموصى عليه. "كفاية" ^(٣)

[١٠٧٩] قوله: ^(٤) (فقسمته جائزة) ^(٥): وفي "الجامع الصغير": الموصى له بالثلث إذا كان غائباً فدفعت الورثة المال إلى القاضي يجوز قسمته؛ لأنّ

(١) في "البداية": ومقاسمة الوصي الموصى له عن الورثة جائزة ومقاسمته الورثة عن الموصى له باطلة.

(٢) "البداية"، كتاب الوصايا، باب الوصي وما يملكه، ٩/ ٤٢٨. [آخرين ص ٦٨٠]

(٣) انظر "الكفاية"، كتاب الوصايا، باب الوصي وما يملكه، ٩/ ٤٢٨، تحت قول "الهداية": ومقاسمته الوصي الموصى له الورثة.

(٤) في "البداية": ومن أوصى بثلث ألف درهم فدفعتها الورثة إلى القاضي فقسمها والموصى له غائب فقسمته جائزة.

(٥) "البداية"، كتاب الوصايا، باب الوصي وما يملكه، ٩/ ٤٣٠. [آخرين ص ٦٨١]

له ولاية على الغائب فكان قسمته كقسمته للغائب، قالوا: هذا هو الجواب فيما يكال أو يوزن؛ لأنَّ القسمة فيه تمييز وليس مبادلة حتّى ينفرد أحد الشريكين بأخذ نصيبه من غير قضاء ولا رضا. "كفاية"^(١)

[١٠٨٠] قوله: ^(٢) وجه الظاهر أنّه يرجع عليه بحكم الغرور^(٣): أي: أنّ الوصي يرجع على الميت أي: على تركته بحكم أنّ الميت غرّه بقوله: إنّ هذا ملكي؛ لأنّه لما أمره ببيع عبده وتصدّق بثمنه على المساكين كان قائلاً: إنّ هذا العبد ملكي فكان الوصي مغروراً من جهته وكان ذلك الضمان ديناً على الميت والدّين يقضى من جميع التركة، كذا ذكره الإمام قاضي خان. "كفاية"^(٤)

(١) انظر "الكفاية"، كتاب الوصايا، باب الوصي وما يملكه، ٩/ ٤٣٠، تحت قول "الهداية": فقسمته جائزة.

(٢) في "الهداية": (ومن أوصى بأن يباع عبده ويتصدّق بثمنه على المساكين فباعه الوصي وقبض الثمن فضاع في يده فاستحقّ العبد ضمن الوصي ويرجع فيما ترك الميت) لأنّه عامل له فيرجع عليه كالوكيل وكان أبو حنيفة يقول أولاً: لا يرجع؛ لأنّه ضمن بقبضه ثمّ رجع إلى ما ذكرنا ويرجع في جميع التركة وعن محمد أنّه يرجع في الثلث؛ لأنّ الرجوع بحكم الوصية فأخذ حكمها ومحلّ الوصية الثلث، وجه الظاهر أنّه يرجع عليه بحكم الغرور وذلك دين عليه.

(٣) "الهداية"، كتاب الوصايا، باب الوصي وما يملكه، ٩/ ٤٣١. [آخرين ص ٦٨١ -

[٦٨٢

(٤) انظر "الكفاية"، كتاب الوصايا، باب الوصي وما يملكه، ٩/ ٤٣١، تحت قول "الهداية": وجه الظاهر أنّه يرجع بحكم الغرور.

كتاب الخنثى

فصل في بيانه

[١٠٨١] قوله: ^(١) أنه هو العضو الأصلي الصحيح والآخر بمنزلة العيب ^(٢): وذلك أن ما يقع به الفصل بين الذكر والأنثى عند الولادة الآلة وذلك في آدمي وفي سائر الحيوانات وعند انفصال الولد من الأم منفعة تلك الآلة خروج البول منها وما سواه من المنافع يحدث بعد ذلك فعرفنا أن المنفعة الأصلية للآلة كونها مبالاً فإذا كان يبول من مبال الرجال عرفنا الآلة هذه والآخر زيادة بمنزلة خرق في البدن وإذا كان يبول من مبال النساء عرفنا أن الآلة هذه وأن الآخر بمنزلة تؤلؤل في البدن. "كفاية" ^(٣)

(١) في "الهداية": (وإذا كان للمولود فرج وذكر فهو خنثى فإن كان يبول من الذكر فهو غلام وإن كان يبول من الفرج فهو أنثى) لأن النبي عليه السلام سئل عنه كيف يورث؟ فقال: ((من حيث يبول)) وعن علي رضي الله عنه مثله ولأن البول من أي عضو كان فهو دلالة على أنه هو العضو الأصلي الصحيح والآخر بمنزلة العيب.

(٢) "الهداية"، كتاب الخنثى، فصل في بيانه، ٤٣٨/٩. [آخرين ص ٦٨٥]

(٣) انظر "الكفاية"، كتاب الخنثى، فصل في بيانه، ٤٣٨/٩، تحت قول "الهداية": ولأن البول من أي عضو كان... إلخ.

فصل في أحكامه

[١٠٨٢] قوله: ^(١) (فأحب إلي أن يعيد صلاته) ^(٢):

وإنما قال باستحباب إعادة الصلاة دون الوجوب؛ لأن المسقط وهو الأداء معلوم والمفسد وهو محاذاة الرجل المرأة في صلاة مشتركة موهوم فلتوهم أحب له أن يعيد الصلاة، كذا في "المبسوط". "كفاية" ^(٣)

[١٠٨٣] قوله: (ويعيد الذي عن يمينه وعن يساره والذي خلفه بحذائه

صلاتهم احتياطاً) ^(٤):

في "المبسوط" ^(٥): والمراد من الإعادة على طريق الاستحباب لما بيننا أن محاذاة المرأة الرجل في حقهم موهوم ومبنى العبادة على الاحتياط فيستحب لهم أن يعيدوا صلاتهم لهذا.

(١) في "الهداية": (فإن قام في صف النساء فأحب إلي أن يعيد صلاته) لاحتمال أنه رجل (وإن قام في صف الرجال فصلاته تامة ويعيد الذي عن يمينه وعن يساره والذي خلفه بحذائه صلاتهم احتياطاً) لاحتمال أنه امرأة.

(٢) "البداية"، كتاب الخنثى، فصل في أحكامه، ٩/ ٤٤٠. [آخرين ص ٦٨٦]

(٣) انظر "الكفاية"، فصل في أحكامه، ٩/ ٤٤٠، تحت قول "الهداية": فإن قام في صف النساء... إلخ.

(٤) "البداية"، كتاب الخنثى، فصل في أحكامه، ٩/ ٤٤٠. [آخرين ص ٦٨٦]

(٥) "المبسوط"، كتاب الخنثى، الجزء الثلاثون، ١٥/ ١٢٠.

[١٠٨٤] قوله: ^(١) (ينبغي أن يقبل قوله) ^(٢): أي: إن لم يظهر تعارض
العلامات؛ لأنَّ الإنسان أمين في حق نفسه والقول قول الأمين ما لم
يعرف خلاف ما قال، ألا ترى أنَّ المعتدة إذا قالت: انقضت عدتي وأنكر
الزوج كان القول قولها ما لم يعرف خلاف قولها. "كفاية" ^(٣)

(١) في "الهداية": (وإن قال الخنثى: أنا رجل أو أنا امرأة لم يقبل قوله إذا كان مشكلاً)
لأنه دعوى يخالف قضية الدليل (وإن لم يكن مشكلاً ينبغي أن يقبل قوله)؛ لأنه
أعلم بحاله من غيره.

(٢) "الهداية"، كتاب الخنثى، فصل في أحكامه، ٤٤٣/٩. [آخرين ص ٦٨٧]

(٣) انظر "الكفاية"، كتاب الخنثى، فصل في أحكامه، ٤٤٣/٩، تحت قول "الهداية":
وإن لم يكن مشكلاً ينبغي أن يقبل قوله.

مسائل شتى

[١٠٨٥] قوله: ^(١) وفي الآبدة عرفناه بالنص ^(٢):

جواب عن قول الشافعي رحمه الله كالوحشي المتوحش الأهلي وهو ما روي عن رافع بن خديج أن بغيراً من إبل الصدقات نذ فرماه رجل بسهم وسمى فقتله فقال عليه السلام: ((إن لها أوابد كأوابد الوحش فإذا فعلت شيئاً من ذلك فافعلوا بها كما فعلتم بهذا ثم كلوه)) كذا ذكره في صيد "المبسوط". "كفاية" ^(٣)

(١) في "الهداية": (وإذا قرئ على الأخرس كتاب وصيته فقل له: أنشهد عليك بما في هذا الكتاب؟ فأوماً برأسه أي: نعم أو كتب، فإذا جاء من ذلك ما يعرف أنه إقرار فهو جائز ولا يجوز ذلك في الذي يعتقل لسانه) أما الأخرس فلا تفريط منه ولأن العارضي على شرف الزوال دون الأصلي فلا ينقاسان وفي الآبدة عرفناه بالنص. ملتقطاً.

(٢) "الهداية"، مسائل شتى، ٩/٤٤٧. [آخرين ص ٦٨٩]

(٣) انظر "الكفاية"، مسائل شتى، ٩/٤٤٧، تحت قول "الهداية": وفي الآبدة عرفناه بالنص.

الفهارس العامة

فهرس الآيات

الآية	الصفحة
﴿خَلَقَ لَكُمْ مَا فِي الْأَرْضِ جَمِيعًا﴾ [البقرة: ٢٩]	٥٦٦، ٣٨٣
﴿وَأَقِيمُوا الصَّلَاةَ﴾ [البقرة: ٤٣]	٤٢١، ١٣٥
﴿فَأُولَٰئِكَ أَتُوبُ عَلَيْهِمْ وَأَنَا التَّوَّابُ الرَّحِيمُ﴾ [البقرة: ١٦٠]	٤٢١
﴿فَمَنْ عَفَىٰ لَهُ مِنْ أَخِيهِ شَيْءٌ﴾ [البقرة: ١٧٨]	٦٠٦
﴿فَاتَّبَاعَ بِالْمَعْرُوفِ وَأَدَاءِ إِلَيْهِ بِإِحْسَنٍ﴾ [البقرة: ١٧٨]	٦٠٧
﴿فَمَنْ آعْتَدَنِي عَلَيْكُمْ فَأَعْتَدُوا عَلَيَّ بِمِثْلِ مَا آعْتَدَنِي عَلَيْكُمْ﴾ [البقرة: ١٩٤]	٤٩٣
﴿فَإِذَا قَضَيْتُمْ مَنَاسِكَكُمْ﴾ [البقرة: ٢٠٠]	١٩٥
﴿الطَّلُقُ مَرَّتَانٍ فَلِمَسَاكٌ بِمَعْرُوفٍ﴾ الآية [البقرة: ٢٢٩]	٢٩٠
﴿وَالْوَالِدَاتُ يُرْضِعْنَ أَوْلَدَهُنَّ﴾ الآية [البقرة: ٢٣٣]	٢٧٩
﴿أَنْ يُنِيمَ الرِّضَاعَةَ﴾ [البقرة: ٢٣٣]	٢٨٠
﴿وَعَلَى الْمَوْلُودِ لَهُ رِزْقُهُنَّ وَكِسْوَتُهُنَّ﴾ [البقرة: ٢٣٣]	٣٠٧
﴿وَعَلَى الْوَارِثِ مِثْلُ ذَلِكَ﴾ [البقرة: ٢٣٣]	٣١٢
﴿فَإِنْ أَرَادَا فِصَالًا عَنْ تَرَاضٍ﴾ [البقرة: ٢٣٣]	٢٨٠
﴿وَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ فِيمَا عَرَضْتُمْ بِهِ مِنْ خِطْبَةِ النِّسَاءِ﴾ [البقرة: ٢٣٥]	٣٠٢
﴿وَلَكِنْ لَا تُوَاعِدُوهُنَّ سِرًّا إِلَّا أَنْ تَقُولُوا قَوْلًا مَعْرُوفًا﴾ [البقرة: ٢٣٥]	٣٠٢
﴿عَلَى الْمَوْسِعِ قَدْرُهُ وَعَلَى الْمُقْتِرِ قَدْرُهُ﴾ [البقرة: ٢٣٦]	٣٠٦
﴿مَتَّعًا بِالْمَعْرُوفِ﴾ [البقرة: ٢٣٦]	٣٠٧
﴿مَنْ أَسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا﴾ [آل عمران: ٩٧]	٢٤١
﴿فِي رَحْمَةِ اللَّهِ هُمْ فِيهَا خَالِدُونَ﴾ [آل عمران: ١٠٧]	٣٢٦

٤٦١	«مِنْ بَعْدِ وَصِيٍّ يُوصِي بِهَا أَوْ ذَيْنَ» [النساء: ١٢]
٢٦٥، ٢٦١	«وَلَا تَنْكِحُوا مَا نَكَحَ آبَاؤُكُمْ» [النساء: ٢٢]
٢٦٥	«إِنَّهُ كَانَ فَنِجْشَةً وَمَقْتًا وَسَاءَ سَبِيلًا» [النساء: ٢٢]
٢٦١	«وَأَمَّهَتْ نِسَائِكُمْ» [النساء: ٢٣]
٢٦١	«وَرَبَّيْكُمْ الَّتِي فِي حُجُورِكُمْ مِنْ نِسَائِكُمُ الَّتِي دَخَلْتُمْ بِهِنَّ» [النساء: ٢٣]
٢٦١	«وَحَلَّلَ أَبْنَاءَكُمْ» [النساء: ٢٣]
٢٦١، ٢٥٩	«وَأَجَلَ لَكُمْ مَا وَرَاءَ ذَلِكَ» [النساء: ٢٤]
٤٣٥	«إِلَّا أَنْ تَكُونَ تَحْتَ تَحْرُضٍ عَنْ تَرَاضٍ» [النساء: ٢٩]
٧٠	«وَإِنْ كُنْتُمْ مَرْضَى أَوْ عَلَى سَفَرٍ» [النساء: ٤٣]
٧٠	«أَوْ لَعَسْتُمْ أَلْيَاءَ» [النساء: ٤٣]
٧٠	«فَتَنِمُّوا صَعِيدًا» [النساء: ٤٣]
٢٤٥	«وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَلِكَ لِمَنْ يَشَاءُ» [النساء: ٤٨]
٢٤٩	«وَإِذَا حُيِّتُمْ بِتَحِيَّةٍ فَحَيُّوا بِأَحْسَنَ مِنْهَا» [النساء: ٨٦]
٦٣٦	«وَدِيَّةٌ مُسَلَّمَةٌ إِلَى أَهْلِهَا» [النساء: ٩٢]
٦٥٣، ٢١٤	«وَلَنْ يَجْعَلَ اللَّهُ لِلْكَافِرِينَ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ سَبِيلًا» [النساء: ١٤١]
٥١٢	«وَأَخْذِهِمُ الرِّبَا وَقَدْ نُهُوا عَنْهُ» [النساء: ١٦١]
٥٦٣	«إِلَّا مَا ذَكَّيْتُمْ» [المائدة: ٣]
٣٥	«يَتَأَيُّمُ الَّذِينَ إِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ» [المائدة: ٦] ...
٧٠	«وَإِنْ كُنْتُمْ جُنُبًا فَاطَّهَرُوا» [المائدة: ٦]
٦٠١	«وَالْجُرُوحَ قِصَاصٌ» [المائدة: ٤٥]
١٩٣	«هَدْيًا بَلِغَ الْكَعْبَةِ» [المائدة: ٩٥]
١٤٣	«وَإِذَا قُرِئَ الْقُرْآنُ فَاسْتَمِعُوا لَهُ وَأَنْصِتُوا» [الأعراف: ٢٠٤]

٢٠٩	«وَصَلِّ عَلَيْهِمْ» [التوبة: ١٠٣].....
٢١٥	«مَا كَانَ لِلنَّبِيِّ وَالَّذِينَ ءَامَنُوا أَنْ يَسْتَغْفِرُوا لِلْمُشْرِكِينَ» [التوبة: ١١٣].....
٣١٨	«وَاللَّهُ غَالِبٌ عَلَى أَمْرِهِ» [يوسف: ٢١].....
٥٥٠	«تَتَّخِذُونَ مِنْهُ سَكَرًا وَرِزْقًا حَسَنًا» [النحل: ٦٧].....
٢٢٩	«لِيَشْهَدُوا مَنَافِعَ لَهُمْ» [الحج: ٢٨].....
١٩٣	«ثُمَّ مَحِلُّهَا إِلَى آلِ بَيْتِ الْعَتِيقِ» [الحج: ٣٣].....
١٤١	«وَأَسْجُدُوا» [الحج: ٧٧].....
٤٢١	«وَلَا تَقْبَلُوا لَهُمْ شَهَادَةً أَبَدًا» [النور: ٤].....
٤٢١	«إِلَّا الَّذِينَ تَابُوا مِنْ بَعْدِ ذَلِكَ وَأَصْلَحُوا» [النور: ٥].....
٥٢٩	«وَلَا يُبْدِيَنَّ زِينَتَهُنَّ إِلَّا لِبُعُولَتِهِنَّ» [النور: ٣١].....
٢٠١	«إِنَّكَ لَا تُسْمِعُ الْمَوْتَى» [النمل: ٨٠].....
٦٣٨	«أَلْفَ سَنَةٍ إِلَّا خَمْسِينَ عَامًا» [العنكبوت: ١٤].....
٣٠٤	«وَفَصَّلُهُ فِي عَامَتَيْنِ» [القن: ١٤].....
٣٠٩	«وَصَاحِبَيْهِمَا فِي الدُّنْيَا مَعْرُوفًا» [القن: ١٥].....
٢١٠	«الَّذِي أُولَىٰ بِالْمُؤْمِنِينَ مِنْ أَنْفُسِهِمْ» [الأحزاب: ٦].....
٢٠١	«وَمَا أَنْتَ بِمُشْمِعٍ مَّنْ فِي الْقُبُورِ» [فاطر: ٢٢].....
١٩٠	«وَحِزْرًا وَسَيَقُو سَيْقُ مِثْلُهَا» [الشورى: ٤٠].....
٣٠٤، ٣٠٣	«وَحَمَلُهُ وَفَصَّلُهُ ثَلَاثُونَ شَهْرًا» [الأحقاف: ١٥].....
	«يَتَأْتِيَ الَّذِينَ ءَامَنُوا لَا تَتَّخِذُوا عَدُوِّي وَعَدُوَّكُمْ أَوْلِيَاءَ تُلْقُونَ إِلَيْهِم بِالْمَوَدَّةِ
٢١٤	وَقَدْ كَفَرُوا بِمَا جَاءَكُمْ مِنَ الْحَقِّ» [المتحنة: ١].....
٣٥٠، ٣٤٩، ٣٠٩	«لَا يَنْهَنُكَرُ اللَّهُ عَنِ الَّذِينَ لَمْ يُقْتِلُوكُمْ فِي الدِّينِ وَلَمْ يُخْرِجُوكُمْ مِنْ دِيَارِكُمْ أَنْ
٣٥١	تَبَرُّوهُمْ» [المتحنة: ٨].....

٣٥١، ٣٥٠، ٣٤٩، ٣٠٩	 [المتحنة: ٩]	﴿إِنَّمَا يَنْهَكُمُ اللَّهُ عَنِ الَّذِينَ قَتَلُواكُمْ فِي الدِّينِ﴾
١٠١	 [المتحنة: ١٠]	﴿فَإِنْ عَلِمْتُمُوهُنَّ مُؤْمِنَاتٍ﴾
١٩٥	 [الجمعة: ١٠]	﴿فَإِذَا قُضِيَتِ الصَّلَاةُ﴾
٣٠٦	... [الطلاق: ٧]	﴿لِيُنْفِقَ ذُو سَعَةٍ مِّن سَعَتِهِ وَمَن قُدِرَ عَلَيْهِ رِزْقُهُ فَلْيُنْفِقْ مِمَّا آتَاهُ اللَّهُ﴾
٣٢٧	 [التحریم: ١]	﴿يَنَاقِيَا النَّبِيَّ لِمَ نُحَرِّمُ﴾
٣٢٧	 [التحریم: ١]	﴿تَبْتَغِي مَرْضَاتِ أَزْوَاجِكَ﴾
١٣٨	 [المزمل: ٢٠]	﴿فَاقْرَأْ مَا تَنَسَّرَ مِنَ الْقُرْآنِ﴾
٥٦٧	 [المدثر: ٢٨]	﴿كُلُّ نَفْسٍ بِمَا كَسَبَتْ رَهِينَةٌ﴾
٢٠٤	 [الإخلاص: ١]	﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ﴾
١٤٤	 [الناس: ١]	﴿قُلْ أَعُوذُ بِرَبِّ النَّاسِ﴾

فهرس الأحاديث

الحديث	الصفحة
أبغني أحجاراً أستفض بها ولا تأتني بعظم ولا بروثة	١٢٦
أسمع النداء؟ قال: نعم، قال: ما أجد لك رخصة	١٤٦
أتشهد أن لا إله إلا الله؟	٢٢٨
أخذ الراية زيد بن حارثة فمضى حتى استشهد	٢٠٥
إذا ابتدأت بسورة فأتّمها على نحوها	١٤٤
إذا ابتلت النعال فالصلاة في الرّحال	١٤٦
إذا اختلف النوعان فبيعوا كيف شئتم	٣٩٥
إذا أقيمت الصلاة فلا تأتوها وأنتم تسعون وأتوها تمشون	١٩٥
إذا أقيمت الصلاة فلا صلاة إلا المكتوبة	١٨١
إذا بايعت فقل لا خلافة ولي الخيار ثلاثة أيام	٣٧٨
إذا جاء أحدكم إلى المسجد فليُنظر فإن رأى في نعله أذى	١١٧
إذا رأت الماء	٧٨
إذا رأيتم شيئاً من هذه الأحوال فافزعوا إلى الصلاة	١٩٩

- إذا سمعتم المؤذن فقولوا مثل ما يقول ١٢٧
- إذا صلى أحدكم فأحدث فليأخذ بأنفه ثم لينصرف ١٥٦
- إذا صلى أحدكم فقاء أو رعف فليضع يده على فمه ١٥٦
- إذا قال المؤذن: الله أكبر الله أكبر فقال: أحدكم الله أكبر الله أكبر، ثم ١٢٩
- إذا قلت هذا أو فعلت هذا فقد تمت صلاتك ١٣٤
- إذا قلت هذا وقضيت هذا فقد قضيت صلاتك ١٣٤
- إذا نابت أحدكم نائبة وهو في الصلاة فليسيح ١٥٨
- إذا وطئ أحدكم الأذى بنعله أو خفيه فطهورهما التراب ١١٧
- أذن في الناس فليصوموا ٢٢٩
- اذهب أنت ومالك لأبيك ٣٣٩
- اذهب فاغتسل ٢١٥
- اذهب فغسله وكفنه وواره ٢١٥
- اذهب فوار أباك ثم لا تحدث شيئاً حتى تأتيني ٢١٥
- أساء وتعدي وظلم ٦٠
- استغفروا له دخل الجنة فهو يطير فيها بجناحين حيث شاء ٢٠٥

- ٢٠٥ استغفروا له، دخل الجنة وهو يسعى ثم أخذ الراية
- ٤٨٦ اشتريها فإنّ الولاء لمن أعتق
- ٢١١ أعطيت الشفاعة
- ٤٢٠ اقتدوا بالذين من بعدي أبي بكر وعمر
- ٥٣٠ ألا لا توطأ الجبالى حتى يضعن حملهن
- ٥٣ أما المرأة فلا عليها أن لا تنقضه لتغرف على رأسها ثلاث غرفات
- ١٤٠ أمرت أن أسجد على سبعة أعظم
- ٢٠٤ إنّ أخاكم النجاشي توفي فقوموا صلّوا عليه
- ٣١٠ إنّ أطيب ما أكل الرجل من كسبه، وإنّ ولده من كسبه
- ٢٠٢ إنّ الميت لسمع قرع نعالهم إذا انصرفوا
- ٢٥٧ إنّ من البر بعد الموت أن تصلّي لهما مع صلاتك
- ٦٧ الأنبياء تنام أعينهم ولا تنام قلوبهم
- ٣١٠ أنت ومالك لأبيك
- ١٢٢ إنّما هو بمنزلة المخاط أو البزاق
- ١٢٢ إنّما يكفيك أن تمسحه بخرقه أو إذخرة

أو كل تمر خير هكذا؟	٣٩٦، ٣٩٥
بم أدرك هذا	٢٠٤
تحاربه وأنت ظالم له	٤١٢
التراب طهور المسلم	١٠٤
حرمت الخمر بعينها والسكر	٣٤٢
حرمت مارية على نفسي	٣٢٩
حمزة سيد الشهداء عند الله يوم القيامة	٢١٨
الحنطة بالحنطة	٣٩٥
الخمر من هاتين الشجرتين	٥٤٦
خير خلّكم خلّ خمركم	٥٥٧
الذهب بالذهب والفضة بالفضة	٤٠١
رفع عن أمتي الخطأ والنسيان	٤٩٢
السّرّ النكاح	٣٠٢
الشريك أحقّ من الخليط والخليط أحقّ من الجار	٥١٣
صلاة الرجل في الجماعة تفضل على صلاته في بيته أو سوقه	١٤٨

- صوموا لرؤيته..... ٢٢٨
- على اليد ما أخذت حتى ترد..... ٤٩٣
- عويمر حكيم أمتي..... ٦٤
- فاغسله إن كان رطباً وافرقيه إن كان يابساً..... ١٢١
- فاقرأ ما تيسر معك..... ١٣٨
- فإن كان بهما أذى فليمسحهما بالأرض فإن الأرض لهما طهور..... ١١٧
- فإن كان معك قرآن فاقرأ به وإلا فأحمد الله وكبره وهله..... ١٣٦
- فإنى لا أرد عليك..... ٣٩
- الفطر ممّا دخل..... ٢٣٣
- فقولوا مثل ما يقول..... ١٢٩
- فكبر ثم اقرأ ما تيسر معك من القرآن..... ١٣٨
- فلا تفعلوا..... ٢١١
- في كلّ فرس سائمة دينار أو عشرة دراهم..... ٢٢٠
- قري في بيتك فإن الله يرزقك الشهادة..... ١٥٠
- قليلها وكثيرها..... ٣٤٢

- كل مسكر خمر ٥٤٦
- كلكم قد أصاب ١٤٥
- لا بل شربت عسلاً عند زينب ولن أعود إليه ٣٢٧
- لا بل مرة واحدة فما زاد فهو تطوع ٢٣٩
- لا تتقدموا رمضان بصوم يوم ولا بصوم يومين ٢٢٧
- لا تستنجوا بالروث ولا بالعظام فإنه زاد إخوانكم من الجن ١٢٦
- لا تقتلوا النساء والصبيان ٣٣٢
- لا ربا بين المسلم والحربي في دار الحرب ٣٩٧
- لا صدقة إلا عن ظهر غنى ٢٨٥
- لا قصاص في العظم ٦٠١
- لا قود إلا بالسيف ٥٩٨
- لا يبولن أحدكم في الماء الدائم ٨٩
- لا يحرم الحرام الحلال إنما يحرم ما كان بنكاح حلال ٢٦٢
- لا يحل لأحد أن يأخذ متاع أخيه لآعباً ولا جاداً فإن أخذه فليردّه عليه ٤٩٣
- لا يخرج من المسجد أحد بعد النداء إلا منافق إلا أحد أخرجه حاجة ١٨١

- ١٨١ لا يخرج من المسجد بعد النداء إلا منافق أو رجل يخرج لحاجة.....
- ٢٢٧ لا يصام اليوم الذي يشك فيه أنه من رمضان إلا تطوعاً.....
- ٥٦ لا يقبل الله صلاة إلا به.....
- ٥٩٨ لا يقتل مؤمن بكافر.....
- ٢٠٨ لا يموتن أحد منكم إلا أذنتموني به، فإن صلاتي عليه رحمة له.....
- ١٤٧ لقد هممت أن أمر بالمؤذن فيؤذن ثم أمر رجلاً فيصلي بالناس ثم.....
- ١٤٧ لقد هممت أن أمر فتية فيجمعوا لي حزماً من حطب ثم آتي قوماً.....
- ٣٢٧ لن أعود له وقد حلفت.....
- ٢٠٩ اللهم صل عليه.....
- ٥٣٤ لهو المؤمن باطل إلا الثلاث.....
- ٢٣٩ لو قلتها لوجب ولم تستطيعوا أن تعملوا بها، الحج مرة.....
- ٢٢٠ ليس على المسلم في عبده ولا في فرسه صدقة.....
- ١٠٩ ليس في النوم تفريط إنما التفريط في اليقظة.....
- ٥٠٨ ليس لعرق ظالم حق.....
- ١٩٥ ما أدركتم فصلوا، وما فاتكم فاقضوا.....

- ٥٣٤ ما ألهاك عن ذكر الله فهو ميسر
- ٢٠١ ما أنتم بأسمع لما أقول منهم وأجابوا تارة
- ٢٤٧ ما رئي الشيطان يوماً هو أصغر ولا أدر ولا أغبط منه في يوم عرفة
- ٧٣ الماء من الماء
- ٣٧١ المتبايعان بالخيار ما لم يتفرقا
- ٢٦٦ ملعون من نظر إلى فرج امرأة وابتتها
- ٢٤٩ من أتى البيت فليحيه بالطواف
- ١٨١ من أدرك الأذان في المسجد ثم خرج لم يخرج لحاجة
- ٢٥٨ من أدرك رمضان بمكة فصامه وقام منه ما تيسر
- ٢١٢ من صلى على جنازة في المسجد فلا أجر له
- ٢١٥ من غسل ميتاً فليغتسل، ومن حملة فليتوضأ
- ٦١ من قاء أو رعف في صلاته فليصرف وليتوضأ وليبن على صلاته
- ٢٠٧ من قتل له قتيل
- ٢٥٢ من كان منكم أهدي فلا يحل من شيء حرم منه حتى يقضي حجه
- ٥٣٤ من لعب بالنردشير

- ٢٦٦ من نظر إلى فرج امرأة بشهوة حرمت عليه أمها وابتتها
- ٥٢٧ من نظر إلى محاسن امرأة أجنبية
- ٣٦٥ الناس شركاء في ثلاث
- ٥٥٧ نعم الإدام الخل
- ٣٤ نعم العبد صهيب لو لم يخف الله
- ٦٤ نعم الفارس عويمر
- ٣٦٦ نفقة الرجل على نفسه صدقة
- ٣٦٧ نفقة المرء على نفسه صدقة
- ٨٥ هذا هو الحلال أكله وشربه والوضوء منه
- ٥٧ هذا وضوء لا يقبل الله صلاة إلا به
- ٦٠ هكذا الوضوء، فمن زاد على هذا أو نقص فقد أساء وظلم
- ١٢٦ هما من طعام الجن
- ٤٨٦ هو لها صدقة ولنا هدية
- ١٤١ وإذا سجد أحدكم فليقل في سجوده: سبحان ربّي الأعلى ثلاثاً
- ٣٢٨، ٣٢٧ والله لا أذوقه

- وجعلت لي الأرض مسجداً وطهوراً..... ١٠٤
- وجَّهوا هذه البيوت عن المسجد فإنِّي لا أحلَّ المسجد لحائض ولاجنب ١١٤
- الوضوء من كلِّ دم سائل ٦١
- وقد سَمعتك يا بلال! وأنت تقرأ من هذه السورة ومن هذه السورة ١٤٥
- ولا يغتسلنَّ فيه ٨٩
- يا أبا بكر! ارفع من صوتك شيئاً، وقال لعمر: اخفض من صوتك شيئاً ١٤٤
- يا أيُّها الناس إنَّ الله قد كتب عليكم الحجَّ ٢٣٩
- يا بلال أذن في الناس فليصوموا ٢٢٨
- يا سلمان كل طعام وشراب وقعت فيه دابة ليس لها دم ٨٥
- يا علي ثلاث لا تؤخِّرها: الصلاة إذا أتت، والجنابة ٢٧٣

فهرس الأعلام

الاسم	الصفحة
إبراهيم بن رستم أبو بكر المروزي.....	٣٧٦
إبراهيم بن محمد بن إبراهيم الحلبي، الحنفي.....	٤٧
إبراهيم بن مصطفى بن إبراهيم الحلبي المداري، برهان الدين أبو الصفاء الحنفي.	١٨٣
أبو المكارم بن عبد الله بن محمد.....	١٣٨
أحمد بن الحسين بن علي بن عبد الله أبو بكر الشافعي الفقيه البيهقي.....	٥٦
أحمد بن حفص البخاري الحنفي، أبو حفص.....	٦٩
أحمد بن سليمان بن كمال باشا، شمس الدين.....	١١٢
أحمد بن عبد الله بن صالح، أبو الحسن العجلي.....	١٥٣
أحمد بن علي المعروف بالخطيب أبو بكر البغدادي.....	٤٦
أحمد بن علي بن المثنى التميمي أبو يعلى الموصلي.....	٥٥
أحمد بن علي بن شعيب أبو عبد الرحمن النسائي.....	٤٩
أحمد بن علي بن محمد الكنائي العسقلاني المصري الشافعي، شهاب الدين	
أبو الفضل، ويعرف بابن حجر.....	١٥٣
أحمد بن محمد بن إسماعيل الطحطاوي المصري.....	١٨٣

- أحمد بن محمد بن حنبل، أبو عبد الله ٥٤
- أحمد بن محمد بن سلامة الأزدي أبو جعفر الطحاوي ٥٢
- أحمد بن محمد بن عمر العتابي البخاري، أبو نصر ١٧٣
- إسحاق بن أبي الحسن إبراهيم بن مخلد أبو يعقوب الحنظلي ٢٦١
- إسماعيل بن عياش بن سليم العنسي، أبو عتبة ٦٣
- أسود بن يزيد بن قيس بن عبد الله النخعي ٤٦
- أم ورقة بنت عبد الله بن الحارث الأنصارية، صحابية ١٥١
- أنس بن مالك بن النضر النجاري الخزرجي الأنصاري، أبو ثمامة ٦٧
- بحر بن كنيز الباهلي البصري المعروف بالسقاء، أبو الفضل ٦٨
- بقية بن الوليد بن صائد بن كعب الكلاعي أبو يُحمّد ٨٥
- جابر بن عبد الله بن عمرو بن حرام، الأنصاري، صحابي ٢٥٣
- حارث ويقال عمرو أو النعمان بن ربيعة ابن بُلْدُمَة الأنصاري، أبو قتادة ١٠٩
- حافظ الدين أبو البركات عبد الله بن أحمد بن محمود النسفي الحنفي ٢٦٩
- حسن بن زياد اللؤلؤي الفقيه الكوفي الحنفي، أبو علي ٦٦
- حسن بن محمد شاه بن محمد شمس الدين بن حمزه الفناري ٣٣

- حسن بن منصور الفرغاني الحنفي الأوزجندي المعروف بقاضي خان ١٦٣
- زفر بن الهذيل بن قيس بن سليم العنبري البصري ٦٣
- زيد بن أسلم العدوي العمري ٤٨
- سعيد بن منصور بن شعبة الخراساني المروزي ٤١
- سفيان بن سعيد بن مسروق الثوري، أبو عبد الله ٢٦٠
- سليمان بن أحمد بن أيوب بن مطير اللخمي، الطبراني ٢٥٧
- سليمان بن الأشعث بن إسحاق السجستاني الحنبلي، أبو داود ٥١
- ظهير الدين الحسن بن علي أبو المحاسن المرغيناني الحنفي ١٦٣
- عامر بن شراحيل بن عبد ذي كبار الشعبي الحميري ٦٣٨
- عائشة بنت أبي بكر الصديق عبد الله بن عثمان، أم المؤمنين ٥٣
- عبد الحق بن عبد الرحمن بن عبد الله أبو محمد الأزدي، الأشيلي ٢٦٣
- عبد الحليم بن محمد أمين الله اللكنوي الأنصاري ٦٣٤
- عبد الرحمن بن أبي بكر بن محمد الخضير السيوطي، جلال الدين ٢٤٤
- عبد الرحمن بن خلاد الأنصاري ١٥١
- عبد الرحمن بن علي بن محمد الجوزي القرشي البغدادي ٢٦٤

- عبد الرحمن بن عمرو بن يُحْمَد الأوزاعي ٢٦٠
- عبد الرحمن بن محمّد بن إسحاق بن محمّد بن يحيى بن إبراهيم العبدى ٢٤٤
- عبد الرحمن بن محمد بن سليمان كليولي، المعروف بشيخي زاده ١١٢
- عبد الرزاق بن همام بن نافع، أبو بكر الصنعاني ٥١
- عبد العزيز بن أحمد بن محمد علاء الدين البخاري ١٠٤
- عبد العزيز بن أحمد بن نصر بن صالح الحلواني البخاري، أبو محمد،
الملقب بشمس الأئمة ٣٧٤
- عبد الله بن أحمد النسفي، الحنفي، حافظ الدين أبو البركات ١٣١
- عبد الله بن شبرمة أبو شبرمة الكوفي ٣٤١
- عبد الله بن عباس بن عبد المطلب القرشي الهاشمي، أبو العباس ٤٩
- عبد الله بن عبد الرحمن بن الفضل بن بهرام التميمي، الدارمي ٣١٠
- عبد الله بن عدي ابن مبارك بن القطان الجرجاني، أبو أحمد ١٠٧
- عبد الله بن عمر بن الخطاب، أبو عبد الرحمن، صحابي ٥٧
- عبد الله بن محمد بن إبراهيم بن عثمان بن أبي شيبة أبو بكر العبسي ٤٦
- عبد الله بن محمود بن مودود ابن محمود الموصلّي الحنفي، أبو الفضل ٣١٩

- ٤٣ عبد الله بن يوسف بن محمد الزيلعي، أبو محمد
- ٢٤٠ عبد بن حميد الحافظ أبو محمد
- ١٥٣ عبيد الله بن عبد الكريم بن يزيد بن فروخ المخزومي، أبو زرعة الرازي
- عبيد الله بن مسعود بن محمود بن أحمد المحبوبي الحنفي، المعروف بـ
- ١١١ صدر الشريعة الأصغر
- ٣٠٤ عثمان بن عفان بن أبي العاص بن أمية، أمير المؤمنين، ذو النورين
- ٢٨١ عثمان بن علي، أبو محمد فخر الدين الزيلعي
- ٤٩ عطاء بن يسار الهلالي المدني، أبو محمد
- ٨٣ علاء الدين أبو بكر بن مسعود بن أحمد الكاساني الحنفي، ملك العلماء
- ٥٤ علي بن أبي طالب بن عبد المطلب الهاشمي القرشي، أبو الحسن، أمير المؤمنين
- ٤٤ علي بن الحسن بن هبة الله، المعروف بابن عساكر الدمشقي
- ٥٦ علي بن عمر بن أحمد البغدادي، أبو الحسن المعروف بـ "الدارقطني"
- ١٦٢ علي بن محمد بن الحسين فخر الإسلام، البزدوي، أبو الحسن
- ١٥٤ علي بن محمد الكتامي الحميري الفاسي، أبو الحسن، ابن القطان
- ٣٤٠ عمار بن مطر العنبري الرهاوي يكنى أبا عثمان

- ٤٥ عمر بن الخطاب بن نفيل القرشي العدوي، أبو حفص أمير المؤمنين
- ٦٤ عويمر بن مالك بن قيس بن أمية الانصاري الخزرجي، أبو الدرداء
- ٤٢ كعب بن عمرو بن جحذب بن معاوية الهمداني اليامي
- ٢٤٤ كنانة بن العباس بن مرداس السلمي
- ١٦٣ محمّد بن أحمد بن سهل أبو بكر شمس الأئمة السرخسي
- ١٠٥ محمد بن إدريس بن العباس، أبو عبد الله الشافعي
- ١٥٣ محمّد بن إدريس بن المنذر الحنظلي، أبو حاتم الرازي
- محمّد بن إسحاق ابن خزيمة بن المغيرة بن صالح بن أبي بكر السلمي، أبو بكر النيسابوري، يعرف بابن خزيمة
- ٥٥ محمّد بن إسماعيل بن إبراهيم بن المغيرة البخاري
- ٤٩ محمد بن الحسن بن فرقد أبو عبد الله الشيباني الحنفي
- ١١٩ محمد بن جرير بن يزيد الطبري، أبو جعفر
- ٣٤٣ محمّد بن حبان بن أحمد التميمي، أبو حاتم البستي، الشافعي
- ٥٥ محمد بن صالح بن دينار التمار، أبو عبد الله
- ٢٠٧ محمد بن عبد الله بن حمدويه النيسابوري، الشهير بالحاكم، أبو عبد الله
- ١٥٢

- ٥٥ محمد بن عبد الواحد بن أحمد بن عبد الرحمن السعدي، المقدسي
- ٣٤٢ محمد بن عبيد الله بن سعيد أبو عون الثقفي الكوفي
- ٦١ محمد بن علي إسكندر الحسيني، المصري، الحنفي، أبو سعود
- ٢٠٦ محمد بن عمر بن واقد السهمي الأسلمي، المدني، أبو عبد الله، الواقدي
- ٢٧٣ محمد بن عيسى بن سورة بن موسى، أبو عيسى الترمذي
- ١٨٠ محمد بن محمد بن أبي القاسم البقالي، الحنفي المعروف بالأدبي
- محمد بن محمد بن أحمد بن إسحاق النيسابوري الكرابيسي، أبو أحمد
- ٢٠٩ ويعرف بالحاكم الكبير
- ١٧٩ محمد بن محمد بن الحسين بن عبد الكريم الحنفي البزدوي
- ٥٠ محمد بن محمد شمس الدين القاضي الشهير بابن أمير الحاج الحلبي الحنفي
- ٤٦ محمد بن يحيى بن أبي عمر، أبو عبد الله العدني الدراوردي
- ٤٨ محمد بن يزيد الربيعي القزويني أبو عبد الله ابن ماجه، أحد الأئمة
- ٥٣٥ محمد بن يعقوب بن محمد بن إبراهيم أبو الطاهر الشيرازي
- ١٤٨ محمود بن أحمد بن موسى، أبو محمد، بدر الدين العيني الحنفي
- ١٦٤ محمود بن الصلر السعيد أبو البرهان تاج الدين البخاري

- ٢٥٥ محمود بن عمر بن محمد أبو القاسم، جار الله، الخوارزمي، الزمخشري
- ١٥٢ مسلم بن حجاج بن مسلم، القشيري، النيسابوري، أبو الحسين
- ٤٤ معاوية بن أبي سفيان صخر ابن حرب بن أمية الأموي، أمير المؤمنين
- ١١٣ معين الدين محمد بن عبد الله الهروي الحنفي، الشهير بمنلا مسكين
- ١١٩ النعمان بن ثابت الكوفي التيمي، الإمام الأعظم، أبو حنيفة
- ٦٩ هشام بن عبيد الله الرازي المازني السني الحنفي
- ١٥١ الوليد بن عبد الله بن جميع الزهري المكي
- ١٧٨ يحيى بن سعيد بن فروخ القطان التميمي أبو سعيد البصري
- ١٤٧ يحيى بن شرف بن مري بن حسن النووي، الدمشقي، الشافعي
- ١٥٣ يحيى بن معين بن عون بن زياد المري البغدادي أبو زكريا
- ١١٨ يعقوب بن إبراهيم بن حبيب سعد الأنصاري الكوفي، أبو يوسف
- ١١٣ يوسف بن جنيد التوقاتي، الرومي، المعروف بأخي جلي أو أخيه زاده

فهرس الكتب

الكتاب	الصفحة
الإسعاف في أحكام الأوقاف : لإبراهيم بن موسى الطرابلسي	٣٦٦
الإصابة في تمييز الصحابة: للحافظ شهاب الدين أبي الفضل أحمد بن علي	
بن حجر العسقلاني	٢٠٥
الأصل = المبسوط: للإمام المجتهد محمد بن الحسن بن واقد الشيباني،	
أبو عبد الله، الحنفي البغدادي	١٦٦
الإيضاح : للمولى شمس الدين أحمد بن سليمان الشهير بابن كمال باشا	١٧٣
البحر الرائق: لزين الدين بن إبراهيم بن محمد الشهير بابن نُجَيم المصري.....	٩٨
بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع: لأبي بكر بن مسعود بن أحمد الكاساني	٣٧
البرجندي = شرح النقاية: لعبد العلي بن محمد بن حسين البرجندي.....	١٦٥
البرازية = الوجيز الكردي = الجامع الوجيز: للشيخ الإمام حافظ الدين	
محمد بن محمد بن شهاب المعروف بابن البراز الكردي، الحنفي	١٦٤
البنية في شرح الهداية: لأبي محمد بدر الدين محمود بن أحمد بن موسى	
بن أحمد الحنفي، القاهري، المعروف بـ العيني	٨٠
تأريخ البخاري: للإمام أبي عبد الله محمد بن إسماعيل الجعفي البخاري	٣١١

- ٢٨١ تبيين الحقائق: لعثمان بن علي فخر الدين، الزيلعي الحنفي
- الترغيب والترهيب: للحافظ زكي الدين أبي محمد عبد العظيم بن عبد
- ٢٤٦ القوي المنذري
- التعقبات = النكت البديعات على الموضوعات: لجلال الدين عبد الرحمن
- ٢٤٥ بن أبي بكر السيوطي
- التقريب = تقريب التهذيب مختصر تهذيب التهذيب: لأبي الفضل أحمد
- ١٥١ بن علي بن محمد الكناني العسقلاني
- تلخيص الجامع الكبير: لكمال الدين محمد بن عباد بن ملك داد الخلاطي
- ٢٩٦ الحنفي
- التنوير = تنوير الأبصار وجامع البحار: لمحمد بن عبد الله بن أحمد بن
- ١٦٣ تمر تاش الغزي
- ٣٤٤ تهذيب الآثار: لأبي جعفر محمد بن جرير الطبري
- الجامع الأحاديث: لجلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر بن محمد ابن
- ٢٦٦ سابق الدين الخضير السيوطي
- الجامع الصحيح = صحيح البخاري: للإمام الحافظ أبي عبد الله محمد بن
- ٢٠٢ إسماعيل البخاري
- الجامع الصغير من حديث البشير والنذير: للإمام الحافظ جلال الدين عبد
- ١٢٣ الرحمن بن أبي بكر السيوطي الشافعي

- الجامع الصغير: للإمام المجتهد محمد بن الحسن الشيباني الحنفي ١٧٢
- جامع الفصولين: لبدر الدين محمود بن إسرائيل الشهير بابن قاضي سماونة... ٤١٧
- جامع الفقه: لأبي نصر أحمد بن محمد العتايي البخاري الحنفي ١٦١
- حاشية الإمام عمر بن عبد الرحمن الفارسي القزويني ٢٥٦
- حاشية الشهاب على تفسير البيضاوي = عناية القاضي وكفاية الرازي:
- للقاضي شهاب الدين أحمد بن محمد بن عمر الخفاجي ٢٥٦
- حلبة المجلي وبغية المهتدي في شرح منية المصلي": للإمام محمد بن
- محمد بن أحمد الحنفي الشهير بأمير الحاج ٥٨
- الغنية = غنية المتملي شرح منية المصلي المعروف بـ حلبي كبير: لإبراهيم
- بن محمد بن إبراهيم الحلبي الحنفي القسطنطيني ٣٥
- الخاتية = فتاوى قاضي خان: لحسن بن منصور بن محمود، الأوزجندي،
- الفرغاني، الحنفي، قاضي خان ٧٢
- خزانة المفتين: لحسين بن محمد السميقي أو السمنقاني الحنفي ١٤٩
- الخصائص الكبرى = الخصائص النبوية = كفاية الطالب اللبيب في
- خصائص الحبيب: للشيخ جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي ... ٢٠٧
- الخلاصة = خلاصة الفتاوى: لطاهر بن أحمد بن عبد الرشيد البخاري ٨٤
- الدر = الدر المختار شرح تنوير الأبصار: لعلاء الدين الحصكفي ٨٠

- الدرر = درر الحكّام في شرح غرر الأحكام: لشيخ الإسلام محمّد بن فرامرز
الشهير بمنلا خسرو، الرومي، الحنفي ١٦٤
- ذخيرة الفتاوى = الذخيرة البرهانية: لأبي المعالي محمود بن أحمد بن عبد
العزیز برهان الدين ٥٩
- ردّ المختار على الدر المختار: للسيد محمد أمين عابدين الحنفي الشهير
بابن عابدين الشامي ٥٨
- الزيادات: للإمام محمد بن الحسن الشيباني ٦٣٣
- الزيج ألوغ ييگی = زيج ألوغ بيك: لمحمد بن شاهرخ ٢٢٧
- السراجیه: لأبي محمد سراج الدين علي بن عثمان التيمي ٥٢٦
- السنن الكبرى: لأبي بكر أحمد بن الحسين بن علي البيهقي ٢٤٠
- السنن: لسعيد بن منصور الخراساني ٤٣
- شرح الجامع الصغير: لأبي المحاسن الحسن بن منصور فخر الدين،
المعروف بقاضي خان، الأوزجندی، الفرغاني ٢٣٥
- شرح الوقاية: لعبيد الله بن مسعود بن محمود المجوبي المعروف بـ "صدر
الشریعة" الثاني ١٦٦
- شرح عتاب: للإمام أبي نصر أحمد بن محمد العتابي البخاري ١٧٤
- شرح مختصر الكرخي: لأبي الحسين أحمد بن محمد القدوري ٦٣٨

- الشرنبلالية = غنية ذوي الأحكام في بغية درر الحكام: لأبي الإخلاص
 ١٦٢ حسن بن عمار الوفائي الشرنبلالي الحنفي
- ٢٤٥ شعب الإيمان: لأبي بكر أحمد بن حسين البيهقي
- ٨٠ الشلية: لأحمد بن يونس بن محمد، شهاب الدين المعروف بابن الشليبي
- ١٠٩ صحيح مسلم: لأبي الحسين مسلم بن الحجاج القشيري النيسابوري
- الصرّاح = "صرّاح اللغة من الصحاح" لأبي الفضل محمد بن عمر بن خالد
 ٤٦٩ القرشي المشتهر بجمالي
- ١٢٨ طم = حاشية الطحطاوي على مراقبي الفلاح: لأحمد بن محمد الطحطاوي ..
- ١٢٨ العبقرى الحسان في إجابة الأذان: للإمام أحمد رضا خان الحنفي الماتريدي
- عمدة القاري في شرح البخاري: لبدر الدين أبي محمد محمود بن أحمد
 ٢٨٣ العيني الحنفي
- غاية البيان ونادرة الأقران: لأمير كاتب بن أمير عمر قوام الدين الحنفي
 ٣٤٩ الإيتقاني الفارابي
- غاية السروجي = الغاية شرح الهداية: لأبي العباس أحمد بن إبراهيم،
 ٣١٩ السروجي الحنفي
- ٥٧ غرائب مالك: للدارقطني
- ١٦٣ الغرر = غرر الأحكام: للقاضي محمد بن فراموز الشهير بمنلا خسرو

- ١٧٥ غمز عيون البصائر: لأحمد بن محمد مكّي شهاب الدين الحسيني الحموي
- ٧٣ الفتاوى الظهيرية: لأبي بكر محمد بن أحمد ظهير الدين البخاري.....
- ٤١٧ فتاوى الفقيه = فتاوى أبي الليث: لنصر بن محمد بن أحمد السمرقندي.....
- ٢١٨ فتح الباري: للحافظ أبي الفضل أحمد بن علي بن حجر العسقلاني.....
- القاموس = "القاموس المحيط والقابوس الوسيط": لأبي الطاهر محمد بن
- ٥٥٠ يعقوب الشيرازي.....
- القدوري = مختصر القدوري: للإمام أحمد بن محمد بن أحمد بن جعفر
- ٥٠٩ أبو الحسين القدوري، الحنفي.....
- قرة عيون الأخيار تكملة ردّ المحتار: للسيد محمد بن محمد أمين علاء
- ٤٢٣ الدين الحنفي.....
- القول المسدّد في الذبّ عن المسند للإمام أحمد: لشهاب الدين أحمد بن
- ٢٤٦ علي المعروف بابن حجر العسقلاني.....
- ١٣١ الكافي شرح الوافي: لأبي البركات عبد الله بن أحمد النسفي.....
- ٤١٧ كتاب الاستحسان: لأبي سفيان الرازي الحنفي.....
- ٢٥٦ الكشف: لعلّه حاشية عمر بن عبد الرحمن الفارسي القزويني على الكشف.
- ١٦٥ الكثر = كثر الدقائق: لأبي البركات عبد الله بن أحمد حافظ الدين، النسفي...

- اللائي = اللائي المصنوعة في الأحاديث الموضوعة : للإمام جلال الدين
 ٢٤٥ عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي
- ٢٥١ اللبيب: هي تعليقات ابن الهمام على كتاب الحج من الهداية
- ٥٠٨ المبسوط : لشمس الأئمة محمد بن أحمد بن أبي سهل السرخسي
- ٦٦ المجتبى شرح مختصر القدوري: لمختار بن محمود بن محمد الزاهدي
- ١٦٥ مجمع الأنهر : لعبد الرحمن بن محمد بن سليمان المعروف بشيخي زاده
- المحيط = المحيط البرهاني: لبرهان الدين محمود بن تاج الدين أحمد
 ١٦٤ البخاري
- محيط السرخسي = المحيط الرضوي: لمحمد بن محمد الملقب برضي
 ١٦٢ الدين السرخسي
- ٤٧٩ مختار الفتاوى : للإمام برهان الدين علي بن أبي بكر المرغيناني
- ٢٤٦ المختارة : للحافظ ضياء الدين محمد بن عبد الواحد المقدسي الحنبلي
- ٣٨٦ مختصر الكرخي: للإمام أبي الحسين عبد الله بن الحسين الكرخي
- ٣١٠ مدارك التنزيل وحقائق التأويل: للإمام عبد الله بن أحمد النسفي
- المرقاة = مرقاة المفاتيح: للشيخ نور الدين علي بن سلطان محمد الهروي
 ٢٠٦ المعروف بالقاري

- المشكاة = مشكاة المصابيح: لمحمد بن عبد الله الخطيب العمري، أبي
 ٢٨٣ عبد الله، ولي الدين، التبريزي
- مشكل الآثار: لأبي جعفر أحمد بن محمد بن سلامة الأزدي الطحاوي
 ٣٥٢
- مصنف ابن أبي شيبة: للإمام أبي بكر عبد الله بن محمد بن أبي شيبة العبسي
 ١٠٨
- مصنف عبد الرزاق: لعبد الرزاق بن همام الصنعاني
 ٥١
- معالم التنزيل = تفسير البغوي: لأبي محمد حسين بن مسعود البغوي
 ٥٦٤
- معراج الدراية: للإمام قوام الدين محمد بن محمد البخاري
 ٨٠
- المغرب = المغرب في ترتيب المغرب: لأبي الفتح ناصر بن عبد السيد الخوارزمي
 ٥٠٨
- الملتقى = ملتقى الأبحر: لإبراهيم بن محمد الحلبي
 ٣٢٠
- منتخب اللغات: لغياث الدين بن جلال الدين الصديقي
 ٥٤٣
- منتهى الأرب = منتهى الأرب في لغات العرب: لعبد الرحيم ابن عبد الكريم
 ٤٩٢ الصفي
- منحة الخالق: لمحمد أمين بن عمر ابن عابدين الشهير بالعلامة الشامي ..
 ٣٧
- المنية = منية المصلي وغنية المبتدي: لسديد الدين محمد بن محمد الكاشغري ...
 ١٦٤
- مواهب الرحمن في مذهب النعمان: لإبراهيم بن موسى بن عبد الله بن أبي
 ٩١ بكر ابن علي الطرابلسي

- ميزان الاعتدال = ميزان الاعتدال في نقد الرجال: للحافظ شمس الدين أبي
 عبد الله محمد بن أحمد الذهبي ٢٠٧
- نصب الراية: للشيخ جمال الدين عبد الله بن يوسف الزيلعي ١٠٨
- النقاية مع جامع الرموز: لعبيد الله بن مسعود صدر الشريعة الأصغر ١٦٣
- النهاية = النهاية شرح الهداية: لحسين بن علي حسام الدين المعروف بالسغناقي ... ١٦٤
- النهر = النهر الفائق: لعمر بن إبراهيم بن محمد سراج الدين الحنفي ٣٧
- الهندية = الفتاوى العالمية: جمعها جماعة من أفاضل علماء الهند برئاسة
 الشيخ نظام بأمر السلطان أبي المظفر محي الدين محمد أورنك زيب عالم كير ١٣٨
- الوقاية = وقاية الرواية في مسائل الهداية، للإمام برهان الشريعة محمود بن
 صدر الشريعة الأول عبید الله بن إبراهيم المحبوبي الفقيه الحنفي ١٦٥

فهرس البلاد

الصفحة	البلد
٢٠٨	شام
٣١٧	عراق
٢٠٨	القدس = بيت المقدس
٣٩٤	مصر
١٩٣	مكة

فهرس الموضوعات

١	مقدمة المحقق.....
٣	عملنا في هذا الكتاب.....
٧	صور المخطوط.....
١١	عن المخطوط.....
١٢	ترجمة صاحب الهداية.....
١٥	عن الهداية.....
٢٢	ترجمة الإمام ابن الهمام.....
٢٤	عن فتح القدير.....
٢٥	ترجمة الإمام الباقرى.....
٢٧	ترجمة الإمام سعدي جلي.....
٢٨	ترجمة الإمام الكرلانى.....
٢٩	ترجمة عبد الحى اللكنوى.....
٣٠	ترجمة الإمام أحمد رضا الحنفى.....
٣٣	مقدمة.....
٣٥	كتاب الطهارات.....
٦١	فصل في نواقض الوضوء.....
٧١	فصل في الغسل.....
٧٩	باب الماء الذى يجوز به الوضوء وما لا يجوز.....

فصل في البثر.....	٩٢
فصل في الآسار وغيرها.....	٩٤
باب التيمم.....	٩٦
باب المسح علي الخفين.....	١١١
باب الحيض والاستحاضة.....	١١٤
فصل في الاستحاضة.....	١١٥
باب الأنجاس وتطهيرها.....	١١٧
فصل في الاستنجاء.....	١٢٦
كتاب الصلاة.....	١٢٧
باب الأذان.....	١٢٧
باب شروط الصلاة التي تتقدمها.....	١٣٢
باب صفة الصلاة.....	١٣٤
فصل في القراءة.....	١٤٣
باب الإمامة.....	١٤٦
باب الحدث في الصلاة.....	١٥٦
باب ما يفسد الصلاة وما يكره فيها.....	١٥٨
فصل ويكره للمصلي أن يبعث.....	١٦٨
فصل ويكره استقبال القبلة بالفرج في الخلاء.....	١٧٥
باب صلاة الوتر.....	١٧٧
باب إدراك الفريضة.....	١٨٠

١٨٥.....	باب سجود السهو.....
١٨٧.....	باب صلاة المريض.....
١٨٨.....	باب صلاة المسافر.....
١٩١.....	باب صلاة الجمعة.....
١٩٧.....	باب صلاة العيدين.....
١٩٩.....	باب صلاة الكسوف.....
٢٠٠.....	باب الجنائز.....
٢٠٣.....	فصل في الغسل.....
٢٠٤.....	فصل في الصلاة علي الميت.....
٢١٧.....	فصل في الدفن.....
٢١٨.....	باب الشهيد.....
٢١٩.....	كتاب الزكاة.....
٢٢٠.....	باب صدقة السوائم.....
٢٢٠.....	فصل في الخيل.....
٢٢١.....	باب زكاة المال.....
٢٢١.....	فصل في العروض.....
٢٢٢.....	باب زكاة الزروع والثمار.....
٢٢٧.....	كتاب الصوم.....
٢٢٧.....	فصل في رؤية الهلال.....
٢٣١.....	باب ما يوجب القضاء والكفارة.....

٢٣٨.....	فصل ومن كان مريضاً في رمضان
٢٣٩.....	كتاب الحج
٢٤٢.....	باب الإحرام
٢٥٠.....	فصل فإن لم يدخل المحرم مكة
٢٥١.....	باب القران
٢٥٤.....	باب الجنائيات
٢٥٤.....	فصل في جزاء الصيد
٢٥٥.....	باب الإحصار
٢٥٧.....	باب الحج عن الغير
٢٥٨.....	مسائل مثورة
٢٥٩.....	كتاب النكاح
٢٥٩.....	فصل في بيان المحرمات
٢٦٨.....	باب الأولياء والأكفاء
٢٧٣.....	فصل في الكفاءة
٢٧٤.....	فصل في الوكالة بالنكاح وغيرها
٢٧٥.....	باب المهر
٢٧٨.....	باب نكاح أهل الشرك
٢٧٩.....	كتاب الرضاع
٢٨٤.....	كتاب الطلاق
٢٨٤.....	باب إيقاع الطلاق

٢٨٧.....	فصل في تشبيه الطلاق ووصفه
٢٩١.....	فصل في الطلاق قبل الدخول
٢٩٢.....	باب تفويض الطلاق
٢٩٢.....	فصل في المشيئة
٢٩٣.....	باب الأيمان في الطلاق
٢٩٨.....	باب طلاق المريض
٢٩٨.....	فصل فيما تحلّ به المطلقة
٣٠٠.....	باب الظهار
٣٠٠.....	فصل في الكفارة
٣٠١.....	باب العنين وغيره
٣٠٢.....	باب العدة
٣٠٢.....	فصل وعلى المبتوتة والمتوفى عنها زوجها
٣٠٣.....	باب ثبوت النسب
٣٠٦.....	باب النفقة
٣٠٨.....	فصل وعلى الزوج أن يسكنها في دار مفردة
٣٠٩.....	فصل وعلى الرجل أن ينفق على أبويه
٣١٦.....	كتاب العتاق
٣١٦.....	باب العتق على جعل
٣١٧.....	كتاب الأيمان
٣١٧.....	باب ما يكون يمينا وما لا يكون يمينا

فصل في الكفارة.....	٣٢٧
باب اليمين في الأكل والشرب.....	٣٣٠
باب اليمين في الكلام.....	٣٣٥
باب اليمين في الحج والصلاة والصوم.....	٣٣٧
باب اليمين في الضرب والقتل.....	٣٣٨
كتاب الحدود.....	٣٣٩
باب الوطء الذي يوجب الحد والذي لا يوجه.....	٣٣٩
باب حد الشرب.....	٣٤٠
كتاب السير.....	٣٤٨
باب الغنائم وقسمتها.....	٣٤٨
فصل في كيفية القسمة.....	٣٤٨
باب المستأمن.....	٣٥٤
باب العشر والخراج.....	٣٥٩
باب أحكام المرتدين.....	٣٦١
كتاب المفقود.....	٣٦٢
كتاب الشركة.....	٣٦٣
فصل في الشركة الفاسدة.....	٣٦٤
كتاب الوقف.....	٣٦٦
كتاب البيوع.....	٣٦٩
فصل ومن باع داراً دخل بناؤها في البيع.....	٣٧٦

باب خيار الشرط	٣٧٨
باب خيار الرؤية	٣٨١
باب خيار العيب	٣٨٢
باب البيع الفاسد	٣٨٤
فصل في أحكامه	٣٨٩
فصل فيما يكره	٣٩٠
باب الإقالة	٣٩١
باب المراجعة والتولية	٣٩٢
باب الربا	٣٩٣
باب الحقوق	٣٩٨
باب الاستحقاق	٣٩٩
فصل في بيع الفضولي	٣٩٩
مسائل متورة	٤٠٠
كتاب الصرف	٤٠١
كتاب الكفالة	٤٠٥
باب كفالة الرجلين	٤٠٨
كتاب الحوالة	٤١٠
كتاب أدب القاضي	٤١١
فصل في الحبس	٤١٣
باب كتاب القاضي إلى القاضي	٤١٤

٤١٥.....	مسائل شتي من كتاب القضاء
٤٢٠.....	كتاب الشهادات
٤٢١.....	باب من تقبل شهادته ومن لا تقبل
٤٢٢.....	باب الاختلاف في الشهادة
٤٣١.....	كتاب الرجوع عن الشهادة
٤٣٢.....	كتاب الوكالة
٤٣٤.....	باب الوكالة بالبيع والشراء
٤٣٤.....	فصل في الوكالة في الشراء
٤٣٨.....	باب في البيع
٤٣٩.....	باب الوكالة بالخصومة والقبض
٤٤٢.....	كتاب الدعوى
٤٤٤.....	باب اليمين
٤٤٧.....	فصل في كيفية اليمين والاستحلاف
٤٤٨.....	باب التحالف
٤٥٠.....	باب ما يدعيه الرجلان
٤٥٣.....	فصل في التنازع بالأيدي
٤٥٤.....	كتاب الإقرار
٤٥٥.....	باب الاستثناء وما في معناه
٤٥٨.....	باب إقرار المريض
٤٥٩.....	كتاب الصلح

٤٥٩.....	باب الصلح بالدين المشترك
٤٥٩.....	فصل في الدين المشترك
٤٦٠.....	فصل في التخارج
٤٦٢.....	كتاب المضاربة
٤٦٢.....	باب المضارب يضارب
٤٦٣.....	فصل فيما يفعله المضارب
٤٦٤.....	كتاب الوديعة
٤٦٦.....	كتاب الهبة
٤٦٦.....	باب الرجوع في الهبة
٤٦٦.....	فصل ومن وهب جارية إلا حملها
٤٦٩.....	كتاب الإجازات
٤٦٩.....	باب ما يجوز من الإجارة وما يكون خلافا فيها
٤٧٠.....	باب الإجارة الفاسدة
٤٧٢.....	باب الإجارة على أحد الشرطين
٤٧٣.....	مسائل مثورة
٤٧٤.....	كتاب المكاتب
٤٧٥.....	باب كتابة عبد المشترك
٤٧٧.....	كتاب الولاء
٤٧٨.....	كتاب الإكراه
٤٧٨.....	فصل وإن أكره على أن يأكل الميتة أو يشرب الخمر

كتاب الحجر.....	٤٨٠
باب الحجر للفساد.....	٤٨١
كتاب المأذون.....	٤٨٤
فصل وإذا أذن ولي الصبي للصبي في التجارة.....	٤٩٠
كتاب الغصب.....	٤٩١
فصل فيما يتغير بعمل الغاصب.....	٥٠٢
فصل ومن غصب عيناً فغيها.....	٥١٠
فصل في غصب ما لا يتقوم.....	٥١٢
كتاب الشفعة.....	٥١٣
باب طلب الشفعة والخصومة فيها.....	٥١٥
باب ما يبطل به الشفعة.....	٥١٦
كتاب القسمة.....	٥١٧
فصل فيما يقسم وما لا يقسم.....	٥١٨
باب دعوى الغلط في القسمة والاستحقاق فيها.....	٥١٩
فصل وإذا استحق بعض نصيب أحدهما بعينه.....	٥٢٠
كتاب المزارعة.....	٥٢٢
كتاب الذبائح.....	٥٢٦
فصل فيما يحل أكله وما لا يحل.....	٥٢٦
كتاب الكراهية.....	٥٢٧
فصل في الوطء والنظر.....	٥٢٧

٥٣٠	فصل في الاستبراء وغيرها
٥٣٢	فصل في البيع
٥٣٤	مسائل متفرقة
٥٣٧	كتاب إحياء الموات
٥٤٠	فصل في كرى الأنهار
٥٤١	فصل في الدعوى والاختلاف والتصرف فيه
٥٤٦	كتاب الأشربة
٥٥٨	فصل في طبخ العصير
٥٥٩	كتاب الصيد
٥٥٩	فصل في الجوارح
٥٦٥	فصل في الرمي
٥٦٦	كتاب الرهن
٥٦٩	باب ما يجوز ارتهانه والارتهان به وما لا يجوز
٥٧٣	فصل ومن رهن عبدين بألف
٥٧٦	باب الرهن يوضع على يد العدل
٥٨٢	باب التصرف في الرهن والجناية عليه وجنائه على غيره
٥٩٧	فصل ومن رهن عصيراً
٥٩٨	كتاب الجنایات
٥٩٨	باب ما يوجب القصاص وما لا يوجه
٦٠٠	باب القصاص فيما دون النفس

٦٠٦.....	فصل وإذا اصطلم القتال وأولياء القتيل
٦٠٩.....	فصل في حكم الفعلين
٦١١.....	باب الشهادة في القتل
٦١٢.....	كتاب الديات
٦١٣.....	فصل في الشجاج
٦١٤.....	باب ما يحدث الرجل في الطريق
٦١٤.....	فصل في الحائظ المائل
٦١٨.....	باب جناية البهيمه والجناية عليها
٦٢٣.....	باب جناية المملوك والجناية عليه
٦٣٦.....	فصل في الجناية على العبد
٦٤٤.....	فصل في جناية المدبر وأم الولد
٦٤٦.....	باب القسامة
٦٥٠.....	كتاب الوصايا
٦٥٠.....	باب في صفة الوصية ما يجوز من ذلك
٦٥٣.....	باب الوصي وما يملكه
٦٥٧.....	كتاب الخشنى
٦٥٧.....	فصل في بيانه
٦٥٨.....	فصل في أحكامه
٦٦٠.....	مسائل شتى
٦٦١.....	الفهارس العامة

٦٦٣.....	فهرس الآيات.....
٦٦٧.....	فهرس الأحاديث.....
٦٧٧.....	فهرس الأعلام.....
٦٨٥.....	فهرس الكتب.....
٦٩٤.....	فهرس البلاد.....

فهرس المطالب

رقم المقالة

مقدمة

- ١ لم يدع أبو داود لنفسه جمع الصحيح ولا الحسن
- ٢ كلام العلامة اللكنوي على عبارة الهداية وجوابه من الإمام

كتاب الطهارات

- ٤ لا حاجة إلى أثر غبار على اليد
- ٥ حكم الماء الذي لاقى الرأس هل هو مستعمل؟
- ٥ ترك المحقق مسألة الأصبع غير مبيّنة وذكر له ثلاث تعليقات وردّ الجميع
- ٨ الكلام في حكم تسمية الله تعالى عند ابتداء الوضوء
- ٩ السنن الرواتب توابع للفرائض
- ١٠ نفى المحقق استئذان المضمضة والاستنشاق وكلام الإمام عليه
- ١٦ زيادات الإمام على ما ذكر المحقق محكيات وضوءه عليه الصلاة والسلام
- ١٧ تفصيل الكلام من الإمام في حديث المضمضة والاستنشاق من غرفة واحدة
- ١٧ استيعاب الوجه بكفّ واحد متعسّر بل متعذر
- ١٧ وجه صرف حديث الغرفة عن ظاهره

فصل في نواقض الوضوء

- ١٩ بيان المراد بموضع الورم
- ٢٠ إنّ لنفس القلّة أثراً في سلب صلاحية الناقضية
- ٢٢ تفريع المحقق عن "المجتبى" وكلام الامام عليه
- نوم رسول الله صلى الله عليه وسلم من خصائصه بالنسبة إلى الأمة وإلا فالأنبياء
- ٢٣ جميعاً كذلك
- ٢٦ إذا خرج للمفضاة ربح ولا تعلم هل هي من القبل أم الدبر تجعل من الدبر

فصل في الغسل

- ٢٨ مجرد الانتشار لا يستلزم الشهوة
- ٢٩ أطلق محمد الانتشار وأراد الشهوة وتبعه العامة على ذلك
- ٣٣ الاحتمال من دون دليل لا ينافي اليقين
- ٣٣ ربّما ينام الإنسان شهوراً ولا يحتلم
- ٣٣ الحاشية المحققة من رسالة الإمام: "الأحكام والعلل في إشكال الاحتلام والبلل" ...
- ٣٥ ما المراد بالرؤية التي في قوله صلى الله عليه وسلم: ((إذا رأيت الماء؟))

باب الماء الذي يجوز به الوضوء وما لا يجوز

- ٣٦ في الهداية: "المراد بماء الباقلاء وغيره ما تغير بالطبخ" وإشكال الإمام عليه

- المراد بماء الورد والتفصيل فيه ٣٧
- بقية بن الوليد وإن كان مدلساً فقد صرح فيه بالتحديث ٤٣
- مسألة إدخال المحدث رجله أو رأسه واستثناء الرأس من المحشي ٤٥
- إن كانت الحاجة تندفع ببعض العضو فإدخال كل العضو يصير الماء مستعملاً ٤٩

فصل في البثر

- كلام الإمام على توجيه المحقق ٥٢

فصل في الأسار وغيرها

- كل شيء ما دام في معدنه لا يحكم عليه بالنجاسة ٥٤
- النسل في الحيوانات منسوب إلى الأمهات كما هو الأصل ٥٥

باب التيمم

- والمراد من القدرة ما يجمع الشرعية والحسية معاً ٦٣
- كلام الإمام على قول المحقق: "العجز ثابت حقيقة فلا يزول إلا بيقين مثله" ٦٦
- إن للتيمم مبيحاً ومانعاً ٧١
- إن التيمم طهارة مطلقة عندنا ٨٣
- إنما يستحق التيمم من ليس ضيق الوقت من قبله ٨٥
- المذهب الصحيح أن المطيع والعاصي في الرخص سواء ٨٥

باب المسح على الخفين

- ٨٦ من لبس خفيه على وضوء ثم أجنب في مدة المسح يتزع خفيه.

فصل في الاستحاضة

- ٨٨ كلام الإمام على قول صاحب العناية: "ولست بمستحاضة بدليل عدم انتقاض..."

باب الأنجاس وتطهيرها

- ٩٧ صرف الماء في إزالة المستقذرات كالمخاط لا يعدّ اسرافاً.
- ٩٩ الفتوى متى اختلفت وجب المصير إلى ظاهر الرواية.
- ١٠١ إنّ النجاسة الغليظة إنّما تورث بجوارها الغلظة دون الخفة.
- ١٠١ الصحيح أنّ القىء ناقض مطلقاً بشروطه المعروفة.

كتاب الصلاة

باب الأذان

- ١٠٧ مسألة إجابة الأذان بالقدم.
- ١٠٨ عبارة "العيون" صريح في نفي وجوب إجابة الأذان باللسان.
- ١١٧ لَمَّا لم يكره أذان المحدث فلا تكره إقامته أيضاً.
- ١١٧ القلم إحدى اللسانين واليأس إحدى الراحيتين.
- ١١٧ الحاشية المحققة من رسالة الإمام: "شمائم العنبر في أدب النداء أمام المنبر".....

باب صفة الصلاة

- المعتبر وضع ما صلب من الأنف لا ما لان؛ لأنه لا يتحقق فيه تمكين الأرض ١٣١
- كلام الإمام على عبارة الفتح: "نهى بلالاً عن الانتقال من سورة" ١٣٧

باب الإمامة

- هل حيلولة السيول من الأعذار المبيحة لترك الجماعة؟ ١٣٨
- من أنكر خلافة الصديق رضي الله عنه فهو كافر ١٤٢
- من العجب أن ابن حبان كيف أورد الوليد بن جميع في الثقات! ١٥٠
- محاذاة المرأة في الصلاة بدون الاشتراك مكروهة ١٥٥

باب الحدث في الصلاة

- الترتيب في أفعال متكررة ليس بشرط ولا ركن ١٥٨

باب ما يفسد الصلاة وما يكره فيها

- "بين يديك" ليس إلا بمعنى أمامك ١٦٢
- اختلاف الفقهاء في أحكام المسجد الصغير والكبير ١٦٣
- المسجد الصغير كالبقعة الواحدة ١٦٣

فصل ويكره للمصلي أن يعث بثوبه أو بجسده

- المراد بالغرض الصحيح ١٦٥

- ١٦٦ إنَّ النفي إذا استولى على مقيد بقيد صدق بانتفاء أيهما كان
- ١٦٩ هل المحاريب في المساجد بنيت من لدن رسول الله صلى الله عليه وسلم؟
- ١٧٠ مسألة وضع الصورة في المصلّى محصورة بعلّة التشبه
- ١٧٠ مبنى عدم دخول الملائكة في البيوت التي فيها تصاوير على التعظيم

فصل ويكره استقبال القبلة بالفرج في الخلاء

- ١٧٥ حكم تعليم الصبيان في المسجد

باب صلاة الوتر

- ١٧٧ المراد بالنسخ نسخ العموم لا عموم النسخ للوجهين

باب إدراك الفريضة

- ١٨٣ ترك السنّة ربما يكون إساءة
- ١٨٤ إن أتى المقتدي بالركوع بعد فراغ الإمام من ركوعه أجزاء
- ١٨٥ ليست المتابعة في الركن فرضاً
- ١٨٦ خمسة أوجه للمقتدي إذا أتى بالركوع والسجود قبل الإمام

باب صلاة المسافر

- ١٩٦ اللاحق من لم يعرف بما التزم
- ١٩٦ إنَّ المقيم المقتدي بمسافر ليس كاللاحق

١٩٧ هل يجوز للمقيم المقتدي بمسافر القراءة في بقية الركعات؟

١٩٨ قراءة الإمام قراءة للمقتدي

باب صلاة الجمعة

٢٠٢ الصحيح في الفناء عدم التحديد

٢٠٢ الفناء اسم لكل موضع أعد لمصالح المصير

٢٠٣ الفناء فرسخ واحد بلا شبهة

٢٠٤ المسافر إذا خرج من عمران لمذته صار مسافراً وإن لم يخرج من فئانه

باب صلاة العيدين

٢١١ افتراض المتابعة في هذا المعنى غير سديد في الفرائض فضلاً عن الواجبات

٢١١ إن زيادة ما دون الركعة غير مفسد

٢١٢ إن التشبه في الشعر مذموم وإن لم يقصد

باب صلاة الكسوف

٢١٣ كلام الإمام على عبارة الهداية: "لأنه لم ينقل"

باب الجنائز

٢١٤ تحقيق الإمام في سماع الموتى

٢١٤ السماع هو العلم بالمسموعات بواسطة العصبية المفروشة

الإبصار مستعمل في معنيين ٢١٤

إن مبنى الأيمان على العرف ٢١٤

فصل في الصلاة على الميت

في صلاة من لم يصل على جنازة قد صلى عليها سبع صور ٢٣١

كلام الإمام في الصلاة على ميت في المسجد ٢٣٢

الكلام من الإمام على قول المحقق: "فقد لا يلزم الخلاف" ٢٣٣

كتاب الصوم

فصل في رؤية الهلال

لا كفارة عند الشافعي إلا في الوقاع ٢٥٠

لا ينسب إلى ساكت قول ٢٥١

أيام العيد أيام أكل وشرب وبعال ٢٥٢

باب ما يوجب القضاء والكفارة

فساد الصوم يتعلق بالفطر صورة أو معنى ٢٥٤

ليس في دخول الغبار معنى الفطر أصلاً ٢٥٤

الاختلاف بين عبارات الفقهاء في مفهوم الفطر صورة ٢٥٤

الحرج مدفوع بالنص ٢٥٤

يعتبر في الحلق الدخول وفي غيره الادخال..... ٢٥٥

فصل ومن كان مريضاً في رمضان

النادر لا يعتبر حرجاً..... ٢٦٢

الأهلية بالذمة والنقمة بالأدمية..... ٢٦٣

كتاب الحج

باب الإحرام

لو عصب موضعاً من جسده لا شيء عليه إن كثر لكنه يكره من غير عذر..... ٢٧٢

كلام الإمام على ابن حبان في "كنانة"..... ٢٧٤

مكان الطواف داخل المسجد الحرام..... ٢٨٢

رد التحية إنما يكون تحية إذا كان بأحسن من الأول..... ٢٨٤

باب القران

من السنة أن لا يقدم إحرام الحج على إحرام العمرة..... ٢٨٦

كتاب النكاح

فصل في بيان المحرمات

البول والخمر لم يحرم الماء من جهة حرمتها..... ٣٠٠

الأصل في الفروج الحرمة ٣٠٤

باب الأولياء والأكفاء

ضحك البالغة الباكرة اذا كان من حيث الإستهزاء لا يجعل رضا ٣٠٨

سكوت البالغة البكر متى يكون رضا ومتى لا يكون ؟ ٣٠٩

إنّ الشرع جعل سكوتها إذناً نظراً ٣٠٩

لا يشترط لصحة الاستثمار ذكر المهر ٣١٥

كتاب الطلاق

باب إيقاع الطلاق

ليس معنى الإخراج هاهنا التفريق المصطلح للحساب ٣٣٢

فصل في تشبيه الطلاق ووصفه

كان القياس في الصريح أن يكون بائناً إلا أنّ الرجعة تثبت فيه نصّاً بخلافه ٣٣٥

إنّ الطلاق المسنون بلا مال يعقّب الرجعة ٣٣٥

باب الأيمان في الطلاق

إنّ الأمر بالتزويج من أسباب الملك ٣٣٩

الدوام فرع الوجود فحيث لا وجود لا دوام ٣٤٦

بناء الأيمان على الألفاظ دون الأغراض ٣٤٦

باب الظهار

فصل في الكفارة

٣٥٣ إن الإباحة والتمليك من مصاديق الإطعام

باب ثبوت النسب

٣٥٦ العبرة في الفقه للغالب

كتاب العتق

باب العتق على جعل

٣٧٢ إن البذل إذا لم يسلم للعاقد في عقود المعاوضات يجب رد المبدل منه على صاحبه

كتاب الأيمان

باب ما يكون يميناً وما لا يكون

٣٧٣ اختلاف مشائخ ما وراء النهر والعراق في مدار الأيمان؟

٣٧٨ مقام الحلف قرينة على أن المراد هو الذي لا يجوز الحلف إلا به تبارك وتعالى

٣٨٢ اللفظ إذا احتمل أن يحمل على غير الصفة فإنه لا يكون يميناً عند بعض الفقهاء

٣٩٠ إن في الصفات ثلاثة أقوال

فصل في الكفارة

٣٩٧ لفظ "حَلَفْتُ" مجرداً حلفاً شرعاً

٤٠٠ لا مساغ للاحتتمالات بعد ثبوت ما هو حلف شرعاً

باب اليمين في الأكل والشرب

٤٠٩ من حلف على محال عادي فقد عقد على إمكانه العقلي

باب اليمين في الكلام

٤١٠ إن الحياة عرض لاتبقى زمانين

كتاب السير

٤٢٥ لا بأس بالاستعانة بأهل الكتاب في قتال من سواهم

٤٤٠ الحربى الذي دخل دار الإسلام قبل الاستثمان مملوك له مباح لنا غير معصوم

كتاب البيوع

٤٥٦ معنى الإنعقاد

٤٥٦ البيع عبارة عن أثر شرعى يظهر في المحل عند الإيجاب والقبول حتى يكون العاقد قادراً على التصرف

٤٥٧ ما المراد بالإيجاب في باب العقود؟

٤٥٨ بيان التعارض بين كلام الهداية والفتح والتطبيق بينهما

٤٦١ المراد بالتفرق المذكور في الحديث

٤٦٣ متى تجوز البيع بإزاء؟

- ٤٦٦ إنَّ الشَّيْثِينَ الْمُوصُوفِينَ بِوَصْفٍ إِذَا دَخَلَ فِي عَقْدٍ وَاحِدٍ كَانَ قَبُولُ كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا
شَرْطًا لَصَحَّةِ الْعَقْدِ

فصل ومن باع داراً دخل بناؤها في البيع

- ٤٦٩ إنَّ الدِّينَ أَنْقَضَ مِنَ الْعَيْنِ

باب خيار الشرط

- ٤٧٠ قوله صلى الله عليه وسلم: ((لا خلافة)) يحتل معنيين
- ٤٧٢ إذا هلك المبيع في يد البائع يفسخ البيع
- ٤٧٣ لو غصب المدبر وأبق من يد الغاصب يجب الضمان عليه ولا يخرج المدبر من ملك المدبر

باب خيار الرؤية

- ٤٧٥ لا يعود خيار الرؤية بعد سقوطه عند أبي يوسف

باب خيار العيب

- ٤٧٦ إذا عاود العيب في العبد أو الجارية عند المشتري فله ثلاثة صور
- ٤٨١ ليس الأكل موجباً للضمان بنفسه بل بعارض ملك الغير

باب البيع الفاسد

- ٤٨٢ الخمر والخنزير مال متقوم عند أهل الذمة

الفرق بين الجهالة الفاحشة واليسيرة ٤٨٨

فصل فيما يكره

الأمر بالاسترداد للشفقة لا للفساد ٤٩٤

باب الربا

الفضل زيادة أحدهما على الآخر في المعيار ٤٩٨

كتاب الصرف

لا صرف إلا في الأثمان الخلقية ٥١٤

الشبهة ملحقة في باب الربا بالحقيقة ٥١٥

الاحتمال كاف من التحريم في الربا ٥١٨

إن دين البائع أقوى من دين المشتري ٥٢٠

المقايضة بيع من كل جانب ٥٢١

كتاب الكفالة

الموجبات تثبت في التصرف بدون ذكرها صريحاً ٥٢٢

التبرع يعتمد بالكفيل ٥٢٧

كتاب أدب القاضي

المراد بالظلم في قول الهداية: احتاط به بعض القضاة وهو ظلم ٥٣٣

باب كتاب القاضي إلى القاضي

الأمانة والمضاربة لو لم تكن مجحودة لكانت من جملة الأعيان المنقولة ٥٣٦

باب الاختلاف في الشهادة

الأقل لا يتضمّن الأكثر ٥٤٨

سكوت المدعي عن الزيادة نفي لها ٥٤٨

ما يذكر لإيضاح الضروريّ يسمّى تنبيهاً ٥٤٩

لو شهد أحد الشاهدين بألف والآخر بزيادة والمدعي لا يدعي إلا الألف لا تقبل ... ٥٥١

السكوت في موضع البيان بيانٌ ٥٥١

كتاب الوكالة

التوكيل بغير رضا الخصم لا يجوز ٥٥٤

الوكيل خلف عن المؤكل في حق استفادة التصرف والمؤكل عن الوكيل في حق الملك ٥٥٥

باب الوكالة بالبيع والشراء

فصل في الوكالة في الشراء

التوكيل بشراء الحمار بدون ذكر الثمن جائز ٥٥٦

باب الوكالة بالخصومة والقبض

إنّ التوكيل بالخصومة في العين والدين جميعاً وكيل بالقبض ٥٦٣

- ٥٦٤ تناول الخصومة الإقرار إما لأنه فرد من أفرادها أو حق من حقوقها والكل باطل
- ٥٦٦ الخصومة سبب للإقرار بالواسطة

باب التحالف

- ٥٧٧ إذا اختلف المتبايعان في الأجل فلا يجري التحالف بينهما

باب ما يدعيه الرجلان

- ٥٨٣ النسخ كالتاج في أنه لا يتكرر
- ٥٨٣ النسخ سبب من أسباب الملك
- ٥٨٥ إن حمل أمور المسلمين على الصحة واجب

فصل في التنازع بالأيدي

- إذا تنازعا في دابة وكان أحدهما ممسكا بلجام والآخر متعلق بذنب فصاحب اللجام أولى من المتعلق بذنب
- ٥٨٦

باب الاستثناء وما في معناه

- ٥٨٨ إن الاستثناء تصرف لفظي فيبني على صحة اللفظ لا على صحة الحكم
- ٥٨٩ تقرير نفيس من الإمام تحت قول الهداية "والمكيل والموزون أو صافهما أثمان"

كتاب الصلح

فصل في التخرج

- ٥٩٦ التركة محبوسة لحق الدائن والقسمة تنافي الجبس فلذا لا تنفذ تصرفات الورثة فيها

الإستحسان مقدّم على القياس إلّا فيما استثنى فيه ٥٩٦

كتاب الوديعة

مؤونة الذهاب بالوديعة وردّه على المودع ٦٠١

النكول لا يصير حجة إلّا بقضاء القاضي ٦٠٢

كتاب الهبة

استثناء ما في البطن على ثلاثة أقسام ٦٠٦

الأصل أنّ ما لا يصحّ إفرازه بالعقد لا يصحّ استناؤه من العقد ٦٠٧

إنّ الاستثناء تصرف في اللفظ فلا يعمل إلّا في الملفوظ ٦٠٧

باب الإجارة الفاسدة

لا يشترط التأجيل في الدّين ٦١٢

كلام نفيس دافع للاعتراضات التي أوردها المحشّون ٦١٣

كتاب الولاء

سبب ولاء العتاقة ٦٢٥

كتاب الإكراه

أقسام الإكراه وأحكامه ٦٢٨

صورٌ مختلفةٌ فيمن أكره على تكلم كلمة الكفر ٦٢٩

كتاب الغصب

- ٦٦٦ المثل إذا أطلق ينصرف إلى ما هو المثل صورةً ومعنىً
- ٦٦٧ الجودة ساقط العبرة في الرويات
- ٦٧٢ الكفالة بالأعيان المضمونة بنفسها صحيحةً
- ٦٧٣ إزالة اليد شرط لوجود الغصب
- ٦٧٥ لا غصب فيما لا يحول ولا ينقل
- ٦٧٦ مسألة جحود الوديعة
- ٦٨٥-٦٨٤ الموجب الأصلي في الغصب ردّ العين عند بعض الفقهاء وعند البعض القيمة
- ٧٠١ الفعل المحظور لا يصلح سبباً للنعمة
- ٧٠٨ بيان اختلاف الفقهاء في حد الخرق الفاحش واليسير
- ٧١٢ ما المراد بالعرق في قوله صلى الله عليه وسلم: ((ليس لعرق ظالم حق))؟

فصل ومن غصب عيناً فغيبها

- ٧١٩ إن العقود تنعقد على الأعيان لا الأوصاف بخلاف الغصب

كتاب المزاعة

- ٧٤٤ حكم المزاعة التي دائرة بين الإجارة والشركة
- ٧٤٥ الشقوق المتصورة في بيان جنس بذر

كتاب الذبائح

- ٧٤٧ حكم أكل الضبع و الضب والهوام وغيرها.....

كتاب الكراهية

فصل في الوطء والنظر واللمس

- ٧٥٤ إباحة النظر إلى جميع بدن أمتة مبني على حل الوطء بها.....

فصل في الاستبراء وغيره

- ٧٥٧ سبب الاستبراء.....

- ٧٥٨ الولد للفراش وللعاهر الحجر.....

فصل في البيع

- ٧٥٩ بيان النقض على قول الهداية.....

مسائل متفرقة

- ٧٦١ حكم فيمن قال لغيره بحق الله أو بالله أن يفعل كذا.....

- ٧٦٧ من ملك شيئاً يملك ما هو من ضروراته.....

كتاب إحياء الموات

- ٧٧٠ شرط الإحياء أن يكون الأرض في قهر الإمام.....

فصل في كرى الأنهار

٧٧٨ الإنفاع في معنى النفع غير مسموع

كتاب الأشربة

٧٩٥ إنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مَبْعُوثٌ لِبَيَانِ الْأَحْكَامِ لَا لِبَيَانِ الْحَقَائِقِ

٨٠٥ الباذق ما طبخ من عصير العنب أدنى طبخة فصار شديداً

٨٠٦ العصير على قسمين

٨٠٧ حرمة نقيع التمر ليست كحرمة الخمر

٨١١ معنى تقوم المال

٨١١ الدلالة القطعية إنما تعتبر في حق وجوب الاعتقاد دون وجوب العمل

٨١٧ كلام الإمام على حكم لبن الرماك

كتاب الصيد

٨٤١ معنى المتردية والنطيحة والموقوذة

كتاب الرهن

٨٥٠ بيان المناسبة بين كتاب الرهن والصيد

٨٥٦ ما المراد بالأعيان المضمونة؟

٨٥٦ المالك لا يضمن مملوكه

باب ما يجوز ارتهانه والارتهان به

البناء اسم للموضوع على وجه الأرض ٨٥٨

فصل ومن رهن عبيدين بألف

هل يستحيل أن يكون الشيء الواحد مملوكاً لرجلين؟ ٨٦٨

باب الرهن يوضع على يد العدل

العدل إذا امتنع عن البيع يتضرر به المرتهن ٨٧٤

باب التصرف في الرهن والجناية عليه

إطلاق لفظ العارية على المرهون جائز ٨٨٥

يد العارية غير مضمونة و قبض الرهن مضمون ٨٨٧

إن اختلفا في وقت الهلاك فالقول للمرتهن والبينة على الراهن ٨٨٨

إن الموعود جعل كالموجود بإعتبار الحاجة ٩١١

كتاب الجنایات

باب ما يوجب القصاص وما لا يوجه

المعتبر في القصاص المساواة بين الشخصين وقت الجناية ٩٣١

لا يجب القصاص في العظم أصلاً إلا في السن ٩٣٣

الصغير ليس من أهل العفو ٩٣٤

باب القصاص فيما دون النفس

٩٤١ لا يُقَطَّع طرف الحرّ لقطع طرف العبد.....

٩٤٣ ما المراد بالجائفة؟

فصل وإذا اصطالح القاتل وأولياء القتيل

٩٦٠ لكل وارث في دم العمد نصيب بميراثه عندنا

باب الشهادة في القتل

٩٦٨ المطلق ما يدلّ على ذات مبهمة والمجمل ما ازدحمت فيه المعاني

كتاب الوصايا

١٠٧٥ الوصية لأهل الحرب باطلة

١٠٧٦ ثبوت الملك لا يستلزم ثبوت الولاية

١٠٧٦ إنقاذ المسلم من الإذلال واجب

١٠٧٧ الجد قائم مقام الأب فيما انتقل إليه فكذلك الموصي والوصي كان لهما ولاية
التصرف في ماله

المصادر المخطوطة

حاشية حسن جلبي على التلويح: حسن بن محمد شاه الفناري المعروف بملا حسن شلبي، (ت ٨٨٦هـ).

حواشي التقريب، الإمام أحمد رضا، (ت ١٣٤٠هـ).

خزانة المفتين، حسين بن محمد السمنقاني، (ت ٧٤٦هـ).

ذخيرة العقبى، يوسف جلبي، (ت ٩٠٥هـ).

شرح الجامع الصغير، قاضي خان، (ت ٥٩٢هـ).

غاية البيان شرح الهداية، أمير كاتب بن أمير عمر الأتقاني، (ت ٧٥٨هـ).

الكافي شرح الوافي، النسفي، (ت ٧١٠هـ).

المجتبى شرح القدوري، الزاهدي، (ت ٦٥٨هـ).

المحيط الرضوي = محيط السرخسي، رضي الدين السرخسي، (ت ٥٤٤هـ أو ٥٧١هـ).

معراج الدراية، محمد بن محمد قوام الدين الكاكي، (ت ٧٤٩هـ).

مواهب الرحمان = مواهب الرحمان في مذهب أبي حنيفة النعمان: إبراهيم بن موسى الطرابلسي، (ت ٩٢٢هـ).

النهاية: حسام الدين حسين بن علي السغناقي، (ت ٧١٠هـ).

المصادر المطبوعة

- ابن عساكر = "تاريخ مدينة دمشق" علي بن حسن المعروف بابن عساكر، (ت ٥٧١هـ)، تحقيق: محب الدين أبي سعيد عمر بن غرامة العمروي، بيروت: دار الفكر، ١٤١٥هـ.
- الأحاديث المختارة، ضياء الدين محمد بن عبد الواحد المقدسي (ت ٦٤٣هـ)، بيروت: دار خضر، ١٤٢٠هـ ط ٣.
- الاستيعاب في معرفة الأصحاب، ابن عبد البر، (ت ٤٦٣هـ)، بيروت: دار الكتب العلمية، ١٤٢٢هـ ط ٢.
- أسد الغابة في معرفة الصحابة، ابن الأثير، الجزري، (ت ٦٣٠هـ)، بيروت: دار إحياء التراث العربي، ١٩٩٦، ط ١.
- الإسعاف في أحكام الأوقاف، إبراهيم بن موسى الطرابلسي، (ت ٩٢٢هـ)، المطبعة الكبرى المصرية.
- الإصابة في تمييز الصحابة، ابن حجر العسقلاني، (ت ٨٥٢هـ)، بيروت: دار الكتب العلمية، ط ١.
- الأصل = المبسوط، الشيباني، (ت ١٨٩هـ)، بيروت: عالم الكتب، ١٤١٠هـ ط ١.
- أصول البزدوي، علي بن محمد البزدوي، (ت ٤٨٢هـ)، كراتشي.
- الأعلام للزركلي، الزركلي (ت ١٣٩٦هـ)، بيروت: دار العلم للملايين، ٢٠٠٥، ط ١٧.
- إيضاح المكنون، إسماعيل البغدادي، (ت ١٣٣٩هـ)، بيروت: دار الكتب العلمية، ١٤١٣هـ.
- الإيضاح في شرح الإصلاح، ابن كمال باشا، (ت ٩٤٠هـ)، تحقيق: عبد الله داود خلف المحمدي ومحمود شمس الدين أمير الخزاعي، بيروت: دار الكتب العلمية، ١٤٢٨هـ ط ١.
- البحر الرائق شرح كنز الدقائق، ابن نجيم، (ت ٩٧٠هـ)، بيروت: دار الكتب العلمية، ١٤١٨هـ ط ١.
- البداية مع الهداية، المرغيناني، (ت ٥٩٣هـ)، مصر: المطبعة الكبرى الأميرية ١٣١٩هـ ط ٢.

- بدائع الصنائع، الكاساني، (ت ٥٨٧هـ)، بيروت: دار إحياء التراث العربي، ١٤٢١هـ، ط ٣.
- البرجندي = "شرح النقاية" عبد العلي، (ت ٩٣٢هـ)، كوته، مكتبة العجائب.
- البزازية = "الجامع الوجيز" البزازي، (ت ٨٢٧هـ)، (هامش الفتاوى الهندية)، مصر: المطبعة الكبرى الأميرية، ١٣١٠هـ، ط ٢.
- البنية في شرح الهداية، العيني، (ت ٨٥٥هـ)، ملتان، ١٤٢٠هـ، ط ١.
- تأريخ بغداد، الخطيب البغدادي، (ت ٤٦٣هـ)، تحقيق: مصطفى عبد القادر عطا، بيروت: دار الكتب العلمية بيروت، ١٤١٧هـ، ط ١.
- تبين الحقائق شرح كنز الدقائق، الزيلعي، (ت ٧٤٣هـ)، بيروت: دار الكتب العلمية، ١٤٢٠هـ، ط ١.
- التعقبات = "النكت البديعات على الموضوعات"، السيوطي، (ت ٩١١هـ)، عمان، دار الجنان، ١٤١١هـ، ط ١.
- تفسير البغوي = معالم التنزيل، حسين بن مسعود البغوي، (ت ٥١٦هـ)، بيروت: دار الكتب العلمية، ١٤١٤هـ، ط ١.
- تفسير النسفي = "مدارك التنزيل وحقائق التأويل" النسفي، (ت ٧٠١هـ)، بيروت: دار المعرفة، ١٤٢١هـ، ط ١.
- التفسيرات الأحمدية في بيان الآيات الشرعية، أحمد بن أبي سعيد ملا جيون، (ت ١١٣٠هـ)، بشار.
- تقريب التهذيب، ابن حجر العسقلاني، (ت ٨٥٢هـ)، بيروت: دار الفكر ١٤١٥هـ، ط ١.
- تقريب التهذيب، ابن حجر العسقلاني، (ت ٨٥٢هـ)، تحقيق: أبو الأشبال صغير أحمد شاغف، الرياض: دار العاصمة، ١٤١٦هـ، ط ١.
- تنوير الأبصار، التمرتاشي، (ت ١٠٠٤هـ)، تحقيق: حسام الدين فرفور، دمشق: دار الثقافة والتراث، ١٤٢١هـ، ط ١.
- تهذيب الأسماء واللغات، النووي، (ت ٦٧٦هـ)، بيروت: دار الفكر ١٤١٦هـ، ط ١.

- تهذيب التهذيب، ابن حجر العسقلاني، (ت ٨٥٢هـ)، بيروت: دار الفكر، ١٤١٥هـ، ط ١.
- الجامع الأحاديث، إمام جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي، (ت ٩١١هـ)، بيروت: دار الفكر، ١٤١٤هـ.
- الجامع الصغير، إمام جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي، (ت ٩١١هـ)، بيروت: دار الكتب العلمية، ١٤٢٥هـ، ط ٢.
- الجامع الصغير، الشيباني، (ت ١٨٩هـ)، بيروت: عالم الكتب، ١٤٠٦هـ، ط ١.
- جامع الفصولين، ابن قاضي سمان، (ت ٨٢٣هـ)، كوتته.
- جدّ الممتار على ردّ المختار، الإمام أحمد رضا (ت ١٣٤٠هـ)، كراتشي: مكتبة المدينة، مركز الدعوة الإسلامية، ١٤٣٥هـ، ط ٢.
- جمع الجوامع = الجامع الكبير: السيوطي (ت ٩١١هـ)، بيروت: دار الكتب العلمية، ١٤٢١هـ، ط ١.
- الجواهر المضية في طبقات الحنفية، عبد القادر القرشي، (ت ٧٧٥هـ)، كراتشي.
- الجوهرة النيرة شرح مختصر القدوري، الحدادي، (ت حدود ٨٠٠هـ)، كراتشي.
- حاشية إمام أهل السنة على تقريب التهذيب، الإمام أحمد رضا (ت ١٣٤٠هـ)، تحقيق: الشيخ محمد حسن رضا العطاري المدني، دار النعمان، ١٤٣٦هـ، ط ١.
- حاشية الطحطاوي على الدرّ المختار، أحمد بن محمد بن إسماعيل الطحطاوي (ت ١٢٣١هـ)، كوتته.
- حاشية الطحطاوي على مراقي الفلاح، أحمد بن محمد بن إسماعيل الطحطاوي، (ت ١٢٣١هـ)، بيروت: دار الكتب العلمية، ١٤١٨هـ، ط ١.
- الحلبة = حلبة المجلي في شرح منية المصلي، محمد بن محمد المعروف بـ أمير الحاج، (ت ٨٧٩هـ)، بيروت: دار الكتب العلمية، ١٤٣٦هـ، ط ١.
- حلية الأولياء، أبو نعيم، (ت ٤٣٠هـ)، تحقيق: مصطفى عبد القادر عطا، بيروت: دار الكتب العلمية، ١٤١٨هـ، ط ١.

الحواشي السعدية = حاشية على العناية، السعدي أفندي، (ت ٩٤٥هـ)، مصر: المطبعة الكبرى الأميرية، ١٣١٩هـ ط ٢.

حواشي عبد الحي اللكنوي على الهداية، اللكنوي (ت ١٣٠٤هـ) كراتشي: ضياء القرآن.

حيات اعلیٰ حضرت، ظفر الدين بهاري، (ت ١٣٨٢هـ)، لاہور: مکتبہ نبویہ، ٢٠٠٣م.

الخصائص الكبرى = كفاية الطالب اللبيب في خصائص الحبيب، جلال الدين السيوطي، (ت ٩١١هـ)، بيروت: دار الكتب العلمية.

الخلاصة = خلاصة الفتاوى، طاهر بن عبد الرشيد البخاري (ت ٥٤٢هـ)، كوثته.

الدر المختار، الحصكفي (ت ١٠٨٨هـ)، تحقيق حسام الدين، دمشق: دار الثقافة والتراث، ١٤٢١هـ، ط ١.

الدر المشور، السيوطي، (ت ٩١١هـ)، بيروت: دار الفكر ١٤٠٣هـ ط ١.

الدر = درر الحكام في شرح غرر الأحكام، محمد بن فرامرز ملا خسرو، (ت ٨٨٥هـ)، كراتشي.
رد المحتار، ابن عابدين، (ت ١٢٥٢هـ)، تحقيق: حسام الدين فرفور، دمشق: دار الثقافة والتراث، ١٤٢١هـ، ط ١.

رد المحتار، ابن عابدين الشامي، (ت ١٢٥٢هـ)، تحقيق: عبد المجيد طعمه حلي، دار المعرفة، ١٤٢٠هـ ط ١.

سلك الدرر، محمد خليل بن علي المرادي، (ت ١٢٠٦هـ)، بيروت: دار الكتب العلمية، ١٤١٨هـ ط ١.

سنن ابن ماجه، محمد بن يزيد القزويني، (ت ٢٧٣هـ)، تحقيق: خليل مأمون شيحا، بيروت: دار المعرفة، ١٤٢٠هـ ط ٣.

سنن أبي داود، السجستاني، (ت ٢٧٥هـ)، تحقيق: محمد عدنان، بيروت: دار إحياء التراث العربي، ١٤٢١هـ ط ١.

سنن الترمذي، محمد بن عيسى الترمذي، (ت ٢٧٩هـ)، بيروت: دار الفكر، ١٤١٤هـ.

- سنن الدارقطني، علي بن عمر الدارقطني، (ت ٣٨٥هـ)، ملتان.
- سنن الدارمي، عبد الله بن عبد الرحمن الدارمي، (ت ٢٥٥هـ)، تحقيق: فواز أحمد زمرلي
وخالد السبع العلمي، بيروت: دار الكتاب العربي، ١٤٠٧هـ، ط ١.
- السنن الكبرى، البيهقي، (ت ٤٥٨هـ)، تحقيق: محمد عبد القادر عطاء، بيروت: دار الكتب
العلمية، ١٤٢٤هـ، ط ٣.
- سنن النسائي، النسائي، (ت ٣٠٣هـ)، بيروت: دار الكتب العلمية، ١٤٢٦هـ، ط ٢.
- سير أعلام النبلاء، الذهبي، (ت ٧٤٨هـ)، تحقيق: محب الدين أبي سعيد عمر بن غرامة
العمروي، بيروت: دار الفكر، ١٤١٧هـ، ط ١.
- شذرات الذهب، عبد الحي بن أحمد حنبلي، (ت ١٠٨٩هـ)، بيروت: دار الكتب العلمية.
- شرح مسند أبي حنيفة، منلا علي قاري، (ت ١٠١٤هـ)، بيروت: دار الكتب العلمية، ١٤٠٥هـ،
ط ١.
- شرح معاني الآثار، الطحاوي، (ت ٣٢١هـ)، بيروت: دار الكتب العلمية، ١٤٢٢هـ، ط ١.
- شرح منلا مسكين، معين الدين محمد بن عبد الله الهروي، (ت ٩٥٤هـ)، بيروت: دار الكتب
العلمية، ٢٠٠٨م، ط ١.
- الشرنبلالية = غنية ذوي الأحكام في بغية درر الحكم، الشرنبلالي، (ت ١٠٦٩هـ)، كراتشي.
- الشلبية = حاشية الشلبي على تبين الحقائق، أحمد بن يونس المعروف بابن الشلبي،
(ت ٩٤٧هـ) بيروت: دار الكتب العلمية، ١٤٢٢هـ، ط ١.
- صحيح ابن حبان بترتيب ابن بلبان، أمير علاء الدين علي بن بلبان الفارسي، (ت ٧٣٩هـ)، دار
الكتب العلمية، بيروت، ١٤١٧هـ، ط ٢.
- صحيح ابن خزيمة، محمد بن إسحاق بن خزيمة، (ت ٣١١هـ)، تحقيق: الدكتور محمد
مصطفى الأعظمي، بيروت: المكتب الإسلامي، ١٤١٢هـ، ط ٢.
- صحيح البخاري، محمد بن إسماعيل البخاري، (ت ٢٥٦هـ)، بيروت: دار الكتب العلمية،
١٤١٩هـ، ط ١.

- صحيح مسلم، مسلم بن الحجاج، (ت ٢٦١هـ)، بيروت: دار الكتاب العربي. ١٤٢٧هـ
- صراح اللغة من الصحاح : أبي الفضل محمد بن عمر بن خالد القرشي، (ت بعد ٦٨١هـ)،
اللكنو: المطبعة المنشي نول كشور.
- العطايا النبوية في الفتاوى الرضوية (الجديدة)، إمام أحمد رضا، (ت ١٣٤٠هـ) لاهور: مؤسسة
رضا ١٤٢٧هـ.
- العطايا النبوية في الفتاوى الرضوية، إمام أحمد رضا (ت ١٣٤٠هـ) لاهور: مؤسسة رضا
١٤١٢هـ ط ٢
- العطايا النبوية في الفتاوى الرضوية، للإمام أحمد رضا (ت ١٣٤٠هـ) مباركفور، الهند.
- عمدة القاري شرح صحيح البخاري، العيني (ت ٨٥٥هـ)، بيروت: دار الفكر، ١٤١٨هـ ط ١.
- عناية القاضي = "حاشية الشهاب على تفسير البيضاوي" شهاب الدين أحمد بن محمد
الخفاجي، (ت ١٠٦٩هـ)، بيروت: دار الكتب العلمية، ١٤١٧هـ ط ١.
- العناية شرح الهداية، أكمل الدين، (ت ٧٨٦هـ)، مصر: المطبعة الكبرى الأميرية ١٣١٩هـ ط ٢.
- غرر الأحكام، منلا خسرو، (ت ٨٨٥هـ)، كراتشي.
- غمز عيون البصائر، الحموي، (١٠٩٨هـ)، كراتشي، ١٤١٨هـ ط ١.
- غنية المتملي شرح منية المصلي، إبراهيم الحلبي، (ت ٩٥٦هـ)، لاهور: سهيل أكاديمي.
- الفتاوى الخانية = الفتاوى القاضي خان، قاضي خان (ت ٥٩٢هـ)، بشاور.
- الفتاوى الهندية، مجموعة من العلماء، مصر: المطبعة الكبرى الأميرية ١٣١٠هـ ط ٢.
- فتح الباري، ابن حجر العسقلاني، (ت ٨٥٢هـ)، بيروت: دار الكتب العلمية، ١٤٢٥هـ ط ١.
- فتح القدير، ابن الهمام (ت ٨٦١هـ)، اللكنو: المطبعة المنشي نول كشور، ١٢٩٢هـ.
- فتح القدير، ابن الهمام (ت ٨٦١هـ)، مصر: المطبعة الكبرى الأميرية ١٣١٠هـ ط ١.
- فتح الله المعين، أبو السعود (ت ١١٧٢هـ)، جمعية المعارف المصرية، ط ١.
- الفوائد البهية في تراجم الحنفية، لكنوي، (ت ١٣٠٤هـ)، كراتشي، ١٤١٩هـ ط ١.
- القاموس المحيط، لفيروز آبادي، (ت ٨١٧هـ)، بيروت: دار إحياء التراث العربي ١٤١٧هـ ط ١.

- قرة عيون الأخيار تكملة رد المحتار، محمد علاء الدين بن محمد أمين ابن عابدين، (ت ١٣٠٦هـ)، تحقيق: عبد المجيد طعمه حليبي، بيروت: دار المعرفة، ١٤٢٠هـ ط ١.
- القول المانوس في صفات القاموس، محمد سعد الله بن نظام الدين الهندي، (ت ١٢٩٣هـ)، المطبع الحسنی، الهند، ١٢٨٧هـ.
- الکامل في ضعفاء الرجال، ابن عدي، (ت ٣٦٥هـ)، تحقيق: عادل أحمد عبد الموجود وعلي محمد المعوض وعبد الفتاح أبو السنة، بيروت: دار الكتب العلمية، ١٤١٨هـ ط ١.
- كتاب الأصل، الشيباني، (ت ١٨٩هـ)، بيروت: عالم الكتب، ١٩٩٠، ط ١.
- كتاب الثقات، ابن حبان التميمي، (ت ٣٥٤هـ)، بيروت: دار الكتب العلمية، ١٤١٩هـ ط ١.
- الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل، جار الله محمود الزمخشري، (ت ٥٣٨هـ)، مكتب الإعلام الإسلامي، ط ١.
- كشف الظنون، حاجي خليفة، (ت ١٠٦٧هـ)، بيروت: دار الكتب العلمية، ١٩٩٢م.
- الكفاية شرح الهداية، جلال الدين الكرلاني (ت ٧٦٧هـ)، (هامش الفتح)، مصر: المطبعة الكبرى الأميرية ١٣١٩هـ ط ٢.
- كنز الدقائق، النسفي (ت ٧١٠هـ)، كراتشي.
- كنز العمال في سنن الأقوال والأفعال، علاء الدين علي المتقي بن حسام الدين الهندي (ت ٩٧٥هـ) بيروت: دار الكتب العلمية. ١٤١٩هـ ط ١
- اللاكي المصنوعة في الأحاديث الموضوعة، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي، (ت ٩١١هـ)، بيروت: دار الكتب العلمية. ١٤١٧هـ ط ١
- المبسوط، السرخسي (ت ٤٨٣هـ وقيل: ٤٩٠هـ)، تحقيق: أبو عبد الله محمد حسن محمد حسن إسماعيل الشافعي، بيروت: دار الكتب العلمية، ١٤٢١هـ ط ١.
- مجمع الأنهر في شرح ملتقى الأبحر، عبد الرحمن بن محمد بن سليمان الحنفي، (ت ١٠٧٨هـ)، بيروت: دار الكتب العلمية، ١٤١٩هـ ط ١.
- مجموعة رسائل ابن عابدين، ابن عابدين، (ت ١٢٥٢هـ)، لاهور: سهيل أكاديمي.

- المحيط = "المحيط البرهاني" محمود بن أحمد البخاري (ت ٦١٦هـ)، تحقيق: أحمد عزو مرقاة المفاتيح، علي بن سلطان محمد القاري (ت ١٠١٤هـ)، بيروت: دار الفكر، ١٤١٤هـ.
- مسند أبي حنيفة، أبو نعيم الأصبهاني (ت ٤٣٠هـ)، تحقيق: نظر محمد الفاريابي، الرياض: مكتبة الكوثر، ١٤١٥هـ ط ١.
- مسند أبي يعلى، أحمد بن علي التميمي، (ت ٣٠٧هـ)، مصطفى عبد القادر عطا، بيروت: دار الكتب العلمية، ١٤١٨هـ ط ١.
- مسند الإمام الشافعي، محمد بن إدريس الشافعي، (ت ٢٠٤هـ)، بيروت: دار الكتب العلمية.
- مسند البزار، أبو بكر أحمد بن عمرو البزار، (ت ٢٩٢هـ)، بيروت: دار الكتب العلمية، ١٤٣٠هـ ط ١.
- المسند، الإمام أحمد بن حنبل، (ت ٢٤١هـ)، بيروت: دار الفكر، ١٩٩٤، ط ٢.
- مشكاة المصابيح، محمد بن عبد الله الخطيب التبريزي، (ت ٧٤١هـ) بيروت: دار الكتب العلمية، ١٤٣٤هـ ط ١.
- مشكل الآثار، الطحاوي، (ت ٣٢١هـ)، بيروت: دار الكتب العلمية، ١٤١٥هـ ط ١.
- مشكل الآثار، الطحاوي، (ت ٣٢١هـ)، بيروت: مؤسسة الرسالة، ١٤١٥هـ ط ١.
- المصنف لابن أبي شعبة، عبد الله بن محمد بن أبي شعبة الكوفي، (ت ٢٣٥هـ)، بيروت: دار الفكر، ١٤١٤هـ.
- المصنف، عبد الرزاق الصنعاني، (ت ٢١١هـ)، أيمن نصر الدين الأزهرى، بيروت: دار الكتب العلمية، ١٤٢١هـ ط ١.
- المعجم الأوسط، الطبراني (ت ٣٦٠هـ)، تحقيق: محمد حسن محمد حسن الشافعي، بيروت: دار الكتب العلمية، ١٤٢٠هـ ط ١.
- معجم البلدان، ياقوت بن عبد الله، (ت ٦٢٦هـ)، بيروت: دار إحياء التراث العربي.
- المعجم الكبير، الطبراني (ت ٣٦٠هـ)، تحقيق: حمدي عبد المجيد السلفي، بيروت: دار إحياء التراث العربي، ١٤٢٢هـ ط ٢.

- معجم المؤلفين، عمر رضا، (ت ١٤٠٨هـ)، بيروت: مؤسسة الرسالة ١٤١٤هـ ط ١.
- المغرب في ترتيب المعرب، ناصر بن عبد السيد المطرزي الخوارزمي، (ت ٦١٠هـ)، الهند، مجلس دائرة المعارف النظامية، ١٣٢٨هـ ط ١.
- مقدمة الهداية، محمد عبد الحي اللكنوي، (ت ١٣٠٤هـ) كراتشي: ضياء القرآن.
- ملتقى الأبحر، إبراهيم الحلبي (ت ٩٥٦هـ)، بيروت: دار الكتب العلمية، ١٤١٩هـ ط ١.
- منتخب اللغات (فارسي)، غياث الدين بن جلال الدين، (ت ١٢٦١هـ)، كوتته.
- منتهى الأرب = منتهى الأرب في لغات العرب، عبد الرحيم بن عبد الكريم، (ت بعد ١٢٥٧هـ)، لاهور: مطبع سرकारी.
- المنجد في الأعلام، دار الفقه، ١٤٢١هـ ط ١.
- منحة الخالق، محمد أمين عابدين المعروف ابن عابدين الشامي (ت ١٢٥٢هـ)، (هامش البحر الرائق)، بيروت: دار الكتب العلمية. ١٤١٨هـ ط ١.
- منية المصلّي، الكاشغري، (ت ٧٠٥هـ)، لاهور: ضياء القرآن ببلي كيشنز.
- ميزان الاعتدال في نقد الرجال، الذهبي (ت ٧٤٨هـ)، بيروت: دار الفكر، ١٤٢٠هـ ط ١.
- نتائج الأفكار تكملة فتح القدير، أحمد بن محمود قاضي زاده، (ت ٩٨٨هـ)، مصر: المطبعة الكبرى الأميرية، ١٣١٩هـ ط ٢.
- نصب الراية، أبو محمد عبد الله بن يوسف الزيلعي، (ت ٧٦٢هـ)، تحقيق: أحمد شمس الدين، بشاور.
- النقاية مع جامع الرموز، عبيد الله بن مسعود المحبوبي، صدر الشريعة الأصغر، (ت ٧٤٧هـ)، كراتشي: أيج أيم سعيد كمبني.
- النهر الفائق شرح كنز الدقائق، عمر بن نجيم الحنفي، (ت ١٠٠٥هـ)، ملتان.
- الهداية، علي بن أبي بكر الفرغاني المرغيناني، (ت ٥٩٣هـ)، اللكنو: المطبعة المنشي نول كشور، ١٢٩٢هـ.

الهداية، علي بن أبي بكر الفرغاني المرغيناني، (ت ٥٩٣هـ)، مصر: المطبعة الكبرى الأميرية ١٣١٠هـ ط ١.

الهداية، علي بن أبي بكر الفرغاني المرغيناني، (ت ٥٩٣هـ)، مصر: المطبعة الكبرى الأميرية ١٣١٩هـ ط ٢.

هدية العارفين، إسماعيل باشا، البغدادي، (ت ١٣٩٩هـ)، بيروت: دار الكتب العلمية، ١٤١٣هـ.
وقاية الرواية في مسائل الهداية، برهان الشريعة محمود بن صدر الشريعة أول (ت ٦٧٣هـ)، كراتشي.

لمحة عن مركز الدعوة الإسلامية

بعد أن أفلت شمس الإسلام بسبب كثرة الفتن والغفلات، وأصبح الدين في موطنه غريباً، وعم الجهل وساد الظلام، وصار المسجد وحيداً، وتلقفت الناس فتن وشهوات، وتفرقت بهم السبل، وتاهوا في الطرقات، انبثقت من هناك من أعماق الشرق جذوة مضيئة، فاستنارت الأرض من حولها وبدأ الخير والنور يتشعرون ضوء شمعة.

ولعل بعض الناس يقول: ماذا ستفعل شمعة في هذا الظلام؟
أو يقول آخر: ماذا يفعل رجل مصلح في هذا الزحام؟
دعونا نستمع لنرى هل يصح هذا الكلام؟

نعم لقد أوقد هذه الجذوة رجل يحمل همّ أمة، يتغني لها الصلاح والنجاة، فبدأ يحمل هذا النور وهو يحمل همّ البشرية، يروج لها الهداية والخير، بدأ هذا الرجل وحيداً يحث الناس على ارتياد المساجد والحفاظ على الصلوات، يكلمهم أينما وجدهم، ويذهب إليهم حيثما كانوا، يذكّرهم بالله ورسوله، يعلمهم السنن ويحبّهم فيها، حتى ألتف من حوله مجموعة من المحبّين، فأصبحوا جماعة يحملون همّ الدعوة لنشر الدين وإحياء السنن حتى صارت أعمالهم وحركاتهم، ونومهم واستيقاظهم، وأكلهم ولباسهم ومظهرهم، وكذلك أخلاقهم، كلها وفق السنة، وعلى طريق الشريعة المطهرة، يوجههم إلى آداب الإسلام وأخلاقه، كالتقليل من الطعام والكلام، مع أدب التواضع والخضوع لإخوانهم، ولين الجانب ولطافة المعشر، ونحو ذلك.

ثم كلف هذا الشيخ المُصلِح بعض المحبّين ببناء المساجد، فصاروا يسعون في الأرض لبناء المساجد في المناطق التي تحتاج لذلك، وكلف آخرين ليكونوا دعاة لله مبلغين لدينه وسنة رسوله ﷺ ومصلحين للناس، وصاروا يذهبون في الأحياء

والأسواق، ويسافرون من مكان إلى آخر في سبيل الدعوة إلى الله والتعريف بالدين وأخلاقياته، ثم كُلف البعض ليكونوا معلّمين وموجهين للشباب بالحب والترغيب، وليضبطوا دعاة ومصلحين فيما بعد، ووكل قسمًا آخر من إخوانه لتعليم الكبار تلاوة القرآن والأحكام والعبادات، وكُلف البعض الآخرين ليكونوا مدرسين للصغار؛ يحفظونهم القرآن الكريم ويعلمونهم اللغة العربية.

ثم تكوّنت لديهم الرحلات الدعوية التي يخرج فيها الدعاة في مختلف البلدان للدعوة إلى الله تعالى، وهكذا بدأ يوزّع المهام الدعوية بين المؤمنين والمحبين، حتى أضاءت تلك الشمعة ملايين الشمعات بلا مبالغة، فتعاون المريدون والمحبون للشيخ لتوير الناس بالدين في باكستان ثم انطلقوا حول العالم في الشرق والغرب، يعملون جميعاً تحت راية أهل السنة والجماعة فقهاً وعقيدةً وسلوكاً، بإشراف ما سمي فيما بعد بمركز الدعوة الإسلامية، الذي أسسه وأشعل جذوته وأضاء شمعته الأولى فضيلة الشيخ الصالح العارف بالله المصلح أبو بلال محمد إلياس العطار القادري حفظه الله تعالى.

إذن فمركز الدعوة الإسلامية هو عبارة عن مركز إسلامي دعوي، يعمل على نشر تعاليم القرآن والسنة حول العالم، وقد وصلت رسالته الدعوية إلى قرابة ٢٠٠ دولة، ويتكون المركز الآن من أكثر من ١٠٥ إدارة وشعبة وقسم، وكل واحد منها يشرف على أعمال ونشاطات ومسؤوليات كبيرة.

أهداف المركز:

النهضة بالأمة وإعادة الناس إلى المساجد والمحافظة على الصلوات.
تعليم الناس ما يحتاجونه من دينهم (الطهارة، الصلاة، الصيام، الحج، العمرة، الزكاة، المعاملات التجارية، تلاوة القرآن الكريم) وغيرها...

إحياء السنن النبوية بشكل عملي في حياة المسلم اليومية: (اللباس، الهيئة، النظافة، التطيب والعطر، كيفية النوم، كيفية الأكل، التواضع، الأدب، محبة الإخوة، وغيرها).

تأهيل علماء في الشريعة في علوم التفسير، والأصول، والعقيدة، والحديث الشريف، واللغة العربية، والفقه والإفتاء، وعلم المواقيت وغيرها... وحتى العلوم الكونية أيضًا. تأهيل دعاة ومبلغين لدين الله تعالى يعملون على تحقيق أهداف المركز في الإصلاح.

ويفضل الله كتب الله لهذا المركز الانتشار والقبول وصار له محبين بالملايين، وأصبح له مقر رئيسي، وأقسام ومكاتب، وأعمال كثيرة ومتفرعة، ثم اتجه القائمون فيه إلى تنظيم وترتيب أعمالهم الدعوية، فصار هناك برنامج منضبط وخطة واضحة للإصلاح، وهم ينطلقون لمتابعة الإصلاح في فروع المركز العديدة التي انتشرت في مختلف بلدان العالم: منها مراكز في جنوب أفريقيا، وفي أمريكا، وكوريا الجنوبية، وتركيا، وفي دول أوروبا (كإيطاليا، وإسبانيا، وألمانيا، واليونان، وبريطانيا...) وهذا على سبيل المثال لا الحصر...

بل صار لهم نشاط دعوي متميز بوسطيته وسماحته في البلاد العربية أيضًا... أما المجالات البارزة التي يخدم فيها مركز الدعوة الإسلامية وينشط بالعمل عليها فمنها:

(١) الأقسام التعليمية:

- مدرسة المدينة
- قسم التجويد والتلاوة
- مدرسة المدينة أون لاين
- دار المدينة

○ جامعة المدينة

○ التخصصات والدراسات العليا

(٢) الأقسام العلمية:

○ دار إفتاء أهل السنة

○ المدينة العلمية للتأليف والتحقيق

○ قسم الترجمة

○ قسم البحوث والدراسات الإسلامية

○ مكتبة المدينة للطباعة والنشر

(٣) الإعلام والتواصل

○ قناة مدني (في ثلاث لغات: الأردية، الإنجليزية، البنغالية)

○ الدعوة الإلكترونية عبر الموقع

○ الدعوة عبر مواقع التواصل الاجتماعي

○ الدعوة بين الصحفيين والإعلاميين

(٤) الدعوة والإصلاح

○ الرحلات الدعوية

○ مذاكرة المدينة الأسبوعية

○ محاسبة النفس اليومية

○ الاجتماعات الأسبوعية

○ الاعتكاف الجماعي لشهر رمضان كاملاً

(٥) الأقسام الاجتماعية والخيرية

○ المساعدات الإنسانية

○ بناء المساجد وإعمارها

○ إطعام الطعام

○ الرعاية الصحية

○ تجهيز الموتى والتكفين

(٦) إدارة الشؤون العربية

وهي من أهم الشعب التي تنقل رسالة المركز الدعوية وتُعرّف العرب بنشاطات هذه المؤسسة العريقة، فيتم من خلالها ترجمة المحاضرات والمقاطع من الأردية إلى العربية وبالعكس أيضاً، ومن مهامها: أنها تقوم بإعداد الحلقات وكتابة نصوصها وتدقيقها، كما تقوم بتسجيل البرامج والمقاطع المتلفزة أو التي تُنشر عبر وسائل التواصل والموقع الإلكتروني للمركز بالعربية، كما تتابع النشاطات الدعوية للمركز ودعاة المركز في باكستان والعالم وتنقله بالعربية بغرض التعريف والتشجيع، وإحياء روح التعاون الدعوي بين المسلمين، هذه نبذة يسيرة لبعض الأقسام الهامة للمركز وهي تتجاوز من ١٠٥ أقسام. إنها عناوين كثيرة، وأقسام متنوعة، وشعب متفرعة، يشتمل كل منها على مئات، أو آلاف من الموظفين والعاملين في التعليم والدعوة والإصلاح، (علماء، فقهاء، دعاة، قراء، أئمة، تقنيين، فنيين، إداريين)، يتشرون في كثير من البلدان في العالم، يجمعهم هدف واحد، نادى به سيدي الشيخ محمد إلياس العطار القادري منذ أربعين عاماً، حينما بادر في الدعوة والإصلاح وحيّداً، وأطلق نداء حياة وصرخة ألم حين نظر إلى حال الأمة وتدهورها، وهو نداء أمل وتفاؤل لأحوال المستقبل، هدف أصبحنا نحن الآلاف في مركز الدعوة الإسلامية نحاول الحياة لأجله، ونتفانى في سبيل تحقيقه، إنه هدف سيدنا الشيخ محمد إلياس العطار القادري:

((عليّ محاولة إصلاح نفسي وجميع أناس العالم إن شاء الله تعالى))

كما يمتاز مركز الدعوة الإسلامية أن إداراته وأقسامه في تزايد مستمر في جميع نواحي الحياة وحاجات الناس، ولا تقف بفضل الله تعالى عند حد، وبسبب الجهود المبذولة من العاملين والتفاني في الدعوة إلى الله سبحانه وتعالى، تُولد أعمالاً تعليمية ودعوية في مجتمعات عديدة، وتُفتتح فروع ومراكز جديدة... ومن التعاون أننا نرجو من كل أخ يحمل هم الأمة أن يشاركنا في هذا العمل الكبير وهذا الأجر العظيم، وعلى من يرغب بالاطلاع على أنشطة المركز الدعوية أن يتواصل معنا لتزداد حديقة مركز الدعوة الإسلامية أزهاراً عطرة فواحة في ربوع العالم المتعطش لروح الإسلام ونفحات الإيمان.

إدارة الشؤون العربية

التابعة لمركز الدعوة الإسلامية

رابط الموقع: <https://www.arabicdawateislami.net>

البريد الإلكتروني: arabic@dawateislami.net

رابط الفيس بوك: [f/arabic.dawateislami](https://www.facebook.com/arabic.dawateislami)

AT-TA'LÍQÁT AR-RADAWIYYA
'ALĀ
AL-HIDĀYA WAŠURŪHIHĀ

BY
AL-IMAM AHMAD RIDA KHAN
AL-HANAFI AL-MATORIDY
(D. 1340 H.)

EDITED BY
MUHAMMAD KASHIF SALEEM
AL-ATTARI AL-MADANI



التابعة
لمركز الدعوة الإسلامية



أسستها في بيروت سنة 1971
Est. by Mohamad Ali Baydoun 1971 Beirut - Lebanon
Établie par Mohamad Ali Baydoun 1971 Beyrouth - Liban

